بَنَفْشِه كي نوش

العلاقات السعوديّة - الإيرانيّة

منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم

'بحث جديّ ورصين'
Ayesha Jalal



ترجمة
ابتسام بن خضراء



A
327.538
K446ɪ

بَنَفْشه كي نوش

العلاقات السعوديّة - الإيرانيّة

منذ بدايات القرن العشرين حتّى اليوم

ترجمة

ابتسام بن خضراء



دار الساقي

265601

تصميم الغلاف: سومر كوكبي

مع ذكريات المحبّة لكلّ من:

جدّتي عِفَّتْ، التي ربّتني في حضنها

جدّي إبراهيم كي نوش، الرجل العطوف

وإلى والدي، لأنّه علمني أنّ أفضل المحللين السياسيين

من كان أكثرهم إنصافًا

Banafsheh Keynoush, *Saudi Arabia and Iran: Friends or Foes?*, Palgrave Maclillan, 2016

© Banafsheh Keynoush 2016

First published in English by Palgrave Macmillan, a division of Macmillan Publishers Limited under the title Saudi Arabia and Iran: Friends or Foes? by Banafsheh Keynoush. This edition has been translated and published under licence from Palgrave Macmillan. The author has asserted her right to be identified as the author of this Work.

الطبعة العربية

© دار الساقي 2017

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى 2017

ISBN 978-6-14425-931-3

دار الساقي

بناية النور، شارع العويني، فردان، ص.ب: 113/5342، بيروت، لبنان

الرمز البريدي: 2033–6114

هاتف: 442 866-1-961+، فاكس: 443 866-1-961+

email: info@daralsaqi.com

يمكنكم شراء كتبنا عبر موقعنا الإلكتروني

www.daralsaqi.com

تابعونا على

@DarAlSaqi

دار الساقي

Dar Al Saqi

المحتويات

شكر وتقدير

إن تأليف كتاب يشمل نطاقًا واسعًا من تاريخ العلاقات بين السعودية وإيران، لم يكن ليتمّ لولا دعم بعض الأفراد الأساسيين له. ولقد حالفني الحظ والقدَر والعمل الجادّ لأقابلهم، وحاولت أن أبقى منصفة في توصيل الرسالة التي سلمها لي هؤلاء بفهمهم المتنوّع لمباحث الكتاب.

وإشارة منّي لاحترامي للسعودية وشعبها الذين استضافوني، فقد ذكرتهم في أعطاف هذا الكتاب قبل بلدي الأصلي إيران وشعبها الذين ساعدوني في إنجاز هذا البحث. ففي "مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية" أراني شاكرة لرئيسه، تركي بن فيصل آل سعود، الذي مكنتني رؤيته لأهمّية الشراكة السعودية الإيرانية من إجراء بحث ميداني في هذا الكتاب. وقد كان المركز كريمًا معي فتحمّل أعباء رحلتي لأداء العمرة، ومكنني ذلك من السفر إلى مكّة والمدينة، ومقابلة زملاء لي في جدّة. وكانت رحلتي تلك بلا شك أهم رحلة في حياتي. كما أقدّم خالص الشكر والعرفان إلى الأمين العام للمركز، يحيى محمود بن جنيد، وإلى دلال مخلد الحربي. كذلك فقد ساعدني عبد العزيز صقر رئيس "مركز الخليج للأبحاث" ومن خصّصهم لي من موظفيه، بندر وسونيا، فجعلوا رحلتي إلى السعودية سهلة ميسّرة. وأجزل الشكر العميق إلى عبد الرحمن الشبيلي، لحكمته ودعمه لي، وكذلك إلى سامي عنقاوي. وهناك آخرون كُثُر زادوا في آفاق ومعلومات هذا الكتاب، أذكر منهم: عبد المحسن العكاس، وإبراهيم الهدلق، وعبد الرحمن الهدلق، ومشعل الشميسي، وسعد العمّار، ومشاري النعيم، وجعفر مصطفى اللقاني، وناصر البريك، وأسامة أحمد السنوسي، وعبد الرحمن السحيباني، وعوض البادي، وعبد الله الشمري،

وباسل رؤوف الخطيب. كما أنني شاكرة لصداقتي باثنين من خرّيجي معهد (فليتشر) في أميركا، وهما جميل الدندني الذي تحمّل أعباء رحلتي إلى الظهران، واللواء عبد الرحمن عبد الواحد. ولا بدّ لي من التنويه خصوصًا بأستاذين سعوديين، مكّنتني كتبهما السابقة بشأن العلاقة بين السعودية وإيران من تأليف هذا الكتاب، وهما: سعيد باديب، وفيصل بن سلمان آل سعود. وكان من كرم ثانيهما وكرم عبد الرحمن الهدلق وصالح بن سليمان الوهيبي، أن أرادوا منحي وقتهم لأقابلهم شخصيًّا، إلا أنني آسفة لعدم تمكّني من مقابلتهم بسبب تضارب المواعيد الذي حصل لديّ. وهناك أصدقاء سعوديون كثيرون آخرون ساعدوني بتذكيري بأنّ عليّ ذكر الأمور على حالها، كما وجدت عندهم حسن وكرم الضيافة.

وأشكر بالقدر نفسه شخصيات أساسية متعدّدة في إيران. ففي "معهد الدراسات السياسية والدولية"، أشكر الرئيس السابق للمعهد، عباس مالكي. وقد كان المبنى الفخم الذي يقع فيه المعهد عند سفوح تلال طهران، أشبه بناد لا يدخله إلّا الأعضاء المنتمون إليه فقط قبل الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩، وكان قد بُني أصلًا باعتمادات مالية حكومية أشرف عليها جدّي لتسكنه عائلات موظفي وزارة الخارجية الإيرانية. وكنت قد أمضيت بعض أفضل أيام طفولتي هناك، وأحزنني جدًّا إغلاقه بعد الثورة. إلا أنني عندما رأيته بعد سنوات من ذلك، أثناء حضوري مؤتمرًا هناك، أراحني ما وجدته من حسن استخدامه، فصار مقرًّا لمعهد رئيس في بحوث السياسة الخارجية. وبفضل رؤية قيادته الجديدة، وظّف الكثيرين من الدبلوماسيين الإيرانيين السابقين من عهد ما قبل الثورة. وأنا ممتنة لأحمد دانيال رئيس المراسم عند محمد خاتمي، الذي ناقشت معه باختصار موضوع الكتاب قبل أن آخذ القرار بتأليفه. وفي أثناء عملية تجميعي للبحث، استفدت من أفراد آخرين، من أمثال: محمد خازئي، وعلي أصغر خاجي، وحسين أمير عبد اللهيان، ومحمد رضا فياض، ومصطفى ظهراني، وأبو الفضل مهر آبادي، ومحمد علي فتح الله إي الذي أوضح لي بأناة من هم الموجهون الأساسيون لسلوك السياسة الخارجية الإيرانية. وقد منحني محمود أحمدي نجاد ومنوشهر متقي ثلاث مقابلات مع كلّ منهما. كما أجزل شكري إلى محمد موسوي بوجنوردي، ومصطفى محقق داماد، وأحمد عرواني، لما أجروه معي من مناقشات وجيزة. وقد

أعطاني جواد رسولي، وهو سفير إيراني سابق في السعودية، موعدًا لأقابله في الرياض، وأنا آسفة لعدم تمكني من مقابلته بسبب تضارب مواعيدي.

لقد أجريت البحث في هذا الكتاب بصورة رئيسة في السعودية وإيران بالاستفادة من ٥٠ مقابلة لي مع مسؤولين وصانعي سياسات من المراتب العليا، لكنني كتبته في الولايات المتحدة الأميركية، حيث سعيت لبناء فهم مستقل للموجهين الرئيسين للشراكة السعودية الإيرانية. وفي الولايات المتحدة الأميركية أتقدم بالشكر إلى "معهد فليتشر للقانون والدبلوماسية". وأنا شاكرة لكل من أندرو هيس، وكاثلين بيلي، وديفيد ديس، وويليام مارتل وجون غالفين اللذين تُوفيا حديثًا. وأعبّر عن شكري للدعم الذي حصلت عليه من غريغوري غوص، وإيلين بابولياس، وإليزابيث برودرومو، ولي نولان، وجفري غريش، وبرناديت كيلي ليكسيس، وروشناك شيري أيزنلور، وماجد رشيدي، وتشارلز فريمان، وتوماس ماتير، وفلنت ليفرت، وغونِ أوكروهليك، ومحسن كَديوَر، ومحمد تقي سبط، وداني غراي، وتوماس بيكرينغ. وأشكر ر. ك. رمضاني على مناقشته الموجزة معي. وقد جعل فريق العمل في دار النشر (بالغريف ماكميلان) من عملية نشر الكتاب أمرًا ممتعًا. ففي لندن كان رضا قاسمي ومحمد خاقبور سعيدين دائمًا بمد يد المساعدة إلي. كما أن المحرر ميتش ألبرت كان صديقًا لي في الأوقات الصعبة التي أمضاها في كتابة نص الكتاب.

وهناك بعض الأصدقاء الرائعين الذين أودّ أن أشكرهم، وهم: كريستين، ونجلاء، وأروى، ودالية، وجويس، وباريسا، ونِك، ومايك، وبروس، وماركوس، وبيتر. وأشكر والديَّ اللذين تدخلا دائمًا لتقديم العون لي، فقد أعطاني والدي أفكارًا جيدة عن تاريخ الدبلوماسية الإيرانية والأفراد الذين صاغوا شكلها. كما كانت إيدا ونيلو ومريم وعائلاتهن يدعمنني باستمرار. وشكري الخالص جدًّا أقدمه لولدي؛ الذي كان واسع الأفق بما يفوق الخيال، وحثني على عدم الاستسلام، وإلا فإن كل "الرفض" الذي وجدته في أثناء تأليف الكتاب "سيذهب هباءً". لقد ضحيت بالكثير من أيام العطل والأمسيات والأوقات العائلية لتأليف هذا الكتاب، ولم يتذمّر مني أحد، بل كنت أرى الجميع يبدون لي ابتساماتهم المشجّعة.

إن هذا الكتاب هو جهد من المحبّة، وقد كتبته وأنا أستمع إلى موسيقى تقليدية

من الموسيقي الفارسي البارع غلام حسين بنان، كما استمعت إلى مجموعة من الأغاني القبلية العربية انتقاها لي اللواء عبد الواحد. كما أنني أدخلت في المخطوط الأصلي قبل طباعته، في كل فصل وكل فقرة، سطورًا أدبية ترتبط بالمضمون، استقيتها من أدباء سعوديين وفرس، بالإضافة إلى ما أخذته من الأدب النبطي الوافر. لكن بسبب تعقيدات حقوق النشر، كان لا بد لي من حذفها. إلا أن هناك بلا ريب تراثًا أدبيًّا وافرًا في السعودية وإيران، البلدين اللذين تجمعهما أمور كثيرة جدًّا، بالرغم من اختلافاتهما.

بَنَفْشه كي نوش

سان فرانسيسكو

تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١٥

المقدّمة

في تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠١، صعدت بالمصعد في أحد مباني الأمم المتحدة مع الرئيس الإيراني الإصلاحي السابق محمد خاتمي. وقد كنت المترجمة الخاصة به في الأمم المتحدة، بعد أن حصلت على شهادة الماجستير في الشؤون الدولية، وكنت أحضِّر نفسي للامتحانات الشفوية لشهادة الدكتوراه. وسألني الرئيس الإيراني عن موضوع البحث الذي أعمل عليه. فأجبته إجابة عامة بأنني أريد أن أدرس السياسة الإيرانية في الخليج الفارسي. وقبل سنوات من ذلك، وفي أثناء الحرب الإيرانية العراقية، كنت قد اتّخذت قراري بدراسة هذا الموضوع في يوم ما. وحتى في ذلك الحين، لم يكن العراق يهمني بقدر ما تهمني السعودية، التي كانت تبدو في عالم منفصل. ولم أكن أعرف إلا القليل جدًّا عن السعودية، وشعرت بالاستغراب حين كانت التقارير الأولى النادرة التي تصلني عنها من السياسيين والحجاج الإيرانيين تركز على تجربة أو معاملة محدودة جدًّا. والحقيقة أنني في كل السنوات التي عشتها في إيران، لم يحدث ولا مرة أن سمعت مسافرًا يتحدث عن أهل السعودية، أو ثقافتها، أو بيئتها الطبيعية، أو يقدم رأيًا متكاملًا عن المجتمع والسياسة السعوديين.

وبعد أن امتدح الرئيس الإيراني اختياري للموضوع، تذكرت أنه كان قد أشرف على تقريب العلاقات بين السعودية وإيران سنة ١٩٩٧. وأصبحت أكثر عزمًا على دراسة العلاقة بين هاتين الدولتين، لكن سرعان ما صرفت نظري عن تلك الفكرة، لأنني كنت مقتنعة بأن ذلك التقارب لن يدوم طويلًا. ومع ذلك، وبما أنني أمضيت معظم حياتي خارج الولايات المتحدة الأميركية، وعشت أوقات الحرب، أدركت أهمية دراسة الموضوع من وجهتي النظر السعودية والإيرانية: فقد قيل الكثير عن أمن

إقليم الخليج من وجهة النظر المفضلة للولايات المتحدة الأميركية فقط.

وبعد ذلك اليوم، ناقشت الفكرة مع أحد معاوني الرئيس، الذي دعاني لأشهد اجتماعًا عُقد في كواليس الجمعية العامة للأمم المتحدة بين ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود والرئيس الإيراني خاتمي. وكانت المحادثة بين الزعيمين، اللذين لم تستطع الملاطفة أن تخفي البعد بينهما، قد ركزت على موضوع المرأة. ولقد تأثرت بنجاح الحركة النسوية في طرح مسألة المساواة في الحقوق في طليعة مناقشة سياسية بين البلدين. وسأل الأمير عبد الله الرئيس خاتمي عن القيود التي تواجهها المرأة في إيران في الحصول على حقوقها. فتحدث الرئيس خاتمي عن إنجازات المرأة في إيران. ولم تلغ التعابير المصطنعة المتبادلة أهمية المناقشة: فمطالب المرأة بالحصول على حقوق إضافية، آنذاك، كان من المستحيل على زعيمي البلدين تجاهلها. ومنذ ذلك الحين والمرأة في السعودية وإيران مستمرة في مطالبها بتغيير وضعها.

وتركت الاجتماع وقد أزمعت على الكتابة في موضوع العلاقة بين السعودية وإيران، لكن سرعان ما وجدت أن مجال البحث سيكون أوسع مما خططت له على ضوء التطورات التي حصلت بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والغزو الأميركي للعراق سنة ٢٠٠٣. وبما أن هذا الكتاب هو أول كتاب شامل يدرس السياسة بين الدول، في ما بين السعودية وإيران، فقد توسع مجال البحث فيه ليشمل دراسة تأثير العلاقات الدولية على السياسة في هاتين الدولتين.

وتطرح دراسة العلاقات السعودية الإيرانية سؤالًا على جانب كبير من الأهمية: فهل الخصومة بين السعودية وإيران هي السبب في عدم الاستقرار الإقليمي، أم هي نتيجة لعدم الاستقرار؟ وأنا أقول إن هذه الخصومة نتيجة لعدم الاستقرار الذي أحدثته التدخلات الخارجية في الخليج، وهي تدخلات أخلّت بتوازن القوى بين هاتين الدولتين الإقليميتين. وهذا القول يهدم تصوّرات الهيمنة المسبقة عند السعودية وإيران، التي تفترض أن البلدين يتنافسان على توسيع النفوذ بالاعتماد على وجهات نظر ضيقة، عقائدية أو قومية. فالتقسيم القومي أو العقائدي يمكن أن يعمل على شرح العلاقة المستمرة بين الدولتين، إلا أنه لا يلمُّ بالأبعاد المختلفة لدواعي الأمن فيهما،

الناشئة عن التطوّرات الدولية التي تتربع على عرشها الولايات المتحدة الأميركية.

قد يكون لهذه الدول الثلاث مصالح متعارضة، لكنني انطلقت لاستكشاف مصالحها المشتركة – التي جرى تجاهلها كثيرًا حتى يومنا هذا – وذلك عن طريق شرح انفلات الأمن، الذي تسعى إليه، من بين أيديها، على الرغم من إمكانية تثبيته. وما لم تسهم الولايات المتحدة الأميركية في بناء توازن قوة مستقرّ بين السعودية وإيران، وهو توازن يكفل لهما ضمانات متبادلة بالأمن لكلتيهما، فلن يكون من الممكن التقدم في عملية إحلال السلام في إقليم الخليج، وما وراءه في الشرق الأوسط. وقد أصبحت هذه المهمّة ملحّة جدًّا، بعد أن أظهر "الربيع العربي" أن التوازن الإقليمي يحدّده بصورةٍ متزايدة دور أكثر تقييدًا للولايات المتحدة الأميركية. وينبغي لهذا التوازن أن يمكّن من ظهور تفاعلات بين الدول الإقليمية الرئيسة تبين كيف يمكن للتدخل الأميركي أن يتكيّف بنحو أفضل مع دواعي الأمن الإقليمية المحلية. ومع صحة وجهة النظر الأميركية في ما يخص العلاقات السعودية الإيرانية، إلا أنها لا تستطيع الإلمام بالمجال الواسع للتجارب المشتركة بين البلدين، أو باهتماماتهما ومصالحهما المحلية.

ملاحظة تاريخية

القرآن الكريم هو نصّ من أوائل النصوص التي تربط تاريخ الجزيرة العربية ببلاد فارس. وقد أوحي القرآن إلى النبي محمد (عليه الصلاة والسلام) في قلب بلاد العرب، وتحدث عن معارك الإمبراطورية الفارسية مع الإمبراطورية الرومانية. ففي سنة ٦٢١ ميلادية، هاجم الروم قلب بلاد الفرس، ولحقت الهزيمة بالفرس. ويُعتقد أن النبي محمدًا استخدم بعض طرائق الحرب الفارسية، ومنها إقامة خندق حول يثرب (المدينة اليوم) التي هاجر إليها سنة ٦٢٢ ميلادية، فحماها في الغزوة الشهيرة "غزوة الخندق" في سنة ٦٢٧ ميلادية، وأرسل النبي رسولًا إلى كِسْرَى الثاني الإمبراطور الساساني في فارس، ليعرض عليه الإسلام، فرفض كسرى عرضه. أمّا الأحداث التاريخية التالية التي ربطت جزيرة العرب بالفرس فكانت تتصل بالانقسام الناشئ بين

أتباع علي بن أبي طالب، الذين باتوا يُدعَون بالشيعة، وبين غيرهم من المسلمين، الذين باتوا يدعون بالسنّة، بشأن من يحق له أن يخلف النبي بعد وفاته سنة ٦٣٢ ميلادية. ومع أن الكثيرين يربطون الشيعة بفارس، إلا أن العرب الشيعة استوطنوا شرق الجزيرة العربية والعراق والبحرين واليمن قبل أن تتبنّى بلاد فارس المذهب الشيعي.

وقد أدّى اندثار الإمبراطورية الفارسية بعيد زمن وفاة النبي إلى انعدام وجود سيطرة على الأقاليم المحيطة بالخليج، وازدادت أعداد العرب المهاجرين إلى تلك المناطق، وكان منهم الشيعة. وباكتمال الفتح العربي لفارس بعد سنتين من وفاة النبي تحوّل سكان فارس الزرادشتية إلى الإسلام بحلول سنة ٦٤٥ ميلادية. ويعتقد المؤرخون أن الفرس اعتنقوا الإسلام عن رغبة منهم، إلا أن الفتح الإسلامي ترافق مع اندثار الثقافة والحضارة الفارسية، وجلب معه استياءً عميقًا من تصرّفات العرب حتى في المؤسسات الدينية الفارسية.

وفي القرون التالية، حكم العرب والعثمانيون فارس في مراحل مختلفة على المذهب السنّي. وفي أوائل القرن السادس عشر، تبنّى حكّام قلب بلاد فارس الصفويون المذهب الشيعي، ونشروه في الأقاليم المحيطة بفارس، وأنشؤوا "دولة قومية" فارسية جديدة لها هوية متميزة تحمي إمبراطوريتهم من أيّ غزوات مقبلة للعرب. لقد حوّل الصفويون الفرس السنّة إلى المذهب الشيعي، وسمحوا لرجال الدين بتكوين حكاية قومية جديدة وتفسير ديني مختلف للتاريخ الإسلامي. وأسّس رجال الدين مؤسّسات قضائية ودينية، بالإضافة إلى بنية هرمية تراتبية منحتهم القوة والسلطة داخل الدولة الجديدة.

وبعد قرنين من الزمان، وفي البلاد التي ندعوها اليوم السعودية، ظهر محمد بن عبد الوهّاب الذي يُعتقد أنه ارتحل كثيرًا مسافرًا بين أقطار الشرق الأوسط، ومنها بلاد فارس، ولعله شهد التحول الديني في فارس ونجاح الصفويين في بناء دولتهم، وقرّر أن يقاوم السلطة العثمانية المهيمنة وتشويهها للأعمال الدينية في بلده الأصلي نجد وفي قلب بلاد العرب. وعقد محمد بن عبد الوهّاب حلفًا مع محمد بن سعود لبناء أول "دولة قومية" سعودية في سنة ١٧٤٤. وقد انهارت الدولة سنة ١٨١٨، إلا أن علماء الدين اصطفوا من جديد مع عشيرة آل سعود ليؤسّسوا الدولة السعودية الثانية

سنة ١٨٢٤، ثم الثالثة سنة ١٩٠٢، وهي التي خرجت منها المملكة العربية السعودية الحديثة التي أعلنت سنة ١٩٣٢.

وعلى الرغم من أهمية هذه الأحداث التاريخية، لم تكن عوامل رئيسة في تكوين العلاقات الدبلوماسية في القرن العشرين بين السعودية وإيران. فعندما تولى رضا شاه وعبد العزيز آل سعود السلطة في ما ندعوه اليوم إيران والسعودية، على الترتيب، كان للحماسة الدينية في الأراضي التي حكماها (قبل تأسيسهما الدولتين الحديثتين اللتين كانا يعملان على بنائهما) تأثير ضئيل على قرارهما بإقامة العلاقات بينهما. فقد كان الحاكمان يسعيان للتحكّم بالإقليم الذي كان خاضعًا لنفوذ قوًى خارجية على مدى قرون متطاولة؛ والعلاقة السعودية الإيرانية ليس فيها أيّ رابطة تكوينية إلا ذكريات دينية من الماضي، تناساها هذان الزعيمان.

ولإبراز هذا التاريخ الدبلوماسي المبكر، قللت من تركيزي على تلك الذكريات، وكان تركيزي الأكبر على تطوّر "منطق الدولة" في العلاقة بين السعودية وإيران، الذي كان منذ بداية تشكله عرضةً للتدخلات الخارجية.

الأسماء والمنهجية

من علامات سوء الفهم التي تميّز الشراكة السعودية الإيرانية إخفاقها في الوصول إلى إجماع بخصوص تسمية الممر المائي الحيوي بينهما. فهل هو "الخليج الفارسي" أم "الخليج العربي"؟ والجدال هو استمرار لأسطورة التنافس السعودي الإيراني الذي لا مفرّ منه، مع أنه يقدم فهمًا سطحيًّا لحقائق عميقة جدًّا تحدّد شكل هذه العلاقة. والأمر الأكثر إثارة أنه يبرز السمة الأساسية لهذا الكتاب؛ فبدون توازن قوة مستقر في إقليم الخليج بين إيران وجيرانها العرب، لا يمكن حتى حلّ الخلافات في الأسماء.

والحقيقة أن الخرائط والوثائق التاريخية تشير إلى استخدام كلا الاسمين. فمصطلح "الخليج العربي" مأخوذ من المصطلح اليوناني القديم "أرابيوس كولبوس" (أي الخليج العربي)، إلا أنه كان يشير سابقًا إلى ما نعرفه اليوم باسم "البحر الأحمر". (ثم أصبح البحر الأحمر يدعى باللاتينية "سينوس أرابيكوس" تأثرًا منه باليونانية). أما مصطلح

Rabat campus · library

"الخليج الفارسي" فهو مأخوذ من اليونانية القديمة "برسيكوس كولبوس" (أو بعد ذلك باللاتينية: سينوس برسيكوس)، ومن الفارسية القديمة "بارسا دارْيا". وتُظهِر هذه الأسماء النظرة الجغرافية السائدة عندما كان اليونان والفرس الإمبراطوريتين الإقليميتين الرئيستين. فكان الفرس يدّعون أنهم المستوطنون الأوائل في المناطق الساحلية على الخليج. كذلك كان الخليج يُدعى باسم "خليج البصرة" و"خليج العرب" من قبل مستوطنيه بعد ذلك. وفي العصر الإسلامي الأول كان الجغرافيون المسلمون يدعون هذا الجسم المائي باسم بحر فارس أو خليج فارس – أي "الخليج الفارسي".

وفي القرنين السابقين، كانت الوثائق التاريخية في السجلّات الإيرانية والسعودية تشير إلى هذا الممرّ المائي باسم "الخليج الفارسي". والتوجيهات الداخلية السارية في الأمم المتحدة تستخدم ذلك الاسم. ويقول بعض المؤرّخين العرب إن الأفضل الإبقاء على ذلك الاسم، ويصرّ آخرون على استخدام اسم "الخليج العربي"، وهو الاسم الرسمي في السعودية لهذا الممرّ المائي. وخلال ذلك، اقتُرحت أسماء بديلة في مراحل مختلفة من العرب والإيرانيين، منها "الخليج العربي الفارسي"، و"الخليج الإسلامي". إلّا أنّ إيران تصرّ على استخدام اسم "الخليج الفارسي".

وكان الخلاف بشأن تسمية الخليج محط استغلال على الدوام. ففي سنة ١٩٥٨، تبنّى الرئيس المصري جمال عبد الناصر مصطلح "الخليج العربي" بعد أن أظهر شاه إيران اعترافه بحكم الواقع بإسرائيل. وفي سنوات الستينات من القرن العشرين، شجّعت عواطف الوحدة العربية الصاعدة في الشرق الأوسط زعماء العرب الآخرين على رفض اسم "الخليج الفارسي". وأصرّ الرئيس السوري السابق حافظ الأسد على مصطلح "الخليج العربي" ليحظى بدور زعامة رمزية لسوريا في العالم العربي، وليتحدّى الشاه بسبب علاقاته المميزة بالدولتين اللتين كانتا تنافسان سوريا، وهما مصر والسعودية. كما استخدم الزعيم العراقي صدّام حسين مصطلح "الخليج العربي" ليعبّر عن استيائه من جهود الشاه لإظهار تفوّق قوّة إيران في المنطقة، ولاحقًا ليغيظ إيران في حربه معها.

وبدلًا من أن يلتفت الشاه إلى نصائح دبلوماسيّيه المحنّكين في العالم العربي لحلّ هذه القضية مع الدول العربية، نراه يفضّل تجنّب الاعتراف بمزاحمة العرب إيران في

ذلك – وهذا ردٌّ نمطي استمرّ يميّز نظرة إيران بعدم اكتراثها بجيرانها من غير الفرس. وممّا زاد الأمور سوءًا، أن الشاه استخدم مطالب تاريخية لإيران بالخليج الفارسي لتوجيه العواطف القومية في بلده كلما واجه مصاعب داخلية في تمرير سياساته. وتكرّر ذلك من قبل الحكومات الإيرانية التي جاءت بعد الثورة الإسلامية سنة ١٩٧٩. فقد حشد الرئيس الإيراني المحاصر محمود أحمدي نجاد دعمًا شعبيًّا بتشجيعه تأليف نشيد وطني يحتفي باسم "الخليج الفارسي". وفي أدنى أيّام شعبيته، أعلن أن يوم ٢٩ نيسان/أبريل هو "عيد الخليج الفارسي" ليبرز تاريخ طرد القوات البرتغالية من بلاد فارس من مضيق هرمز سنة ١٦٢٢، وإن كان ذلك قد حدث بمساعدة البريطانيين.

وعلاوة على ذلك، يُحجِم الكثير من الإيرانيين عن استخدام مصطلح "شط العرب" للإشارة إلى الممرّ المائي الذي يفصل بين إيران والعراق، ويفضّلون أن يدعوه باسم "أَرْوَنْد رُود" – مع أن "أروَند" ليس إلّا اسمًا آخر لنهر دجلة، الرافد لشط العرب. ويبدو أن كلمة "أروَند" كانت في أشعار أبي القاسم الفردوسي، الشاعر العظيم الذي يعود له إحياء الفارسية وتحريرها من التأثيرات اللغوية العربية، والذي يُستشهَد بكتابه [الشاهنامه] في تثبيت الدعاوى الإقليمية التاريخية الإيرانية. لكن من غير الواضح ما إن كان الفردوسي يشير في شعره إلى شط العرب أم إلى نهر دجلة. ولا تزال قصائد الفردوسي تدرَّس بعد مرور قرون من الزمن على تأليفها، حتى وصلنا إلى آراء حاسمة فيها، منها صحّة أو عدم صحّة نسبة كثير من القصائد إليه. إلا أنه بحسب المقطع التالي المنسوب إليه يبدو أن كان يشير فعلًا إلى نهر دجلة – بذكره "أروَند": "إن كنت تتحدّث الفهلوية [اللغة الفارسية القديمة]، فلعلك لا تعلم أن 'أرْوَند' يدعى بالعربية 'دجلة'".

ولا يمكن للجغرافيين والمؤرخين العرب والإيرانيين أن يحلوا قضية أسماء هذه الممرات المائية الجارية إلا عندما يعود توازن القوة إلى هذا الإقليم. ويستخدم هذا الكتاب مصطلح "الخليج الفارسي" مراعاة لأسبقيته التاريخية. ويذكر الكتاب مصطلح "الخليج" بحسب تقديري أو بصفته اسمًا توضيحيًّا، لسهولة وانسياب الكتابة. وبالمقابل فقد استخدمت مصطلح "شط العرب" لأشير إلى الممر المائي، في جهد منّي للمحافظة على تحيّز متوازن بين وجهتي النظر العربية والإيرانية.

وقد اتبعت في منهجية الكتاب المنهجية التاريخية، وكذلك الأمر في تقسيم فصوله، وتوالي أحداثه. وقد أبرزت الأحداث التاريخية الرئيسة لأتتبّع تبدّل توازن القوة الذي يحدّد العلاقات السعودية الإيرانية. وهذا ما سيمكننا من الفهم الدقيق لكيفية تأثير ذلك التوازن في العلاقات بينهما على مر الزمن، وبدرجات مختلفة من الشدة.

ويعرض الجزء الأول نظرة شاملة للكتاب. فيدرس الفصل الأول ظهور العلاقات الثنائية بين السعودية وإيران. وهو يعرض رأيًا نظريًا يدرس كيف صاغت المخاوف بشأن توازن القوة الإقليمي العلاقات السعودية الإيرانية في السنوات الأخيرة، وهو يقدّم إطارًا تحليليًا للكتاب. ويستعرض الفصل الثاني البعد الديني للعلاقات فيقدّم سياقًا تاريخيًا لحجّة الكتاب الرئيسة القائلة بأن الاختلافات الدينية تتغير بتغيّر المحدّدات السياسية والاستراتيجية.

ويدرس الجزء الثاني العلاقات السعودية الإيرانية في مراحلها التكوينية، حيث يوثق الفصل الثالث الحسابات السياسية الجغرافية في أوائل القرن العشرين التي أثرت في موقع القوتين الإقليميتين داخليًا وأثرت في تفاعلهما مع الجهات الفاعلة الخارجية في الخليج الفارسي – وهي البريطانيون والعثمانيون والروس. ويختتم بدراسة طبيعة توازن القوة في الخليج الفارسي قبل بدء العلاقات الرسمية بين السعودية وإيران سنة ١٩٢٩. ويدرس الفصل الرابع التاريخ الدبلوماسي المبكر، والعلاقات القائمة في الحرب العالمية الثانية، وفي مرحلة ما بعد الحرب مباشرةً. أما الفصلان الخامس والسادس فيشرحان تطوّر توازن القوة الإقليمي من خلال وجوه مختلفة للشراكة السعودية الإيرانية الناشئة، بما في ذلك تأثير "الحرب الباردة" على العلاقات في السنوات ١٩٥٤–١٩٧٨.

ويستعرض الجزء الثالث العلاقات بين السعودية وإيران بعد الثورة الإيرانية. فينظر الفصل السابع في تأثير الثورة على توازن القوة الإقليمي، ويدرس كيف تطوّر ذلك التوازن في الحرب بين إيران والعراق وفي حرب الخليج. ثم ينظر الفصل الثامن في العلاقات التي قامت بعد حرب الخليج وحتى أحداث ١١ أيلول/سبتمبر.

أما الجزء الرابع فيستعرض النزاعات الحالية بين السعودية وإيران. فينظر الفصل التاسع في التحديات التي باتت تواجههما بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، ويدرس

تطوّر القرارات السياسية الإيرانية نتيجة أنشطتها النووية، وتأثيرها وضغطها على السعودية. ويبحث الفصلان العاشر والحادي عشر في الأسباب الكامنة وراء ردود الفعل السعودية والإيرانية على مجموعة من القضايا الإقليمية، بما فيها قضايا العراق، ولبنان، وسوريا، وفلسطين. وتؤكد هذه القضايا فعالية الرياض وطهران في إقليم الشرق الأوسط. وتستعرض خاتمة الكتاب العلاقات بين السعودية وإيران في أعقاب "الربيع العربي". وهذه المرحلة مرحلة فريدة من نوعها في أنها تشهد سياسة خارجية سعودية حاسمة غير نمطية، فيما تقف إيران موقفًا دفاعيًا بالرغم من خطابات المواجهة الظاهرية التي تتبنّاها. ويعود الفصل إلى دراسة نظرية توازن القوة، ويعرض وجهة نظر، بالإضافة إلى بعض الحسابات، بشأن مستقبل هذه الشراكة الحرجة.

الجزء الأول

نظرة تاريخية شاملة
في العلاقات بين السعودية وإيران

الفصل الأول

نظرة شاملة في العلاقات بين السعودية وإيران

قبل الحرب العالمية الثانية، كانت المبادلات التجارية بين السعودية وإيران محدودة، باستثناء ما كان يتعلق منها بتنظيم الحجّ في كلّ سنة إلى المدينتين المقدستين مكّة والمدينة في إقليم الحجاز شرق الجزيرة العربية. فقد شجّع الحجّ قيام تجارة على نطاق ضيّق للسلع الفارسية، وخاصّة السجاد، كما شجّع على توطن مجتمع فارسي صغير في مدينة جدة. وفي تلك الآونة، كانت الخلافات الحدودية، ومنها ما كان يضم حقولًا نفطية مشتركة، تعيش في سبات، فقد كان أمن الدولة الداخلي هو القضية الأكثر إلحاحًا[١].

وكانت السعودية وإيران في تلك الأيام تعتمدان على الوجود البريطاني في الخليج الفارسي لضمان الاستقرار على طول حدودهما[٢]. لكن مع تضاؤل قوة البريطانيين أثناء الحرب، ساعدت المساعدة المالية الأميركية المؤثرة السعودية وإيران على التغلب على المحن الاقتصادية الشديدة زمن الحرب. وفي أثناء الحرب الباردة، ازدادت واردات الأسلحة العسكرية الأميركية إلى البلدين؛ فقد كان المتوقع منهما أن تساعدا في مواجهة المدّ الشيوعي في الشرق الأوسط. وفي سنة ١٩٧١، كانت سياسة "رُكنان صِنْوان"، التي تطوّرت بحسب مبدأ نيكسون بعد أن ابتدعها البريطانيون، قد سرعت من مبيعات الأسلحة إلى السعودية وإيران. ومكنت هذه السياسة واشنطن من اتخاذ موقف لها "عند الأفق" في الخليج الفارسي يجنّبها المواجهة المباشرة مع

الاتحاد السوفييتي في المنطقة. وكان اقتصاد إيران الأكبر وجيشها الأفضل تدريبًا بالمقارنة بالسعودية، وقربها من الاتحاد السوفييتي، أمورًا منحتها دورًا أساسيًا في نجاح هذه السياسة.

ولم تكن السعودية مرتاحة لهذا الدور الإيراني الجديد، واعتقدت أن عواطف تملق الولايات المتحدة الأميركية التي يبديها الشاه محمد رضا بهلوي هي التي مكّنت إيران من أن تكون الشريك المفضّل للولايات المتحدة الأميركية في هذه السياسة[3]. وكان الشاه يجد حاجة إلى اجتذاب الاهتمام المفرط من الولايات المتحدة الأميركية، إلا أنه كان يرفض تدخلها في الشؤون الإيرانية، بالرغم من حذره من إزعاجها في العلَن. وفضلًا عن ذلك، كانت واشنطن تدرك مخططه في تحرير الخليج من الوجود الأجنبي، فكانت تعتمد على السياسة الخارجية الحذرة للرياض تجاه القوى الكبرى للحدّ من طموح الشاه. وبفتح إيران أبوابها للنفوذ الروسي أضحت السعودية هي الحليف المفضّل للولايات المتحدة الأميركية.

إلا أن الصداقة الشخصية للشاه مع الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون، الذي كان يشجع على عقد صفقات الأسلحة مع الزعيم الإيراني، عززت الشراكة الأميركية الإيرانية الدقيقة. وتدهورت هذه الشراكة في عهد الرئيس الأميركي جيرالد فورد، وأصبح الشاه المغتمّ بفقده الدعم الأميركي في سعيه لرفع أسعار النفط، أكثر ضعفًا في مواجهة المعارضة المحلية، والإضرابات المتكررة عن العمل، ونسب التضخم العالية التي تجاوزت حدود ٣٠–٤٠%. وفي ذلك الحين اعتلى جيمي كارتر منصب رئيس الولايات المتحدة الأميركية سنة ١٩٧٧، وكان الدبلوماسيون الأميركيون على صلة مباشرة بالمعارضين داخل إيران الطامحين للاستحواذ على جيش الشاه المتطوّر[4]. وعلى الرغم من احتجاجات متكرّرة أبداها الشاه، الذي كان يأمل تهدئة المعارضة عن طريق إعادة تنظيم الاقتصاد الإيراني المتضخم بوساطة زيادة أسعار النفط، استحوذت السعودية على سوق إمدادات النفط لتثبيت الأسعار ومساعدة الولايات المتحدة الأميركية في خضم الانتخابات الرئاسية والركود العالمي.

وسقطت السلالة الحاكمة البهلوية على يد الثورة الإسلامية في إيران سنة ١٩٧٩. وانهار عقب ذلك توازن القوة بين السعودية وإيران الذي ساعدت في بنائه سياسة

"ركنان صنوان". وأكد زعيم الثورة، آية الله روح الله مصطفوي موسوي الخميني، أنه ينبغي تحرير المنطقة من النفوذ الغربي، إلا أنه على نقيض الشاه لم يستتر وراء ذرائع كاذبة. كما دعا الخميني إلى إسقاط حكّام العرب من حلفاء الولايات المتحدة الأميركية. وعندما غزا صدام حسين إيران في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، كان الخميني يقول إن ذلك الغزو ليس إلا مكيدة صنعتها السعودية والولايات المتحدة الأميركية. وكثرت الإشاعات في إيران سريعًا تتحدث عن تقديم السعودية وإسرائيل والولايات المتحدة الأميركية مساعدات مالية في حدود ٨٠٠ مليون دولار أميركي إلى نجل الشاه الصغير، رضا بهلوي [الثاني]، ليقود انقلابًا في وجه الثورة، لكنه رفض ذلك. وفي تلك الأثناء كان انتصار العراق على إيران يبدو أمرًا بعيد المنال. فقد كانت المؤسسة الدينية الشيعية تنقل المتطوّعين إلى جبهات الحرب، وكان الخميني مصرًّا على إزالة الحكم البعثي من العراق. وعندما تقدّمت إيران في الأراضي العراقية بعد سنتين، قرّر صدام حسين تعزيز خطوط دفاعه الخلفية. وتلقى العراق دعمًا ماليًّا كبيرًا من السعودية ودول الخليج العربية الأخرى، تبعتها مساعدة الولايات المتحدة الأميركية في الحرب. إلا أن آية الله الخميني رفض الموافقة على إيقاف إطلاق النار حتى شهر آب/أغسطس سنة ١٩٨٨.

وفي ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، بعد أكثر من سنة على وفاة آية الله الخميني، قام صدام حسين بغزو الكويت. وتمّ صدّ القوات العراقية بعد أن قامت السعودية بتمويل ائتلاف تقوده الولايات المتحدة الأميركية لتحرير الكويت. وانتهت "حرب الخليج" في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩١، لكنها أفزعت إيران بعد أن رأت القوات الأميركية تقيم في المنطقة. وبقيت إيران على الحياد في أثناء الحرب، لكن ذلك كان لتفادي التهديدات العسكرية المحتملة. إلا أنها كان يملؤها الشعور بأن العدالة اقتصّت من السعودية والولايات المتحدة الأميركية اللتين دعمتا صدام حسين في مجريات الحرب الإيرانية العراقية.

ووفقًا لما يقوله الدبلوماسي الكبير جعفر اللقاني، فإن المملكة العربية السعودية كانت تظن أنّ إيران اتخذت "موقفًا مشرّفًا" ببقائها على الحياد في حرب الخليج. ويضيف أنه أُرسِل إلى طهران لإعادة فتح السفارة السعودية فيها، التي كانت قد أغلقت

Beirut campus Library

بعد قتل قوات الأمن السعودية حجّاجاً إيرانيين اتُّهموا بإثارة أعمال شغب في مكّة سنة ١٩٨٧، لكن بعض الغوغائيين الإيرانيين هجموا على الدبلوماسي السعودي فأصيب في عينه وفقدها[٥]. (وهجم غوغائيون آخرون على السفارة السعودية في طهران بعد حوادث مكّة؛ وقفز دبلوماسي سعودي من نافذة السفارة لينجو بحياته، فمات من فوره).

وليس من المفاجئ أن تبقى الأفعال المتبادلة بين السعودية وإيران في حدّها الأدنى عقب الحرب. فقد قرّرت إيران في ذلك الحين أن تستأنف علاقاتها الدبلوماسية مع بغداد، وتوسّع تجارتها مع الإقليم الكردي في شمال العراق، الذي أعلنه منطقة حظر جوي منذ حرب الخليج ائتلافٌ من القوات العسكرية من بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأميركية. وأبعَدت منطقة الحظر الجوي القوات العراقية عن الإقليم، ومكنت قوات الائتلاف من إجراء عمليات عسكرية منتظمة لحصار بغداد، فنضجت الظروف لتوسّع إيران نفوذها على العراق شيئًا فشيئًا. وقامت طهران بتوسيع التجارة مع بغداد، ومبادلة طلاب التعليم الديني، وقدّمت الدعم للمنشقين العراقيين. وشرعت أيضًا باستئناف الرحلات الدينية إلى المواقع الشيعية المقدسة في النجف، وكربلاء، وسامراء، وذلك على الرغم من قلة اكتراث العامة في إيران بالعراق التي انتشرت بين الإيرانيين من جرّاء الحرب الإيرانية العراقية.

وكان الجدل الداخلي في الرياض بشأن قرار طهران استئناف علاقاتها مع بغداد جدلًا خافت الصوت. فقد كان قرار الائتلاف فرض العقوبات الاقتصادية على حكومة بغداد يعني أن طهران لن تستطيع توسيع علاقات بنّاءة مع بغداد، وقرّرت المملكة ألا تردّ على ما تفعله إيران ردًّا صريحًا، كما قرّرت عدم استئناف علاقاتها الدبلوماسية الرسمية مع بغداد. لكنها سمحت لرجال الأعمال السعوديين بالعمل في العراق سنة ١٩٩٨، بصفتهم جزءًا من برنامج النفط مقابل الغذاء الذي ترعاه الأمم المتحدة، والذي وُضع للتخفيف من وطأة العقوبات الاقتصادية المفروضة منذ آب/أغسطس ١٩٩٠[٦].

إلا أن سياسة الولايات المتحدة الأميركية بغضّ الطرف عن إيران والعراق أخلّت بالسلام النسبي في المنطقة الذي ساد بعد حرب الخليج. وعلاوة على ذلك، وبالرغم

من أن واشنطن تبنت "استراتيجية التوازن البعيد" لتتجنب نشر قواتها على نطاق واسع في الخليج، حافظت على قوّاتها في السعودية، ما أثار قلق إيران. وفي شباط/فبراير ١٩٩٤، أعلنت الولايات المتحدة الأميركية رسميًّا "سياسة الاحتواء المزدوج" في وجه إيران والعراق. وازداد نفوذ السعودية باشتراكها مع الولايات المتحدة الأميركية، وأصبحت إيران والعراق في عزلة متزايدة. وواجهت المملكة معارضة داخلية بسبب إقامة القوات الأميركية على أراضيها – وهو أمر أفضى به وليّ العهد السعودي عبد الله للرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني، في اجتماع لمنظمة المؤتمر الإسلامي عقد في باكستان سنة ١٩٩٥[٧].

وقد برزت المخاوف الإقليمية بشأن استقرار العراق، التي بُحثت أيضًا في ذلك الاجتماع، عندما بدلت واشنطن سياستها في الخليج إلى "استراتيجية عسكرية هجومية" بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. وكانت تلك الاستراتيجية قصيرة النظر: ففي اندفاعها لحماية المصالح الأميركية عن طريق الضربات العسكرية الوقائية، أخفقت الولايات المتحدة في تقدير مخاوف الدول الإقليمية من أن المنطقة لا تستطيع تحمّل حرب جديدة. واستفحلت هذه المخاوف بعد تعذر ربط صدام حسين بالهجمات الإرهابية بصورة مباشرة، وبالرغم من التأكيدات التي ساقتها واشنطن، لم يكن لصدام حسين أيّ خطر مباشر على المصالح الأميركية.

وقام الرئيس الإيراني محمد خاتمي بزيارة قصيرة لوليّ العهد الأمير عبد الله في جدّة في رحلة الحج، لمناقشة الحرب المقبلة. واتّفق الزعيمان على أن الحرب ستكون لها عواقب خطيرة على المنطقة. وإدراكًا من إيران لحتمية الحرب المقبلة، فقد قرّرت النظر إلى الحرب على أنها فرصتها لإعادة الاتّصال بشيعة العراق. وحذر المسؤولون السعوديون الولايات المتحدة الأميركية من أن غزو العراق سيؤدّي إلى زيادة التدخلات الإيرانية في المنطقة، وهو تحذير تجاهلته أميركا تمامًا.

وكان قرار الولايات المتحدة الأميركية بغزو العراق تحدّيًا منها لمبدأ تصونه العلاقات الدولية: عندما تكون الدول الإقليمية حسّاسة لتوازن القوة نتيجة انتشار انعدام الأمن، فإنها ستكون غير مرتاحة لأن تتبوأ دولة ما – بما في ذلك قوة من خارج الإقليم كالولايات المتحدة – موقع قوة متعاظمة[٨]. وكان الإجماع العام في

Beirut campus library

الخليج متفقًا على أن غزو الولايات المتحدة يهدف إلى تحويل العراق إلى حليف لها، وتحويله إلى مركز جديد للطاقة. وهذا الأمر سيردع إيران، وسيقلل من اعتماد الولايات المتحدة على السعودية التي أتى منها معظم إرهابيي ١١ أيلول/سبتمبر. وأثبتت الجهود اللاحقة لإيران والسعودية في استخدام الخلافات العقائدية (بين السنّة والشيعة) لتوسيع قاعدة قوتهما في العراق، أثبتت تصميمهما على إيقاف المساعي الأميركية.

وأصبح العراق ثاني بلد في إقليم الخليج بعد إيران ينتخب حكومة يهيمن عليها الشيعة. كما أصبح أول بلد عربيّ في الخليج يتقرّب من دولة إيران غير العربية أكثر من تقرّبه من جيرانه العرب. وسرعان ما تدهورت العلاقات العراقية السعودية. بالرغم من أن طهران كانت تؤكد أنها بتحالفها مع بغداد، فإن الرياض لن تعد نفسها مطلقًا في تنافس مع النفوذ الإيراني في المنطقة مجددًا، لم تقبل المملكة بذلك وعملت جاهدة على ضمان بقاء الحكومات الصديقة لها في أماكن أخرى من الشرق الأوسط.

آفاق العلاقات بين السعودية وإيران بعد صفقة إيران النووية

في شهر تشرين الأول/أكتوبر من سنة ٢٠١٥، أصدر وزير الخارجية السعودي الجديد، عادل الجبير، تصريحات شبه تصالحية تقترح إجراء محادثات مع إيران بعد إبرامها صفقة واعدة مع القوى العالمية لإنهاء أنشطتها النووية المثيرة للجدل في ١٤ تموز/يوليو ٢٠١٥. وعلى إثر ذلك، عرضت عُمان، وباكستان، وألمانيا، التوسّط في المحادثات بين الرياض وطهران. إلا أن طهران لم تكن مستعدّة للحديث مع الرياض عن طريق الوسطاء. ولم تقبل العرض إلّا بعد أن كانت خطوتها الأولى في الانسحاب من هذا الطرح قد زادت من توتر علاقاتها مع الرياض. ودعا وزير الخارجية الإيراني الجديد، محمد جواد ظريف، بدلًا من ذلك، إلى إجراء محادثات مباشرة مع القادة السعوديين، وهي استراتيجية يمكنها أن تجعل المملكة تسلّم بأنّ إيران قوة إقليمية في المنطقة.

وشرعت الرياض ترفض دور الوساطة من طرف ثالث، وبقيت غير متقبّلة لإجراء محادثات مباشرة يمكن أن تمنح طهران ما تحتاج إليه من رصيد سياسي لتغيير علاقاتها مع العالم العربي. وبعد إبرام الصفقة النووية، أصبح بمقدور طهران أن تشكّك في سياسة المملكة في إدانتها نفوذ إيران في العالم العربي ما دامت تتباحث مع الرياض بصورة مباشرة. إلا أن إيران أصرت على قيام محادثات مباشرة مع السعودية لتظهر أيضًا عدم اكتراثها الذي كانت تعتقد أنه يمكن أن يعمل على تسكين العداء السعودي. وقد نجح عدم الاكتراث هذا إلى درجة ما في تلطيف الموقف السعودي الموالي للعراق أثناء حرب الثماني سنوات بين إيران والعراق، وتواصلت المملكة من جرّائه مع إيران للقبول بوقف إطلاق النار.

وفي آذار/مارس ٢٠١٦، اقترح رئيس الاستخبارات العامة السعودية السابق، الأمير تركي بن فيصل بن عبد العزيز آل سعود، أن تتفاوض المملكة مباشرة مع إيران إن كانت قواتها ستغادر سوريا. ولم يعرض الأمير تركي مخططًا للمحادثات، نظرًا لأنه ليس له منصب رسمي. لكنه بدا محذرًا إيران من عواقب وخيمة إن لم تتفق على الحلّ في سوريا مع المملكة وتبدأ المحادثات الجدية. ولم تلتفت طهران إلى ذلك التحذير، فبعد أيّام من إطلاقه، التقى وزير خارجيتها السابق، كمال خرازي، بالرئيس السوري بشار الأسد واعدًا إيّاه بأن إيران ستقاتل المتمردين جنبًا إلى جنب مع سوريا إذا انهارت محادثات السلام الدولية الجارية برعاية الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، وفي مناسبة عامة في رحلة ظريف إلى نيوزيلندا في الشهر نفسه، لمّح وزير الخارجية الإيراني إلى أن الوقت أزِف على النفاد في وجه عمل إيران مع السعودية.

وقد كانت موجة الثقة بالنفس في إيران بعد الاتفاق النووي هي الملومة في رفض إيران التعاون مع السعودية وفقًا لشروط المملكة. وكما قلت في مقالة لي في "مجلة مكتب طهران الصحافي الإلكترونية في صحيفة الغارديان"، فإن طهران تأمل أن تحلّ محلّ الرياض في علاقاتها الوثيقة بواشنطن بعد الاتفاق النووي. والحق أن الرئيس الإيراني الحالي، حسن روحاني، كان قد خطط طويلًا لصياغة صفقة كبرى لاستعادة العلاقات مع واشنطن عندما ترأس المحادثات النووية الإيرانية بصفته الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي في السنوات ١٩٨٩–٢٠٠٥. وفي سنة ٢٠١٦،

Beirut campus library

لمّح ظريف إلى تلك الغاية بتذمّره من بطء تنفيذ الاتفاق النووي، وتشديده على أن واشنطن وطهران قد تفاوضتا على كلّ القضايا الخلافية بينهما، فهذه التأخيرات لا بدّ من تفاديها.

وقد أدّى اختيار روحاني تفويض أمر السياسة الإيرانية إلى ظريف، الذي شعر براحة أقلّ في التعاون مع الرياض من التعاون مع الغرب، إلى تعقيد تواصل طهران مع الرياض. فقد فضّل ظريف أن يخوض معاركه مع الرياض بمقالات ينشرها في الإعلام الغربي لانتزاع إدانة الرأي العام للسياسات السعودية التي اتهمها بأنها المسؤولة عن تغذية الإرهاب. وفي الوقت نفسه تواصلت طهران مع الاتحاد الأوروبي سعيًا منها إلى دقّ إسفين بين الرياض والأوروبيين عن طريق عرضها القتال إلى جانب الأوروبيين في وجه المتطرّفين السنة.

وعلى الرغم من نموّ تعاطف الاتحاد الأوروبي مع إيران بعد إبرام الصفقة النووية، كانت أوروبا ترغب في حماية مصالحها الاقتصادية الواسعة مع السعودية. فقد بقيت دول الخليج العربية الشريك الاقتصادي المفضّل للاتحاد الأوروبي بسبب تاريخ الصداقة الطويل والمستقرّ بينهما، وكان ذلك إشارة إلى أنه على الرغم من إدانة الغرب لسجلّ حقوق الإنسان في السعودية وطريقة تعامله مع النزاعات الإقليمية في الشرق الأوسط، فإن مصالح الاتحاد الأوروبي مع السعودية مرجحة على اختلافاته معها بشأن الإصلاح السياسي في المملكة. وبقيت الرياض وواشنطن ثابتتين في تطويقهما النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، وهو ما يضمن استمرارية الشراكة الأمنية والعسكرية المفضّلة لأوروبا مع المملكة.

وعلى هذه الأرضية، فإن دعوة الرئيس باراك أوباما السعودية إلى تطوير أنماط للتعايش مع إيران في المنطقة لم تأخذ في حسبانها بصورة كافية كيف ستسعى أميركا إلى إصلاح وجوه انعدام التوازن في العلاقة بين السعودية وإيران. فعلى سبيل المثال، لم يعترف الرئيس الأميركي بالدور الخطير الذي قامت به الولايات المتحدة في دعمها مكانة السعودية في المنطقة. فقد بقيت السياسة الخارجية الأميركية بصورة عامة في عهد رئاسة أوباما على حالها في ضمان أمن السعودية والاستمرار في تطويق إيران. ولذلك وافقت إدارة أوباما على بيع السعودية أسلحة مليارات الدولارات.

وفي سنة ٢٠١١، تضامنت الولايات المتحدة الأميركية مع المملكة في إدانة محاولة الاغتيال الإيرانية لعادل الجبير عندما كان يعمل سفيرًا للمملكة في الولايات المتحدة، وعززت نظام العقوبات الاقتصادية الدولية على إيران، وحصّنت مواقعها العسكرية والاستخباراتية بشأن سوريا والعراق للعمل على إقامة جيوب سنّية لتطويق "الدولة الإسلامية" والقاعدة بدلًا من السماح لوكلاء إيران بالقيام بتلك المهمة. وقد سمحت تدابير واشنطن للمملكة بأن تتفادى ٤٠ جماعة مسلحة عراقية موالية لإيران تقاتل "الدولة الإسلامية" في الائتلاف المناوئ للدولة الإسلامية الذي شكلته المملكة، وأن تضمن حلًّا مؤقتًا لليمن، وأن تصرّ على إسقاط الأسد.

لقد غذى رفض إيران الوصول إلى انفراج دبلوماسي مع السعودية ارتباكها في كيفية حل النزاعات الإقليمية. فقد عرضت طهران ثلاثة اقتراحات للسلام في اليمن، أحدها كان عن طريق الأمم المتحدة، والآخران قُدّما مباشرة إلى الرياض. وعندما لم يُلتفَت إلى هذه المقترحات، أعلن روحاني إدانته للحرب في اليمن في خطابات ألقاها لكسب إدانة الرأي العام للسياسات الإقليمية السعودية. لكن كما ذكرتُ في مقابلة مع المجلة الإصلاحية السياسية الإيرانية **إيران فَرْدا** [إيران الغد]، فإن مقترحات السلام الإيرانية بشأن اليمن وُضعت في غير مكانها، لأن إيران لم تكن جهة محايدة في النزاع. ففي أفضل الأحوال، كانت إيران ستعامَل على أنها صاحبة مصالح صغيرة في النزاع اليمني، لا على أنها تسعى إلى الحصول على تفويض دولي لحل النزاع. وفضلًا عن ذلك، فإن إدانة الأعمال السعودية في اليمن عملت على التشكيك في قدرة المملكة على رفع هويتها الوطنية المهمّة فوق الهويتين الأقوى القومية العربية والإسلامية، وهو ما كان يوجّه سياسات المملكة في اليمن إلى حدٍّ ما. ونظرًا لتصاعد الاستياء العربي من إيران، فقد كان على إيران بدلًا من ذلك أن تسعى إلى ألّا تكون رابحة ولا خاسرة في الدور الذي تقوم به في اليمن، أو في مناطق النزاع العربية الأخرى. وقد كان ذلك أمرًا ملحًّا جدًّا، نظرًا إلى أن التوجّهات الإرهابية الرئيسة في المنطقة لها سمة مشتركة هي أن من يقودها جماعات عربية مسلحة تكنُّ لإيران البغض والكراهية.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، عاد توتر العلاقات بين الرياض وطهران إلى الظهور بعد

Beirut campus library

وفاة أكثر من ٤٥٠ حاجًا إيرانيًا في مكّة، كان منهم السفير الإيراني السابق في لبنان غضنفر ركن أبادي. وقد أفضى إليّ السعوديون الذين تحدثت معهم بأن الرياض تنحي باللائمة على إيران في تدافع الحشود بمكة. فقد كان الحجّاج الإيرانيون يسيرون في اتجاه معاكس لمسير سائر الحجاج في النقطة الضيقة لتلاقي الطريقين المؤدّيين إلى آخر شعائر الحج الكبرى. ومع أنهم تلقوا التوجيهات بإعادة توجيه مسارهم والمسير مع سائر الحجاج بدل المسير بعكس اتجاه الطريق، تجاهلوا تلك الأوامر، ما أدّى إلى الاصطدام بين الخطوط المتعاكسة من الحجاج، فحدث التدافع. ويفسّر هذا التقرير العدد الكبير غير المعتاد من الإيرانيين الذين ماتوا في ذلك التدافع. ولم تؤكد طهران صحّة الادّعاء بأن الحجاج الإيرانيين كانوا المسؤولين عن الفوضى في الحرم المكي. فقد عرضت الصحف الإيرانية رواية أخرى، فقالت: لقد حدث التدافع عندما عبر موكب من السيارات يقل وليَّ وليِّ العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود بين خطوط الحجاج لتمكينه من أداء شعائر حجّه، الذي ربما أدّى إلى تغيير مسار الخطوط التي كان يسير فيها الحجاج الإيرانيون. كما نظرت الصحف الإيرانية فيما إن كان ركن أبادي قُتل أثناء التدافع، أم مات بعد ذلك في ظروف غامضة، على الرغم من أن المسؤولين في طهران فضّلوا عدم مناقشة الموضوع وعدم تأكيد تقارير وفاته التي قدّمتها الصحافة الإيرانية.

وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أدّى إعدام المعارض السعودي رجل الدين الشيعي نمر باقر النمر إلى تدهور العلاقات بين السعودية وإيران. وكان النمر قد اعتُقل في تموز/يوليو ٢٠١٢، لكن توقيت إعدامه بعيد حادثة التدافع في مكّة هيّج طهران. وتحوّل تجمّع المحتجين الإيرانيين أمام السفارة السعودية في طهران احتجاجًا على حادثة التدافع إلى أعمال عنف بعد إعدام النمر، فاقتحموا السفارة السعودية.

ولعل هذا ما يفسّر تردّد الرياض في البداية في إعدام النمر عندما كانت العلاقات مع إيران معتدلة عند اعتقاله. ووفقًا لما قالته لي مصادر سعودية مطلعة تحدثت معها، فقد عرضت المملكة على النمر خيارات ترضية، تجاهلها النمر فرفض التخلي عن عدائه للرياض بسبب معاملتها للشيعة، وبذلك كان يحرّض على الاضطرابات المستمرة في المحافظة الشرقية، ويدعو بين الفينة والأخرى إلى قيام دولة مستقلة فيها. ونتيجة

لذلك اعتقلت السعودية ١٣ إيرانيًا اتهمتهم بمساعدة الشبكات الشيعية السعودية، والتشجيع على الجاسوسية، وأعمال التخريب في المجتمع السعودي. وفي وقت كتابة هذا الكتاب، لم تصدر أحكام نهائية بحق هؤلاء المتهمين، على الرغم من أن بعض القانونيين السعوديين يرون أنه ينبغي إيقاع أشد العقوبات بهم.

واعتقدت طهران أن انهيار العلاقات كان مخططًا له مسبقًا، نظرًا للوقت الذي اختارته الرياض لإعدام النمر بعيد حادثة التدافع في مكّة، عندما بلغ التوتر مع إيران أوج ذروته في تاريخ البلدين. وبعد الهجوم على السفارة السعودية، قطعت المملكة علاقاتها مع إيران. وخفضت كلٌّ من البحرين، ودولة الإمارات، والكويت، وقطر، والسودان، والصومال، وجيبوتي، وجزر القُمُر، مستوى علاقاتها مع طهران أو قطعتها إظهارًا لثباتها إلى جانب المملكة. وألقت طهران باللائمة في الهجوم على السفارة على الجماعات المتشددة استرضاءً للمملكة، وقالت إن تلك الجماعات عملت بخلاف المصلحة الوطنية الإيرانية. لكن وفقًا لما يقوله وزير الخارجية السعودي الجبير، فإن قوات الأمن الإيرانية كانت تقف مكتوفة الأيدي مفسحةً الطريق أمام مقتحمي مباني السفارة. وقد أبلغني سفير سعودي سابق في إيران كلامًا مشابهًا، وأكد لي أنه عندما تحدث مثل هذه الهجمات، فإن موظفي السفارة يرون الشرطة وقوات الأمن الإيرانية تكتفي بمشاهدتها.

واعتقدت السعودية أن الحرس الثوري في الجمهورية الإسلامية الإيرانية هو من خطط للهجوم على السفارة السعودية انتقامًا منه لإعدام النمر. وبحسب ما ذكرت لي مصادر سعودية تحدثت معها، فقد كان النمر جاسوسًا وعميلًا لإيران. والقضية التي كانت مرفوعة ضدّه في المحكمة تراكمت على مدى سنتين من اعتقاله، وفي ذلك الوقت تلقى المسؤولون السعوديون معلومات جديدة عن اتصالاته بإيران بعد اعتقال عميل إيراني مزعوم، هو أحمد المغسل، في لبنان في آب/أغسطس ٢٠١٥. ويبدو أن بعض التهم الموجّهة إلى النمر كانت ملفقة؛ لكن السلطات السعودية حاولت جاهدة تفادي إعدامه عن طريق إقناعه بالعدول عن آرائه. وقد جرى التعامل مع قضايا مشابهة بطريقة مختلفة في إيران حيث يجري التعامل مع قضايا التحريض ضد الحكومة أو الدعوة إلى الاستقلال في محافظاتها عن طريق أحكام الإعدام السريعة بلا تأنٍّ ولا

Beirut campus library

هوادة. ومع أن إعدام رجل دين لم يوافق السلطات الإيرانية، فإنها لم تتردّد مطلقًا في تهميش منتقدي الحكومة في طهران حتى في صفوف رجال الدين، الذين كانوا يعدون خطرًا على الأمن القومي.

وكان الغضب من إعدام النمر في إيران مقارنة بالانتقادات المكتومة لموت الإيرانيين في حادثة التدافع بمكة ينبئ بأنه إشارة إلى رغبة طهران في تسجيل نصر سياسي على الرياض بتلقيب النمر بلقب الشهيد. وتباطأت إيران في الاعتراف بأن ٤٧ متهمًا آخرين أعدموا مع النمر، كان منهم أربعة فقط من الشيعة، أما الآخرون فكانوا من السنّة المرتبطين بهجمات إرهابية داخل السعودية. وبحضّها على إدانة إعدام النمر وحده، التي ملأت أيضًا صفحات الأخبار في الإعلام الغربي والعربي، لم تكتف طهران بادّعاء ارتباطها الدائم بسياسة التشيّع وراء الحدود، وعلى نطاق عالمي في هذه المرة، بل إنها أيضًا صرفت الانتباه بعيدًا عن سجل حقوق الإنسان فيها الذي كان يخضع لمراقبة دولية مكثفة.

واشتدّ توتر العلاقات اليوم بين الرياض وطهران بسبب النزاعات الإقليمية في العالم العربي، حيث صمّمت الرياض على رفض منح إيران القدرة على استغلال الفراغ في السلطة في سوريا، والعراق، واليمن. ورفضت إيران مطالبات السعودية بأن عليها التوقف عن تدخلاتها في العالم العربي، نظرًا لأنها جهة إقليمية فاعلة ذات مصلحة في المنطقة، واحتفظت بحقها في التأثير في أحداث المنطقة. كما احتفظت بدور لها في مناطق النزاع العربي لبناء تكافؤ استراتيجي مع الولايات المتحدة وحلفائها العرب، بغية ضمان القدرات الإيرانية الهجومية والدفاعية في المنطقة. وبإيجاز، نرى أن تدخل إيران في العالم العربي هو استراتيجية ضرورية لبقائها ما دامت دولة ذات مصلحة في المنطقة.

ورفضًا من الرياض لهذه الاستراتيجية، نفّذت السعودية مناورات رعد الشمال، وهي أكبر مناورات عسكرية حصلت في الشرق الأوسط على الإطلاق، إضافةً إلى حرب الخليج، مع ١٩ دولة أخرى شكلت معها ائتلافًا عسكريًا لمواجهة الأخطار الإقليمية المتعددة. وواصلت المصادر السعودية تأكيدها أن المناورات لا تهدف إلى التلميح بنوايا عسكرية عدائية ضد إيران، لكن ذلك بدا تصريحًا يجافي الحقيقة.

وأصرّت السعودية في الوقت نفسه على أن آفاق تحسين العلاقات مع إيران تعتمد على قدرة طهران على التوقف عن كل تدخلاتها في العالم العربي، ونبذ نشر التشيّع في الدول الإسلامية التي يسودها السنّة، ووضع حدٍّ لتسلح وكلائها. وبما أن المملكة دولة مؤثرة في العالم العربي، فعلاقاتها مع العالم العربي أعمق وأطول من علاقات إيران معه. لذا فإن العلاقات الإيرانية مع الدول العربية لا يرحَّب بها إلا إن كانت علاقات غير تدخلية، وهي دعوى ليست طهران على استعداد لقبولها إن كان نفوذ الرياض في العالم العربي يشكل تحدّيًا أمنيًا حقيقيًا متصوَّرًا للجمهورية الإسلامية.

إلا أنه ليس بوسع طهران تجاهل الهويّة المشتركة للرياض مع جيرانها طويلًا. فقد بقي لبنان حليفًا من حلفاء المملكة المقرَّبين. وذلك على الرغم من حقيقة أن حزب الله اللبناني الموالي لإيران يسعى إلى الميل بتلك العلاقة لمصلحة إيران، ما يجعل العلاقة بين الرياض وبيروت إحدى أكبر قضايا لبنان مع إيران. وقد نسبت السعودية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في شباط/فبراير ٢٠٠٥ إلى عملاء من حزب الله مدعومين من سوريا، وهي تهمة أنكرها حزب الله بشدّة. إلا أن الإهانة التي لحقت بالمملكة نتيجة اغتيال الحريري لا يمكن إنكارها. فقد أدّى اغتيال الحريري إلى تغيّر دائم في سياسة الرياض تجاه لبنان سعيًا إلى تطويق نفوذ كلٍّ من حزب الله وسوريا في ذلك البلد.

وفي تلك الآونة، مرت علاقات الرياض مع بيروت بمرحلة من المعاناة من جرّاء ذلك، ولم تتحسّن إلا بعد أن قرّر الملك السعودي المتوفى عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، الذي دافع طويلًا عن إقامة علاقات جيدة مع بيروت، مساعدة الجيش اللبناني في المحافظة على الأمن الداخلي اللبناني. وتظهر الأعمال التي قامت بها الرياض، ومنها تقديم حزمة من الأسلحة إلى الجيش اللبناني تقدَّر ببضعة مليارات من الدولارات، مدى رغبتها في التوافق مع لبنان إذا فصل سياساته عن مصالح إيران وحزب الله. إلا أن ذلك العرض ترنّح وتأرجح حتى ألغي، بعد رفض بيروت الانحياز إلى جامعة الدول العربية في وصفها حزب الله بالجماعة الإرهابية سنة ٢٠١٦، عندما قرّر ذلك مجلس التعاون الخليجي، وهو منظمة سياسية واقتصادية تضمّ ست دول عربية هي السعودية، وقطر، والبحرين، وعمان، والكويت، ودولة الإمارات. وقد

Beirut campus Library

شككت دول عربية متعددة كالعراق ولبنان في قرار الجامعة العربية. إلا أن حزب الله نفسه ربّما كان هو من حضّ على صدور القرار بإدانته العلنية للمملكة بشأن سياساتها في سوريا واليمن، واعدًا بالنصر على السعودية في تحديد نهاية هذين النزاعين. وقد كشف القرار السعودي التالي الذي قضى بأخذ الأسلحة التي وعدت بإعطائها إلى لبنان أن حزب الله، من وجهة نظر المملكة، قد خرق خطًّا أحمر لا يمكن إصلاحه بسهولة.

كذلك لم يكن الوضع على الأرض في اليمن سهل الإصلاح. فقد أصرّت إيران على أنها دولة صاحبة مصلحة في نتيجة النزاع في اليمن، وبقيت على استعداد لاستضافة ودعم جميع مبادرات السلام. وقد تعهد تركي الفيصل باستمرار الائتلاف في القتال هناك ما دام التدخل الإيراني في اليمن موجودًا. وبصورة عامة، فإن المملكة لا ترغب في السماح لأي دولة بالقيام بدور في اليمن نظرًا لحدودها غير المنيعة مع اليمن. وكثيرًا ما كانت أدوار الجهات الفاعلة الخارجية في اليمن، ومنها الدور السعودي، تجعل القبائل المختلفة والجماعات الدينية في البلاد تتقلب بسهولة. فالسعودية تاريخيًّا تزاحم الجماعات الاشتراكية التي تقودها مصر في اليمن، وكانت لهذه التيّارات الاشتراكية سطوة وسلطة، فكان اليمن ملاذًا آمنًا لأعضاء الإخوان المسلمين السابقين والبعثيين السابقين، وجاء الدور الإيراني فزاد في تعقيد المشهد الديني للبلاد بتشجيعه على نموّ التصدّعات العقائدية بين الشيعة، الزيدية والاثني عشرية، وبين السنة الغالبين بصورة طفيفة على اليمن. وكانت ثالثة الأثافي نزول القاعدة و"الدولة الإسلامية" باليمن، فازدادت الأخطار المحدقة باستقرار هذا البلد.

لقد أدركَت إيران أن النسيج القبلي والديني وتصاعد الإرهاب في اليمن أمور تعوق طهران عن القيام بدور قيادي فيه، لكنها تعتقد أن ما تفعله السعودية في اليمن، ومن ذلك القصف الجوي المتكرّر منذ سنة ٢٠٠٤، يمنح إيران فرصًا جديدة لبسط نفوذها في ذلك البلد، ليكون لها دور يحلّ محلّ الدور السعودي التاريخي فيه. لكن في وقت كتابة هذا الكتاب، حصلت الرياض على اتفاق مؤقت لوقف إطلاق النار مع الأطراف المتحاربة في اليمن، ومنهم الحوثيون الذين دعوا إيران كذلك إلى التوقف عن التدخل في الشؤون اليمنية.

وظلت قضيّة الإخوان المسلمين قضيّة موجعة في العلاقات بين السعودية وإيران،

نظرًا لاجتذاب الإخوان شرائح واسعة من المعارضين العرب في منطقة الخليج، الذين يمكن لطهران استغلالهم عندئذ. فقد أوضح لي مسؤولون في الاستخبارات الإيرانية، اجتمعت بهم في الرياض في سنة ٢٠١١، أنه حيثما أخفقت السعودية في الهيمنة على الأحزاب السياسية في العالم العربي، كانت إيران تعُدُّ إخفاق السعودية كسبًا لها. وكانت إيران متعاطفة مع الإخوان، ورأت في النزاعات الثائرة في العالم العربي أرضًا خصبة يمكن أن تنحاز فيها مصالحها إلى مصالح الإخوان المسلمين. إلا أن السعودية ودولة الإمارات صمّمتا على اقتلاع عقبة الإخوان من منطقة الخليج. إلا أن المملكة مالت إلى ترك الأبواب مفتوحة للتوصل إلى تفاهم مع الإخوان وذلك يعود جزئيًّا إلى رفضها النفوذ الإيراني على تلك الجماعة، لكن ذلك يعتمد على الاتجاه الذي تسلكه السياسة المصرية، وبحسب اجتذاب الإخوان لحلفاء آخرين للسعودية مثل قطر وتركيا.

وفي أثناء ذلك، وفي ما وراء الكواليس، كانت مجموعات الضغط في الكونغرس الأميركي المتعاطفة مع السعودية ودولة الإمارات، تنتقد الإخوان بشدة في واشنطن، مع أن الرياض احتفظت بحوار علني مع الإخوان بصفته جزءًا من السياسة الأميركية الجارية التي تقضي كذلك بالتوافق مع هذه الجماعة. وبعد لأيٍ، وصم الكونغرس الأميركي الجماعة بأنها منظمة إرهابية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، إلا أن مصادر سعودية أكدت لي أن المملكة تحترم أيّ حزب إسلامي يتبنّاه المصريون بشرط أن يعمل بالتوافق مع مصالح دول الخليج العربية. إلا أن وجود الجماعات المسلحة المتعاطفة مع الإخوان في اليمن وسوريا جعل من الجماعة عقبة سياسية لا يمكن إنكارها على المدى البعيد.

وفي سوريا، وعلى الرغم من انسحاب القوات الروسية المتمركزة فيها لقمع القتال المسلح ضد حكومة الأسد منذ أيار/مايو ٢٠١٦، تعهّد الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي في إيران علي شمخاني بأن إيران ستستمرّ في تقديم دور الاستشارة العسكرية إلى دمشق. ومع ذلك، فقد خلّف البيان انفراجًا مع السعودية، فضبّاط الحرس الثوري الإيراني قللوا من مستوى الوجود العسكري الإيراني في سوريا. وهم يصرون على أن وجودهم في سوريا هو في الحد الأدنى ولم يكن أبدًا بالمستويات التي

Beirut campus
library

يظهرها العرب. كما قلل وزير الخارجية الأميركي جون كيري من مستوى التدخل المسلح الإيراني في اليمن عندما أكد أن إيران بدأت بسحب قواتها المسلحة من سوريا في سياق محادثات السلام السورية الجارية. ولعل هذا كان يهدف إلى خفض التوترات بين السعودية وإيران بشأن سوريا. وليس من المفاجئ، بعد ادّعاء إيران في السابق أن لديها قوات تقدر بـ ٢٠٠٠٠٠ جندي جاهزة للانتشار في سوريا، أن الإحصائيات اللاحقة أظهرت أن ٢٠٠٠ جندي إيراني فقط موجودون في سوريا.

وقد هدف الموقف الإيراني إلى التضامن مع أميركا للتقليل أيضًا من توتر علاقاتها مع السعودية بغية التوصل إلى صفقة سلام بشأن سوريا. إلا أن المملكة بقيت غير مقتنعة وغير راغبة إلّا في انتقال للسلطة في سوريا يستبعد الرئيس السوري، أي رحيل بشار الأسد. وإلى جانب ذلك، فقد اقترحت المدّ بقوات مسلحة للقتال إلى جانب المتمردين إذا سمح لها بذلك الائتلاف الذي تقوده أميركا في سوريا. كما رفضت، مع أعضاء آخرين في الجامعة العربية، قيام البنية الفدرالية التي أعلنها أكراد سوريا في آذار/مارس ٢٠١٦، والتي بدا أن روسيا ترغب في الترحيب بها سعيًا لإجبار جيران سوريا العرب على الإذعان لخطط السلام المقترحة التي تتضمّن بقاء الأسد. لقد أدّت زعزعة الاستقرار السريعة في سوريا إلى جعل موسكو وطهران أكثر تصميمًا على حماية الأسد بصفته قوّةً موازية في وجه المتمرّدين المقاتلين والإرهابيين، وللمحافظة على موطئ قدم لهما في سوريا. (هذا على الرغم من حقيقة أنه لا روسيا ولا إيران كانت ميّالة حقًّا إلى المحافظة على نظام الأسد لمجرد خصائصه الذاتية، وذلك لاعتقادهما بأن نمط حكمه كان في غاية الاستبداد). وفي وقت كتابة هذا الكتاب، تشتبه إيران في أن روسيا قد توصّلت إلى تفاهم مع الرياض بشأن رحيل الأسد. وقد دعت طهران من جهتها الأسد إلى مغادرة سوريا مع عائلته ليوجّه الأحداث في بلده من الخارج، وهو أمر رفضه الأسد.

إن تشكيل الائتلاف الذي تقوده السعودية في اليمن ويضم أكثر من عشرة بلدان عربية وإسلامية، بالإضافة إلى اقتراح إرسال قوات إلى سوريا بسبب – كما يقول تركي الفيصل – عدم اطمئنانها إلى قدرة الغارات وحدها التي تقودها أميركا على هزيمة "الدولة الإسلامية" (وتشرع الولايات المتحدة بوضع ٣٠٠٠ جندي على

أرض المعركة لقتال "الدولة الإسلامية")، بالإضافة إلى إنشاء ائتلاف جديد تقوده السعودية لقتال الإرهاب يضم أكثر من ٣٠ بلداً عربياً وإسلامياً، ومناورات رعد الشمال العسكرية، كل ذلك يشير اليوم إلى رغبة السعودية في تحقيق توازن في علاقاتها تواجه به النفوذ الإيراني في المنطقة، كما يهدف أيضًا إلى ترجيح كفتها على كفة إيران بسبب سعي إيران الدائب للوصول إلى السلطة والنفوذ في العالم العربي.

وقد أمَلت طهران أن تَحُول الانتقادات السياسية للسعودية بما فيها الآتية من الاتحاد الأوروبي، الذي سنّ قانونًا بإيقاف مبيعات الأسلحة للرياض بسبب ما تقوم به في اليمن، أن تَحُول دون انعطاف المدّ العربي إلى مواجهة إيران. إلا أن الرياض رأت في الرأي العام المناوئ للسعودية الذي تروّج له إيران في العالم مناورة سياسيّة عابرة، وتأرجحًا سياسيًّا قصير النظر، كثيرًا ما ميّز النهج الغربي في فهم الشرق الأوسط. ولذلك صرفت المملكة نظرها عن تهجّم وسائل الإعلام عليها في الصحف الغربية.

وفي غضون ذلك، أكد لي خبراء السياسة السعوديون أن غريزة البقاء قويّة عند السعودية. والحق أن السعودية في تاريخها القصير، واجهت على الأقل أربع حروب رئيسة على مدى أربعين سنة تعرّضت فيها لضغط شديد في تعاملها مع تلك الحروب، وهي الحرب العربية الإسرائيلية، والحرب الإيرانية العراقية، وحرب الخليج، والحرب في اليمن. وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ سنة ١٩٩١، ظهر الإرهاب المحلي في المحافظة الشرقية، والرياض، وجدّة، والمدن الكبرى الرئيسة في السعودية، وهو ما غذى التخمينات بأن المملكة قد تؤول إلى السقوط. لكن السلطات السعودية تصدّت للتهديدات الأمنية، دائمًا وفي كلّ مرّة، وتدبّرت أمر التحدّي المتمثل في إيران، التي تلقي عليها اللائمة إلى حدٍّ ما في التوترات الإقليمية والمحلية التي تواجه المملكة.

إلا أن الردود السعودية على إيران لم تكن مقرّرة البتة من قادتها. فالملك يبقى متّخذ القرار الأخير. ومع أنّ من الصحيح أن قرار المملكة تطويق إيران قد تعزز بعد موت الملك عبد الله في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، إلا أن الرغبة في المشاركة مع إيران وتطويقها في الوقت عينه هي سمة ثابتة للسياسة الخارجية السعودية، منذ بداية الدولة السعودية الثالثة الحديثة نسبيًّا. وحتى بعد تولي الملك سلمان بن عبد العزيز الحكم، وتعديله البنية القيادية بعد وفاة عبد الله، فإن العلاقات السعودية مع إيران بقيت امتداداً

Beirut campus library

للتحدّيات الأمنية الإقليمية الكثيرة التي تواجه المملكة. والحق أن كثيرًا من السياسات تجاه إيران بدأت في عهد عبد الله، لكنها لم تنفذ بشكلها الكامل في العقد الأخير بسبب تدهور صحّته شيئًا فشيئًا. واتُّبعت السياسات نفسها في عهد الملك الجديد، وكانت على الأرجح ستستمرّ بغضّ النظر عمّن سيأتي من القادة في حكم السعودية، ما دامت وجوه عدم الاستقرار الإقليمي البنيوي قائمة بين طهران والرياض.

ولم تقدّر طهران حقيقة أن السياسة السعودية لن تتغيّر على الأرجح بغض النظر عن الإصلاحات المحتملة في عهد الرئيس روحاني. لكنَّ مثَلَها كمثَل السعودية: القرارات المتخذة في دنيا السياسة الخارجية الإيرانية تتغير في حالة وجود حالات شديدة من التوتر في المنطقة، وهو أمر وعته الرياض تمامًا. ونتيجة لذلك، لا يمكن توقع أنه بمجرد بداية عهد إصلاحي مؤاتٍ في إيران، يتبع انتخابات مجلس النواب ومجلس الخبراء في أوائل شهر آذار/مارس ٢٠١٦، سيتغير نمط العداء السائد في العلاقات السعودية الإيرانية.

وفي بداية نشوة الصفقة النووية الإيرانية التي استسلمت للوقائع المرّة في العلاقات السعودية الإيرانية، بما فيها كسر حواجز الحدود الدنيا لأسعار النفط التي واجهت عودة دخول إيران في الأسواق الدولية، والنزاع السوري المستعصي على الحل، والاقتناع شبه المؤكد من أن واشنطن ستكون أقل توافقًا مع إيران بمجرد ترك الرئيس أوباما منصبه، ظلت السعودية مستعدة لتذليل عقبة التحدّي الإيراني في المنطقة بأي طريقة كانت. وكانت الغاية القصوى للمملكة أن تجعل إيران تقف في صفّها، لكنها إن أخفقت في ذلك المسعى فإن الرياض سترفض أن تقيم إيران أيّ تحالف يضر بالأمن القومي السعودي.

وأصبحت حكومة روحاني الآن أكثر وعيًا بالمخاطر التي تواجه الجمهورية الإسلامية، أكثر مما كانت عليه في بداية عهده الرئاسي، بعد أن شهدتُ بنفسي نبذ فريق روحاني السعودية إلى حدٍّ بعيد في سعيه للتوصل إلى صفقة نووية سريعة تنظم علاقة إيران مع الغرب. وبهذا الوعي الجديد، بدأت طهران بإظهار ضبط النفس أمام الاستفزازات السعودية في كثير من الأحيان، في محاولة منها للتقليل من احتمال اندلاع نزاع مسلح مع المملكة وحلفائها. لكن السلطات الإيرانية كثيرًا ما كانت

تتراجع عن ضبط النفس، لتلقي باللائمة على الرياض في أنها السبب وراء مشكلات إيران في المنطقة، دون الاعتراف بأي مسؤولية تقع على طهران في النزاعات الإقليمية التي لها دور رئيس فيها. فعلى سبيل المثال، لام وزير الخارجية الإيراني السعودية بسبب تأخر إيران في التوصل إلى عقد صفقة نووية، ضمنت امتثال إيران لتعهدات كبيرة في المجال النووي، دون التسليم بأي أفكار تعيد السبب في ذلك إلى الشكوك التي تكتنف الأنشطة النووية الإيرانية المريبة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن المخاطر الأمنية التي تواجه إيران جعلت فريق روحاني يدعو إلى إقامة بحوار عاجل والتضامن مع جيران إيران العرب في أوائل سنة ٢٠١٦. لكن كما هي العادة، جاءت دعوة طهران متأخرة. فقد رفضت طهران عرضًا سابقًا بقيام محادثات سرية غير مباشرة مع الرياض قبل حادثة تدافع مكّة، فلم تكن تتوقع السرعة التي تصاعد بها التوتر في العلاقات بين إيران والعرب. لقد فقد روحاني قدرًا عظيمًا من مكانته في العالم العربي، وتُظهِر استفتاءات الرأي العام العربي تهاوي تقدير إيران على أنها دولة مجاورة مسالمة في الحي العربي. لذلك كثيرًا ما تلقى دعوات طهران للمحافظة على الأمن والعدل في المنطقة الإعراض والتجاهل، ولم تجتذب أي اهتمام عربي في أغلب الأوقات. وعلى نحو مماثل، لم تحقق مبادرة روحاني غير الناضجة التي قدمها إلى الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ودُعيت باسم "العالَم في مواجهة العنف والتطرف"، الكثير في مجال إنعاش علاقات إيران الإقليمية.

إلا أن طهران تزعم أن المخاطر على الأمن القومي لدول المنطقة تستدعي تعاونها في مواجهة التهديدات الأمنية، واتخاذها إجراءات استباقية تساعد في التقليل من حوادث العنف. وفي حديث لفريق روحاني مع كاتبة هذا الكتاب، بعد نشر الكتاب بالإنكليزية في شهر شباط/فبراير ٢٠١٦، حاول فريق روحاني أن يتلاعب بالحجج التي سقتها، فرفض فكرتي بأنّه لا يمكن لإيران ولا للسعودية أن تكونا قطبين جديدين في المنطقة، ولا أن تبنيا توازنًا جديدًا من القوى التي تتصرّف في مصلحة كل منهما لتوسيع نفوذها في المنطقة، وتعزيز مكانتها أمام الدول الأخرى. وفي خطاب ألقي في اجتماع في لبنان، جمعني مع حسام الدين آشنا، وهو المستشار الإعلامي للرئيس الإيراني، ردّت طهران على حججي في هذا الكتاب عن الحاجة إلى تعزيز سمات

Beirut campus library

التوازن الذاتي المتأصّلة في المنطقة بالاعتماد على المبادئ والقيم الثقافية المشتركة التي ظهرت فيه عبر التاريخ. كما رفضت كذلك نهج توازن القوة الذي يعتمد على القوى الخارجية والذي باعتقادها يمكن أن يؤدي إلى المزيد من النزاعات. وفي سرد بديل، فضّل فريق روحاني أن يتصوّر مستقبلًا من التطوير والتنمية المشتركة تتنافس فيه السعودية وإيران في دنيا الاقتصاد بدلًا من تنافسهما في دنيا السياسة، سعيًا لتطوير رصيدهما البشري والمالي وإقامة استثمارات مشتركة تظهر القوة الصاعدة الجديدة في النظام الدولي.

هل هذه الغاية المثالية لوحة من رسم الخيال الإيراني؟ أم هي على العكس، ستجعل قدر الشعوب في سوريا، وفلسطين، اليمن، والعراق، وليبيا، مختلفًا إذا اشتركت إيران والسعودية في هذه الرؤية؟ إن السعوديين لم يكن لهم أيّ مشكلة في السابق مع هذه الرؤية، إلا أنهم يلومون إيران على التحدث بلسانين، معتقدين بأن إيران لن تتخلى أبدًا عن طموحاتها الثورية حتى لو كان ذلك في منطقة مثالية يقرِّب فيها التطور والتنمية الاقتصادية بين شعبي البلدين. وعلاوة على ذلك، فإن الرياض أكثر إدراكًا من طهران أن تصور منطقة خالية من دور الجهات الخارجية الفاعلة هو محض الخيال والأماني، وهذا ما يخلُص إليه هذا الكتاب أيضًا.

وفي دنيا السياسة، تنفي طهران أيّ طموحات كبيرة لها في الحياة، وتأمل أن يحدث تلاقٍ في الآراء بشأن مفهوم ثقافة استراتيجية مشتركة يساعد المنطقة على الخروج من الفوضى. وسبق للسعودية أن قدّمت فكرة توازن المصالح الأمنية بين دول الخليج العربية وإيران منذ سنة ٢٠٠٤. وآراء الرياض وطهران بشأن هذه القضايا ربما تكون متكاملة، ويمكن أن تنجح إذا سارتا جنبًا إلى جنب، سعيًا لضمان الأمن لجيران إيران العرب، وإثبات النيّة الطيبة لإيران اللازمة للعمل على بناء تفاهم استراتيجي بشأن المخاطر التي تواجه المنطقة.

إلا أن إيران حاولت رسم صورة جديدة لعهد روحاني لا تتّسم بإخلاص المودّة. فلم تكتمل بعد التحوّلات الضرورية لإيران الثورة لتغيّر عاداتها القديمة، ولم تكتمل كذلك ثقة جيرانها العرب بها. وبدلًا من ذلك، فضلوا العمل على بناء منطقة قوية يُغفِلون فيها دواعي القلق من النفوذ الإيراني. ونتيجة لذلك، أيّدت السعودية تدابير

أكثر صرامة اتخذتها دول عربية وإسلامية في إدانة إيران لدعمها الإرهاب، ومن ذلك مقرّرات هيئة جامعة للدول الإسلامية، هي منظمة التعاون الإسلامي، التي عقدت آخر اجتماعٍ قمّة لها في إسطنبول في نيسان/أبريل ٢٠١٦.

وكانت طهران على صواب في اعتقادها بأن التحالفات المقبلة وتوازن القوى في المنطقة يمكن أن يتحقق فقط إذا رفضت بلدان المنطقة رسم خطوط حمراء على الشراكة في ما بينها. وتزعم طهران أنه خلا هذا النهج، لن يفيد مرور الوقت سدًى الدول المنفردة، وسيرغم في النهاية إيران أو السعودية أو كلتيهما على تجرّع هزيمة مخزية. وعلى الرغم من هذا الزعم، من غير المرجّح غالبًا أن تسامح السعودية إيران على دورها في سوريا. فطهران تعترف بأنها شعرت بأنها ملزمة بالمحافظة على نظامها ذي القيمة السياسية الثورية عن طريق حلفائها في سوريا، بغية المواجهة الاستراتيجية لأدوار خصومها في المنطقة التي قد تشكل خطرًا على أمنها، وخاصة دور القوة الأميركية المهيمنة إقليميًّا التي شعرت بأنها مفروضة عليها. والآن، وعن طريق المفاوضات الناجحة في الصفقة النووية، تأمل أن يحلّ محلّ مواجهتها الاستراتيجية نموذج جديد من الثقافة الاستراتيجية المشتركة في المنطقة، تمكّن بدء مرحلة جديدة من التحديات الإقليمية تكون حافزة على إصلاح علاقاتها المقطوعة مع السعودية.

وفي هذا السرد المثالي، يتسنّى للسعودية وإيران أن تبنيا وطنيهما. كما يمكن للسعودية أن تشكّل هويتها الوطنية الموحّدة في وجه الهويات التي يمكن أن تكون مفرقة، من قبيل القومية العربية أو الإسلامية، والتي يمكن أن تغذي الكراهية والعداء لإيران أيضًا. وفضلًا عن ذلك، يمكن للبلدين زيادة الوعي بشأن المساعدات الفردية والإنسانية الضرورية لتجنب الحروب المستقبلية الكبيرة، المحتملة في هذا الوقت بينهما. والواقع أن هذه الدعوات جاءت في وقتها، فحقل التصادم بين السعودية وإيران المشرَع على مصراعيه في الشرق الأوسط، ناشرًا الإرهاب والمواجهات العقائدية، يخلق الكثير من الرغبات التوّاقة إلى السلام. وفي آخر المطاف، على السعودية وإيران أن تتوقفا عن النظر إلى علاقاتهما مع الولايات المتحدة على أنها البديل للشراكة الحسّاسة بينهما. وقد يساعد التفاهم المشترك بينهما على أن اختلافاتهما السياسية النابعة إلى حدٍّ ما من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، الذي تعترف أميركا ذاتها

Beirut campus library

بأنها قامت بدور غير بنّاء فيه، يمكن أن يساعد على تنشيط العلاقات بين الرياض وطهران. لكن كما ستبيّن الفقرات التالية، إن إدارة علاقة متبادلة على قدم المساواة مع الولايات المتحدة هي أمر صعب، وتزداد تكاليفه باستمرار على كلٍّ من السعودية وإيران، ما يلقي ظلالًا من الشكوك بشأن آفاق العلاقات الحسنة بين الرياض وحكومة طهران الثورية[٩].

تحليل الاتحاد الشائك: السعودية، وإيران، وأميركا

إن استمرار التحالف الأميركي السعودي مع توتر العلاقات بين أميركا وإيران جعل من علاقة إيران بالسعودية علاقة ثانوية في العلاقات السياسية السائدة في الخليج الفارسي. وهذا ما يوضح العقلية المهيمنة في إيران وعند كثير من المفكرين الإيرانيين في الغرب الذين حاولوا تثبيطي عن تأليف هذا الكتاب. إلا أن تشجيعًا أكبر جاءني من محمد علي فتح الله إي، المستشار السياسي للرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد. لكنه أخبرني في مقابلتي معه: "عندما تصبح العلاقات بين أميركا وإيران علاقات طبيعية، ستكون العلاقات بين السعودية وإيران كذلك علاقات طبيعية"[١٠]. كما أخبرني الرئيس الإيراني أحمدي نجاد في مقابلة لي معه بأنه يشك في إمكانية صوغ العلاقة بين السعودية وإيران بمعزل عن التأثير الأميركي[١١].

وقد مكّن انتشار هذه العقلية من رجحان العلاقة بين إيران وأميركا على مسألة الرابطة الإقليمية المهمة بين طهران والرياض. وعلاوة على ذلك، فقد ثبتت خوف إيران التاريخي من أن السعودية تعرض التهدئة الأميركية الإيرانية للخطر لتضمن متانة "الشراكة الخاصة" بين أميركا والسعودية – جاعلة من إيران كما يقول سياسيّوها "الزوجة الثانية" في علاقتها الدقيقة مع الولايات المتحدة. ومن وجهة النظر الإيرانية، فإن موافقة السعودية على خطوات لتطويق الدور الإيراني في المنطقة تهدف إلى إدامة العداء بين أميركا وإيران وتهميش إيران في علاقات المنطقة مع الغرب. ونتيجة لذلك لم تكن طهران مطلقًا جادة بالفعل في جهودها للتقرب من الرياض، فهي تفضّل صرف جهودها إلى فكرة مراوغة بتحسين روابطها مع واشنطن. وبالإضافة إلى ذلك، وسعيًا

من إيران للوصول إلى تكافؤ استراتيجي إقليمي مع الولايات المتحدة، فقد عرّضت إيران مرارًا المصالح الأمنية السعودية للخطر.

ونرى الموقف السعودي تجاه إيران يتجلى في الموقع الصعب للمملكة في حاجتها إلى موازنة مصالحها في مقابل المصالح المزاحمة، والقوية، لإيران وأميركا. فالسعودية تنظر إلى نفسها على أنها الدولة الأضعف، وبخلاف إيران، فهي لا تطمح إلى تحدّي الهيمنة الأميركية في المنطقة بصورة مباشرة، مع أنها تريد تأكيد مكانتها في الخليج برفضها السيطرة الإقليمية، الأميركية أو الإيرانية، التي تسعى إلى تطويق النفوذ السعودي في المنطقة. ولذلك، ومع وجود ما يُدعى بالعلاقة الأضعف، تبعت المملكة التوجّهات القويّة التي تصوغ العلاقات بين أميركا وإيران، وسعت إلى التأثير في هذه التوجهات بشروطها الخاصة. فعلى سبيل المثال، رفضت السعودية المصالح الأميركية والإيرانية التي التقت في العراق سنة ٢٠٠٥؛ فلم يكن إقرار المملكة كاملًا بالانتخابات والعملية السياسية العراقية، التي دعت إليها الولايات المتحدة وأقرّتها إيران.

ولم تكن محافظة المملكة على علاقة متبادلة، بصفتها شريكًا متكافئًا، مع الولايات المتحدة وإيران، بالأمر الهيِّن، فقد كان عليها التكيّف مع الاتجاهات السياسية المندفعة المختلفة في العلاقة الأميركية الإيرانية. كما كان على المملكة أن تتخلى عن سياستها الخارجية التقليدية الحذرة – بسبب هويّتها الوطنية الناشئة ودبلوماسيتها الخارجية – لمصلحة تدابير وقائية استباقية، دون الانتظار حتى قيام إجماع داخل العائلة المالكة أو المؤسسة الدينية على هذه التدابير. ومع ذلك، افتقرت السعودية للضمانات التي تكفل لها أن تلتقي مصالحها مع مصالح أميركا أو مع مصالح إيران. ففي الحالتين نجدها تعتمد على شراكتها مع الولايات المتحدة الأميركية لتنحية المصالح الإيرانية جانبًا، وتستخدم المؤسسة الدينية لشيطنة الدور الإيراني. وكانت كثيرًا ومرارًا تردّ على التحرشات الإيرانية بما يضرّ باستراتيجياتها البعيدة المدى تجاه طهران. وغالبًا ما أدى ذلك إلى إضعاف مكانة السعودية في المنطقة، التي تسعى المملكة لاسترجاعها، بوقوفها موقفًا معاديًا لإيران وإقناع الولايات المتحدة بزيادة تسليح المملكة بصورة مكثّفة.

Beirut campus library

وعادة ما كان ذلك يؤدي إلى سياسات مختلطة أيضًا بشأن مسألة العلاقة الأميركية الإيرانية. فعلى سبيل المثال، وعلى غرار معظم الدول الخليجية الأخرى، كانت السعودية مهتمّة بأيّ مساومة كبرى مزعومة بين الولايات المتحدة وإيران، يمكنها أن تحلّ خلافاتهما لكنها تهمّش المصالح السعودية عند تنفيذها. وفي الوقت عينه، كانت المملكة أحيانًا تزيل التوتر الناشب في سياق مباحثات إيران مع الغرب بشأن البرنامج النووي للجمهورية الإسلامية، وذلك عن طريق اقتراحها تدابير تسمح لإيران بتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وفي هذه العملية، كانت السعودية تحاول حماية مصالحها الخاصة، عن طريق تقليص إمكانية اندلاع حرب بين الولايات المتحدة وإيران يمكنها أن تؤدي إلى زعزعة استقرار منطقة الخليج.

ومع سعي إيران لتحقيق مصالحها الوطنية ردًّا منها على التهديدات الأميركية، فإنها لم تكن قادرة على الفصل بين اللامبالاة السعودية وبين عجز المملكة عن إظهار ردّ ملائم على الأزمة القائمة في العلاقات بين السعودية وإيران. وبدلًا من ذلك، كانت طهران غالبًا ما تسلك الطريق السهل، فتَعيب على السعودية تحالفها مع الولايات المتحدة، بالرغم من إدراكها التام أن المصالح بين أميركا والسعودية ليست دائمًا على وفاق. وحتى عندما كانت إيران تلتقط إشارات برغبة السعودية في تغيير سلوكها نحوها، كانت تردّ بحذر وهي تخشى من أن المملكة يمكن أن تلفق في أيّ حين وجود خطر إيراني يتهدّدها، إذا احتاجت إلى لفت انتباه أميركا إليها.

الحاجة إلى وجهة نظر متوازنة

إن الشراكة الطويلة الأمد بين السعودية وإيران تحكُمها العوامل الجغرافية التي تجعل من البلدين جارين دائمين. والسعيٍ إلى نشر الأمن، مع وجود النزاعات المستمرّة في الخليج الفارسي، غالبًا ما كان يمكن السعودية وإيران من تجنّب تعكير علاقتهما بما لا يمكن إصلاحه، بسبب الحقيقة البسيطة التي تقول بأنهما جارتان ولا بدّ لهما من العيش معًا؛ وذلك بالطبع، ما لم يشكل قطع العلاقات تهديدًا أمنيًا محتملًا أقلّ من استمرارها. ومن الملاحظ أنهما، للمحافظة على الأمن المباشر لحدودهما، حتى

عندما لا تتفقان على القضايا السياسية، فإنهما تفضّلان تجنّب المواجهة المعلنة. وبدلًا من ذلك نراهما تعتمدان على عمليات المواجهة غير المباشرة، أو العمليات المستترة، أو العمليات التي تجري بالوكالة، بغضّ النظر عن قدر المراوغة اللازم لبلوغ الحلول السياسية عن طريق هذه الوسائل.

وبما أن السياسة السعودية الإيرانية هي سياسة متقلبة، فإن إدارتها بحاجة إلى قدر كبير من الحرص والحذر. لذلك – وبالرغم من مخاوف المملكة من البرنامج النووي الإيراني – فقد أخبرني المسؤول الخليجي الكبير سعد العمار عندما التقينا في الرياض بأن دول الخليج العربية لم تكن ترغب في رؤية هجوم عسكري على إيران يتسبّب به برنامجها النووي[١٢]. فهذا الهجوم العسكري سيمزق الوضع الإقليمي الراهن وستكون له عواقب خطيرة غير متوقعة. والحقيقة أن السياسات التي تعكّر الوضع الراهن ليست بالخيارات المفضلة عند السعودية، والمملكة تحذر منها أشد الحذر. وفي مقابلة قصيرة، أكد لي الرئيس السابق للاستخبارات العامة السعودية الأمير مقرن بن عبد العزيز آل سعود أن المملكة تأمل أن تقوم إيران بإحداث تغييرات إيجابية في سياستها، وتكبح المخاوف من طموحاتها النووية[١٣]. وإلّا فإن السعودية ودول الخليج ستكون في وضع صعب لاختيار أهون الشرّين الذي يكون أقلّ خطرًا على أمنها: فإمّا قدرات عسكرية إيرانية نووية، وإمّا الحرب على إيران لمنعها من الحصول على الأسلحة النووية.

ولذلك فالسعودية غير راغبة في تحدّي إيران مباشرة في هذه القضية، إلا أنها في الوقت نفسه تتخذ تدابير لتغيير السلوك الإيراني. ومن تلك التدابير الدعم غير المباشر لعقوبات الأمم المتحدة، التي بالرغم من رفض الأمير مقرن لها شخصيًّا (ولم يبادر إلى الحديث عنها أيّ مسؤول سعودي كذلك)، فقد أيّدها بصورة غير رسمية الأمير تركي بن فيصل آل سعود، الذي ترأس الاستخبارات العامة عقودًا طويلة قبل استقالته سنة ٢٠٠١. ثم عملت السعودية بصورة وثيقة مع فرنسا، وهي شريك تفاوضي في المباحثات النووية مع إيران، لتضمن إذعان إيران لبرنامج نووي سلمي بصورة صارمة.

وفي سعي السعودية وإيران لتحسين علاقاتهما، كانت قدرة الدولتين على التصرّف باستقلالية مقيدة بالمصالح الأميركية. وبصورة عامة، فهما تميلان إلى حشد الموارد

Beirut campus
library

لبناء خيارات مستقلة في السياسة الخارجية متى أمكنهما ذلك، ومثال ذلك سياساتهما تجاه العراق بعد الغزو الذي قادته أميركا. فبعد الغزو، وبوساطة الوجود الأميركي المتحكم بالعراق، قامت الولايات المتحدة بإحلال السعودية وإيران محل دولة العراق في معادلة توازن القوة؛ لكنها لم تكن قادرة على إجبار أيّ منهما بصورة مستقلة على الإذعان لأهدافها. ونتيجة لذلك فإن الاستراتيجيات الأميركية التي يمكنها تعزيز توازن القوة في الخليج الفارسي ستعزز من استقرار المنطقة. وكانت هذه القوة موزعة تاريخيًا بين إيران، والعراق، والسعودية، منذ بداية الدولتين الحديثتين في العراق والسعودية في سنتي ١٩٢١ و١٩٣٢، على الترتيب. والتدخلات أو المخاطر الخارجية، مثل الغزو الأميركي للعراق، كانت تميل إلى إثارة سلوك مضاد للوضع الراهن، لأن هذه الدول الإقليمية ستحاول تغيير التطورات لمصلحتها.

إن نهج توازن القوة لا يضمن السلام مع الوجود المستمر للسياسات التي تقلق الوضع الراهن في الخليج الفارسي. لكن بحنكة التدبير في شؤون الدولة يمكنه أن يكون درع وقاية من حروب مقبلة[١٤]. وهناك عوامل أخرى وثيقة الصلة تساعد إلى حدٍّ ما في شرح العلاقة بين السعودية وإيران – عوامل عقائدية، وقيادية، ومحلية – سنراها في الفقرات التالية. إلا أنها عوامل ثانوية بالمقارنة مع التأثير الحيوي للسياسات الدولية في الشؤون الخليجية.

وتستخدم السعودية وإيران العقائد لبسط نفوذهما في العالم الإسلامي. وتطبيق العقائد على السياسة هو أمر جيّد عندما يسود عدم التوازن في القوة في المنطقة. وفي هذه الحالات، يصبح الدين أداة قوية لتمرير قرارات الدولة في وجه انعدام الأمن. ولذلك تزيد العقائد من قوة اتخاذ القرار في الدولة[١٥]. وفي الوقت نفسه، ومع ظهور تشكلات حديثة نسبيًّا، أصبحت السعودية بدرجة كبيرة، وإيران بدرجة أقل منها، غير قادرتين على إخضاع العقائد لعمليات اتخاذ القرار العقلانية. وأصبحتا مسيَّرتين بالعقائد بدلًا من أن تكون لهما القدرة على تسييرها. وهكذا أصبحت علاقة الدولة بالدين علاقة معقدة. فمن جهة أولى، كلتا الدولتين غير قادرة على تحويل المؤسسة الدينية إلى جهة فاعلة قادرة على الأخذ بالخيارات العقلانية على الدوام. ومن جهة أخرى نعلم أن المؤسسات الدينية غالبًا، إن لم يكن دائمًا، تتبع سياسة الدولة، لأن

الدولة تملك الثروة والسلطة اللازمتين للتحكم بالقوى الدينية وتوجيهها. وهكذا نرى في كلا البلدين أن العقائد بوسعها إعاقة أهداف الدولة وتمريرها في الوقت نفسه[١٦].

وتتضاءل الحدود بين الدولة والمؤسسة الدينية في السعودية وإيران عندما تواجهان تفاقمًا في عدم الاستقرار في المنطقة. فهذا الأمر يربك أدوار السياسة الخارجية لكلّ منهما، ويقوّي المؤسّسة الدينية لتقوم بتوجيه السياسة الخارجية. ونظرًا لقلة الأدوات المتوافرة لتمرير أهداف السياسة الخارجية، تمكّن الدولة الدوائر الدينية من صوغ السياسة الخارجية، ويساعدها ذلك أيضًا على تخفيف الضغوط المحلية مع المؤسسة الدينية المتشددة في مجتمعي البلدين. وهذا أمر مؤثر في العلاقة بين السعودية وإيران، لأن الانقسام الشيعي السني غالبًا ما يعمل على تمرير الأهداف السياسية.

ومع ذلك، فهذا التنافس الديني العقائدي الحاد ليس بحدّ ذاته مصدرًا للنزاع في المنطقة. ففي الماضي، كانت السعودية وإيران تنبذان التوترات الناجمة عن اختلاف وجهة النظر الدينية بينهما عن طريق معالجة المسائل السياسية الجغرافية التي تساعد في استعادة توازن القوة الإقليمي بينهما. فعلى سبيل المثال، عندما مرّ الشرق الأوسط بسنوات مستقرة نسبيًّا في العقد الذي أعقب نهاية حرب الخليج، أظهرت الدولتان مخاوف مشتركة من سياسة واشنطن المضادة للوضع الراهن في العراق، في تسعينيات القرن العشرين وعقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر.

إلا أنه لا شك في أن الهويتين الإسلاميتين القويتين اللتين تبنّتهما السعودية وإيران غالبًا ما أدّتا إلى تنافسهما على قيادة العالم الإسلامي. وعلاوة على ذلك، كانت الاختلافات بين العرب والفرس تُغرَس في عقول السعوديين والإيرانيين على مدى قرون، وهو أمر، بالإضافة إلى التنافس الشيعي السني، عمل على الفصل بينهما من الناحية الوجدانية. وقد لاحظت بنفسي أن الشعب السعودي يبدو متحمسًا لتكوين صداقات للتعارف مع الشعب الإيراني أكثر من رغبة الشعب الإيراني في ذلك. وعلى كل حال، فالهوية الفارسية الشيعية لإيران بُنيت إلى حدٍّ ما على أنها فعل متبادل مع الدول الرئيسة التي تشكل العالم العربي السنّي. ففي السعودية، وفي أيام الأزمات الداخلية، تقوم الدولة بالتعويض جزئيًّا عن التعارض بين الهوية الوطنية الضعيفة، والهويتين القومية العربية والإسلامية القويتين جدًّا، عن طريق رفضها النموذج الفارسي الشيعي.

Beirut campus library

وغالبًا ما يكون التنافس الشيعي السنّي علامة على ظروف إقليمية وخيمة يكون فيها مرارًا للولايات المتحدة دور مثير للجدل. وعلى الرغم من أن المصالح بين السعودية وإيران تفيد في صوغ التطوّرات الاستراتيجية والسياسية في المنطقة، من يحدد ذلك في النهاية هو الولايات المتحدة الأميركية التي تعمل كأنها القوة الخارجية الرئيسة القادرة على تغيير شكل هذه التطورات وتحديد المخاطر الخارجية التي تحدد جزئيًّا التوجهات العقائدية السعودية والإيرانية. وحتى عندما لا تكون الولايات المتحدة متورطة مباشرة في نزاع إقليمي، كالذي حدث في البحرين أو في اليمن منذ بدء أحداث الربيع العربي، فإن التأثيرات الناعمة [غير المباشرة] الناتجة من سياساتها الإقليمية الكبرى – التي قامت في الربيع العربي بإعادة صوغ الأحداث بطريقة تراعي الوجود الأميركي في الشرق الأوسط – تؤثر في التوجهات العقائدية للدولتين في السعودية وإيران. ويستفحل الأمر بحقيقة أن واشنطن تختار جانب الرياض – ليس دائمًا، لكن في حالات كثيرة جدًّا – بسبب افتقادها العلاقات الطيبة مع طهران. لكنها لا تصرف النظر بصورة كافية في عواقب دعمها الموقف السعودي الإقليمي حتى يصل الضرر إلى تجاهل إيران، وبذلك وسواء أكان ذلك مقصودًا أم لا، فهي تمكن من نموّ التيّارات العقائدية المتشددة في السعودية المصمّمة على تطويق إيران. وعلاوة على ذلك، فإن التوجّه العقائدي الإيراني هو توجّه مشروع نوعًا ما، إلى الحدّ الذي يشجّع فيه الشيعة المعارضين في دول الخليج العربية على الاشتراك بصورة بنّاءة مع القيادات السنّية في بلدانهم، أو الرد على نموّ العقائد المتشدّدة، وهو أمر أخفقت واشنطن في أخذه بالحسبان بصورة كافية في هذه العملية. فعلى سبيل المثال، كان التفجير العنيف الذي ضرب مسجدًا للشيعة في الكويت في حزيران/يونيو ٢٠١٥ (وخلف ٢٧ قتيلًا منهم ٣ إيرانيين) وقام به رجل سعودي ينتمي إلى كيان سياسي أعلن عن نفسه باسم "ولاية نجد"، والضجة التي تعالت بين السنّة الكويتيين الذين أكدوا أن الشيعة الذين يؤلفون ثلث عدد السكان في الكويت هم إخوانهم، قد أظهر أن إيران وجيرانها العرب بينهما أشياء مشتركة أكثر ممّا نعترف به في مواجهة التيّارات المتشددة النامية داخل العالم السنّي.

وفي نهاية المطاف، فإن الحملات العقائدية لإيران والسعودية في أماكن مثل

البحرين واليمن هي جزء وحلقة من نماذج توازن القوة التي تضفي على علاقاتهما الشكل المميّز لها[١٧]. وتكشف لنا الدراسة الدقيقة أن الهوية الإسلامية في كلا البلدين تمليها المصالح الواقعية – بالرغم من أنها تصوغ هذه المصالح وتفرضها، بالاعتماد على مستوى الخطر الخارجي الذي يتهدد الدولة بذاتها ودرجة التماسك الداخلي في أيّ وقت. والانقسام الشيعي السني يرتبط بسلوك البلدين في السياسة الخارجية، لكنه ليس الموجّه الرئيس للسياسة الخارجية في الأوقات كلها أو القضايا كلها، فهو في النهاية محكوم بالمخاوف السيادية لكلا البلدين.

وللنخب السعودية والإيرانية دور رئيس في إثارة هذه المخاوف السيادية. لكن هذه النخب لا تمثّل هيئات متماسكة قادرة على إظهار مخاوف الدولة بصورة واضحة. والحق أن المصلحة الشخصية للجهات السياسية الفاعلة المختلفة المرتبطة بمراكز القوى الكبرى غالبًا ما تتفوّق على أهداف السياسة البعيدة المدى فتحول دون إجراء أيّ مباحثات جادة في الشراكة السعودية الإيرانية. والجدال القائم بين الجهات السياسية الفاعلة المختلفة يمكن أن يكون له أيضًا أثرٌ في السياسة الخارجية للدولة، فيجعل من الصعب على زعماء السعودية وإيران تحديد مصالح بلديهما المتبادلة. ففي إيران، تتزاحم مراكز القوة الرسمية المتوازية في ما بينها على تمرير مخططات للدولة يمكن أن تكون متعارضة أحيانًا. فعلى سبيل المثال، يمنح الدستور الإيراني حقوقًا متداخلة في السياسة الخارجية لكل من المرشد الأعلى والرئيس. وبعد انتخاب أحمدي نجاد سنة ٢٠٠٥، عيّن المرشد الأعلى علي خامنئي مبعوثه الخاص علي أكبر ولايتي لتأسيس خط مباشر للاتصال بالسعودية؛ إلا أن تلك المبادرة ماتت في مهدها. وقد أخبرني السفير السابق للسعودية في إيران، ناصر البريك، في مقابلة لي معه، أن الرياض شعرت بالحيرة ولم تستطع أن تعرف السبب في انقطاع الاتصال – وهو أمر لم تكشف عنه إيران على الإطلاق[١٨]. (وقد رفض ولايتي الإجابة عن سؤالي بهذا الخصوص). وكشفت التطوّرات اللاحقة في إيران أن أحمدي نجاد كان مصمّمًا على أن يضع بصمته الخاصة على السياسة الخارجية عن طريق تعيين شخصيات رئيسة من داعميه الأوفياء في المناصب الحسّاسة، ولم يكن ولايتي منهم. ولقد منع ذلك المرشد الأعلى من تولي إدارة ملف العلاقات السعودية الإيرانية. وفي السعودية

Beirut campus
Library

حيث تطوّر السياسة الخارجية جماعة صغيرة من العائلة المالكة، نجد أن الانشقاقات العائلية المتكررة يمكن أن تؤثر في موقف المملكة بشأن حجم الخطر الإيراني الفعلي الحقيقي أو المتوقع. فالملك هو صاحب القرار النهائي، بالرغم من أنه قد يأخذ بنصائح جماعة صغيرة من العائلة المالكة، أو الوزراء المقربين، أو أصحاب المناصب السياسية الآخرين. وعلى الرغم من ذلك، يعمل الإيرانيون باستمرار على تقدير التأثير الفعلي لتلك الانقسامات في السياسة السعودية تجاه إيران. فعلى سبيل المثال، كان من الشائع الاعتقاد في إيران بأن وزير الدفاع الأخير، وليّ العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود، كان معارضًا للروابط الحميمة بين السعودية وإيران بسبب اتصالاته الرفيعة مع وزارة الدفاع الأميركية – بالرغم من الجهود التي بذلها لاحقًا وليّ العهد الأمير عبد الله لاستعادة العلاقات مع إيران. واستؤنفت العلاقات بنجاح على الرغم من هذه التصوّرات الإيرانية. وأدّى ذلك إلى ادّعاء بعض الدبلوماسيين الإيرانيين المؤقتين من أصحاب الخبرة الطويلة في الحياة في المملكة العربية السعودية، أن الاختلافات الشخصية داخل العائلة المالكة لا تؤثر إجمالًا بصورة جوهرية على السياسة المتبعة مع إيران[١٩]. لكن الكثيرين من الدبلوماسيين الإيرانيين أخفقوا مرارًا في الوصول إلى هذه النتيجة، التي لعلها كانت ستمكنهم من الوصول بصورة أكثر نجاحًا إلى الجهات السياسية الفاعلة المختلفة في السعودية بلا انحياز مسبق.

ويزداد الأمر تعقيدًا في عمليات اتخاذ القرار المحلية الغامضة نسبيًّا في السعودية، وفي إيران أيضًا. إلا أن هذه العمليات في النهاية لها أيضًا وظيفة أولية في دعم مخططات الدولة وخياراتها للنهوض بالسياسة الخارجية. وبما أن دور الزعماء في البلدين معرض لضغوط تفرضها عليهم القوى الخارجية – بما في ذلك تحديدًا واقع الوجود الكبير للولايات المتحدة الأميركية في الخليج الفارسي، فسياستهما الخارجية لا يحدّد شكلها مجرد رغباتهم الشخصية، أو اختياراتهم العقائدية، أو أساليب قيادتهم في البلدين. وبفضل الغنى الكبير للدولة في السعودية وإيران، وفي الوقت نفسه، قدرة البلدين على اختيار سياسات خارجية تعتمد على "منطق الدولة"، فإن قوّة الدولة هي التي توجّه قيادتها، لا العكس[٢٠].

وهذا الأمر يبرز مسألة كيف يمكن أن تؤثر التطوّرات المحلية في البلدين في

سياساتهما الخارجية كلٌّ تجاه الآخر. فالدولتان ليستا منيعتين من الاضطرابات الداخلية، وهناك احتمال بانهيار النظام فيهما. ولا شك، حقيقةً، في أن المصالح الوطنية والقرارات السياسية تحدّدها بصورة كبيرة قوًى محلية معقدة وفعّالة[٢١]. إن المخاطر الداخلية تثيرها شرائح متحرّرة من السكان بإمكانها التأثير في الأفعال الخارجية للتوازن، ولديها القوة لرفض الوضع الراهن مع اكتمال إدراكها للتطوّرات البعيدة[٢٢]. وبرهان ذلك حالة الربيع العربي، التي انتشرت سريعًا في الشرق الأوسط من دولة إلى أخرى. وبالرغم من ذلك، فالعلاقة بين السعودية وإيران بقيت حتى الآن حصينة كفايةً من التغيّرات الداخلية السريعة. والوضع الراهن الداخلي في السعودية وإيران يظلّ محاطًا بجماعات مصالح خاصة من قبيل المؤسسة الدينية المؤيدة للدولة، والنخبة السياسية، والطبقات التجارية والصناعية. ونتيجة لذلك، تحتفظ الدولتان بمقدار جوهري من الاستقلالية عن شعبيهما في صوغ علاقاتهما المتبادلة وعلاقاتهما الخارجية.

Beirut campus library

الفصل الثاني

كيف يصوغ الدين العلاقات بين السعودية وإيران؟

تمثّل إيران مركز العلوم الدينية الشيعية؛ ومنذ إسقاط الحكم البهلوي تسعى إيران إلى تصدير ثورتها الإسلامية إلى الدول الأخرى في الشرق الأوسط. أمّا السعودية فلها الوصاية على المدينتين الإسلاميتين المقدستين، مكّة والمدينة، وبذلك فلها قوّة ومكانة في العالم الإسلامي بالإضافة إلى تصميمها على الاحتفاظ بتلك المكانة؛ وتتحدّى إيران هذا الموقع المهيمن للسعودية. إلا أن الدين ليس العامل الحاسم الرئيس في الظروف المهمّة السياسية والاستراتيجية التي تتحكم بالعلاقات بين السعودية وإيران، بالرغم من العوائق التي يصنعها. فهو ليس إلا متحوّلًا محدّدًا واحدًا له تأثير غالبًا في سياق الوصول إلى الأهداف السياسية.

وتنظر السعودية إلى السياسات الثورية الإيرانية على أنها معَدّة بوضوح لتعزيز الإسلام الشيعي في عالم المسلمين السنّي في أغلبه، ما يخلق تحدّيًا لوجود المملكة، التي تخشى باستمرار من نشاط الشيعة. وبالرغم من أن آل سعود، الذين تعود أصولهم القبلية إلى البيئة المدنية في نجد والكويت، يعيشون جنبًا إلى جنب مع سكّان الحضَر من الشيعة في شرق الجزيرة العربية ويشتركون معهم في اللغة والثقافة أكثر من اشتراكهم مع البدو المحليين، يُخشى في مسيرة التنافس بين البلدين، أن يحرّض النموذج الإيراني عددًا كبيرًا من السكان الشيعة العرب في الخليج الفارسي على اتباعه. وعلاوة على ذلك فإن دعوات إيران المتكرّرة لوحدة المسلمين – مقترنة بالأفعال التي ترمي إلى

Beirut campus Library

التأثير في مجتمعات الشيعة العرب – توحي ضمنيًا بأن العائلات المالكة السنّية في الخليج غير مؤهّلة لإقامة هذه الوحدة الإسلامية.

والترويج الإيراني للإسلام السياسي يسعى لتغيير النظام الإقليمي الغربي المهيمن في الشرق الأوسط، ويستجيب للرغبة الكامنة داخل المجتمعات المسلمة منذ بدء نشوئها في بناء أمّة أو خلافة قويّة موحّدة. ويدعو الزعماء الشيعة والسنة على السواء إلى الوحدة بين المسلمين سعيًا لاسترجاع العصر الذهبي للإسلام (في السنوات ٧٥٠–١٢٥٨)، ولصوغ دور أكثر قوّة للأمة الإسلامية في السياسة العالمية.

وفي هذا الصدد، تقوم السعودية بدور حسّاس. فمن الفرائض المكتوبة على المسلمين الحج إلى مكّة، حيث توجد الكعبة والمسجد الحرام؛ كما أن أكثر الحجّاج يزورون المدينة أيضًا، وهي المكان الذي فيه قبر النبي والمسجد النبوي. ويصلّي المسلمون متّجهين في صلاتهم إلى القبلة، وهي الكعبة، في مكّة – وهي إحدى الطرق التي يتّحدون فيها في ممارسة دينهم حيثما كانوا؛ وهكذا فإن القبلة، بوضعها الافتراضي، تزيد من مسؤولية المملكة في الدعوة إلى الوحدة الإسلامية بين الشيعة والسنّة. وهذه الوحدة هي أمر حسّاس لأمن المملكة نفسها عندما يكون عليها أن توافق بين ٥ ملايين مسلم يحجّون سنويًا، بالإضافة إلى ٣٠ مليونًا آخرين يؤدّون العمرة، من الشيعة والسنة، في السنوات الخمس المقبلة.

وتنظر إيران إلى السعودية في اعتناقها مذهب الوهّابية على أنه تشتيت لوحدة المسلمين، ورفضها العنيد للقبول بالإسلام الشيعي يعوق أيضًا عملية بناء الوحدة. وهي تصرّ على أن الإسلام الشيعي هو دين عملي بصورة أكبر ممّا تجيزه التعاليم الوهّابية، ولذلك فهو أكثر قابلية للتكيّف مع الزمن؛ وعلاوة على ذلك نجدها تؤكد أن ثروة السعودية أمدّت الوهّابية بمكانة لا تستحقها في العالم الإسلامي، وأن وجهات النظر الوهّابية الصفائية لا يقتصر دورها على تحريك القوى المضادّة للشيعة، بل هي تعمل أيضًا على جعل الإسلام السنّي إسلامًا متشدّدًا.

ويجعل الموقف الإيراني المملكة تقف في موقع صعب. فعلى السعودية أن تضمن الأمان لجميع المسلمين الحجّاج بغضّ النظر عن عقيدتهم، بالإضافة إلى ضمان وصولهم إلى الأماكن المقدّسة بأمان. وهذا الواجب لا يمكن الوفاء به إلا إذا

استطاعت المملكة المحافظة على علاقة غير عدائية مع جميع الدول الإسلامية – وهذا ما يطرح معضلة تتصل بالعلاقات مع إيران. وعندما تصطدم المصالح السياسية والاستراتيجية السعودية مع إيران، فإنّ عليها ألا تتعارض مع ذلك بصورة دائمة مع مسؤولية المملكة الرئيسة في حفظ حرمة الأماكن الإسلامية المقدسة. ويعلل الواجب الديني على السعودية عدم رغبة الرياض في الاصطدام المعلن مع طهران على ميدان النفوذ لكل منهما في المنطقة. وتستفيد إيران من هذا التحفظ السعودي، فتصبح أكثر عدوانية في أوساط المعارضة الشيعية والسنية السياسية والدينية التي لا يمكن للمملكة فيها أن تكون فاعلة أو منحازة فيها بصورة مطلقة.

وهكذا أزيل تطوّر سياسة معلنة تواجه إيران من قائمة خيارات السعودية، التي بدأت بصورة متكرّرة تردّ على الاستفزازات الإيرانية. وهذا الردّ بدوره زاد المعارضة الدينية تجاه الشيعة، ومنع المملكة من تطوير سياسات لمعالجة مظالم المجتمع الشيعي فيها، بينما كانت إيران تتباهى بأنها تهتم بالمجتمع الشيعي السعودي، وهي حقيقة جعلته أيضاً في وضع سيّئ. ولذلك بقي زعماء المجتمع الشيعي السعودي مخلصين للرياض، حتى عندما تحدّى المعارضون الشيعة الدولة أو قاموا بأفعال متطرّفة حيالها.

أثر التاريخ الإسلامي القديم على العلاقات بين السعودية وإيران

قبل ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي، كان قدَر الجزيرة العربية في أن تكون مركزًا دينيًا قد كُتب عليها: فوفقًا لما جاء في القرآن، أعاد النبي إبراهيم إقامة قواعد الكعبة في مكّة. وفي مكّة بدأ نزول الوحي الإلهي على النبي محمّد. وفي سنة ٦٢٢، هاجر النبي محمّد من مكّة إلى المدينة مع أتباعه للإفلات من الاضطهاد في مكّة. وفي المدينة، أقام النبي محمّد قواعد دولة المدينة الإسلامية، وتمكّن من فتح مكّة بعد ثماني سنوات من الهجرة. وكانت هجرته إلى المدينة تمثل البحث عن الحرّية التي على المسلمين أن يسعوا إليها، وعودة المسلمين إلى مكّة كانت محاولة لاستعادة الوحدة في مكّة عقب الانقسام الذي أصاب مجتمعها بعد ظهور الإسلام. وهكذا

Beirut campus Library

تطوّر طريق الحجّ ليحث المسلمين على الارتحال إلى المدينة المقدسة مكّة، سعيًا منهم لصقل الوحدة التي أنجزوها.

وبعد وفاة النبي محمد، أدّى سعي المسلمين إلى الحرّية والوحدة إلى طموحات مثالية بقيام أمّة إسلامية واحدة. إلا أن المناحرات السياسية أدّت إلى انهيار هذا الكيان النموذجي. فقد أيّدت جماعة صغيرة من صحابة النبي محمد ابن عمّه وصهره علي ابن أبي طالب، الذي كان أيضًا أول من استجاب لدعوة النبي إلى الإسلام، وأصرّت على أن النبي كان قد أعلن أن الشاب عليًا هو من سيخلفه، إلا أن غالبية أتباع النبي لم يوافقوا على أن تكون القيادة بيد علي، وأدّوا يمين البيعة لأبي بكر ابن أبي قحافة الذي اختير ليكون أول خليفة للمسلمين. واستمرّ علي بالعمل في الإدارة العامّة مع الخلفاء الثلاثة الأوائل، أبي بكر (٦٣٢–٦٣٤)، وعمر بن الخطاب (٦٣٤–٦٤٤)، وعثمان بن عفان (٦٤٤–٦٥٦). وجرى الطعن في تولّيه الأمر بعد مقتل عثمان، إلّا أنه أصبح آخر الخلفاء الراشدين الأربعة الذين خلفوا النبي بعد وفاته.

وانقسم علماء الدين السنة والشيعة على مفهوم الخلافة في مقابل الإمامة. فكانت القوى السنّية ترى في الخليفة الأموي مؤسّسة سياسية شرعية تساعد على بناء أمة إسلامية موحَّدة. وفي بعض الأوقات، كانوا يشيرون إليه أيضًا بالإمام، وهي صفة تشير إلى من يتحمّل واجب فرض النصوص الشرعية الإسلامية لتوحيد الدولة الأموية. وكانوا يقولون بأن أيّ مسلم من أيّ قبيلة كانت يمكن أن يكون الخليفة في ظلّ النظام، ما دام مؤمنًا، وتقيًا، وذا عقل راجح – إلّا أن الخليفة ليست له واقعيًا صفات خارقة للطبيعة ولا صفات غيبية[1]. أمّا الشيعة فقد تبنّوا مصطلح "الإمام" للإشارة إلى ذرّية أهل بيت النبي، الذين قرّروا اتّباعهم ليكونوا قادتهم الدينيين والسياسيين، وأسبغوا عليهم صفات العصمة.

وسرعان ما انهار إطار المثل الأعلى للخليفة. فلم يحقق الخليفة الحرّية ولا الوحدة للمجتمع المسلم؛ ففي ظلّ الدولة الأموية، التي امتدّت أقاليمها من آسيا الوسطى إلى إسبانيا، أصبح فرض النصوص الشرعية الإسلامية النموذجية عرضة للتفسيرات الفردية للقضاة الذين يعيشون في مناطق مختلفة. وعلاوة على ذلك، فقد حول الأمويون الخلافة لتصبح حكمًا وراثيًا. لذلك قرّر فقهاء المسلمين القبول بخلافة الخلفاء الأربعة

الأوائل فقط بعد النبي، ورفض الشيعة الذين عانوا من الاضطهاد أيّام الأمويّين مفهوم الخلافة نفسه[2].

وفي القرون الأربعة الأولى من الإسلام ظهرت أربعة مذاهب سنّية بقيت إلى يومنا هذا. وتختلف هذه المذاهب في استخدامها المصادر الأربعة للشريعة الإسلامية: القرآن الكريم؛ والسنة، أي أفعال النبي وأقواله (الحديث) وتوثيقها؛ والقياس، أي الاستدلال بالمقارنة؛ والإجماع، أي اتفاق العلماء. وقد عمل مذهبا الأحناف والمالكية على دراسة القرآن والحديث، وأكد مذهب المالكية على دراسة أفعال النبي في المدينة. وتطوّر مذهب الأحناف فاشتمل على الإجماع والقياس. وطوّر مذهب الشافعية طرقًا في علم التشريع واتخذ من الحديث والقياس والإجماع مصادر للشريعة. أما مذهب الحنابلة، المهيمن في السعودية، فقد رفض أحكام القياس والإجماع باستثناء ما أقرّه الفقهاء في القرون الثلاثة الأولى للإسلام. وكانت الأفكار الدينية الجديدة مقبولة فيه، إلا أن هذا المذهب له تفسيرات صارمة تتعلق بالمباحات.

وشهد القرن الرابع للإسلام بداية الفكر الشيعي التشريعي، وكانت مدرسة الفقه الجعفري هي التي أسّست علم التشريع الشيعي سنة ٧٠٠. وكانت المدرسة تقول بأنه بغياب الإمام فإن علماء الشريعة الإسلامية (المجتهدين) يفوّض إليهم تفسير الشريعة الإلهية. وتعتمد مؤسّسة الإمامة الشيعية على التفسير المستمرّ للشريعة الإلهيّة لتكفل تطوّرها مع تغيّر الزمن. وأسهم في تقوية مدارس التشريع الشيعية ظهور عائلات حاكمة شيعية بدءًا من القرن العاشر، كالفاطميين (في تونس ومصر، وحكموا ما بين ٩٠٩–١١٧١)، والحمدانيين (في سوريا وشمال العراق، بين ٨٩٠–١٠٠٤)، والبويهيين (في شمال إيران وأجزاء من العراق، بين ٩٣٤–١٠٥٥).

ونرى عند قادة السنّة، الذين يتبعون سنّة النبي والخلفاء الراشدين، أن وجود مجتهد معاصر ليس ضرورة. وتعتقد المذاهب السنّية أن باب الاجتهاد أغلق بوفاة النبي وصحابته، مع أنهم يؤيّدون النهوض بالشريعة الإسلامية. وفي أحسن الأحوال يمكن لعلماء السنة القبول باستخدام الفطنة والمنطق للدعوة إلى طريق الحجّ، الذي يرمز إلى فتح مكّة أمام المسلمين وأمام الأفكار الآتية عليها من أرجاء الأرض. ومن ناحية أخرى، فإن الأركان الخمسة للإسلام – الشهادة (إعلان الإيمان بالله الإله الواحد

Beirut campus library

ورسوله محمّد)، والصلاة، وإيتاء الزكاة، والصوم، والحجّ – تُعد وسائل كافية لتوحيد جميع المسلمين.

وعلى الرغم من انقسام الشيعة إلى زيدية وإسماعيلية وغير ذلك، تبنّت فارس مذهب الشيعة الاثني عشريّة بعد قيام دولة الصفويين سنة ١٥٠١. وتعترف هذه المدرسة لعلي وأحد عشر إمامًا من ذرّيته بأنهم القادة الشرعيون للعالم الإسلامي؛ وتعتقد أن الإمام الثاني عشر منهم، محمد المهدي، إمام مغيَّب [سيظهر في آخر الزمان]. ويستند هذا الاعتقاد إلى نبوءة تنسب إلى النبي بأن القائد الذي سيناديه الناس بـ"المهدي" سيكون من ذرّيته ليحقق العدل في العالم[3].

وأتباع مذهب الاثني عشرية لا يشاطرون الزيدية رأيهم في من يعقب الحسين بن علي، الإمام الثالث من ذرّية النبي. فقد قتل الحسين سنة ٦٨٠ على أيدي قوّات أرسلها الخليفة الأموي يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، في معركة عاشوراء الشهيرة، بمدينة كربلاء، في العراق اليوم. فقد آثر الزيديون اتباع حفيد الحسين، زيد بن علي بن الحسين، وهم يتقيّدون بأن المهدي يمكن أن يكون أيّ رجل كفء من ذرّية علي ابن أبي طالب، كما يؤمنون بأنه قد يوجد أكثر من إمام واحد في وقت واحد، وأن الأئمة لا عصمة لهم (على الرغم من أن جماعة من الزيدية، يُعرفون باسم الزيدية الوسطية، تعترف بالأئمة الاثني عشر).

أمّا الإسماعيلية (السَّبْعِيّة) فيعتقدون أن سبعة فقط من ذرّية النبي – آخرهم إسماعيل، الابن الأكبر للإمام السادس جعفر الصادق بن محمد الباقر (٧٠٢–٧٦٥)، هم الأئمة الشرعيون، وبذلك فهم يرفضون إمامة المهدي. وأخيرًا، كانت هناك مدرسة شيعية رابعة، وهي مدرسة العلويين وهم اثنا عشريون يعظّمون عليًّا، وهي ممارسة يُنظر إليها بازدراء عند رجال الدين في إيران التي تحظر أيضًا أنشطة أتباع تأليه عليّ، وهم جماعة دينية باطنية ترفع مكانة علي على مكانة النبي. وبحسب ما حدّثني به رجل دين كبير كان مسؤولًا عن حفظ الإرث الأدبي والديني لآية الله الخميني في إيران، فإن إيران لا تعد العلويين شيعة حقيقيين، على الرغم من التحالف القائم بين طهران والعلويين في دمشق في السنوات الأخيرة.

ومع أن هناك اختلافات شرعية بسيطة بين المدارس الشرعية الشيعية والسنّية،

فإنّ أدلتهما الفقهية مختلفة. ففي الإسلام السنّي تطورت سلوكيات متميزة في دراسة الحديث النبوي والقرآن الكريم. أما في الإسلام الشيعي الاثني عشري، ومع بقاء مسألة القيادة الروحية في غياب الأئمة مسألة محلّ جدل لقرون متعدّدة، فإنه يُقتدى بالقرآن والحديث. لكن الحديث المقبول يقتصر على ما يرويه عن النبي الأئمة الاثنا عشر، مع تأييد من حولهم من الأئمة أو المجتمع الشيعي له. ويأتي في المرتبة الثانية ما يجمع السنّة على صحّته من الأحاديث. ومع أن الاثني عشرية المعتزلة قد حاولوا تطوير نهج عقلاني لدراسة الدين في القرن الثامن، إلا أن الاثني عشرية الأخباريين في القرن الثامن عشر حاولوا الرجوع إلى المصادر الأصيلة للإسلام، من القرآن والحديث، وتفسيرها، لكنهم اصطدموا بالأصوليين، الذين أرادوا تطوير المبادئ الدينية (أصول الفقه) ليجري استخدامها بصورة عامة. وطوّر الأصوليون مذهب التقليد، الذي بقي معمولًا به بين الاثني عشرية حتى اليوم، إلا أنهم يحرّمون تقليد الشخصيات الدينية المتوفاة، ويلزمون الشيعة باتباع عالم مجتهد حيّ للحصول منه على الإرشاد الروحي المناسب لاحتياجات الزمان[4].

وأصبحت مؤسسة الاجتهاد أكثر وضوحًا مع اعتقاد الشيعة بأن سلسلة الأئمة المعصومين قد انتهت بالإمام الثاني عشر، الإمام محمد (الذي لُقب بعد ذلك بالمهدي)، الذي وُلد في مدينة سامرّاء العراقية سنة ٨٦٩. وبعض أتباع الاثني عشرية يؤمنون، تحت ضغط الحكّام الذين يُعتقَد أنهم قتلوا والده وجدّه، بأنّ محمدًا المهدي قد دخل في غيبة صغرى عندما كان طفلًا صغيرًا سنة ٨٧٤. وفي تلك الغيبة اتّصل بالعالم عن طريق الوكلاء [أو السفراء؛ وهم أربعة]. وفي سنة ٩٣٩، دخل في غيبة كبرى، سيخرج منها ويعود إلى الظهور في وقت ما في المستقبل. ويدعو الشيعة الفرس بلادهم بأنها "أرض إمام الزمان" المهدي توكيدًا منهم للهبات الطبيعية التي تميّزها عند رجعة المهدي. ويجلّ الشيعة الاثنا عشرية الأئمة الآخرين على نحو متساوٍ (أربعة منهم مدفونون في السعودية، وستة في العراق، وواحد في إيران)، وينسبون إلى مخلِّصهم المفترَض صفات غير طبيعية – منها أحيانًا قدرات شفائية.

وهذا الاعتقاد لم يكن مقبولاً من المدارك البسيطة التي تقوم عليها عقيدة الوهّابيين.

Beirut campus
library

فمحمد بن عبد الوهّاب (١٧٠٣–١٧٩٢)، الذي درس علوم الفقه والشريعة في البصرة، وبغداد، والمدينة، والمراكز الحضرية في نجد، ويُعتقد أنه رحل أيضًا إلى فارس، وزار مدن قم وأصفهان وهمذان، كان قد بدأ حركة إصلاحية تهدف إلى إعادة الإسلام إلى أيّامه الأولى. وبعد عودته إلى الدرعية، جنوب قرية العيينة التي وُلد فيها، حاول ابن عبد الوهّاب تصحيح التشويه الذي لحق بالدين من قبل مسلمين آخرين ومن قبل العثمانيين، الذين تبنّوا مبادئ متسامحة من مذهب الأحناف ليكونوا صالحين للخلافة الإسلامية بعد انهيار دولة العباسيين في القرن السادس عشر.

وقد رفض علماء نجديون بارزون آراء ابن عبد الوهّاب لأنه كان فكريًّا أقلّ شأنًا منهم. إلا أنّه تبنّى أفكار مذهب الحنابلة، وكان يقول بأنه يكفي المسلمَ اتباعُ نصوص القرآن والحديث، كما كان يفعل أتباع النبي (السلف الصالح) في الأيام الأولى من الإسلام. ولذلك فقد دُعي أتباعه بالسلفيين، أي الذين يتبعون السلف الصالح. (والكثير من أصدقائي السعوديين يصرّون على أن يُلقبوا بالسلفيين لا الوهّابيين، أمّا إيران فتصرّ على تلقيب الوهّابيين المتشددين باسم السلفيين أو التكفيريين، كما بدأت الدولة السعودية تدعو هؤلاء المتشددين باسم التكفيريين أيضًا).

وعن طريق الممارسات الصارمة، وسع الوهّابيون الدولة السعودية حتى شملت البدو والقبائل التي كانت سابقًا تعتنق مجموعة كبيرة من المعتقدات والآراء الدينية المتساهلة نسبيًّا. والممارسات الوهّابية القليلة، التي كانت تهدف إلى تخليص الدين من الطقوس غير الضرورية، ظهرت في النداء إلى الصلاة (الأذان) في السعودية. ومن الطقوس الفارسية الدقيقة الأخرى، الأحاسيس الدينية الغامضة، الداعية إلى الإيمان بالقضاء والقدر وتقديس الأئمة وأضرحتهم عن طريق رموز كثيرة غالبًا، وسّعت شقة الخلاف بين الشيعة والوهّابية. وهذا على الرغم من حقيقة أن ابن عبد الوهّاب، الذي كان يُعدّ مفكّرًا إسلاميًّا تقدّميًّا في عصره، لم يقم بمواجهة مباشرة مع الشيعة أو الصوفية – وهي البعد الباطني للإسلام الذي يمارَس منذ بدايته، ويشجّع على فهم طبيعة الظاهر والباطن من التشريع الإلهي.

وحتى الآن، فإن الممارسات الطقسية الشيعية أحدثت خلافات كبيرة مع ابن عبد الوهّاب، فاستنكر كثيرًا منها، وعدّها أعمالًا من الشِّرك. واستتبع ذلك ظهور

الخصومة مع الشيعة، إلى حد أن بعض العلماء المتأخرين المؤمنين بالعقيدة الوهّابية يصرّون على وجود أصول يهودية لعقيدة الشيعة ويظهرون "الدليل" على ذلك في توافق الشيعة واليهود أيّام الدولة الفاطمية (٩٠٩–١١٧١)[٥]. (كانت هناك درجة بارزة من التساهل مع الأقليات الدينية الأخرى طبقت آنذاك). وهناك علماء آخرون دحضوا فكرة أن يكون التشيّع وُلد في الجزيرة العربية، ويؤمنون بأنه اختراع فارسي خالص بلا أساس ديني. أمّا المؤسسة الدينية الفارسية فقد كانت غير متساهلة مع الوهّابية بالدرجة نفسها، وتدعوها بأنها نظام ناتج من التحريض البريطاني كان الغرض منه خصوصًا مقاومة دخول التشيّع إلى العراق في القرن الثامن عشر. وهذا على الرغم من حقيقة أن انتشار الوهّابية أسهم في الانتفاضات التي قامت ضد البريطانيين في الهند، وكان له تأثير مشابه على الحركات المناهضة للاستعمار الأوروبي في أفريقيا.

وأعتقد أن ادّعاءات الشرعية الإسلامية التي عند الشيعة والوهّابية لم تستطع أن تخلُص إلى أن النظريات التي ساعدت في بنائهما لم تكن إلا ردودًا مختلفة على الضغوط المعقدة في زمنهما. فقد بنى الشيعة والسنة هويّات دينية مختلفة في أماكن أخرى من العالم العربي والإسلامي. فعلى سبيل المثال، لم يُعرف عن الشيعة في لبنان والعراق قيامهم بالعروض المغالية في إظهار مظاهر التفجّع والعزاء التي يظهرها الشيعة الفرس على معركة عاشوراء، وهم يشككون في ما إن كان النحيب وجَلْد الصدور بالسياط اللذان يميّزان يوم عاشوراء في الثقافة الفارسية يتفقان مع الطريقة التي يمكن أن يختارها الحسين لإحياء ذكرى استشهاده[٦]. والشيعة العراقيون، الذين تمثلهم غالبًا قبائل متحوّلة [في مذهبها] تعود أصولها إلى الجزيرة العربية، يفضّلون بدلًا من ذلك الاحتفاء بشجاعة الحسين في معركة عاشوراء، التي ينظرون إليها على أنها تنسجم مع قيم الشجاعة والشرف لأصولهم البدوية[٧]. وفي الوقت نفسه، نرى العرب السنّة غالبًا ما يتبعون الأحكام الدينية لجامع الأزهر في القاهرة، التي بمقارنتها مع التعاليم المتأخرة للوهابية تظهر تسامحًا أكبر تجاه الشيعة. وفي المحصّلة، وبالنسبة لمعظم المسلمين، فإن التشيّع والوهّابية يمثلان منهجين فكريين مقبولين في الإسلام.

Beirut campus library

تطوّر الإسلام السياسي

لقد أصبح بناء أمّة موحّدة تقتدي بحكم النبي في المدينة هدفًا مثاليًّا منذ القرن الأول من عهود الإسلام. وقد اقتضى تغيّر الوضع الديني لأتباع عليّ انقطاعًا عن ذلك المثل الأعلى، بالإيحاء برفضه أو الارتداد عنه. ولذلك يشير المصطلح العربي (الرافضة أو الروافض) إلى أتباع علي بعد رفضهم قبول التحكيم مع معاوية بن أبي سفيان، الذي أصبح الخليفة الأموي من بعد علي. ومع أن السنة يعدّون معاوية أقل فضلًا من علي، إلا أن رفض الشيعة اتّباع الخليفة الجديد في ذلك الزمان وضع علامة بداية الإسلام السياسي، التي باتت رمزًا للنزاع بين الشيعة والسنة اليوم.

ونتيجة لهذا التاريخ القديم، بدأت الأقلية الشيعية الثكلى بإظهار مواقف انفعالية باستشهاد أئمّتها، وأنا أعتقد أن صراعها الرئيس إنما كان مع الأفعال الظالمة في زمنها، التي اضطُهد فيها أيضًا كثير من القادة الدينيين السنّة. والحقيقة أن ثلاثة من أئمة الشيعة – وهم: زين العابدين السجّاد (توفي سنة ٧١٢)، ومحمد الباقر (توفي سنة ٧٣٢)، وجعفر الصادق (توفي سنة ٧٦٥) – توفوا في المدينة (ودفنوا هناك) في أيّام حكم الخلفاء السنّة الذين اضطهدوا الشيعة والسنّة على السواء. والأئمة الخمسة الباقون تُوفوا أيضًا في أيام حكم الخلفاء السنّة، ودفنوا في العراق وفارس. فكان هناك موسى الكاظم (توفي في بغداد سنة ٨٣٥)، وعلي الرضا (توفي في مشهد سنة ٨١٧)، ومحمد التقي (توفي في بغداد سنة ٨٣٥)، وعلي النقي (تُوفي في سامراء سنة ٨٦٨)، والحسن العسكري (توفي في سامراء سنة ٨٧٤). إلا أن الرواية الشيعية السائدة تقول إن الأئمّة الأحد عشر، ومنهم الحسن بن علي (تُوفي في المدينة سنة ٦٧٠)، كانوا جميعًا قد قضوا مقتولين. (وبعض رجال الدين الشيعة البارزين يجادلون في هذه الرواية، ويحاججون بأن هناك أدلة على أن قلة فقط من أئمّة الشيعة ماتوا مقتولين. ومن المحقّق أن من شهداء الشيعة عليًّا، الذي مات بعد طعنه غِيلةً، والحسين، الذي قتل في عاشوراء. وهناك أدلّة ظاهرة على أن الأئمّة: الحسن بن علي، وموسى الكاظم، وعليًّا الرضا، قد ماتوا بالسم. إلا أن الأدلة التي تدعم مزاعم مقتل الأئمة الآخرين ما زالت ضعيفة أو معدومة)[٨].

والصراع مع الخلفاء الحكّام كان له انتشار واسع بين السنّة والشيعة. فمؤسس

المذهب الحنبلي، أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (٧٨٠–٨٥٥)، مضى بعيدًا في خط المفكّرين السنة وسعى إلى بيان أعداء الإسلام؛ ورفض الخضوع لمحاكمات الخليفة العباسي المأمون، الذي نشر مذهب العقلانية [مذهب المعتزلة] وقدّمه على الوحي القرآني. وقد استقطبت آراء المأمون علماء الدين الشيعة والسنة، الذين سعوا إلى إعلان مذاهبهم وتعريفها تعريفًا حاسمًا في عصر العقلانية. واضطهد المأمون أحمدَ بن حنبل، ويُعتقَد بأنه أمر بقتل الإمام الشيعي الثامن علي الرضا[٩]. وفي القرن العاشر [الميلادي] في عهود الإسلام، اكتسب الفكر السياسي الشيعي قوة دافعة بين زعماء الإسماعيلية. لقد انطفأت شعلة الحماسة في هذه الجماعة، لكن في القرن الحادي عشر أخذ الحسن الصبّاح على عاتقه مهمّة نشر الدعوة الإسماعيلية، التي انتشرت في البحرين أيضًا، لمصلحة زعماء الفاطميين من حصنه في أَلَمُوت، في مدينة قزوين الحديثة في إيران، الذي ظل تحت حكم العباسيين. وقد أصدر الصبّاح أوامره باغتيال شخصيات سياسية رئيسة في عصره، من الشيعة والسنّة، عن طريق جماعة من أتباعه المخلصين الذين عُرفوا باسم الحشّاشين. واستمرّت جماعة الحشّاشين بعد موت الصبّاح سنة ١١٢٤، إلى أن قضى عليهم الغزاة المغول في القرن الثالث عشر.

ويُعدُّ كثيرون تقيَّ الدين أحمد ابن تيمية (١٢٦٣–١٣٢٨) أبا الإسلام السياسي، وكان قد شهد الغزو المغولي على الأراضي العربية، وكان مهتمًّا بمسألة دخول المسلمين في حرب عادلة ضد المغول الذين تحولوا إلى الإسلام [الشيعي]. لقد شجّع الإسلام على الحرب المقدسة (الجهاد) في مواجهة الظلم. وكان ابن تيمية يقول بأن من المشروع إعلان الجهاد على المسلمين الفاسدين، كما أن من المشروع دحر أو طرد العدوّ الذي لا يستجيب للعقائد الدينية، حتى لو كان ذلك العدوّ مسلمًا. كذلك دخل ابن تيميّة في مناظرات متعدّدة مع الشيعة بشأن ممارساتهم الدينية، متبعًا في ذلك عرفًا في الإسلام بإقامة المناظرات مع الأفراد أو الجماعات المخالفة، وخاصة مع غير المسلمين، قبل اتخاذ القرار بتسويغ قيام حرب عادلة عليهم أو مسالمتهم.

وفي سنة ١٥٠١، هزم الصفويون المغول. وروّج الحاكم الصفوي الشاه إسماعيل للإسلام السياسي ليعمل على بناء دولة الأمة الفارسية بوقوفه مع رجال الدين [الشيعة]. وعندما سقط العراق بأيدي العثمانيين سنة ١٥٣٣، منح الحكام الصفويون المؤسسة

Beirut campus library

الدينية الفارسية الحق في التدخل في العراق، الذي كانت فارس تزعم أنه من أراضيها وكانت تحكمه في عصور مختلفة استمرّت حتى ذلك الحين، وذلك سعيًا منها لحماية الإمبراطورية الفارسية من هجمات العثمانيين المتكررة. وكان العرب في الجزيرة العربية ينظرون إلى رجال الدين [الشيعة] على أنهم عملاء للدولة الفارسية، وكانوا يحتاطون منهم عند قيامهم بالحج من طريق الأحساء، الإقليم الشرقي من الجزيرة العربية. وبعد أن كانت المؤسسة الدينية [الشيعية] خاضعة لحكم الحاكم القاجاري ناصر الدين شاه، فقد أعاد اغتياله سنة ١٨٩٦ ظهور سلطة رجال الدين في فارس، وظهرت محاولاتهم للهيمنة على الأنظمة السياسية والتعليمية الفارسية، التي كان قد جرى تحديثها [على النمط الغربي] في عهد القاجاريين.

وبعد قرنين في الجزيرة العربية، عمل الترويج للإسلام السياسي على تعزيز حكم الدولة السعودية الأولى عندما انحاز محمد بن عبد الوهّاب بقواته إلى محمد بن سعود وقواته. وفي سنة ١٧٤٤، أسّست الدولة السعودية الأولى في نجد وكانت عاصمتها مدينة الدرعية. وفي ظل حكم الدولة السعودية، بقيت السلطة السياسية في يد عشيرة آل سعود إلا أن السلطة الدينية كانت تشرف عليها عشيرة آل الشيخ – وهو اللقب الذي لُقبت به ذرّية محمد بن عبد الوهّاب – مع المشورة المشتركة مع العلماء. وعندما تُوفي محمد بن سعود سنة ١٧٦٥، أدى الشيخ محمد بن عبد الوهّاب البيعة لعبد العزيز بن محمد بن سعود إمامًا للمسلمين، وثبّت ذلك موقعه شريكًا للإمام مع القائد الجديد.

وبدأت قوات الشيعة والوهّابية بالاصطدام في سعيها للتحكم بالعراق، ما زعزع حالة السلم في شمال وسط الجزيرة العربية، الذي كانت تحكمه إمارة جبل شمّر (وتُعرف أيضًا باسم إمارة حائل أو إمارة آل رشيد) وكان يُعد إقليمًا متسامحًا مع الشيعة واليهود (وقد استعاد حكام جبل شمر السلطة فيه في أواخر القرن التاسع عشر بعد تفكك دولة آل سعود في منطقة الرياض). وفي سنة ١٧٦٥، ولمعاقبة حاكم الحجاز الذي منع قوات الوهّابيين من أداء الحج بعد استيلائهم على القصيم والأحساء، منع المحاربون الوهّابيون الحجّاج العراقيين والفرس من الذهاب إلى مكّة. ولعل هؤلاء الحجّاج كانوا يسلكون باستمرار طريق زبيدة التاريخي الذي يقطع القصيم حتى يصل إلى مكّة. ومن سخرية القدر، أن الطريق كانت قد بنته زبيدة زوجة هارون الرشيد

الذي يعتقد الشيعة بأنه قتل الإمام السابع موسى الكاظم. وفي نهاية المطاف، كانت خسائر إيرادات الحجاج قد أجبرت حكومة الحجاز على السماح للمقاتلين الوهّابيين بدخول مكّة للحج. وقد واجهت قوات الوهّابية العثمانيين في الحجاز، عندما حاولت الاستيلاء على مكّة والمدينة اللتين خضعتا للوهابيين لمدة وجيزة.

وفي السنوات ١٧٩٠–١٧٩٧، استمرّت القوات الوهّابية في الهجوم على القبائل العراقية حتى توصلت إلى اتفاق مع العثمانيين لإنهاء تلك الغارات. وفي سنة ١٨٠١، ضربت القوات الوهّابية حصارًا على النجف مرّتين، وسلبت كربلاء. وفي سنة ١٨٠٢، أغارت على ضريح الإمام الحسين في العراق، وكان ذلك دلالة على ازدرائهم للتقاليد الشيعية في تبجيل الأضرحة، التي كان الوهّابيون يعدّونها عبادة وثنية (وهذا من الأسباب التي جعلت مواقع دفن الملوك السعوديين بلا علامات [أو شاخصات]، مع أن تبجيل صحابة النبي كان شائعًا أيضًا بين السنّة في الجزيرة العربية قبل ظهور الوهّابية المقاتلة). وعلى مدى قرن تقريبًا، ظل الشيعة يتفجّعون للحدث باحتفاء سنوي، يماثل الاحتفاء بيوم عاشوراء. وفي سنة ١٨٠٣، هاجمت القوات الوهّابية مكّة، وانتهكت القبور والأماكن التاريخية فيها. وفي سنة ١٨٠٤، استولت على المدينة، إلى جانب نجد، ومكّة، وجدّة بعد سنة من ذلك. ثم انتهك الوهّابيون حرمة قبور أربعة من أئمّة الشيعة المدفونين في المدينة، وتفجّع لذلك الشيعة واحتفوا بذكرى هذا الحدث على مدى قرن بعد ذلك.

وقبل هذه الغارات المتكررة، التي كانت تهدف بصورة رئيسة إلى تحويل القبائل العراقية [إلى مذهب الوهّابية] وتوسيع الدولة السعودية، كانت المؤسسة الدينية الشيعية غير مهتمّة بجدية بالوقوف في وجه الدعوة الوهّابية؛ لكن بحلول سنة ١٨٠٥، عندما كانت النجف محاصرة، أعلن جعفر كاشف الغطاء (١٧٢٨–١٨١٣) نفسه عالمًا مجتهدًا، واستطاع إعلان حرب الجهاد الدفاعي ضد الأعداء المسلمين الآخرين في المعتقد (وهو يشير هنا إلى القوات الوهّابية). ومع ذلك، كان كاشف الغطاء يحذَر من أن يثير غضبَ أتباع الوهّابية مباشرة. ففي رسالة ملوءها اللباقة والكياسة أرسلها إلى عبد العزيز بن محمد بن سعود، شكّك في الممارسات التي يراها الوهّابيون شِركًا، من قبيل زيارة الأضرحة وطلب العون من الأئمّة الموتى، وهي أمور من شأنها أن تعمل

Beirut campus library

على رفع روحانية الإنسان، سائلًا إيّاه أن ينظر في الأمر بروية. وقام كاشف الغطاء، الذي عُرف بدفاعه لكسر القيود المفروضة على الطقوس الشيعية، التي كان يعتقد أنه يمكن أن يكون لها تأثير [روحاني] حقيقي إذا أُدّيت علانيةً، قام باستلال كتب السنّة في الحديث حصرًا ليدحض الاتهامات التي يوجّهها أتباع الوهّابية للشيعة[10].

ومع زيادة الهجرة إلى العراق بسبب تكرار الغارات الوهّابية على القبائل العربية السنّية الأخرى، استطاع الشيعة الفرس زيادة نسبة تحوّل البدو [إلى التشيّع]. ومن المثير أنه بينما كان بعض علماء السنّة مستائين من التحوّل [لبعض الناس] إلى التشيّع، كان آخرون منهم لا يمانعون في ذلك – فالكثير من القبائل لم تكن تُعَدُّ قبائل مسلمة (حقًّا) وفقًا لممارساتها الدينية المتراخية. وفي سنة ١٨١٨، توقفت الغارات الوهّابية في العراق بعد أن تولى حاكم مصر محمد علي [باشا] مهمّة أسندتها إليه الدولة العثمانية، وقادها ولده بالتبنّي إبراهيم باشا، لقهر جيش الوهّابية ونهب الدرعية، وهو أمر أدّى إلى نهاية الدولة السعودية الأولى. وفي سنة ١٨٣١، استعاد العثمانيون حكمهم المباشر على العراق، الذي بسبب عزلته كانت الدولة العثمانية توليه اهتمامًا رمزيًّا حتى ذلك الحين. وقد أدّى الاستقرار الناشئ في أحوال العراق برجال الدين الفرس إلى زيارته في مجموعات كبيرة، ما أدى إلى دعوات المسؤولين العثمانيين لكبح انتشار التشيّع فيه[11].

وفي سنة ١٨٢٤، عادت الدولة السعودية إلى الحياة. وفي سنة ١٨٣٣، توسّعت على الساحل الغربي والجنوبي من الخليج الفارسي. وبقيت الدولة السعودية الثانية مزدهرة حتى سنة ١٨٦٥ في ظل حكم الشيخ فيصل بن تركي، الذي كان أقل حماسةً في رعاية الوهّابية المقاتلة. وقد أدخل فيصل بن تركي مرحلة انتقالية من "الوهّابية الثورية" إلى "الوهّابية في بلد واحد"، وذلك سعيًا لتعزيز الدولة السعودية لتكون دولة أصغر مساحةً وأكثر لُحمةً جغرافية. وانكفأت الوهّابية سريعًا عن كونها قوّة تحارب في جهاد لا ينتهي على غيرهم من المسلمين، وأصبحت شأنًا يعالَج داخليًّا في الدولة السعودية[12]. وعندما ثبّت فيصل بن تركي حكمه في الأقاليم الجنوبية من الخليج الفارسي في البحرين وقطر والمشيخات المتصالحة (التي أصبحت لاحقًا دولة الإمارات العربية المتحدة)، أعفى سكان هذه الأقاليم بمن فيهم الشيعة من اتّباع

مذهب الوهّابية إذا استمرّوا بدفع الجزية والضريبة للرياض.

وفي سنة ١٨٧١، استولى العثمانيون على الأحساء. وأدّت هزيمة السعوديين هذه، بالإضافة إلى ما نشب من حزازات داخل عشيرة آل سعود، إلى انهيار الدولة السعودية الثانية سنة ١٨٩١. وكانت إحدى العبر في انهيارها صغر الدور الذي أسهمت به المؤسسة الوهّابية في القيام بحلّ منهجي للخلافات العائلية التي ظهرت قبل انهيار الدولة. فقد طوّرت المؤسسة الدينية موقفًا يعتمد على الحيادية الحذرة، سواء بين أفراد عائلة آل سعود أو بين عائلة آل سعود والعائلات الأخرى. ومن الواضح أن الوهّابية المقاتلة تخلت عن دورها لمصلحة المذهب السياسي السني التقليدي، بالقبول بحكام العصر ما داموا أتقياء يلتزمون بالشريعة الإسلامية. والأكثر أهمية من ذلك، أن الوهّابية وقد نُزعت منها الصفة القتالية أضحت في النهاية مقبولة بصفتها جزءًا مكمّلًا لهوية الدولة السعودية[13].

الاتصالات الأولى في القرن العشرين بين الدولة السعودية الثالثة وفارس

كانت الوهّابية تُعدّ تيارًا عابرًا مع قيام الثورتين الدستوريتين الفارسية والتركية[14]. فالحركة الدستورية الفارسية سنة ١٩٠٣ مكنت رجال الدين الشيعة من إيضاح رؤيتهم بشأن كيفية بناء أمة إسلامية موحّدة. وركزت تلك الرؤية على الهدف المشترك في أقطار الشرق الأوسط: وهو كبح جماح قوة الدول الأجنبية المتزاحمة على تقسيم المنطقة. وفي تلك الأثناء، في سنة ١٩٠٨، حاولت ثورة الأتراك الشباب [أو تركيا الفتاة] أن تزيل الفساد في الإمبراطورية العثمانية وتلغي قرار الدولة بوقف العمل بمجلس النواب [مجلس المبعوثان]. وقد أثرت الثورة في قلب البلاد العربية، حيث كان العثمانيون القوة المهيمنة هناك. وكان الغزو الأجنبي المتزامن على فارس والأراضي العربية قد بث الحياة في الدعوات المنادية بالإحياء الإسلامي والتكافل بين الشيعة والسنّة. فنشر عالم الدين الشيعي البارز محمد حسين كاشف الغطاء (١٨٧٧–١٩٥٤) كتابه **الدين والإسلام أو الدعوة الإسلامية**؛ ودعا آية الله محمد حسين نائيني (١٨٥٠–١٩٣٦)

Beirut campus library

المسلمين إلى تثقيف أنفسهم والمساهمة في الدعوة إلى وحدة المسلمين.

وفي تلك الأيام، كان يجري شدّ لحمة الدولة السعودية الثالثة (١٩٠٢–١٩٣٢)، وهو ما دُعي لاحقًا باسم "الإحياء الوهّابي". وفي غضون العقد الأول من هذا الإحياء، اقترب عبد العزيز آل سعود (وكان يُعرف أيضًا باسم ابن سعود في الأدبيات الأولى في السعودية) من الدين بحذر عندما كان يريد تمرير أهدافه السياسية، آخذًا بالحسبان عدم إزعاج القوى [الدينية] الكبرى[١٥]. وكان يُعرف بأنه إمام القبائل التي يحكمها. وفي السنتين ١٩١٢ و١٩١٣ قام عبد العزيز بتوحيد القبائل المستوطنة في الوادي الواقع بين الكويت والقصيم في الأرطاوية. ومنحهم الحماية من العشائر المتناحرة، ومقابل ذلك قاموا ببناء مستوطنات جديدة (هِجَر) لتوطين البدو. وقد روّجت هذه الهِجَر لمفهوم الأخوّة الواحدة – الإخوان – الذي يسمو على الخصومات القبلية[١٦]. وقام الإخوان بنشر الوهّابية، التي ضبطها المُطَوِّعون (المكلفون بضبط حسن الأخلاق) على نحو صارم. وعلى الرغم من اعتماد عبد العزيز على الروابط العشائرية لحماية دولته، لم يكن ذلك كافيًا لتوحيد الجزيرة العربية، كما سمح للوهابية بأن تصوغ هوية الدولة السعودية الجديدة. وفي أقل من ثلاث سنوات أصبح الإخوان قوة عسكرية ضاربة قوامها مئة ألف مقاتل.

وفي سنة ١٩٢٠، عندما ثار رجال الدين الشيعة العراقيون على الاتفاقية بين إنكلترا وفارس التي أبرمت قبل سنة من ذلك، ومنحت بريطانيا احتكار الوصول إلى حقول النفط الإيرانية مقابل تزويدها بالأسلحة والتدريب العسكري في فارس، جدّد رجال الدين الشيعة دعواتهم لتوحيد أمة المسلمين بغضّ النظر عن الاختلافات بين الشيعة والسنّة. وقدّم الحاكم الهاشمي للحجاز الشريف حسين قوات لمساندتهم، على أمل أن تعترف فارس بمملكة الحجاز – التي أعطيت للشريف حسين بعد أن وزّعت قوى الحلفاء في الحرب العالمية الأولى إدارة الأراضي التي كان يحكمها العثمانيون في الشرق الأوسط، في مؤتمر سان ريمو في نيسان/أبريل سنة ١٩٢٠. وبغية تحريك كلّ من السنة والشيعة، جرى حثّ الدعاة المسلمين على الدعوة إلى جلسات حوار تظهر مساوئ التدخلات الأجنبية التي جلبت العار إلى المجتمع [المسلم]. إلا أنّ القضية كانت قضيّة حسّاسة في جلسات الحوار بين الشيعة والوهّابية، فكل طرف كان يتّهم

الآخر بأنه جزء من المكائد الأجنبية.

وفي تلك الأثناء، كانت الخلافات بين رجال الدين الشيعة والإخوان قد عادت إلى الظهور سنة ١٩٢٢، عندما أغار الإخوان على العراق، وقتلوا بضع مئات من السكان. وقد جعل هذا الحادث رجال الدين الشيعة المقيمين في العراق يدعون إلى مؤتمر لتوحيد الشيعة والسنّة في وجه هجمات الإخوان المستقبلية، التي نسبوها إلى الوهّابية. ورفضت بريطانيا الخطة، فقد كانت تخشى من أن تؤدّي هذه الدعوة إلى التحريض ضد انتدابهم المؤسَّس حديثًا في العراق. ونتيجة لذلك، انتقص فيصل، نجل الشريف حسين الذي أرسل ليحكم العراق سنة ١٩٢١، من رجال الدين الشيعة لأنهم غير عرب، قائلًا إن كثيرين منهم ينحدرون من أصول فارسية، وذلك ضمن جهوده للدعوة إلى هويّة عراقية عربية كاملة[١٧]. وأعطى الموافقة المؤقتة على استضافة رجال الدين [الشيعة]، استجابة لطلب والده باسترضائهم بينما كانت الحجاز تواجه هجوم الإخوان[١٨]. وبينما كان رجال الدين الشيعة يعدّون العُدّة لتأجيل التحضير للجمعية التأسيسية العراقية، أجبر فيصل الكثيرين منهم على مغادرة العراق. فغادر بعضهم إلى فارس، وغادر قليلون منهم إلى الجزيرة العربية، لكنهم عادوا بعد ذلك إلى فارس. واستغلّ فيصل الفراغ الديني الناشئ في العراق بالدعوة إلى وقوف رجال الدين الشيعة العرب في وجه رجال الدين الشيعة المولودين في فارس[١٩]. وأنهى سقوط الإمبراطورية العثمانية سنة ١٩٢٤ – التي كانت آخر آثار وحدة المسلمين – دعوات الوحدة بين الشيعة والسنة. وأنا أعتقد أن رجال الدين الشيعة الفرس باتوا أمام معضلة مزدوجة: هي ظهور الدولة الحديثة في العراق، وتوسّع الدولة السعودية. ففي العراق، كان تكوين الدولة العربية بمثُلٍ علمانية [لادينية] قد أدّى إلى ظهور القومية العراقية. وفي غضون ذلك، غيّرت المؤسسة الدينية الشيعية العراقية موقفها جذريًا من البريطانيين، وأصبحت أكثر تكيّفًا معهم، كي تتجنب تهميشها سياسيًّا من قبل السنّة. وسرعان ما أصبح الانقسام بين الشيعة والسنّة في العراق يتبع السياسة، فاستُغلّ تحامل السنة على الشيعة في بناء سلطة الدولة المركزية. وأثبتت التأخيرات اللاحقة في اعتراف فارس بالعراق، واستمرار فارس في الإصرار على حقها في مدّ سلطتها إلى مدن المزارات [الشيعية] العراقية، عدم جدواها – على الرغم من أن رجال الدين الفرس كانوا

Beirut campus
library

يحظرون أحيانًا زيارة [المزارات في] العراق، ما أثر على إيرادات مدن المزارات في عشرينيات القرن العشرين[٢٠].

وفي ذلك الوقت، كانت فارس غير قادرة على إرسال حجّاجها إلى مكّة بسبب اشتعال المعارك بين قوات الهاشميين والإخوان. ومع أن رجال الدين الفرس [الشيعة] وافقوا على أداء الحج بالرغم من النزاع الحاصل، فضّل حاكم إيران رضا خان [بهلوي] التعامل مع الهاشميين فقط بدلًا من أن يعطي ثقته لعشيرة آل سعود المغمورة. وفي سنة ١٩٢٤، أوفد مندوبه في القاهرة، منتخَب الدولة، إلى جدّة ليكون قنصلًا له هناك، ويدرس الموقف عن كثب. وطلب الشريف حسين أن تعترف فارس بخلافته التي أعلنها بنفسه بإرسال سفير. فأبلغه منتخب الدولة بقوله: "ليس لفارس اعتراض على مسألة الخلافة، لكنها لا ترى أن من الصواب التدخل أو اتخاذ القرار في شأن ديني يعتمد على رأي العامّة [من المسلمين]"[٢١]. والحق أن فارس قررت ألا تقف مع أيّ من الجانبين في المعارك القبلية. وفي رسالة منفصلة إلى حكومة فارس بغرض إثارة حنق طهران من أفعال الإخوان، اتهم الهاشميون الإخوان بـ"السلوك اللاإسلامي" وادّعوا أن "غزو ابن سعود الحجاز عرّض البلاد لأكبر أحداث العنف الأجنبية"، كما تصف الرسالة كيف انتهك الإخوان قبور خديجة (الزوجة الأولى للنبي)، وآمنة (والدة النبي)، وأبي بكر، وقصفوا "القبّة الخضراء لمثوى النبي"[٢٢].

وقرّر رضا خان [بهلوي] ألّا يرسل الحجاج إلى الحجاز، وتدخل فقط بإسداء النصح لعبد العزيز بألّا يسمح للإخوان بالهجوم على الكعبة بعد احتلال مكّة. وكان عرضه بالتوسّط لإنهاء حصار جدّة قد رفض ما لم تعترف فارس بحكم عبد العزيز على الحجاز. وعندما رُفع الحصار موقّتًا بسبب حرارة الصيف في سنة ١٩٢٥، أعاد الهاشميون اتصالاتهم مع فارس لكن بلا طائل. وكان عبد العزيز، مثلما كان الشريف حسين، يرى في فارس دولةً مسلمة قويّة ومستقرّة، فأرسل رسالة إلى القنصل الفارسي في جدّة بعد استيلائه على الحجاز، يؤكد له فيها أنه يكفل أمن المنطقة كما يكفل أيضًا حرّية الحجيج في أداء طقوسهم الدينية: "إننا نعلن لكل إخواننا المسلمين أن كلّ المشكلات، والمصاعب، والنقائص، التي بثّها الحسين في هذه الأماكن المقدّسة قد انتهت، وأن أبواب الحجاز باتت مفتوحة أمام كلّ من يريد الدخول إليها"[٢٣].

ولدراسة أوضاع الحجّ، أُوفِد القنصل العامّ الفارسي في سوريا، حبيب الله هويدا (المعروف بلقبه عين المُلك)، إلى جدّة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٥ ومن هناك شرع في زيارته للمدينة. وبعد يوم واحد، وصلت بعثة فارسية ثانية ثم غادرت بعد أن تفحّصت الكعبة، وفاجأهم بأن مواقع قبور أصحاب النبي في مكّة والمدينة، بمن فيهم الأئمة الذين يبجّلهم الشيعة كانت بلا شواهد [أو علامات]، وذلك تبعًا للمذهب الحنبلي الذي يَثني المسلمين عن طلب العون والبركة من الموتى[٢٤].

وكان حبيب الله هويدا، الذي فرّ أجداده البهائيّون من اضطهاد رجال الدين الشيعة الفرس واستقرّوا في فلسطين، كان مراقبًا مطلعًا على الشؤون العربية. فقد استقصى وتحقق من صحّة الادعاءات التي تقال عن الإخوان بشأن تدمير المواقع الشيعية [المقدسة]، ما عدا قبر النبي الذي لم يمسّوه بأذى، فتوصّل إلى أن مكّة تحت حكم عبد العزيز أصبحت أحسن حالًا ممّا كانت عليه أيام العثمانيين والهاشميين. والحق أن عبد العزيز كان قد قرّر إرسال ولده فيصل، الذي سبق له أن قاد معركة ناجحة في عسير جنوب الحجاز والذي قاد مع أخيه محمد عملية استيلاء الإخوان على الحجاز، إرساله إلى مكّة ليمنع الإخوان من إيقاع الخراب بها. وفضلًا عن ذلك، قام الإخوان بضبط الأمن والنظام في الإقليم، وبذلك حقق عبد العزيز ما لم يستطع الهاشميون تحقيقه: وهو أداء المهمّة الصعبة في مناجزة قطاع الطرق، وخفض معدلات الجريمة التي تُرتكب بحق الحجاج. ومع ذلك، ففي سنة ١٩٢٥، انتهك الإخوان حرمة أربعة قبور لأئمّة الشيعة، بالإضافة إلى قبر فاطمة بنت النبي، في مقبرة البقيع بالمدينة؛ وأبلغ هويدا حكومته بالأمر، إلّا أن فارس لم تردّ مباشرة[٢٥]. وعندما حاول الإخوان هدم [قبّة] قبر النبي في المدينة، أوقفهم عبد العزيز، متحسّبًا أن هذا الفعل سيثير حفيظة الدول الإسلامية الأخرى.

وفي اجتماع خاص مع عبد العزيز، ناقش هويدا ادّعاءات إساءة معاملة الإخوان لـ٣٠٠٠٠ من مواطني الجزيرة العربية الشيعة، المنتشرين في المدينة، والقطيف، وفي الجنوب حيث يقيم شيعة إسماعيليون وشيعة زيديون أيضًا. وبصورة عامة، استقبل الشيعة حكم عبد العزيز بالقبول لأنه جلب استقرارًا أكبر لإقليم الأحساء؛ إلا أن الإخوان كانوا يقومون بممارسات دينية قمعية تجبر الشيعة على تغيير طقوسهم أو إخفاء هويتهم.

Beirut campus library

وبالإضافة إلى ذلك، فُرضَت ضرائب كبيرة على الشيعة، وافتقدوا الوضع اجتماعي واضح في الدولة السعودية الجديدة. وعمل كثير منهم في مهن ذات أجور منخفضة في زراعة النخيل في المدينة، وكان يُنظر إليهم بازدراء ويشار إليهم بلقب النخاولة (من عملهم في النخل) أو أولاد المتعة (إشارة إلى عادة الشيعة في ممارسة زواج المتعة). وقد نفى عبد العزيز تلك التهم، وطلب من الحكومة الفارسية أن ترسل ممثلًا لها إلى الحجاز للعمل على اتخاذ قرار بشأن مستقبل المدينتين المقدستين. كما أبدى استعداده لمساعدة فارس على استعادة المواقع الشيعية المنتهكة إلى ما كانت عليه، بالرغم من الاعتراضات التي يمكن أن يواجهها من الإخوان[٢٦]. وفي تقرير منفصل، يتحدث هويدا بعد ذلك عن تأكيد عبد العزيز أنه عامل الشيعة بإنصاف[٢٧]. وبالرجوع إلى جريدة منشورة في مصر، جرى تسليمها إلى عبد العزيز وسط اجتماعه مع هويدا، أبدى الحاكم السعودي مفاجأته من أن القادة المسلمين كانوا مستائين من تدمير المدافن [المقدّسة] من قبل "بدو جهلاء"، إشارةً إلى الإخوان، وهو ما جرى قبل وصوله إلى المدينتين المقدستين، إلا أنهم فضّلوا البقاء صامتين عندما قامت "فرنسا المتحضرة" بسحق الثورة السورية، ودمّرت المواقع المقدسة للمسلمين في سوريا، وارتكبت المجازر بحق الشعب السوري، ورفضت – بخلاف عبد العزيز – دعوة ممثلين أجانب لمراقبة أفعالها[٢٨].

ولذلك، فإنني أزعم أنه في بداية القرن العشرين، كان الظاهر أن قادة المنطقة الناشئين انتبهوا إلى ضرورة معالجة الفوارق الدينية وحلها بطريقة واقعية [براغماتية]. والأكثر أهمية من ذلك، أنه بالرغم من أفعال الإخوان، لم يكن للدين دور في دعم أي خصومات سياسية كبيرة بين فارس وآل سعود. فقد كانت فارس، كحال جميع الدول المسلمة، تولي أهمية ثانوية للهويّة الوهّابية لآل سعود، وكانت تولي اهتمامها الأكبر لحثّ عبد العزيز على ضمان أمن ولايته في مكّة والمدينة. وكان عبد العزيز يعلم أن مكانته في العالم الإسلامي تعتمد على حسن ضمانه لأمن الحجّاج المسلمين، بغضّ النظر عن عقيدتهم. لذا فقد جرى التعامل مع الدين على أنه مجرّد قضيّة هويّة في هذه المرحلة البنائية للعلاقات بين إيران والسعودية، التي لم تكن سوى علاقات بين الهويّة العربيّة والهويّة الفارسيّة. أمّا الاختلافات العقائدية بين الشيعة والوهّابية فلم يكن لها في الواقع دور في صوغ السياسات الخارجية الناشئة بين إيران والسعودية.

الجزء الثاني

العلاقات بين السعودية وإيران في أوائل وأواسط وأواخر القرن العشرين

Beirut campus Library

الفصل الثالث

السعودية وإيران في أوائل القرن العشرين

إن الضعف النسبي لسلطة الدولة في أوائل القرن العشرين من تاريخ الخليج جعل من مهمّة حفظ الاستقرار في المنطقة مهمّة شاقة. فقد منع ذلك السعودية وإيران من المحافظة على علاقات متينة على درجة من الأهمية، وزاد ذلك تعقيدًا بسبب تطلعات السياسة الخارجية الإيرانية. فبينما كان الزعماء في الجزيرة العربية يرغبون في استمالة القوى الخارجية في الحرب في ما بينهم (وهي العملية التي تشكلت منها الدولة السعودية)، كانت إيران تتميّز ببنية "الدولة" بصورة أكثر تقدّمًا وتماسكًا، وفيها مجتمع مدني نابض بالحياة، وتاريخ طويل من محاربة السلطات الاستعمارية جعلها في موضع الندّ للقوى الخارجية في المنطقة.

وكانت النزعة القومية الفارسية، التي ترتبط بصورة واضحة مع عظمة الحضارة الفارسية قبل الإسلام، تتغلغل في الميول المعادية للاستعمار. فلأكثر من خمسة وعشرين قرنًا من الزمان، كانت فارس (التي غدا اسمها إيران سنة ١٩٣٥) قوة إمبراطورية قادتها سلالات حاكمة عديدة واحتلتها قوًى خارجية مرّات عديدة. وفي قمّة مجدها، امتدّ نفوذ الإمبراطورية الفارسية من الأقاليم الشمالية للجزيرة العربية إلى آسيا الوسطى وشبه القارة الهندية. وقد تطوّرت الدولة الإمبراطورية في بيروقراطية مدنية متوسطة ومنظمةٍ إلى حدّ بعيد نسبيًّا تقوم على مفهوم "إيران شهري" [المدينة الآرية] – في مقابل المفهوم اليوناني لدولة المدينة – ومفهوم "شاه أرماني" [الملكِ

Beirut campus
Library

المثالي]، مع ثقافة سياسية تعتمد أكثر ما تعتمد على التقاليد الملكية بغضّ النظر عن الاتجاهات المندفعة المختلفة العِرقية أو القبلية.

وتمتلك فارس واجهة فريدة مع العالم الخارجي، حباها بها موقعها الجغرافي المركزي وأرضها الخصبة، فهي تقابل بحر قَزْوين [أو بحر الخَزَر] في الشمال والخليج الفارسي في الجنوب. كما تصل إلى طرق العبور التاريخية للتجارة التي تربط الغرب بالشرق. وقد عجل هذا الموضع من تطور القوى المحلية الاجتماعية والسياسية فيها، ما جعل لها نصيبًا في المشروعات التي ظهرت في أوائل القرن العشرين. ففي سنة ١٩٠٣، قامت ثورة دستورية على سلالة القاجار الحاكمة (التي كانت تحكم فارس منذ سنة ١٧٩٤) أدّت إلى تأسيس واحدة من أوائل الجمعيات التشريعية [البرلمانات] الحديثة في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى إقرار الدستور سنة ١٩٠٦ الذي سعى إلى تقليص قوّة الحكم الملكي. وفي السنوات ١٩٠٦–١٩٢٤، تشكّلت خمس مجالس نيابية، بأعضاء يمثلون القوى التقليدية والدينية والحديثة والعلمانية، سارت بفارس إلى مرحلة جديدة من إضفاء طابع الديمقراطية على البلاد، وهو ما أدّى إلى تطوّر سريع للأنظمة البيروقراطية والتعليمية والانتخابية في البلاد.

وعلى الرغم من هذه التطوّرات، لم تستطع فارس أن تحرّر نفسها من القوى الخارجية. فقد كانت بريطانيا تطوّق الخليج بحزم، وتسعى إلى إنهاء المطالب الإقليمية التاريخية لفارس بالشواطئ الجنوبية للخليج. وفي شمال فارس كان الغزو العسكري الروسي على الأقاليم الخاضعة لحكم فارس في القوقاز (في سنتي ١٨١٣ و١٨٢٨) قد أدى إلى اتفاقية "تركمان جاي"، وكانت اتفاقية مهينة للفرس. وفي شرق البلاد، كان البريطانيون – الذين يخشون من تعاظم قوة الروس بعد اتفاقية "تركمان جاي" وتكدير تحكمهم بالهند – يأخذون هراة في أفغانستان من الحكم الفارسي بوساطة معاهدة باريس سنة ١٨٥٧. لقد أقدم القاجار المفلسون على بذل تنازلات غير محدودة للبريطانيين والروس للبقاء في السلطة.

ومع أن فارس دخلت القرن العشرين دولةً تصحيحية، إلا أن الشك كان يملأها بشأن التدخلات الخارجية، وقرّرت إعادة تعريف النظام الإقليمي. ونتيجة لذلك، فقد أُلغِي سنة ١٨٩١ احتكار تجارة التبغ الذي كان قد أُعطي للبريطانيين؛ واشتعلت

الاحتجاجات على اتفاقيةٍ جمركية مع البريطانيين والروس في السنوات ١٩٠١–١٩٠٣؛ وظهر الخلاف بشأن بنود في اتفاقية "دارسي" – وهي أول امتياز في حقول النفط يُمنَح في الشرق الأوسط لشركة أجنبية – وذلك في السنوات ١٩٠١–١٩٠٨.

وفي سنة ١٩٠٧، أُبرِم الميثاق البريطاني الروسي، فأقيمت هدنة بين هاتين القوتين تحمي النطاق السياسي والتجاري لكلّ منهما في فارس. وأنشئت منطقة مركزية محايدة بقيت تحت سلطة حكومة طهران. وفقدت فارس بالتدريج قدرتها على إدارة شؤون الدولة في المحافظات الشمالية الخاضعة لحكم الروس، وفي الجنوب على طول ساحل الخليج الخاضع لحكم البريطانيين.

وعلاوة على ذلك، فإن مسار الثورة الدستورية كان كثيرًا ما يخرج عن جادّته القويمة. فعندما حاولت القوى الدستورية تقليص النفوذ الأجنبي، استخدم الروس سلاح المدفعية فقصفوا أول مجلس نيابي سنة ١٩٠٧، كما ضغطوا الحلّ ثاني مجلس نيابي سنة ١٩١١، ثم هدّدوا – مع البريطانيين – بالهجوم على ثالث مجلس نيابي في أثناء الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٥.

وقد حاولت فارس البقاء على الحياد في الحرب العالمية الأولى، إلا أن الأهواء الوطنية كانت تميل باتّجاه ألمانيا، التي كانت تهزم الروس على جبهات الحرب. وزادت الثورة الشيوعية [البلشفية] سنة ١٩١٧ من العواطف المعادية لروسيا في فارس، فقد عُرِف عن الشيوعيين اعتمادهم على سياسة خارجية عدائية تجاه طهران؛ ولم يكونوا يرغبون في التخلي عن المصالح القيصرية [الروسية السابقة] في الخليج الفارسي. وردًّا على تنامي مظالم الحرب، التي لم تقتصر على المجاعة والمشقة الاجتماعية، بل شملت أيضًا الاحتكارات الأجنبية المتزايدة، زادت روسيا وبريطانيا من أعداد القوات التابعة لهما في فارس إلى ١١٠٠٠ مقاتل لكل منهما. واحتفظت قوات القوزاق الفارسية المدرّبة على أيدي الروس بسلطتها في شمال البلاد، كما أن جنود جنوب فارس بقيادة البريطانيين (وهم أيضًا من الفرس) كانوا يتحكمون بجنوب البلاد.

وفي سنة ١٩١٩، ولمقاومة وجود الروس في الخليج، أبرم البريطانيون اتفاقية جديدة مع فارس. وكانت مصمَّمة في ظاهرها للمساعدة في إعادة بناء البلاد في أعقاب

Beirut campus Library

الحرب، إلا أنها كانت تهدف أيضًا إلى ضمان إبقاء البريطانيين الجيشَ الأحمر الروسي خارج البلاد. وانتقدت الاتفاقية مرارًا على الصعيد الداخلي في فارس، الجماعاتُ المعادية للبريطانيين والجماعاتُ المؤيدة للروس. فازدادت عداوة البريطانيين لهذه المجموعات، كما ازدادت عداوتهم تجاه رجال الدين، الذين كان الكثير منهم مشتركين في الثورة الدستورية.

وفي سنة ١٩٢٠، أُجبِر البريطانيون على حلّ خلافاتهم مع الروس على فارس. فقد أدّت غارة قامت بها القوات الروسية على شمال فارس إلى احتلالهم بلدة أنزَلي، ميناء فارس على بحر قزوين، ثم تبع ذلك إعلان الاستقلال في الإقليم الشمالي من قبل الزعيم الاشتراكي الثائر ميرزا كوجك خان. ومع إعداد الجيش الأحمر نفسه للتقدّم إلى طهران، دبّر البريطانيون تمتين اتفاقية مع الروس توقف دعمهم لكوجك خان في مقابل إبرام اتفاقية جديدة بين فارس وروسيا تكفل لروسيا مصالحها الحيوية في فارس. وقمعت ثورة كوجك خان على يد الضابط القوزاقي رضا خان. وأوقفت روسيا عقب ذلك دعمها لما ادّعاه كوجك خان بنفسه من استقلال [في إقليمه]، وفي شباط/فبراير ١٩٢١ وقّعت روسيا معاهدة مع فارس تمكّنها من التقدم بقواتها في ذلك الإقليم إذا استخدم طرف ثالث الإقليم مركزًا لعملياته ضد موسكو.

وقد أقنع تهديد الجيش الأحمر البريطانيين والفرس بأن طهران بحاجة إلى حكومة مركزية ذات قوة عسكرية ضاربة. وفي الوقت نفسه، أدّت الثورة الدستورية إلى زيادة الميول إلى الدولة الجمهورية، وعندما أصبحت تركيا دولة جمهورية بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية سنة ١٩٢٣، ناقش المجلس النيابي التشريعي الخامس في فارس التحوّل إلى دولة جمهورية كما فعلت تركيا. وقد رفضت الفكرةَ المؤسّسةُ الدينية الشيعية، التي كانت ترغب في الاستمرار بدعم الملكية الفارسية لانتفاعها منها – فبالرغم من كل شيء، كان التحالف الذي قام بين رجال الدين والصفويين قد حفظ الإمبراطورية الفارسية في وجه الهجمات العثمانية في الماضي، وأدّى بسبب ذلك إلى تثبيت سلطة الطبقة الدينية. وعلاوة على ذلك، فإن الجمهورية التركية الجديدة همّشت المؤسسة الدينية التركية، ولذلك فهي لم تكن نموذجًا جيدًا يُحتذى.

ودعم رجال الدين البارزون، من قبيل الرجل المخلِص للدستور سيد حسن المدرّس،

الإبقاء على حكم القاجار. إلا أن رجال دين آخرين كثيرين كانوا يدعمون رضا خان، الذي كان فعّالًا في سحق الثورات القبلية والبدوية. وفكّر رضا خان في قيادة الدولة على شكل جمهورية، إلا أنه استجمع رأيه فخلع القاجار وأسّس السلالة الحاكمة البهلوية [أو الفهلوية] سنة ١٩٢٥.

واتبع رضا خان خطوات رئيس تركيا الجديد، مصطفى كمال أتاتورك، فقام بتحديث فارس باستخدام جهاز بيروقراطي مركزي قوي. وعلى نحو مشابه، وبصفته قوميًّا متعصّبًا، فقد فضّل التوجّه العلماني [اللاديني] للمجتمع. وقد واجه رضا خان في مسيرته تلك اعتراضات من المجتمع المدني الناشط نسبيًّا؛ من فئات النظام السياسي المتعدّد الأحزاب، ووسائل الإعلام المتقدّمة، والطبقة الدينية. كما واجه اعتراضات مماثلة من القطاعات الزراعية الإقطاعية والمدنية المتطوّرة. ونتيجة لذلك، قرّر رضا خان التساهل مع المجلس النيابي التشريعي بطيفه العريض من الجماعات السياسية، والتساهل أيضًا مع الصحافيين. إلا أن أفكاره، بما فيها تأسيس هيئة قضائية حديثة، أثارت غضب رجال الدين، الذين كانوا يؤيّدون نظام الاحتكام إلى الشريعة.

وفي سنة ١٩٢٨، أقام رضا خان ملكية دستورية، بالإضافة إلى مجلس وزراء ومجلس تشريعي، ومنح النساء مساعدات مالية للدراسة في الخارج. وعلى الرغم من أنه حل بعض الجمعيات النسوية السياسية الموجودة منذ سنة ١٩١٠، منح المرأة حق الدراسة في جامعة طهران في سنة ١٩٣٥، وذلك قبل سنة من البدء بإجبار النساء على خلع الحجاب. ثم إن حكومته التي تتزعمها نخبة علمانية، ومع جيش أكثر تطورًا من جيوش البلدان المجاورة باستثناء روسيا، وضبّاط مدرَّبين في الخارج، بدأت هذه الحكومة ببرنامج لإضفاء طابع الحداثة على نحو مستعجل مدعمًا بالإيرادات النفطية التي جعلت اقتصاد إيران وجيشها يتقدّمان جيرانها من الدول الخليجية. وفي مسيرة رضا شاه هذه، أسكت المعارضة الدينية وتزعّم سياسة عدائية تزيل آثار الثقافة القبلية في إيران.

كذلك شجّع الميول المعادية للإمبريالية التي كانت سائدة في فارس بالحماسة نفسها، متحدّيًا النفوذ البريطاني في الخليج الفارسي – مثال ذلك إصداره أوامر إلى البحرية الفارسية المتوسّطة الحجم بالإغارة على جزر الخليج الصغيرة في رفض منه

Beirut campus library

للحلف بين بريطانيا والمشيخات العربية. وعلى مرّ التاريخ، كانت فارس تخسر وتعود فتستردّ الكثير من الأقاليم بغارات من هذا القبيل، ومن أبرز هذه الأقاليم جزيرتا خَرْج وقِشْم (وتخضعان اليوم للسيادة الإيرانية) ومسقط وعُمان. ونتيجة لسياسات رضا خان، بقي نائيًا بنفسه عن كفاح الدول العربية لنيل استقلالها، وكان كثيرًا ما يرى في جنوب الخليج حديقة خلفية لفارس ترسل إليها المنشقين، وأفراد الأقليات، والساعين للعمل بأجور منخفضة.

وفي غضون الحرب العالمية الثانية، ومع افتقاد رضا خان جيشًا يمكنه الاعتماد عليه للوقوف في وجه ضغوط قوى الحلفاء، فقد قرّر الوقوف إلى جانب ألمانيا، وكان ذلك نتيجة سياسة خارجية تقليدية تسعى غالبًا نحو طرف ثالث يناصر حكومة البلاد عندما تدخل في صراع مع القوى الكبرى. لكن ذلك كلفه عرشه: ففي سنة ١٩٤١، أجبر البريطانيون رضا خان على التخلي عن العرش لولده البالغ من العمر ٢١ سنة، محمد رضا بهلوي، الذي كان يخشى دائمًا من شخصية والده القويّة، واستسلم بسهولة لدسائس القوى الخارجية والمضايقات السياسية للمعارضة الداخلية. وفي منفاه في جوهانسبرغ، في جنوب أفريقيا، توفي رضا خان في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٤٤، بعد أن أبلَغ ولده متأخرًا أنه لعله كان من الحريّ به أن يحكم الشعب بتسامح أكبر.

تشكّل الدولة السعودية

قامت المملكة العربية السعودية نتيجة المحاولة الثالثة والأكثر نجاحًا من قبل أسرة آل سعود لتوحيد شبه الجزيرة العربية. فقد أخفقت الدولتان السعوديتان الأولى والثانية (١٧٤٤–١٨١٨ و١٨٢٤–١٨٩١؛ على الترتيب) في الإبقاء على توحيد الأقاليم الشاسعة والقبائل المختلفة في شبه الجزيرة العربية. وبعد سقوط الدولة السعودية الثانية، أُجبر زعيمها عبد الرحمن آل سعود، على الإقامة منفيًّا في الكويت من قبل عشيرة آل رشيد. وفي سنة ١٩٠٢، استعاد ابنه عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود مدينة الرياض، حيث استولى على المدينة بأربعين رجلًا تربّصوا في كمين في ما كان يشبه الانقلاب، وكان ذلك علامة على بدء عصر الدولة السعودية الثالثة. وقد تطلب

الأمر عقدين آخرين لتشكل الدولة بمساعدة جيش من المقاتلين التقليديين.

لقد أثبت عبد العزيز أنه قائد استراتيجي سياسي فطِن. ففي السنوات ١٩٠٣–١٩٠٦، قدّم عروضًا متكرّرة للبريطانيين ليساعدوه في تخليص الأحساء من أيدي الضباط العثمانيين. فالسيطرة على الأحساء والمناطق الحضرية فيها تجعل من آل سعود قوّة يُحسب حسابها في الخليج. وفي المقابل، عرض عبد العزيز الواقعي القبول بتحكم البريطانيين بالسياسة الخارجية للخليج. إلا أن بريطانيا رفضت عرضه، وفضلت استرضاء العثمانيين والألمان، الذين كانوا يخططون لإقامة سكة حديد استراتيجية في العراق. وبذلك اقتصر حكم عبد العزيز على نجد. لكنه عاد وعرض فكرة الاتفاق مع البريطانيين على الأحساء مرة أخرى في السنتين ١٩١٠ و١٩١١، بعد تمرد أفراد يتبعون حزب تركيا الفتاة في الأحساء على حكامهم العثمانيين. كما أظهر عبد العزيز تهديداته أحيانًا لكيانات الخليج الصغيرة، في قطر وأبو ظبي ودبي، وذلك لإجبار البريطانيين على تقديم الدعم إليه.

وفي سنة ١٩١٢، وبينما لم تغمض عيناه عن غزو الأحساء، قام عبد العزيز بتوحيد قبائل مطير والعتيبة وحرب في حركة الإخوان. وفي أيار/مايو ١٩١٣، هزم ضبّاط تركيا الفتاة الموجودين في الأحساء. ثم كفل المرور الآمن للحجيج وحرية العبادة لسواد الشيعة المحليين المقيمين في الأحساء في مقابل إخلاصهم الولاء لحكمه – وذلك على الرغم من دعوات الإخوان المطالِبة بتحويل الشيعة عن مذهبهم. والكثيرون من الشيعة الذين أزمعوا الرحيل عن الأحساء مع السنّة، بسبب عدم قدرة العثمانيين على ضبط الإقليم تحت وطأة غارات الوهّابيين، سعيًا منهم إلى ضمان سلامتهم في العراق أو في البحرين، فضّلوا البقاء في الإقليم تحت حماية عبد العزيز. إلا أن عبد العزيز أخفق من جديد في الحصول على اعتراف البريطانيين بأنه قوة خليجية. وفي تموز/يوليو ١٩١٣، ونتيجة المعاهدة التي وُقّعت بين بريطانيا وتركيا، منح البريطانيون الأتراك السيادة على كل الأراضي الواقعة شمالي شبه جزيرة قطر حتى حدود عدن واليمن، بما في ذلك نجد والأحساء. ونتيجة لذلك، وفي غضون السنة الأولى من المعاهدة، سمح عبد العزيز بوجود حامية تركيّة صغيرة في الأحساء[1].

وقد أقلع البريطانيون عن دعم العثمانيين بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى. وجعل

Beirut campus
Library

السقوطُ السريع للقوة العثمانية البريطانيين يبحثون عن أصدقاء في العالم العربي، وفي سنة ١٩١٥، أبرموا اتفاقية مع عبد العزيز يعترفون له فيها بنجد، والأحساء، والقطيف، وجبيل، وتوابعها، في مقابل موافقته على سحب مطالبه بالكيانات الأخرى في منطقة جنوب الخليج، بما فيها الكويت، والبحرين، وقطر، وعمان. كما فرضوا عليه عدم الدخول في وفاق أو اتّفاق مع القوى الخارجية الأخرى في الخليج العربي بدون رضى البريطانيين. وطُلب من عبد العزيز الدخول في اتفاق مع البريطانيين ضد العثمانيين. فقبل بذلك، لكنه تجنّب إرهاق رجاله في معركة لمصلحة البريطانيين، فقد كان يفضّل استخدام رجاله في حماية دولته من آل رشيد في وسط الجزيرة العربية، ومن الهاشميين في غربها[٢].

وكما فعل الزعماء العرب المزاحمون الآخرون في الجزيرة العربية، فقد استمرّ عبد العزيز بتلقي معونة مالية جزئية من بريطانيا، وكان يرافقه أحيانًا خبراء عسكريون بريطانيون وعملاء سياسيون في منطقة الخليج، كوّنوا صداقات معه. إلا أن عبد العزيز كان حذرًا، واختار التعويل على نفسه في تعامله مع القوى الكبرى، وكثيرًا ما كان يعتمد على الإيرادات الضئيلة الآتية من وسط نجد.

وعلى الرغم من ذلك، فإن تكرار المشكلات التي واجهت أهل نجد في سفرهم للحج في مكّة جعل عبد العزيز يقرّر إطاحة الحاكم الهاشمي للحجاز، الشريف حسين بن علي. كما كان مدفوعًا برغبته في استعادة الوصاية على مكّة والمدينة إلى حكم آل سعود، والاستيلاء على مدن الحجاز الغنية بالموارد الاقتصادية. إلا أنه في البداية كان عليه أن يجمع الإخوان وأنصاره الكويتيين للهجوم على آل رشيد في حائل. وقد قام بذلك سنة ١٩٢١، وبعد أن هزم الرشيديين، أقام سلامًا دائمًا آمنًا معهم، وذلك بعفوه عن كثير من أعيانهم، ومصاهرته لهم. وعقب ذلك أعلن قيام سلطنة نجد وملحقاتها، واعترفت بريطانيا بالسلطنة الجديدة.

وشجّع هذا الانتصار عبد العزيز على التحرّك إلى الحجاز، لكن ذلك لم يكن بالإجراء السهل: فقد كان الهاشميون يحظَون بدعم كبير من أنصارهم من الأجانب، بمن فيهم بريطانيا والدولة العثمانية. والواقع أن العثمانيين كانوا يتحكمون بالسياسة الخارجية للحجاز، وفي سنة ١٩٠٨ سلّم أفراد من تركيا الفتاة الإدارة اليومية في

الإقليم إلى الشريف حسين – بعد أن ساعد العثمانيين في الهجوم على عسير وأبها في جنوب الجزيرة العربية. وكان الحاكم الهاشمي، الذي أمضى ١٨ عامًا تحت الإشراف في الآستانة [إسطنبول]، قريبًا من النخبة العربية في دمشق وبيروت، وحصل على اعترافها ودعمها. كما أنه تولى الوصاية على مكّة والمدينة، بالإضافة إلى المناطق الحضرية الزراعية الخصبة والغنية في الحجاز.

وفي سنة ١٩١٥، أغرت بريطانيا الشريف حسين بإعلان الجهاد على العثمانيين، بهدف تأسيس دولة واحدة في شبه الجزيرة العربية. وكان البريطانيون يخططون لتطوير خطة السكة الحديدية الكبرى التي صُمّمت لربط الخليج الفارسي بالبحر المتوسط، وفرض الانتداب البريطاني على العراق وفلسطين. وفي سنة ١٩١٦، نجح الحسين في كسب تأييد البريطانيين لدعم تأسيس مملكة الحجاز. وعلى الرغم من خيبة أمله من رفض اعتراف لندن بحكمه على شبه الجزيرة العربية في مؤتمر السلام بباريس سنة ١٩١٩، حصل الشريف حسين على موافقة لندن لإرسال ولديه فيصل وعبد الله ليحكما مناطق الانتداب الجديدة البريطانية في العراق وشرق الأردن (أو الأردن لاحقًا) في سنة ١٩٢١.

وفي أيار/مايو ١٩٢٢، توصل البريطانيون إلى معاهدة "المحمَّرة" لرسم الحدود بين العراق ونجد والكويت. وقد طلب عبد العزيز إعادة النظر في المعاهدة، فتم التوصل إلى ميفاق [بروتوكول] "العُقَير" في تشرين الثاني/نوفمبر من السنة نفسها، لإقناعه بالموافقة على الخطوط الحدودية المحابية للعراق في مقابل الاعتراف بمطالبه في الكويت. وقد قبل عبد العزيز بالالتزامات الواردة في المعاهدة الجديدة لأنها ستقوم بتحييد فيصل في العراق عندما يقرّر التحرّك باتّجاه الحجاز[٣].

وفي آذار/مارس ١٩٢٤، عندما أعلنت الجمعية الوطنية الكبرى في تركيا [البرلمان التركي] إلغاء الخلافة الإسلامية التي تولّاها العثمانيون لأربعة قرون، أعلن الشريف حسين نفسه الخليفة الجديد. ورجا الإخوان من عبد العزيز القيام بحملة على الحجاز، وأبلغوه أنهم سيزحفون إلى مكّة حتى لو لم يوافق على ذلك، كما فعلوا مرارًا في مناطق أخرى في شبه الجزيرة العربية. وأعلنت بريطانيا في ٢٤ آذار/مارس ١٩٢٤، أنها ستقطع مساعداتها المالية للزعماء العرب [في الجزيرة العربية] لاقتناعها بحاجة

Beirut campus library

عبد العزيز [حينئذ] إلى الاستيلاء على إيرادات مكّة. وفي شهر تموز/يوليو من تلك السنة، عقد عبد العزيز اجتماعًا مع قادة الإخوان في الرياض ودعا إلى الجهاد لقتال الحجاز. ثمّ أمر بالهجوم على الطائف جنوبي مكّة، قبل الاستيلاء على المدينة المقدّسة.

وسعى الشريف حسين إلى الحصول على اعتراف فارس في مواجهة تهديدات آل سعود، إلا أن فارس أظهرت قلة اكتراثها بالدخول في معارك قبلية للسيطرة على الحجاز. وكان الشريف حسين أقل نجاحًا في مساعيه مع الدول الإسلامية الأخرى، التي شعرت بأنه أخفق في تقديم الحماية للحجّاج بسبب الفوضى المنتشرة في منطقة الحجاز. وكان قراره الوقوف إلى جانب البريطانيين قد زاد في انحطاط منزلته في منصب الخليفة. واعترافًا منه بالقصور الذي أصابه، تنازل الشريف حسين عن عرشه لولده علي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٤. وضغط عبد العزيز على أعيان الحجاز لإجبار عليٍّ على التنازل عن عرشه كذلك. فاستنجد علي بن الحسين بفارس لتعترف بحكمه على مكة، إلا أنّه قرّر تسليم المدينة إلى آل سعود بعدما جاءته أخبار تنكيل الإخوان بأهل الطائف. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر من سنة ١٩٢٤، دخل عبد العزيز مدينة مكّة. وأرسل عليُّ بن الحسين رسالة مع وزيره، الشيخ فؤاد الخطيب، إلى الوزير المفوّض (الوزير المختار) الفارسي في مصر (غفار جلال السلطنة) يعلمه فيها أنه آثر ترك منصبه بغية منع الفتك بالأرواح والممتلكات، وأنه عازم على المغادرة إلى العراق وإقامة حكومة منفى فيه[٤]. وأوفد رسله سرًّا للتحقق ممّا إن كان الفرس (بمن فيهم المؤسسة الدينية الشيعية) راغبين في استضافته أم لا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٥، التقى حبيب الله هويدا وجلال السلطنة مع الشريف علي وعبد العزيز. ونظر عبد العزيز لبرهة في منح علي دور الوصاية في إدارة مكّة – إلا أنه قال، بحسب ما يقوله هويدا، إن عهد علي قد وصل إلى نهايته[٥].

وسعى عبد العزيز إلى الحصول على اعتراف فارس بدولته في نجد والحجاز، وطلب منها استخدام نفوذها على أفغانستان للحصول على اعتراف تلك الدولة أيضًا. وعندما عرض رضا خان التوسّط لإنهاء حصار الإخوان على جدّة، قبِل عبد العزيز وساطته بشرط تخلي الشريف علي عن منصبه[٦]. ثم زحف إلى جدّة، فدخلها بعد سنة من الحصار في كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٥. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٢٦، وبعد

حصار الإخوان للمدينة المنوّرة، تنازل أكابرها عن السلطة لآل سعود كذلك.

هذه الإنجازات العسكرية لعبد العزيز أكسبته دعم كبراء الحجاز المحليين، كما أن حنكته ومرونته في الزعامة السياسية، أكسبتاه ثقة الناس به وأداءهم يمين الولاء له (البيعة). وقد أدّى الوفاق بين فارس والمملكة العربية السعودية، بعيد ذلك في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٢٦، إلى إعلان عبد العزيز للعالم الإسلامي أنه بعد أن منح الدول الإسلامية شهرين للإجابة على رسائله التي أرسلها في أواخر سنة ١٩٢٥ داعيًا فيها إلى مؤتمر إسلامي يقرّر مستقبل الأماكن المقدسة في الحجاز، وعدم وصول أيّ جواب إليه، فإنه قد أجمع أمره على تشكيل حكومة جديدة في ذلك الإقليم. وبعد يومين من هذا الإعلان، في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٢٦، أعلن نفسه ملكًا على الحجاز وسلطانًا على نجد وملحقاتها. وبحسب ما قاله هويدا، فإن إعلانه ذاك يتناقض مع روح المحادثات التي جمعته وجلال السلطنة بعبد العزيز[٧]. والحق أن عبد العزيز نفى بطريقة لبقة في هذه المحادثات أيّ طموحات له في الحجاز سعيًا منه لاسترضاء الدول الإسلامية، وقد دعت بعضها إلى إدارة دولية لمكّة والمدينة. ونذكر تحديدًا أنّ القادة المسلمين في الهند ومصر طعنوا في شرعية استيلاء عبد العزيز على هاتين المدينتين دون الرجوع إلى مشورتهم. وعلى إثر ذلك ركب عبد العزيز مركبًا صعبًا يُلزمه بضمان حماية الحجاز لضمان سلامة الحجاج، وذلك ليحظى باعتراف هؤلاء الزعماء.

وطوّر عبد العزيز بنية إدارية للجمع بين النظام الإداري الحضري الأكثر تقدّمًا في الحجاز والنظام الإداري القبلي في الأقاليم الداخلية. ففي آب/أغسطس ١٩٢٦، نشر القانون الأساسي للحجاز. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٢٧، أعلن إقامة مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها. ونتيجة لتحسّبه من أن الوهّابية المقاتلة يمكن أن تسبّب انهيار مملكته الجديدة، فقد ناشد عبد العزيز، في شباط/فبراير ١٩٢٨، زعماء الإخوان العصاة، الذين كان بعضهم يهاجم المخافر الحدودية العراقية والكويتية عشوائيًا، وعرض عليهم التنازل عن السلطة إذا اجتمعت كلمتهم على اختيار زعيم آخر من عشيرة آل سعود. فقبل الكثير منهم بزعامته، وعمد هو إلى التلطف لمن لم يمتثلوا لأمره[٨]. ثم جاء أخيرًا سحق عصيان الإخوان بصورة نهائية في معركة "السَّبَلة" في آذار/مارس ١٩٢٩، بأوامر عبد العزيز. وأُخرج الأفراد الباقون من الإخوان من البلاد

Beirut campus
library

وفرَّ بعضهم إلى العراق، حتى إن بعضهم طلب الاحتماء بالبريطانيين. وقُمعوا في حملات تالية من قبل آل سعود، قادها في بعض الأحيان ابن عبد العزيز، سعود. وقد مكّن ذلك عبد العزيز من المساعدة في إحياء الطقوس والعادات الشيعيّة التي كان الإخوان قد منعوها.

وفي سنة ١٩٣١، بعد تمرّد قصير في عسير، ثبّت عبد العزيز حكمه هناك، حيث عمد أولًا إلى ضمان حماية شمال عسير في السنوات ١٩٢٠–١٩٢٤، والسيطرة عليه في العقد التالي؛ بإرسال ولده فيصل ليكون قائدًا على جيش الإخوان. وفي شهر أيلول/سبتمبر من سنة ١٩٣٢، أقر عبد العزيز مرسومًا ملكيًا يعلن فيه قيام المملكة العربية السعودية. وقام سريعًا ببناء هيئة دفاعية صغيرة، ترقّت إلى أن أصبحت وزارة دفاع كاملة في سنة ١٩٤٤ بقيادة ابنه منصور، كما أرسل ولديه سعود وفيصل ليقودا حملة سريعة على اليمن، انتهت بمعاهدة حدودية سنة ١٩٣٤.

لقد استخدم عبد العزيز سلطته في الوصاية على مكّة والمدينة في رفض قوى الحداثة التي هيمنت على النخب الموجودة في البلدان المنافسة في المشرق العربي، من مصر، إلى سوريا، إلى لبنان، إلى شرق الأردن، إلى العراق. ومدّه ذلك بنفوذ إضافي على النخب العربية المؤثرة في شبه الجزيرة العربية، الذين تقاسموا الميول القومية العربية مع سائر بلدان المشرق العربي. لكن بما أن السعودية كانت كيان دولة جديدًا، فكثيرًا ما كانت تخلط بين منطق الدولة (أي السيادة الوطنية) ومنطق الأمّة (أي النزعة إلى القومية العربية)[٩]، بغضّ النظر عن ولع عبد العزيز بالمحافظة على مسافة حذرة تفصله عن سائر العالم العربي. واستجابة لذلك، طالب عبد العزيز شعبه بطاعة الإسلام وطاعة آل سعود، ليوحّد وفقًا لفكرته بين الاتجاهات القومية العربية المندفعة المختلفة في المملكة. وبالتدريج، بنت المنح المالية السخية الإضافية لرعايا الدولة، الهويّة السعودية المتميزة على أساس المبادئ الأساسية في توزيع الثروة والالتزام بالإسلام، في مجتمع بقيت فيه للهويّات القبلية والعشائرية هيمنة تساوي هذه الهوية الناشئة، إن لم نقل تزيد عليها. وعلى نحو افتراضي، ولولا الثروة والإسلام، لاختفت الهويّة السعوديّة الناشئة حديثًا، فالثروة والإسلام هما اللذان مكّنا الحكام السعوديين اللاحقين من تطوير دولة تنعم بالرخاء والقوّة.

لقد نظر عبد العزيز إلى الحداثة نظرة تقدير، فقد عالج الأوضاع القاسية للحياة في الأقاليم الصحراوية في وسط الجزيرة العربية. فأدخل برامج مقيمة تعمل على توحيد المجتمع ذي الأكثرية القبلية مع مستوطنات البدو المبعثرة، بما فيها المستوطنات الزراعية للبدو، ومستوطنات جيشه من الإخوان. وكانت مهمّته تلك مهمّة سهلة في عهد سلطنة نجد وملحقاتها، حيث كانت تسيطر السياسة الشخصية والقبلية في أرض أجداده. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوجود البسيط للزراعة وإنتاج التمور جعل إدارة سكّان قلب نجد والأحساء أمرًا سهلًا. لكن بعد الاستيلاء على الحجاز ومناطقها الزراعية المرتفعة، ورث عبد العزيز من العثمانيين نظامًا إداريًا أكثر تعقيدًا بكثير، بالإضافة إلى الإدارة العامّة للحجّ. وتبنّى في سبيل ذلك تدابير من أطياف واسعة، من قبيل تأسيس نظام تعليمي، وتأسيس نظام قضائي مبنيّ على الشريعة.

وأنشئت الدوائر البيروقراطية الإدارية بما فيها وزارة المالية سنة ١٩٣٢، وجرى توحيد النظام المالي بحلول خمسينيات القرن العشرين. وكان للوكلاء التجاريين الفرس دور مهم في بناء الاقتصاد السعودي بعد سنة ١٩٣٢؛ وذلك على الأرجح نتيجة سياسات عدم التدخل الاقتصادي، والتحكّم المحدود للحكومة بالاقتصاد. وأسّست وزارة التجارة المستقلة عن تلك سنة ١٩٥٤، وكان يديرها لسنوات فرد من عائلة علي رضا، وهي عائلة فارسية الأصل استقرّت في الحجاز. وفي سنة ١٩٦١، أسّست إيران في المملكة فرعًا لمصرف "بنك ملّي"، الذي اندمج مع مصرف بنك الجزيرة بعد عقد من الزمان[١٠].

كذلك أولى عبد العزيز عنايته لتشجيع الأعمال والاستثمارات في المملكة، واهتمّ بأحدث التطوّرات التكنولوجية للتغلب على صعوبة استغلال الموارد الطبيعية في الصحراء. فكان ذلك سابقة له في هذا المضمار اقتفى آثارها خلفاؤه، واستمرّوا بإضفاء طابع الحداثة على المملكة بعد نهاية عهده سنة ١٩٥٣.

ارتباك السياسة في الخليج

بعد انهيار السيطرة العثمانية على إقليم الخليج العربي بدءًا بالقرن الثامن عشر، أتى

Beirut campus library

البريطانيون والروس بحثًا عن حلفاء محليين، بغية تطويق النفوذ التاريخي الفارسي في المنطقة إلى حدٍّ ما. والمهمّة الأولى التي كابدوها كانت رسم الحدود بين فارس والعراق. وكان العراق يشكل فاصلًا ناجعًا في النزاعات بين العرب، وأنصارهم العثمانيين، والدولة الفارسية. وفي سنة ١٩١٣ توصّلت بريطانيا وروسيا إلى بروتوكول إسطنبول مع العثمانيين والفرس، الذي ضمن حماية حدود روسيا مع الشرق الأوسط عن طريق رسم الحدود بين فارس والعراق – وذلك مع بدء عصبة الأمم عملية رسم حدود العراق، التي انتهت سنة ١٩٢٠. وبالرغم من أن البروتوكول استُخدِم في تأسيس اتفاقيات حدودية لاحقة بين إيران والعراق، فإن فارس وُضِعت في موقف اضطرّت فيه إلى التخلي عن أراضٍ كانت تطالب بها قبل وصول العثمانيين سنة ١٥٣٣، وهي أراضٍ أصبحت داخل العراق. وكانت طهران تنظر إلى العبء الثقيل الذي فرضه عليها البروتوكول، فقد تضمّن تفاصيل المحادثات بين بريطانيا وروسيا والعثمانيين، ولم يؤخذ فيه برأي فارس مطلقًا. وآخر الإهانات كانت في أن البروتوكول منح العثمانيين السيادة على كامل الممرّ المائي في شط العرب وجزره، باستثناء عَبَدان وخُرَّمْشَهْر [أو: عَبّادان والمحمَّرة؛ عند العرب]، اللتين بقيتا ضمن الأقاليم الفارسية[11].

وحاولت فارس، التي كانت تتحكم بصورة طفيفة بساحل الخليج الجنوبي وعلى نحو مبعثر نسبيًّا، أن تتحدّى بريطانيا عندما قسّم البريطانيون المنطقة بين سلطات عربية محلية. فقد حافظت فارس على إحساسها بحقها التاريخي في جنوب الخليج بفضل سيطرتها على المنطقة منذ القرن الخامس قبل الميلاد[12]، وبحكم أنها أول من استقرّ في المنطقة في زمن كان فيه السكّان الأصليون الأولون يرتحلون بين هضبة فارس وعُمان في القرن السابع قبل الميلاد[13]. وبعد مجيء الإسلام، سيطر العرب على الإقليم، بعد أن هاجروا من وسط نجد وجنوب شبه الجزيرة العربية قرب اليمن. واحتفظت فارس بسكان عرب يتبعون لها على طول السواحل الشمالية من الخليج، ومع انتشار الإسلام في المنطقة، تحول جنوب الخليج إلى إقليم حدودي تتفاعل فيه ثقافتا الفرس والعرب[14]. وفي القرن الخامس عشر، عملت التدخلات الخارجية من القوى الأوروبية، في الوقت الذي كانت فيه فارس في نزاع مسلح مع العثمانيين، على استقطاب الهويّات السياسية المتميزة التي تشكلت في منطقة الخليج بين الفرس

والعرب، وتبعها إصرار العرب على حقوقهم الإقليمية في جنوب الخليج.

ونتيجة لهذا التاريخ القديم، أبقت فارس على خلافاتها الإقليمية البارزة مع جيرانها في جنوب الخليج، وخاصة بشأن البحرين وجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. ومع سقوط حكم الصفويين، طالب عرب الخليج بهذه الأقاليم؛ على الرغم من نجاح نادر شاه في إرجاعها إلى فارس في القرن الثامن عشر، وجدّد القاجار مطالب فارس بها، لكن بدون نجاح يذكر. وكان هذا جزئيًا ناتجًا عن تصميم البريطانيين على تغيير توازن القوة في جنوب الخليج. وفي سنة ١٩٠٣، ووسط الخلافات بين بريطانيا وفارس، احتلت القوّات البريطانية جزيرة أبو موسى، متذرّعة بالحاجة إلى صدّ الغارات الروسية المحتملة في الخليج في حال تفكّك فارس نتيجة ثورة دستورية. وفي السنوات ١٩٠٩–١٩١٤، توصلت بريطانيا إلى ثلاث اتفاقيات مع القادة المحليين في البحرين لتوجيه سياسة البحرين الخارجية[15]. وفي محافظة خوزستان [الأهواز] في جنوب غرب فارس قام البريطانيون بدعم الشيخ خزعل الكعبي، الذي سعى إلى تأسيس دولة عربستان المستقلة في تلك المنطقة[16]. وفي سنة ١٩٢٥ هزمه رضا خان، وهو أمر كان عبد العزيز يراقبه باهتمام، وبنى رضا خان القوة البحرية الفارسية، باعثًا إشارة واضحة إلى البريطانيين وسكان الجزر الخليجية بألا يتحدّوا سلطة الحكومة المركزية في طهران. إلا أنه بسبب افتقاره لبحرية قوية تقف في وجه أفعال البريطانيين، كان رضا خان قادرًا على توكيد سلطته على اليابسة فقط، وأخفق في إحراز تقدّم في مطالبة فارس بالبحرين، وجزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى، عن طريق عصبة الأمم.

وعلى خلاف فارس، كانت الجزيرة العربية في أوائل القرن العشرين تفتقر إلى خصائص الاتحاد القومي والجغرافي، ربما باستثناء البحرين [قديمًا] التي شكلت يومًا ما كيانًا سياسيًّا كبيرًا يمتدّ من الأحساء إلى عمان. وجعلت أراضي وسط الجزيرة العربية القاحلة والطرق التي لا يمكن الوصول إليها من مهمة تطوير هوية وطنية متماسكة مهمّةً صعبة جدًّا. فقبل الحرب العالمية الأولى لم يكن وسط الجزيرة قادرًا على تطوير سياسة خارجية بنفسه. والإقليم الوحيد الذي اقترب من الحصول على قوام الدولة الحديثة في العالم العربي في هذا الصدد كان المشرق العربي، وذلك بسبب قربه من أوروبا، وتأثير النخبة السياسية العربية المتعلمة في أوروبا فيه. وفي هذه الظروف، لم

Beirut campus Library

يكن عبد العزيز قادراً على الدمج الكامل للأقاليم التي احتلها مع التطوّرات السريعة التي تحدث حول الجزيرة العربية، فقرر أن يترك البريطانيين وشأنهم. وكان نجاحه الأكبر يتمثل في توحيد الأقاليم الوسطى في الجزيرة العربية، التي بقيت بعيدة عن تدخل القوة الأجنبية المباشر أو التأثيرات القادمة من المشرق العربي، وكثيرًا ما كان يعتمد على الصفقات السرّية، والعمل العسكري، والتعاليم الدينية، في تعزيز قوة دولته. لكن عبد العزيز لم يكن منيعًا تجاه أهواء القومية العربية، والنزعة الإسلامية، التي كانت تصوغ شكل الأقاليم الأخرى في الجزيرة العربية، والتي حدت من حريته في بناء سياسة خارجية ناشئة مستقلة عن سائر العالم العربي. حتى إن جهوده لإقامة حلف مع الولايات المتحدة – ليوازن به الدعم البريطاني للهاشميين في الحجاز وشرق الأردن والعراق – لم تحل دون إحباط خططه لتوحيد الجزيرة العربية.

ونتيجة لهذه القيود، تطوّرت السياسة الخارجية لعبد العزيز وفقًا لمبدأ بسيط: فرفض أن يكون للجهات الفاعلة البارزة الأخرى في الإقليم موقع التأثير الجوهري الذي يمكنه قلب توازن القوة على مملكته الجديدة، مع بقائه حذرًا من القوى العالمية[17]. لذلك قامت السعودية بتطوير سياسة خارجية تفاعلية بصورة متكررة. وفي جنوب الخليج الفارسي، حيث يعتمد توازن القوة الإقليمي على الجهود البريطانية في كبح مطالبة فارس والسعودية بأراضيه، رفض عبد العزيز رسم أي حدود مع الكويت والعراق – حرصًا منه على عدم مخالفة بريطانيا. وفي أيار/مايو ١٩٢٧، وقَّعت بريطانيا معاهدة ثنائية مع عبد العزيز يعترف فيها رسميًّا بحكومات البحرين، والكويت، وقطر، وعمان. واستُخدمت المعاهدة للردّ على ادّعاءات رضا شاه بسلطته في جنوب الخليج الفارسي، كما كفلت المعاهدة أمن دولة آل سعود بتجنيبها المواجهة مع قوةٍ إمبراطورية متفوّقة [الدولة الفارسية].

ورفض البريطانيون طلب فارس استبقاء مندوب لها في البحرين، على الرغم من أنهم سمحوا لعبد العزيز، الذي نبذ مطالبته بالبحرين، بالإبقاء على مندوب محلي له في البحرين. وقد أغاظ ذلك فارس، التي كانت تنظر إلى البحرين لفترة طويلة على أنها محافظة من محافظاتها، استثمرت أموالاً في تطويرها، وأقامت إحدى أولى المدارس الحديثة فيها، حتى قبل أن تقيم فيها بريطانيا مدارسها في أواخر القرن التاسع عشر.

وتحدّيًا من فارس للمعاهدة، رفضت الاعتراف بالمملكة الجديدة مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها. وأرسلت مذكرة إلى حكومة عبد العزيز عن طريق المبعوث الفارسي في القاهرة، برفض المعاهدة، والمطالبة بعودة البحرين إلى "أملاك وسلطة فارس". ورفض عبد العزيز ذلك الأمر، وهو يعلم مسبقًا بمطالبة فارس بالبحرين، وذكَّر المفوّضية البريطانية في جدة بأنه اعترف بالبحرين على الرغم من حقيقة أنها في وقت ما كانت تابعة أيضًا لأجداده. وأصدرت السعودية بيانًا مشابهًا عندما اعترضت إيران في سنة ١٩٣٥ على الاتفاق التجاري بين السعودية والبحرين. كما قدمت فارس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٧ شكوى رسمية على المعاهدة إلى عصبة الأمم[18]. وطوال العقد التالي، رفض رضا شاه الجريء والمكلوم الاعتراف بالمشيخات العربية [في سائر أرجاء الخليج] التي تعهّد عبد العزيز بأن يتركها وشأنها[19].

وفي حماسة عبد العزيز للمحافظة على مملكته موحدة داخليًّا، عن طريق الالتزام بالوضع الراهن الإقليمي، منع الوهّابية المقاتلة من مواجهة القوات البريطانية المتفوقة. وبخلاف إيران التي كان لها حسّ كبير بالقومية يوجّه ادّعاءاتها في الخليج الفارسي، فإن أغلب اهتمامات عبد العزيز ركزت على بناء إجماع محلي لترسيخ حسّ معتدل بالقومية يحمي به حدود الخليج. وعلى النقيض من ذلك، حافظ رضا شاه على موقف تصحيحي بعدم الامتثال [للبريطانيين]، وبقي يواجه تحديات كبيرة في تنافسه مع القوى الكبرى. وبذلك كانت فارس غير قادرة على التقدم أو التمسّك بسياسات تحمي مصالح عرب الخليج، الذين اعتمدوا على الضمانات البريطانية لحمايتهم؛ التي كانت تعارضها فارس.

وأدى إحساس فارس بأنها عُزلت بالقوة، ورغبتها في تحقيق الاستقلال الكامل، بالرغم من ذلك، إلى نموّ تضليل ذاتي بشأن المدى الفعلي لقوّتها ونفوذها. فعند وصول العثمانيين كانت فارس قد فقدت معظم قوتها التي كانت لها في السابق في منطقة الخليج. والحسّ القومي الذي كان في غير محله، أدّى إلى تذكر انتقائي لهذا التاريخ، ممّا ألقى بظلاله على قدرتها على الوصول إلى تقدير واقعي للحالة الإقليمية الجديدة. وعلاوة على ذلك، أدّت المرامي التوسعية التاريخية لفارس، ويضاف إليها الإحساس بالتفوق الثقافي والهوية الشيعية القوية، إلى التفاخر الزائف، وهو ما أسهم

Beirut campus
library

في زيادة مخاوف العرب من أهدافها التي تنأى عن السِّلْمية. ثم أدت الحالة الناشئة للدول العربية، بصفتها دولًا فاعلة إقليميًّا، إلى مستويات مبالغ فيها من الخوف من فارس نفسها، وهو ما كان يضاف إليه غالبًا الامتعاض من الفرس عمومًا. وأصبحت رغبة فارس في تحرير الإقليم من التأثيرات الأجنبية إزعاجًا مستمرًّا للعرب، الذين شعروا بأنه أمر يمليه عليهم طرف لا يثقون به، على الرغم من أنهم كانوا معجبين حقًّا بقدرة فارس على تأكيد استقلالها. وهكذا لم تكن فارس قادرة على جني فوائد النظام الإقليمي الناشئ. ونتيجة لذلك، نرى أن توازن القوة الذي كان البريطانيون يسعون إليه في الخليج الفارسي قد أظهر اختلال توازن القوة بين فارس وجيرانها العرب.

إلا أن السلام في الخليج الفارسي تكفله خصائص التوازن الذاتي في الإقليم. فاختلال توازن القوة الذي ساد في الإقليم كان يمكنه، بصورة طبيعية، أن يجعل كلّ دوله دولًا غير منيعة تجاه أيّ اضطراب يسبّبه. ونتيجة لهذا الوعي، تحت حكم العثمانيين، لم تقم التخوم الإقليمية غير المحدّدة في جنوب الخليج ببلبلة الأمن الداخلي للجزيرة العربية أو فارس، ما دام الوضع الراهن الإقليمي هادئًا. وكان هذا الدرس كافيًا لرضا شاه، الذي استمر في النظر بصورة عامة إلى الجزيرة العربية على أنها قطعة من الإمبراطورية العثمانية الواسعة حتى بعد انهيارها، مع أن من الملاحظ أن عبد العزيز لم يستطع بلبلة أمن الخليج حتى عندما كان جيشه يتقدّم في توحيد قبائل شبه الجزيرة العربية. ومما أسهم في ظهور التباعد القوي لرضا شاه عن آل سعود، معرفته بالمحاولات التي لا تُحصى على مرّ التاريخ لتغيير رسم حدود الخليج. ولذلك كان قادة الخليج يعلمون أن التغيّرات الحدودية أو السكانية [الديمغرافية] لن تحدث خلافات إقليمية طارئة ما دام أمنهم الداخلي مكفولًا.

ولم يكن عبد العزيز، ولا رضا شاه، ينظران نظرة تأييد للتغلغل البريطاني في الإقليم، وهو ما أضعف من قوتهما. ففي سنة ١٩٢٨، رفضا معًا في البداية الطلبات البريطانية بإقامة مسارات جوّية على طول ساحل الخليج، وبالنسبة لفارس، فقد حاولت إعادة التفاوض على المسارات الجوية الجديدة وشروطها[٢٠]. وفي الوقت نفسه، كان البلدان يتعايشان مع واقع الوجود البريطاني، للمساعدة في المحافظة على الوضع الراهن الإقليمي. ويمكننا أن نرى هذا الفهم المتبادل بينهما في سنوات لاحقة، من

خلال الجهود الكثيرة الناجحة التي بذلت لحل الخلافات الحدودية المحلية. وكان قدَرًا مقدورًا أن تعقد بريطانيا العزم على منح سلطة مستقلة لأقاليم الخليج الجنوبية، وبرزت مزاحمة سلمية على السيادة على عدد من جزر الخليج، بالإضافة إلى جملة من الحدود البحرية والبرية. فقد واجهت السعودية تحديات إقليمية مع بريطانيا على جزر أبو سعفة ولبينة الكبرى ولبينة الصغرى؛ ومع عُمان والإمارات العربية المتحدة على واحة البريمي. وتمّ حلّ الخلافين في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين على الترتيب: فقد حصلت السعودية على السيادة على جزيرتي أبو سعفة ولبينة الكبرى، وبدأت بمشاركة الحصول على إيرادات النفط مع دولة الإمارات، بالإضافة إلى حقوق الوصول إلى الخليج الفارسي عن طريق أبو ظبي. كما حلت المملكة خلافاتها الحدودية مع الكويت على جزيرتي (كارو) و(أم المراديم)، ومع قطر على حدودهما البرية المشتركة. وتم حلّ خلاف إيران على السيادة على البحرين في سنة ١٩٧١، أما خلافها مع الإمارات على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى فقد بقي بدون حلّ. كما حُلَّت جملة من الخلافات الإقليمية الأخرى في سنوات لاحقة، بما فيها اتفاقية الجرف القاري سنة ١٩٦٨ بين إيران والسعودية، المعروفة بمساهمتها في القانون الدولي بشأن الحدود البحرية.

Beirut campus library

الفصل الرابع

العلاقات الدبلوماسية الأولى

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٥، وبعد شهور من فرض فارس حظرًا لمدة ثلاث سنوات على الحج بسبب الحرب القبلية في الحجاز، أسّس رضا خان السلالة الحاكمة البهلوية وأصبح يلقب باسم رضا شاه. فأرسل إليه عبد العزيز رسالة تهنئة، وتعهد له بحماية الحجيج الفارسي[١]. وبما أن فارس لم تكن قد اعترفت بعد بمملكة نجد والحجاز التي أسّسها عبد العزيز، فقد أشير على رضا خان بعدم رسالة جوابية رسمية. وقرر المحافظة على الاتصالات مع الحاكم الجديد للحجاز، تحت ضغط رجال الدين الشيعة الذين كانوا يرغبون في استئناف رحلات الحج بالرغم من معارضتهم لاستيلاء الوهّابيين على مكّة والمدينة. وأُرسِلت بعثة إلى الحجاز لتقديم الشكر لعبد العزيز، والتأكيد على أن فارس تتمنى المحافظة على علاقات وثيقة مع حكومة الحجاز[٢].

وكان ما شجّع رضا شاه على ذلك توقعه للعلاقات المقبلة. فقد دخل الآلاف من الحجّاج الفرس إلى الحجاز عن طريق دول أخرى أثناء فرض الحظر على الحج، وأبلغوا الناس بأن الظروف العامّة هناك كانت جيدة. إلا أن مشكلات عارضة سبّبت صدوعًا مؤقتة في العلاقات بين طهران والحجاز. ففي سنة ١٩٢٦، هاجم قواتُ الإخوان الشيعةَ أثناء احتفالهم بذكرى عاشوراء في مكّة، وهو ما جعل فارس تصدر إدانة شديدة اللهجة للوهابية[٣]. وفي هذه الأثناء، دعت طهران إلى مؤتمر إسلامي لاتخاذ قرار بكيفية إدارة الحج. لكنها كانت متقبّلة لعقد المؤتمر في الحجاز، وأمر

Beirut campus library

رضا خان مبعوثه حبيب الله هويدا بدراسة الموضوع. فأبلغه هويدا بأنه بما أن عبد العزيز استولى على الحجاز، فلن يكون متحمّسًا لعقد المؤتمر، على الرغم من تعهداته الشفوية والمكتوبة السابقة لحكومتي فارس وأفغانستان باستضافة المؤتمر. كما قال له إن على فارس أن تفهم تبرُّم عبد العزيز من اتّخاذ دول إسلامية أخرى قراراً بشأن مصير مكّة، مع الأخذ في الحسبان أنه أعلن نفسه حاكمًا على الحجاز قبل انعقاد المؤتمر. ومع ذلك، تكشف المصادر السعودية أن فارس قد حضرت المؤتمر، الذي التأم شمله في مكّة في حزيران/يونيو ١٩٢٦ في أيام الحج[٤]. (ليست هناك سجلات في حدّ علمي في أرشيف وزارة الخارجية الإيرانية تشير إلى حضور فارس ذلك المؤتمر).

لقد استاء عبد العزيز من إعراض فارس عن الاعتراف بحكومته، وجاء ردّه في آب/أغسطس ١٩٢٧، بطلب تغيير القنصل الفارسي في جدّة محمد علي مقدَّم. وذكر في طلبه قلقه من ميول مقدَّم الشيوعية ومحاولاته لترويج الفكر الشيوعي داخل المملكة. وفي تلك الأثناء، كان ابن عبد العزيز، الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود، يعقد جلسات حوار مع القنصلية الفارسية، ولاحظ أن فارس قد تعترف بالمملكة في مقابل ضمانات مبدئية بحماية المواقع الشيعية المقدسة[٥]. ونتيجة لذلك، وفي سنة ١٩٢٨، تواصل عبد العزيز مع رضا خان للتوقيع على اتفاق أمني مشترك، ملحًا بأنه إذا وقّعت فارس المعاهدة وأرسلت ممثلًا لها إلى الحجاز، فسوف "يرسل ولده محمَّلًا بالهدايا العظيمة" إلى الشاه[٦]. فتحتَ رحمة جيش الإخوان المتمرّدين الذين أغاروا على العراق والكويت، بالإضافة إلى غاراتهم على حصون البريطانيين على طول سواحل الخليج، من المرجّح أن عبد العزيز اعتقد أن عقد اتفاق مع فارس – التي لها قوة بحرية متفوقة – يمكنه أن يقلص المخاطر التي تتهدد المملكة من الخليج الفارسي. ووافق رضا شاه على إجراء اتصالات أولية ترمي إلى تأسيس علاقات دبلوماسية رسمية، لكنه كره الدخول في حلف وثيق. فإبرام حلف مع المملكة سيعني تجاهله أفعال الإخوان؛ وعلاوة على ذلك، فقد كانت قضية البحرين قضية شائكة بين عبد العزيز ورضا شاه، وهناك مصالح مشتركة أخرى إلى جانب الحج كانت تبرّر قيام تحالف عسكري.

وقد جاء الرد بالرفض على المقترح الأولي لعبد العزيز بشأن الدعم المادي المتبادل لصدّ أيّ هجوم معادٍ، واستبدل به وعد غير ملزم بعدم الاعتداء[٧]. والحقيقة

أن عبد العزيز رفض شروطًا إضافية لفارس في المعاهدة المزمعة، منها إصلاح الأضرحة والمدافن المحطمة في مكّة والمدينة؛ وضمانات للحريات الدينية الشيعية، بما في ذلك في المناطق التي غالبيتها من الشيعة في القطيف والأحساء؛ ومحاكمة يجريها ضبّاط فرس في الجرائم المرتكبة بحق الحجاج الفرس؛ وخفض عقوبات قطع اليد وضرب عنق الحجاج المقيمين في الحجاز الذين يثبت ارتكابهم للجرائم إلى عقوبات أقل قسوة؛ وتسليم متاع الحجاج المتوفين إلى الضباط الفرس[٨]. وزعم ممثل عبد العزيز أن المملكة غير قادرة على تقديم أيّ تنازلات قبل الاعتراف الرسمي من فارس، مع أنه تعهّد بالتسامح مع الحجاج الإيرانيين الثلاثة الذين أساءت طقوسهم في حج سنة ١٩٢٨ إلى مشاعر الوهّابيين المتزمّتين[٩]. كما أبلغ عبد العزيز رضا شاه بأن الطقوس الشيعية التي تؤدّى بصورة شخصية يُسمح بها، لكن لا يُسمح بأدائها في العلن أثناء الحج[١٠].

ولم تكن المبادلات الدبلوماسية عقيمة تمامًا. ففي ١٣ آب/أغسطس ١٩٢٩، منحت فارس اعترافها الرسمي بـ"حكومة الحجاز ونجد" بعد أربع سنوات من إجرائها أول اتصال مع عبد العزيز. وأفضى هذا الاعتراف إلى معاهدة الصداقة التي تعترف بأن عبد العزيز هو المدير العام للحجّ. وقد كررت الاتفاقية تعهد الطرفين بتنظيم أمور الحج للحجاج الفرس. كما تضمنت عبارات تبشّر بتوسيع العلاقات مستقبلًا، وذلك استجابة لنداءات علت في البرلمان الفارسي للسماح للعلاقات التجارية مع الحجاز بالنماء بصورة مستقلة عن الحج. وقد وقعت الاتفاقية في فارس، وجرى تبادل الوثائق في جدّة، وسجلت في أرشيف عصبة الأمم. وفي سنة ١٩٣٠، عُيّن هويدا بمنصب النائب الفارسي في السفارة المقامة حديثًا في جدّة، وكلف عبد العزيز (رشيد باشا)، الذي اقترحه هويدا، ليكون ممثلًا له في فارس والعراق. كما أقامت فارس قنصلية لها في نجد[١١].

وفي أيار/مايو ١٩٣٢، قام الأمير فيصل بزيارة فارس في طريق عودته من روسيا. وطُلب من ممثلي فارس في قنصليات باكو، وتبليسي، وباطومي، الترحيب بالأمير – الذي كان نائبًا للملك في الحجاز ووزارة الخارجية منذ سنة ١٩٣٠ – في طريقه إلى طهران. وقد أشار هويدا على وزارة الخارجية الفارسية بأن تحتفي بالأمير بحسن

Beirut campus library

الضيافة، وتعرّفه إلى فخامة القصور الفارسية والاستعراضات العسكرية، لطبع مشاعر "الأمل والرهبة" في السعودية بشأن مستقبل علاقاتها مع فارس. وقد مرت زيارة الأمير فيصل التي دامت ستة أيام بدون أيّ مشكلة، باستثناء حادث مؤسف صغير: فعندما قرّر رضا شاه تقليد الأوسمة للأمير والبعثة المرافقة له، لم يكن لدى وزارة الخارجية قائمة جاهزة تشمل الأسماء الكاملة لأفراد البعثة المرافقة وألقابهم. فنُقِشت تلك الأوسمة بعد اكتمال القائمة، وأرسلت إلى السعودية بعد عودة الأمير[١٢].

ولم يكن رضا شاه مهتمًّا برد الزيارة، ولا بأداء الحج. والحق أن العلاقة الشخصية لهويدا بعبد العزيز كانت أبرز ما ظهر في عهد الوفاق ذاك بين السعودية وإيران. ونرى هذه الصداقة بين الرجلين تظهر عند وصول سفينة بحرية من فارس، حصلت عليها حديثًا من أوروبا، ورست في ميناء جدة، حيث استقبلت الحكومة وسكان المدينة طاقمها بالترحاب[١٣]. وفي ذلك الحين، كان الفريق القانوني لهويدا غالبًا ما يصرف النظر عن شكاوى الحجاج الفرس بشأن إساءة معاملتهم، وهو ما فرض على وزارة الداخلية الفارسية استدعاءه إلى طهران للاستجواب[١٤]. وليس هناك دليل يوحي بأن عقيدة هويدا البهائية يمكن أن تكون جعلته ينحاز دينيًّا ضد الحجاج الشيعة. والأرجح أن هذا الدبلوماسي المحنّك كان يخفف من شكاوى الحجاج المتكررة في مقابل المصالح الكبرى للدولة الفارسية للمحافظة على علاقات ودّية مع السعودية.

وفي نيسان/أبريل ١٩٣٤، عاد هويدا إلى فارس بسبب تدهور صحته. وقد سبّبت مغادرته ركودًا في علاقات فارس مع عبد العزيز، مع أزمة الركود الاقتصادي العالمي التي ظهرت بعد ذلك. وفي سنة ١٩٣٤، عُيّن محمد علي مقدَّم آخر نائب لفارس في السعودية قبل اندلاع شرارة الحرب العالمية الثانية. وأمضى مقدَّم سنة واحدة في جدة، حيث كان المقر الأول لوزارة الخارجية السعودية، وهو يبحث عن الطرق البحرية لنقل الحجاج من بيروت باستئجار القوارب الفرنسية[١٥]. وفي سنة ١٩٣٦، طلب آية الله العظمى حسن الطباطبائي القمي من رضا شاه أن يحث السعودية على تجديد مقبرة البقيع في المدينة، فقد كانت شخصيات متعددة مقدسة عند الشيعة مدفونةً هناك؛ إلا أن المملكة رفضت الطلب ببناء أضرحة أو قباب على القبور. وكان التطور المهم الوحيد الآخر في العلاقة بين البلدين هو المبادرة الإيرانية سنة ١٩٣٨ إلى عقد أول

مؤتمر في الشرق الأوسط. وعقد المؤتمر في قصر "سَعْد آباد" في طهران، وكان يرمي إلى تشجيع دول المنطقة على التوصل إلى اتفاقات للصداقة والأمن مع انزلاق أوروبا في أزمتها التي سبقت الحرب. ولم تتوصل طهران والرياض إلى اتفاق مشترك في المؤتمر – ربما نتيجة تحسب الرياض من إزعاج القوى العظمى في المنطقة – كما لم تتوصلا إلى اتفاق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٠، عندما أرسلت إيران مبعوثًا إلى المملكة لحثها على التحالف معها. وفي سنة ١٩٣٩، حاولت إيران والمملكة أن تعقدا قمة تهدف إلى اتحاد المسلمين في تركيا. وأخفقتا في ذلك أيضًا بعد أن اجتاحت القوات الألمانية بولندا في شهر أيلول/سبتمبر من تلك السنة[١٦]. وتوقفت التجارة بين إيران والسعودية من جَرّاء ذلك.

السياسة الخارجية السعودية والإيرانية في الحرب العالمية الثانية

لقد أصبحت الولايات المتحدة الأميركية جهة سياسية فاعلة رئيسة في إيران في سنوات الحرب العالمية الثانية، بعد أن كانت مصالحها الاقتصادية في المنطقة قد تأسست عقب الحرب العالمية الأولى؛ عندما كانت واشنطن تبحث عن فرص اقتصادية خارج أرضها فجلبت الشركات الأميركية إلى الخليج الفارسي. وفي أواخر سنة ١٩٢١، قرر البرلمان الفارسي أن يمنح امتيازًا نفطيًّا للولايات المتحدة الأميركية، إلا أن معارضة البريطانيين والروس منعت إتمام الصفقة. ثم سعى رضا شاه إلى أخذ المشورة المالية من الولايات المتحدة لحكومته، لكنه عاد ورفضها بعد ذلك: فقد كانت التوصيات التي جاءته تتضمّن سياسة ضريبية وتقشفية صارمة. وعندما أوشكت حكومة رضا شاه على الانهيار الاقتصادي بسبب عدم حل خلافها مع البريطانيين قبل الحرب العالمية الثانية، انتشله الألمان بعرضهم عليه حزمةً اقتصادية. وقد عجَّل قرار التحول إلى الألمان في سقوط رضا شاه، وعندما قررت بريطانيا وروسيا تجريده من السلطة في أيلول/سبتمبر ١٩٤١، تغاضت الولايات المتحدة عن تلك الخطة.

أما العلاقات بين أميركا والسعودية فكانت لطيفة منذ بدايتها. فعلى الرغم من أن عبد العزيز كان حذرًا من السماح للشركات الأجنبية بدخول المملكة، وقّعت الولايات

Beirut campus
library

المتحدة في سنة ١٩٢٢ معه اتفاقية لاستخراج النفط في شبه الجزيرة العربية بعد إجراء مسوحات جيولوجية ناجحة في البحرين. وبما أن بريطانيا كانت أقلّ اهتمامًا بكثير باستكشاف النفط في شبه الجزيرة العربية بسبب حصصها النفطية الكبيرة في فارس، فقد استطاعت الولايات المتحدة أن توسّع عملياتها على طول ساحل الخليج بحلول سنة ١٩٣٥. وكان النفط متوافرًا بكمّيات تجارية، بحدود ١٥٠٠ برميل في اليوم، قبل سنة من الحرب في سنة ١٩٣٨، وكان الألمان يستخدمون علاقاتهم الواسعة في التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط لجعل المملكة تقف في وجه بريطانيا. إلا أن عبد العزيز لم يكن يثق بالنازيين، وبقي على الحياد في الحرب في بدايتها، قبل أن يعزم أمره في الوقت المناسب فيقف إلى جانب الحلفاء ويطرد الألمان، حين طُلِب منه ذلك في سنة ١٩٤١. وتم تعويض الضائقة المالية التي حصلت أثناء الحرب، الناتجة جزئيًا من هبوط إيرادات الحج، عن طريق برنامج المساعدات الأميركي "القرض والتأجير" في سنة ١٩٤٣، وتقديم دفعات مالية من شركتي النفط "سوكال" و"تكساكو"، كما وعدت واشنطن السعودية بحمايتها إذا حاولت بريطانيا احتلالها بعد الحرب.

ولم تنفع حيادية إيران زمن الحرب كثيرًا في منع تحوّلها إلى تأييد الألمان. فقد رفض رضا شاه طرد الفنّيين والمهندسين الألمان، وأحبط قرار الحلفاء نقل الإمدادات لهم عبر إيران. ولم يكن حرصه ذاك خاطئًا بالمطلق؛ فقد كانت بريطانيا والاتحاد السوفييتي تدعمان المتمردين داخل إيران. وفي غمرات الحرب، قمع رضا شاه القبائل الثائرة في خوزستان [الأهواز]، والبدو الرحّل في وسط إيران، والقوميين الأتراك في الشمال. وفي آب/أغسطس ١٩٤١، عندما ظهرت شبهة قيام حلف إيراني ألماني، احتلت القوات الروسية الإقليم الشمالي في إيران، واجتاحت القوات البريطانية الأقاليم الجنوبية على طول ساحل الخليج. وكانت شبهتهم تلك مبرّرة إلى حدّ ما، لكن ليس بالمطلق. فالحقيقة هي أن رضا شاه كان يستغيث أيضًا وبصورة متكررة بالرئيس الأميركي، فرانكلين روزفلت، لكنه كان يجاب بالرفض، ويُطلَب منه أن يشتري طائرات حربية أميركية ويعقد صفقات نفطية جديدة مع الشركات الأميركية. ثم هدّدت القوات البريطانية والسوفييتية بغزو طهران، التي تركت تحت حكم رضا شاه، لإجباره على التنازل عن العرش. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٤٢، وافق الشاه

الجديد محمد رضا بهلوي على معاهدة تحالف ثلاثي مع بريطانيا والاتحاد السوفييتي، بتقديمه مساعدة غير عسكرية للمجهود الحربي لهما في مقابل موافقتهما على سحب قواتهما من إيران في غضون ستة أشهر بعد انتهاء العمليات القتالية. وعندما أعلنت إيران الحرب على ألمانيا في أيلول/سبتمبر ١٩٤٣، اجتمع الحلفاء في طهران ليعيدوا تأكيد تعهّدهم بسلامة الأراضي الإيرانية ووحدتها.

وفي سنة ١٩٤٤، اقترح رئيس الوزراء الإيراني المستقبلي محمد مصدّق جعل البلاد أرضًا محايدة بتنفيذ سياسة التوازن السلبي، ويعني بذلك رفض الخدمات المقدمة من القوى الكبرى أو الممنوحة لها. ومع أن هذه السياسة كانت سياسة رائدة لحركة عدم الانحياز للدول النامية تشكلت أثناء الحرب الباردة سنة ١٩٦١، لم تكن حينئذ ملائمة للأحوال الواقعية المختلفة في إيران. فبالرغم من أنها كانت في أحسن أحوالها اقتصاديًا، كانت إيران أيضاً تحت الاحتلال، وفي السنوات ١٩٤١–١٩٤٦ استخدم السياسيون فيها النفط طعمًا للحصول على خدمات من الحلفاء وسط تغييرات وزارية متكررة، منها إقالة ١١ رئيس وزراء. وانسحبت القوات البريطانية والسوفييتية أخيرًا من إيران سنة ١٩٤٦، وكان انسحاب البريطانيين عن طيب خاطر، أما انسحاب السوفييت فلم يتم إلا بوعود بالحصول على امتيازات نفطية إضافية. ولم تتلقّ طهران التعويضات المتوقعة عن تعاونها زمن الحرب مع الحلفاء، الذي تسبّبوا بالضرر لطرقها وسككها الحديدية الحديثة المبنية حديثًا (التي بُنيت بعائدات النفط ونفذها الألمان بصورة رئيسة)؛ وعلاوة على ذلك اختارت بريطانيا أن تزيل معظم مرافق الموانئ المتطورة في البلاد المطلة على الخليج الفارسي عندما أزمعت أمرها على الرحيل.

وبالمقارنة مع إيران، قدّمت السعودية فرص استثمار أفضل للولايات المتحدة. فالمملكة كانت مستقرة داخليًا، وبقيت بعيدة عن بؤر الحرب، والتحديات الإقليمية التي واجهتها كانت غالبًا ناتجة عن تدخل البريطانيين وحسب. وفي شباط/فبراير ١٩٤٣، أقيمت علاقات عسكرية رسمية بين الولايات المتحدة والسعودية. وفي الربيع، أرسل روزفلت مبعوثًا إلى السعودية للبحث في سبب معارضة شركات النفط الأميركية العاملة داخل المملكة مشاركة أرباحها مع حكومة واشنطن. وبدلًا من النظر في ذلك، رأى المبعوث الأميركي أنه نظرًا لأن صناعة النفط صناعة رابحة،

Beirut campus library

فبإمكانها تقديم إيرادات محتملة للحكومة السعودية التي، مع افتقارها لجيش قادر على الدخول في حرب، هي بحاجة إلى المساعدة العسكرية من الولايات المتحدة الأميركية. وفي أيلول/سبتمبر، سافر الأمير فيصل إلى الولايات المتحدة في زيارة لمدة شهر، قابل فيها أعضاء في الكونغرس الأميركي. وساعدت زيارة المبعوث الأميركي ورحلة الأمير فيصل الرئيس الأميركي روزفلت على اتخاذ قرار مهم: وهو أنه ينبغي السماح للشركات الأميركية بإدارة اقتصاديات النفط بصورة مستقلة عن الحكومة الأميركية، التي عليها أن تركّز على توسيع مصالحها العسكرية والسياسية في المملكة.

وفي سنة ١٩٤٤، بدأت الولايات المتحدة خططاً لتشييد مطار عسكري في الظهران، على ساحل الخليج. وفي أيار/مايو ١٩٤٥، أسبغ روزفلت الصيغة الرسمية على العلاقات الأميركية السعودية، فقابل الملك عبد العزيز في شهر شباط/فبراير على متن سفينة حربية أميركية في البحر الأحمر. ووعد روزفلت بدعم استقلال السعودية في مقابل ضمان المصالح النفطية الأميركية. كما طلب عبد العزيز من الولايات المتحدة أن تسلم الأسلحة الخفيفة المخزنة في إيران إلى المملكة حالما تنتهي العمليات القتالية في الحرب؛ وبالمقابل، وافقت المملكة على إعلان الحرب على دول المحور[١٧]. وكان هذا الطلب بغية الحصول على تعهدات باستمرار المصالح الأمنية لأميركا في المملكة بعد انتهاء الحرب؛ وربما كان أيضًا يظهر التنافس السعودي الناشئ مع إيران على إقامة علاقاتهما الخاصة مع واشنطن.

لقد أدت العلاقات الواهية بين الرياض وطهران نتيجة الحرب إلى هبوط كبير في عدد الحجاج الإيرانيين المسافرين إلى الحجاز. ودفع النقص في وسائل النقل من العراق إلى مكّة إلى مطالبة إيران بإيجاد طرق بديلة للحج عن طريق البصرة والكويت. إلا أن معظم الحجاج الإيرانيين فضلوا تجنب السفر إلى مكّة وانعطفوا في طريق حجّهم، قاصدين مدن الأضرحة كالنجف وكربلاء، التي كانت أقرب لهم.

أما الحجاج الذين شقوا طريقهم إلى الحجاز، فحصلوا على حماية ضئيلة جدًّا، ولم تكن المملكة قادرة على تقديم وسائط نقل مناسبة أو خدمات صحّية كافية. وفي سنة ١٩٤٣، اندلع شجار بين الحجاج الإيرانيين المتجهين إلى مكّة وبين سكان محليين، احتجوا على أذان القافلة الإيرانية لصلاة الصبح، الذي يشهد بأن الإمام علي هو الخليفة

الشرعي للنبي[١٨]. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر، اعتقل مواطن إيراني اسمه أبو طالب يزدي وضُربت عنقه بعد محاكمة محلية في مكّة قرّرت الحكم باتهامه بارتكاب جريمة في حرم المسجد الحرام البالغ التقديس، حيث توجد الكعبة. ووفقًا لما قاله دبلوماسيون إيرانيون، فقد شهد حجاج مصريون بأن الحاج الإيراني تحوّل إلى شخص مقرز، يتقيّأ في ملابسه، ثم يُعتقَد أنه كان يحاول أن يرمي قيئه على الكعبة – والحقيقة أنه كان يحاول فقط أن يرفع ملابسه لئلا يلوّث أرض المسجد الحرام. وعلى الرغم من الاعتراضات الرسمية من السفارة المصرية التي تمثل المصالح الإيرانية في السعودية بعد الحادث، وعلى الرغم من محاولات مصر اللاحقة لإصدار بيان ثلاثي يحلّ سوء التفاهم، فإن القاضي المحلي تمسك بشهادة الحجاج المصريين[١٩].

لقد كان عبد العزيز بصورة عامة يعارض هذه التدابير المتطرفة. فبعد استيلائه على جدّة، تدخل مع فيصل لمنع حدوث مذبحة، وكتب لهما النجاح في ذلك نسبيًّا، عندما هجم الإخوان على الحجاج المصريين الذين كانوا ينشدون ترانيم شعائرية أثناء تغطية الكعبة برداء أسود، هو كسوة الكعبة، صُنع في مصر. بعد ذلك تواصل مع الشاه. وعندما أرسل عبد العزيز رسالة تهنئة إلى إيران بمناسبة عيد النيروز (رأس السنة الفارسية) في ربيع سنة ١٩٤٤، طلب الشاه أن تحلّ الدولتان الأزمة الدبلوماسية المعلقة بشأن ضرب عنق الحاج. فأجاب عبد العزيز أن ضرب العنق كان قانونيًّا، إلا أنه كرّر تعهّده بالمحافظة على علاقات طيبة. وأوصت السفارة الإيرانية في القاهرة بحظر الحجّ، لكنها لم تتوقع أن تقوم دول من طرف ثالث من قبيل بريطانيا، ومصر، والعراق، والولايات المتحدة – التي تحوّل إليها الشاه طالبًا المساعدة – باتخاذ موقف من القضيّة، وذلك وفقًا لمصالحها الخاصّة في السعودية. وقطع الشاه العلاقات الرسمية مع المملكة، وهبط عدد الحجّاج الإيرانيين من حوالى ألفين إلى بضع مئات سنويًّا. ومثل لبنان المصالح السعودية في إيران حتى شهر تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٤٦، عندما أقنع عبد العزيز الشاه باستئناف العلاقات، وعرض رفع مستوى العلاقة بإرسال نائب للملك إلى إيران. فتقبل الشاه المبادرة بسرور، وبعث بأسفه الشديد على سوء التفاهم الذي حصل[٢٠].

وفي سنة ١٩٤٨، استأنفت إيران الحج إلى مكّة والمدينة، وطلبت من المملكة

Beirut campus Library

توسيع علاقاتها التجارية معها كما فعلت مع تركيا[21]. إلا أن مشكلات متكرّرة مع الحجاج توالت بعد ذلك. ففي سنة ١٩٤٩، أرسل الملك عبد العزيز معاونين مقرّبين له لإنهاء اعتصام للحجّاج الإيرانيين، الذين جزموا بأن يوم الوقوف بعرفات في الحجّ قد حدّدته بصورة خاطئة السلطات الدينية السعودية، ورفضوا الانصراف من عرفات. (وتحدث خلافات مشابهة بشأن ترقب السعودية وإيران هلال الشهر الجديد الذي يحدّد نهاية شهر الصيام رمضان). وفي سنة ١٩٦٨، ساعدت زيارة قام بها مسؤولون سعوديون لطهران على تحسين وتنظيم سلوك الحجاج الإيرانيين. وفي سنة ١٩٧٠، أرسلت إيران فرقًا طبّية ومستشفيات ميدانية لمساعدة الحكومة السعودية والحجاج الإيرانيين، وكانت تُعد إحدى أغنى الفرق الطبّية التي تزور المملكة وأكثرها سخاءً[22].

السياسة الخارجية السعودية والإيرانية في مرحلة ما بعد الحرب

تطورت العلاقات بين الرياض وواشنطن، بينما كانت تتدهور بين طهران وواشنطن، في مرحلة ما بعد الحرب. وقد نظرت الولايات المتحدة بتقدير إلى ثبات زعامة عبد العزيز، وبعد المملكة عن النفوذ السوفييتي، والآمال النفطية المرجوة في البلاد. وفي سنة ١٩٥٠، تلقت السعودية حزمة محدودة من القروض والمساعدات العسكرية، تبعتها اتفاقية دفاعية تسمح بإقامة بعثة عسكرية تدريبية في المملكة. إلا أن تاريخ إيران المضطرب مع بريطانيا منعها من إقامة علاقة مستقرة مع الولايات المتحدة. فعندما قررت طهران منح امتيازات جديدة لشركات النفط الأميركية سنة ١٩٣٧، عارضت بريطانيا ذلك، وأجبرت الأميركيين على التخلي عن مصالحهم في إيران. وعندما انتهت الحرب، حاول الشاه أن يمنح امتيازات نفطية جديدة للولايات المتحدة الأميركية، إلا أن واشنطن امتنعت عن عقد الصفقة على الرغم من أن الكونغرس الأميركي عرض تقديم مساعدات محدودة إلى إيران.

والشاه الشاب نفسه كان يحتفظ فقط بالسيطرة الاسمية على البلاد، التي كان يسوؤها وجود حوالى ٣٠٠٠٠ من الجنود والفنيين العسكريين الأميركيين. وعلاوة على ذلك، فقد واجه الشاه ضغوطًا من أحزاب سياسية مختلفة بما فيها حزب "فدائيون"

الإسلامي، وحزب "توده" [التكتل] الاشتراكي، و"الجبهة الوطنية" لمصدّق. وكان هناك أيضًا نزاع وشيك مع بريطانيا على حصص شركة النفط الإنكليزية الإيرانية. فقد رفض البرلمان الإيراني عروضًا تمنح البلاد حصة أقل من ٥٠% من أرباح الشركة، وفي شهر آذار/مارس من سنة ١٩٥١، قدّم مصدّق اقتراح مشروع قانون يهدف إلى تأميم النفط. إلا أن رئيس الوزراء علي رازمارا عارض التأميم السريع الذي يمكن أن يفرضه مشروع القانون، وخشي من الاضطراب السياسي المحتمل الذي سيليه مع بريطانيا. وبدلًا من ذلك، ولتهدئة البريطانيين، اقترح عقد اتفاقية نفطية تكميلية مع الشركة الإنكليزية الإيرانية تدع لإيران بنودًا أقل إرضاءً من اتفاقيات مشابهة عقدتها الشركات الأميركية مع بلدان مثل السعودية. وأقدم حزب "فدائيون"، الذي يدعم التأميم، على اغتيال رازمارا، واقترع البرلمان إلى جانب تأميم النفط على الرغم من وصول عرض من الشركة الإنكليزية الإيرانية بتقسيم الحصص مناصفةً.

وفي شهر نيسان/أبريل، حلّ مصدّق محلّ رازمارا، على الرغم من معارضة الشاه، لخشيته من ميل مصدّق إلى التهرّب من قرارات الشاه. وعندما أخفقت محكمة العدل الدولية في الحكم لمصلحة بريطانيا بعد رفعها قضية على إيران، أوقفت لندن إنتاج النفط، وأجبرت عشرات الآلاف من العمال والمقاولين الإيرانيين على ترك أعمالهم، في محاصرة منها للنفط الإيراني من جانب واحد، وفرضت حظرًا على السلع الغذائية الرئيسة. وفرضت واشنطن عقوبات إضافية لإجبار إيران على الموافقة على حلٍّ مناصفةِ الأرباح مع الشركة الإنكليزية الإيرانية، وزوّدت حلفاءها المتضررين من الحظر بالنفط. لكن الولايات المتحدة قاومت الخطط البريطانية لغزو بلدة ميناء عبَدان الغنية بالنفط، وجرى تغيير المخطط بزيادة العمليات السرية الهادفة إلى تقسيم الأحزاب السياسية داخل إيران. ورفضت بريطانيا وإيران المقترحات الأميركية اللاحقة بتقسيم أرباح الشركة الإنكليزية الإيرانية بالمناصفة.

وبحلول سنة ١٩٥٣، وافق الرئيس الأميركي أيزنهاور على خطة بريطانية كان قد رفضها سلفه الرئيس هاري ترومان: هي إطاحة مصدّق بانقلاب. وفي ١٩ آب/أغسطس، انطلقت "العملية أجاكس"، وأصبح الشاه – الذي كان قد هرب من إيران قبل أشهر – قادرًا على العودة إلى السلطة وإبعاد مصدّق. ونتيجة لذلك وُضعت إيران

Beirut campus library

داخل استراتيجية الخط الدفاعي التي ابتكرها أيزنهاور لتطويق الاتحاد السوفييتي. وتلقى الشاه قرضًا سخيًا لإنعاش الاقتصاد الإيراني، كما سُمح لإيران باستبقاء ملكيتها على نفطها. واستمرّت طهران بمنح الامتيازات لشركات النفط الدولية، وكانت ٤٠% من الحصص للشركات الأميركية والأجنبية المختلفة، و٤٠% للشركة الإنكليزية الإيرانية التي أصبح اسمها شركة البترول البريطانية [بي بي]. ورفض أيزنهاور بشدة مطالبة بريطانيا بحصة ٥٠% في الشركة، فأدّى ذلك إلى إلغاء الاحتكار البريطاني للنفط الإيراني.

ومع ذلك، فقد أضرّ الانقلاب [على مصدّق] بعلاقة بعيدة المدى بين الولايات المتحدة وإيران ويعود ذلك جزئيًا إلى الشخصية الحيّة المميزة لمصدّق. فقد كان ميل مصدّق إلى التهويل العاطفي، الذي كان يظهره في خطاباته أثناء مسيرة حركة التأميم، بالإضافة إلى خطاباته في المحكمة في المحاكمات التي جرت بحقه بعد الانقلاب، موجهًا إلى الذهنيات المتأججة عاطفيًا بشدة عند المواطنين، وكان أحيانًا يلجأ إلى تلفيق منطق سياسي غير صحيح. ولا ريب في أن مصدّق كان قادرًا على غرس إحساس عميق لدى الإيرانيين بأنهم ضحية وأنهم على حق في قضية إبعاد التدخلات الأجنبية، ولكنه كان يجابه دائمًا برجال دين حذرين ومتمرّسين من قبيل آية الله أبو القاسم القاشاني. ومع ذلك، فقد أوقف الانقلاب سير عملية إسباغ الديمقراطية على إيران. فأزاح الشاه معارضيه في الجبهة الوطنية وحزب "توده" عندما عاد إلى السلطة، واستغلّ تهديد السوفييت بانتهاك الحدود ليتلقى الدعم الأميركي لسياساته ويكسب دعم رجال الدين.

لقد كان يُنظر إلى تأميم النفط الإيراني في العالم العربي على أنه عملية ذات طابع اشتراكي. ففي البحرين، طالبت الجبهة الوطنية الحكومة بإلغاء امتياز النفط الذي قدمته إلى الولايات المتحدة الأميركية، مؤلبةً الرأي العام ومبادرةً بقوة إلى تأسيس الجبهة التحرّرية الوطنية البحرينية الموالية لحزب "توده". وفي العراق، رفعت الأحزاب الشيوعية الموالية لحزب "توده" احتجاجات مماثلة لإنهاء الامتيازات النفطية الممنوحة للشركات الغربية. وفي السعودية، كان هناك خلاف يتصاعد مع البحرين على حقوق التنقيب عن النفط في البريمي، وكانت التيارات الاشتراكية والشيوعية

الناشئة تتشكل في محافظة الأحساء الشرقية الغنية بالنفط، وكان المسؤولون السعوديون يثنون على مصدّق في مجالسهم الخاصة لما يبذله من جهود. ويروي نائب الشاه الإيراني في جدة مظفَّر عَلَم أن الأمير فيصل كان يتحدث بإعجاب عن مصدّق والجبهة الوطنية، ويبدي ارتياحه لقدرة الفنّيين الإيرانيين على تشغيل مصفاة عبَدان، التي كان البريطانيون سابقًا يديرون عملياتهم النفطية من مينائها. ووفقًا لما ذكره عَلَم، فقد أجرى مناقشات ساخنة على العشاء مع فيصل كان الأمير يركز فيها حصريًّا تقريبًا على تأميم النفط الإيراني، واستمرّت المناقشات حتى ساعة متأخرة من الليل. واتّخذ علماء مكّة والمدينة خطوة إضافية، فزاروا عَلَم في مناسبة منفصلة ليخبروه بأنهم يدعون لمصدّق بالتوفيق. وفي سنة ١٩٥٢، وسّعت المملكة علاقاتها التجارية مع إيران بالرغم من المقاطعات، ففي نيسان/أبريل ١٩٥٣ عقدت اتفاقية تجارية مدتها سنة واحدة، قابلة للتجديد، لتيسير التجارة بين الإيرانيين والسعوديين. كما تقرّر سفر الحجاج الإيرانيين القادمين إلى المملكة على متن الطائرات الإيرانية، ومغادرتهم إلى إيران على متن الطائرات السعودية، وبذلك يتشارك البلدان في إيرادات طيران الحجاج[٢٣].

وتقاطعت حركة التأميم في إيران مع أحداث مشابهة في السعودية، ساعدت المملكة على التوصّل إلى اقتسام مقبول للأرباح مع شركات النفط الدولية. ولم تستفزّ السعودية بريطانيا في البريمي؛ إلا أنها أصرّت على حلّ الخلاف لمصلحة الرياض. وفي شباط ١٩٥٤، وعلى الرغم من الاعتراضات البريطانية والأميركية، منحت حقوق نقل النفط إلى قطب الشحن البحري اليوناني أرسطو أوناسيس الذي أوقف عملياته بعد أن قاطعت الشركات النفطية الدولية سفنه[٢٤]. وفي المحافظة الشرقية التي يسودها الشيعة سعى السعوديون – بمن فيهم من عمالٍ شيعة وسنة درّبتهم شركة النفط العربية الأميركية "أرامكو" – إلى تحسين شروط العمل عن طريق تشكيلهم أول الاتحادات العمالية في البلاد.

وعلى الرغم من التحول السريع للمشهد الاجتماعي والسياسي في السعودية نتيجة النفط، كان عبد العزيز حريصًا على ألّا تعرّض الميول الاشتراكية المتنامية في الإقليم، التي لامها جزئيًا على الانقلاب الذي حصل في إيران، الشراكة الخاصة التي صاغها

Beirut campus
library

بعناية مع الولايات المتحدة للخطر. ففي اجتماع للجامعة العربية أعقب مباشرة تأميم النفط الإيراني، أصرّ الأمير فيصل على أن قضيّة تأميم النفط الإيراني لن تؤثر على "أرامكو"، التي ورثت العمليات الضخمة في المملكة من الشركات السالفة لها سنة ١٩٤٤، مثل "سوكال" و"تكساكو". وبدلًا من تأميم النفط السعودي، فضَّل الزعماء السعوديون الاستحواذ التدريجي على أرامكو (التي ظلت قادرة على تخطيط السياسات النفطية للمملكة حتى أوائل السبعينيات) عن طريق تعهدات تعاقدية وُقِّعت مع الحكومة السعودية تقضي بأداء دفعات ضريبية بشروط مرضية جدًّا. وفي سنة ١٩٥٠، حصل اتفاق معدَّل يقسم الأرباح النفطية مناصفةً، بين الحكومة و"أرامكو"، وبحث الرياض على إنشاء مصرف مركزي، وهو مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" لإدارة خزينة المملكة. وفي سنة ١٩٧٣، كسبت السعودية ربع الأسهم في "أرامكو"، وزادت هذه النسبة إلى ٦٠٪ بعد سنة من ذلك. وازدادت حصص السعودية بنسبة مثمرة، إلى أن اشترت المملكة "أرامكو" بكامل ملكيتها سنة ١٩٨٠، وأخذت الملكية الكاملة للشركة في سنة ١٩٨٨، مع مجموعة من الموظفين والعمال غالبيتهم اليوم من المواطنين السعوديين.

لقد كان قرار الملك عبد العزيز بالتكيف مع المصالح الأميركية في "أرامكو" مفهومًا بسبب حاجته إلى الدعم الأميركي في المنطقة. فبعد الحرب العالمية الثانية، كانت السعودية تحت رحمة الخطط البريطانية الرامية إلى توحيد الأراضي الهاشمية في بلد واحد. وأحسن الملك تقدير منافسيه في المنطقة، لا بتطوافه على الدول العربية وحسب، بل أيضًا بإقراره بجهود بريطانيا لتشكيل الجامعة العربية سنة ١٩٤٥. إلا أنه كان مستاءً من عبد الله ملك شرق الأردن، الابن الثاني للشريف حسين، الذي كان يأمل استعادة حكم الهاشميين لتأييده خططًا لقيام سوريا الكبرى التي تشمل مملكته، ولبنان، وفلسطين، وسوريا؛ فيما كان رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد يدعو إلى خطته في الهلال الخصيب لتوحيد العراق مع سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن. وبلا شك كان إنشاء سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب سيطوّق السعودية، التي كانت محاطة حينئذ بالجيوش المتطوّرة لدول غير عربية (إيران، وتركيا، وإسرائيل) على أطرافها البعيدة.

ورأى عبد العزيز في سوريا شريكًا له في استراتيجيته الإقليمية للبقاء؛ فقد كانت دولة ضعيفة يمكن التأثير عليها بسهولة. وعلاوة على ذلك، فقد ساعدته القبائل السورية في الشمال على هزيمة آل رشيد في أيامه الأولى في الحكم، وهناك روابط تاريخية تجارية وثقافية قوية بين سوريا والمملكة. وفي سنة ١٩٤٣، قام الملك عبد العزيز بمساعدة شكري القوتلي، الذي كانت عائلته تعمل بالتجارة في السعودية، على تولي الرئاسة بينما كانت سوريا لا تزال اسميًّا تحت الحكم الفرنسي. كما أقام عبد العزيز علاقات مع الزعماء السوريين الآخرين، متحسّبًا من أن الحالة العابرة للبلاد بعد نيل الاستقلال سنة ١٩٤٦ ستؤدي حتمًا إلى تحوّلات كبيرة. وفي آذار/مارس ١٩٤٩، جرى استبدال القوتلي – الذي كان متعاطفًا مع الشيوعيين ومتسامحًا بصورة عامة مع الآراء السياسية المتنوعة بصورة أكبر مما كان يطمح إليها الملك – فحلّ محلّه الزعيم السوري الكردي، حسني الزعيم، بانقلاب رعته الولايات المتحدة. وعارض "الزعيم" خطط سوريا الكبرى والهلال الخصيب، وقدّم أفكاره الخاصة بقيام اتحاد بين سوريا، ومصر، والسعودية. كما تحدّى البريطانيين بدعمه إنشاء خط نقل للنفط يعبر البلاد العربية "التابلاين"، كانت قد خططت له أميركا، ينطلق من السعودية إلى سوريا فميناء صيدا في لبنان، وقد تم الفراغ منه في سنة ١٩٥٠. ومن شهر آب/أغسطس سنة ١٩٤٩ حين قُتل الزعيم على أيدي ضباط في الجيش، حتى سنة ١٩٥٤، جرت في سوريا ثلاثة انقلابات متتالية شلت البلاد، مع عودة القوة إلى الجماعات الداعمة لسوريا الكبرى والرافضة لبناء أنبوب النفط.

وأصبح كسب النفوذ في سوريا أمرًا مهمًّا للزعماء العرب المتحمسين لمواجهة إسرائيل سنة ١٩٤٨، فسوريا لها حدود مشتركة مع الدولة اليهودية الحديثة النشأة. وقبل سنة من ذلك، عندما حكمت الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، ضغط الزعماء العرب المصريون والهاشميون على عبد العزيز ليقطع علاقاته مع الغرب بسبب إسرائيل؛ إلا أنه رفض السماح لأهواء القومية العربية القوية في مصر وسوريا بأن تضعف علاقات المملكة مع بريطانيا والولايات المتحدة. فقد كان عبد العزيز يعتقد بأن أيًّا من هاتين الدولتين العربيتين لا يمكن التعويل عليها، لا بسبب تنافسهما معه وحسب، بل أيضًا بسبب ضعفهما النسبي، وافتقارهما للموارد الطبيعية،

Beirut campus
library

وهو ما يعني أن رؤيتهما السياسية يمكن أن تتغير.

ومع أن عبد العزيز رفض الاعتراف بإسرائيل (وهي ممارسة سبق أن قام بمثلها في المقاطعة العربية للأعمال التجارية اليهودية في فلسطين)، إلا أنه عزم على تبنّي سياسة ضبط النفس الهادئة تجاهها – وهو أمر يظهر نزوع المملكة إلى عدم التحدّي ما لم يكن أمنها في خطر. ومع ذلك، فإن الشعور الوطني حتى داخل العائلة المالكة كان مواليًا للفلسطينيين بوضوح. وعندما أدلى الأمير فيصل بخطاب عاطفي في الأمم المتحدة ضد التقسيم، كان الموقف السعودي يقترب بوضوح من موقف إيران بشأن فلسطين. فقد كان الشاه يعتقد أن التقسيم غير ممكن بسبب الحجم الصغير لأرض فلسطين، ليبدي تضامنه مع العالم العربي.

إلا أن الأهم من ذلك، أن إيران كانت لها سياسة منفتحة على إسرائيل واليهود، وذلك يعني أنها كانت كارهة للقتال في المعارك التي أراد المصريون والهاشميون إشعالها مع الدولة اليهودية. فبينما كانت إيران تهدف إلى العمل معهم بشأن قضية فلسطين، لم تستطع الموافقة على الإجراءات العربية الجماعية التي تنتهك مصالحها. وكان من تلك المصالح العلاقات الثنائية مع الغرب، والحاجة إلى حماية اليهود الإيرانيين، بالإضافة إلى المحافظة على الشبكات التجارية الواسعة بينهم وبين إيران. واستمرت إيران برفض معظم المطالب التي طالبت بها سوريا والعراق على وجه الخصوص، من قبيل إصرارهما على اشتراكها في إعاقة منح تعويضات الحرب من ألمانيا الغربية لإسرائيل. كما كانت الجرائد العربية كثيرًا ما تعترض على أنشطة اليهود داخل إيران، بما في ذلك حقهم في نشر المجلات اليهودية التي أراد العراق إيقافها عن النشر[٢٥].

وفي نهاية المطاف، أدلت إيران بصوتها ضدّ منح إسرائيل العضوية في الأمم المتحدة استرضاءً للعالم العربي. ومن المفاجئ أن الشخصيات الدينية الشيعية البارزة في إيران في ذلك الحين مثل آية الله القاشاني كانت متساهلة مع قيام إسرائيل، باعتقادها أن ذلك لن يسبب خطرًا وجوديًّا على إيران[٢٦]. ومع ذلك، ففي سنة ١٩٤٩، أصدر الشاه أوامره إلى القنصليات الإيرانية بإيقاف منح تأشيرات العبور لليهود الذين اختاروا الهجرة إلى إسرائيل عن طريق إيران، لأن إيران كانت تقدّم ممرًّا أكثر أمانًا مقارنةً بمعظم الدول الأخرى في الشرق الأوسط، ولها سجلّ حافل بمساعدة اليهود

الأوروبيين – وخاصة الآتين من فرنسا وبولندا – في الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، منح البرلمان الإيراني اعترافه بحكم الواقع بإسرائيل في آذار ١٩٥٠. وصدر بيان عام حينئذ من رئاسة الوزراء يصرح بأن إيران قدمت هذا الاعتراف لحماية مصالح مواطنيها المقيمين في فلسطين، حيث كان يقيم على الأقل ٢٠٠٠٠ يهودي إيراني[٢٧]. ووضعت وزارة الخارجية الإيرانية رقم ١٠٠٠٠٠ يهودي إيراني، كثيرون منهم أقاموا في قرًى تعاونية "كيبوتسات" في غزة قبل الاعتراف بإسرائيل[٢٨]. واحتجاجًا من الدول العربية على ذلك، رفضت الاشتراك في المؤتمر الاقتصادي الإسلامي الذي انعقد في إيران سنة ١٩٥٠.

وفي تموز/يوليو ١٩٥٢، سحبت حكومة مصدَّق اعتراف إيران بإسرائيل، لأن الجبهة الوطنية كانت معارضة له، ولأن رئيس الوزراء [الذي اعترفت حكومته بإسرائيل] محمد ساعد مراغي كان قد قبل الرشوة من إسرائيل لتمرير مشروع القانون الذي أدّى إلى الاعتراف بها. ومن الثابت أن ساعد، بالاشتراك مع عضو آخر في البرلمان الإيراني لم يُكشف عن هويته مطلقًا، كانا قد قبلا الرشوة من تاجر يهودي إيراني بوساطة عميل أميركي؛ وعلى الرغم من أن محاكمة كانت ستجرى لهما، ليس هناك من سجلات موجودة تبيّن أن المحاكمة جرت. واستقال ساعد من منصبه بعد أيام من اعتراف البرلمان بإسرائيل، ومباشرة تقريبًا أصبح عضوًا من أعضاء مجلس الشيوخ "سيناتورًا" في الهيئة التشريعية الإيرانية ذات المجلسين[٢٩]. إلا أن وقت انكشاف الصفقة يبدو أنه من صنع الجبهة الوطنية وآية الله القاشاني قبل خلافه مع مصدَّق نتيجة صلابة مصدَّق في قضية تأميم النفط، وبغية ضمان الدعم العربي لبرنامج تأميم النفط الإيراني – وخاصة مع انتشار شائعات تقول بأن العراق قد يمنح الحق للطائرات المقاتلة البريطانية لعبور أجوائه وغزو عبَدان. ونتيجة لذلك أغلقت إيران قنصليتها في القدس، بحجة أن القرار كان ضروريًّا للاقتصاد في التكاليف.

وعند عودة الشاه إلى السلطة في آب/أغسطس ١٩٥٣، حاول أن يسحق الجماعات اليسارية ويسترضي المؤسسة الدينية. إلا أن اعتماده المتزايد على الولايات المتحدة الأميركية ومحاباته لإسرائيل سبّبا امتعاض رجال الدين منه. فبعد عودته من منفاه القصير، انتشرت شائعات تشير إلى رغبته في إقرار الاعتراف الإيراني بحكم الواقع

Beirut campus
library

بإسرائيل. وفي شهر آذار/مارس، جاء رد العراق بالدعوة إلى استقلال خوزستان [الأهواز] (التي يدعوها العراق باسم عربستان) في جنوب غرب إيران. وفي شهر حزيران/يونيو، دُعي ولي عهد البحرين إلى حضور حفل تتويج الملك فيصل الثاني في العراق، وهو أمر زاد في حنق الشاه. ورفضت الحكومات العربية الوقوف إلى جانب إيران في قضية خوزستان، كما رفضت دعم ترشيح إيران للحصول على مقعد في مجلس الأمن في الأمم المتحدة، فخسرته لمصلحة لبنان.

لقد دفعت ولادة إسرائيل عبد العزيز إلى اتخاذ موقف صريح تجاه بريطانيا في قضية خلاف المملكة مع عمان وأبو ظبي على واحة البريمي؛ ومن ذلك استياؤه من السياسة البريطانية في فلسطين؛ وإشعاله صراعًا مع بريطانيا لدعمه قيام دولة المسلمين الإباضيين في عُمان الداخلية. واستمرّ النزاع التالي على واحة البريمي، فوضع السعوديون جنودهم، بإشارة من "أرامكو"، للعمل على عودة الأراضي المتنازع عليها إلى المملكة كما تشير الوثائق، ودام ذلك سنوات قبل أن يجري فض الخلاف، بمساعدة إيران إلى حدٍّ ما، والدعم الضمني الأميركي لموقف السعودية. إلا أن الحرب العربية الإسرائيلية سنة ١٩٤٨، وما أعقبها من هزيمة العرب، تركت لعبد العزيز خيارات قليلة للوصول إلى حل لقضية فلسطين. فقد أضعفت الهزيمة مكانة المملكة بصفتها بلدًا مدافعًا عن قضايا العرب. وكانت اتفاقية الهدنة التي عقدتها مصر والأردن وسوريا، في السنة التالية، صفعة أخرى لأن إسرائيل أصبحت قادرة بموجبها على ضم أراضٍ أكثر إليها، كما أُلحِق شرق فلسطين بالأردن. وعلاوة على ذلك، فقد جرى التوصل إلى الهدنة دون استشارة السعودية استشارةً كافية، التي ساهمت في الحرب بكتيبتين صغيرتين فقط من المقاتلين القبليين؛ فقد أظهر الملك عبد العزيز عدم استعداده للمشاركة في صراع عسكري إلا لحماية الدولة السعودية، وكما فعل الشاه من قبله، فقد كان عاقدًا العزم على المحافظة على سياسة خارجية إقليمية مستقلة عن قضيّة فلسطين.

كذلك تقاربت المصالح السعودية الإيرانية في مصر، التي بدأت باستغلال نفور السعودية من الدفاع عن القضايا العربية. ففي سنة ١٩٥٢، أطاح جمال عبد الناصر بالأسرة الحاكمة العلوية [نسبةً إلى محمد علي باشا] للملك فاروق، التي كانت تحكم

مصر منذ القرن التاسع عشر. وقد جعل الانقلاب الاشتراكي الجمهوري، الناتج عن مشاعر الإحباط من سياسات الاحتلال البريطاني، جعل القاهرة أقرب إلى موسكو على الرغم من أن الصداقة الأولى لعبد الناصر كانت مع واشنطن، وهو أمر أجبر عبد العزيز على التطلع إلى صداقة الشاه الذي لم يكن يخشى التدخل السوفييتي في مصر وحسب، بل كان أيضًا على صلة قربى بفاروق من زوجته الأولى، فوزية، أخت فاروق. (وعلى الرغم من طلاق الزوجين سنة ١٩٤٨، بقيت إيران ومصر حليفتين حميمتين حتى الانقلاب الجمهوري في مصر).

وكانت المشكلة المصرية قد وصلت إلى أسوأ حال حينذاك مع السعودية. ففي أيار/مايو ١٩٥٣، طاف وزير الخارجية الأميركي جون فوستر دالاس – وهو مهندس العملية أجاكس ومعادٍ كبير للشيوعية – على دول الشرق الأوسط لبناء أحلاف إقليمية ضد الحكومات التي يدعمها السوفييت. واستنتج دالاس من جولته أن العالم العربي كان مقسمًا وضعيفًا جدًّا، لذا لا يمكنه بناء سياسات متلاحمة في ما بين دوله. وبدلًا من إقامة الأحلاف المزمعة أوصى واشنطن بتمتين علاقاتها مع البلدان الواقعة في الأطراف الشمالية من المنطقة، وتضم إيران، وتركيا، وربما العراق؛ وتجاهل في خطته المملكة العربية السعودية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣ انتهى حكم عبد العزيز بوفاته، وسط علاقات ملتبسة في ميدان السياسة الخارجية. فمن جهة أولى، قبلت الرياض خيار واشنطن بتعزيز حلفها مع طهران. ومن جهة أخرى، أصبحت الرياض الآن بحاجة إلى مصر لتطويق العراق، الخاضع لحكم الهاشميين، بالإضافة إلى تطويق إيران.

ومع إعداد خطط لبناء حكومة تمثيلية في السعودية عن طريق مجلس للوزراء "مجلس الوكلاء"، وكانت السياسة الخارجية محتكرة من قبل بضعة أفراد من العائلة المالكة يدركون تمامًا حاجة المملكة للتوافق مع الولايات المتحدة، كانت واشنطن تدفع باتجاه إصلاح معتدل في المملكة العربية السعودية (التي كانت وقتها تعاني من نسبة أمّية تصل إلى ٩٥%). كما قامت المملكة بالاستثمار في الأصول الوحيدة التي تملكها – وهي النفط – بغية ضمان استمرار الدعم الأميركي. وقد نجحت هذه الاستراتيجية، واستطاعت السعودية تأجيل الإصلاحات التي رأتها غير مناسبة لبنيتها

Beirut campus
library

الاجتماعية والسياسة التقليدية؛ إلا أنها استمرّت في تشكيل النظام الجزئي الإقليمي بفرض نفوذها عن طريق عائدات النفط، وهو نمط أصبح يميّز الدور السعودي في السياسة الدولية.

وفي تلك الأثناء، كان لا بد من الاتحاد داخل العائلة المالكة والنخبة الدينية لمساعدة المملكة على الصمود في وجه المصاعب التي تواجهها من الخارج. لذلك، ومع تذكر أن التناحر في العائلة المالكة هو ما أدّى إلى سقوط الدولة السعودية الثانية، فقد حث الملك عبد العزيز قبل وفاته ولديه سعود وفيصل على العمل معًا. وبعد وفاته، أرسل الشاه إلى الملك سعود الوسام البهلوي، وأرسل إلى وليّ العهد الأمير فيصل – الذي أسند إليه سعود رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية – وسام التاج. كما أبدى اهتمامه الكبير بتطوير علاقات إيران مع المملكة[٣٠].

الفصل الخامس

العلاقات الدبلوماسية في السنوات ١٩٥٥-١٩٦٣

في أيار/مايو ١٩٥٥، استقطب حلف بغداد – الذي أقيم للربط بين مناطق النفوذ الأميركي الجغرافية في الشرق الأوسط – المنطقة إلى جبهتين شرقية وغربية، وهمّش الدور الإقليمي السعودي. وقد صُمّم الحلف على هيئة اتفاقية دفاع مشترك بين العراق وتركيا؛ ثم توسّع ليضم باكستان، وكذلك بريطانيا، التي كانت حامية دول جنوب الخليج الفارسي. وكانت إيران آخر الدول المنضمّة إلى حلف بغداد، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥، بعد جهود الشاه الحثيثة لجعل البلاد تدور في فلَك النفوذ الغربي. وقد قام بذلك على خلاف نصيحة البريطانيين له، الذين كانوا يعتقدون أن الاقتصاد الإيراني لا يمكنه تحمّل التكاليف العسكرية للحلف. والراجح أن بريطانيا لم تكن ترغب في أن تزاحمها إيران في الحلف.

وأدانت السعودية الحلف لأنه تدخّل وقح في شؤون المنطقة. وكان الحلف قد صُمّم لإمكانية ضم الأردن (ومنعت السعودية ومصر ذلك الاحتمال بتحريضهما على إجراء تعديل وزاري في الأردن)، وهو أمر إذا أضيف إلى عضوية العراق فسيفرض تهديدًا هاشميًّا مجدّدًا لتطويق السعودية. وكان الملك سعود يعتقد صراحةً أن الحلف يهدف إلى تعزيز موقع إسرائيل الإقليمي، نتيجة الانقسامات التي أحدثها داخل العالم

Beirut campus
library

العربي. وكان يخشى في نفسه من أن الحلف قد يغير التوازن الإقليمي لمصلحة العراق. حتى إنه في زيارة له للقاهرة عبّر عن استيائه من تسمية الحلف باسم عاصمة عربية، مع أن العرب لم يكونوا فخورين به[1]. وزاد في همّه التقارب الكبير بين إيران والولايات المتحدة عن طريق الحلف، في وقت كانت فيه الرياض تمانع إقامة شراكة كاملة مع الغرب بغية موازنة علاقاتها مع مصر. والحق أن الرياض والقاهرة كانتا قد ناقشتا وسائل تعزيز حلف دفاعي إقليمي للدول العربية يكون مستقلًا عن الجامعة العربية، أو يستظل بظلّها، وذلك ردًّا على حلف بغداد؛ كما دعمت الرياض قرار مصر شراء الأسلحة من الاتحاد السوفييتي بعد أن أخفقت جهود عبد الناصر في الحصول على أسلحة أميركية. وممّا زاد في قلق الملك أن يؤدّي حلف بغداد أيضًا إلى قيام تحالف إيراني عراقي يعاديه.

وكان الشاه راضيًا عن الأمور التي كانت تقلق الملك سعود. فالتحالف مع الولايات المتحدة عن طريق حلف بغداد كان ضروريًّا لتلميع صورته في عيون شعبه بعد انقلاب سنة ١٩٥٣، كما كان ضروريًّا لبناء الجيش الإيراني. ويمكن تفسير موقف الشاه الرافض لبواعث قلق السعودية، من قيام تحالف محتمل بين إيران والعراق عن طريق حلف بغداد، بحقيقة أن هذا التحالف سيكون شذوذًا تاريخيًّا. فمثلًا استمرّت التوترات الحدودية بين إيران والعراق بالرغم من ذلك الحلف. إلا أن الشاه فكر لبرهة في عقد زواج يجمع ابنته شاهيناز بملك العراق فيصل الثاني، وهو أمر رفضته شاهيناز[2]. وعلى الرغم من أن الزواج كان سيثبّت التقارب مع العراق، فلعل الشاه شجّع تلك الخطوة لما يحمله من دَين شخصي يدين به للعراق، عندما استضافه لبرهة وجيزة بعد هربه من إيران سنة ١٩٥٣.

وعندما فكر الرئيس السوري هاشم الأتاسي في الانضمام إلى حلف بغداد للرد على التدخلات المصرية في الشؤون العربية، شعرت السعودية بأنها أصبحت عرضة للعدوان؛ فالتحالف العراقي السوري عن طريق الحلف سيعيد الخطر الهاشمي إلى الوجود. وبدرجة مساوية، استبدّ بها القلق من تعهد سوريا بنقل نفط العراق من كركوك إلى البحر المتوسط. وقد كانت مخاوف السعودية في محلها، فقد كانت علاقاتها مع دمشق مقطوعة بعدما هُمّش النظام السياسي السوري المتعدّد الأحزاب من قبل

حزب البعث السوري ذي الميول اليسارية، الذي حقق نصرًا برلمانيًّا [نسبيًّا] سنة ١٩٥٤. فأُجبِر الأتاسي رجل الدولة الكبير المحترم، الذي اعتقد أن عبد الناصر كان غير جدير بالثقة لصغر سنه وقلة خبرته، على ترك منصبه. وعملت الرياض على إعادة شكري القوتلي إلى رأس السلطة في دمشق في أيلول/سبتمبر ١٩٥٥، واستمرت في التأثير على الأحزاب السورية المختلفة؛ إلا أن عددًا متزايدًا من السوريين رفضوا التدخل السعودي بسبب العلاقة المتينة التي تربط المملكة بالولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، انحاز القوتلي إلى الرئيس المصري عبد الناصر. وعلى كل حال، مضى الجيش السوري في رفضه حلف بغداد بعد أن حصل على صفقة أسلحة مع تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفييتي[3].

وهذا ما دفع الولايات المتحدة إلى النظر في إدخال أو عدم إدخال السعودية جبهةً إقليمية معادية للسوفييت. فقد دعت واشنطن لبرهة إلى حلف دفاعي للشرق الأوسط، على أمل أن تحدث تعاونًا بين العرب وإسرائيل، وهو أمر ترفضه السعودية ومصر، لأنها تمثل التدخل الأجنبي في الشؤون الإقليمية. وحينذاك، ظهرت الرياض بأنها العاصمة الدائمة الوحيدة في العالم العربي التي لها مصالح منحازة إلى الولايات المتحدة الأميركية، إلا أن خشية المملكة من العراق وسوريا أدت إلى استمرارها في رفض حلف بغداد، وهو الأمر الذي رفع من منزلة مصر في المنطقة، واضطر الملك سعود إلى التوافق مع عبد الناصر بجملة من الاتفاقيات الأمنية الثلاثية بين السعودية ومصر واليمن، عُقِدت آخرها ردًّا على حلف بغداد في سنتي ١٩٥٥ و١٩٥٦. إلا أن هذه الاتفاقيات شجعت عبد الناصر على بسط نفوذه في اليمن وبث الميول الاشتراكية في الجيش السعودي. ومع ذلك، أيّد سعود دعوة عبد الناصر إلى "عدم الانحياز الإيجابي"، الذي جرى صوغه جزئيًّا على خطى سياسة مصدَّق السابقة في "التوازن السلبي"، فأدّى ذلك إلى قيام علاقات متوازنة للدول الإقليمية مع كل من الجبهتين الشرقية والغربية، ليضمن ألّا تكون مصر معزولة بالكامل سعيًا لتطويق العراق. كما قام الملك بتمويل تحالف ثلاثي مهلهَل مع مصر وسوريا، لكنه رفض عرض عبد الناصر بقيام وحدة كاملة[4]. إلا أن هذا الموقف من سعود عاد عليه بالوبال عندما تبيّن أن جماعة من كبار ضباط الجيش تآمروا لإطاحة الأسرة الحاكمة في ربيع سنة ١٩٥٥.

Beirut campus
library

وجرى تطهير الجيش سريعًا من الناصريين [المؤمنين بأفكار عبد الناصر]، إلا أن انقسامات داخل العائلة المالكة ظهرت بشأن طريقة معالجة العلاقات مع مصر. وأدّى التداخل القريب للانقلاب مع اضطرابات عمالية، حدثت مرتين في السعودية في سنة ١٩٥٣ وفي سنة ١٩٥٩، إلى حملة متزايدة على الخلايا المؤيّدة لعبد الناصر في المحافظة الشرقية، حيث كانت قواعد شركة أرامكو والقواعد العسكرية السعودية الرئيسة موجودة هناك. وفي أثناء ذلك، أصبح السعوديون الشيعة الذين وظفتهم شركة أرامكو، التي كان خبراء السياسة الأميركية فيها مرتابين في قدرة المملكة على تحمّل الضغوط، أصبحوا من المؤيدين الكُثُر (ومنهم عمالٌ من السنّة) لحصول العاملين على تعويضات منصفة – ما أدى إلى شكّ المملكة في تدخل إيران في المحافظة الشرقية. وكان التخوّف السعودي العام من نفوذ الشيعة الإيرانيين تبرّره جهود رجال الدين الشيعة لإضفاء الصبغة السياسية على الدين في منطقة الخليج، مع اشتداد حركة معاداة الاستعمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تعاطف معها كذلك الأميركان.

وعملت الشكوك السعودية تجاه إيران على تجنيبها تساؤلات عن شراكتها المتصدّعة مع الولايات المتحدة، الناشئة من مصادر داخلية لمشكلات المملكة، باستمرار التوتر في علاقاتها مع طهران بخصوص حلف بغداد. واتهمت الرياض شعبان جعفري (الملقب في إيران بشعبان الأبله) بأنه دبّر مؤامرة لاغتيال الملك سعود. فقد وظفت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية شعبان، رجل الفتوّة [القبضاي] في طهران، لإثارة المحتجين أيّام مصدّق، ما أدّى إلى إطاحة رئيس الوزراء مصدّق سنة ١٩٥٣. وقد فنّدت طهران تهمة إصدارها جواز سفر مزيفًا لجعفري لدخول المملكة عن طريق الظهران[٥]. ومع ذلك، فإن اتهام جعفري ربما يوحي بأن الملك سعود ركَن إلى مخاوف شخصية بأنّه مستهدف من إيران أو الولايات المتحدة الأميركية لمعارضته حلف بغداد.

وعلى الرغم من توتر العلاقات، استضاف الشاه الملك سعود في طهران في آب/أغسطس ١٩٥٥. وقد ميزت الزيارة، التي استمرّت أسبوعًا تقريبًا، أول لقاء مباشر بين زعيمي إيران والسعودية. ورأى الملك ذو الشخصية المرحة في استقبال الشاه الانطوائي استقبالًا فاترًا، بسبب معارضته حلف بغداد (الذي ستنضمّ إليه إيران بعد

وقت قصير جدًّا). ومع ذلك فقد وافق الشاه على دعم السعودية في مواجهة مطالبة أبو ظبي بواحة البريمي عندما يُعرض ذلك الخلاف في مبادرة الرياض في الأمم المتحدة سنة ١٩٥٦. وفي مقابل ذلك، تضامن سعود مع ادّعاء إيران أن مواطنيها في البحرين، ومنهم طبقة كبيرة من التجار، قد أساء البريطانيون معاملتهم[٦]. إلا أن السفارة السعودية في طهران منعت المهنئين البحرينيين أصحاب الأسماء أو الأصول الإيرانية (العجم) من زيارة الملك أثناء إقامته، بسبب مطالب إيران بالبحرين، والخشية على أمن الملك[٧]. ثمّ منعت المملكة بعد ذلك البحرينيين من دخول المملكة من الظهران[٨].

وفي تموز/يوليو ١٩٥٦، وعلى الرغم من أن المشهد السائد بدا على نقيض ما أرى، فأنا أعتقد أن الرياض وطهران أصبحتا متقاربتين بعد تردّد أولي عندما قرّر عبد الناصر تأميم قناة السويس. فقد رفض الشاه أن يدين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل لغزوها مصر في شهر تشرين الأول/أكتوبر، لكنه عرض التوسّط في النزاع من خلال حلف بغداد. ودعم الملك سعود تأميم القناة، وعلى الرغم من أنه كان رافضًا بشدّة حلف بغداد، ظل قلقًا من قدرة عبد الناصر على الهيمنة على الشؤون الإقليمية. وقبل أزمة السويس، تفادى عبد الناصر استعداء الولايات المتحدة بصورة مباشرة، وهو ما أومأ للمملكة بأن شراكتها مع الولايات المتحدة أصبحت في خطر. وانقلب موقف عبد الناصر بعد ذلك من الولايات المتحدة، على الرغم من رفض واشنطن تقديم دعم قتالي لإسرائيل؛ وبالإضافة إلى شراء عبد الناصر الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا قبل سنة، كان ذلك كله كافيًا لإقناع سعود بتخفيف معارضته حلف بغداد. ومضى ولي العهد الأمير فيصل خطوة أبعد من ذلك، فقال إن الحلف يمكن أن يجعل بغداد وإسلام أباد وطهران في موقف يضع حدًّا للعدوان على القاهرة، ويجلب السلام إلى المنطقة[٩]. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر، سافر سعود إلى واشنطن للقاء الرئيس أيزنهاور – وكانت تلك إشارة واضحة لانفصال السعودية عن عبد الناصر. وشددت الرحلة على دور واشنطن الذي ستقوم به قريبًا في حفظ التوازن في الخليج الفارسي، مقرِّبةً السعودية من إيران والعراق. واشتركت واشنطن في المهمة العسكرية لحلف بغداد لإصلاح خلافات المملكة مع العراق خصوصًا. كما عرضت على المملكة حزمة سخيّة من المساعدات العسكرية. والتقى سعود بممثلين عن الحكومة العراقية

Beirut campus Library

أثناء زيارته الولايات المتحدة، ثم سافر إلى بغداد. وساعد ذلك على صرف نظر العراق عن الوحدة مع الأردن وسوريا.

وكانت للشاه والملك سعود نظرة معتدلة إلى مشيخات الخليج طوال المراحل الصعبة التي مرّت بحلف بغداد. وقد ساعد ذلك في تهدئة قلق البريطانيين من أن توازن القوة الذي سعى مبدأ أيزنهاور لتحقيقه بين إيران والعراق والسعودية قد يهمّش مصالحها في جنوب الخليج الفارسي[١٠]. إلا أن مصر كانت قلقة من تطور محور بغداد وطهران والرياض، وسعيًا منها لكسره، دعا عبد الناصر إلى استخدام مصطلح "الخليج العربي" داخل الجامعة العربية لتحريض العرب على إيران (وأعانه على ذلك أن إيران تستضيف أكبر بعثة من الدعم العسكري الأميركي في العالم). وعندما اعترضت طهران على ذلك، أبدى عبد الناصر ببراعة رأيه لممثلي إيران في القاهرة بأنه شعر بأنه حبيس الاستفزازات الإيرانية سواء في بيته – لأن زوجته كانت إيرانية – أو في المنطقة. كما اتّهم الشاه وسعود، الذي عاب على عبد الناصر تشجيعه للنفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط، بأنهما منحازان إلى الإمبريالية. وساعده ذلك على حشد الدعم العربي لنفسه، ومعالجة مشكلات مصر الاقتصادية الكبيرة بمساندة رجال الدين المصريين الذين دعوا إلى مؤتمر لاتحاد المسلمين لتأكيد دور مصر القيادي[١١].

وفي آذار/مارس ١٩٥٧، زار الشاه السعودية لمدة ستة أيام، حيث أدّى الحج. وقبل رحلته إليها، كانت البعثة الإيرانية في جدّة قد أرسلت رسالة إلى وزارة الخارجية السعودية تعترض فيها على استخدام مصطلح "الخليج العربي" في الإذاعة السعودية، وكذلك استخدامه في جريدة **البلاد** التي تصدر من مكّة[١٢]. ورفض الملك سعود اقتراح الشاه بإبرام حلف عسكري مشترك، وهو حلف أرى أنه كان سيفصل المملكة عن مصر وسوريا، ويعزز موقف الشاه مع العراق وداخل حلف بغداد. فقد كانت علاقات الرياض ضعيفة مع بريطانيا بعد قطع العلاقات عقب أزمة السويس، وكان قبول اقتراح الشاه سيمنح طهران موقعًا إقليميًا قويًا. وكان الحلف العسكري المقترح سيوسّع أيضًا الشراكة السعودية الإيرانية في جنوب الخليج. ولذلك بقيت لندن قلقة من قيام الحلف، لكنها كانت على استعداد للتساهل معه بالنظر إلى احتمال انسحاب البريطانيين من الخليج الفارسي.

وناقش سعود مع الشاه طرق إنهاء الخلاف السعودي البريطاني على واحة البريمي، وإنهاء أزمة السويس، وإنهاء الوضع القانوني المهلهَل لجزر خليجية متعددة، ودراسة المستقبل الملتبس لفلسطين. ووافقا على زيادة عدد الرحلات الجوية للحجاج الإيرانيين والمشاركة في تحمّل أعباء وأرباح النقل بالمناصفة بين السعودية وإيران، وهو ما عمل على إنهاء الخلاف على هذه القضية بحلول سنة ١٩٦١[١٣].

لكن نتيجة الاحتجاج الشعبي على رفض إيران قطع علاقاتها مع إسرائيل عقب أزمة السويس، صدر بيان رسمي بعد اللقاء لم يتطرّق إلى توسيع العلاقات الاقتصادية الرسمية، التي شهدت ركودًا بعد ذلك، على الرغم من أن الممارسات التجارية بعدم التدخل الحكومي في الدولتين كانت متروكة بلا مساس إلى حدٍّ كبير[١٤]. لكن الصحف السعودية بادرت إلى سرد أسماء الشركات التي يملكها اليهود في إيران، وحرّضت رجال الأعمال العرب على إيقاف التعامل معها. وكانت المقاطعة الرسمية لشركات البلدان الثالثة التي لها فروع في إسرائيل سنة ١٩٥٢ قد بدأت قبل سنة من ذلك؛ تحت إدارة مكتب المقاطعة المركزي التابع لجامعة الدول العربية القائم في دمشق. وقدمت وزارة الخارجية السعودية اعتراضًا رسميًا على الإعلانات المنشورة في الصحف الإيرانية التي تحث اليهود على الهجرة إلى إسرائيل، وألحّت على مراقبة إيران الحدود التي تبلغها صحفها من الدعاية والتأييد لإسرائيل[١٥]. وفي شهر أيلول/سبتمبر، طلب سعود من الشاه إيقاف صادراته من البضائع المتجهة إلى إسرائيل[١٦].

Beirut campus library

السعودية، إيران، والحرب الباردة العربية

في شهر آب/أغسطس من سنة ١٩٥٧، أعدت الولايات المتحدة الأميركية خططًا لإطاحة النظام القائم في دمشق، لخشيتها من أن تشكل دمشق خطرًا شيوعيًا على المنطقة. فقد أقامت سوريا علاقات مع الاتحاد السوفييتي لتتجنّب تهميشها من قبل مصر والسعودية، لكن ذلك أودى بها إلى أن تعزل نفسها؛ وبسبب نظامها السياسي المفتّت، كان إخراجها من الجبهة الشرقية يبدو مهمّة سهلة. لذلك، وبالنيابة عن جيران سوريا، قدّمت واشنطن مبدأ أيزنهاور في كانون الثاني/يناير ١٩٥٧، الذي

تعهّد بصدّ عدوان الدول التي تحكمها الشيوعية العالمية، ونُشِر الأسطول السادس الأميركي في شرق البحر المتوسط بهدف تحرير سوريا، مع دعوته الشعب السوري إلى الخروج على حكومته. وبما أن تركيا والعراق كانتا عضوين في حلف بغداد، فقد أرسلتا قوات إلى حدودهما مع سوريا لمساعدة الولايات المتحدة، لكن واشنطن أُجبِرت على التعامل مع المخاطر السوفييتية المضادّة، كما أرسلت مصر قواتٍ لها إلى سوريا للدفاع عنها[١٧].

وحاولت الرياض البقاء على الحياد في ذلك النزاع، متخوّفة من أن التصعيد يمكن أن يشعل سباق التسلح في المنطقة والعداوات فيها. وأبلغ سعود واشنطن سرًّا بأنه يعتقد أن الشيوعيين السوريين لا يشكلون خطرًا على سوريا ولا على المنطقة. وقال إن الخطر الحقيقي يأتي من ضباط الجيش السوريين الطامحين الذين استطاعوا إقناع عبد الناصر بإرسال قواته إلى سوريا عن طريق إيحائهم بأن الشيوعيين قد يستولون على الحكم في سوريا[١٨]. وكان الملك سعود على حق: فقد شجع الضباط السوريون عبد الناصر على تشكيل الجمهورية العربية المتحدة التي تجمع مصر وسوريا في شباط/فبراير ١٩٥٨، وكانت عاصمتها القاهرة. ولعل قيام الجمهورية العربية المتحدة حال دون إمكانية تفكّك سوريا، إلا أنه أشعل ثورات اشتراكية في العراق، والأردن، ولبنان، واليمن، وكانت تلك الثورات مؤشرًا على بدء الحرب الباردة العربية[١٩].

وغيّرت الجمهورية العربية المتحدة بصورة دائمة طابع الشراكة السعودية السورية. فبعد أن كانت تلك الشراكة تعتمد على نظام رعاية سياسي ومالي وثيق الارتباط، تحوّلت إلى علاقة متراخية ترتكز على المواقف المختلفة لدمشق والرياض تجاه واشنطن. وإدراكًا من عبد الناصر لتردّد السعودية في هجران سوريا بسبب السياسة الأميركية، قام بالتوسّط للوصول إلى وفاق مؤقت بين السعودية وسوريا في شهر أيلول/سبتمبر قبل تشكيل الجمهورية العربية المتحدة، إلا أنه نقض موقفه بعد ذلك ليحافظ على نفوذه في دمشق[٢٠].

لقد أثبت مبدأ أيزنهاور أنه يفي بحماية الخليج الفارسي من الاضطرابات الكبيرة في الشرق الأوسط العربي، بمساعدة إيران والسعودية. إلا أنه لا الشاه ولا سعود شعرا بأنهما مستعدان للتعامل مع الأحداث العاجلة في الحرب الباردة العربية، مفضلَين اتباع

السياسة الأميركية، وعرض دعم رمزي فقط للحلفاء الإقليميين الضعفاء. فقد أرسل الملك سعود قوات بدوية موالية له إلى الأردن، حيث كانت الثورات تهدّد استمرار الحكم الملكي الهاشمي الموالي وقتذاك للرياض؛ وتعهّد الشاه بالمساهمة بقوّاته لدعم الملك حسين المحاصر، الذي وافق على توحيد الأردن مع العراق في اتحاد عربي قصير الأمد، وساندته السعودية اعتمادًا منها على دعم بريطانيا وأميركا لتلك الخطة. وفي سنة ١٩٥٨، دعا الرئيس اللبناني، كميل شمعون، إلى تدخل أميركي للحيلولة دون حدوث انقلاب اشتراكي في بلاده، وتلقى الدعم المعنوي والمادي من السعودية وإيران. وفي اليمن عزز انقلاب اشتراكي في سنة ١٩٦٢ مخاوف الشاه من التوسع السوفييتي في إقليم الخليج الفارسي، الساعي إلى تطويق إيران، فقدّم العون إلى السعودية للتغلب على أزمة اليمن المقبلة.

وعلى الرغم من أن المملكة كانت قادرة على الاستمرار في شراكتها الحيوية مع الولايات المتحدة، أظهر موقفها على المستوى المحلي كراهيته لمبدأ أيزنهاور. فقد كان سعود مرتابًا في الأميركان، وكانت جماعة الأمراء التي تتبعه متأثرة بتيّارات القومية العربية في العالم العربي، ودعوا إلى الاستقلال بصورة أكبر عن الولايات المتحدة الأميركية. وعلاوة على ذلك، كان مبدأ أيزنهاور يعتمد على افتراض وجود فراغ في السلطة في الشرق الأوسط، بعد هزيمة بريطانيا وفرنسا في أزمة السويس، كما كان محاولة لضمان ألّا تملأ القوى الشيوعية الإقليمية ذلك الفراغ. وقبلت السعودية بصعوبة ذلك الافتراض، حيث لم يكن أيٌّ من بلدان المنطقة بلدًا شيوعيًّا في نظر الدول المحلية بالرغم من نموّ الأحزاب الشيوعية فيها. واعتقدت المملكة أن مبدأ أيزنهاور كان يهدف إلى ضمان استمرار هيمنة القوى الخارجية على الشؤون الإقليمية. وفضلًا عن ذلك، اعترفت الرياض بالحاجة إلى العمل مع مصر لتهدئة استفزازات عبد الناصر الاشتراكية[٢١]. وكثيرًا ما كانت السياسة الإقليمية السعودية تُظهر الصراع بين مصالحها المحلية ومبدأ أيزنهاور. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من انزعاج سعود من تغيّر نظام الحكم العراقي من ملكي إلى جمهوري سنة ١٩٥٨، لم يشعره ذلك بالإحباط والخذلان، لأن ذلك التغيّر كان يعني انفصال العراق عن النفوذ البريطاني، أي الخروج من حلف بغداد[٢٢]. (وحلّ محلّ الحلف بعد ذلك منظمة الميثاق المركزي، إلّا أن

Beirut campus
library

أعضاءها لم يكن بينهم دول عربية). كذلك رفض سعود صراحةً الافتراض الذي بني عليه مبدأ أيزنهاور، فحافظ على علاقة وثيقة مع مصر وسوريا بعد تلقيه تعهدات أميركية (أثناء رحلته إلى واشنطن) بدعم المملكة بتجهيزات عسكرية – على الرغم من أنه في سنة ١٩٥٧ وحدها، تلقت المملكة تجهيزات عسكرية أميركية أكثر ممّا طلبته، وكان ذلك دلالة على رغبة الولايات المتحدة في تعزيز المكانة الإقليمية للسعودية[٢٣].

وزادت مصر وسوريا من حدة عملياتهما السرية ضد المملكة، وذلك مع محاولة المملكة استرضاء وتطويق الجمهورية العربية المتحدة في وقت واحد. فعملت سوريا على تأسيس حزب البعث السعودي سنة ١٩٥٨؛ وحثت سوريا مع مصر العراق على الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، في مواجهة جهود المملكة الكارهة للترويج للوحدة العربية. وفي ذلك الحين، دعمت مصر وسوريا جماعة جبهة التحرير الوطني السعودية المعارضة، التي طالبت بحرية الصحافة واستعادة حقوق عمال شركة أرامكو[٢٤]. واستفزت مصر الجيش السعودي والعائلة المالكة أيضًا، فقد انضمّ ضباط سعوديون إلى حركة الضباط الأحرار، التي كان عبد الناصر شكّلها أصلًا لإطاحة الملكية في مصر بعد الهزيمة التي لحقت بالنظام الملكي في حرب ١٩٤٨ بين العرب وإسرائيل.

وزعم عبد الناصر أن الملك سعود قدّم رشوة للسوريين لاغتياله، وكانت الرياض قد اتهمت القاهرة قبل ذلك بالتآمر لقتل الملك في ربوع قصره الخاص[٢٥]. وعلى الرغم من أن صحّة الاتهامات الموجهة إلى سعود لم تكن ثابتة تمامًا، فإنها عملت على تشويه سمعة الملك. وبعد وقوع الخصام العائلي بين الملك سعود وولي العهد الأمير فيصل بشأن إدارة السياسة الخارجية، نقل سعود سلطاته إلى فيصل في آذار/مارس ١٩٥٨، وسط إفلاس الدولة من جرّاء إتلاف المال وتبذير النفقات من قبل النخبة السعودية.

وطوّر فيصل سياسة حيادية مدروسة لحل مشكلة الموازنة بين علاقة السعودية مع الولايات المتحدة وبين تيارات القومية العربية القوية. ولا بدّ من أن ذلك جعل موارده المحدودة والعلاقات السياسية الإقليمية تتألب عليه، وزاد في صعوباته مجلس وزراء انهزامي يضم أعضاءً من غير العائلة المالكة ورثه من الملك سعود، وأمراء من العائلة المالكة فقدوا ثقتهم باستقرار السعودية. فتخلى عن الخصومة الصريحة للمملكة مع

مصر، باستدعائه القوات السعودية من الأردن، وشجبه التدخلات العسكرية الأميركية والبريطانية في لبنان والأردن. وفي زيارة له للقاهرة في آب/أغسطس ١٩٥٨، أبلغ فيصل ممثل إيران في مصر، ضياء الدين غريب، أنه يعتقد بأن السياسة الأميركية التي ترفض تقديم المساعدة الكافية لعبد الناصر اقتصاديًا وعسكريًا قد تودي بمصر إلى الدخول في فلَك النفوذ السوفييتي[٢٦]. واعتقدت واشنطن لبرهة أن موقف وليّ العهد يفترض ضمنًا رفض مبدأ أيزنهاور، وظنت أن المملكة قد تنضمّ إلى الجمهورية العربية المتحدة. إلا أن فيصل كان يدرك تمامًا أن القوات المسلحة السعودية النظامية كان يدعمها مبدأ أيزنهاور، ولا يمكن الاعتماد عليها في مواجهة مصر، فقد أصبح ضبّاط الجيش بصورة متزايدة أهدافًا للتحويل العقائدي من قبل عبد الناصر[٢٧]. لذلك عمد فيصل إلى تقليل الإنفاق الدفاعي السعودي لبناء أمن داخلي بدلًا منه؛ كما كان للمملكة ولع باستخدام الحرس الوطني فيها – المعروف بالتزامه الديني الشديد وإخلاصه للدولة – بغية الرد على المخاطر الإقليمية. (كان الحرس الوطني قد تأسس بداية في أربعينيات القرن العشرين باسم الجيش الأبيض لأن رجال القبائل فيه كانوا يلبسون فيه أردية طويلة بيضاء)[٢٨].

وفي ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، أطاح اللواء عبد الكريم قاسم الملكية العراقية البريطانية بدخوله بغداد بالضباط الأحرار العراقيين، الذين كانوا قد أرسلوا لحماية الحدود مع الأردن. وأُعدِم الملك فيصل الثاني، الذي كان يثق بأن قاسم ضابط مخلص أمين، والعائلة الملكية العراقية في ساحة قصر الملك، وأُعلن العراق دولة جمهورية. وقد كان الانقلاب نقمة ونعمة على إيران. فمن جهة أولى تدهورت علاقاتها مع العراق بعد أن أجبرت بغداد السفير الإيراني والمواطنين الإيرانيين على مغادرة البلاد. ومن جهة أخرى، فقد قدمت بغداد الفرصة لإيران لمعالجة خلافاتها الحدودية مع العراق بلا تدخل البريطانيين، الذين كان تدخلهم مفرطًا في عهد فيصل الثاني. وبدأت طهران تظهر تسامحها مع قاسم، فقد ارتفعت منزلته الإقليمية بعد تحالفه مع الدول الاشتراكية والاتحاد السوفييتي[٢٩].

كذلك كانت سطوة قاسم نقمة ونعمة على المملكة العربية السعودية، على الرغم من أن التواطؤ السعودي في صعوده إلى السلطة لم يكن مستبعدًا تمامًا. فقد أنهى العراق

Beirut campus library

الاتحاد العربي مع الأردن، وانسحب من حلف بغداد في آذار/مارس ١٩٥٩؛ لكن قاسم الذي كان يؤمن بالقضية العربية ويشجّع على إقامة علاقات وثيقة مع الجمهورية العربية المتحدة، برغم ذلك وبسبب وطنيته الثائرة، كان يرفض الاتحاد مع مصر. وفي ذلك الشهر نفسه، أبرمت معاهدة عسكرية بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران، أعقبها بناء قاعدة عسكرية أميركية في إيران للعمل على لجم ميول العراق السوفييتية.

وفي تلك الأثناء، تدهورت تطورات الأحداث في السعودية. ففي كانون الثاني/ديسمبر ١٩٦٠ أعاد الأمير فيصل سلطاته إلى الملك سعود، تحت ضغط الأمراء الأحرار السعوديين، وهم حركة سياسية تحررية أسِّست سنة ١٩٥٨. ورفض سعود تجديد عقد تأجير القاعدة الجوية العسكرية الأميركية في الظهران، إشارةً منه إلى تركه السياسات الموالية للولايات المتحدة الأميركية. وبالإضافة إلى ذلك، أنعشت عودته إلى السلطة الدعوات لقيام ملكية دستورية مقترنة بجهود لتقوية مجلس الوكلاء [أو مجلس الوزراء لاحقًا][30]. وعاد سعود عن سياسة فيصل الخارجية الحيادية والإجراءات المحكَمة لضبط المعارضة الداخلية؛ فتجرأ عبد الناصر ونادى إلى خطة لإطاحة الملكية السعودية[31].

إلا أن دعوة قاسم إلى القومية العراقية أرغمت الملك سعود وعبد الناصر على الاتحاد لصدّ القوات العراقية عن الكويت بعد إعلان استقلالها في حزيران/يونيو ١٩٦١. وعرض الشاه إرسال قواته إلى الكويت. وكان يحدوه الأمل كذلك بأن ضبّاط الجيش العراقي الميالين إلى عبد الناصر، بالإضافة إلى الشيوعيين العراقيين، سيطيحون قاسم. لكن قاسم شاغل جماعات المعارضة العراقية بعضها ببعض ردحًا من الزمن، ودعم الشيوعيين العراقيين والسوريين المعادين لعبد الناصر، وأعان ضباط الجيش السوري على القيام بانقلاب أنهى الجمهورية العربية المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٦١.

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر، طُلب من فيصل أن يعود إلى تسلّم السلطة للتعامل مع الاستفزازات الناصرية. وأمضى الملك سعود معظم السنتين التاليتين خارج البلاد بسبب مرضه. وفي صيف سنة ١٩٦٢، وصلت القوات المصرية إلى اليمن تحضيرًا لانقلاب فيه، وكانت الإذاعة المصرية تهاجم سعود وعائلته

في نشراتها، وهدّد عبد الناصر بالانسحاب من الجامعة العربية. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، نادى الضباط الأحرار اليمنيون بالجمهورية اليمنية بعد طردهم الإمام الزيدي الملكي محمد البدر. واعترفت بالجمهورية اليمنية الجديدة: مصر، والاتحاد السوفييتي، وعدد من الدول الغربية، بالإضافة إلى الأمم المتحدة.

لقد كانت المملكة في أمسّ الحاجة إلى مساعدة الولايات المتحدة الأميركية في هذه المرحلة، فقد كانت نفقاتها الدفاعية ستوجّه قريبًا لدعم الملكيين اليمنيين وكانت غير مستعدة لاستخدام قوتها الجوية، التي لن تكتمل تمامًا قبل سنة ١٩٦٤. ومع ذلك، فقد تحولت واشنطن بمجيء إدارة كنيدي إلى شريك نافر من المملكة، وفي مخالفة واضحة لأيزنهاور ومبدئه درس الرئيس كنيدي فكرة دعم الاشتراكية العربية، معتقدًا بأنها ستكون ترياقًا للشيوعية. وقد هدفت زيارة الأمير فيصل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢ لواشنطن إلى دفع كنيدي إلى تأجيل اعترافه بالحكومة اليمنية الجديدة. وكانت حجة ولي العهد أن النظام الجمهوري الجديد قائم على التدخل المصري العسكري في اليمن، وأن ادعاءات عبد الناصر بأن الجمهورية اليمنية جمهورية تقدمية ما هي إلا ادعاءات باطلة. وعلى الرغم من ذلك، منحت أميركا اعترافها بالجمهورية اليمنية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢، في مقابل مجرّد ضمانات واهية بانسحاب القوات المصرية منها. وعلى الرغم من أن جماعة من الطيّارين السعوديين انشقوا عقب ذلك وفروا إلى مصر، سرعان ما أظهرت تطورات الأحداث في اليمن أن قلة فقط من الشعب اليمني كانوا موافقين على السياسة الناصرية، أما الغالبية فكانت كارهة لاعتناق عقائد الاشتراكية على الرغم من الشكوى من البنى السياسية الإقطاعية للبلاد. وحشد فيصل العلماء لمقاومة خطة اليمن الاشتراكية، فعيّن مجلسًا للوزراء مؤلفًا من أمراء مخلصين له، ووسّع العلاقات القبلية للأمراء لزيادة القدرات الدفاعية السعودية على طول الحدود مع اليمن[32].

لقد امتنع الملك فيصل والشاه عن الاعتراف بالنظام اليمني الجديد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢، قامت قوات الحملة المصرية في اليمن بالهجوم على السعودية. إلا أن فيصل تفادى المواجهة المباشرة مع مصر؛ فوفقًا لما تذكره السفارة الإيرانية في جدة، أنه عندما دمّرت القوات الجوية المصرية مستشفًى في أبها، فضّل فيصل ألّا يرد

Beirut campus library

على تلك الغارة[٣٣]. لكن بعد الهجوم على نجران وجازان في أواخر كانون الأول/ديسمبر، دعا إلى التعبئة العامة للحرب في اجتماع جماهيري بالرياض. ويذكر القائم بأعمال السفارة في جدة، علي عاصمي، أن التعبئة العامة إلى جبهة الحرب لأكثر من ٣٠٠٠٠ متطوع حدثت في كانون الثاني/يناير ١٩٦٣؛ وكان منهم ١٨٠٠٠ متطوّع من جدة وحدها، ومنهم أفراد من العائلة المالكة. وقدّمت المملكة إلى السفارة الإيرانية في جدّة بيانات متتابعة بانتظام عن تطوّر الأوضاع التي تخص اليمن، وأُبلِغت إيران في بعضها أن مزاعم عبد الناصر بتمركز القوات السعودية في اليمن كانت مزاعم كاذبة[٣٤]. والحق أن فيصل كان يصرّ على انسحاب جميع القوات الأجنبية من اليمن شرطًا مسبقًا لإحلال السلام.

وعلى الرغم من أن الرئيس كنيدي بعث برسالة لدعم فيصل في كانون الثاني/يناير ١٩٦٣ بُثّت من إذاعة مكّة للمساعدة في تعبئة القوات، كان الدعم العام المقدم من واشنطن لعبد الناصر هو السبب وراء اجترائه على تجريد حملة مصرية إلى الجمهورية اليمنية ممنّيًا النفس بالتحكم بميناء عدن وحقول النفط السعودية على الحدود اليمنية. وفي مستهل شهر آذار/مارس، اخترق الطيران المصري المقدَّم من روسيا عمق الأراضي السعودية، فقصف خميس مشيط، وشهران، وعسير.

وفي شهر نيسان/أبريل، بعد ستة أشهر من بدء العدوان المصري، وافق فيصل على تقديم الدعم إلى محمد البدر بعد أن طلب العون منه. وادّعى عبد الناصر أن البدر، الذي كان سابقًا متعاطفًا مع عبد الناصر، قد قُتل. إلا أن البدر فرّ إلى جبال اليمن في الشمال بعد الغزو المصري، وهناك تلقت قواته الدعم من فيصل. وقبل فيصل مرّتين مساعي خطط فض الاشتباك مع مصر، فتوقف الاقتتال المباشر لبرهة، وحافظ فيصل على قنوات الاتصال مع عبد الناصر طوال مدة النزاع. وفي المرة الأولى، ومع أن بعض قوات عبد الناصر عادت إلى مصر في شهر أيار/مايو، أرسلت قوات بديلة لهم سريعًا، واستمرّ قصف السعودية والقرى اليمنية. ونتيجة لذلك، أخفقت جهود مراقبي حفظ السلام من الأمم المتحدة في عزل الحدود بين اليمن والسعودية. وبينما كانت الأخبار تنقل مواجهة الرئيس الجمهوري اليمني الجديد عبد الله السّلال باختلافات في الرأي مع عبد الناصر، وتعاظم التنافس الداخلي بين الزيدية والسنّة الشافعية المهيمنة

في اليمن، كان فيصل يستأنف مساعداته للملكيين. لكن المملكة كانت متيقظة إلى أنها قد لا تتمكن من هزيمة المصريين في اليمن بستة طيارين مدرَّبين بينما مصر عندها ٣٠ طيّارًا احتياطيًّا. فقد كان بإمكان السعوديين عرقلتهم فقط لبلوغ نهاية مقبولة. وفي سنة ١٩٦٤، بعد بضعة أشهر من انتشار الأخبار بأن عبد الناصر ربما استخدم الغازات السامّة في غاراته الجوية على قرية يمنية، قرّر الشاه تقديم السلاح والمساعدات للملكيين الزيديين، الذين نُقل كثير منهم من السعودية إلى إيران لتلقي التدريب اللازم[٣٥].

واستمرّت حرب اليمن حتى طلب عبد الناصر، المتعب من المعارك، التوصّل إلى سلام سنة ١٩٦٤. وحثت الولايات المتحدة الأميركية الأمير فيصل على قبول المبادرة. فدعا فيصل الضبّاط الجمهوريين إلى السعودية لإجراء محادثات، وفر كثير منهم بعد ذلك من اليمن. لكن في شباط/فبراير ١٩٦٦، وبعد أن أعلنت بريطانيا عزمها على الانسحاب من عدن، وجد عبد الناصر الفرصة سانحة للتحكم بجنوب اليمن. إلا أن السعودية استطاعت تطويق النزاع بالرغم من محاولات مصر تخريب الأمن الداخلي للمملكة. وبعد سنة من ذلك، انسحبت القوات المصرية من اليمن.

ومع تهميش مكانة السعودية في الإقليم لوقت قصير نتيجة النزاع مع اليمن، كانت صورة العراق بارزة في استراتيجيات توازن القوة عند فريق إدارة كنيدي. ففي شباط/فبراير ١٩٦٣، دعمت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية انقلاب البعثيين المؤيدين لعبد الناصر في بغداد، فأُبعد قاسم عن السلطة[٣٦]. وعلى الرغم من تشكيل النخبة من الحزب الشيوعي العراقي والشيعة العراقيين العمود الفقري للقيادة التي أتت بعد الانقلاب، كانوا مضطهدين من قبل القيادة السنّية الثورية لحزب البعث[٣٧] (ووجود السنّة المفرط في القيادة هو ما أدّى في النهاية إلى صعود صدام حسين إلى السلطة داخل طبقات حزب البعث العراقي). وبعد مضيّ شهر من انقلاب العراق، قام حزب البعث السوري بانقلاب هو الآخر، وهو يطرح خططًا للوحدة مع مصر والعراق. وأسّست جماعة الأمراء الأحرار السعودية حزب البعث العربي الاشتراكي [السعودي] للحط من مكانة العائلة المالكة السعودية؛ وعقب ذلك رحل الأمراء الأحرار، بقيادة الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود، إلى القاهرة، حيث شكلوا شبكة

Beirut campus library

في المنفى للناشطين السعوديين عُرفت باسم جبهة التحرير الوطني العربية. وقد تسامح فيصل مع الجماعة، فقد ساعدت في صرف الأنظار عن الحزب الاشتراكي [أي حزب البعث السعودي] الموالي لسوريا.

والحصيلة النهائية للانقلابين في العراق وسوريا كانت إضعاف مكانة إيران في العالم العربي، فضلاً عن عزل السعودية. فقطعت طهران علاقاتها مع دمشق عندما قدمت مزاعم بأن محافظة خوزستان [الأهواز] الإيرانية هي أرض عربية، وبذلك حرّضت النظام الجديد في العراق على اتخاذ موقف مماثل أدى إلى توترات حدودية مع إيران. وفي تلك الأثناء، اتّخذت السعودية إجراءات بحقّ الجماعات المتأثرة بمصر فطردت العمّال السوريين ذوي الميول اليسارية، وشدّدت قبضتها على الشيعة في إقليم الأحساء الذي يشترك فيه معهم بانسجام نخبة سنّية محلية يمكن أن تتأثر به. ونتيجة لذلك، اعتُقل مئات من الشيعة هناك بسبب احتجاجات (استغلها عبد الناصر والسوريون) قامت على ظروف العمل في أرامكو.

لقد أحبطت الاضطرابات في العالم العربي الشاه – الذي ضمن الدعم العسكري الأميركي – فتحوّل إلى إسرائيل للعمل على لجم الهجوم العربي المعادي لإيران الذي تقوم به مصر، والعراق، وسوريا. وفي نيسان/أبريل ١٩٦٠، عزم الشاه على إرسال سفير إلى إسرائيل. فخشي العرب من أن يمنح إسرائيل اعترافًا شرعيًّا. ومع ذلك، ومن تجربته القاسية قبل عقد مضى من الزمن، عندما ردّت الدول العربية الثورية على اعتراف إيران بحكم الواقع بإسرائيل، وافق الآن على إغلاق قنصلية إيران في القدس على الرغم ممّا يسبّبه ذلك من إزعاج للمواطنين الإيرانيين [اليهود] في فلسطين. إلا أنّ الشاه لم يشأ تقديم خدمة جليلة للعرب بشأن فلسطين؛ فلحفظ ماء الوجه، قالت إيران إن هذا الإجراء إنّما كان للحدّ من النفقات القنصلية. وواصل عبد الناصر قطع علاقاته مع إيران بسبب انفتاحها على إسرائيل، كذلك دعت الجامعة العربية إلى الأمر نفسه.

ورفضت السعودية قطع العلاقات مع إيران؛ فتجنّبت مسارًا مشابهًا من الإجراءات كانت الجامعة العربية قد أقرّته عندما باع الشاه النفط لإسرائيل بعد اندلاع أزمة السويس. ونتيجة لذلك، فأنا أرى أن الشاه كان متحفظًا تجاه إسرائيل ليتجنّب تعريض مكانة المملكة الهشّة في العالم العربي للخطر. ثمّ إنه استغل موقف إسرائيل المتقلب

فرفض الاعتراف بها رسميًّا، بينما كان يحصل على تنازلات من كلٍّ من إسرائيل والسعودية مقابل وعود واهية آخذًا في الحسبان حركة العلاقات المتوترة بين العرب والإسرائيليين. وكانت الصحف السعودية تردّ أحيانًا على ذلك التعامل المزدوج للشاه، لكن بصورة عامة حافظ فيصل وسعود على سياسة خارجية غير تصادمية مع الشاه، لإدراكهما أهمّية الدور التوازني الذي تقوم به الشراكة السعودية الإيرانية في الشؤون الإقليمية. وتقديرًا لموقف السعودية، أوضح رئيس الوزراء الإيراني علي أميني في تصريحات رسمية أن إيران تنظر إلى المملكة العربية السعودية على أنها البلد المستقر الوحيد في العالم العربي. ومن العلامات الدالة على هذه العلاقة الجريئة الجديدة بين السعودية وإيران، رحّب الملك سعود بأميني ترحيبًا حارًّا عندما حضر أميني مؤتمرًا إسلاميًّا في السعودية وأدّى الحج في سنة ١٩٦٢[٣٨].

وعند مجيء سنة ١٩٦٣، انتقلت الحرب الباردة العربية من الشرق الأوسط إلى الخليج الفارسي بحسب اعتقادي، حيث تنافس العراق وسوريا ومصر واليمن على النفوذ مع إيران والسعودية. وبما أن العلاقات بين العرب كانت تفرض نفسها على العلاقات العربية الإيرانية، فقد ازدادت بصورة عامة نظرة الشاه المتأرجحة إلى الحكومات العربية. وكان ما يحيّره بصورة خاصة أنه بينما كانت نظرته الضيقة ذات التوجّه العسكري إلى الدور اللائق بإيران في المنطقة تمتد إلى ما وراء هموم العالم العربي السريعة التغيّر، كانت السياسة العربية تستمرّ في هيمنتها على العلاقات الإيرانية في المنطقة.

وكان ذلك واضحًا في خصوماته العارضة مع الرياض. فعلى سبيل المثال، في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤، أشارت صحيفة **المدينة** السعودية إلى أن الفيلسوف والعالم ابن سينا كان عربيًّا، وتبعتها ادّعاءات مماثلة في صحيفة **الندوة** التي تصدر من مكّة، فأشارت إلى أن ابن سينا، وأبا بكر الرازي، وأبا الريحان البيروني، كانوا مفكرين عربًا. وبما أن إيران تعتقد بأن هؤلاء العلماء كانوا من الفرس (على الرغم من أنهم ألّفوا كتبًا كثيرة باللغة العربية لأنها كانت اللغة السائدة حينذاك في المنطقة)، فقد اعترض السفير الإيراني في السعودية، أفراسياب نوائي، على تلك المقالات وأبدى ملاحظته، بطريقة دبلوماسية وتهكّمية بعض الشيء، بأن إيران كانت سترى في تلك المقالات

Beirut campus library

مقالات أثيرة عندها لو أشير إلى أولئك العلماء على الأقل بأنهم مسلمون لا مجرّد عرب، لتتمكّن إيران من المشاركة في الاعتزاز بأمجادهم[٣٩].

وفي سنة ١٩٦٣، أوعز الشاه إلى صهره، أردشير زاهدي، الذي تزوّج ابنته شاهيناز، بإنشاء دائرة الخليج الفارسي في وزارة الشؤون الخارجية بغرض تطوير العلاقات العربية الإيرانية. (وكان الشاه أيضًا يصرف اهتمامه عن المنطقة ليستعيد علاقات إيران بالولايات المتحدة بعد اغتيال الرئيس كنيدي في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣). لكن الدائرة لم تكن فعالة في أيّامها الأولى، فقد كانت بريطانيا لا تزال تسيطر على جنوب الخليج[٤٠]. وواصلت كلٌّ من السعودية وإيران تعزيز علاقاتهما مع الإدارة الجديدة لخلف كنيدي، ليندون جونسون؛ واشتركت القوات الأميركية في حرب فيتنام، وفضل الرئيس الجديد ألّا يخلَّ بتوازن القوة في منطقة الخليج.

وكان الافتتاح المقتضب لتأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبيك" قد أظهر سعي السعودية وإيران إلى تحقيق أهدافهما بصورة مستقلة عن الولايات المتحدة الأميركية. وفي أواخر خمسينيات القرن العشرين، أدّت موجة القومية العربية الجارفة في الشرق الأوسط بالدول المنتجة للنفط إلى تنظيم أنفسها ضمن أوبيك. وقد أُنشِئت منظّمة أوبيك لتكون تنظيمًا مستمرًّا بين الحكومات، وكانت ترأسها السعودية وفنزويلا في مؤتمر بغداد في أيلول/سبتمبر ١٩٦٠. وبالإضافة إلى تينك الدولتين، كانت إيران، والعراق، والكويت، وثماني دول أخرى، قد انضمّت إلى أوبيك لتنظيم السياسات النفطية بين الدول المنتجة.

العلاقات الأميركية: المعضِلة

لقد ساد التوتر العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية في المراحل التشكيلية الصعبة لإيران والسعودية قوتين إقليميتين، في خمسينيات القرن العشرين وأوائل الستينيات منه. ومن وجهة نظري، فإن النهج الذي سارت فيه الولايات المتحدة الأميركية في دراستها للشرق الأوسط، والذي رسمته المثالية الأميركية في ذروة التنافس الأميركي السوفييتي، كان كثيرًا ما يعقّد علاقاتها مع الدولتين الإقليميتين، في الوقت الذي

كان عليها فيه أن تفهم بدقة تحركاتهما الإقليمية. لقد عزل حلف بغداد المملكة العربية السعودية، ومدّ الشاهَ بالأسلحة على الرغم من موقفه الضعيف في بلده، وجعل السعودية تعمل على تقويض الحلف وتجاهُل إيران. كما أن نظرة مبدأ أيزنهاور إلى جميع التحرّشات اليسارية الإقليمية على أنها أفعال من مؤامرة شيوعية، أعاقت قدرة الرياض وطهران على المشاركة مع الدول العربية الاشتراكية، وأشعلت سباقًا للتسلح في المنطقة – على الرغم من أنها شجّعت عن غير قصد على توازن القوة بين المملكة وإيران.

وكان لإدارة كنيدي، بعد أن ربطت المساعدات العسكرية بالإصلاحات الاجتماعية الملحّة، تأثير عميق على المعارضة في السعودية وإيران. فقد كان كنيدي ينظر إلى الزعماء من قبيل عبد الناصر على أنهم أطراف اشتراكية تقدّمية فاعلة بإمكانهم تحقيق الإصلاح المنشود في الشرق الأوسط؛ وعلى الرغم من صحّة هذه النظرة إلى حدّ معيّن، لم تكن تستطيع إيقاف سباق التسلح الذي أثارته سياسات أميركا في المنطقة. وعلاوة على ذلك، فقد وضعت هذه النظرة الملكيّة الراسخة في كلّ من الرياض وطهران في موقف صعب، حيث كان عليها أن تقوم في وقت واحد بإدخال إصلاحات إلى بلادها، والتعامل مع المعارضة المحلية الكلامية المتصاعدة، وموازنة العلاقات مع واشنطن، وإدارة الأفعال المتبادلة الإقليمية مع الدول العربية الاشتراكية. وأنا أعتقد أن كنيدي كان يستخفّ بالفوارق الطفيفة في المواضيع الشائكة، من قبيل أن الاشتراكية في الشرق الأوسط الإسلامي لم تكن مطَمْئنة خاصة للسعودية وإيران، اللتين بدتا غير مرتاحتين لطيف واسع من الميول الاشتراكية، بما فيها أنظمة حزب البعث التي تغلب عليها القوى العسكرية أو المدنية في سوريا والعراق على الترتيب، والتيارات الاشتراكية الرافضة للوضع الراهن في الأردن ولبنان، والتنظيم المسلح للقوى الاشتراكية في اليمن وعمان.

وبثت وصفات الإصلاح المحددة التي أعطتها إدارة كنيدي، مشاعرَ القلق في الرياض، وفي طهران أيضًا، وأمالت كفة توازن القوة الإقليمي بغير مصلحة إيران. ففي السعودية، بدأت الدعوة إلى الإصلاحات هادئة، نتيجة للسياسة الخارجية الأميركية لسنة ١٩٥١ التي تصرّ على حق واشنطن في مراقبة النسيج التقليدي للمجتمع

Beirut campus library

السعودي، نظرًا لأهمّية السعودية للمصالح الأميركية[٤١]. وكان من أهم الإجراءات الإصلاحية إقناع المملكة بإلغاء نظام الرّق، وهو نظام سبق تشكيل دولة السعودية وكان سائدًا في منطقة الخليج، على الرغم من أن التعاليم الإسلامية تحضّ على إلغائه (وقد سعت إيران إلى إلغاء الرقّ بإلحاح من بريطانيا بتوقيعها على المواثيق الرافضة للعبودية سنة ١٨٨٢، وبعد ذلك في سنة ١٩٢٦ في عصبة الأمم)[٤٢]. وخطا فيصل خطوة إضافية في تحديث مجلس الوكلاء، فقام بتقسيم السلطة الإدارية لذلك المجلس في نظام الحكم الملكي، وقدّم برنامجًا تطويريًّا وخطة إصلاحية من عشر نقاط فأدّى ذلك إلى تأسيس أول خطة خمسية لتطوير المملكة، بدأت في سنة ١٩٦٩[٤٣].

وأصرت واشنطن على الإصلاحات العاجلة في إيران التي جرت فيها انتخابات برلمانية مزوّرة مرتين في سنتيْ ١٩٦٠ و١٩٦١ وأدّى ذلك إلى حل المجلس التشريعي مؤقتًا. وقد تولّى أميني، الذي كان عضوًا سابقًا في الجبهة الوطنية، قيادة الخطط الإصلاحية التي وضعتها إدارة كنيدي لإيران. وعلى غرار زعماء حركة الأمراء الأحرار السعودية، كان هدفه تقليص السلطة المطلقة للحكم الملكي. وقد أذعن الشاه للوصفات الأميركية لإيران، إلا أن سير الإصلاحات أدّى إلى معارضة سياسية داخلية، كان منها تأسيس حركة الحرّية في سنة ١٩٦١، التي شكلت في ما بعد العمود الفقري للثورة الإسلامية المعادية لأميركا سنة ١٩٧٩.

ولم تكن المعارضة مقتصرة على القوى المعتدلة فحسب. فقد قاد روح الله مصطفوي موسوي الخميني المعارضة الدينية الثورية. وفي أوائل ستينيات القرن العشرين، أصبح الخميني ناقدًا صاخبًا للولايات المتحدة والشاه في قضية حقوق الإذعان، التي منحت حصانة دبلوماسية كاملة للجنود العسكريين الأميركيين وعائلاتهم في إيران. ودعا الخميني الشاه إلى عقد تحالف مع رجال الدين للبقاء على عرشه. كما كان آية الله الخميني مناوئًا لإسرائيل، إلا أنه كان يفتقر إلى النظرة المحدّدة الواضحة تجاه الدول العربية، والأرجح أنه كان ينظر إلى السعودية من وجهة نظر رجال الدين الشيعة إلى الوهّابية عمومًا. لكنه مثل سلفه – آية الله العظمى السيد حسين بروجردي – كان يؤيّد التقارب بين الشيعة والسنّة بغية إيقاف الانتهاكات الغربية للأراضي الإسلامية، مع دعوته الحثيثة إلى عقيدة الشيعة.

وخرج الخميني إلى منفاه في العراق سنة ١٩٦٥، حيث أمل الشاه أن تعمل الأفكار المعادية للشيعة في حزب البعث العراقي على إبقائه صامتًا. والحقيقة هي أن الخميني كان يتجنّب الجدال، إلا أن عمله في الحوزات العلمية للشيعة العراقيين عرّضه للدخول في مناظرات كبيرة والحديث عن مظالم مجتمع الشيعة العرب؛ وعقب ذلك بدأ بتشكيل أفكاره في قيام حكومة موحّدة تجمع العالم الإسلامي. وقد بنى رفض الخميني للشاه وإسرائيل والولايات المتحدة رؤيتَه الخاصّة بالسياسة الخارجية الإقليمية. وبرفضه من كان يرى فيهم أعداء إيران الثلاثة، بنى موقفه من الأنظمة العربية الموالية للولايات المتحدة الأميركية. وعندما أصبح في موقع السلطة سنة ١٩٧٩، دعا إلى إطاحة تلك الأنظمة.

وكان حزب "توده" الإيراني اليساري، الذي يدعو علنًا إلى برنامج اشتراكي للحكم، قد ضمّ قواه مع حركة الحرّية والإسلاميين في آخر المطاف سنة ١٩٧٩، لإطاحة الشاه. واشترك حزب "توده" في التأثير في الجيش، وخلق صعوبات إضافية لنظام الشاه باستمالته الفكرية القوية لشريحة كبيرة من الطبقة المثقفة في إيران. وعلاوة على ذلك، كان له أتباع في البحرين والعراق بين جماعات تهدف إلى إطاحة الملكيات العربية وتنادي بتقليص النفوذ الأميركي في المنطقة.

وحاول الشاه استرضاء كلّ الجماعات الآنفة الذكر، لكنه كان يعتقد أن التحديث السريع في مواكبة العصر بوسعه نشر الثراء والتخفيف من ضغط جماعات المعارضة. إلا أن خططه للتحديث نفّرت كثيرًا من الشرائح التقليدية في المجتمع. فقد كان حانقًا خاصة على الطبقة الوسطى التقليدية، بمن فيها من نخب الدولة، وأصحاب الأراضي الإقطاعيين الذين يتحكمون بأراضي إيران الخصبة، والمؤسسة الدينية، والتجّار التقليديين. وفضّل الشاه أن يدعم رجال الأعمال والصناعيين التحرّريين، كما تحيّز إلى الأعمال الصناعية الواسعة النطاق المملوكة من الأقليات؛ من الأرمن والبهائيين واليهود الذين لا يمكنهم الوقوف في وجه سلطته السياسية.

وفي نهاية المطاف، ومع أن بعض الإصلاحات المهمّة كانت قد بدأت فعلًا في إيران (منها الانتخابات البرلمانية الجديدة سنة ١٩٦٤، وحق اقتراع المرأة، وإنشاء وحدات لمحوّ الأمّية على الصعيد الوطني)، فقد مزقت هذه الإجراءات – بالإضافة إلى سياسات أخرى أدخلها الشاه عبر ما دُعي باسم الثورة البيضاء لاسترضاء الولايات

Beirut campus library

المتحدة، مثل أنظمة الإصلاح الزراعي – القاعدة السياسية الشعبية الإقطاعية والدينية. كما ثبت أنّ من الصعب فرض تلك السياسات في القطاعات التقليدية غير الحضرية، حيث أخفق الشاه في كسب دعمها، على الرغم من الشعبية الأولية الضعيفة التي حظيت بها قوانين توزيع الأراضي. فقد كان للمؤسسة الدينية في تلك القطاعات نفوذ كبير؛ وكانت قادرة على تجميعهم لتأييد الثورة.

وفي السعودية، أدّت الدعوة إلى الحقوق النقابية العمالية إلى قيام معارضة كبيرة في وجه الدولة، بالإضافة إلى قيام احتجاجات في المحافظة الشرقية تطالب بحصة عادلة من نصيبها في التطوّر مع تدفق الثروات النفطية على البلاد. إلا أن المعارضة بقيت مقتصرة بصورة كبيرة على جماعات غير دينية كانت أيضًا في بعض الأحيان تدعم الرؤى الاشتراكية الناصرية، فقد اختارت الدولة الشراكة الفعالة مع المؤسسة الدينية. كما استغل فيصل، الذي كان أيضًا على صلة قربى بالقيادة الدينية لآل الشيخ من جهة أمّه، نفوذه على المؤسسة الدينية للعمل على ضبط المعارضة ورفض التوجهات الاشتراكية الجديدة، والاكتفاء بالدعوة فقط إلى أهم برامج التطوير والتحديث اللازمة، ومنها تعليم المرأة الذي أصبح بعيد ذلك برعاية زوجته، عِفّت الثنيّان. كذلك أسهمت سياسات فيصل التقشفية في تقليص ميزانية الدولة.

وكان هناك مصدر آخر للمعارضة في السعودية نبع من صفوف العسكر. ففي شهر تشرين الأول من سنة ١٩٦٢، انشقّ عدد من ضباط القوى الجوية فارّين إلى مصر، وهو الأمر الذي دفع الرياض إلى الطلب من واشنطن أن تقوم بحماية مجالها الجوّي[٤٤]. كما دفع ذلك الرياض إلى تجنيد الطيّارين الجدد من أفراد العائلة المالكة فقط أو العائلات القوية الأخرى، وتبع ذلك في سنة ١٩٦٣ القيام بمناورات جوية مشتركة مع الولايات المتحدة الأميركية لإبلاغ عبد الناصر بأن أميركا عازمة على حماية المملكة، كما تبعته جلسة استجواب في الكونغرس الأميركي بشأن الحكمة التي ارتأتها إدارة كنيدي في قرارها تقديم الدعم إلى مصر. كذلك انفضح أمر مؤامرة عسكرية سعت إلى إسقاط الملكية السعودية، وهو الأمر الذي جعل كبار أفراد العائلة المالكة يلوذون بفيصل ذي العزيمة القوية بغية إنهاء الجمود السياسي الذي صنعه سعود مع مصر. وبعد إنشاء الشاه جهازه السرّي "السافاك" في سنة ١٩٥٧، استمرّ

فيصل بتوسيع الجهاز الأمني السعودي بتعيين صهره كمال أدهم ليكون المسؤول عن علاقات المملكة مع الأجهزة الأمنية الأميركية والغربية. كما أن أدهم، الذي كان يتقن لغات متعدّدة ويتولى مسؤولية مهمّات خارجية متعدّدة بتكليف من فيصل في خمسينيات القرن العشرين، كان أيضًا صلة الوصل مع الشاه.

وبقي الهمّ الأكبر للمملكة حماية وإصلاح شؤونها مع ظهور معالم التغييرات التي تجتاح المشرق العربي. ونجح الأمير فيصل في ضبط التيارات الناشئة في المعارضة السياسية، لكنه لم يعمد إلى الإصلاح المفاجئ – كما فعل الشاه – بل غرس أولًا حاجة العائلة المالكة إلى التوحّد في وجه عدم الاستقرار. وكان ذلك أمرًا من الأهمية بمكان بعد المبادرات المنفتحة التي قدّمها سعود إلى عبد الناصر في مستهل سنة ١٩٦٤، وأدّت إلى إزاحته نهائيًّا من السلطة بحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر بعد قرار مشترك من كبار الأمراء ورجال الدين. كذلك، وعلى خلاف الشاه، فقد كوّن فيصل رؤيته الخاصة بشأن نواحي التطوير التي يحتاج إليها المجتمع السعودي بدلًا من الالتزام بوصفات السياسة الأميركية. وعوضًا عن زيادة القوة العسكرية، زاد في فعالية الأمن الداخلي. وعندما واجه فيصل معارضة العائلة لنظرته المحافظة في السياسة الخارجية، قرّر بحزم تطهير الحرس الوطني ممّن عيّنهم سعود، وعزز قوة إخوته غير الأشقاء القريبين منه، ومنهم ملكا المستقبل فهد وعبد الله ووزير الدفاع سلطان بن عبد العزيز آل سعود. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٦٣، عيّن أيضًا الأمير سلمان بن عبد العزيز في المنصب المهمّ محافظ [أو أمير] الرياض. وألجم الأمراء الأحرار بأن قبِلهم صوتًا ينادي بالتغيير – في حالة تمزّق علاقاته مع عبد الناصر. وقد أدهشت تحرّكات فيصل حتى المحللين الأميركيين في "أرامكو"، الشركة التي كان لها نفوذ أكبر من حجمها في السعودية، والتي كانت قد أعلنت سابقًا أن التئام اجتماع العائلة المالكة لمساندة فيصل كان أمرًا زائفًا. ومع ذلك، كشف الاستبداد الذي يطبع الولاءات السياسية داخل العائلة المالكة عن أنها عرضة للتأثر السريع في أوقات الضغط الخارجي وفي قضيّة وراثة المُلك[٤٥]. وقد حل فيصل في النهاية مسألة الوراثة العصيبة من بعده، بتعيين أخيه غير الشقيق الذي يثق به خالد في منصب رئيس الوزراء المفوّض ووليّ العهد، وعيّن فهدًا في منصب رئيس الوزراء الثاني.

Beirut campus library

الفصل السادس

عهد التعاون والتنافس بين السعودية وإيران

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤، تولى فيصل السلطة الكاملة في السعودية. وكان حكمه، الذي تمكّن له بمؤازرة من المؤسسة الدينية إلى حدٍّ ما، يتميّز بالالتزام بالإسلام قوةً توحّد السياسة المحلية والخارجية. وعندما أرسل الشاه سابقًا وزير خارجيته عباس آرام ليبلغ فيصل أمله بتحسين العلاقات بين السعودية وإيران، أثار فيصل مسألة دعم المبادرات السعودية في طول العالم الإسلامي وعرضه لمحاربة الشيوعية. وكان الشاه مقتنعًا بأن برامجه التحديثية الطموحة ستجعل إيران أكثر بلدان الشرق الأوسط استقرارًا، فأصرّ على الدعوة فقط إلى القيم الإسلامية المتوافقة مع العصر الحديث. وكان فيصل قلقًا من إصرار الشاه على مكانة إيران في المنطقة. لكنه في سنة ١٩٦٥، زار إيران في المرحلة الأولى من رحلته التي طاف فيها على الدول الإسلامية بعد عقده مؤتمرين للاتحاد الإسلامي في مكّة في أيار/مايو ١٩٦٢ ونيسان/أبريل ١٩٦٥. وأدّت مبادراته إلى تأسيس رابطة العالم الإسلامي ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وشاركت إيران بفعالية في اجتماعات مؤتَمري مكّة، وأصبحت عضوًا مؤسِّسًا في رابطة العالم الإسلامي، وساعدت في تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي [تغيّر اسمها سنة ٢٠١١ فأصبحت تُدعى باسم منظمة التعاون الإسلامي]، التي دشّنها فيصل والشاه سنة ١٩٦٩ في المغرب[1].

لقد كان موقف الشاه المؤيّد لإسرائيل، بالإضافة إلى إصرار فيصل على زعامة

Beirut campus
Library

البلدان الإسلامية، وهما أمران تعترض عليهما مصر خاصة، قد جعلا الأنظمة العربية الثورية تنظر إلى الشراكة الجديدة بين الرياض وطهران نظرة ارتياب. وكان فيصل يتوخّى جانب الحذر، لأن دعم الشاه لإسرائيل يمكن أن يصطدم بأهدافه الإسلامية الواسعة. ومضى الشاه في خطوة خاصّة لتهدئة مخاوف فيصل؛ فقد استنكرت الصحافة الإيرانية رفض عمدة نيويورك جون ليندساي مقابلة فيصل في زيارته للولايات المتحدة في حزيران/يونيو ١٩٦٦، بسبب موقف الملك حيال فلسطين. وفي ذلك الشهر نفسه، ردّ فيصل الجميلَ إلى الشاه، بإرساله وزير الدولة المقبِل للشؤون الخارجية عمر السقاف إلى طهران في زيارة مجاملة، ليثبت أنه ليس متردّدًا في العمل مع إيران، الدولة الشيعية غير العربية. (والحق أن هذه الدرجة من التواصل مع إيران لم تتكرّر أبدًا عند ملوك السعودية اللاحقين).

وارتفعت مكانة المملكة في المنطقة نتيجة لذلك، حيث كانت تدعو إلى الإسلام الشامل الذي يؤمن بالوحدة بين الجميع. وشجّع الشاه الفكرة، اعتقادًا منه بأن الإسلام الشيعي يمثل منظومة عقائد أقلية في العالم الإسلامي، وينبغي ألا يُسمَح له بتقويض الشراكة السعودية الإيرانية، ولا إغفال دور السعودية في العالم الإسلامي[٢]. ولتأكيد هذه النقطة، وفي دعوة عشاء رسمية تكريمية شهدها قصر الزهور في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨، شدّد الشاه على أنه يتمنّى أن يفوّض إلى الملك فيصل مسؤولية إدارة شؤون المسلمين[٣]، كما كان يدعو الملك فيصل على رؤوس الأشهاد بلقب "أمير المؤمنين"[٤]، وهو لقب يمنحه الإيرانيون لعلي بن أبي طالب، رابع الخلفاء المسلمين.

وقامت رابطة العالم الإسلامي بدور حسّاس في العلاقات الناشئة، التي شهدت تضاعف حجم التبادل التجاري ثلاث مرات بين السعودية وإيران في السنوات ١٩٦٤–١٩٦٦. وفي باكورة سنة ١٩٦٧، قام السقاف والشيخ محمد بن سرور الصبان، أمين الرابطة، بزيارة إيران. ووُقِّعت اتفاقية تسمح لطلاب الطبّ السعوديين بالدراسة في جامعة بهلوي في شيراز – التي كان فيها أفضل كلّية للطب في المنطقة – وشرعت إيران في تقديم منح دراسية لذلك البرنامج. وفي شهر تشرين الثاني من تلك السنة، قام وزير المعارف السعودي، الشيخ حسن بن عبد الله آل الشيخ، بزيارة إيران لتوقيع الاتفاقية، وطلب المساعدة في إقامة كلية للطب في الرياض[٥]. كذلك توصّلت

الرياض وطهران إلى اتفاقية لنقل الحجّاج الإيرانيين، طوّرت مجال الخدمات الأرضية للطيران المدني، وزادت عدد الرحلات الجوية الإيرانية إلى السعودية. وقد شجعت هذه التطورات الدبلوماسيين الإيرانيين في جدّة على الاندفاع لاستخدام الرابطة لإزالة الصورة السلبية للشيعة، عن طريق إرسال كتب دينية عالية الجودة مكتوبة باللغة العربية إلى معارض الكتب في المملكة[٦]. وليس من المعروف إن كانت هذه الكتب أرسلت أم لا، إلا أن طهران شرعت في الحصول على نسخ مصوّرة من حوالى ٤١٤ وثيقة ومخطوطة فارسية تاريخية مكتوبة بخط اليد محفوظة في أرشيف المكتبات السعودية[٧].

وفي شهر حزيران/يونيو من سنة ١٩٦٧، اندفعت القوات المصرية، والأردنية، والسورية داخل إسرائيل. وبدأ حظر النفط العربي على الغرب، القصير الأمد والعظيم الدلالة، بعد يوم واحد من اندلاع القتال واستمرّ حتى نهاية شهر أيلول/سبتمبر. وكان فيصل في موقف هشّ أثناء الحرب. فقد كان الرأي العام السعودي يميل إلى عبد الناصر، والاحتجاجات العنيفة التي اندلعت في أرامكو أدهشت الأميركيين الذين كانوا لا يزالون يعتقدون أن الشعب السعودي يقف إلى جانبهم. وشعر الشاه، الذي شجّعته أميركا قبل سنة من ذلك على إعلان أن إيران أصبحت في عداد الدول المتقدمة، بأنه يمتلك من القوّة ما يكفي لرفض الاشتراك في الحظر؛ إلا أنه سمح للصحافة الإيرانية بمؤازرة الحظر، كما سمح للشركات الإيرانية بالتنصّل من علاقاتها بشركات الأعمال الإسرائيلية بعد دعوة وزارة التجارة السعودية إلى فرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل[٨].

وحرص الشاه على إدانة احتلال إسرائيل قطاع غزة، وشبه جزيرة سيناء، والضفة الغربية. وعندما زار الملك فيصل طهران في شهر كانون الأول/ديسمبر، شدد على أن دين الإسلام هو ما يجمع بين السعودية وإيران في هذه المرحلة الخطيرة. كما ألقى فيصل خطابًا جيّاشًا أمام النواب والشاه في مجلس الشيوخ، حضّهم فيه على التمسّك بالإصلاحات والتمسّك بالإسلام، وأن يدركوا أن السعودية وإيران تتشاركان المصالح نفسها ويجمع بينهما الجوار والأخوّة في الدين[٩]. وقد قرّبه الخطاب من قلوب الإيرانيين، وثبّت مكانة فيصل حتى ذلك التاريخ بصفته الملك السعودي الأكثر

Beirut campus Library

شعبية. ولثقته بأنّ مكانة إيران بين العرب قد انتعشت بصورة جيدة، كان الملك فيصل حينئذ قادرًا على الالتفات إلى حثّ واشنطن على تجنّب خلط سياستها في الشرق الأوسط العربي بالمصالح الإسرائيلية؛ فألحّ على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، وأعانه على ذلك ارتفاع أسعار النفط بعد الحرب.

وقد أثرت هزيمة مصر في الحرب على نتائج معاركها في اليمن. ففي شهر آب/أغسطس من سنة ١٩٦٧، أُجبر عبد الناصر على سحب القوات المصرية من شمال اليمن، التي أصبحت "الجمهورية العربية اليمنية". واعترفت السعودية بهذه الجمهورية الوليدة بعد ثلاث سنوات في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٧٠. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر من سنة ١٩٦٧، كان النظام الاشتراكي في جنوب اليمن – جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية – يعلن استقلال البلاد بعد انسحاب البريطانيين من خليج عدن. وقد أزعجت الطبيعة اليسارية لليمن الجنوبي الملك فيصل، الذي قرّر إبقاء القوات المسلحة السعودية خارج اليمن مهما يكن. إلا أن آفاق توحيد الشمال والجنوب، التي ربما جعلت اليمن أشدّ تأثيرًا في المملكة من ذي قبل، دفعت الملك فيصل إلى دعم عبد الناصر ماليًّا لتقليص تدخله في شمال اليمن الجمهوري المحافظ لتمكين الملكيين الموالين للسعودية من أن تكون لهم اليد الطولى فيه، وللعمل على تهدئة الاتجاهات السياسية اليسارية في جنوب اليمن[10]. لكن ظهرت معارضة مسلحة في جنوب اليمن، يُعتقد أن السعودية تدعمها على أساس أنها تمثل القوى المعتدلة، وهُزمت سنة ١٩٦٨، ودعا اليمن الجنوبي، الذي ضمّ إليه حينئذ حزب البعث والجماعات الشيوعية في الجنوب، إلى تحرير شبه الجزيرة العربية، وشنّ هجومًا محدودًا على السعودية سنة ١٩٦٩. وقد أخلّ ذلك الاضطراب باستقرار المملكة داخليًّا وأدّى إلى انقلاب باء بالإخفاق، ما دفع فيصلًا إلى حلّ مشكلة وراثة المُلك، والإمساك بتوازن القوة الداخلي الهش عن طريق مجموعة من التدابير الإدارية والأمنية.

وسعى فيصل إلى تطويق الأزمة اليمنية، فطلب مساعدة الشاه، الذي كان قد عقد شراكة وثيقة مع إدارة الرئيس جونسون في واشنطن. ونظرًا لمعرفة الملك بقدرات إيران العسكرية، فقد طلب من الشاه الحصول على أسلحة حديثة مضادة للطائرات

لصد الغارات الجوية اليمنية. وكان الشاه يعلم أن فيصلًا نادرًا ما استنجد بمساعدته المباشرة، فأمر بإقلاع الرحلات الجوية على مدار الساعة مدة يومين لتسليم التجهيزات العسكرية المطلوبة. إلا أنه أفصح عن دهشته سرًّا، من قدرة اليمن الجنوبي على تهديد مطار جازان في السعودية، مع أنه ربما لم يدرك مقدار التطهير الذي جرى في الجيش السعودي بعد محاولة الانقلاب. كما حث الشاه الولايات المتحدة الأميركية على تقديم المساعدة إلى الرياض، التي كانت تكافح، بخلاف طهران، للحصول على مساعدات عسكرية من واشنطن في تلك الآونة[11]. (لكن الولايات المتحدة لم ترغب في مضايقة السوفييت في مضمارهم في اليمن). وكانت العوائق المالية في السعودية، والخوف من عصيان الجيش، وعدم توافر إمكانيات التدريب، تميّز طبيعة القوات المسلحة السعودية، وتَثني الولايات المتحدة عن الاهتمام بزيادة القدرات العسكرية للسعودية. كذلك فإن الأنظمة الثورية العربية كبّلت يدي فيصل دون الوصول إلى الولايات المتحدة، واضطرته إلى الاعتماد على أنظمته الدفاعية الخاصة، والدبلوماسية البعيدة عن الأضواء[12]. واستمر فيصل في تقديم العون المالي واللوجستي للجماعات المؤيّدة للرياض في اليمن، وهو ما شدّ في عزيمة اليساريين على المقاومة والقتال، حتى قرّر الشمال والجنوب الاتحاد والالتزام بمعاهدة الحدود السعودية اليمنية الموقعة سنة ١٩٣٤، بعد تجديدها في سنة ١٩٧٤.

وعندما امتد النزاع في جنوب اليمن إلى عُمان، تدخلت القوات الإيرانية لقمعه (بمباركة الولايات المتحدة)، بسبب السياسة السعودية المترددة والصعوبات العسكرية التي تعاني منها. ففي إقليم ظُفار في عُمان، دعا المتمردون إلى تحرير "الخليج العربي". وتبع ذلك عصيان مكنهم من التحكم بظفار بمساعدة من السوفييت والصينيين والكوبيين، من قاعدتهم العسكرية في عدن في جنوب اليمن، حاصدين أرواح الإيرانيين [العسكريين] – لكن مع الإقرار المستمرّ بعلاقات إيران الخاصة مع عمان. وبحلول سنة ١٩٧٣، كانت إيران قد أرسلت حوالى ٣٥٠٠٠ جندي من قواتها العسكرية إلى عمان. وقد فاجأ ذلك الرياض، ورأت فيه محاولة من الشاه لتأكيد تفوق القوة العسكرية الإيرانية. وفي سنة ١٩٧٥، أرسل ٣٠٠٠ جندي آخر من قوات النخبة الإيرانية استطاعوا سحق الثورة سحقًا تامًّا.

Beirut campus
library

وأقام الشاه شراكة مع عمان، مذكّرًا الحكومات العربية التي تصرّ على مصطلح "الخليج العربي" بأنه بالرغم من موقفهم المعادي لإيران، فإن إيران هي الدولة التي عملت على سحق الحركة الثورية العربية عندما هدّدت استقرار الخليج الفارسي. وحققت له شراكته مع عمان طموحه في مدّ القوة البحرية الإيرانية إلى ما وراء خليج عمان وصولًا إلى المحيط الهندي، وبقيت القوات الإيرانية في عمان حتى كانون الثاني/يناير ١٩٧٧. والحق أن الجهود الإيرانية، مع العون المالي واللوجستي المقدّم من السعودية، كانا على التوالي السبب في خروج السوفييت والصينيين من عمان في سنتي ١٩٧٦ و١٩٧٧. إلا أن السعودية كانت ترى في الشراكة العمانية الإيرانية أمرًا مريبًا، إزاء ما يعترضها من صعوبات في كبح التنافس السياسي، وعدم رغبتها في وصول قواتها العسكرية إلى جنوب الخليج. كما كانت علاقاتها مع عمان غير مستقرة أيضًا؛ ففي السنوات ١٩٥٥–١٩٥٩، وفي محاولة منها لإنهاء الخلاف على واحة البريمي، أخفقت الرياض في دعمها الإباضيين الذين كانوا يهدفون إلى إقامة دولة داخلية في عمان تضمّ مسقط. وعندما استأنفت الرياض علاقاتها الدبلوماسية مع اليمن الجنوبي، ويعود الفضل في ذلك جزئيًا إلى تمكن إيران من طرد المتمرّدين في عمان إلى جنوب اليمن، دعت إلى انسحاب القوات الإيرانية من عمان.

وفي تلك الأثناء، وبعد الموقف الحاسم للملك فيصل في حرب سنة ١٩٦٧ مع إسرائيل، كان الزعماء العراقيون (بقيادة الرئيس عبد الرحمن عارف الجُمَيلي) قد التفتوا إلى الرياض لحل خلافهم الحدودي المستمر مع إيران على الممر المائي شط العرب. وقد عمل السقاف على بناء اتفاقية إطار عمل، بعد مساعي الملك فيصل في حث إيران والعراق والكويت على حلّ خلافاتهم الحدودية المشتركة في كانون الثاني/يناير ١٩٦٦. إلا أن نجاح صدّام حسين وأحمد حسن البكر في الانقلاب الثاني لحزب البعث في العراق في تموز/يوليو ١٩٦٨ أحبط تلك الصفقة[١٣]. وكان البكر يتمسّك بنظرة متحفظة في السياسة الخارجية، إلا أن مرضه مكّن صدّام من تزعّم النظام البعثي الجديد، فرفض مطالب إيران في شط العرب وأسّس جبهة التحرير العربية [الفلسطينية] التي قامت بتخريب خطوط نقل النفط الإيرانية[١٤]. كذلك تحدّى صدام

المملكة العربية السعودية أيضًا، بتهديده بتوحيد الأراضي العربية، وتحدّاها بتواصله مع عبد الناصر.

وقد حاول فيصل تهدئة العراق، كما احتفظ الشاه بعلاقة ودّية مع بغداد باعترافه بحكومة حزب البعث [الجديدة]، إلا أنه كان يمد أكراد العراق بالعون العسكري والمالي سعيًا منه لتطويق النظام القائم في بغداد، أما فيصل فقد فضّل التغاضي عن تدخل الشاه؛ فانهماك بغداد في حرب مع الأكراد سيخفف التوتر في العلاقات العراقية السعودية. لقد كان السلام الشامل ضروريًا، وخاصة نتيجة تقاطع الزمن في تجديد حزب البعث العراقي وظهور حزب البعث السوري، وكانت المحادثات الرامية إلى اتّحادهما تثير مخاوف السعودية وإيران. إلا أن الدعوة إلى ذلك الاتحاد المنشود لم تكن إلا بداية زائفة، بسبب الخصومات المتأصّلة بين نظامي البعث العراقي والسوري، وهو ما دفع صدام إلى اضطهاد كثير من المسؤولين العراقيين الذين اعتقد أنهم يوالون حزب البعث السوري[١٥].

واستمر فيصل في تقديم مساعدات سنوية رمزية إلى دمشق لتعزيز مكانتها في مواجهة بغداد، إلا أن عجزه عن إصلاح العلاقات السعودية السورية أسهم كثيرًا في ظهور التصدعات داخل المملكة. فمنتقدو فيصل كانوا ينقمون عليه نهجه الحذر في السياسة الخارجية، وكان منهم أمراء سعوديون يريدون قيام شراكة فعّالة مع سوريا لتطويق إسرائيل. إلا أن شكوك فيصل بشأن العلويين، الذين وصلوا إلى السلطة في سوريا وشكلوا العدد الأكبر من المجندين في الجيش السوري، أدّت إلى اتخاذ نظام البعث السوري إجراءات لبتر القاعدة الداعمة للسعودية بين الأغلبية السنّية السورية، عن طريق تمويله الجماعات المعارضة في المملكة. وجاء ردّ فيصل باعتقال الشيعة السعوديين المتهمين بالعضوية في حزب البعث السوري، كما قدم مساعدات لحزب الإخوان المسلمين السوري، وكان العلماء السعوديون يصِمون سياسات البعث القومية العلمانية بأنها ذات هويّة فاسدة، تخالف الأفكار الإسلامية في المملكة[١٦].

لقد خلّص الشاه نفسه من التطوّرات الجارية في سوريا، فجهود سوريا لتغيير اسم الخليج الفارسي ومطالبتها باستقلال خوزستان [الأهواز] برّرت له التعامل الحذر، ومن ذلك تقليص مخاطر تحالف عراقي سوري على إيران. وكان الدبلوماسيون

Beirut campus Library

الإيرانيون العاملون في سوريا يحثونه كذلك على اتخاذ الحيطة والحذر؛ فخلال توجيههم الدبلوماسي، نصحهم رئيس الوزراء أمير عباس هويدا بارتشاف القهوة وتدخين لفافة تبغ قبل الرد على استفزازات الحكومة السورية المعادية لإيران وأكاذيب الصحافة المستمرة[17]. لكن مع زيادة توتر العلاقات مع بغداد ودمشق بسبب احتمال نشوب حرب في المنطقة، قبلت طهران بالعرض الملائم الذي قدمته الرياض بتسوية الخلافات الحدودية بين إيران والعراق في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨، عن طريق اتفاقية ترسم خطًّا بحريًّا متوسطًا بين ضفتي البلدين، وهو ما كان قد نُقِّح وأُقِر في اتفاقية سابقة سنة ١٩٦٥. وفي سنة ١٩٦٩، كان الوزراء والمسؤولون السعوديون والإيرانيون يلتقون بصورة دورية، وشكّلت منظمة الصداقة العربية الإيرانية التي مركزها طهران (وكانت هذه المنظمة قد أنشئت عقب زيارة الملك فيصل سنة ١٩٦٥ إلى إيران وكانت برئاسة هويدا) فريق عمل لدراسة الآثار الواقعة على الخليج الفارسي من جرّاء اتفاقية الحدود البحرية الأميركية السوفييتية، التي تحظر الاستخدام العسكري للممرات المائية المشتركة[18].

وهدأ توتر العلاقات مع سوريا بعد موت عبد الناصر في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠. وفي آذار/مارس ١٩٧١ استولى حافظ الأسد على السلطة في سوريا، وألغى السياسات الاشتراكية الثورية التي انتهجها أسلافه [من حزب البعث]، الذين ألقى عليهم باللائمة في العزلة التي وضعوا سوريا فيها. وفي مصر، وبتشجيع من السعودية، طرد الرئيس أنور السادات المستشارين العسكريين السوفييت. وبعيد ذلك انضمّت السعودية وإيران إلى مصر والمغرب في "نادي السَّفاري الأفريقي الفرنسي"، وهو اسم مرمَّز لقوة استخبارات نخبوية تشكلت لدعم الأنظمة المعادية للشيوعية وإطاحة الحكومات اليسارية، في وقت كانت فيه الولايات المتحدة الأميركية أقل رغبة في التورّط في مناطق النزاع، بعد انسحابها من فيتنام. وكانت فرنسا هي صاحبة الفكرة أصلًا، وموّلت السعودية وإيران النادي وأمدّتاه بالمساعدات، مع أنه كانت هناك خصومات واضحة بين الدولتين. وكان الأمير تركي الفيصل، الذي أصبح رئيس "مصلحة الاستخبارات العامة" السعودية في سنة ١٩٧٧، سيلتقي بنظيره الإيراني في تلك السنة في الرياض، وفي السنة التالية في فرنسا، لتنسيق أنشطة النادي. إلا أنه عندما أرسل مندوبًا عنه إلى

طهران لجمع ملف أنشطة النادي الأخيرة، احتفظ الإيرانيون بالملف، لكنهم أكدوا للطرف السعودي أن الملف محفوظ في أيدٍ أمينة. (وانفصلت إيران عن النادي بعد الثورة الإيرانية)[19].

واستمرّ العراق في تحدّي أدوار الزعامة الإقليمية للسعودية وإيران، التي تعززت بسياسة مبدأ نيكسون الجديد المعلن "ركنان صنوان". وردًّا على ذلك، عقد العراق معاهدة صداقة مدتها ١٥ سنة مع الاتحاد السوفييتي في نيسان/أبريل ١٩٧٢. وطمأنت واشنطن حليفها الشاه بدعمها العسكري غير المحدود له في مواجهة التهديدات العراقية، وهو أمر رحّبت به السعودية على الرغم من قلقها من تصاعد القوة الإقليمية الإيرانية. وبإيرادات مالية سعودية تزيد بحوالى ٦٩% عن الإيرادات المالية الإيرانية (في سنة ١٩٧١)، كانت الرياض تعلم أن بإمكانها اللحاق بطهران إن لم تجارِها في القوة العسكرية.

وفي آذار/مارس ١٩٧٣، عندما استولى العراق على مركز حدودي كويتي قرب البصرة في محاولة منه للمطالبة بالجزيرتين الكويتيتين (بُوبيان والوَرْبة)، كان خوفه من انتقام سعودي إيراني هو ما أجبره على الانسحاب[20]. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٧٤، سافر رئيس الاستخبارات السعودية كمال أدهم، يرافقه أمير سعودي بارز مندوبًا عن الملك فيصل، والمندوب المصري محمد أشرف مروان، إلى طهران للبحث في طرق تسوية الخلاف الحدودي بين إيران والعراق، وكبح جماح سباق التسلح الإقليمي. وكان الشاه يعلم أن الجهود المصرية السعودية ستخفق في إخراج العراق من حضن السوفييت. إلا أنه وافق على إيقاف الدعم عن الأكراد العراقيين في مقابل حلّ الخلاف مع العراق على شط العرب، الذي أُنهي في اتفاقية الجزائر سنة ١٩٧٥ برسم الحدود المائية وفقًا لخط المجرى (أي الخط الذي يمتد على طول الممر المائي في أدنى ارتفاع له)[21].

وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر من سنة ١٩٧٣، قامت مصر وسوريا بالهجوم على الأراضي التي تحتلّها إسرائيل، في محاولة لإنهاء احتلال سيناء ومرتفعات الجولان. وعلى الرغم من تقدّمهما السريع، هُزِمت جيوشهما في الأسبوع الثاني من الحرب. وفرض فيصل حظرًا نفطيًّا تامًّا على الغرب، فأضرَّ ذلك بالشاه الذي قرّر المحافظة

Beirut campus library

على علاقاته مع إسرائيل. وعندما سافر الأمير فهد إلى إيران في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ليطلب من الشاه قطع الإمدادات النفطية عن إسرائيل وإيقاف الرحلات الجوية التجارية إليها، كان جواب طلبه الرفض[22]. لكن الشاه وافق على تزويد مصر بالنفط الخام، وتقديم المساعدات الطبّية لجبهة الحرب العربية. ورفَض عقب ذلك الاقتراحات البريطانية والأميركية بدعم إشعال ثورة كردية على بغداد، وأكد للعراق أن القوات الإيرانية لن تهاجمه إذا ذهبت القوات العراقية لمساعدة مصر. ولمنع التغلغل الأميركي والسوفييتي في المنطقة بحجة النزاع – كان الشاه قلقًا من أن ذلك سيضر بزعامة إيران الإقليمية – فقد قام أيضًا بشغل القوتين العظميين بعضهما ببعض. فوفقًا لما يقوله سفيره السابق في موسكو، أحمد مير فندرسكي، وافق الشاه على السماح لعدد محدود من الطائرات السوفييتية بعبور المجال الجوي الإيراني لتقديم المساعدات إلى مصر[23]. إلا أن الشاه زوّد أيضًا إسرائيل، والقواعد العسكرية الأميركية في المنطقة، بكمّيات النفط الضرورية الملحّة لها أثناء الحظر النفطي[24].

وعندما تواردت الأخبار بأن إدارة نيكسون قد بعثت رسالة إلى فيصل تُلمّح فيها إلى أن الولايات المتحدة ستنظر في استخدام القوة ضد المملكة لفرضها الحظر النفطي على البلدان الداعمة لإسرائيل[25]، انحرفت كفة توازن القوة الإقليمي عن الرياض لبرهة وجيزة؛ إلا أن رباطة جأش فيصل أعادت الكفة إلى نصابها، كما ساعدته في ذلك نظرته إلى احتلال القدس، فقد رأى فيه إهانة لأفكاره الدينية التي نمت بقوة في السنوات الثلاث الأخيرة من حياته[26]. وشرع فيصل في إحياء محور دمشق والرياض والقاهرة بتوليه إدارة الحظر العربي، وهو ما أدّى إلى ارتفاع مفاجئ في أسعار النفط، وعجّل في إنهاء آخر نزاع بين العرب وإسرائيل. واستمرّ في الحظر النفطي إلى أن وقعت إسرائيل اتفاقية سلام مع مصر وسوريا. وكان موقفه دقيقًا في قطع محور دمشق القاهرة قبل الحرب، وهو ما جلب على المملكة ضغطًا هائلًا لتجبر إسرائيل على التفاوض لإنهاء احتلال الأراضي العربية، وعمل على تهدئة الموقف في الأردن – حيث كان مقاتلو جبهة التحرير الفلسطينية وحوالى ٧٠٠٠٠٠ فلسطيني مقيم فيها يهدّدون بجر البلاد إلى حرب أهلية.

وابتهج الشاه لارتفاع أسعار النفط، وتواصل مع سوريا بعد توقيعها على اتفاقية

فض الاشتباك مع إسرائيل بعد وساطة أميركية سعودية في حزيران/يونيو ١٩٧٤. وفي سنة ١٩٧٦، بعد أن أبلغ الملك حسين ملك الأردن الشاه أن حافظ الأسد قد تحدث عنه بإكبار في اجتماع الجامعة العربية في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر من تلك السنة، تبادلت الدولتان إيران وسوريا السفراء[27]. ودعم الشاه الأسد بعد أن أقرت الجامعة العربية وجود قوات لها بقيادة سوريا في لبنان في أيار/مايو ١٩٧٦ لإنهاء النزاع المسلح بين الموارنة والفلسطينيين. وقد ردّ الأسد على إحسان الشاه بإلحاحه على الرئيس الأميركي جيمي كارتر بأن الشاه يجب أن يقود عمليات التطوير والتنمية في الشرق الأوسط، في وقت كانت فيه واشنطن تنأى بجانبها عن طهران بسبب تأخر الإصلاحات الإيرانية[28].

واغتيل الملك فيصل بيد ابن أخيه غير الشقيق [المأفون فيصل بن مساعد] في ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٥. وأعلنت إيران الحداد مدة أسبوع، وفي ٢٨ نيسان/أبريل قام الشاه بزيارة دامت يومين للملك خالد لتقديم تعازيه، إلا أنه اتّخذ قرارًا بإنهاء عصر الوحدة الإسلامية بعد تصارع السعودية وإيران على أسعار النفط[29]. لكنه مع ذلك استمرّ، إلى جانب السعودية، في مساعدة الولايات المتحدة على التوصّل إلى معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل. وقد ساعدت الإعانات المالية السعودية مصر على فك ارتباطها بالدول العربية الثورية، فنتج عن ذلك إبرام اتفاقيتي سيناء الأولى والثانية في سنتي ١٩٧٤ و١٩٧٥ على الترتيب، وتبع ذلك اتفاق "كامب ديفيد" سنة ١٩٧٩. ومنذ ذلك الحين انسحبت السعودية وإيران من صدارة الجهود الرامية لإدخال مصر في العالم الغربي، وسمحتا للولايات المتحدة بحصد نتائج جهودهما السابقة؛ إلا أنه لم يكن هناك شك في أنهما كانتا قد وجّهتا مصر في السنوات السابقة، قبل أن يتمكن الغرب من الوصول إلى إجماع بالوقوف إلى جانبها.

وكانت الإشارات الأولى لانهيار حظوظ الشاه السياسية في المنطقة قد بدأت بالانبعاث في جنوب لبنان، حيث تأسّست قاعدة حركة أمل [أفواج المقاومة اللبنانية] الشيعية على يد رجل الدين الإيراني موسى الصدر. وكان الصدر قد تواصل مع كلٍّ من فيصل والشاه، وكان الأخير يقبل في مناسبات متعدّدة التماساته لتحسين حياة الشيعة في جنوب لبنان، إلا أن الشاه كان واثقًا من أن رجال الدين الشيعة يفقدون قاعدة سلطتهم

Beirut campus library

التقليدية في أرجاء المنطقة[٣٠]. وقد كلفه نفوره من المشاركة الفعالة مع رجال الدين هؤلاء عرشه. كما ضلله جهاز السافاك، وهو شرطته السرّية، فقد أخفى – ليحظى بيدٍ عنده – صحّة التقارير التي كان يكتبها الدبلوماسيون الإيرانيون في لبنان عن الخطر الحقيقي لسياسات التشيّع وراء الحدود. وكثيرًا ما عمل نهج المعلومات المضللة للسافاك عمله؛ فعندما أوصى السافاك بإرسال أحد عناصره سفيرًا إلى لبنان، تساءل الشاه عن مدى أهمّية مكانة لبنان الذي يبرّر إرسال عنصر من السافاك بدلًا من "دبلوماسي عادي"[٣١]. ومنذئذ كان اعتماد الشاه على السافاك، الذين كان عناصره كثيرًا ما يوظفون الدبلوماسيين الإيرانيين للتجسّس على نظرائهم وعلى المنشقين وعلى القادة الأجانب، يرسّخ خوفًا كبيرًا [عند الدول الأخرى] من نوايا إيران الإقليمية، ويسيء إلى مكانة الشاه.

وعندما غزت إسرائيل جنوب لبنان لتسحق الكفاح المسلح الفلسطيني في آذار/مارس ١٩٧٨، أدرك الشاه التحدّي الإقليمي المقبل على حكمه. وبغية منع منظمة التحرير الفلسطينية من قبول عرض بالاستقلال قدّمته إسرائيل بعد الغزو، تهرّبت سوريا من حركة "فتح" الفلسطينية الكبرى بقيادة ياسر عرفات، التي كانت تدعمها السعودية كذلك، وتحوّلت إلى الدعم الكامل لحركة أمل. وفي مقابل ذلك، أصدر الصدر فتوى تقول بأن العلويين هم طائفة من طوائف الشيعة. كما استضافت سوريا المنشقين الثوريين الإيرانيين، وهدّد تحالفها مع حركة أمل بتعبئة الناشطين الشيعة في وجه الشاه. وساءت الأمور عندما اتخذت حركة أمل وقادة الثورة الإيرانية المستقبليون موقفًا من القتال الدائر في جنوب لبنان. وقرّر كثير من الثوريين تجاهل سوريا وحركة أمل، وكانتا معتدلتين إلى حدٍّ ما في نظرتهما إلى الشاه، وعقدوا حلفًا قصير الأمد مع ياسر عرفات[٣٢]. وكان قدر الشاه محتومًا، بعد أن حزم الثوريون أمرهم بالقتال في سبيل القضية الفلسطينية، والسعي إلى قطع علاقات الشاه وإيران بإسرائيل.

أمن السعودية، وإيران، والخليج: ١٩٦٨-١٩٧٢

في كانون الثاني/يناير ١٩٦٨، عندما أعلنت بريطانيا عزمها على الانسحاب من الخليج الفارسي، كانت هناك أسئلة كبيرة متعددة تواجه السعودية وإيران: ما هي الهيئة التي

سيكون عليها النظام في الخليج في مرحلة ما بعد البريطانيين؟ وهل ستتمكن الدول العربية من تولي القيام بدور بريطانيا وتكبح تفوّق القوة الإيرانية، أم هل ستملأ إيران فراغ السلطة في الإقليم؟ فلم يكن في نيّة بريطانيا، ولا الولايات المتحدة الأميركية المشغولة بحرب فيتنام، التورّط في شؤون الخليج في سنة ١٩٦٨. فقد أرادت بريطانيا الخروج سريعًا، لتضع عن كاهلها عبء النفقات المالية الكبيرة، دون أن تخشى من أن يحل محلها الأميركيون أو السوفييت في الخليج الفارسي. وفضلًا عن ذلك، كانت ترغب في قيام نظام قابل للحياة في هذه المنطقة. ولهذه الغاية، سعت لندن إلى استبقاء توازن القوة الإقليمي المرتكز على القوى النسبية لكل دولة. وقد كان ذلك النظام المتعدّد الأقطاب يعني أن تعمل حكومات إيران والعراق والسعودية والكويت مع اتّحاد حكومات الوصاية البريطانية السابقة، التي تضم تسعة كيانات، انقسمت بعد ذلك إلى سبع مشيخات متصالحة شكلت الإمارات العربية المتحدة، بعد أن سعت البحرين وقطر إلى الاستقلال.

وعلى الرغم من أنه كان من المتوقع أن تساعد إيران في قيادة النظام الإقليمي الجديد، قلّما نظرت طهران في إمكانيات توسيع علاقاتها في جنوب الخليج. ولذلك، لم تؤتِ دعوتها إلى قيام حلف مع السعودية والكويت أُكُلها، وكذلك فإن المقترح البريطاني بقيام حلف دفاعي سعودي إيراني مشترك لم ير النور. وبما أن تعاون الشاه مع دول الخليج العربية لتطويق العراق والسوفييت كان يمرّ بصعوبات كذلك، فقد أصبح الشاه يعتمد على موافقة أميركا وبريطانيا على سياساته الخليجية. وهذه الموافقات كانت موافقات ملتبسة مبهمة، فزادت في توتر العلاقات بين إيران وجيرانها الخليجيين. وإلى جانب ذلك، كان الشاه كثيرًا ما يعتمد على اجتهاداته – التي تبنيها علاقاته الشخصية مع حكام الخليج وتقارير السافاك الرديئة – في تحليله للشؤون الخليجية، وهو أمر أسهم في ضعف السياسة الإيرانية في الخليج. كذلك ظن الشاه، الذي كثيرًا ما استضاف زعماء الخليج في طهران، أنه يكفيه أن يرسّخ الاحترام مع جيرانه الخليجيين ليستجيبوا لمطالب السياسة الإيرانية. فعلى سبيل المثال، عندما زار أمير البحرين الأمير عيسى بن سلمان آل خليفة الشاه في سنة ١٩٧٠، استنتج الشاه الذي كان منتشيًا باستئثاره بالاهتمام الذي أولاه إيّاه الزعماء العرب، على عجالة، أن

Beirut campus library

البحرين ترجو التقرّب من إيران بدلًا من جيرانها العرب[٣٣].

ومع ذلك أنشئ فريق عمل بإيعاز من الشاه داخل وزارة الخارجية، يجتمع يوميًا ليقدّم تقارير سياسية استغرقت ثلاثة أشهر من البحث في مصير البحرين، والجزر الخلافية الخليجية أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى، وطريقة تشكيل دولة الإمارات العربية المتحدة – وهي قضايا كانت إيران تناضل من أجلها قبل الانسحاب البريطاني. وبالإضافة إلى ذلك، شُكّلت لجنة خاصة بالبحرين تجتمع يوميًا مع وزير الخارجية أردشير زاهدي، وتجتمع بانتظام مع البرلمان الإيراني، لصوغ توصيات للفصل في موقف إيران من قضية البحرين[٣٤].

وبما أن الانسحاب البريطاني قد يحرم السعودية من القدرة على كبح المنافسين الإقليميين المحتملين، ومنهم إيران، اقترحت الرياض إنشاء شبكة أمنية جماعية لدول الخليج العربية، على الرغم من التنافس السياسي والتوتر الحدودي بين السعودية وأبو ظبي؛ وبين السعودية والكويت؛ وبين البحرين وقطر. وللدفع سريعًا بهذه الفكرة، قام فيصل بحلّ الخلاف الحدودي على واحة البريمي لمصلحة أبو ظبي، وتوصّل إلى اتفاق مع الكويت لتقسيم المنطقة المحايدة، وهي أراضٍ تقع بين العراق والكويت والسعودية بلا حدود محدّدة لها. كما دعم فكرة اتحاد السعودية مع البحرين، إلا أنه أراد أن تنضم البحرين إلى دولة الإمارات لتكوّن في الدولة الناشئة ثقلًا موازيًا لأبو ظبي، المقرّبة من إيران[٣٥]. وألحّت المملكة على مشيخات الخليج للتوصّل إلى حلول حدودية تواتيها – فعلى سبيل المثال، استخدمت اتفاقية البريمي سنة ١٩٧٤ لجعل أبو ظبي تتخلى عن حقولها النفطية في واحة ليوا، أو التحكم بالحقل النفطي "فَشْت أبو سعفة" سنة ١٩٥٤ في مقابل المشاركة بحصة نصف الأرباح مع البحرين. كما سعى فيصل إلى إنشاء برنامج أمني مشترك مع الكويت والبحرين، وكان مرحّبًا بتشكيل اتحاد يضم سائر المحميات البريطانية [السابقة].

لكن الشاه كان يفضّل التحالفات الأمنية الثنائية في الخليج، فكان يرفض التعامل مع دول عربية مجتمعة يمكن أن تسعى إلى معادلة القوة الإيرانية. وبدلًا من ذلك، كان يرحّب بقيام حلف تعاوني متعدّد الأطراف مع دول الخليج العربية، لكن العراق والدول العربية الأخرى كانت تعارضه، لأن إيران لم تبذل الكثير لتفهم جيرانها. وقد

شدّد على هذه النقطة الدبلوماسيون الإيرانيون المحنّكون: فقد نصحوا ضباط الجيش الإيراني بإلغاء سباق التسلح مع العراق والدول الخليجية بعد الانسحاب البريطاني، وذلك سعيًا لإقامة علاقات دبلوماسية متينة تعمل على تعريف إيران كيفيّةَ التعايش مع جيرانها العرب شركاءَ متساوين. إلا أن الشاه مضى في خططه لتقوية الجيش، وهو ما كان يرعب العراق والدول العربية الأخرى[٣٦]. وردًّا على خططه تلك، بذلت السعودية ودول الخليج العربية، بالإضافة إلى تركيا، ما في وسعها لإغاظة الشاه، وذلك بإصرارها على مصطلح "الخليج العربي"، وإصرارها على الاتحاد الذي منع الشاه قيامه.

والحق أن الشاه كان عاقدًا النية على ألّا يعترض على تأسيس الاتحاد الذي يضمّ البحرين، لكنه لم يطمئن إليه إلا بعد أن تقرر مصير البحرين. فلو اندمجت البحرين والمشيخات المتصالحة [دولة الإمارات حديثًا] في اتحاد عربي، فقد ينحرف توازن القوة في الخليج عن إيران. لذا كان استقلال البحرين مرتبطًا بالسيادة الإيرانية المتنازع عليها على جزر الخليج الثلاث [أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى]. وقد حاولت إيران التأثير في إمارة رأس الخيمة لتتخلى عن مطالبتها بجزيرتي طنب الكبرى والصغرى، كما حاولت التأثير على إمارة الشارقة لتكفّ عن الحديث في شأن جزيرة أبو موسى.

وفي تلك الأثناء أجّل الشاه محادثاته مع فيصل بشأن الجرف القارّي، وكان الاثنان غير موافقين على تقسيم الموارد النفطية الموجودة فيه، التي يقع أغلبها في الجانب السعودي، بالإضافة إلى مجموعة من القضايا الخلافية. ورفضت إيران التحكيم لحلّ الخلاف على الجرف القارّي، بسبب قوة الحجّة القانونية للمملكة. وفي ١ شباط/ فبراير ١٩٦٨، استولت سفينة حربية إيرانية على تجهيزات لشركة "أرامكو" ونقلت عمّالًا أميركيين وسعوديين في الشركة إلى باخرة إيرانية في الخليج الفارسي، وكان ذلك للاعتراض على تنقيب السعودية في مياه وسط الخليج تطالب بها إيران. ففي أوائل سنة ١٩٦٨، قدّم الملك فيصل ترحيبًا ملكيًا بالشيخ عيسى، بعد أن أوضح سابقًا أن أيّ غزو للقوات الإيرانية للبحرين يعادل الهجوم على السعودية. واعترض الشاه على ذلك، فألغى زيارة له رفيعة المستوى للسعودية كان قد خطط لها منذ سنة، وذلك

Beirut campus Library

قبل يومين فقط من موعد وصوله المقرر في ٣ شباط/فبراير ١٩٦٨[٣٧].

وقد رأى فيصل في إلغاء الشاه زيارته أمرًا بروتوكوليًا [يتعلق بإدارة المراسم والتشريفات] وقرّر ألا يعيره اهتمامه، وفقًا لما يقوله نجله الأمير تركي، بحجّة أن "إيران كانت أعظم أهمّية عند المملكة من أن تؤثر أمور بروتوكولية على علاقتهما"[٣٨]. واجتمع الشاه بفيصل في مطار جدّة في طريقه إلى أديس أبابا في أوائل شهر حزيران/يونيو. وامتدّ الاجتماع، الذي وافق فيصل على أن يدوم ٤٠ دقيقة فقط بناءً على طلب الشاه، إلى خمس ساعات من المحادثات الرامية إلى استعادة الثقة بين الطرفين. وقد أبدى فيصل ملاحظته بأن الشاه كان يعارض المواقف السعودية، إلا إذا توافقت مع أفكاره[٣٩].

وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، كافأ الملك زيارة الشاه، فزاره، وتفاوضا على مسوّدة اتفاقية حدودية تُحابي إيران وتعدِّل معاهدة سابقة وقعت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، تعطي السعودية وإيران حقًّا متساويًا في الوصول إلى نفط مياه جزيرة خَرْج. وكان لذلك أثره في إزالة التوتر بشأن تقسيم مناطق احتياطي النفط التي يقع أغلبها في الجانب السعودي من حدود الجرف القاري المرسومة سنة ١٩٦٥، وهو ما جعل إيران ترفض مبدئيًّا التصديق على تلك المعاهدة. إلا أن طهران أشارت إلى أن الخلاف كان سياسيًّا لا اقتصاديًّا، ملمحةً إلى أن الشاه كان يربط الخلاف بحلّ الخلافات الخليجية مع إيران. وفي نهاية المطاف، وافقت السعودية وإيران على تقسيم النفط في موقعه بصورة متساوية مناصفةً، وقبِل الشاه بمطالبة السعودية بالنفط القابل للاستخراج في تلك البقعة[٤٠]. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر، زار الشاه السعودية، ووقع اتفاقية تقضي بسيادة الإيرانية والسعودية على جزيرتي "فارسي" و"العربية"، على الترتيب، بالإضافة إلى الاتفاقية التي تقسم الجرف القاري بينهما. وألح فيصل على الشاه ليتخلّى عن مطالبته بالبحرين، والسماح للأمم المتحدة بإرسال لجنة لتقصي الحقائق تقرر مصير ذلك البلد[٤١].

وعلى الرغم من البيانات الإيرانية العلنية المعارضة [لاستقلال البحرين]، أدرك الشاه أن البحرين أصبحت لها حكومة خاصة بها، وتحظى بدرجة من الاعتراف الدولي، وتستطيع التصرّف في سياستها الخارجية، وهي أمور كافية في نظره ووفقًا لأحكام

القانون الدولي لمنح البحرين صفة الدولة. وبما أن تعريب البحرين كان ناجحًا أيضًا، فذلك يعني أن الروابط التي تربط إيران بالبحرين في أمّة واحدة باتت قليلة[٤٢]. إلا أن برلمان إيران كان قد أعلن أن البحرين هي المحافظة الإيرانية الرابعة عشرة في سنة ١٩٥٧، ووفقًا لما تذكره المصادر الإيرانية، فبعد سنة من ذلك أعلن حاكم البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولاءه لإيران. وكانت حجة البرلمان الإيراني أنه بالرغم من أن إيران فقدت سيطرتها على البحرين، لم تكن البحرين يومًا مستقلة، بل كانت محميّة بريطانية؛ ولم يكن دعم بريطانيا للبحرين إلا "تدخلًا خارجيًّا". والتعريب التدريجي للبحرين تحت حكم البريطانيين، الذي أدّى إلى إحلال العرب محلّ سكانها الفرس، زاد في دفع البرلمانيين الإيرانيين إلى القول بأن حكم إيران للبحرين دام قرونًا متعدّدة لم تنقطع إلا في فترات زمنية بين سنتي ١٥٠٧ و١٦٠٢، عندما احتلتها البرتغال ومن بعدها بريطانيا[٤٣].

وكما كانت حال كثيرين من الإيرانيين الآخرين في ذلك الزمن وفي الوقت الحاضر، لم يكن الشاه يكنُّ مشاعر قويّة تجاه البحرين، بسبب هويتها العربية، وصرف النظر عن أهمّيتها، وذلك ببساطة لقلة غناها بالنفط واللؤلؤ، مما لا يدعو من الناحية الاقتصادية إلى بقائها جزءًا من إيران. إلا أنه كان مترددًا بشأن التصرّف الصحيح الذي ينبغي له اتخاذه، وبعد أن أصدر وزير الدفاع العراقي حردان التكريتي وعده بحماية البحرين إذا غزتها إيران، التفت الشاه إلى جيشه طالبًا منه المشورة. فذكّره اللواء فريدون جام، رئيس هيئة الأركان الإمبراطورية المشتركة، بأن الجيش ينبغي أن يُمنَع من التدخل في الشؤون السياسية[٤٤]. ومن الواضح أن الشاه كان قد عقد عزمه على تفادي البرلمان والتخلي عن البحرين. فقد هيمنت بضعة حجج تخالف موقف البرلمان من علاقة إيران بالبحرين، وكان الشاه يعتقد بأنها حجج صحيحة. فعلى سبيل المثال، حاولت إيران في سنة ١٩٢٣ تحرير الجزر الثلاث [أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى] في الخليج الفارسي باللجوء إلى عصبة الأمم، في مقابل تخليها عن البحرين[٤٥]. وفي سنة ١٩٢٧، حاول رضا شاه تجديد مطالبة إيران بالبحرين لبرهة، لكنه قرر العدول عن ذلك بعد رفض بريطانيا للفكرة[٤٦]. وأخيرًا، وعمليًّا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت إيران أضعف بكثير من أن تطالب بالسيادة على البحرين.

Beirut campus
Library

وقد برزت قضية البحرين بعد أن رفض فيصل الضغط على إمارات الخليج للتنازل عن مطالبها بالسيادة على الجزر الخلافية (مع أنه شجّعها على التوصل إلى اتفاق مع إيران)، وبعد أن اجتذبت بريطانيا الشاه دون التوصل إلى أي اتفاقيات بشأن هذه القضايا الخلافية. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٦٩، أعلن الشاه أنه سيمتنع عن استخدام القوة للمطالبة بالبحرين إذا أراد سكانها الاستقلال. ولم يُستشَر البرلمان الإيراني في هذا الأمر. وفي ذلك الوقت، تبع الشاه قيادة فيصل في المنطقة، فقد كان يعتقد أن السعودية وإيران مسؤولتان عن ضمان استقرار هذه المنطقة. وساعد فيصل البحرين على توقيع اتفاقية الجرف القاري مع إيران في حزيران/يونيو ١٩٧١، واقترح إقامة قوّة عربية إيرانية مشتركة على الجزر المتنازع عليها التي يقول العرب إنها جزء من المشيخات المتصالحة السبع، فالظاهر أن المخاوف الأمنية لا ادّعاء إيران سيادتها على تلك الجزر، كانت هي الهمّ الرئيس للشاه على حدّ زعمه[٤٧]. وكان الشاه توّاقًا جدًّا إلى هذا الدور في القيادة المشتركة، وذلك بعد زيارة السقاف إيران وزيارة زاهدي السعودية في نيسان/أبريل ١٩٧٠، وتجرأ فأبلغ الولايات المتحدة الأميركية أن بإمكانها تأجيل أمر حمايتها للخليج الفارسي قدر ما تشاء، لأن الرياض وطهران مستعدتان للقيام بهذه المهمة[٤٨].

وفي ١١ أيار/مايو، وافق البرلمان الإيراني على اتفاقية أقرتها الأمم المتحدة تقضي بإجراء استفتاء شعبي في البحرين على مسألة الاستقلال. وقدمت إيران وبريطانيا اعترافهما الرسمي بالبحرين، وهو ما مهّد الطريق لاستقلال دولة الإمارات في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، ومنع تشكيل اتحاد عربي كانت السعودية والكويت تزمعان إنشاءه. وقد وصف لي دبلوماسي إيراني كنت قد قابلته مزاج الشاه حينذاك بقوله: "لقد شعر الشاه بأنه استمال البحرين. وكان يعي أن هناك خيارين آخرين، فإما أن يرضى بالأمور على ما هي عليه ويجاريها وحسب، أو أن يحتلّ البحرين. وكلا الخيارين كان دون الهيبة الإمبراطورية لإيران، ولن يقبل العالم منها ذلك في الحالتين". لقد أبطل استقلال البحرين الدعاوى الثورية العربية التي ترفعها مصر، واليمن، والعراق، وليبيا، في وجه إيران. وكان الملك فيصل أول زعيم يهنّئ إيران بقرارها الموافقة على استقلال البحرين، بإرساله برقية شخصية إلى شاه إيران[٤٩].

لقد رأى الشاه في استقلال البحرين والإمارات أمرًا مشروطًا باتفاق مضمَر مع بريطانيا، يوسّع مصالح السيادة الإيرانية إلى جزيرتي طنب الكبرى والصغرى، اللتين كانتا أقرب إلى إيران، وحتى إلى جزيرة أبو موسى الأبعد جنوبي الخط المتوسط [بين الحدود]. (ويعطي ذلك إيران حجة قانونية ضعيفة بشأن السيادة عليها في حال حدوث حلّ للقضية). وفي أوائل سبعينيات القرن العشرين، كان مضيق هرمز يحمل ٢٠ مليار دولار أميركي من العائدات الإيرانية السنوية. وعلاوة على ذلك، كان المضيق أساسيًّا لتمكين إيران من إطلاق قوتها البحرية لإبقاء القوى الدولية بعيدة عن المنطقة، ما منح إيران وقتًا للعمل مع جيرانها العرب على بناء نظام أمني على مستوى المنطقة – على الرغم من حقيقة أن هذا لم يكن بالضرورة ما يسعى إليه جيران إيران العرب. فقبل سنة فقط من ذلك، رفع العراق مطالبته بممرّ شط العرب المائي بأكمله. لذلك فإن فهم الشاه للموقف الإقليمي الراهن كان فهمًا من جانب واحد، وهذا الفهم من جانب واحد تجلى كثيرًا في رفض إيران في مرات سابقة لحلول ترضية بشأن الجزر. فمنذ سنة ١٩٣٥، رفضت إيران مرتين العروض البريطانية بالتخلي عن المطالبة بجزيرة أبو موسى، ومنها عرض بشراء جزيرتي طنب الكبرى والصغرى مقابل تأجيرهما لإمارة رأس الخيمة. كما أن ملكية إيران جزيرة "سيري" [من الجزر التابعة لجزيرة أبو موسى] ارتبطت باستعدادها لحلّ الخلاف على جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى.

وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، بعث الشاه زاهدي للاجتماع بالملك فيصل في جنيف، لحث السعودية على التوسّط لحلّ الخلاف. وفي تلك الأثناء، أخّر الشاه تشكيل دولة الإمارات العربية المتحدة. ولم يصدّق فيصل الشاه في زعمه أن السيادة على الجزر أمر حيوي لأمن إيران. بل رأى في مطالبه دوافع اقتصادية، نظرًا لاحتياطي النفط في مياه الجزر وإصرار إيران على أخذ العائدات التي تأتي منها (نظرًا إلى أن إيران كما تدّعي تتحمّل العبء الأكبر من تكاليف الاستثمار فيها). وبالرغم من ذلك، دعا الملك فيصل إلى مؤتمر خليجي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، وكان يظن أن من المهم دعوة الشاه إليه، لحلّ الخلافات مع إيران. وقد أخفقت الفكرة بعد أن استولت القوات العسكرية الإيرانية على جزيرتي طنب في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١. فنتيجة خوف الشاه من السوفييت والجماعات العربية المقاتلة التي

Beirut campus library

تهدد ممر الخليج المائي، حاول أن يوسّع سيطرته في خطوة أمنية بحتة، على الرغم من أن هذه المخاوف سكَنت أثناء أزمة النفط في سبعينيات القرن العشرين، فدفعت خطوته تلك السوفييت إلى اتخاذ قرار بتجنب الإخلال بأمن الخليج[٥٠].

وقبل يوم من الاستيلاء على جزيرتي طنب، وُقِّعت اتفاقية اللحظة الأخيرة بين إيران والشارقة، التي سرعان ما ادّعت الشارقة أنها أجبرت على توقيعها. فالاتفاقية تترك الأجزاء الشمالية والجنوبية من جزيرة أبو موسى تحت سيادة إيران والشارقة، على الترتيب، مع خط إداري يفصل بين المنطقتين، وتقسم العائدات النفطية للجزيرة بالتساوي. وقد تجنّب الشاه عرض فكرة حلّ سياسي مقبل، وتجاهل رأس الخيمة، التي أبدت في السابق تقبّلها لتلقي مساعدات مالية من إيران مقابل حلّ مؤقت تؤجّر فيه الجزر لإيران، إلا أنها رفضت آخر عروض الوساطة البريطانية في تشرين الثاني/نوفمبر الذي تستحوذ فيه إيران على جزيرتي طنب مقابل تعويضات [مالية]. ويشير تأجيل رأس الخيمة انضمامها إلى دولة الإمارات، احتجاجًا منها على ما تعدّه قبولًا عربيًّا ضمنيًّا بمطالبة إيران بجزيرتي طنب، إلى أن إيران ربما قامت بترتيبات غير معلنة مع بريطانيا بشأن تلك القضية. كما كانت لرأس الخيمة مظالم أخرى. فطعنت في تمثيلها المتدنّي في دولة الإمارات، وكان يحدوها الأمل لبرهة بأن تصبح إمارة غنية بالنفط مستقلة عن دولة الإمارات، وقد أكدت دولة الإمارات حقها في الجزر في يوم استقلالها ذاته، وأدانت بحذر مبدأ استخدام القوّة للاستيلاء على الأراضي المتنازع عليها[٥١].

لقد اعتقد الشاه أن تأخير وضع قوات إيرانية في الجزر ريثما تنسحب القوات البريطانية من الخليج الفارسي في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ سيقتضي ضمنًا عملًا عدوانيًّا من إيران على دولة الإمارات التي أُعلنت دولة مستقلة في ٢ كانون الأول/ديسمبر. وقد أراد لفعلته تلك أن يُنظر إليها بصورة أكبر على أنها حركة ضد البريطانيين الذين استولوا على الجزر سنة ١٩٠٤، لتُحَلّ القضية مع بريطانيا لا مع دولة الإمارات. إلا أن مناشداته الخاصة بالتوصّل إلى حلّ نهائي بوساطة بريطانية أو سعودية، أخفقت بعد أن فضّلت لندن والرياض أن تحلّ طهران القضيّة مع دولة الإمارات نفسها.

لكن السعودية أبدت صدمتها وأسفها من فعلة الشاه؛ وظنّت طهران أن عمان والبحرين وأبو ظبي كانت على استعداد للإذعان للأمر الواقع لأن حكامها كانوا في زيارات دائبة إلى إيران. وقد صدر إعلان مشترك من إيران والسعودية والكويت في تموز/يوليو ١٩٧٠، ساعد في قبول إيران باستقلال دولة الإمارات والبحرين، كما أكد مرة أخرى فهم هذه الدول النظام الخليجي الجديد، بغضّ النظر عن اعتراض رأس الخيمة[٥٢].

إلا أن فيصلًا لم يضغط على رأس الخيمة ولا على الشارقة للاعتراف بالترتيبات الجديدة، وذلك لقدرته على إظهار الحياد في المواقف الخلافية لئلا يقوّض مكانة المملكة الإقليمية. وعلاوة على ذلك، كان حكام مشيختين مصرّين على دعوة الدول العربية إلى مقاومة المطالب الإيرانية بتلك الجزر، فحولوا القضية بذلك إلى قضية عربية لم يكن بوسع فيصل تجاهلها. وكان الشاه جزعًا، معتقدًا أن الملك فيصل لو حاول، لاستطاع الحصول على الجزر لإيران[٥٣]. إلا أن فيصل تعوّد أن يترك الشاه يعلم أنه لن يقوّض قراراته كُرْمَى لعيون إيران. ففي خطاباته التي تجِلّ إيران والشاه في زياراته الرسمية المتكررة حينذاك، والتي أثارت استياء عباس علي خلعتبري (خلَف زاهدي في وزارة الخارجية) – الذي كان سابقًا موكلًا بالتفاوض على الجزر – كان الملك فيصل يختمها بتحفظ فيقول: "حتى بين الإخوة نجد الاختلافات تنشب دائمًا"[٥٤].

واستمرّ الشاه مصرًّا على موقفه، الذي عدَّه موقفًا مقدّسًا، من جزر طنب وأبو موسى حتى لو كانت القيمة الاستراتيجية للجزر بالنسبة لإيران غير مؤكدة تمامًا. ورأت غالبية واسعة من الإيرانيين أن الجزر جزء من بلادهم. وعمل ذلك على تعزيز صورة الشاه في بلده، وأسهم مع القوة البحرية الإيرانية الكبيرة في احترام تنويهات إيران بدورها القيادي في الخليج الفارسي. وما كان يُدعى عقلية الضحية لإيران – الناشئة عن الوجود المتفوّق للبحرية البريطانية تاريخيًّا في الخليج الفارسي – منعها أحيانًا من استكشاف إمكانيات جديدة للتعاون مع مشيخات الخليج. وفي ذلك الوقت، وبدون أيّ جدوى، رفضت السفارات الإيرانية تكراراً مصطلح "الخليج العربي" الذي كثيرًا ما يستخدمُ في الصحافة السعودية وفي أنحاء العالم العربي.

وكان العراق هو الدولة الوحيدة في المنطقة التي قطعت علاقاتها مع إيران بسبب

Beirut Campus Library

تلك الجزر. وقد رفعت الجزائر وليبيا واليمن الجنوبي القضية إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة عندما قُبلت دولة الإمارات في الأمم المتحدة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١. ورُفِضت القضيّة بعد رفض مصر الاشتراك في رفعها. وقدّمت أميركا، والكويت، والسعودية، إلى إيران مساعدات سرّية لإعاقة القضية نظرًا لدورها في تثبيت الاستقرار في عمان وكبح جماح طموحات العراق واليمن الجنوبي. وبعد ذلك اقترحت الصومال، العضو غير الدائم في مجلس الأمن حينئذ، تخلّي مجلس الأمن عن القضية لتمكين الطرفين من التفاوض لإيجاد حل بينهما[٥٥]. إلا أن إيران كانت ترفض دائماً عروض دولة الإمارات لحلّ القضية عن طريق التحكيم.

وعلى الرغم من مطالبتها بالجزر، بقيت إيران قوة متحفظة في منطقة الخليج. مع أنه لم يكن بوسع أيّ دولة من دول الخليج مقاومتها لو أرادت أن تكون قوة عدوانية. وتلى ذلك سباق تسلح محموم بين السعودية وإيران في السنتين ١٩٧٢ و١٩٧٣، فقد كانت كلٌّ منهما تحاول تقوية برنامجها في الدفاع الجوّي. وكانت الرياض منقادة إلى حدٍّ ما بالردّ على جهود الشاه منذ ستينيات القرن العشرين في تأسيسه برنامج تعزيز القوة الجوّية المشترك مع إسرائيل، وهي فكرة لم تكن مرضية لدول الخليج العربية. كذلك زادت السعودية تعاونها العسكري مع دول الخليج العربية.

وفي سنة ١٩٧٥، أنعشت اتفاقية الجزائر الحياة في فكرة إنشاء نظام أمني إقليمي جماعي، إلا أنّ عدم استعداد العراق والسعودية منح إيران دورًا مركزيًّا ثبّط من دعم الولايات المتحدة لحلف على مستوى المنطقة. وفي صيف سنة ١٩٧٧، أحبطت المملكة انقلابًا آخر للقوى الجوّية، ما أخّر المحادثات الأمنية الإقليمية. وبعد ذلك في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، سافر الشاه قاصدًا الرياض، وتلت ذلك زيارة لطهران في نيسان/أبريل قام بها وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز لإعادة إحياء المحادثات، التي كان العراق قد أوقفها. وفي ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٧٨، زار الشاه الرياض بعد توقيع إيران والسعودية على اتفاقية لتقسيم المنطقة المحايدة بينهما. وفي أيار/مايو، وافق العراق على مقترح جديد لإنشاء نظام أمني خليجي مشترك بعد الاستيلاء المثير للمخاوف لنظام ماركسي يدعمه السوفييت على الحكومة الأفغانية، وهو ما زاد في اهتمام الولايات المتحدة بإيران بصفتها حصنًا معاديًا للشيوعية. وفي

شهر تموز/يوليو، زار ولي العهد الأمير فهد طهران، وتلت ذلك زيارة له لبغداد في شهر آب/أغسطس، لإقامة حلف جديد، بعد سقوط اليمن الجنوبي في أيدي الجماعات اليسارية بمساعدة من موسكو. وطرح فهد مجموعة من المبادئ تضمّنت إقصاء القوى العظمى عن المنطقة، إلا أن العراق رفض وضع أيّ قيود على تحالفه مع الاتحاد السوفييتي. وبحلول الخريف، كان الشاه قد فقد قبضته على السلطة، وفرّ هاربًا من إيران في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩. وأعقب ذلك اقتراح العراق إنشاء قوة أمنية عربية لحماية الخليج، وهو اقتراح لاقى الرفض: فلم يكن الزعماء العرب يثقون بصدّام حسين[٥٦].

السعودية، وإيران، وخلافات الشراكة مع الولايات المتحدة الأميركية

في سنة ١٩٧٢، أكدت سياسة إدارة الرئيس نيكسون "رُكنان صِنوان" التزام أميركا بأمن الخليج الفارسي. فقد كانت تلك السياسة، التي استهلها البريطانيون في سنة ١٩٥٢ في سياق منح الاستقلال لجنوبي الخليج، تحتاج إلى التعاون بين السعودية وإيران. وقد دعا الرئيس الأميركي ليندون جونسون إلى سياسة مشابهة أثناء حرب فيتنام، ضاغطًا على بريطانيا لحل الخلافات الخليجية قبل انسحابها لضمان أن تقوم الدول الإقليمية بنفسها بالمحافظة على السلام في المستقبل.

وكانت سياسة "ركنان صنوان" تجعل الطموحات الإيرانية الإقليمية الكبيرة محل اختبار، بجعل طهران تعتمد على جيرانها العرب لحفظ الأمن. ولم تكن المهمّة سهلة. فقد شهدت إيران نموًّا اقتصاديًّا سنويًّا بمعدل ٨–١٠% منذ سنة ١٩٦٥، ما أنهى المساعدات الممنوحة من أميركا لها. وحل محلها تمويل الولايات المتحدة للمشتريات العسكرية لإيران عن طريق مصارف الاستيراد والتصدير الائتمانية[٥٧]. وبما أن هذه السياسة جاءت في أعقاب الاضطرابات التي شهدتها أسواق النفط سنة ١٩٧٠، التي حوّلت الولايات المتحدة إلى مستورد كليٍّ للنفط، فقد جعلت من إيران بلدًا محوريًّا في السياسة الخارجية الأميركية، بسبب قدرتها على تشغيل بنية تحتية نفطية وطنية واسعة، وقيادتها لمجموعة أوبك. كما كانت إيران منتِجًا فعالًا في أوبك،

Beirut campus library

وهي مكانة جعلتها تنتفخ بمطامح إمبراطورية لضبط شؤون الخليج الفارسي. وسرعان ما تحكمت السعودية بنفطها نتيجة الطلب في سوق بيع النفط، وأعادت التفاوض على شروط جديدة في المشاركة مع شركات النفط الدولية. إلا أن الجيش الإيراني المكون من ١٥٠٠٠٠ مقاتل بقي أكبر بخمسة أضعاف من القوات السعودية. ومع ذلك كانت السعودية قادرة بالتدريج على أخذ المكانة الأثيرة لإيران، وأعانها على ذلك احتياطي النفط الكبير فيها، وقلة الاستهلاك المحلي للطاقة، وطموحات إقليمية أقل من جارتها الإيرانية. ونتيجة لذلك، وبينما كان فيصل والشاه يعملان على تقوية مجموعات الضغط البرلمانية [جماعات اللوبي في الكونغرس الأميركي] السياسية المتعاطفة مع كل منهما، كانت أميركا تصدّر منتجاتها العسكرية إلى السعودية وإيران بزيادة تُقدّر بعشرة أضعاف ما كانت عليه. وعلى الرغم من أن السعودية كانت تفتقر إلى القدرة على تحمّل النفقات العسكرية العالية، كانت مشترياتها الفعلية من الأسلحة تساوي مشتريات إيران بحلول سنة ١٩٧٩.

لقد غيّر النفط في نموذج سياسة "ركنان صنوان" عندما انطلقت الرياض وطهران في تغيير أسعار السوق. فعلى مدى عقد من الزمان، كان المسؤولون السعوديون والإيرانيون في وزارتي النفط في البلدين يعملون على تجنّب احتكار شركات النفط المتعددة الجنسيات التي تتحكم بأسعار السوق. ففي سنة ١٩٧٠، وافق الملك فيصل على دعم رفع الشاه لسعر برميل النفط بمقدار ٠،٣٣ دولار أميركي. وفي الوقت ذاته توصّلت الرياض إلى اتفاقيات جديدة مع طهران لتوسيع علاقاتهما التجارية ومشروعات الشحن البحري في الخليج الفارسي، وفي كانون الثاني/يناير ١٩٧٢، وبعد زيارة رفيعة المستوى قام بها المسؤولون في وزارة المالية الإيرانية، وسّعت العاصمتان استثماراتهما المشتركة في القطاعات الصناعية.

وعندما قوّض حظر النفط العربي عمل مجموعة أوبك في سنة ١٩٧٣، أعطت اتفاقية البيع والشراء التالية إيران تحكمًا مؤقتًا بوضع أسعار نفطها بنفسها. وخطط الشاه لرفع الأسعار بنسبة كبيرة حتى وصل سعر البرميل الواحد إلى نحو ١٢ دولارًا أميركيًا للبرميل في كانون الأول/ديسمبر. وكانت لجنة لاستقصاء الاحتياجات الدفاعية للسعودية شكلتها وزارة الدفاع الأميركية قد بيّنت أن المملكة تعتمد على

إيران للنهوض بالأمن الإقليمي؛ واتخذ الملك فيصل قرارًا مصيريًا بالتشبّث برفع السعر الذي اقترحه الشاه وجني العائدات الضخمة من جراء ذلك[58].

لقد زاد ارتفاع أسعار النفط في جرأة السعودية وإيران؛ على الرغم من أن الجزء الأكبر من عائدات النفط كان ينفق على صفقات ضخمة لشراء الأسلحة من الولايات المتحدة، فظهر تحدّيهما المستتر لواشنطن. فبينما كانت إيران تدفع باتجاه زيادة الأسعار، حافظت السعودية على حظرها التام على شحنات النفط الصادرة إلى الولايات المتحدة حتى شهر آذار/مارس سنة ١٩٧٤، بعد شهر من المفاوضات مع وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر لإنهاء الركود الاقتصادي العالمي. وركزت المباحثات على انسحاب القوات الإسرائيلية من أجزاء من سيناء من حق مصر، والوعد بإعادة مرتفعات الجولان إلى سوريا. وفي تلك العملية التفاوضية، حصل فيصل على تجهيزات عسكرية بقيمة ١٥ مليار دولار من الشركات الأميركية. وعلى الرغم من أن واشنطن طالبت بين الحين والآخر في أيام سنة ١٩٧٤ بخفض أسعار النفط، انتهى ذلك بها إلى العمل مع السعودية وإيران على حلّ تلك القضية بسبب رفض فيصل إضعاف موقف الشاه بصورة مباشرة [بالبيع بسعر أقلّ منه].

لقد أنشأ الحظر عهدًا جديدًا من الاعتماد المتبادل بين السعودية وأميركا، إلا أنه أضعف العلاقات بين الرياض وطهران، وذلك يعود أساسًا إلى التقديرات الخاطئة للشاه. فلم تكن الرياض وواشنطن راضيتين عن جهود الشاه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ لبيع النفط الإيراني بأسعار أعلى من ١٧،٤ دولاراً أميركياً للبرميل. بعد أن تجلت استفادة إيران من نقص النفط عقب الحظر. إلا أن رغبة السعودية في ربط السياسة النفطية بحل النزاع العربي الإسرائيلي بزّت محاولات الشاه لقيادة أوبك، وكان ذلك واضحًا في ملاحظات الشاه المتكرّرة على وزير النفط السعودي أحمد زكي اليماني وخيانته الواضحة لإيران عندما أصرّ اليماني على خفض أسعار النفط بمقدار دولارين أميركيين للبرميل في أيار/مايو ١٩٧٤. وأثارت زيارة الرئيس نيكسون في حزيران/يونيو ١٩٧٤ للسعودية قلق الشاه من أن تخفض الرياض الأسعار في مقابل حصولها على نسبة ١٠٠% من ملكية نفطها مع تحكمها بالعمليات النفطية داخل المملكة. لكن على النقيض من توقعات الشاه بأن واشنطن تتحكم بقرارات الرياض،

Beirut Campus library

فإن الولايات المتحدة – وفقًا لما يذكره سفير أميركي سابق في الرياض "لم تكن يومًا صاحبة الأمر بل كانت مجرد خِدْمة مستأجرة" في المملكة[٥٩]. والحق أنه بعد عقد من السياسات المالية القاسية قبل الحظر، مكنت عائدات النفط العالية السعودية من الشروع في مجموعة من الخطط الدفاعية، والتطويرية، والتكنولوجية، والاستثمارية، بشروطها الخاصة.

وفي إدراكٍ من الشاه لتصرفاته الخاطئة، فقد ألمح إلى تعديل أسعار النفط للمساعدة على استقرار الاقتصاد العالمي. وفي شهر تموز/يوليو، كان اليماني والسقاف يجادلانه ليقبل بخفض الأسعار. وظنّ الشاه أن المملكة لم تكن راغبة حقًّا في اتباع سياسة خفض الأسعار، قائلًا إن ذلك ما قاله له السقاف سرًّا، وكان محبطًا لانعدام الشفافية عند الرياض في هذه القضية[٦٠]. وعندما زار وكيل وزارة النفط السعودي ووزير الخارجية المستقبلي الأمير سعود الفيصل طهران في آب/أغسطس، حاملًا رسالة شخصية من والده يطلب فيها من الشاه خفض الأسعار، رفض الشاه عرضه ذاك. ووعد بتنسيق السياسة النفطية مع المملكة، إلا أنه شعر بأنه لا يستطيع الثقة بالسعوديين، مشتكيًا بمرارة من أنهم كانوا مرارًا يقولون له شيئًا في وجهه ويتصرّفون بطريقة مختلفة عندما يجتمعون بالأميركان[٦١]. والتقى بعد ذلك الأمير فهد وسعود الفيصل بالشاه وأعضاء في مجلس الوزراء الإيراني لحل المشكلات في أواخر سنة ١٩٧٤، وعرضا على إيران أن تزيد من صادراتها غير النفطية إلى المملكة، وتزيد في عدد الحجاج بمقدار النصف تقريبًا ليصل إلى نحو ٤٠٠٠٠ حاج سنويًّا[٦٢].

وشرع الشاه بتمتين علاقاته الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي. وعلى الرغم من أن المملكة وافقت على خفض الأسعار بإلحاح من الولايات المتحدة، قبلت في النهاية طلب الشاه برفع أسعار النفط. ومع ذلك، حافظت على نفوذها في أسواق النفط البعيدة الأجل، فقد كانت تهدف إلى إعاقة نموّ مصادر الطاقة غير النفطية بإبقائها على أسعار تنافسية للنفط. كما أن اتفاقية الجزائر، التي أنهت التوتّر الحدودي بين إيران والعراق، منحت الرياض فرصة رفض رفعٍ جديد للأسعار بالاتفاق مع العراق، التي كانت منتجًا رئيسًا آخر للنفط.

وبعد يومين من وفاة الملك فيصل، أعلن فهد – الذي يُعد مؤيّدًا لتعزيز العلاقات

مع العراق والولايات المتحدة الأميركية – نيّة الرياض مدّ يدها للتواصل مع بغداد[٦٣].

لقد أخفق فيصل في تطبيع العلاقات مع البعثيين العراقيين. فعلى الرغم من نهج صدّام، بعد استيلائه على السلطة سنة ١٩٧٩، في تلطيف نبرة حديثه لانتشال بغداد من عزلتها الدبلوماسية، لم يتوقف نظام البعث في العراق عن تهجّمه الكلامي على المملكة طوال سبعينيات القرن العشرين. وقد دفعت استفزازاته بالملك فيصل إلى تعزيز القاعدة العسكرية الحدودية في حفر الباطن، وطلب العون من إيران لتطويق العراق – نظرًا لأن حربًا مع بغداد لن تستطيع فيها السعودية القتال وحدها. وبالتحوّل إلى العراق لتطويق إيران، سار حكّام السعودية الجدد على خطى قواعد السياسة الخارجية الأساسية للمملكة في معالجة التحدّي الماثل أمامها آنذاك، الذي بدا أنه إيران، مع نسيان الماضي القاسي مع البعثيين العراقيين.

واقترحت الرياض على بغداد إضعاف العلاقات مع الشاه، على الرغم من زيارة في أواخر سنة ١٩٧٥ قام بها الأمير فهد لطهران تبعتها زيارة الملك خالد لها في أيار/مايو ١٩٧٦. وكانت البعثة السعودية التي ضمّت وزير الدفاع الأمير سلطان، مسرورة في زيارتها لطهران. فقد أمر الشاه بالترحيب الحارّ بقدوم الملك إلى محلّ إقامته، في قصر كلستان [أو قصر الزهور] التاريخي؛ لكنه لم يبدُ توّاقًا إلى تمضية وقته مع الملك السعودي. فقد كان يعتقد أن الملك خالدًا لم يكن الحاكم القوي الذي يمكن أن يحادثه حديث النِدّ للند. وعندما سئل عن تفاصيل اجتماعاته بخالد، أجاب الشاه بفتور بأنه ما دام السعوديون لا يتبنّون سياسات مسيئة في الخفاء ومعادية لإيران، فإنه سيكون ممتنًّا لهم. لكن الشاه في قرارة نفسه كان يعتقد بأن الولايات المتحدة تستعدي السعودية عليه. فعندما أبلغت إسرائيل إيران بأن واشنطن وعدت السعودية بصواريخ "مافريك" [الهجومية] إذا رفضت رفع أسعار النفط، أجاب الشاه بأن ذلك العرض ربما يرمي إلى قطع العلاقات الطيبة بين السعودية وإيران[٦٤].

وفي شهر أيار/مايو من سنة ١٩٧٦، عرقلت المملكة رفع الأسعار الذي اقترحته إيران والعراق في اجتماع في "بالي" [الإندونيسية]، إلا أن خلافًا حدوديًّا بين العراق والكويت – ورفض عمان تعريض علاقاتها الخاصة مع إيران للخطر – أوقف مؤقتًا قرار "بالي" المحافظة على الأسعار منخفضة[٦٥]. وعندما اجتمعت أوبك في الدوحة

Beirut campus library

في كانون الأول/ديسمبر، رفضت الرياض المقترحَين الإيراني والعراقي لزيادة أولية في الأسعار بمقدار ١٠% تليها ٥% إضافية، ووافقت على زيادة ٥% فقط في الأسعار، أمّا أعضاء أوبك الآخرون فوافقوا على عرض دولة الإمارات بزيادة الأسعار بمقدار ١٠%. وقد سبق القرار السعودي في نيسان/أبريل إحداث فائض في سوق النفط للمحافظة على زيادة أسعار لا تتجاوز ٥% على مدى السنة المقبلة. ورحبت إدارة كارتر بجهود السعودية، وبحلول سنة ١٩٧٧ أُجبر الشاه على القبول بالموقف السعودي. ففي زيارته لواشنطن في تشرين الثاني/نوفمبر، كان الشاه المكلوم الذي كان وقتئذ يزداد ضعفًا على ضعف، قد تعهّد للرئيس الأميركي بمقاومة ارتفاع الأسعار. وجاء موقفه ذاك بعد اتفاقية وقّع عليها سابقًا في حزيران/يونيو مع السعودية لتثبيت الأسعار طوال سنة ١٩٧٨.

وعلى مدى السنتين التاليتين، استمرّت إيران – مع أنها التزمت بسياسة تسعير مُحْكَمة لأوبك – في الدفع إلى زيادة الأسعار مع بدء ظهور الأحداث الداخلية التي أدّت إلى الثورة الإيرانية. وبدت سياسة الولايات المتحدة في الضغط على الشاه لخفض الأسعار فجأةً سياسةً قصيرة النظر، على الرغم من أنّ من غير الواضح ما إن كان الشاه سيمتدّ به الحكم لو ارتفعت أسعار النفط. فبينما كانت السعودية قادرة على تحقيق أهدافها التنموية بالأسعار المنخفضة للنفط مع زيادة عدد السكان بحوالى ١٠% سنويًّا، كانت إيران غير قادرة على زيادة إنتاجها بأكثر من ٢,٥%. وعمليًّا، فإن سياسات واشنطن النفطية مكنتها (خاصة في عهد إدارة جيرالد فورد) من توجيه سياساتها الأمنية البعيدة المدى لمنطقة الخليج. واستمرّت إدارة كارتر في سياسة الدفع إلى الأسعار الأقل مع تأجيلها برنامجها الإصلاحي للسعودية، على الرغم من الوعود الانتخابية للرئيس كارتر لمعالجة هذه القضية. وفي الوقت نفسه، أبعدت تلك الإدارة نفسها عن الاضطرابات الإيرانية الداخلية، وعنجهية الشاه المتزايدة، وأخيرًا رفضه الاستجابة للإصلاحات التي دعت إليها واشنطن في إيران.

إلا أن الولايات المتحدة الأميركية لم تعد تعطي بالًا لأهمية إيران في المحافظة على الاستقرار الإقليمي، واستمرّت على هذا النحو مدة ثلاثين سنة تالية، ما جعل الإيرانيين العاديين يظنّون، بطريقة متحيّزة نوعًا ما، أن هناك مخططًا أميركيًّا كبيرًا مدروسًا بعناية

لإبقاء إيران دولة ضعيفة على الدوام، بسبب قوتها السياسية الجغرافية الكامنة فيها، وقدرات الموارد البشرية فيها، بالمقارنة بسائر بلدان المنطقة. والأهم من ذلك، ومما توحي به تصرفات واشنطن، مزقت أميركا توازن القوة المصيري بين السعودية وإيران، وهو ما كان قد أثبت أنه أفضل ضمان طويل الأمد لاستقرار الخليج. ومع أن ذلك التوازن كان من الصعب المحافظة عليه، في الآماد القصيرة التي استطاعت فيها السعودية وإيران دعمه، إلا أنهما ازدهرتا، وازدهرت معهما المنطقة بأكملها.

وعلى الرغم من استخفاف الولايات المتحدة بمخاوف الحليف السعودي القديم المضطربة بشأن ولاءات واشنطن، انحرف توازن القوة بصورة واضحة لمصلحة الرياض في سنة ١٩٧٨. وكانت خطة السعودية للمحافظة على موقف إيجابي في الأسواق العالمية قد عملت أيضًا على زيادة الاستثمارات السعودية في الغرب وزيادة ثقلها السياسي فيه. إلا أنه كان من الصعب على السعوديين أن يلاحظوا إرث الشاه المكلوم بعد أن اعتمدوا لأمد طويل على الشراكة معه. وفي خريف سنة ١٩٧٨، التفت فهد، الذي كان قد أقام صلة صداقة مع الشاه، إلى الولايات المتحدة الأميركية باحثًا عن سبلٍ لدعم الشاه. إلا أن أمنيته تحطمت عندما أعلن الرئيس كارتر علنًا، في كانون الأول/ديسمبر، أن نظام الشاه من وجهة نظره ربما لن يصمد في الحكم طويلًا.

وعلى الصعيد الداخلي في السعودية، كانت السعودية تبذل جهدها في الاستجابة للأزمة الإيرانية مع ظهور مراكز قوة متعددة تحت حكم الملك خالد، فتمكن الأمراء الأقوياء من التأثير في السياسة الخارجية. ومع ذلك، كانت مكانة إيران المهمّة في حسابات السياسة السعودية واضحة جدًّا آنذاك. فمع هبوط إنتاج النفط الإيراني، زاد السعوديون إنتاجهم لتزيد ثمرته عليهم. وكانت المملكة حريصة جدًّا على ألّا ينظر إليها على أنها منحازة إلى الولايات المتحدة انحيازًا صريحًا. ولهذا السبب، وبعد أربعة أيام من مغادرة الشاه إيران في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، قرّرت المملكة قطع إنتاجها من النفط في الربع الأول من السنة، في وجه قرار اتُّخذ قبل ثلاثة أسابيع فقط في أبو ظبي لزيادة الإنتاج. ونُظر إلى القرار السعودي على أنه تعبير عن استيائها من الولايات المتحدة لرفضها حماية صديقٍ لها، بالإضافة إلى أنه إشارة رمزية محتملة للتعبير عن عدم الرضى عن صفقة مصر للسلام مع إسرائيل بعد توقيع اتفاقيات "كامب

Beirut campus library

ديفيد". وفي شهر شباط/فبراير، نجح قطع الإمدادات في زيادة الطلب، وهو أمرٌ هز الأسواق بشدة. وفي ١ شباط/فبراير عاد آية الله الخميني إلى إيران، وسرعان ما أعلن رغبة إيران في اتباع سياسة نفطية متشددة، فاضطرّت المملكة من جديد إلى الحيلولة دون ارتفاع الأسعار.

ولم تكن السعودية ترغب مطلقًا في إيران دولةً ضعيفة أو منعزلة، وهو على عكس ما استقرّ في ظن كثير من الإيرانيين منذ ذلك الحين. وفضلًا عن ذلك، فإن وصف السلوك السعودي تجاه إيران بأنه سلوكٌ توجّهه المنافسة في أسعار النفط، ليس إلّا نظرة تبسيطية أحادية البعد – على الرغم من صحتها إلى درجة معينة. فغالبًا ما كان السلوك السعودي يشتمل على المجموع الإجمالي لاستراتيجياته للبقاء ومجاراة المطالب الإيرانية والأميركية؛ لقد مثل التنافس مع إيران مجرد شريحة من هذه الاستراتيجيات. وقد اعتمدت المملكة على دولة إيران القوية الجديرة بالثقة لتتمّم دورها في المنطقة في أغلب الأوقات، في ذلك العهد الذي درسناه في هذا الفصل. لكن عندما عملت إيران على تنفيذ سياسات ناشزة اتّخذت المملكة مكرهةً، مع علمنا بسياساتها الخارجية الحذرة عمومًا، إجراءات مرحلية لكبح الأفعال الإيرانية. ويجسّد الشاه والملك فيصل هذه الخلاصة.

الجزء الثالث

العلاقات بين السعودية وإيران بعد الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩

Beirut campus library

الفصل السابع

السعودية وإيران الثورية

لقد كانت الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ بدايتها في ربيع سنة ١٩٧٩ بعد استفتاء شعبي عام، النقيض للحكم الملكي السعودي. فقد نادى الخميني بإطاحة الملكية السعودية، وكانت حجّته في ذلك أنه ينبغي للمسلمين أن يتّحدوا في أمّة واحدة لإدارة شؤون الأماكن المقدسة في مكّة والمدينة. ولم يحظَ الخميني إلّا بقلة قليلة تتبعه من الشيعة السعوديين وجدوا في إيران مركزًا للعالم الشيعي، وكانت ملهِمة للسعوديين الساخطين الذين أعجبتهم قدرة إيران على لفظ ملك جبّار.

إلا أن غالبية السعوديين لم تكن لديهم النيّة للحذْو حذو القيادة الإيرانية الجديدة. فحتى عندما نهى الخميني عن الرجوع إلى كتب المراجع التي تنتقص من الخلفاء المسلمين الثلاثة الأوائل، وكانت منتشرة في إيران، بقي السعوديون متحيّرين في المقاصد الحقيقية للثورة الإسلامية [الإيرانية]. "لقد شعروا بأنهم لا يمكنهم مصافحة من يسبُّون الخلفاء الثلاثة الأوائل"، كما أخبرني عضو سابق في مجلس الشورى السعودي – ومجلس الشورى هو هيئة استشارية أُسّست سنة ١٩٩٣ لتقديم المشورة للملك[١]. وبما أن السعودية تُولِي عليَّ بن أبي طالب الاحترام نفسه الذي تولِيه للخلفاء الثلاثة الأوائل، وهو ما تدلّ عليه تسمية طريق سريع محوري في المدينة باسم الخليفة الرابع [علي] والرعاية الكاملة لمسجد علي[٢]، فإن السلوك الإيراني يبدو ملتبسًا مبهمًا. (ومن الغريب، أنه في إيران كانت حقيقة أن المملكة

Beirut campus Library

ترعى تراث علي نادرًا ما تأتي على ألسنة رجال الدين فيها، الذين كانوا يفضّلون المحافظة على رواية تركز أكثر ما تركز على مفهوم الشيعة الضحيّة لا على أن الشيعة جزء من العالم الإسلامي).

لقد كان نفوذ المملكة ومكانتها في العالم الإسلامي رادعًا فعالًا في وجه المحاولات الإيرانية لتصدير الثورة، الذي كان ركنًا أساسيًا من أركان السياسة الخارجية الإيرانية الجديدة. وتحولت جهود السعودية لتمويل تأسيس الجامعات الإسلامية، والمدارس، والمساجد، في البلدان الإسلامية الأخرى منذ خمسينيات القرن العشرين إلى جهود متواضعة مقارنةً بأهداف طهران في العالم الإسلامي. فمن جهة أولى، اقتبس الثوريون أفكارهم من عهد الشاه في تشكيل سوق إسلامية مشتركة، ووكالة أخبار إسلامية مشتركة، وهو أمر يتضمّن الرغبة في العمل مع الدول الإسلامية الأخرى. ومن جهة أخرى، قاموا بإمداد وتمويل الحركات الإسلامية في الخارج لبناء جبهات معارضة، أو إشعال ثورات في وجه النخب الحاكمة.

لكن لم تكن الرياض ولا طهران حريصتين على وضع خصومتهما في أطر عقائدية، وفوق ذلك لم تشعر الرياض أبدًا بارتياحها إلى الشاه [مع أنه لم يكن شيعيًا ثوريًا متمسّكًا بعقائد الشيعة كخَلَفه]. وقد أخبرني تركي الفيصل، الذي كان وقتذاك رئيس الاستخبارات العامة السعودية أن "المملكة رأت في فكرة التنافس الشيعي السني مع زعماء طهران أنها محض خرافة، وكانت مصمّمة على متابعة مصالحها الوطنية في معاملاتها مع إيران الثورية"[٣]. وفي هذا السياق، كانت رسالة الخميني العالمية للمسلمين السنّة والشيعة، بتجنّب الأعمال التي تفرّق صفوفهم، قد مكّنت قيادة المملكة من تصميم ردود سياسية واقعية على التحدّي الإيراني. فعلى سبيل المثال، عندما أصرّت طهران على نشر ثورتها إلى الخارج اتّهمتها المملكة بتصدير الإرهاب، وشككت في ما تصبو إليه إيران، هل هو الثورة؟ أم أن هدفها وضع نموذج للدولة الإسلامية. وقد أصرّت الرياض على أن الثورة لا تهدّد مصداقيتها الإسلامية التي لا مجال للطعن فيها. وشجّعت العلماء السعوديين على تطوير خطاب إسلامي بديل للرد على تحدّي الثورة الإيرانية، يعتمد على عقائد الوهّابية التي دعمت حكم ملوك السعودية. ومع ذلك، تفادى وليّ العهد الأمير فهد إعلان الدور الجديد للعلماء

ليتجنب إشعال الضغائن المعادية للشيعة بلا ضابط، التي يمكنها أن تعكّر الوضع الراهن في المنطقة.

لقد كان مهدي بازركان، الذي قاد لبرهة الحكومة المؤقتة بعد الثورة في طهران، متعنّتًا كحال القيادة في الرياض، بشأن المحافظة على سياسة خارجية معتدلة تجاه السعودية. ففي تموز/يوليو ١٩٧٩ استقبل وفدًا سعوديًا بقيادة الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي. وحاول أعضاء الوفد إقناع إيران بأن الأفكار العلمانية للشاه كانت تسوؤهم، وأبدَوا أملهم في تحسين العلاقات. وزاد الأمر في رسالة للملك خالد [إلى القيادة الإيرانية] حيث نادى الملك بأن تكون الثورة بداية تقارب وتفاهم أكبر بين البلدين، كما أبدى الأمير فهد احترامه الكبير للقيادة الجديدة في إيران[٤]. وأصرّ الملك خالد والأمير فهد على إمداد إيران بالوقود، لأمد قصير، مع تشديد الملك على أنه مهما حدث من إيران، فالنفط سيظل يصدَّر إليه ما دام الشعب الإيراني بحاجة إلى النفط[٥].

وخرجت مبادرات الرياض الاستفتاحية لعلاقتها مع طهران عن مسارها عندما حاول حزب "توده" [الشيوعي] المسلح ومنظمة مجاهدي خلق ذات العقيدة الماركسية اختطاف الثورة من الإسلاميين، وهو احتمال كان وليّ العهد الأمير فهد قد حذر واشنطن منه عندما تخلت واشنطن عن دعم الشاه. وانحاز الخميني كارهًا إلى حزب حركة الحرّية بقيادة بازركان، الذي كان بوسعه تخفيف حدّة التيارات الثورية المتشكلة في إيران بعد الثورة. ونزل الإسلاميون للقتال في حرب شوارع في مواجهة حزب "توده" ومنظمة مجاهدي خلق، وأخذوا ٥٢ أميركيًا رهائن في السفارة الأميركية في طهران في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩. وبرّروا استيلاءهم على السفارة بأنه إجراء ضروري لقطع حبل الودّ بين بازركان وواشنطن، وإرضاءً للأحزاب اليسارية التي ساعدتهم أيضًا على قيام الثورة. وأخبرني الدبلوماسي السعودي جعفر اللقاني أنه حينما فقد بازركان التحكم بالسلطة، وأصدرت الأمم المتحدة القرار ٤٥٧ الذي يدعو إيران إلى الإفراج عن الرهائن، شعرت الرياض بأنه "لا مناص من الانحياز إلى الجانب الأميركي"[٦]. ومع ذلك، عندما اقترحت واشنطن وضع طائرة عسكرية في المملكة تلميحًا إلى استيائها من طهران، أصرّت الرياض على ألّا تكون الطائرة محملة بالذخيرة، وهي إشارة منها إلى رغبتها في تجنب استفزاز إيران الثورية.

Beirut campus
library

وأدّى الغزو السوفييتي على أفغانستان في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر إلى اتفاق إقليمي بين واشنطن والرياض. فقد موّلت السعودية سرًّا السياسة الخارجية الأميركية في أفغانستان وساعدت على تجنيد المتطوعين للقتال في وجه السوفييت. وفي تلك العملية، كانت تدعم شخصيات أفغانية من قبيل عبد الرسول سيّاف الذي يُعتقد في ما بعد أنه هو من دعا أسامة بن لادن لزيارة أفغانستان، ومولانا محمد نبي محمَّدي من "حركة الثورة الإسلامية" الذي بالرغم من اعتداله الشخصي، ساعد على تدريب الكثيرين ممن سيصبحون زعماء طالبان. وفي الوقت نفسه، قدّمت الرياض الدعم لشخصيات مؤثرة كانت طهران تدعمها أيضًا، منها صبغة الله مجدِّدي وقلب الدين حكمتيار.

ورفضت طهران منح تمويل كبير للمقاتلين الأفغان لتفادي استفزاز روسيا. وبدا تمويلها للمقاتلين الشيعة الأفغان متواضعًا أو معدومًا تقريبًا في زمن الغزو السوفييتي حتى نهاية شباط/فبراير ١٩٨٩[٧]. وبدلًا من ذلك، فضّلت طهران أن تدعم المتحدثين باللغة الداريّة [الفارسية الأفغانية] بمساعدتهم على بناء ائتلاف من سبعة فصائل مقاتلة. وجعل ذلك أحمد شاه مسعود، وهو سنيٌّ من الطاجيك قاد أهم العمليات القتالية الأفغانية، أكثر قربًا من إيران. وفي الوقت نفسه، أقرّت طهران بائتلاف الفصائل الثمانية من الأحزاب السنية الأفغانية المهيمنة الذي تدعمه السعودية. وانهار الائتلافان بتغيّر وقائع الحرب الأفغانية، لكنهما عادا فتجمّعا لضرورة الدعوة إلى اتّحاد البلاد بناءً على هويّاتها العرقية المتعدّدة لا على تقسيماتها الدينية[٨].

وكما حصل في العراق، فقد أُجبِرت طهران على التنازل عن الأهداف العقائدية الضيقة للمحافظة على نفوذها في البلاد. فقد رفض رجال الدين الشيعة العراقيون جهود طهران في صبغ الإسلام بالطابع السياسي. وكان رفضهم ذاك لا بدّ منه. فقد ساعد في حماية الحوزات الشيعية العراقية من تدخل النظام البعثي الذي يقوده السنّة. وعلاوة على ذلك، تحدّى رجال الدين الشيعة العراقيون نشر الخميني لمبدأ ولاية الفقيه (أي حكم الشريعة الإسلامية). وردًّا عليهم، وتجنّبًا لإغضاب كبار رجال الدين الشيعة العراقيين في النجف وكربلاء، تجاهل الخميني النشطاء العراقيين من قبيل حركة الشيرازيين، الذين كانوا يدعون إلى إطاحة الحكومة في بغداد. وعندما وصل زعيمهم

محمد الشيرازي، وهو أيضًا منتقد صريح لمبدأ ولاية الفقيه، إلى إيران منفيًّا، جرى ضبط أنشطته ومراقبتها.

وأدرك الخميني أن نفوذه على رجال الدين الشيعة السعوديين كان محدودًا. فعلى مِثال أقرانهم العراقيين، رفض رجال الدين الشيعة السعوديون تهديد الدولة، وكان ذلك ناتجًا غالبًا من تاريخ طويل من الاستبعاد من السلطة، بخلاف رجال الدين الشيعة العراقيين والإيرانيين. والحق أنه على مرّ تاريخ الجزيرة العربية حتى أواخر خمسينيات القرن العشرين، كانت الأقلية الشيعية متعايشة بصورة عامّة مع الأكثرية السنّية، وهو الأمر الذي منع الشيعة من الثورة على من يتعايشون معهم. ومع بقاء حجم معظم الجماعات المعبّأة سياسيًّا أصغر من أن يشعل ثورة، ومع عدم رؤية الرياض في المعارضة تطرّفًا ما لم تكن معارضة مسلحة، فقد تطوّر خطاب بنّاء بين الرياض ورجال الدين الشيعة.

وبينما كان العراق يغزو إيران في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، كان معظم النشطاء الشيعة في المحافظة الشرقية في المملكة من المتعاطفين مع الثورة الإيرانية قد قرّروا اتباع رجال الدين الشيعة العراقيين لا الإيرانيين، وذلك تأييدًا منهم لاتخاذ قادة دينيين غير سياسيين، ولإظهار تضامنهم مع دولة عربية شقيقة. كما أنهم استخدموا ذلك الزخم لتطوير خطاب مع الدولة السعودية يعمل على الدفع قدمًا بحقوق الشيعة في المملكة.

واختارت قلة قليلة من رجال الدين السعوديون الدراسة في إيران، التي كانت تدعم منظمة الثورة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية (المنظمة المنشأة ذاتيًّا)، – كحال رجل الدين المعروف يوسف المهدي – إلا أنهم حافظوا بصورة عامة على مسافة تفصل بينهم وبين مؤسسة السلطة في إيران[٩]. لكن بعض رجال الدين الشيعة السعوديين الذين درسوا في المعاهد الدينية الإيرانية انضمّوا لاحقًا إلى "تجمع علماء الحجاز" الذي أنشئ سنة ١٩٨٧. وبعض هؤلاء، مثل حسين الراضي وهاشم الشخص، درسوا على يد زعماء الثورة الأوائل ومنهم آية الله علي منتظري وآية الله محمود هاشمي شهرودي[١٠]. لكن كما كان معلومهم الذين تحولوا إلى مفكرين أكثر تحرّرًا داخل المؤسسة الإيرانية، فقد كانوا أيضًا بمرور الزمن يسعون إلى تبنّي خطاب بنّاء مع الدولة السعودية يدعو إلى حقوق الإنسان.

Beirut campus
library

ومع ذلك، انطلقت الاحتجاجات المعادية للدولة في المملكة مع نهوض الثورة الإيرانية، لكنها كانت فقط بين أوساط أكثر الجماعات تطرّفًا من السنّة والشيعة. واختارت الرياض تهدئة المعارضة غير المسلحة، التي كانت تجد دعمًا لها في الأوساط المدنية والفكرية والإصلاحية السعودية، ومنها حتى جماعاتٌ اعتنقت المبادئ الشيوعية أو الاشتراكية بعد تأسيس حزب شيوعي سعودي سنة ١٩٧٥. واستمرّت التهدئة على الرغم من ضراوة المقاومة في استيلائها المسلح على المسجد الحرام في مكّة على أيدي ثوّار من السنة يقودهم جهيمان العتيبي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩، وفي الوقت نفسه كانت هناك احتجاجات في المحافظة الشرقية وفي المدينة المنورة، وكانت احتجاجات صغيرة، قامت بها خلايا سرّية في الجيش والحرس الوطني، حتى إن أطرافًا من المؤسسة الملكية الكبيرة شاركت في دعمها[١١]. وفي المحافظة الشرقية، كان قادة الشيعة الحديثو السنّ مثل حسن الصفار وتوفيق السيف الذين انضموا إلى "حركة طلائع الثورة" التي تأسّست سنة ١٩٧٥، يشجّعون قيام ثورات أخرى، لكنهم سرعان ما نهوا عن الأعمال المسلحة ضد الدولة في سنة ١٩٨٠، وبيّنوا أن حدود الحركة تقتصر على المساعدة في الوصول إلى حقوق الشيعة في السعودية[١٢].

ومع اعتراض إيران على الشراكة بين السعودية والولايات المتحدة، كان اعتراضها الرئيس على المملكة اعتراضًا غير عقائدي. فقد دعت طهران إلى نظام إقليمي جديد في ما بعد أميركا، واستخدمت الحج لنشر رسالتها. وفي بعض الأحيان، كانت السلطات السعودية تصدر اتهامات بدخول عملاء للأمن الإيراني بين الحجاج حاملين متفجرات بلاستيكية ضعيفة الانفجار يثيرون بها أعمال الشغب. وكانت الإذاعات الإيرانية تنقل الأخبار بأن المملكة تعرضت لضغوط من الحجاج، الذين كانوا ينادون بشعارات في احتجاجاتهم في مكّة، وحرّضهم أحيانًا استعداد السعوديين بالسماح لهم بشجب إسرائيل علنًا ما كفّوا عن انتقاد المملكة أو انتقاد علاقاتها بواشنطن. وقد ساعدت محادثات جرت في أوائل سنة ١٩٨٢ بين إيران والسعودية في حلّ تلك المشكلات.

لقد طوّرت الرياض سياسة متعدّدة الجوانب لتوازن علاقاتها مع الولايات المتحدة

الأميركية، وذلك عن طريق تفويض البتّ في هذه القضايا إلى وجوه من العائلة الملكية. فقد كان فهد يلحّ على برامج التحديث الصناعي العاجلة، والإصلاحات السياسية الأساسية، وهي إجراءات كانت نافعة على الصعيد المحلي، وساعد في تنفيذها المستثمرون الأميركيون والحكومة الأميركية. (وسرعان ما تبيّن أن تلك الخطط كانت مكلفة للغاية، فقد كانت تتجنب فرض الضرائب الثقيلة). أما وزير الدفاع سلطان بن عبد العزيز ووزير الداخلية نايف بن عبد العزيز فقد ألحّا على الرياض لتقديم منافع مادية كبيرة للشعب لإخماد أي اضطراب محتمل يظهر بسبب علاقة المملكة بالولايات المتحدة. وبدافع من القبليين المحافظين الموالين لعبد الله بن عبد العزيز، رئيس الحرس الوطني، فضل عبد الله الإصلاح الحذر والبعد عن واشنطن[١٣]. وفي حديثي مع مستشار لوزارة الخارجية السعودية في الرياض، أخبرني أن أبناء الملك فيصل ألحّوا على تطوير العلاقات مع إيران لتوازِن علاقات المملكة مع الولايات المتحدة، إلا أن غالبية القيادة في الرياض لم تكن تنظر إلى إيران على أنها شريك اقتصادي أو استراتيجي أساسي.

لكن بالرغم من كل شيء، رفض الأمير فهد عرض إدارة كارتر وضع قوّات عسكرية في السعودية لصدّ تهديد إيراني محتمل، إلا أنه حافظ على خط اتّصالات لا ينقطع مع الولايات المتحدة بشأن إيران. وعمل الملك خالد وعبد الله على تقوية علاقات السعودية مع الدول العربية الأخرى لإنشاء ثقل في مواجهة إيران، وعملا مع بغداد ودمشق للتخفيف من حدة معارضتهما الشديدة لاتفاقيات كامب ديفيد بغية الحفاظ على وحدة العرب. وفي الوقت نفسه، رفضت الرياض طلب العراق حظر النفط عن الولايات المتحدة الأميركية، إلا أنها استرضت بغداد فرفضت دعوات أميركا إلى خفض أسعار النفط. وفي نهاية المطاف، رفضت المملكة كذلك اتفاقيات كامب ديفيد لإسكات العرب المنتقدين للاتفاقيات. وكانت المنطقة الوحيدة التي طلبت السعودية فيها المساعدة من أميركا هي اليمن. وقدّمت واشنطن دعمًا محدودًا على شكل إمدادات عسكرية طارئة إلى الجمهورية العربية اليمنية، فيما دفعت المملكة للتوصّل إلى حلّ إقليمي للنزاع بين شمال وجنوب اليمن عن طريق جامعة الدول العربية[١٤].

الدور السعودي في الحرب بين إيران والعراق

تزيد الثورات من الضغوط التي تؤدي إلى الحرب، بتغييرها توازن القوة، وإعطائها الفرصة أو الإمكانية للدول للدخول في الحروب[١٥]. فقد أظهر العراق، الذي كان التمرّد الشيعي فيه يوشك على الانفجار، مخاوفه من تصدير إيران ثورتها، وادّعى أن آية الله الخميني رفض اتفاقية الجزائر، وهي تهمة وجهها إلى الخميني كذلك مناوئوه في إيران وفي مجتمعات المبعَدين الإيرانيين. وكان ذلك أمرًا خطيرًا كافيًا لإنذار جيران العراق العرب، وإظهار عزمهم على الرد. إلا أن الرئيس العراقي المعتدل أحمد حسن البكر سعى إلى كسب علاقات ودّية مع إيران الثورية. وعند تولي صدّام حسين الرئاسة خلفًا للرئيس العليل في تموز/يوليو ١٩٧٩، تدهورت العلاقات بين إيران والعراق سريعًا. وبما أن صدّام كان الرئيس فقد طالب إيران بالتنازل عن محافظة خوزستان [الأهواز] والجزر الثلاث المتنازع عليها أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى، وأمر بترحيل العراقيين من أصول إيرانية، وأعضاء "حزب الدعوة" الشيعي الناشط سياسيًّا، وأجبر الرجال العراقيين المتزوّجين بإيرانيات على تطليق زوجاتهم، وقاد حملة لإسكات رجال الدين الشيعة العراقيين البارزين، وأبرزهم آية الله محمد باقر الصدر. وأخيرًا، وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، أبطل العمل باتفاقية الجزائر الموقعة سنة ١٩٧٥ وأصدر أوامره بغزو إيران، متذرّعًا بالخلاف على أراضي شط العرب.

ونافحت إيران بدعوى أن الولايات المتحدة الأميركية والسعودية حرضتا العراق على بدء الحرب، على الرغم من ظهور مجرّد مجموعة من الأحداث المفككة المتداخلة تدعم تلك الدعوى. وقد سبق إعلان الحرب إعلان مبدأ كارتر، في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، الذي يسمح للقوات الأميركية بالاشتراك في عمليات عسكرية خارج البلاد. وأنشئت فرقة الانتشار السريع المشتركة، لتعطي القوات الأميركية الحق في القتال في الخليج الفارسي. وفي ٨ شباط/فبراير، كشف صدّام النقاب عن الميثاق القومي العربي في بغداد، الذي يفرض في حالة دخول العراق في حرب مع دولة غير عربية، أن تجتمع الدول العربية الأخرى لمساندته. وفي ١٣ شباط/فبراير، وبتوجيه من الأمير نايف، أبدت السعودية قبولها بالميثاق، لاعتقادها بأن العراق هو البلد الوحيد الذي يُعتمد عليه في صدّ انتشار الثورة الإيرانية. وعلى الرغم من أن

الميثاق القومي العربي كان يرفض التدخل الأجنبي في الخليج الفارسي، أكّد مستشار الأمن القومي الأميركي بريجينسكي، أن العراق يقوم بدور محوري في تطويق إيران، وأن وكالة الاستخبارات الأميركية افتتحت مقرًّا لها في بغداد[١٦].

ولعل الرياض بإعطائها العراق مكانة بارزة في التوازن الإقليمي، قد مضت عن غير عمد في تأييد قرار صدّام بدء الحرب، نظرًا إلى تأكيده أن النصر على إيران سيكون سريعًا. ووفقًا لما يقوله مصدر مجهول تحدث إليّ في الرياض، فإن المملكة ساعدت العراق بالإمدادات التموينية [اللوجستية] مباشرة بعد اندلاع الحرب، فقد كان خيار الدفاع عن دولة عربية في مواجهة دولة غير عربية خيارًا بديهيًّا. (ولا يمكنني تأكيد صحة ذلك بصورة مستقلة). إلا أن الرياض جنحت بُعيد ذلك إلى ثني طهران عن الاستمرار في القتال، وهو ما يلقي بالشك على الظروف التي ربما جعلت، وفقًا لما قاله صدّام، الملك خالد يبارك غزو إيران.

وأخبرني تركي الفيصل أن السعودية لم تقدّم الدعم المادي إلى العراق إلا بعد حوالى سنتين من بدء الحرب، تقريبًا في الوقت الذي دخلت فيه إيران إلى العراق واحتلت شبه جزيرة الفاو وجزر مجنون[١٧]. وأكد لي الأمر على نحو تقريبي مسؤول إيراني كبير سابق في وزارة الخارجية. وكانت طهران تعلم أن الرياض رفضت تقديم العون إلى صدّام عند اندلاع الحرب. والحق أن المساعدات المالية التي قدّمتها الرياض إلى بغداد وصلت بعد سنتين تقريبًا من بدء الحرب، وقبل أشهر من تقدّم إيران في العراق بعد تخليها عن المحادثات مع الرياض الهادفة إلى إيقاف الحرب. لكن على الرغم من تردد السعودية في تقديم العون إلى صدّام، كان الأردن واليمن الشمالي يدعمانه عن طيب خاطر، وهو ما أربك إيران. فقد كانت المملكة تقدّم مساعدات لكلٍّ من الأردن واليمن الشمالي؛ إلا أنها ظلت متحفظة من ميولهما العربية الثورية وكانت تتجنب استفزاز إيران مباشرة. وفي النهاية، فإن المساعدات المالية السخية التي قدّمها صدّام إلى اليمن الشمالي والأردن هي السبب في المقام الأول في تحالفهما معه ضد إيران – فضلاً عن العلاقات التاريخية الهاشمية بين الأردن والعراق.

وهناك بعض الدلائل التي تشير إلى أن سياسة الرياض الرسمية تجاه طهران في زمن الحرب كانت نابعة حصرًا من تفشّي الاستياء من إيران بدوافع عقائدية. فقد

كانت المملكة حريصة على ألّا تثير الخصومات بين الشيعة والسنّة نظرًا لتأثيرها المحتمل على الشيعة السعوديين. حتى إن الرياض كانت غير عابئة بمحاولات صدّام المكشوفة لإعادة صياغة الحرب من نزاع أثاره البعثيون العرب إلى نزاع بين السنّة والشيعة، التي عمل عليها ليضمن إلى حدٍّ ما وضع إسفين بين السعودية وإيران. إلا أن المملكة حثت صدّامًا على إنهاء الحرب. لكنها في الوقت نفسه، لم تستطع البقاء غير مكترثة بالأوساط الفكرية والدينية السعودية، وأوساط المنشقين السعوديين، التي استمرّت بثبات في حمل أفكار تقليدية جامدة عن إيران. فعلى سبيل المثال، كان دعاة المعارضة من قبيل سلمان العودة يتحدثون عن "التلويث الثقافي" الذي تمثّله فارس لصميم بلاد العرب[18].

وفي أثناء مسيرة بحثي هذا، ظهرت لي نظرتان تبديان طريقة حساب إيران لمقاصد الرياض أثناء الحرب. فقد أخبرني سفير إيراني سابق في السعودية بعد الثورة أن العقائد كانت العامل الأساسي في القرار السعودي لدعم العراق. وادعى أن معظم السعوديين يعتقدون أن الدفاع عن العراق السنّي في وجه إيران الشيعية هو واجب جهادي مقدّس، ما دفع الرياض إلى مساندة العراق[19]. والحقيقة هي أن بعض الجماعات السعودية المتطرفة كانت تغالي فتقول إن الدم الشيعي دمٌ تحل إراقته شرعًا (دمٌ حلال). لكن وفقًا لما يقوله دبلوماسي إيراني محنّك عمل في العالم العربي لأكثر من ثلاثة عقود في عهد الشاه، لم يكن لدى إيران أدنى شك في أن القيادة السعودية، وربما شريحة من السكان، كانوا تحرّريين في نظرتهم إلى إيران، ولم يرغبوا بتاتًا، لو كان لهم الخيار، في قصر علاقاتهم مع طهران على مسائل الهويّة الشيعيّة مقابل السنّية، أو الهويّة الشيعيّة مقابل الوهّابية[20].

ومن الأمور الجليّة بعد الثورة، أن طهران أخفقت في التنبّه إلى بوادر الأزمة القادمة مع السعودية والعراق، وأخفقت في توقع احتياجات الحرب. فعندما اندلعت الحرب، كان هناك ١٤٠٠٠٠ مجنّد في الجيش قد تخلفوا عن مواقعهم عند قيام الثورة، فانخفض عدد أفراد القوات المسلحة الإيرانية إلى ١١٠٠٠٠ جندي. وكانت أقل من عشر دبّابات تحمي الحدود مع العراق، الذي كانت قوّاته قادرة على اختراق الأراضي الإيرانية بعمق ١٢٠ كيلومتراً وتحتلّ أكثر من عشر مدن في غضون أسابيع[21]. وأُعدم

كبار ضبّاط الجيش [عند انتصار الثورة]، وأُسقطت القوات الجوّية، وسُجن الطيّارون العسكريون، ولم يطلق سراحهم إلّا بعد بدء الحرب، ليدرّبوا طيّارين جددًا ويعودوا إلى الطيران. وبعد أسابيع، كان المتطوعون المحليون من خوزستان [الأهواز]، ومنهم أفراد يمتّون إليّ بصلة قرابة بعيدة، هم الخط الدفاعي الأول في وجه التقدّم العراقي. وهكذا كان الإيرانيون من العرق العربي يقاومون دولة عربية أخرى، محطمين آمال صدّام بإلحاق خوزستان [الأهواز] بالعراق.

وقام الإيرانيون بصدّ العراقيين في الشهر الثاني من الحرب. حيث تبارت القوات المسلحة النظامية مع المتطوعين الثوريين من الشباب الذين عوّضوا افتقادهم التدريب العسكري باستعدادهم لاغتنام الاستشهاد الشيعي، فقاتلوا ما كانوا يعتقدون أنه جيش من البعثيين الكفرة. إلا أنه، بحسب تقديراتي الخاصّة، وذكرياتي الأولى من الحرب، فإن السياسيين الإيرانيين لم يلجأوا إلى تصوير الحرب بأنها نزاع شيعي سنّي، وذلك ليتجنبوا عداوة الرأي العام العربي، ويحافظوا على الرسالة العالمية للثورة. كما منعوا الاستفزازات الدينية التي قد تؤدّي إلى انتقام البعثيين من الشيعة العراقيين – على الرغم من وصم صدّام للشيعة الإيرانيين بأنهم "ذباب"، للتشجيع على تدمير الأملاك الخاصّة [للإيرانيين] والتحريض على العنف ضد المدنيين، ودعم طرق لاإنسانية لقطع العلاقات بين الجنود الشيعة العراقيين والمقاتلين الإيرانيين.

وعلى الرغم من ذلك، كانت النكسات على جبهة القتال العراقية تدق أجراس الإنذار للسعودية. فعندما اتّهمت طهران واشنطن بأنها زودت بغداد بدعم سرّي عسكري واستخباراتي، سعت المملكة – خوفًا من انتقام إيران – إلى الحصول على أنظمة المراقبة والإنذار المحمولة جوًّا (طائرات الأواكس) الأميركية الصنع. وكانت هذه الأنظمة الإلكترونية تعتمد على الدعم المساند الأميركي، واستُغلت في ما بعد في إسقاط طائرة إيرانية دخلت الأجواء السعودية.

وفي ٢٥ أيار/مايو ١٩٨١، وبناءً على عرض قدّمته الكويت، أُسّس "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" (أو مجلس التعاون الخليجي)، وضمّ البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، ودولة الإمارات، والسعودية. وكانت المملكة قد رفضت سابقًا عرضًا من واشنطن لإعداد خطة استراتيجية جماعية تحت الحماية الأميركية للرد

library

على التهديدات المحتملة الإيرانية والعراقية. إلا أن إيران تجاهلت جهود السعودية لإبقاء واشنطن بعيدة عن المنطقة، بحجة أن مجلس التعاون الخليجي كان حيلة أميركية مدبّرة ضدّها، وشرعت في تأسيس "مكتب جبهة تحرير الجزيرة العربية" بهدف الإضرار بالأمن الداخلي السعودي.

وكان موقف مجلس التعاون الخليجي من الحرب يقول بأنه لا إيران ولا العراق يمكنه الخروج منتصرًا من الحرب، ولا يمكن أيًا منهما أن يكدّر تدفق النفط في المياه الخليجية؛ إلا أن هذه المنظمة كانت منقسمة سياسيًّا، وفضّلت المحافظة على قنوات اتصال دبلوماسية لا تنقطع مع كلتا الدولتين. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، مال مجلس التعاون الخليجي إلى العراق، بعد اتّهام إيران بالتآمر لإطاحة النظام الملكي في البحرين. وأنكرت إيران التهمة، ورأت فيها كلامًا مبالغًا فيه لكسب التعاطف الأميركي مع البحرين، ودعت مجلس التعاون الخليجي إلى إدراك قلق إيران من الدعم الذي يقدّمه إلى العراق. وقد جاءت التهمة بعد رفض المتشددين الإيرانيين عرضًا للسلام [بين إيران والعراق] مُحكَمًا جيدًا قدمته السعودية. وعُزل الرئيس الإيراني أبو الحسن بني صدر، الذي كان قد شرع في اتّصالات مبكرة مع السعودية لإنهاء الحرب. وأعقب ذلك إمداد الكويت (بعد تورّط إيران في هجمات عنف متعدّدة سنة ١٩٨٣ على المنشآت النفطية الكويتية، وتورّطها في سنة ١٩٨٥ في هجمات على أمير الكويت جابر الأحمد الصباح)، إلى جانب السعودية، العراق بأول مساعدات مالية كبيرة، وصلت قيمتها إلى ٤ مليارات دولار، من كلٍّ منهما.

وفي أيار/مايو ١٩٨٢، استعادت إيران مدينة خُرَّمْشَهْر [المحمَّرة] ودخلت لأول مرّة في الأراضي العراقية. وتواردت الأخبار بأن السعودية طلبت التدخّل العسكري المصري لحماية العراق، وهو أمرٌ رفضته القاهرة، لكنها وقعت اتفاقيات أمنية ثنائية منفصلة مع دول مجلس التعاون الخليجي، الذي بدأت الانقسامات الواضحة فيه بالظهور، بسبب حقيقة أن مجموع الفائض التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي الخمس باستثناء البحرين قد انخفض نتيجة الحرب إلى حوالى النصف في السنتين ١٩٨١ و١٩٨٢ وحدهما. ومع أن السعودية كان بإمكانها تحمّل الخسارة (مع أن مدّخراتها الخارجية تقلصت كذلك بنسبة كبيرة إلى أقل من ٥٠٪)، فإن ذلك كان

library

صعبًا على الدول الصغيرة. فدعت عمان ودولة الإمارات، وبعدهما قطر، إلى التعاون مع إيران، التي كانت قد أعلنت أنها ستغلق ممرّ الخليج الفارسي المائي إلى أن تقوم جميع الدول الإقليمية بالعمل على استعادة أمن الخليج مجتمعةً.

ومن ذعر الرياض، ألحّت على صدّام أن يعلن انسحابًا أحادي الجانب من الأراضي الإيرانية المحتلة، وأن يقبل بوقف إطلاق النار وفقًا لقرار الأمم المتحدة رقم ٥١٤ الصادر في ١١ حزيران/يونيو ١٩٨٢. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، ساعدت السعودية على إصدار قرار الأمم المتحدة رقم ٥٢٢، للتشديد على أن مجلس التعاون الخليجي يتوقع أن تبادره إيران بالمثل فتقبل بوقف إطلاق النار. ورفضت طهران النداءات الداعية إلى وقف إطلاق النار، مُطالبةً بمحاكمة صدّام. وقد أخبرني تركي الفيصل أن المملكة وجدت في جواب إيران جوابًا مربكًا: "فالشعب الإيراني قد تصدّى للقوات العراقية، وبدا أنه حان الوقت المناسب لقبول وقف إطلاق النار"[٢٢].

ورأت إيران أن غزوها كان عملًا آثمًا، وبما أن الأمم المتحدة بدت غير راغبة في التسليم بذلك، فإن أيّ عرض لوقف إطلاق النار لن يكون عرضًا صادقًا. والأهم من ذلك، أنه إن لم يحاكَم صدّام، فإن النظام البعثي القويّ قد يظهر من جديد ويتحدّى إيران؛ بمساندة من الولايات المتحدة الأميركية ومجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من أن الرياض فعلت ما بوسعها، استخدمت طهران هجومها البرّي الأخير لقلب نموذج التهديد العراقي، حيث تعهّد آية الله الخميني بالقتال حتّى تحرير كربلاء، مؤجّجًا المخاوف الخليجية من وجود خطة سرّية للشيعة الإيرانيين.

وعززت وفاة الملك خالد في ١٢ حزيران/يونيو ١٩٨٢ التوجيه الأميركي للسياسة الخارجية السعودية. وعُيِّن الأمير سلطان رئيسًا ثانيًا للوزراء، إلى جانب منصبه وزيرًا للدفاع، فأعطى تعهّد الرياض بالشراكة العسكرية مع واشنطن. وأُرسِل نجل سلطان، ابن أخي الملك فهد المقرب منه، بندر بن سلطان، سفيرًا إلى واشنطن للدفع بدور أميركي فعّال في المحافظة على أمن الخليج. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٣، قام الرئيس رونالد ريغن بترقية فرقة الانتشار السريع المشتركة إلى مسمّى "القيادة المركزية الأميركية" في الخليج الفارسي، وتبع ذلك في ربيع تلك السنة بدء وزير الخارجية جورج شولتز "عملية الصمود" لإيقاف التدفق غير الشرعي للأسلحة الأميركية إلى

إيران. وكانت السعودية المستثمر الأكبر في المصارف الأميركية، وسندات الخزينة، والعقارات الأميركية، لتوطيد هذا التفاهم السعودي الأميركي الجديد[٢٣]. كما أنها ألحت على واشنطن، التي قدّمت ٤٠٠ مليون دولار أميركي ديونًا إلى بغداد، لتستأنف علاقاتها الرسمية مع العراق سنة ١٩٨٤ (على الرغم من التردّد الأميركي بسبب استخدام العراق الأسلحة الكيميائية في الحرب)، بعد أن انقطعت نتيجة دعم العراق مصر وسوريا إبان حرب سنة ١٩٦٧ مع إسرائيل.

وأدّى عجز طهران عن كسر محور بغداد والرياض وواشنطن الناشئ، إلى تحدّيه في القضية الفلسطينية، بشجبها إخفاق العرب في دعم القضية الفلسطينية. ففي سنة ١٩٨١، أقرّت القمة العربية المنعقدة في فاس [بالمغرب] مبادرة وليّ العهد السعودي الأمير فهد لحلٍّ في سنتين للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، ولأول مرة دعت الدولُ العربية رسميًّا إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من حدود ما قبل سنة ١٩٦٧. إلّا أن ذلك المرام لم يتحقق مطلقًا، لأن واشنطن كانت تتغاضى عن المستوطنات الإسرائيلية الجديدة التي أقيمت على الأرض المحتلة بعد ذلك التاريخ. فاستفادت إيران من انهيار محادثات السلام، وعكفت مع حلفائها العرب على بناء جبهة جديدة في مواجهة إسرائيل. وفي مسيرتها تلك، دعمت الجماعات الفلسطينية المعارضة لأي حلّ سلمي في الشرق الأوسط، وذلك لإضعاف مكانة منظمة التحرير الفلسطينية التي تدعم العراق. وجعلت نفسها في حلف مع سوريا، التي كانت محبطة من عجزها عن استرداد مرتفعات الجولان من إسرائيل. وهكذا سقط التفاهم المحتمل بين بغداد ودمشق والرياض بشأن فلسطين بعد قمّة فاس.

ويبدو أن المصالح الإيرانية والمصالح الإسرائيلية تقاطعت بعد قمّة فاس. فقد قبلت إيران بعقد صفقات سرّية مع إسرائيل لشراء الأسلحة الضرورية الملحّة للقتال على جبهة الحرب. وحثّ أفراد من مجموعة الضغط الإسرائيلية [اللوبي الإسرائيلي في الكونغرس الأميركي] أميركا على بيع أسلحة أميركية لإيران، وهو ما وافقت عليه واشنطن آخر الأمر على الرغم من حيادها في الحرب. وغذّى هذا الفعل الشكوك القائمة في الأوساط السياسية السعودية بحصول مقايضة بين إيران وإسرائيل ترمي إلى تطويق الدول العربية المركزية في المنطقة.

وفي تلك الأثناء، حوّلت طهران اهتمامها إلى لبنان، فقد أدركت أن البنية الطائفية المعقدة في لبنان تعني أن النفوذ الإيراني فيه سيكون في أفضل أحواله عن طريق حليف محلّي. ووُضِع مكتب حركة التحرير، برئاسة [حسين] علي منتظري، الذي عيّنه الخميني ليكون خليفته من بعده، وكان المكتب يجنّد المتطوّعين للقتال في جنوب لبنان، وُضِع تحت سلطة الحرس الثوري الإسلامي [الإيراني] ووُجّه للقيام بتنظيم قوّة مقاومة في لبنان. وعندما غزت إسرائيل لبنان في ٢ حزيران/يونيو ١٩٨٢، كان الحزب الشيعي المدعوم من إيران "حزب الله" قد ظهر متفرّعًا من "حركة أمل الإسلامية"، التي كانت نفسها فصيلًا متفرّعًا من "حركة أمل" التي تدعمها سوريا.

وحافظت إيران على علاقتها مع سوريا على الرغم من تداعيات ما حصل في "حركة أمل"، وذلك للحيلولة دون تحوّل الحرب بين إيران والعراق إلى حرب إيرانية عربية بالكامل. وكانت إيران دائمًا ما تستغلّ تأثير سوريا في مجلس التعاون الخليجي. إلا أن السعودية كان يملأها الشعور بأن الشؤون العربية ينبغي أن تدار بالمصالح المجتمعة للدول العربية وحدها. لذلك كان موقف إيران ذا تأثير فعال جزئيًّا وحسب، فقد أظهرت الأحداث التالية أن سوريا انتقلت إلى دعم الموقف العربي في الحرب.

إلا أن التدخل الإيراني أضعفَ القدرة السعودية السورية على التقدّم في عملية السلام بين العرب وإسرائيل، وأدّى إلى شراكة متذبذبة بينهما في قضية الحرب بين إيران والعراق. وعندما تغافلت واشنطن عن مبادرة فهد بعد قمّة فاس، التي أعيد تأكيدها مرّة أخرى بعد غزو لبنان، وجدت الرياض نفسها في قلة من الداعمين، وأُجبِرت على دعم حزب "الإخوان المسلمين" السوري في وجه الرئيس السوري حافظ الأسد، الذي رفض الاشتراك في مبادرة فهد. وعندما ارتكب الجيش السوري مجزرة أودت بحياة عشرات الألوف من أعضاء "الإخوان المسلمين" والجماعات الإسلامية الأخرى في أوائل سنة ١٩٨٢، ومع تقدّم إيران داخل الأراضي العراقية، التفتت الرياض إلى الأسد طالبةً مساعدته في إنهاء الحرب [بين العراق وإيران]. فقبل الأسد بدور الوسيط، وتطوّرت علاقة مرتبكة بين السعودية وسوريا على الرغم من نظرتيهما المتعارضتين إلى إيران.

وعقّدت العلاقات الإيرانية السورية موقف السعودية تجاه لبنان. وكان الغزو

الإسرائيلي للبنان يهدف إلى دعم حكومة بشير الجميِّل، وإخراج القوّات السورية من بيروت، وقمع تمرّد منظمة التحرير الفلسطينية. وفي السنتين ١٩٨٣ و١٩٨٤، وبعد أن وصلت قوات أميركية وبريطانية وفرنسية وإيطالية إلى لبنان لحماية الجميِّل، شنّت إيران وسوريا هجومًا مباغتًا أدّى إلى اعتقال رهائن غربيين وتفجير مقارّ البحرية الأميركية [المارينز] في العاصمة بيروت. وأحبطت أفعال إيران جهود السعودية لحث سوريا والولايات المتحدة على إحلال السلام في لبنان. فقد رفض الأسد، الذي أخفقت قوّاته في حماية لبنان من الغزو، بالرغم من مساعدة مجلس التعاون الخليجي له، التعاون مع واشنطن أو الرياض.

وحينذاك، أُسندت إلى الأمير بندر بن سلطان مهمّة العمل على تهدئة التوتر في لبنان، وإقناع سوريا بالقبول باتفاقية سلام بخصوص مرتفعات الجولان، للمساعدة على حل النزاع الفلسطيني. لكن الولايات المتحدة الأميركية، على الرغم من أن إدارة ريغن كانت تخطط في سنة ١٩٨٢ لحل المسألة الفلسطينية الإسرائيلية، رفضت عروض السلام السعودية – سواء منها التباحث مع السوريين، أو توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، أو الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية مع الانسحاب الإسرائيلي من لبنان. واستفادت إيران من هذا الجمود، فخربت مواقع أميركية وسعودية في بيروت بسلسلة من الهجمات على المراكز العسكرية الأميركية، والسفارة السعودية، والدبلوماسيين السعوديين. وبعد تزايد الخسائر الأميركية في لبنان، سحبت أميركا قواتها من لبنان، وتُرِكت للسعودية المهمة الصعبة في استرجاع قوة الجيش اللبناني تمهيدًا لإنهاء الحرب الأهلية[٢٤].

وفي سنة ١٩٨٤، استعادت إيران أراضيها من العراق، لكن الخميني مجترئًا بنفوذه في لبنان تعهّد باستمرار الحرب حتى تحرير القدس. وألحّ مجلس التعاون الخليجي على الأسد لدفع طهران إلى قبول السلام، إلا أن الزعيم السوري أراد استمرار تورّط العراق في الحرب لإجبار السعودية على الوساطة من أجل الوصول إلى حلٍّ سلمي بخصوص الجولان. ورفضت إيران قرار الأمم المتحدة رقم ٥٥٢ بتاريخ ١ حزيران/يونيو ١٩٨٤؛ كما رفضت مبادرات السلام التي تقدّم بها مجلس التعاون الخليجي والتي تقدّمت بها منظمة المؤتمر الإسلامي؛ ورفضت أخذ تعويضات مالية سخيّة

قدمتها السعودية. ومع ذلك أرسل مجلس التعاون الخليجي النفط المكرّر إلى إيران لتعويض الخسائر التي أصابتها نتيجة استهداف العراق منشآت إيران النفطية، وهو ما كان قد قلص الصادرات النفطية الإيرانية إلى النصف.

وفي شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو من سنة ١٩٨٤، هاجمت إيران سفنًا سعودية تبحر في الخليج الفارسي، وهدّدت بإغلاق مضيق هرمز. فرسمت المملكة "خط فهد" [خارج حدود المياه الإقليمية السعودية] للقيام بدوريات في الخليج، لكنها حافظت على علاقاتها مع إيران، مع إدراكها أن الولايات المتحدة ستتدخل عند الحاجة. وعندما وسّع جمود المعركة الناشئ نطاق الحرب ليشمل الخليج ذاته، نشرت الولايات المتحدة قوات للردّ على إطلاق النار الإيراني والعراقي على ناقلات النفط. وقلص هذا التدخّل من ردود إيران الثأرية على الغارات العراقية على بواخرها النفطية، واستهدفت إيران بدلًا من ذلك ناقلات النفط الكويتية والسعودية. وأوقفت سوريا مرور النفط العراقي عبر خطوط النقل فيها، فبنت السعودية خطًّا بديلًا لنقل النفط [العراقي] يصل إلى موانئها على البحر الأحمر.

وأدّى تصاعد ما دُعي باسم حرب الناقلات إلى خشية سوريا من تورّطها في المعارك الإيرانية، آخذة في حسبانها التوصّل إلى حلّ سلمي في الجولان؛ فخفف ذلك من حدّة سلوك إيران في مسألة إطالة أمد حربها مع العراق. وبعد أن تجاهل العراق القرار الذي رعته الأمم المتحدة بشأن قصف الأهداف غير العسكرية، وشروع مجلس التعاون الخليجي في تأسيس قوة "درع الجزيرة" في السعودية، وهي قوة دفاعية صغيرة تُستخدم في حالة الطوارئ، ألحّ رئيس الوزراء الإيراني في زمن الحرب مير حسين موسوي والرئيس الواقعي [البراغماتي] للبرلمان علي أكبر هاشمي رفسنجاني، على الخميني إما لإنهاء الحرب أو زيادة الإمدادات إلى الجبهة لتحقيق نصر حاسم.

لقد أعطى هذا النزاع الطويل باعثًا للسعودية وإيران لإجراء محادثات بينهما. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، عندما اختُطفت طائرة ركاب في الأجواء السعودية وهبطت في طهران بعد نفاد الوقود منها وأعيدت سالمة، قدّم فهد دعوة لرفسنجاني إلى أداء الحجّ، لكن الخميني رفض تلك الدعوة. وفي أوائل سنة ١٩٨٥، زار وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل إيران لتهدئة التوتر، إلا أنه استاء من السجالات

library

الحاصلة بين المجموعات السياسية الإيرانية هناك. وعلى الرغم من عروض السعودية بتقديم منتجات النفط المكرّر وحوافز أخرى لإنهاء الحرب، كانت إيران تعارض إجراء تغيير بنّاء على سياستها في الحرب، ولم توافق إلّا على عدم تحريض الحجاج [على السير في مسيرات احتجاجية]. ومنع منتظري صراحةً إجراء محادثات مع المملكة، وفي شهر أيار/مايو ألقي باللائمة في تفجيرات متعدّدة أصابت الرياض على جماعة الجهاد الإسلامي التي تدعمها إيران. وعلى الرغم من أن المملكة حاولت مجدّدًا إعادة التوازن إلى علاقاتها مع إيران حتى نهاية السنة، قرّرت في نهاية المطاف زيادة إنتاجها النفطي لخفض الأسعار من ٣٠ دولارًا أميركيًّا إلى ١٠ دولارات أميركية للبرميل الواحد بغية الضغط على طهران. وتحت لواء مجلس التعاون الخليجي، أجرت أيضًا مناورات عسكرية مشتركة مع الولايات المتحدة الأميركية، كانت بداية لاتفاقيات تعاون عسكري ثنائية لإقامة قواعد عسكرية في قطر، والبحرين، والكويت، والسعودية.

وظلت إيران في حيرتها بشأن كيفية تطوير صيغة للسلام. فقد أصرّت على أن مجلس التعاون الخليجي كان مهتمًّا بتحقيق "السلام" دون تحقيق "العدالة" لرفضه الاعتراف بأن العراق كان هو المعتدي[٢٥]. وكانت حجّة موسوي، الذي كانت له ميول سياسية يسارية، أن إيران في وضع أفضل للتفاوض على السلام مع النظام البعثي في العراق بسبب طبيعتها الاشتراكية، المتوافقة مع مُثل الثورة المعادية للرأسمالية. كذلك حثّ موسوي طهران على تجنّب الاصطدام بالأمم المتحدة، التي باعتقاده تخضع لتأثير الإمبريالية.

وكان الهجوم الإيراني في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٦ على العراق، واستيلاؤها على [شبه جزيرة] الفاو علامةً على بداية نهاية إنجازاتها الحربية. فقد دعا مجلس التعاون الخليجي الولايات المتحدة الأميركية إلى رفع الأعلام الأميركية على ناقلات النفط الكويتية، وأخرجت الكويت كثيراً من المقيمين الإيرانيين من البلاد. وأرسلت مصر، والأردن، واليمن، قوات إلى العراق، وتعرّضت سوريا لضغط من مجلس التعاون الخليجي لإحياء علاقاتها مع العراق؛ فرضخت للطلب، بعد أن أجبرت إيران على الحدّ من نفوذها في لبنان ليقتصر على جنوب لبنان قبل سنة من ذلك.

واحتاجت قوات الحرس الثوري إلى إمدادات عسكرية ذات نوعية أفضل ممّا عندها، بعد هبوط مبيعات الأسلحة السوفييتية إلى إيران بسبب دعمها للمجاهدين الأفغان. وإمدادات الأسلحة المتقطعة من الصين وكوريا الشمالية لم تكن تفي بمتطلبات الحرب. كما أن عجز إيران عن الرد بالمثل، على استخدام العراق الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، أعاق إلى حدٍّ كبير تقدّمها في جبهة الحرب. لكن آية الله الخميني كان يقول إن إيران لا يمكنها الدفاع عن نفسها بوساطة الأسلحة السامة حتى لو هوجمت بها، مستشهدًا بحديث [للنبي] يحذر المقاتلين المسلمين من وضع السمّ في مصادر الماء التي يستخدمها العدو أثناء الحرب، وكان تحذير النبي تحذيرًا من ارتكاب جريمة جماعية.

وفي ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٦، أعلنت الأمم المتحدة قرارها رقم ٥٨٢، الذي أسف بشدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سياق الحرب، ودعا إلى وقف فوري لإطلاق النار. (وعلى الرغم من التهم التي ساقها بعض المحللين الاستخباراتيين الأميركيين بأن إيران كانت هي من استخدم الأسلحة الكيميائية بالفعل، ليس هناك برهان قاطع على ذلك)[٢٦]. وتجاهلت طهران القرار، متذرّعة بأنها لن تحصل على محاكمة عادلة إذا عرضت كل جوانب دورها في النزاع على وساطة الأمم المتحدة. كما كانت تأمل أن تكسب الحرب، فقد كانت تتلقّى الأسلحة سرًّا من الولايات المتحدة الأميركية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦، طالبت إيران مجلس التعاون الخليجي بإلحاح بوقف دعمه للعراق. وفي ذلك الوقت، أمدّت السعودية، على مضض، بغداد بالنفط الخام إغاثةً طارئة. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر، ذاعت فضيحة "إيران كونترا"، وكشفت أن السعودية ربما دعمت إبرام صفقة أسلحة سرّية بين واشنطن وطهران في مقابل تدابير إيرانية للمساعدة في إطلاق سراح الرهائن الأميركيين في لبنان[٢٧].

وحرجًا من الفضيحة، تقرّبت واشنطن من بغداد. فأذعر هذا التغيّر إيران، التي أدركت الحاجة إلى العمل مع الرياض لمنع تصاعد الحرب من جديد. لكن صحّة الخميني كانت في تدهور، وكان خليفته منتظري يكتم كرهًا شديدًا للمملكة والمذهب الوهّابي. وتواصل رفسنجاني مع "مجمع علماء الدين المجاهدين" للوصول إلى اتفاق ينهي الحرب، بمساعدة من نجل المرشد الأعلى، أحمد الخميني. إلا أن الأعضاء

library

الرئيسيين في المجمع – بمن فيهم علي أكبر محتشمي بور، السفير الإيراني السابق في سوريا ووزير الداخلية بعد ذلك، ومحمد موسوي خوئيني ها، وكيل شؤون الحج وقائد هجوم الاستيلاء على السفارة الأميركية – رفضوا الاتصال مع الرياض.

وفي سنة ١٩٨٧، زاد العراق من هجماته على ناقلات النفط الإيرانية وسفن مجلس التعاون الخليجي. فقد هوجمت أكثر من ١٨٧ سفينة، في مقابل ٨٠ سفينة في السنة الفائتة. وأخّر الصراع الحزبي في إيران وقف إطلاق النار، على الرغم من جهد محدود من سوريا وعُمان لإحياء محادثات السلام. وفي تموز/يوليو ١٩٨٧، أعلن مجلس الأمن في الأمم المتحدة القرار رقم ٥٩٨. وحاولت البعثة الدبلوماسية الإيرانية في نيويورك إبعاد البلاد عن العقوبات الشاملة، التي هدّدت واشنطن بفرضها إذا رفضت طهران القرار، إلّا أنّ المتشددين الإيرانيين خربوا تلك المبادرة. ولام محتشمي بور البعثة الدبلوماسية بسبب "عبثها بفكرة السلام" بعد أن نشر السفير الإيراني في نيويورك، محمد مَحَلّاتي، رسالة غير موقعة (أي بلا تفويض واضح من الحكومة الإيرانية) في مجلس الأمن بداعي القلق من تضييع إيران فرصة للسلام. وأشارت الرسالة إلى أن موافقة إيران على خطة الأمين العام للأمم المتحدة، التي جاءت بعد التشاور معها، لإحلال السلام مع العراق، تعادل قبولها بالقرار ٥٩٨[٢٨].

وفي ٣١ تموز/يوليو ١٩٨٧، هاجمت قوات الأمن السعودية الحجّاج الإيرانيين أثناء الحجّ بتهم الإخلال بالأمن. وذكرت طهران أن ٤٠٠ حاج إيراني قتلوا حينذاك[٢٩]. وتذكر مصادر أخرى أن الضحايا كانوا ٢٧٥ إيرانيًّا، و٨٥ سعوديًّا، و٤٢ حاجًّا من جنسيّات أخرى، وكان هناك ٦٤٩ من الجرحى[٣٠]. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧، عندما أصابت القذائف الإيرانية ناقلة نفط رُفع عليها العلم الأميركي، دمّرت واشنطن منصّتين من منصّات حقل النفط "رَشادَت" البحري الإيراني. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، انضمّت سوريا إلى مجلس التعاون الخليجي في شجب التعنّت الإيراني، بعد أن شنّ "حزب الله" معركة كبيرة في محيط بيروت على "حركة أمل".

وفي نيسان/أبريل ١٩٨٨، قطعت السعودية علاقاتها مع إيران، متذرّعة بمخاوفها من امتناع إيران عن قبول حصة ٤٥٠٠٠ حاج المخصصة لها – وهو رقم أقل بكثير من رقم ١٥٠٠٠٠ حاج الذين كانت إيران تصرّ على إرسالهم، ما جعل الخميني يقاطع

الحج بعدما أخفقت دعوات طهران، التي تنادي بإنشاء هيئة دولية تتولى إدارة شؤون الحج، في حشد التأييد لها. وفي السنوات التالية، ستطلق طهران دعوات مماثلة، على حساب العلاقات السليمة مع الرياض في قضيّة الحجّ العصيبة. وقد قُطعت العلاقات في غضون أسبوع من الهجمات الأميركية على منصّات النفط الإيرانية وسفنها الحربية، وقبيل تصويت الكونغرس بالموافقة على صفقة مبيعات من الأسلحة إلى المملكة بقيمة ٤٥٠ مليون دولار أميركي. وفي ذلك الحين، استعاد العراق [شبه جزيرة] الفاو.

ومع تصاعد الهجمات الصاروخية والغارات الجوية بين طهران وبغداد (التي دُعيت باسم حرب المدن) في ربيع سنة ١٩٨٨، بدأ سكان طهران (وكنتُ منهم) بالهجرة الجماعية من المدينة. واستمرّت المخاوف من هجوم كيميائي عراقي على مدن طهران، وأصفهان، وتبريز. وأصرّ المتشددون في إيران على الحكومة لتتفادى وقفًا لإطلاق النار؛ على الرغم من وصول التضخم زمن الحرب إلى ٤٠٪، وارتفاع معدلات البطالة إلى أكثر من ٢٥٪. (وارتفعت معدلات البطالة في المملكة أيضًا إلى حدٍّ ما نتيجة الأعباء المالية التي تحمّلتها في الحرب الإيرانية العراقية). إلا أن الخميني عزل منتظري، وعيّن رفسنجاني في منصب القائم بأعمال القائد العام للقوات المسلحة، وهي خطوة تدل على أن البلاد عازمة على إنهاء القتال.

ثم تأمّل آية الله الخميني، في نفسه، في مستقبل العلاقات الإيرانية السعودية. وفي اجتماع خاصّ، سئل فيه وزير الخارجية علي أكبر ولايتي عن الرأي الأخير للمرشد في السعودية، وفقًا لما يقوله عباس مالكي: "لقد كان جواب آية الله الخميني أنه على الرغم من أي اختلافات بين طهران والرياض، من المهم للغاية أن يبقى طريق الحج مفتوحًا"[٣١]. وشرعت إيران بالإلحاح على السعودية باستقبال ٤ ملايين حاجٍّ إيراني، وهو رقم يفوق بكثير الحصّة المفروضة بنسبة ١٠٪ من سكّان إيران، متذرّعة بانقطاعها الوجيز عن الحج. وفرض ذلك عبئًا ثقيلًا على المملكة يفوق قدرتها على استيعابهم، وقرّرت أنه لا يمكنها فعل ذلك لأسباب لوجستية [استيعابية]. وعلى الرغم من ذلك، ووفقًا لما يقوله اللقاني، اعترفت المملكة بأن "من الغريب جدًّا لبلدين مسلمين وجارين قريبين ألّا يكون بينهما علاقات متبادلة". لذلك قرّرت المملكة أن أداء الحج للإيرانيين ينبغي ألّا يتوقف، وفي السنوات اللاحقة، تمكن حوالى مليون

حاج من السفر من إيران إلى مكّة للحج[٣٢].

وردًا على النيّة الطيبة للرياض، عمدت طهران إلى الحدّ من مساندتها للشيرازيين، الذين كان لهم أتباع بين السعوديين الشيعة. كما حدّت من دعمها لحركة "الطلائع الرسالية"، التي يقودها الشيرازيون، على الرغم من أن مجموعة من الجماعات الشيعية خارج إيران استمرّت في تخريب مصافي تكرير النفط ومرافق البتروكيماويات داخل السعودية، واستهداف الدبلوماسيين السعوديين في الخارج. وعززت طهران علاقاتها مع "حزب الله الحجاز"، الذي على الرغم من تجنيده كثيرين من الأعضاء السابقين في حركة "الطلائع الرسالية"، كان منظمة أصغر حجمًا وأحسن تنظيمًا من حركة "الطلائع الرسالية" ومنظمة "الثورة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية"[٣٣].

وفي ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٨٨، أقنع الملك فهد صدّامًا بالقبول بوقف إطلاق النار. وبعد عشرة أيام من ذلك، وخوفًا من تدخل أميركي واسع في الحرب، بعد أن أسقط الطراد الأميركي "فانسن" طائرة ركّاب إيرانية فوق الخليج الفارسي، قبلت إيران بقرار الأمم المتحدة رقم ٥٩٨. وبعد تطبيق وقف إطلاق النار، أعلن الملك فهد أنه لا يرى اختلافًا كبيرة في الآراء بين السعودية وإيران.

وأُعلِن عن مقتل ٢٥٠٠٠٠ عراقي و٧٥٠٠٠٠ إيراني في الحرب، على الرغم من أن إيران تصر على أن العدد الإجمالي لضحاياها كان ٢٢٠٠٠٠ قتيل. إلا أن هناك ٥٥٠٠٠٠ مصاب بجراح خطرة في كلا الطرفين[٣٤]. وقُتل الآلاف من المدنيين الإيرانيين بالغارات الجوّية والهجمات الصاروخية العراقية، وسقط على الأقل ١٥٠٠٠ من القوات الإيرانية وعمّال الإغاثة والصحافيين ضحيةً لاستخدام صدّام العنيف الأسلحةَ الكيميائية – حوالى ٤٠٠ مرة – وجزمت إيران بأنّها جاءته من الشركات الأميركية والأوروبية[٣٥]. وتجاوز مجمل مساعدات مجلس التعاون الخليجي للعراق ٥٠ مليار دولار، كانت مساهمة السعودية فيها تقدَّر بـ٢٤،٨ مليار دولار بالإضافة إلى الإمدادات التموينية [اللوجستية][٣٦].

وفي ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٨، سافر مبعوث عماني إلى إيران لمناقشة القضايا الأمنية الخليجية المعلقة بالنيابة عن المملكة. وبعد خمس سنوات، أعلنت إيران استعدادها للتعاون مع مجلس التعاون الخليجي لتطهير ممر الخليج المائي من الألغام،

وبدأت بإجراء محادثات سرّية مع السعودية لتحسين العلاقات الثنائية بينهما[٣٧]. وعرض رفسنجاني تأسيس حلف أمني مع مجلس التعاون الخليجي بعد أن دمجت إيران الحرس الثوري الإيراني بالقوات العسكرية النظامية. إلا أن السعودية لم تجدّد علاقاتها مباشرة مع إيران، إذ كانت ترى أن الخطر الإيراني كان مستمرًّا. وقد أخبرني مصدر سعودي قائلًا: "لقد أثارت إيران الاضطرابات في الدول العربية، وتآمرت لإطاحة العائلات المالكة في البحرين والكويت. ونتيجة لذلك، كان لدى المملكة فكرة تقول: إذا مُنحت إيران الفرصة، فإنها على الأرجح ستعود إلى سياساتها القديمة هذه"[٣٨].

ولم يدْعُ مجلس التعاون الخليجي، ولا جامعة الدول العربية، إلى انسحاب القوات العراقية من الألف كيلومتر مربّع من الأراضي الإيرانية الخاضعة للسلطة العراقية. لكن المملكة ألحّت على صدّام لإظهار المرونة في المحادثات، وتلقت تطمينات من بغداد بأنها ستحجم عن مهاجمة الدول العربية بعقدها حلف عدم اعتداء مع الرياض – على الرغم من أن العراق أرسل قوات لدعم الموارنة في المقام الأول، حينها في لبنان، وشكّل مجلس التعاون العربي مع مصر، والأردن، واليمن الشمالي، في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩.

ووافقت طهران بمرارة على إقرار جامعة الدول العربية بادّعاء العراق سيادته الكاملة على شط العرب في أيار/مايو ١٩٨٩. وكانت الاختلافات بشأن شروط وقف إطلاق النار قد أدّت إلى حالة من "اللاحَرْب واللاسِلْم" عملت على إبقاء القوات الإيرانية والعراقية منتشرة على طول الحدود. وادّعت طهران لاحقًا أن استخفاف مجلس التعاون الخليجي الصارخ بالحدود المشتركة المعترف بها دوليًا بين إيران والعراق هو ما جعل صدّام يجترئ على مهاجمة الكويت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠. لكن المملكة حاولت على أقل تقدير أن تحلّ الخلاف الحدودي العراقي الكويتي، فتمكن بغداد من تلقي أكثر من ١٦ مليار دولار أميركي من الكويت على صورة إعفاء من الديون وتعويضات عن إيرادات النفط، بالإضافة إلى سيطرة العراق على جزيرة وَرْبة (كما طالب العراق بالسيطرة على جزيرة بوبيان أيضًا)، إلا أن صدّام رفض كلّ ذلك.

وبانتهاء الحرب [بين العراق وإيران]، صمّمت السعودية على إنهاء الحرب الأهلية

library

في لبنان. ففي خريف سنة ١٩٨٩، أدارت الرياض التفاوض على البنود النهائية من اتفاق الطائف، الذي نقل السلطة من يد الرئيس الماروني إلى مجلس وزراء مقسّم بين المسيحيين والمسلمين. ووفقًا لما يذكره الأمير تركي: "تقوم بنية اتفاق الطائف على انسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان، بما فيها القوات السورية والإسرائيلية، وهو أمر لم تتوقعه حتى الولايات المتحدة الأميركية قبل ذلك". كما كفل الاتفاق عدم حدوث فراغ سياسي في لبنان لاحقًا تستغله الدول الأجنبية[٣٩].

ورفضت واشنطن التسليم بمشروع اتفاق الطائف، فقد كانت ممزقة بين موقفين. فمن جهة أولى، كان حلفاؤها العرب يطالبون بأن تعيد إسرائيل الأراضي العربية المحتلة، لكن من جهة أخرى، كانت إسرائيل مصرّة على الاحتفاظ بسيطرتها على هذه الأراضي ومترددة في الانسحاب من لبنان. وقد تم التوصل إلى اتفاق الطائف عندما اضمحلت أهمية سوريا بصفتها وسيطًا مع إيران عقب انتهاء الحرب، ما مكّن المملكة من التلاقي مع واشنطن في منتصف الطريق بالدفع إلى انسحاب سوري مرحلي من لبنان بحلول سنة ١٩٩٢. وقبلت سوريا الشروط السعودية بغية الحصول على دعمها في التفاوض على اتفاق سلام في مصلحتها مع إسرائيل. وعلى الرغم من أن الانسحاب الكامل لم يحدث مطلقًا في سنة ١٩٩٢، تقاربت دمشق والرياض أكثر فأكثر، وانضمّت سوريا بعد ذلك إلى ائتلاف تحرير الكويت.

وكان المتشددون في إيران متحمسين لاستغلال فراغ السلطة في لبنان في حالة انسحاب سوريا منه، لكن طهران كانت تنظر إلى اتفاق الطائف على أنه نعمة وبركة: فهو لم يمنع حزب الله من الاحتفاظ بسلاحه بوصفه قوة مقاومة. وهذا الموقف الجديد أعطى الحزب حقّ الوصول إلى السياسات اللبنانية المسيطرة، فتمكنت طهران من ضبط فريق الحرس الثوري الإيراني المتشدّد، العامل في لبنان، والتعاون مع دمشق في إنهاء الاشتباكات بين "حركة أمل" و"حزب الله"، استنادًا إلى شروط الهدنة الموقعة بين الجماعتين في كانون الثاني/يناير سنة ١٩٨٩.

لقد وازن اتفاق الطائف بين مصالح إيران والسعودية في بلاد الشام، لكن أضعفته واشنطن، التي استمرت في الميل إلى بغداد بدلًا من القبول بالدور الإيراني الذي يحفظ التوازن الإقليمي؛ لقد ظنت الولايات المتحدة الأميركية أن إيران كانت أقل جدارة

بالثقة من صدّام، بسبب سياساتها الطائفية. وفي تلك الأثناء، قدّم صدّام اقتراحات مفاجئة إلى إيران لتسريع تنفيذ القرار ٥٩٨، قبل غزوه الذي خطط له للكويت. ففي سلسلة من الرسائل المتبادلة مع رفسنجاني، وعد بالاعتراف باتفاقية الجزائر. وفي آب/أغسطس ١٩٩٠، سحب العراق بقية قواته من الأراضي الإيرانية المحتلة. وحارت إيران في هذه الإشارة من صدّام، لكنها قرّرت حلّ الخلاف الحدودي، فعجّلت بعودة جثث قتلى الحرب، واستأنفت الرحلات إلى الأماكن الشيعية المقدسة في العراق، ويسّرت تبادل أسرى الحرب الإيرانيين والعراقيين. كما وافقت طهران وبغداد على إعادة فتح سفارتيهما في شهر تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٩٠. وكانت المفاوضات الجارية لتحقيق وقف إطلاق النار قد بدأت بعد غزو القوات العراقية الكويت، لكنها توقفت عندما شنّت الولايات المتحدة عملية عاصفة الصحراء[٤٠].

حرب الخليج الثانية

لقد كان غزو العراق الكويت علامة على نهاية التنافس في الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفييتي. ففي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وقبل سنة من انهيار الاتحاد السوفييتي، سحبت موسكو دعمها التاريخي لبغداد عندما اشتدّ النكير على بغداد لغزوها الكويت في مجلس الأمن في الأمم المتحدة بالقرار رقم ٦٧٨. وقد ساعد صدور القرار على استئناف العلاقات بين السعودية وروسيا، ومكّن الولايات المتحدة من حشد ائتلاف عسكري في وجه العراق حتى الإنذار الأخير للانسحاب من الكويت في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١.

ووصلت مساهمة السعودية في تمويل الائتلاف إلى ٦٢ مليار دولار أميركي، ودعت الرياض أكثر من ٥٠٠٠٠٠ جندي أميركي إلى الخليج الفارسي. كذلك جنّدت المملكة حوالى ٢٠٠٠٠٠ جندي من ٢٥ دولة أخرى، منها ١٤ دولة مسلمة، واستُدعي الآلاف من الرجال السعوديين للعمل في الجيش الوطني وقوات الدفاع المدني. وساعدت هذه التحركات في تقليل الانتقاد المحلي لممانعة الرياض خوض الحرب بلا دعم من الائتلاف، على الرغم من النفقات الباهظة التي صُرفت في تعزيز

القوة العسكرية للمملكة في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. كذلك صرف اللجوء إلى الائتلاف الانتباه عن الشراكة العسكرية للرياض مع الولايات المتحدة الأميركية، من قبل مقاتلين متطوعين سعوديين خائبين اجتماعيًّا ومهمَّشين اقتصاديًّا عائدين من أفغانستان إلى المملكة، لكنهم كانوا يعَدُّون غير مناسبين للاشتراك في جبهة الحرب الجديدة.

وشعرت طهران في حرب الخليج هذه بأنها حصلت على برهان على صحة موقفها، فقد أثبتت هذه الحرب أن العراق لا إيران هو من يشكّل الخطر الأكبر على المنطقة. وفي أثناء الحرب الإيرانية العراقية، حاولت إيران أن توصل هذه الرسالة بالذات إلى مجلس التعاون الخليجي. فقد حذّر منتظري الكويت لتوقف دعمها للعراق، فدعمُها ذاك سيعرّض أمنها هي للخطر. كما تنبّأ آية الله الخميني بأن صدّام سيتحوّل ضد الكويت عندما تنتهي حربه مع إيران. وهذا ما جعل دبلوماسيّي مجلس التعاون الخليجي يسألون طهران سؤال الدعابة عمّا إن كان آية الله يمكن أن يخبرهم كذلك عن الدولة العربية التي سيأتي عليها الدور بعد سقوط الكويت.

وفي الوقت الذي اشتعلت فيه حرب الخليج، كانت السجالات الحزبية في طهران قد أوقفت تقريبًا تواصلها مع الرياض، على الرغم من النصر الذي حققه الفريق الواقعي [البراغماتي] بقيادة رفسنجاني الذي ربح الانتخابات الرئاسية في أواسط سنة ١٩٨٩. وقبل شهور من وفاة الخميني في حزيران/يونيو ١٩٨٩، كانت جماعة "أتباع خط الإمام" تنادي بسياسة خارجية عدوانية لمحاربة الرياض. وعندما اندلعت حرب الخليج، دعا المرشد الأعلى المعتدل الجديد آية الله علي خامنئي إلى رفع راية الجهاد في وجه القوات الأميركية في السعودية – وهو إعلان تمّ سحبه والتراجع عنه عندما قرّرت إيران البقاء على الحياد في الحرب. ودفعت الشخصيات المتشدّدة من قبيل محتشمي بور وخوئيني ها باتّجاه وقوف إيران إلى جانب العراق، وعلى الرغم من أن محتشمي بور كان قد عُزِل عن منصب وزير الداخلية، تصدّر الانتخابات البرلمانية التي ضمنت أغلبية المقاعد لـ"مجمع علماء الدين المجاهدين" في السنوات ١٩٨٨–١٩٩٢. وكان المفكرون الثوريون التحرريون من قبيل سفير إيران المستقبلي في الرياض محمد علي هادي، يقولون إن على البلاد أن تقف إلى جانب السعودية، وإلى

جانب حكومة الكويت في المنفى، وإلى جانب الولايات المتحدة الأميركية أيضًا، التي خففت العقوبات الاقتصادية على إيران بعد إطلاق سراح رهائنها في لبنان.

ووجدت الرياض أن من الصعب، كما يقول اللقاني، "أن تتنبأ برد الفعل الإيراني على حرب الخليج، نظرًا لانقسام رأي القيادة [الإيرانية] في هذه المسألة"[41]. وأظهرت الحوارات السعودية الفكرية الخارجة عن إطار السلطة مأزق الدولة مع إيران آنذاك. فقد رأى الداعية سَفَر الحَوالي أن مشكلة أمن الخليج لا تعني عرب الخليج وحدهم بل تشمل المسلمين جميعًا، إلا أنه لم يكن يدعو إلى دور لإيران فيها. وحذر الداعية الوطني الديني سلمان العودة من "انقضاض فارسي"، وبيّن الحاجة إلى المحافظة على قلب بلاد العرب محميّةً من المخاطر التي تزعزع استقرارها والتي تأتيها من إيران. واستحضر الإصلاحيون البارزون مثل غازي عبد الرحمن القصيبي الخطر الإيراني لتحذير الدعاة وجعلهم يخففون من معارضتهم وجود القوات الأجنبية في المنطقة[42].

وهناك عوامل متعدّدة منعت السعودية من القبول بدور إقليمي لإيران غداة الحرب، على الرغم من أنها مبدئيًا لم تكن تعارض استرجاع توازن القوة مع إيران والعراق. ومن تلك العوامل، إسقاط صدّام من السلطة، فتركُه السلطة يمكن أن يقوّي الأغلبية الشيعية في العراق فينشأ تحالف عراقي مع إيران. حتى إن هذا القلق جعل المعارضين السعوديين، الذين انتقدوا نشر القوات الأميركية في المملكة، يُظهِرون ارتيابًا عامًّا في إيران والشيعة السعوديين أثناء حرب الخليج. وذلك على الرغم من حقيقة أنه حينذاك كان العفو الملكي قد أدّى إلى الإفراج عن أعضاء "حزب الله الحجاز"، كما اختير كثيرون من الشيعة في المحافظة الشرقية للبقاء في المحافظة وحمايتها إبان الهجمات الصاروخية العراقية على الحدود السعودية الشرقية. لكن حتى في ذلك الحين، كانت جماعات من قبيل "الحركة الإسلامية للإصلاح في السعودية"، بالإضافة إلى "هيئة النصيحة والإصلاح"، تتهم السعوديين الشيعة بالعمل الوئيد مع الدولة السعودية للتغلب على تيّارات المتشددين السنة غداة حرب الخليج. ومع أن "الحركة الإسلامية للإصلاح" قبلت في ما بعد بتفسير رحب للدين يشمل منظومة العقائد الشيعية، أظهر مقاتلون آخرون من السنّة من أمثال أسامة بن لادن وأتباعه عدم اكتراثهم بالتشارك مع السعوديين الشيعة. ولو أن الرياض تواصلت مع طهران آنذاك،

library

فإنها كانت ستخاطر بإثارة غضب هذه الجماعات السعودية المتطرفة التي بقيت تنتشر بين أفرادها الميول المعادية للشيعة.

وفضلًا عن ذلك، عقدت الرياض العزم على تجاهل إيران لأن الشخصيات السعودية الرئيسة الدينية والسياسية كانت ترفض الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة. وكان موقف تلك الشخصيات مشابهًا تمامًا لموقف إيران من هذه المسألة، التي شككت لاحقًا في صدقية الرياض لكونها حليفًا مخلصًا للولايات المتحدة الأميركية. وقُدِّمت "مذكرة النصيحة" إلى الملك فهد، ووقّع عليها المعارضون وقدّمها الشيخ عبد العزيز بن باز، المفتي العام للمملكة العربية السعودية – الذي أصدر سابقًا فتوى دينية تغضّ الطرف عن القوات الأجنبية في المملكة – وهي تكرّر مطالب تنسجم مع الموقف الإيراني في السياسة الخارجية، وتحث على دعم الحركات الإسلامية وتوسيع العلاقات بين الدول الإسلامية لصدّ التهديدات الغربية. وأحد هذه التهديدات كان يُنظر إليه بأنه قادم من الولايات المتحدة الأميركية بسبب عدم رغبتها في إسقاط صدّام من السلطة، وهو أمر فسّره المعارضون الصريحون، كالحَوالي، بأنه مكيدة من الغرب لتبرير وجوده المستمرّ في منطقة الخليج[٤٣].

وقرّرت إيران أن تمارس سياسة شبه تصالحية مع المملكة عندما تندلع حرب الخليج. وجاء هذا القرار في وقت عصيب. فالرياض كانت قلقة من أن يحرّض صدّام السعوديين الشيعة ضدّ دولتهم، فقد حاول التودّد إلى كثيرين منهم، إلا أنهم كانوا يتهربون منه بسبب الترضية التي توصّلت إليها الحكومة السعودية مع زعماء الشيعة. وساعد تركي الفيصل في قيام تلك الترضية، كما ساعد الملك فهد في تحسين حقوق المواطنة للسعوديين الشيعة[٤٤]. كذلك كان لنجل الملك فهد، الأمير محمد، الذي عُيِّن محافظًا للمحافظة الشرقية سنة ١٩٨٥، دور رئيس في إدخال الإصلاحات السياسية التي شجّعت المعارضين الشيعة على العودة إلى المملكة والإصرار على الدفاع عنها أثناء حرب الخليج.

وتقول إيران إنها البلد الأول في الإقليم الذي أدان العراق، بعد ١٨ ساعة من غزوه الكويت[٤٥]. وتواصلت مع مجلس التعاون الخليجي عندما سافر وزير الخارجية الكويتي إلى طهران، عارضًا أن تساعد بلاده إيران ماليًّا إذا تبنّت الموقف الصائب في

الحرب[٤٦]. وبعد أن سافر وزير الخارجية ولايتي إلى عواصم مجلس التعاون الخليجي حاملًا ضمانات بطيب نوايا إيران، وفقًا لما تقوله إيران، انضمّت الدول الأعضاء واحدةً تلو أخرى إلى إيران في إدانة الغزو العراقي[٤٧]. وعندما نبذت السعودية نظام الحصص في أوبك لزيادة القدرة على تعويض نقص الإمدادات أثناء الحرب، أذعنت إيران للأمر على الرغم من تقلص إيراداتها النفطية نتيجة ذلك.

وقد اختلفت إيران علنًا مع المملكة بشأن سلوك القوات الأميركية. فعلى الرغم من وجود شائعات تقول إن إيران سمحت بلا صخَب للقوات الجوية الأميركية بأن تستخدم المجال الجوي الإيراني، كثّف رفسنجاني جهوده الدبلوماسية للضغط على صدّام ليترك منصبه قبل أن تبدأ غارات الائتلاف الجوية، وهو موقف أقرّه عليه الجيل الشاب من الأمراء السعوديين. وعندما وصل الائتلاف إلى أرض المعركة وتقدّم باتجاه الأراضي العراقية، أدانت إيران تدمير البنية التحتية العراقية عندما ظهرت دلائل على أن القوات العراقية كانت تنسحب من الكويت على عجل. واتهمت إيران الولايات المتحدة الأميركية باستغلال العراق وكأنه حقل اختبار لترسانتها العسكرية المتطورة (ووفقًا لما تذكره المصادر الإيرانية، فإن الولايات المتحدة الأميركية ربما ألقت بنحو ٤٠٠ طن من اليورانيوم المنضّب على العراق في تلك الحرب). كما قدّمت عروضًا لإحلال السلام بغية التعجيل برحيل القوات الأميركية بعد انتهاء الحرب في شباط/ فبراير ١٩٩١[٤٨].

وتجنّبًا لاستعداء الرياض، منع رفسنجاني متطوّعي الحرس الثوري الإيراني وقوات البَسيج [قوات التعبئة الشعبية] شبه العسكرية من العبور إلى العراق لمساعدة العراقيين الشيعة عندما اندلعت ثورة لهم في ربيع سنة ١٩٩١، على الرغم من أن بعضهم، بالإضافة إلى أفراد من مجتمع العراقيين الشيعة المنفيين في إيران من "فيلق بدر" ربما دخلوا العراق لدعم الشيعة الثائرين. وقد عملت الولايات المتحدة على حماية جماعات كردية في شمال العراق، لكنها كانت تعلم أنها لا يمكنها تقديم حماية مماثلة للشيعة في الجنوب وحول بغداد لا من الناحية التموينية [اللوجستية] ولا من الناحية السياسية. وقمع صدام ثورة الشيعة، ما أدى إلى سقوط عشرات الألوف من الضحايا، بينما كانت طهران، والرياض، وواشنطن، تقف مكتوفة الأيدي.

library

لكن الحرص الذي أبداه رفسنجاني مهّد الطريق أمام تجديد العلاقات مع الرياض. ويشرح ذلك اللقاني فيقول: "توقعت السعودية من إيران أن تساعد صدّام أثناء حرب الخليج، لكن إيران اتّخذت ما نراه موقفًا مشرّفًا ببقائها على الحياد"[49]. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، أعلنت الأمم المتحدة أن العراق كان المعتدي في حربه مع إيران، بعد أن اجتمع ولايتي بوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي في نيويورك. ودعم ذلك الجهود العمانية، التي بدأت منذ شهر آذار/مارس، لاستضافة اجتماعات غير رسمية بين مسؤولين من إيران والسعودية لمساعدتهم على استئناف العلاقات.

وقد طغى على هذه المبادرات الإقليمية المتواضعة سعي واشنطن الكبير إلى توسيع نفوذها في الخليج الفارسي بعد تحرير الكويت. فبعد زوال القوة المضادّة السوفييتية المعوِّقة، شرعت واشنطن في استراتيجية توازن عسكري بحري جديدة، تمكّنها من نشر قوّاتها عندما تُهدَّد مصالحها الحيوية، مع المحافظة على وجود عسكري محدود، لكنه دائم، في الخليج الفارسي[50]. وكانت هذه الاستراتيجية جزءًا من رؤية إدارة جورج بوش الابن في "النظام العالمي الجديد"، التي تنبّأت بإقامة أمن إقليمي جماعي في الخليج الفارسي. ولتحقيق هذه الاستراتيجية، عقَدت واشنطن شراكات دفاعية مع دول مجلس التعاون الخليجي. إلا أنها كانت ترى في إيران دولة ضعيفة فتجاهلتها، على الرغم من الدعوة القصيرة التي وجّهها وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر للاعتراف بدور إيراني في التدابير الأمنية في الخليج. ولو أن واشنطن اغتنمت فرصة اجتذاب إيران، بحسب ما يقوله السفير الأميركي اللاحق في الرياض تشارلز فريمان، لما كان من الصعب إقناع السعودية بالقبول بها[51]. إلا أن النفوذ السياسي للحزب الجمهوري قبل الانتخابات الأميركية الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ أحبط الاتصالات مع إيران.

وحاول رفسنجاني استرضاء واشنطن، باعترافه باعتماد أميركا على أسواق الطاقة الخليجية، وعرضه مقولة أنه على الرغم من أن القوات الأميركية تفاقم التوتر الإقليمي لا ترى إيران فيها خطرًا عليها. ومع ذلك، كان تفاؤله بأن يعانقه الأميركيون لكونه سياسيًّا واقعيًّا [براغماتيًّا] كان في غير محلّه. فما كان يراه آفاقًا مبشِّرة لإعادة علاقات الثورة الإيرانية مع الولايات المتحدة، كانت واشنطن تراه يثير ذعرها بالنظر إلى سلوك

إيران في الماضي. والحق أنه سرعان ما اتضح أنه، على الأقل في شروط التجارة والاستثمارات الخارجية التي أمل رفسنجاني ترميمها، كان مقرّرًا على إيران البقاء في عزلتها.

لقد جعلت القوة الأميركية، المهيمنة في المنطقة بعد حرب الخليج، السعوديةَ أيضًا قلقة حيال خياراتها الأمنية. فعلى الرغم من أن واشنطن بقيت ملتزمة بمنع إيران والعراق من تبوُّء دورٍ ذي بال، فإنها جعلت السعودية محور شراكاتها الإقليمية. وإلى جانب ذلك، كانت النفقات العسكرية الكبيرة لمجلس التعاون الخليجي، التي تقدر بـ١٥٧ مليار دولار في السنوات ١٩٨٩–١٩٩٢ وحدها، تؤدي إلى الإخلال بخصائص التوازن الذاتي الإقليمية المتأصّلة، التي كانت تحفظها الرياض وطهران وبغداد مجتمعة. وهكذا أخفقت مقترحات واشنطن الأمنية الجماعية الجديدة، ولم تَرقَ سُلَّم النجاح بسبب تردد السعودية.

فعلى سبيل المثال، في آذار/مارس ١٩٩١، عمدت واشنطن إلى إقرار نظام أمني خليجي يعتمد على اتفاق "ستة زائد اثنين" بين مجلس التعاون الخليجي، ومصر، وسوريا، عُرف باسم إعلان دمشق، وقد كافأت هذه الخطة مصر وسوريا على مساعدتهما في حرب الخليج. وقاومت السعودية أيّ دور ذي شأن لمصر أو سوريا في الشؤون الخليجية، لخوفها من إخضاع أمن الخليج لدول لا يمكن الوثوق بها كثيرًا. وبالإضافة إلى ذلك، كانت المملكة متحفظة من الولايات المتحدة وبريطانيا، اللتين أبدتا ممانعتهما لتسليحها بما يفوق احتياجاتها الدفاعية، بعد إقامة مناطق الحظر الجوي في العراق[52]. وعلى الرغم من أن المملكة استوردت كمّية كبيرة من الأسلحة الأميركية بعد الحرب مباشرة، بالإضافة إلى ٣١ مليار دولار أميركي أنفقتها على شراء أسلحة من أميركا وأوروبا في السنوات ١٩٩٥–١٩٩٧، رفضت واشنطن بيع الرياض أسلحة متطورة يمكن أن تهدد أمن إسرائيل، نظرًا لخشيتها من حدوث اضطراب في السعودية نتيجة الركود [الاقتصادي] والإرهاب المحلي المتزايد. وبالإضافة إلى العجز الكبير في ميزانية الرياض بعد الحرب وانتشار الريبة في النوايا الأميركية في المنطقة، أطلق هذا العامل الإضافي الدعوات بين الأمراء السعوديين الشباب في المؤسسة الدفاعية السياسية لخفض الاعتماد على إمدادات الأسلحة الأميركية.

library

وقتذاك، فقدت إيران كل أمل في عقد اتفاق عدم اعتداء على الصعيد الإقليمي، ورأت في "إعلان دمشق" محاولة متعمدة لإضفاء الطابع العربي على الخليج الفارسي. وردًّا منها على ذلك، ونظرًا لعدم إمكان اعتمادها على علاقاتها الخارجية، شرعت في بناء استراتيجية دفاعية وطنية جديدة تركّز على الاعتماد الذاتي وتعزيز القدرات العسكرية، فقد كانت مستوردات إيران المتواضعة من الأسلحة تبلغ حوالى ٥ مليارات دولار أميركي في نهاية الحرب الإيرانية العراقية. وهدفت هذه السياسة إلى تعويض خسائر إيران زمن الحرب بتمكين الجيش – وهو اليوم الجهاز الأكثر تمرُّسًا وخبرةً في الدولة والأفضل تعبئةً في وجه الأزمات – من تولّي شؤون الدفاع والوظائف المدنية.

الفصل الثامن

انفراج العلاقات بين السعودية وإيران

في شهر حزيران/يونيو من سنة ١٩٩١، استأنفت السعودية وإيران علاقاتهما الدبلوماسية. وتولى عبد اللطيف عبد الله الميمني ومحمد علي هادي، وهو عضو سابق في البرلمان ومعاون لرفسنجاني في صفقاته السرّية لشراء الأسلحة من الولايات المتحدة الأميركية في سنوات الحرب الإيرانية العراقية، منصبيهما سفيرين في طهران والرياض. وأعلن هادي أن السعودية وإيران هما "جناحا العالم الإسلامي"، وهو ما هدّأ مخاوف الرياض من إمكانية تخريب الجماعات المتشددة في طهران العلاقة الجديدة بين البلدين. وفي حزيران/يونيو ١٩٩٠، منع المتشدّدون حكومة رفسنجاني من تقديم الشكر للمملكة على ما قدّمته من إغاثة لضحايا زلزال هز محافظة زنجان؛ وعندما أعاد الموفد السعودي جعفر اللقاني فتح السفارة السعودية في طهران في السنة التالية، هاجم المتشددون الدبلوماسيين السعوديين.

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر من سنة ١٩٩١، بعد اجتماع الأمير عبد الله برفسنجاني في قمّة منظمة التعاون الإسلامي في داكار [بالسنغال] (بالنيابة عن الملك فهد)، دعاه الأمير إلى زيارة المملكة. وأعيد إرسال الدعوة رسمياً عن طريق سعود الفيصل، وسافر رفسنجاني إلى الرياض بعيد انتهاء قمّة منظمة التعاون الإسلامي، وبعد أن قام بزيارة مثيرة للجدل للسودان – حيث كانت المملكة تحتفظ بنفوذ أكبر ممّا هو لإيران – لتوسيع علاقات طهران الاقتصادية مع الخرطوم وإقامة اتصالات بين

الأحزاب الإسلامية السودانية والحرس الثوري الإيراني. وقبل زيارة الرياض، كان رفسنجاني قد طلب شخصيًا من فهد تعزيز التعاون في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، نظرًا إلى أن عجز السوق كان مردُّه انقطاع الإنتاج العراقي نتيجة العقوبات الاقتصادية، ونظرًا إلى الحاجة إلى رفع الأسعار لأداء الديون السعودية والإيرانية بعد حرب الخليج. وفي شهر أيار/مايو، ارتفعت أسعار النفط بعد قطع السعودية إنتاجها، بينما حافظت إيران على مستوًى عالٍ من الإنتاج لتعويض نقص الإيرادات.

وفي سنة ١٩٩٢ سافر إلى السعودية وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي ورؤساء دوائر الاستخبارات، والقضاء، والجيش، والبحرية. وأصدرت المملكة بيانات تدافع فيها عن برنامج طهران لشراء الأسلحة البسيطة. وبعد اجتماعات متعددة في جدة، والرياض، والمحافظة الشرقية، وطهران لدراسة إمكانيات الاستثمار الاقتصادي المشترك، اقترح الملك فهد تأسيس لجنة اقتصادية مشتركة تعمل على إزالة حظر سنة ١٩٨٨ لاستيراد السعودية المنتجات الإيرانية. كما أمر الملك بزيادة حصة الحجّ للحجّاج الإيرانيين إلى ١٢٠٠٠٠ حاج (ونشرت صحيفة الشرق الأوسط التي تحظى بدعم سعودي رسالة المرشد الأعلى علي خامنئي في مناسبة استئناف الحج للحجاج الإيرانيين سنة ١٩٩٢)[١].

إلا أن التوتر استمرّ بين الرياض وطهران على الرغم من هذه التهدئة في العلاقات نتيجة تفشّي سوء الظن بصورة عامة، وتفاقم التوتر بينهما نتيجة القيود الاقتصادية التي فرضتها الرياض بعد حرب الخليج. فقد تجاهلت السعودية طلب إيران أن تكون جسرًا للطاقة يربط الخليج الفارسي بالجمهوريات الناشئة في آسيا الوسطى بعد سقوط الاتحاد السوفييتي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، متناسيةً تعهدات مجلس التعاون الخليجي السابقة بالنظر في تمويل مشروعات إيران الطموحة جدًا لإقامة خطوط أنابيب لنقل النفط. فقد كانت الرياض وطهران تتنافسان في توسيع نفوذهما الاقتصادي في جمهوريات آسيا الوسطى، وكانتا تستعيدان على الدوام ذكريات تراثهما الإسلامي التي تهجع في سُبات طويل. فعززت إيران وضع الأحزاب الإسلامية في تلك البلدان، وفتحت معاهدها الدينية لاستقبال طلاب منها. وبنت السعودية المساجد، ونشرت نسخًا من القرآن باللغات المحلية. إلا أن أنشطتهما كانت مقيّدة بقيود روسيا، التي

كانت تهدف إلى الحدّ من التأثير الإسلامي في جمهوريات آسيا الوسطى، لتحسُّبها من التطرّف المحتمل للمسلمين في روسيا نفسها، الذين يبلغ عددهم نحو ٢٠ مليون مسلم – وقد بدأ السكان بالانقسام رويدًا رويدًا على مسارات دينية مختلفة بعد أن أقبل المقاتلون السعوديون (الذين سبق لهم القتال في أفغانستان) على مزاحمة البرامج الإسلامية السعودية لجمهوريات آسيا الوسطى والتأثير فيها. وفي تلك الأثناء، توسّعت مشاركة إيران مع دول جمهوريات آسيا الوسطى إلى دنيا الثقافة، فراحت إيران تروّج للُغة والآداب الفارسية في أجزاء من تلك الجمهوريات التي خضعت قرونًا من الدهر للحكم الفارسي. كما ساعدت طهران في التوسّط في حل النزاع على (ناغورنو قَرَهْ باغ) [مرتفعات الجنّة السوداء] بين آذربيجان وأرمينيا، وقامت بدور كبير في إنهاء الحرب الأهلية في طاجيكستان، حيث كان المقاتلون السعوديون يساعدون الإسلاميين الطاجيك بينما كانت روسيا وإيران والأمم المتحدة تدعم الحكومة المركزية في طاجكستان.

وفي الشرق الأوسط، كان نفوذ إيران مقيّدًا بالتدابير الأميركية والسعودية الهادفة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي في مؤتمر مدريد تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، الذي أعطى إسرائيل قدرًا من السلام في مقابل التزامها بحل النزاع. واستضافت إيران مؤتمرًا دوليًا بشأن فلسطين جمع الفلسطينيين المعارضين لمحادثات مدريد، ودعمت حلّ الدولة الواحدة على الرغم من الدعوات الدولية إلى نموذج حل الدولتين. كما دعمت [حركة] الجهاد الإسلامي. وكانت علاقاتها مع حزب الإخوان المسلمين السنّي الذي يشكل نواة حركة حماس غير واضحة، بسبب علاقات مصر الوثيقة مع هذه الجماعة وكراهتها انضمام إيران إليها.

وفي الخليج الفارسي، تخاصمت الرياض وطهران لبرهة بشأن الجزر محل الخلاف بين إيران ودولة الإمارات، وبشأن البحرين. وقد أثيرت هذه الخلافات في شهري نيسان/أبريل وآب/أغسطس من سنة ١٩٩٢، بعد أن أوقفت البحرية الإيرانية سفينة "خاطر" الإماراتية، ومنعت من كانوا على متنها من دخول مناطق تديرها الشارقة على جزيرة أبو موسى. وكانت "خاطر" تقلّ عددًا كبيرًا على نحو غير مألوف من المسافرين الأجانب (غالبيتهم من الفلسطينيين والفلبينيين)، الذين اشتبهت طهران في

library

أنهم يقبضون رواتب من الشارقة لتأسيس مستوطنة في جزيرة أبو موسى. وأعلنت الشارقة أن أولئك الأجانب كانوا معلمين مستأجرين لتعليم العائلات العربية المقيمة في الجزيرة. وعلى الرغم من أنهم حصلوا على تأشيرات دخول إماراتية، طالبت إيران بأن يحصلوا على تأشيرات دخول إيرانية أيضًا[٢]. وأبدت السعودية استنكارها للأمر، وطالبت إيران بحلّ مطالب رأس الخيمة بالسيادة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. لكن إيران بقيت مصرّةً على عنادها في معارضة إنهاء الخلاف على الجزيرتين، على الرغم من تعهّدها بذلك سابقًا بعد إعلان استقلال دولة الإمارات.

وكان إصرار إيران على أن لها حقوقًا طبيعية في البحرين يزيد في قلق الرياض أيضًا. فقد كان الشيعة في البحرين يشكلون أغلبية تفوق نسبتها ٦٠% من السكان، وكثير منهم يجيدون اللغة الفارسية. وعلى الرغم من أن رجال الدين البحرينيين الشيعة كانوا متفاهمين مع حكّام البحرين السنّة من آل خليفة، الذين تنحدر أصولهم من نجد، كان الكثيرون منهم قد تعلموا في معاهد إيرانية على يد آية الله العظمى محمد فاضل اللّنْكراني، الذي كان يتحدّى الأنظمة العربية الملَكية علنًا بسبب طريقة معاملتها للشيعة. وكان أيضًا يُعدُّ من المتعصّبين جدًّا، لذا ثارت الشبهات الكثيرة بأن إيران كانت تحضّ على الانشقاق في البحرين عن طريق معاهدها الدينية. لكن بالنسبة للسياسيين الإيرانيين، أظهر التمرّد البحريني الوليد عجز النظام الملكي السنّي عن منح حقوق المواطنة الأساسية لسكّانها الشيعة، مع غضّه الطرف عن مظاهر القيم الأميركية المتحرّرة في جزيرة خليجية غالبية سكّانها يتمسّكون بالتقاليد. فإذا أُلقي اللوم على إيران بشأن ذلك التمرّد، فهو لومٌ ليس إلّا لاستدرار عطف الولايات المتحدة على حكومة البحرين، ودقّ إسفين بين طهران وواشنطن، وصرف الانتباه عن إساءة المعاملة التي يتعرّض لها البحرينيون الشيعة. ومع ذلك، كان خوف البحرين من تهديد حقيقي من إيران يتراجع، مع تراجع تحدّي إيران لها. وفي اجتماع مع معاون وزير الخارجية الإيراني عباس مالكي، حمّل مسؤولو وزارة الخارجية البحرينية طهران جريرة تفجير قنبلة حصل في الفندق الذي يقيم فيه مالكي في المنامة؛ وردّ المالكي قائلًا: "لو كانت إيران هي المسؤولة عن التفجير، لانتظرت مغادرتي قبل تفجير القنبلة في الفندق الذي أقيم فيه"[٣].

الاحتواء المزدوج، وحالات عدم توازن القوّة

استاءت طهران من إعلان سياسة واشنطن "الاحتواء المزدوج" في أيار/مايو ١٩٩٣، التي كانت تهدف، من وجهة نظر إيران، إلى استثناء إيران والعراق من الترتيبات الإقليمية بين الولايات المتحدة الأميركية ومجلس التعاون الخليجي. كما اعتقدت إيران أن هذه السياسة مجحفة بحقها، نظرًا لبقائها على الحياد في حرب الخليج. ونُبِذت إيران من جرّاء أكاذيب روّجتها تلك السياسة، التي برّرت ذلك بإشارتها إلى سجلِّ إيران السيّئ في مجال حقوق الإنسان، ورعايتها الإرهاب الدولي، ومعارضتها عملية السلام العربية الإسرائيلية، وتطويرها برنامجًا سريًّا للأسلحة النووية. وكان خبراء السياسة في إيران يقولون إنه نظرًا لانخفاض الاعتماد على الجيش الأميركي في آسيا وأوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة، فإن الولايات المتحدة الأميركية تريد أن تضمن لنفسها الصدارة في القوة في الشؤون الخليجية، وهو أمر لا تستطيع تحقيقه إلا بأن تجعل من إيران شيطانًا، وتهمّش العراق، وهما البلدان صاحبا الدور الرئيس في المنطقة. كما أنهم يعتقدون، بما أن واشنطن تهدف إلى تعزيز العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج العربي، بعد إخفاق محادثات مدريد وظهور ما تلاها من اتفاقيات أوسلو سنة ١٩٩٣، فهي تريد أن تضمن تطويق كلٍّ من إيران والعراق لأنهما عارضا التوصل إلى اتفاقية سلام في الشرق الأوسط[٤].

وتجاهلت سياسة الاحتواء المزدوج إيران في المباحثات الجارية بشأن مد خطوط نقل النفط الموصلة إلى أسواق الطاقة في جمهوريات آسيا الوسطى، على الرغم من الجهود التي بذلها السياسيون الإيرانيون للفوز باتفاقيات دولية لإنشاء أنابيب خطوط نقل تمر بإيران. (وكانت حجتهم في ذلك أن إيران تقدم أقصر المسارات وأسرعها وأكثرها فعالية من حيث التكلفة). وعندما ساعدت السعودية والكويت ودولة الإمارات الولايات المتحدة على التواصل مع المقاتلين الأفغان الإسلاميين لحماية خطوط نقل النفط في أفغانستان، شعرت طهران بإهانة مضاعفة، فقد كان هؤلاء المقاتلون يعارضون دولة أفغانستان الإسلامية، بعد انتهاء المرحلة الشيوعية، المؤيدة لإيران بقيادة الرئيس برهان الدين رباني ووزير دفاعه أحمد شاه مسعود.

ودعا رفسنجاني الملك فهد إلى زيارة طهران في تلك الآونة، وشعر بأنه منبوذ

عندما رفض الملك الدعوة. حينذاك تلقت الجماعات السياسية المتشددة إذن طهران المضمر لتنظيم تظاهرة معادية للسعودية في حج سنة ١٩٩٣، ما أدى إلى وفاة ١١ حاجًا. (وزالت آثار تلك الاحتجاجات بعد إصدار عفو ملكي يشمل الدعاة المعارضين السنّة ورجال الدين الشيعة في تلك السنة، وهو ما أدى أيضًا إلى حل منظمة الثورة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية التي تدعمها إيران). ورحّلت الرياض رئيس بعثة الحجّ الإيرانية محمد محمدي ريشهري، وأرسل الملك رسالة إلى رفسنجاني يبين له فيها الشروط والقيود التي ستطبق للسماح للإيرانيين باستئناف الحج. وفي شهر أيلول/سبتمبر، تجنب سعود الفيصل الاجتماع بوزير الخارجية الإيراني ولايتي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

ونظرًا لإحساس طهران بتنامي العزلة الإقليمية للبلاد، على الرغم من برنامج السياسة الخارجية البراغماتية لرفسنجاني، صمّمت طهران على تطوير برنامج دفاعي قوي رادع. وتزامن ذلك مع تصاعد مخاوف واشنطن من مصير الترسانة النووية السوفييتية. ففي سنة ١٩٩٢، لفتت وزارة الخارجية الأميركية الانتباه إلى مساعي إيران للحصول على أسلحة الدمار الشامل من جمهوريات آسيا الوسطى ومخازنها من المواد الكيميائية بهدف بناء قدرات حربية لا تضاهى. وفي سنة ١٩٩٣، دعا وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر أوروبا إلى تعليق مبيعاتها لإيران من القطع الصناعية المتطورة التي يمكن أن تُستخدم في إنتاج الأسلحة النووية. وأصبحت عرقلة تقدم إيران النووي، خوفًا من زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، هدف جميع الإدارات الأميركية اللاحقة. وردًا على ذلك، وسّعت طهران تعاونها العسكري التقليدي مع جمهوريات آسيا الوسطى، وتقدّمت في برنامج أبحاثها النووية الناشئ (الذي بدأ في عهد الشاه) بمساعدة من أسواق جمهوريات آسيا الوسطى، التي شرعت واشنطن في إغلاقها في وجه إيران.

واستمرت طهران في تعزيز أجهزة الأمن والاستخبارات فيها، مع مساعدة روسية بين الفينة والأخرى على صورة مبيعات وتدريبات عسكرية. وفي سنة ١٩٩٥، طلبت من موسكو إعادة بناء محطة الطاقة النووية في بوشهر بعد أن تراجعت الدول الغربية عن عقودها لإعادة بناء الموقع، الذي تعرّض للقصف مرارًا أيام الحرب الإيرانية العراقية. كما اتخذت طهران موقفًا هجوميًّا، بانتقادها القوى الغربية لانتهاكها المادة

الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تفرض عليهم تزويد الدول النامية بتكنولوجيا الطاقة النووية للأغراض السلمية. وفي الوقت ذاته، سمحت لمفتشين من وكالة الطاقة الذرية الدولية بتفتيش المرافق النووية الإيرانية سنة ١٩٩٢ وبعدها، إذعانًا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي تلك الأثناء، تقدّم رفسنجاني بمقترحات لنزع السلاح إلى مجلس التعاون الخليجي، ودعا المنظمة إلى إجراء مناورات برّية مشتركة مع إيران، والحد من الإنفاق العسكري، ووضع سقف لاستيراد الأسلحة إلى المنطقة، وتبادل المعلومات العسكرية مع إيران. وكانت هذه المقترحات جذابة؛ فقد أضحت السعودية غارقة في الديون من جراء حرب الخليج، ولم تعُد إيراداتها من النفط إلى مستوياتها السابقة للحرب إلا سنة ١٩٩٤. لكن جهود التواصل التي بذلها رفسنجاني باءت بالإخفاق، لأنه على الرغم من انتقاد مجلس التعاون الخليجي سياسة الاحتواء المزدوج، كان يكره أن يضع ثقته في إيران أو في العراق. وفضلًا عن ذلك، عززت سياسة الاحتواء المزدوج الروابط بين مجلس التعاون الخليجي وواشنطن، على الرغم من إخفاق الولايات المتحدة في تقديم ضمانات لحل القضيّة الفلسطينية، مقابل اتفاق ضمني مع مجلس التعاون الخليجي بإبقاء إيران والعراق تحت المراقبة.

وفي نهاية المطاف، استمر مجلس التعاون الخليجي في الاعتماد على الضمانات الأمنية الأميركية بشأن العراق، حيث أنشأت أميركا منطقة الحظر الجوّي شمال العراق لحماية الأكراد العراقيين، ونفذت ضربات جوية للحد من القوة العسكرية العراقية. كما ساندت الولايات المتحدة عمليات تفتيش لجنة الأمم المتحدة الخاصة عن قدرات الأسلحة العراقية. إلا أن ما أعقب ذلك من عزل العراق أدى إلى الإخلال بتوازن القوة الإقليمي بين إيران والعراق والسعودية، ومكّن من انفراج قصير في العلاقات السعودية الإيرانية، وهو الأمر الذي كسبه رفسنجاني.

التقارب بين السعودية وإيران

أعيد انتخاب رفسنجاني في الانتخابات الرئاسية سنة ١٩٩٣ بفارق بسيط، بعد أن

أخفق في تهدئة المناخ السياسي في إيران نظرًا لسياساته الحكومية المتشددة. كما أنه روّج لبرامج اقتصادية تحررية سلبت حقوق الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا من قدامى المحاربين في الحرب الإيرانية العراقية. وكانت سياسة أوروبا في اجتذاب إيران محل انتقاد من المتشددين الإيرانيين ومن واشنطن على السواء؛ ولإسكات الانتقادات الموجهة إلى رفسنجاني، حاول تحسين علاقات إيران مع دول الخليج العربية، ومكنته التطورات في العراق من الحصول على فرصته الأولى في إعادة التقرب من السعودية، بعد أن قامت بغداد بتحركات لتهديد الكويت سنة ١٩٩٤.

وزادت طهران من وجودها العسكري في أبو موسى، إلا أنها كانت تدرك أن تطويق بغداد يتطلب تعاونها مع الرياض، فشرعت العاصمتان في سلسلة من الزيارات السرية (إحداها كانت من وزير الاستخبارات الإيراني للسعودية)[٥]. واستنتجت السلطات الإيرانية من تلك الزيارات أن سياسة الاحتواء المزدوج كانت مقبولة عند السعودية، إلى درجة أنها ماطلت واشنطن في اتخاذ عمل عسكري مباشر لإسقاط نظام الحكم في بغداد، كان من شأنه أن يزيد من عدم استقرار المنطقة. ولم يكن تطويق إيران الهدف الرئيس للمملكة، فقد كانت الضمانات الإيرانية ضرورية، في حالة اندلاع حرب تقودها الولايات المتحدة الأميركية على العراق، لئلا تحل حكومة عراقية كردية أو شيعية معادية محل نظام صدام البعثي الذي يقوده السنّة.

واتفقت الرياض وطهران على أن التحالف مع بغداد أمر مرفوض ما دام صدام حسين في السلطة[٦]. وفي تلك الآونة المرحلية، كانت لهما علاقات بالجماعات المعارضة في العراق. فدعمت الرياض المؤتمر الوطني العراقي، برئاسة أحمد الجَلَبي، منذ سنة ١٩٩٢؛ وكانت للجلبي علاقات أوثق مع طهران منها مع الرياض وواشنطن. كما كانت للمؤتمر الوطني العراقي علاقات مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وهو جماعة شيعية مركزها إيران يقودها آية الله محمد باقر الحكيم، الذي دعي إلى زيارة المملكة. وكانت لطهران والرياض صلات بالأحزاب الكردية عن طريق المؤتمر الوطني العراقي، الذي ساند الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البرزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني. كما دعمت إيران أيضًا الحزب الإسلامي الكردستاني، الذي يساند الحزب الديمقراطي الكردستاني. إلا أن

دنوّها التاريخي من الأكراد العراقيين، وتعاونها معهم أيام الحرب الإيرانية العراقية – وخاصة مع الاتحاد الوطني الكردستاني – منح إيران نفوذًا أكبر من السعودية على الجماعات الكردية العراقية. والحق أن طهران أنهت الاقتتال بين الحزب الإسلامي الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني عندما أخفقت مساعي الوساطة التي بذلتها الاستخبارات الأميركية، مع أن إيران قرّرت في النهاية الوقوف إلى جانب الاتحاد الوطني الكردستاني في السنتين ١٩٩٤ و١٩٩٥[٧].

وتعقدت علاقات الرياض بطهران نتيجة جيوب القلاقل الشيعية في السعودية، والعقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على العراق. فقد ظهر خطر من التمرّد الشيعي في جنوب العراق على وجه الخصوص، لأنه جعل إيران وسوريا تزيدان من دعمهما لقادة المعارضة الشيعية في "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق" و"حزب الدعوة". وفي تلك الأثناء، طَرَح برنامج الأمم المتحدة "النفط مقابل الغذاء" الذي دعمته أميركا، وكان يهدف إلى التخفيف من معاناة العراقيين – الناتجة من العقوبات الدولية – طَرَح السؤال عن المدى الذي سيظلّ فيه القادة السعوديون على استعداد للتواطؤ مع الولايات المتحدة الأميركية في معاقبة العراق. فقد استرضت الرياض المعارضة الشيعية التي تلُوح في أرضها، وفي سنة ١٩٩٤ نجحت في التواصل مع زعماء الشيعة في المحافظة الشرقية، في جزء من مبادرة الحوار الوطني (على الرغم من معارضة المتشدّدين من السنّة)، وأسّست "مجلس الشورى" الذي يشير على الملك بشؤون السياسة الداخلية والخارجية. وفي سنة ١٩٩٥، وهي السنة التي تولّى فيها الأمير عبد الله شؤون إدارة الدولة من الملك فهد، عاد خمسة من رجال الدين الشيعة السعوديين المعارضين إلى السعودية بعد أن كانوا يقيمون في إيران وسوريا، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأميركية؛ وهم حسن الصفار، الذي اختلف مع الحكومة الإيرانية سنة ١٩٨٧؛ وتوفيق السيف؛ وجعفر الشايب؛ وصادق الجبران؛ وعيسى المزيل[٨].

وفي صيف سنة ١٩٩٤، أرسل رفسنجاني سرًّا نجله، مهدي هاشمي رفسنجاني، والسفير الإيراني في ألمانيا، حسين موسويان، للاجتماع بالأمير عبد الله في منتجعه في الدار البيضاء [بالمغرب]. وبعد أربعة أيّام من المحادثات، أُبلغ موسويان بأنه دُعي إلى الدار البيضاء ليقرّر إن كان هناك ما يبرّر إجراء المزيد من المحادثات. ودُعي موسويان

بعد ذلك إلى جدّة في الخريف، حيث التقى بعبد الله في أربعة اجتماعات أخرى متعاقبة كانت تُعقد في وقت متأخر من الليل، قرّرا الحديث فيها "بصراحة وبلا مجاملة"[٩].

وشدّد عبد الله على أنه ينبغي للرياض وطهران أن تدركا أن بغداد هي زاوية من زوايا مثلّث [يجمعهم]، وأن التطوّرات التي تجري فيها يجب أن تبقى متوازنة بالنسبة للبلدان الثلاثة لتعمل معًا بصورة حسنة. كما أبدى قلقه من تدخل إيران في المحافظة الشرقية. وأبدى موسويان قلقًا مماثلًا من التدخل السعودي في محافظة سيستان وبلوشستان الشرقية [أو تاريخيًّا سجستان وبلاد مُكران] التي يسودها السنّة. وأثار الأمير عبد الله قضيّة تمويل إيران للأحزاب الشيعية في الشرق الأوسط، ومنها "حزب الله"، لكنّ حجج موسويان في الدفاع عن الدعم الإيراني كانت "تتسم بالواقعية [أو البراغماتية]". وفي ختام المحادثات، اتفق الأمير وموسويان على خطوة لبناء الثقة، يحصل فيها رجال الأعمال الإيرانيون والسعوديون على الإذن بالإقامة وأذون أخرى تسمح لهم بالاشتراك في الاستثمار وتسجيل الشركات، كلٌّ في بلد الآخر، وهو امتياز تمنحه المملكة لإيران للمرة الأولى. وأخيرًا، تقرّر أن يلتقي وزيرا خارجية السعودية وإيران مرتين في السنة، وأن يلتقي المسؤولون الآخرون مرة واحدة في السنة على الأقل، وأن البلدين لا بدّ لهما من تشكيل لجنة أمنية مشتركة[١٠].

وعقد موسويان جلسة عمل مع وزير الداخلية الأمير نايف، الذي كان "فظًّا، ولاذعًا، وصارمًا"، لكنه وافق على حوالى ١٦ قضية رئيسة ناقشها الأمير عبد الله في محادثاته مع المبعوث الإيراني. وعندما اتّصل موسويان برفسنجاني، أمره الرئيس الإيراني بإبلاغ الأمير عبد الله بأنه سيقبل بجميع شروط الاتفاقيات التي تمّ التوصل إليها. ثم التقى موسويان وهاشمي مع الملك فهد، الذي استقبلهم عشرين دقيقة فقط بسبب مرضه. وأكد الملك أنه يصادق على الاتفاقيات التي عقدها عبد الله، ويتفهّم أهمية المحافظة على توازن القوة بين السعودية والعراق وإيران. وأضاف أن السعودية لم تكن لتسعى في إقامة العلاقات مع إيران لو كانت إيران تقوّض مصالح المملكة الاستراتيجية مع بلد آخر، وهو ما فسّره موسويان بأنه يعني الولايات المتحدة الأميركية. وجوابًا عليه تلا موسويان آية من القرآن تشير إلى أن كل وجهات النظر لها تقديرها واحترامها[١١]. ثمّ غادر الاجتماع وهو يعي أن العمل مع الرياض يعني أن طهران

لا تستطيع أن تغذي العداوات ضد واشنطن.

وفي حديثي مع موسويان، أرجع الفضل في نجاح اجتماعاته إلى حرص عبد الله الشديد على إصلاح العلاقات مع إيران. وكان ذلك نقطة افتراق عن الموقف السابق للأمير الذي كان متردّدًا بشأن العلاقات مع إيران بعد الثورة، والأرجح أن ما دفعه إلى إصلاح العلاقات رغبته في التقليل من اعتماد السعودية على الضمانات الأمنية الأميركية. وقد أجرى عبد الله المحادثات بنفسه، وكان معه في غرفة الاجتماع مدوّن للملاحظات، وبكرم أخلاقه قدّم هديّة للمفاوض الإيراني؛ فقد طلب موسَويان، وتحقق له طلبه، أخذ قطعة من أعلى كسوة الكعبة. كما أدّى مع هاشمي شعائر الحجّ، وزارا المسجد النبوي ومقبرة البقيع في المدينة، بصفتهما ضيفي وليّ العهد[١٢].

وفي طهران، كان ولايتي مبتهجًا باكتمال المحادثات بنجاح. واجتمع رفسنجاني وموسويان بالمرشد الأعلى خامنئي، الذي وافق على الاتفاقيات، وأجرى مراجعة لقائمة المخاوف التي أثارها الأمير عبد الله بشأن السياسة الخارجية الإيرانية، بالإضافة إلى مقترح يرمي إلى إظهار أن المملكة "تهتم بإيران وكأنها بلدها الثاني". فقد اقترح عبد الله شراء قطعة أرض على شاطئ بحر قزوين [بحر الخزر] في إيران ليكون منتجعًا صيفيًّا له، يضمن له القيام بزيارات منتظمة للبلاد[١٣]. (والظاهر أنه تمّ الحصول على الأرض، كما أخبرني سفير سعودي سابق في إيران، لكنها بقيت في غالبيتها شاغرة. ووفقًا لما تذكره عائلة رفسنجاني، زارت عائلة الأمير عبد الله إيران، كما أنهم زاروا المملكة مرارًا. وشرعت إيران أيضًا ببناء نُزل فاخر لاستشفاء النقاهة على شاطئ بحر قزوين، وبناء مستشفًى طبّي متطوّر في شيراز، يستضيف المواطنين السعوديين بالإضافة إلى مواطني دول الخليج الأخرى، والدول الآسيوية المجاورة).

وعلى الرغم من تحسّن العلاقات التجارية بصورة طفيفة، ظلّت العلاقات السياسية راكدة، ويعود ذلك إلى حدّ ما إلى الموقف السياسي لواشنطن بشأن طريقة التعامل مع إيران. فقد أدلى رفسنجاني بتصريح لاذع يقول فيه إن إيران والعراق والسعودية يمكنها إقامة علاقة عمل تضمن نتائج أكثر تحققًا وثباتًا من نتائج التدخل الأجنبي المستمرّ في الشؤون الإقليمية. وحاولت طهران استرضاء واشنطن بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، فأعلن المتحدث باسم البرلمان الإيراني علي أكبر ناطق نوري، وهو حليف

مقرّب لرفسنجاني، أثناء مفاوضات سوريا للسلام مع إسرائيل التي دامت في السنوات ١٩٩٤–١٩٩٦، أن طهران لن تقطع علاقاتها مع أيّ دولة عربية توقع معاهدة سلام مع إسرائيل. لكن في واشنطن، على الرغم من أن الحزب الديمقراطي كان يشجّع على تخفيف الضغوط عن كاهل إيران، أجبر الجمهوريون، الغالبون على الكونغرس الأميركي، إدارة كلينتون على تشديد العقوبات الاقتصادية على طهران سنة ١٩٩٥.

وفي آذار/مارس ١٩٩٥، وبعد أن تعرّضت سياسة الاحتواء المزدوج لانتقاد حادٍّ لما يعتريها من نقاط ضعف، وهو ما كان سمح باستمرار التجارة الأميركية مع إيران، مُنعت الشركات الأميركية من الاستثمار في البلاد – بما فيها شركة "كونوكو" النفطية، التي كانت قد نجحت في الفوز بمناقصة لتطوير حقلي نفط بحريّين. وبحلول شهر نيسان/أبريل، فُرضت مجموعة من العقوبات الاقتصادية على الشركات الأجنبية غير الأميركية التي تستثمر بأكثر من ٤٠ مليون دولار في صناعة النفط والغاز الإيرانية. وفي شهر أيار/مايو، أمضى الرئيس كلينتون أمرًا تنفيذيًّا يقضي بإيقاف التجارة الأميركية والمعاملات الماليّة مع إيران. وإلى جانب رفض واشنطن ردّ الجميل لرفسنجاني لتدخله في المساعدة على إطلاق سراح الرهائن الأميركيين في لبنان، أدّت هذه العقوبات الاقتصادية الصارمة بالبرلمان الإيراني إلى الحدّ من برنامج خطة الرئيس في إصلاح السياسة الخارجية، فشجّع ذلك المتشددين في طهران على البدء بحملة جديدة على السعودية.

وكانت إيران تنظر إلى موجة الهجمات الإرهابية التالية في المملكة على أنها مشكلة سعودية، تنبع من المعارضة الداخلية في وجه وجود القوات الأميركية في المنطقة. وعندما استهدَف تفجيرٌ في الرياض مركزًا للحرس الوطني السعودي، وقتل خمسة من الضباط العسكريين الأميركيين، وجّهت واشنطن اللوم في ذلك إلى طهران. وحدثت اضطرابات أخرى في تلك السنة في البحرين، كان منها مؤامرة حزيران/يونيو لإطاحة الحكومة، التي نُسبت أيضًا إلى عملاء إيرانيين، نظرًا لمعارضة إيران الشديدة قرار الولايات المتحدة زيادة عدد قواتها في البحرين لتضم الأسطول الخامس بأكمله.

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٩٥، عندما التقى الأمير عبد الله والرئيس رفسنجاني في اجتماع خاصّ في قمّة منظمة التعاون الإسلامي في

Beirut campus

إسلام أباد [باكستان]، أقنع رفسنجاني الأمير بالتسليم بدور أكبر لإيران في المنطقة. ففي محادثاتهما الخاصّة، لمّح عبد الله إلى الخطر الذي تشكله القوات الأميركية على أمن السعودية، نظرًا للتوتّرات المحلية المتصاعدة ضد الشراكة العسكرية بين السعودية والولايات المتحدة، وأبلغ رفسنجاني بأن هناك خططًا تجري لإعادة انتشار القوات الأميركية ونقلها من السعودية إلى قطر. وكان ذلك خبرًا مهمًّا للإيرانيين، وأثمر الاجتماع نتائج مهمّة. فقد غيَّر النظرة الإيرانية بأن السعودية تدعم وجود القوات الأميركية في المملكة. ورأى القادة الإيرانيون في عبد الله زعيمًا يمتلك رؤية جديدة للمنطقة، وهو يبدو صادقًا في رفضه وجود قوات أجنبية في الخليج الفارسي. كما تدارس عبد الله ورفسنجاني أمر العراق[١٤]. وفي نهاية الاجتماع، أعطى الأمير دعمه لإيران لاستضافة قمة منظمة التعاون الإسلامي، وهي حظوة كبيرة لإيران، نظرًا لكفاحها لكسب القبول شريكًا ندًّا في الترتيبات الإقليمية لجيرانها العرب.

وكانت طهران تعي أن هذه المقترحات قد لا تمضي قدمًا. فقد كانت تدرك أنه بالرغم من مخاوف الأمير من وجود القوات الأميركية في السعودية، فإن الولايات المتحدة مستمرة في إدارة البنية التحتية العسكرية للسعودية، ولذا لا يمكن للرياض أن تغيّر فجأة نظرتها السياسية تجاه إيران. وعلاوة على ذلك، فإن التوتر بين واشنطن وطهران دفع مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة قدراته الرادعة وقدرات حفظ السلام والانتشار السريع، مع بقاء السعودية الضامن الأكثر موثوقية الذي يُعوَّل عليه في حفظ أمن دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة التهديدات الإيرانية.

مع ذلك، وفي شباط/فبراير ١٩٩٦، تقاربت الاستراتيجية الإقليمية لكلٍّ من الرياض وطهران لبرهة وجيزة، بشأن اتفاقية التعاون العسكري التي دعمتها أميركا بين إسرائيل وتركيا. فقد وسّعت الاتفاقية قدرات المجال الجوّي الإسرائيلي في شرقي المتوسّط، فاقتربت من الحدود السعودية والإيرانية. ولم تكن إيران تشعر بالخطر من جانب تركيا – فبما أنهما بلدان جاران، كان كلٌّ منهما يتفهّم المخاوف والمواقف الاستراتيجية للآخر. إلا أنها توجّهت باللوم إلى أميركا لمحاولتها شق صدع غادر بين إيران وجيرانها.

وفي الوقت نفسه، زادت إيران من تعاونها مع العراق وسوريا، ووسّعت برنامجها

library

البحري الدفاعي في الخليج الفارسي. فزاد عدد قواتها إلى حوالى أربعة أضعاف بعد خريف سنة ١٩٩٤، وبدأت إيران ببناء مطار وميناء هناك. إلا أن أعمالها تلك لم تكن تشغل بال السعودية بدرجة كبيرة، فقد كانت السعودية قلقة من الجهود الرامية إلى ضمّ الأردن إلى الحلف العسكري التركي الإسرائيلي – وهي خطوة يمكن أن تهدّد تطوير نظام أمني عربي مركزي، وتزيد قوة إسرائيل في مواجهة السعودية، التي قرّرت كجارتها إيران توسيع علاقاتها مع العراق وسوريا. وفي تلك الأثناء، حاولت قطر التوسّط لإبرام اتفاق بشأن الجزر محلّ الخلاف بين إيران ودولة الإمارات، فأخفقت مساعيها نتيجة رفض إيران المتكرّر الفصل في القضية عن طريق محكمة دولية أو الالتزام ببرنامج واضح لإنهاء الخلاف.

وفي أواسط سنة ١٩٩٦، وضعت الجماعات المحافظة المؤيّدة لرفسنجاني يدها على البرلمان، وسط انتقاد المتشدّدين وشرائح من الحرس الثوري لاحتكار هذه الجماعات الشركات الاقتصادية الرئيسة والهيئات السياسية لصنع القرار في إيران. واستمر التوتر يشوب العلاقات مع الرياض نتيجة تقلب السياسة الإيرانية الداخلية. ففي شهر أيار/مايو، حذر آية الله أحمد جنّتي، الذي كان يؤمُّ أهالي مدينة قم في صلاة الجمعة، من أن هناك "ثورة تزحف رويدًا رويدًا لتأخذ بخناق بلاد العرب"[١٥]. وقد أتت تصريحاته في وقت سيّئ، فقد كان رجال الدين الشيعة البارزون في السعودية، من قبيل حسن الصفار، يدعون بفعالية إلى إجراء حوار وطني مع الرياض. وبعد ذلك في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩٦، وقع انفجار خارج مجمع إقامة الجيش الأميركي في الخُبَر في المحافظة الشرقية، فقُتل ١٩ جنديًا أميركيًا.

وألقت واشنطن باللائمة في الانفجار على طهران. ووسط دعوات إلى الهجوم على إيران، وقّع الرئيس كلينتون مرسوم العقوبات الاقتصادية على إيران وليبيا، في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٦. وفي سنة ٢٠٠١، نَسَبت تهمةٌ أصدرتها وزارة العدل الأميركية مؤامرةَ التفجير إلى جماعة "حزب الله الحجاز" السعودية، التي كانت لها علاقات مع أعضاء لاحقين في الحكومة الإيرانية؛ ولم يوجّه الاتهام إلى إيرانيين[١٦]. ولم تتحمّل طهران مسؤولية التفجير. وكان موقفها الرسمي أنها بريئة لعدم ظهور أيّ دليل موثوق على تورّطها فيه. ووفقًا لما يذكره سفير إيران العتيد في السعودية علي أصغر خاجي، "إن

الرياض أدركت أن مواطنين سعوديين هم من دبّروا ذلك التفجير، ولا يمكن أن يكون ذلك من عمل إيران. وما جرى من هجمات مشابهة في السعودية بعد ذلك، وبعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، ينفي تورّط الإيرانيين أو الشيعة في تفجير برج الخُبَر"[١٧].

والواقع، أن سلسلة من العمليات الإرهابية تواصلت تِباعًا في الرياض، وجدّة، وينبع. وقال المحللون في إيران إن واشنطن تهدف، من إلقاء المسؤولية على إيران في هجوم الخُبَر، إلى إعادة رسم صورة باهتة للمملكة بأنها دولة إسلامية معتدلة، بعدما دعمت الرياض الجماعات الإسلامية المتطرفة في الحرب الأفغانية السوفيتية، وهي الجماعات نفسها المسؤولة الآن عن الهجمات الإرهابية داخل المملكة. وإلى جانب ذلك، وعندما توصم شخصيات بعينها في طهران بأنها الراعي الرئيس للإرهاب، فإن المحللين يعتقدون أن واشنطن بذلك تعظم الخطر القادم من التحدّي السياسي الجغرافي الشيعي الإيراني عند القادة الخليجيين[١٨].

وفي حديث أجريته مع الباحث السعودي والخبير في العلاقات السعودية الإيرانية سعيد باديب، أكد لي أن هناك عناصر داخل إيران كانت تقف وراء التفجير، الذي نفذه ١٣ رجلًا – نصفهم، ومعهم قائدهم أحمد المغسِّل، فرّوا إلى إيران[١٩]. (وقد ألقت السلطات السعودية القبض على المغسِّل في لبنان، بحسب ما جاء في تصريح صدر في آب/أغسطس سنة ٢٠١٥). إلا أنه لم يصدر بيان حكومي سعودي رسمي يتّهم إيران بالتورّط في الهجوم – "وهي إشارة إلى رغبة الرياض في حماية طهران في الظروف العصيبة من المخاطر الجسيمة، وهو أمر لم تقدِّره إيران حقّ تقديره"[٢٠]، كما أخبرني وزير سعودي سابق. والحق أن السعودية أرادت تجنّب تخريب تقاربها مع إيران، حتى لو كان المتشدّدون فيها توّاقين إلى ذلك. ومضى ذلك الأمر في سبيله، على الرغم من أنه أثناء الاستجوابات اعترف معارض شيعي واحد على الأقل بأنه تلقى متفجرات من أقنية إيرانية غير رسمية. لكن المعتقَلين لم يشيروا إلى أن الحكومة الإيرانية كانت متورّطة في الأمر بصورة مباشرة، كما يذكر جعفر اللقاني. كذلك فإن اللقاني لم يلتفت إلى ما ادّعته أميركا من أن "حزب الله" الذي تدعمه إيران هو من كان وراء الهجوم[٢١]. (وقد تجنّبت السلطات السعودية الإشارة إلى تورّط جماعات محلية في الهجوم، وأظهرت حزب الله الحجاز على أنه جماعة متنقلة لا قوة معارضة منظمة).

ونفى المجتمع الشيعي السعودي تورّطه في التفجير، وكانت حجّته أن اتهامًا من هذا القبيل لن يخدم قضية إنهاء تهميشه. وألقت الجماعات السعودية المنشقة في المنفى المسؤولية على مقاتلين سنّة[22]. وبعض المنشقين، من أمثال المتكلم الجريء سعد الفقيه العضو البارز في الحركة الإسلامية للإصلاح، مضى أبعد من ذلك في تحميل الحكومة السعودية المسؤولية عن التفجير سعيًا منها لاتخاذ إجراءات صارمة للقيام بإصلاحات ضرورية[23]. إلا أن الرياض رفضت القيام بإجراءات صارمة يمكنها أن تعرّض للخطر الاتصالات الهشة بين الدولة والمعارضة، إلا أنها فككت جماعة حزب الله الحجاز، ما دفع آية الله اللَّنكراني إلى إصدار فتوى في شهر أيلول/سبتمبر يستنكر فيها اعتقال الحكومة السعودية نشطاء من الشيعة. وسمحت الرياض لاحقًا لأعضاء من الجماعة المنحلة بتولي مناصب ووظائف في المحافظة الشرقية، ما داموا قد كفوا أيديهم عن الأعمال المسلحة ضد الدولة[24].

وفي أيار/مايو ١٩٩٧، تعرّض رفسنجاني لصفعة سياسية عندما خسر مرشحه الرئاسي المفضّل، ناطق نوري، الانتخابات الوطنية أمام المرشح الإصلاحي محمد خاتمي. وكان ناطق نوري يفضّل قيام علاقات أفضل مع السعودية، لكنه كان متقيّدًا بسلطة الدولة الصارمة على التطورات الاجتماعية والسياسية. أما خاتمي، فقد كان يهدف، مدفوعًا بانتصاره الساحق بعد أن كسب أصوات النساء والشباب (في مجتمع يشبه المجتمع السعودي من جهة أن حوالى ٧٠% من السكان تحت سنّ الثلاثين)، إلى إسباغ الديمقراطية على إيران، ليكون ذلك نقطة البداية لتحسين علاقاتها الخارجية – وهو اختلاف حادّ عن نمط السياسة الواقعية في السياسة الخارجية عند رفسنجاني.

لقد عمل خاتمي على إعادة بناء الثقة بإيران في منطقة الخليج. وفي حديث لي في ربيع سنة ١٩٩٧ مع وزير النفط السابق أحمد زكي اليماني، علمت أن كثيرين من السعوديين كان يحدوهم الأمل بانتخاب خاتمي في منصب الرئيس بسبب برنامجه الإصلاحي. ووفقًا لما يقوله اللقاني، لم يكن السعوديون يرون في خاتمي جزءًا من الحرس القديم، بل هو قادم جديد يؤمن بصدق بإعطاء سلطات واسعة للمجتمع الإيراني[25]. كما اعتقدوا أن رفسنجاني، على الرغم من جهوده للتواصل مع السعودية، كان متأثرًا جدًا بنظرة الخميني الدينية إلى العالم. وفي نظر السعوديين، كان خاتمي

Beirut Campus

هو من حوّل العلاقات مع السعودية إلى الأفضل لأنهم كانوا يرون فيه مفكرًا عقلانيًا، ورجلاً رشيدًا سديدًا. وأخبر وليّ العهد الأمير عبد الله نائبَ خاتمي، محمد علي أبطحي، أنه يشعر بأن خاتمي لن يضرّ بالمصالح السعودية. وفي الوقت ذاته، دعا أبطحي إلى أن يوصي الرئيس الجديد ببدء الإصلاحات بالتدريج، ليتجنب رد الفعل العنيف من جانب المحافظين[26].

وتحسنت السياسات المحلية في الرياض وطهران بوضوح في خطين متوازيين بعد انتخاب خاتمي. ففي شهر تموز/يوليو من سنة ١٩٩٧، عيّن الملك فهد مجلسًا جديدًا للشورى، وهو أعلى مؤسسة سياسية منذ سنة ١٩٩٣ بعد المحكمة الملكية ومجلس الوزراء، وزاد في أعضائه إلى ٩٠ عضوًا – منهم ممثلان عن الشيعة. وعلى الرغم من تساؤل الكثيرين عما إن كان تعيين شيعيين في المجلس أمرًا رمزيًا، كان ذلك بكل المعايير خطوة كبيرة مهمّة نحو الاعتراف بالشيعة لا بأنهم أقلية وحسب بل بأنهم مواطنون متساوون مع أقرانهم في الدولة السعودية. وتوسّع المجلس مرّة أخرى ليضم ١٢٠ عضوًا سنة ٢٠٠١، كما تضاعف أيضًا عدد المقاعد المخصصة لممثلي الشيعة.

أمّا في إيران، فقد أحيا خاتمي انتخابات مجالس المدن والقرى للعمل على إسباغ الديمقراطية على الدولة، على الرغم من أنه واجه في تموز/يوليو ١٩٩٩ احتجاجات طلابية تطالب بالإصلاح العاجل، وقمعت الدولة تلك الاحتجاجات. وفي المملكة، أقر عبد الله انتخابات المجالس البلدية في السعودية لأول مرة في تاريخ البلاد. وعلى الرغم من أن المرأة مُنعت من المشاركة في تلك الانتخابات، منح عبد الله، في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، المرأةَ الحق في التصويت والترشّح – حتى في مجلس الشورى. وفي سنة ٢٠١٥ سُمح للمرأة بالتصويت والترشح في الانتخابات البلدية [تطبيقًا للقانون السابق].

وعندما دعا خاتمي إلى "حوار بين الحضارات"، أقرّه اقتراح الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك سنة ١٩٩٨ لإلغاء الصبغة السياسية عن المناقشات بين الحضارات وإحياء الأمة الإسلامية، لم يكتف عبد الله بإرسال سفير شيعي إلى إيران، جميل الجشي الذي تحدّثت إليه لمدة قصيرة بالهاتف، بل إنه أرسى كذلك مبادرة "حوار الأديان" لإذكاء الوعي بين أتباع الديانات المختلفة. وفي السعودية، تَبِعَت ذلك مناظرات علمية تتناول وجهات النظر الوطنية تجاه الشيعة، وكثيرًا ما كانت تخلص

library

إلى أن الشيعة حُمِّلوا ظلمًا مسؤولية الانقسامات الكبيرة داخل المجتمع السعودي، التي لم يكن لهم شأن كبير فيها. وفي حديثي في الرياض مع الأمين العام للندوة العالمية للشباب الإسلامي، صالح بن سليمان الوهيبي، تولَّد لديّ انطباع بأن المملكة كانت تهدف إلى تنمية البرامج الشاملة والتحرّرية داخل السعودية وفي أنحاء العالم الإسلامي[٢٧]. وعلى نحو مشابه، عندما أيّد خاتمي بناء المجتمع المدني الإسلامي، عزز رجالُ الدين الشيعة السعوديون فكرة المجتمع المدني للقيام بفعل جماعي من قبل المواطنين السعوديين. وعقب ذلك، نما عدد المؤسسات المدنية باطّراد في كل من السعودية وإيران، مع محاولات كثيرة لمعالجة العلاقة بين حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والشريعة الإسلامية. وعندما ضربت هزة أرضية إيران سنة ١٩٩٨، أرسل الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود، وهو مؤيّد بارز لتحسين العلاقات مع إيران، تبرعات نقدية من مؤسسته، وفي أواخر سنة ١٩٩٩ أرسل مندوبه سرمد ذوق لمناقشة سبل تحسين الشراكة المدنية بين إيران والسعودية.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وصل قادة مجلس التعاون الخليجي إلى طهران، بعد إخفاق قمة الدوحة الاقتصادية التي رعتها الولايات المتحدة الأميركية قبل شهر من ذلك لحثهم على التجارة مع إسرائيل، بعد تولي رئيس وزرائها الجديد بنيامين نتنياهو منصبه في حزيران/يونيو ١٩٩٦. وسافر ولي العهد الأمير عبد الله بالطائرة إلى طهران، مصطحبًا معه سيارته المرسيدس، التي تركها بعد مغادرته هديّةً للرئيس خاتمي[٢٨]. وفي طهران التقى عبد الله في اجتماعات خاصة مع المرشد الأعلى ورفسنجاني، والتقى مرتين مع خاتمي. وكان حاضرًا في أحد الاجتماعات وزير الدفاع علي شمخاني، الذي طمأن المملكة إلى نوايا إيران السلمية في الخليج الفارسي. وكان عبد الله متأثرًا على الدوام باختيار إيران وزيرًا للدفاع من العرق العربي يتحدث بالعربية مع الزعيم السعودي. وفي المقابل، تأثر الإيرانيون باستمرار أيضًا بالاهتمام الشخصي الذي وجدوه في التواصل مع عبد الله منذ سنة ١٩٩٦ من الرجل الثاني في القيادة ونائب رئيس الحرس الوطني، الراحل عبد العزيز التويجري[٢٩].

وكان البيان الختامي لمنظمة التعاون الإسلامي الذي صدر في نهاية قمة طهران يظهر اتفاقًا كبيرًا بين السعودية وإيران. فقد أكد دعم عملية سلام الشرق الأوسط

Beirut Campus

اعتمادًا على مبادئ مؤتمر مدريد، الذي كانت إيران قد رفضته في السابق حينما أقرّته السعودية، وحث الدول الأعضاء على النظر إلى مرسوم العقوبات الاقتصادية على إيران وليبيا للكونغرس الأميركي على أنه خرق للأعراف والمواثيق الدولية.

وبعد ذلك، طلب رفسنجاني زيارة السعودية مدّة شهر، ووصل إليها في شباط/فبراير ١٩٩٨، ليتنقل في أرجائها مسافرًا مدة عشرة أيام، من أقصى الغرب في جازان إلى أقصى الشرق في الظهران، مستطلعًا في طريقه المشروعات الزراعية والصناعية الكبيرة، ومنها مزرعة ألبان خارج الرياض، والمباني الرئيسة لأرامكو السعودية في الظهران[٣٠]. وقد اتفقت الرياض وطهران على المحافظة على أسعار مرتفعة للنفط، واستئناف الرحلات الجوية المباشرة، والتقى رفسنجاني برجال الأعمال السعوديين ليؤكد رغبة إيران في توسيع العلاقات التجارية. كما طلب أن تفتح السعودية أراضيها للعمال الإيرانيين، بمن فيهم الأطبّاء، نظرًا للعدد الكبير من العمال الأجانب في المملكة الذي يبلغ ٧ ملايين عامل أجنبي، ونقص العمال المهرة فيها. (إلا أن مقترح إرسال أطباء إيرانيين إلى المملكة لم يقطع شوطًا كبيرًا، وفقًا لما يقوله السفير السعودي السابق في إيران ناصر البريك، كما لم تفتح المملكة أسواقها للعمال الإيرانيين)[٣١].

وعقد رفسنجاني اجتماعات خاصة مع الملك فهد، والأمير عبد الله، والأمير نايف، والأمير سلطان، والأمير تركي. وأخذ نسخة سرّية من تحقيقات الخُبَر، واقترح أن تبحث الرياض وطهران في الأسباب الجذرية لظاهرة الإرهاب. كما تلقى رفسنجاني عرضًا بتوسيع العلاقات الاقتصادية، والتجارية، والتقنية، والمالية، والعلمية، والثقافية. وفي ختام رحلته، أدّى شعائر الحج وزار مقبرة البقيع في المدينة. وعندما كان في المسجد النبوي، جلس مستمعًا إلى خطبة تستنكر عقائد الشيعة وأفعالهم. فأقال الأمير عبد الله إمام المسجد الذي ألقى الخطبة، وقام رفسنجاني بخطوة إضافية فنفى أن تكون السعودية معادية للشيعة، بغية إسكات المتشددين الإيرانيين الذين انتقدوا رحلته. وقبل مغادرته، قام بزيارة مفاجئة للبحرين بعبوره جسر الملك فهد، وهي خطوة عدّها المسؤولون الإيرانيون اعترافًا سعوديًّا بحسن نوايا إيران تجاه دول الخليج العربية[٣٢].

وفي شهر آذار/مارس سنة ١٩٩٨، وقع وزير الخارجية كمال خرّازي وشمخاني ميثاق [بروتوكول] تعاون لمدة ٥ سنوات في الرياض، وهو ما مهّد الطريق للتوسّع مباشرة

Library

في العلاقات في مجالات الثقافة، والتعليم، والاتصالات، والتجارة، والاستخبارات، والأمن. ورست سفينة حربية إيرانية في جدّة في الشهر نفسه، والتقى الملك فهد بخرّازي ليسلمه دعوة موجهة إلى الرئيس خاتمي لزيارة المملكة. وصدّرت إيران السجّاد، والزعفران، والأغذية، والإسمنت، إلى السعودية. واستوردت منها النفط، والمنتجات الكيميائية، وأجهزة تبريد الوقود. كما وقعت الرياض وطهران اتفاقية لتوسيع خدمات الأخبار والبث المشتركة، وخدمات المشتقات النفطية، والنقل، وتبادل الخبرات في مجالات البيئة، وبناء المجمعات السكنية، والانخراط في تعاون يقوم بين المجالس المحلية[٣٣].

وعلى الرغم من هذه التوجهات، كان ظلّ العلاقات الأميركية الإيرانية العدائية يخيّم على التقارب السعودي الإيراني. فقد وافقت واشنطن على تمويل برامج إذاعية وتلفازية ناطقة بالفارسية تعادي الحكومة الإيرانية، وهو أمر أساء للرئيس الإيراني الإصلاحي، نظرًا لما يكابده في معركته الشخصية لاستعادة حرية الصحافة في إيران. وأدى هذا الإجراء إلى تعزيز انتقادات المحافظين المؤيدين لرفسنجاني الموجهة إلى خاتمي، كما جعل المتشددين يجترئون على تشديد قبضتهم على البرامج الاجتماعية والسياسية الإصلاحية الجديدة للرئيس. وفي محادثات جرت في نيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، كنت حاضرةً فيها، قال خاتمي إن قرار أميركا تجاهل حكومته سيعيد حتمًا الجماعات المحافظة إلى السلطة. كما أظهر مخاوفه من أن تقدِم الولايات المتحدة على عقد صفقة مع تلك الجماعات، مقابل إهمالها الإصلاحات الضرورية الملحّة في البلاد.

وفي شهر أيار/مايو ١٩٩٨، دعا خرازي وعطاء الله مهاجراني، المتحدث باسم الحكومة، واشنطن في مرات متعددة إلى عدم تجاهل المصالح الإيرانية. وبدأت إدارة كلينتون بتخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران – وربما كان ذلك بإلحاح من السعودية. لكن في ٢٢ أيار/مايو، وفي صلاة الجمعة في طهران، صرّح رفسنجاني باستخفاف بأن هذا التخفيف في العقوبات الاقتصادية هو علامة على تراجع الولايات المتحدة عن قرارها. وقد صدر ذلك التصريح في وقت سيئ، ولم تكن دوافع رفسنجاني لإصدار ذلك التصريح واضحة، لكن ساد الاعتقاد في تلك الآونة بأن المحافظين عازمون على منع الإصلاحيين من التفاوض مع واشنطن، فقد

كانوا يأملون أن يجري التفاوض معهم عندما يعودون إلى السلطة.

ولعل ما شجّع رفسنجاني كذلك، رفضُ مجلس التعاون الخليجي السماح بالمزيد من الضربات الجوية الأميركية على العراق من أراضي الدول الأعضاء فيه، وهي علامة على أن سياسة الاحتواء المزدوج كانت تتهاوى بالنسبة إلى طهران. ومع ذلك، كانت الرسائل المختلطة الصادرة عن إيران – بالإضافة إلى الخلاف القائم في واشنطن بشأن إيران – تعرّض جهود كلينتون للتواصل معها للخطر. ففي ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٨، أقر الكونغرس الأميركي مسوّدة مشروع قانون يفرض عقوبات اقتصادية على الشركات الأجنبية التي تبيع الأسلحة لإيران.

ومن دواعي السخرية في مشروع القانون أنه جاء في وقت كانت فيه باكستان، الحليف القريب إلى واشنطن، تجري تجارب نووية إضافية في الوقت نفسه – وكان خاتمي يحث رئيس وزرائها نواز شريف على الحدّ منها. (وتلقى خاتمي الدعم من السعودية، التي كانت تدعم أيضًا حكومة شريف). وفي ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٨، أخبر سعود الفيصل، الذي كان متحفظًا بصورة عامة في إطرائه المسؤولين الإيرانيين، أخبر خاتمي أنه كان شعلة الأمل لبلدان المنطقة. وبينما كانت إيران في وضع دفاعي بعد إقرار مسوّدة مشروع القانون في الكونغرس، دافع خرّازي في ٩ حزيران/يونيو ١٩٩٨، عن البرنامج النووي الباكستاني، الذي كان في نظر الكثير من الخبراء برنامجًا بتمويل سعودي، بصفته رادعًا لأنشطة الأسلحة النووية الإسرائيلية[٣٤].

وفي شهر حزيران/يونيو سنة ١٩٩٨، أبرمت الرياض وطهران اتفاقية لتوسيع الأنشطة في مجالات التقنيات، والصناعة، ووسائل النقل، والبيئة، والاستثمارات، والرياضة، والسياحة، هدفت نوعًا ما إلى معالجة أزمة البطالة ونقص العمّال في السعودية وإيران، فهناك حاجة إلى ٨٠٠٠٠٠ و٢٠٠٠٠٠ وظيفة عمل كلّ سنة في البلدين، على الترتيب. وفي ٦ تموز/يوليو ١٩٩٨، ومع انتهاك سفن البحرية الأميركية حرمة المياه الإيرانية أثناء غاراتها الجوية المنتظمة على العراق، أجرى رفسنجاني اتصالًا على عجل بعبد الله، أظهر له فيه قلقه من الانخفاض الحاد في أسعار النفط. وشرعت السعودية في رفض السماح للولايات المتحدة باستخدام أراضيها لشنّ هجمات على العراق. ولاحقًا في ذلك الشهر في لقاء مع السفير الإيراني في الرياض،

library
Beirut campus

محمد رضا نوري، بيّن الأمير تركي رأيه في أن العلاقة بين السعودية وإيران هي العامل الرئيس في حلّ كثير من القضايا الإقليمية[35]. وفي ٣١ تموز/يوليو ١٩٩٨، وردًّا على النوايا السعودية الطيبة، شارك خرّازي في اجتماع لجنة القدس التي ترعاها منظمة التعاون الإسلامي في الدار البيضاء مع وزراء الخارجية العرب، بمن فيهم الأمير سعود، لتنسيق السياسات المشتركة تجاه فلسطين. وعقب ذلك، أعلنت إيران أنها لن تعارض حل الدولتين للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

ولم يفلح حتى التوتر القائم في أفغانستان في تعطيل التقارب السعودي الإيراني. ففي سنة ١٩٩٢، وبعد سقوط حزب الشعب الديمقراطي [في أفغانستان] الذي يدعمه الاتحاد السوفييتي، نشبت حرب أهلية في البلاد، تورّطت فيها باكستان، والسعودية، وإيران، بدعمها مجموعة من الفصائل الأفغانية. ولم تكن الرياض ولا طهران تدعمان حزب الشعب الديمقراطي، إلا أن كلتيهما حاولت إيجاد حل سياسي للعمل معه، بقيادة إيران. وانضمّت السعودية لاحقًا بعد إقلاعها عن دعم المقاتلين الأفغان الذين ساندوا العراق في حرب الخليج.

وفي نهاية المطاف، حل التحالف الشمالي المشكل حديثًا والمؤيّد لإيران، الذي يضم الهَزارَة والشيعة الإسماعيليين والطاجيك والأوزبك، محل الحزب الديمقراطي الشعبي في السلطة. وسرعان ما أدت الخلافات داخل التحالف إلى اندلاع حرب أهلية دموية، فتغير الموقف السعودي من أفغانستان. وشرعت المملكة بتنمية علاقاتها مع مجموعة من الأطراف، كان منهم من دعمتهم إيران في السابق بالإضافة إلى الحكومة المركزية لبرهان الدين رباني. وبحلول سنة ١٩٩٥ كانت الحكومة تحارب قوات طالبان المدربة في الباكستان، وما لبث طالبان أن طردت القيادة الموجودة في كابل سنة ١٩٩٦. وعندما انتهت الحرب الأهلية الأفغانية على إثر ذلك، وفقًا لما يقوله تركي الفيصل، "اقترح الملك فهد أن تكون إيران طرفًا في جميع مبادرات السلام في أفغانستان، بعد أن أرسلت إيران وفدًا لإجراء محادثات مع المملكة في هذا الصدد". كذلك دعت الرياض إلى مشاركة طهران في تجميع الفصائل المتحاربة، بمن فيهم الهزارة، لإنشاء مجلس الشورى الأفغاني (لويا جيرغا)[36].

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، اعترفت الرياض بحكومة طالبان بعد إلحاح من

باكستان؛ فقد كانت إسلام أباد ترى في هذه الجماعة قوة للمحافظة على الاستقرار، بعد التقاتل الداخلي الذي حصل بين الفصائل السنية المختلفة في أفغانستان. ودعمت إيران حكومة رباني في المنفى، على الرغم من أنها استبْقَت قنصليات لها في أفغانستان لمعالجة الشؤون المحلية، ومنها مصير أكثر من مليوني لاجئ أفغاني في إيران. وفي ٨ آب/أغسطس ١٩٩٨، أَسَرَت طالبان صحافيًا ودبلوماسيين إيرانيين رهائن في بلدة مزار شريف شمال أفغانستان. ومع أن الدول الوحيدة التي اعترفت بطالبان كانت باكستان، والسعودية، ودولة الإمارات، أحجمت إيران عن شجبها لها. وبدلًا من ذلك، عمل خاتمي مع حلفائه السعوديين، ومع باكستان والأردن والكويت، لضمان إطلاق سراح الرهائن. وبعد أن سلّمت طالبان جثث الصحافي والدبلوماسيين الإيرانيين في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، قطعت طهران حبال صداقتها بحكومة رباني في المنفى (التي كانت تشغل مقعد أفغانستان في الأمم المتحدة)، وبعد سنة حصلت على إدانة مجلس الأمن في الأمم المتحدة لجرائم القتل تلك بوصفها انتهاكًا للقانون الدولي). ولإظهار السعودية تضامنها مع إيران – بعد أن انسحبت من صف طالبان التي رفضت تسليمها السعودي أسامة بن لادن، زعيم القاعدة الذي دبّر تفجيرات سنة ١٩٩٨ على السفارتين الأميركيتين في كينيا وتنزانيا – سحبت القائم بالأعمال سليمان العمري من كابل، وطردت ممثل طالبان مولوي شهاب الدين من الرياض. وسهّل ذلك القيام بحملة لمحاربة طالبان، اكتسبت زخمها في طهران مع تحصين الجيش الإيراني مواقعه على طول الحدود الأفغانية. لكن طهران فضّلت في نهاية الأمر ألا تواجه طالبان وذلك لأنه، بحسب ما يقوله مهاجراني: "سادت حكمة شائعة تقول بأن مواجهة طالبان وجهًا لوجه ستكون أضرارها أكبر من مكاسبها"[37].

وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وصل خاتمي إلى نيويورك ليلقي خطابًا في الجمعية العامة للأمم المتحدة في اليوم التالي، يبيّن فيه سياسات إيران الإقليمية. وحذر خاتمي فيه من أن التطوّرات الجارية على تخوم إيران – التي كانت محاصرة بين طالبان على حدودها الشرقية والعراق تحت حكم صدّام على حدودها الغربية – ستؤدي في نهاية المطاف إلى الإخلال بالسلام في المنطقة. وفي طريق عودته، أكد أن إيران بلد قائم على المبادئ عندما يتعلق الأمر بالشؤون الإقليمية، وأنه حان وقت إصغاء الآخرين لما يقوله.

وشرع مجلس الشورى بالتصويت لمصلحة اتفاقية تعاون ثنائي بين الرياض وطهران في أيلول/سبتمبر، كان مجلس الوزراء السعودي قد أقرها في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨[٣٨]. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة، أكدت المملكة أن طهران كان لها تأثير إيجابي في العلاقات بين إيران وسائر دول الخليج، وأن دورها أدى إلى إحلال السلام والاستقرار في المنطقة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وافقت منظمة التعاون الإسلامي على تأسيس لجنة أفغانية إيرانية مشتركة[٣٩].

وظهرت علامات أخرى تشير إلى التزام السعودية وإيران بتطوير العلاقات. ففي أحد اجتماعات وزراء الخليج العرب في سنة ١٩٩٩ – وهو واحد من أربعة اجتماعات منتظمة يعقدها مجلس التعاون الخليجي كل سنة في الرياض – قام وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي بمراجعة قضية الجزر محلّ الخلاف بين إيران ودولة الإمارات. وعلى الرغم من اعتراضات دولة الإمارات، والقرار الأميركي القاضي بالانحياز إلى جانبها في هذه القضية، فقد نصحت السعودية دولة الإمارات بألّا تتحرّش بالأخ الأكبر. أما إيران فذكّرت دولة الإمارات بأن العدوّ الذي لا تعرفه جيدًا هو نفسك وحسب[٤٠]. وقد عزز سفير إيران اللاحق في الأمم المتحدة في نيويورك (وزير الخارجية اليوم) جواد ظريف بصورة متفائلة تلك الصورة عندي، بقوله: "إن مشكلة الجزر ليست بالمشكلة الكبيرة في علاقاتنا مع العالم العربي، لأننا على ثقة بأن دولة الإمارات لن تخوض مطلقًا حربًا مع إيران بسببها"[٤١]. ورفضت إيران بعد ذلك عرض دولة الإمارات بإرسال ملفّ الخلاف إلى التحكيم في محكمة العدل الدولية، لكنها أبدت رغبتها في مناقشة وحلّ القضية عن طريق المحادثات الثنائية. وفي تلك الأثناء، شكلت السعودية، وعمان، وقطر، أيضًا لجنة ثلاثية للمساعدة في حلّ خلاف الجزر.

وشرعت إيران بدعوة واشنطن إلى النظر في الاستثمار في المشروعات النفطية معها، بدلًا من محاولة العمل مع طالبان، التي لم تكتفِ قواتها بشن هجوم على التراب الإيراني في تشرين الأول/أكتوبر، بل دعمت كذلك القاعدة. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر استحضرت إيران المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة، قائلة إن طالبان خطر على السلام العالمي. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، التقى خرازي بالأمير

عبد الله ليطلب مساعدته بشأن أفغانستان. وفي الوقت ذاته، كانت بعثة إيران في الأمم المتحدة تناضل للحصول على مقعد دائم للدول الإسلامية في مجلس الأمن في الأمم المتحدة. وسافر خرازي إلى السعودية مرة أخرى في ٢ آذار/مارس ١٩٩٩، حيث توصل إلى اتفاق يقضي بإيقاف هبوط أسعار النفط، الذي أجبر إيران على إغلاق كثير من سفاراتها وقنصلياتها في الخارج[٤٢].

وفي أيار/مايو ١٩٩٩، حرص خاتمي على زيارة سوريا، والسعودية، وقطر، في جولة واحدة ليتجنب ترك الانطباع بأن زيارته كانت موجهة أساسًا إلى السعودية، بعد أن كان قد أجل رحلته إلى هناك في آذار/مارس السابق لئلا يغضب الجماعات المتشددة في طهران. وقد واجه خاتمي أيضًا احتجاجات متصاعدة في إيران بسبب بطء عمليات الإصلاح، وبحسب ما يقوله نائبه أبطحي، فقد ازداد شعوره بأنه محاصر[٤٣].

وعند وصول خاتمي إلى المطار استقبله الملك شخصيًّا، وهو مقعَد على كرسيّ متحرك. وكانت زيارة خاتمي تثبيتًا للمفكرين والدبلوماسيين السعوديين الذين تحدثت إليهم قبل سنوات، والذين كانوا ينظرون إليه بإجلال كبير. ومن الواضح أن الرئيس لم يتوقف عن استمالتهم فحاول التحدث بالعربية، وكان يلاقي التصفيق الحار كلما جهد في ذلك. وفي رحلته تلك، أرسى الأعمال التحضيرية للتعاون المقبل بشأن تحديد أسعار النفط، بالإضافة إلى تطوير خطط بخصوص العراق. وأصرّ الملك فهد على أن يبقى الباب مفتوحًا على مصراعيه في تطوير وتمتين العلاقات بين البلدين، في مصلحة الشعبين والعالم الإسلامي. ودافع الأمير عبد الله عن حق إيران في الحصول على احتياجاتها الدفاعية – والحق أن النفقات العسكرية الإيرانية كانت مصاريفها أقل بكثير في صفقات شراء الأسلحة بالمقارنة مع ما يعقده مجلس التعاون الخليجي من صفقات – وانتقد التحذيرات من البرنامج العسكري الإيراني بينما يُسمح لإسرائيل بالاحتفاظ بأسلحة نووية. ووصف وزير الخارجية ذلك البيان بأنه "بيان حكيم"[٤٤]. وقد جاء هذا التصريح مع بدء التهديدات الأميركية بمهاجمة محطة الطاقة النووية في بوشهر.

إلا أن سعود الفيصل كان أكثر حذرًا، فقد اعتقد بأنه على الرغم من احتمال وجود مدًى غير محدود للعلاقات بين البلدين، كان المطلب الأساسي لإنشاء علاقات راسخة هو استعادة الثقة عن طريق حل المشكلات البارزة بطريقة ودية، من قبيل إنهاء تدخّل

library

إيران المستمر في المحافظة الشرقية. لكن عندما قُدِّمت المعلومات إلى خاتمي بهذا الخصوص، رفضها رفضًا تامًا، وقال إنه لا يعلم شيئًا عن الموضوع[45].

ومع ذلك، شرع وزير الخارجية السعودي بمناقشة اتفاقية تمهيدية لتأسيس لجنة ثلاثية تتكون من مجلس التعاون الخليجي، وإيران، وربما العراق؛ وأكد الأمير سلطان حرص بلاده على زيادة توسيع العلاقات الدفاعية مع إيران؛ ووافقت طهران والرياض على تبادل الملحقين العسكريين[46].

وفي خريف سنة ١٩٩٩، سافر ناطق نوري، ومعه وفد يضم ٩٥ عضوًا، إلى السعودية لإبرام اتفاقية لتطوير التعاون بين وزراء الحكومة السعودية والبرلمان الإيراني. وعقب ذلك زار أعضاء مجلس الشورى طهران للعمل على تأسيس اتحاد بين البرلمانات الإسلامية. كما قام وفد سعودي يتألف من ١٢٠ عضوًا يرأسهم وزير الصناعة والكهرباء، هاشم عبد الله اليماني، برحلة إلى إيران دامت أسبوعين للمشاركة في معرض طهران للتجارة، وكانت الزيارة تهدف إلى تنشيط تنمية مشتركة على الرغم من وجود النظم الاقتصادية المدعومة من الحكومة في البلدين بصورة كبيرة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، توصلت الرياض وطهران إلى مذكرة تفاهم لتشجيع التجارة والاستثمارات المشتركة، وتنسيق مواقفهما في المنظمات الدولية والإقليمية. وقد أسست المذكرة للتعاون في مجالات الملاحة، وتطوير الموانئ، والشؤون القنصلية.

وزادت مستوردات إيران من السعودية بنسبة ٩٨% في سنة ٢٠٠٠–٢٠٠١ عما كانت عليه سنة ١٩٩٩–٢٠٠٠، أمّا صادراتها إلى المملكة فبقيت في حدود ٤٠ مليون دولار أميركي في السنة – وهو ما يشكل حوالى ١،٥% من المستوردات السنوية للمملكة آنذاك، لكن مع ذلك كانت تلك خطوة واسعة مهمة لإيران، التي قفزت من المركز الحادي والثلاثين في قائمة البلدان المصدرة إلى السعودية إلى المركز السابع عشر. وزاد حجم التجارة بين البلدين ليصل إلى ١٣٣ مليون دولار أميركي سنة ٢٠٠٠، بينما كان ٩٥ مليون دولار أميركي في السنة السابقة[47]. كما زاد حجم تجارة إيران مع مجلس التعاون الخليجي خمسة أضعاف، من ١،٧١ مليار دولار أميركي سنة ٢٠٠٠ إلى ٨،٧١ مليارات دولار أميركي سنة ٢٠٠٧، أما صادرات مجلس التعاون الخليجي إلى إيران فزادت من ١،٢٦ مليار دولار أميركي سنة ٢٠٠٠ إلى

Beirut campus

٧،٣٣ مليارات دولار أميركي سنة ٢٠٠٧. كما حصلت إيران أيضًا على تمويل من القطاع الخاص من الأذرع الاستثمارية في مجلس التعاون الخليجي، من قبيل شركة التطوير الصناعي الخليجي، وفي سنة ٢٠٠٧ حصلت على قروض تتجاوز مليار دولار أميركي من البنك الإسلامي للتنمية، الذي مقرّه في السعودية.

لكن على الرغم من جهود إيران الهادفة إلى فتح صفحة جديدة في علاقاتها مع المملكة، تخلفت إيران عن ركب التطور الاقتصادي الذي يتقدم في منطقة الخليج. ففي سنة ٢٠٠٠، خففت السعودية من شروط الحصول على تأشيرات الدخول لرجال الأعمال الإيرانيين، وجرى افتتاح مجموعة من المشروعات المائية والصناعية المشتركة، لكن في سنة ٢٠٠٣، لم يكن هناك إلا ١٨ مشروعًا سعوديًا إيرانيًا مشتركًا قيد التشغيل[48]. وباستثناء بضع صفقات تظهر وتختفي لتصدير الغاز الإيراني إلى أسواق مجلس التعاون الخليجي، واستثمارات رمزية في إيران، منها ٣٠٠ مليون دولار أميركي من شركة سعودية لصناعة المشروبات الغازية في الأسواق المحلية، بقي حجم التجارة والمعاملات التجارية بين إيران وجيرانها في أضيق الحدود.

وفي تلك الأثناء، وفي سنة ٢٠٠٠، طور مجلس التعاون الخليجي الوحدة الاقتصادية بين دوله بتسريع العمليات التجارية، وإزالة الحواجز الوقائية، والانضمام – باستثناء السعودية – إلى منظمة التجارة العالمية، التي كانت الولايات المتحدة تحظر على إيران دخولها. (وانضمت السعودية إلى المنظمة سنة ٢٠٠٥). وبلغ حجم العمليات الاقتصادية المتبادلة في مجلس التعاون الخليجي نحو ٣٣ مليار دولار أميركي، مع وجود أصول خارجية بنحو ١٠٠ مليار دولار أميركي منذ سنة ١٩٩٩، ومحفظة استثمار نشيطة في الأسواق العالمية؛ كما كان على وشك ملاقاة ارتفاع جديد في أسعار النفط من السنوات ٢٠٠٠–٢٠٠٣. إلا أن إيران ظلت متقدمة على جيرانها العرب الخليجيين في ما يتعلق بتطوير الموارد البشرية ورأس المال. فوفقًا لما يذكره تقرير التنمية البشرية العربية في سنة ٢٠٠٢ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن العالم العربي (بما فيه مجلس التعاون الخليجي) يعاني من ثلاث حالات عجز رئيسة، كثيرًا ما جرى التغاضي عنها في دلائل النموّ الاقتصادي: العجز في الحريات، والعجز في تمكين المرأة، والعجز في الوفرة النسبية من القدرات

library

المعرفية الإنسانية. وفي السعودية، كانت حالات العجز هذه حادّة؛ فأقل من ٤٠% من سكانها الذين في سنّ العمل كانوا جزءًا من القوى العاملة، وأكثر من ٨٠% من نسائها كنّ عاطلات عن العمل (ومن العجب أن الرقم الرسمي للنساء العاطلات عن العمل في إيران سيقفز قريبًا إلى ٨٣% ويعود ذلك في المقام الأول إلى الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها البلاد لا إلى عدم الرغبة في المشاركة في القوى العاملة).

وفي ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠١، وقّعت الرياض وطهران اتفاقية أمنية لتحسين تعاونهما المبدئي في مكافحة تجارة المخدرات، والإرهاب، والهجرة غير الشرعية، والتوسع في وسائط النقل، وإحكام مراقبة الحدود. وتمّ التوصل إلى هذه الاتفاقية بفضل الجهود المشتركة من الأمير نايف وحسن روحاني. والأهم من ذلك، أنها شملت مجموعة من بواعث القلق السياسية، وأظهرت أن هناك جهودًا واعية تبذل لجسر الهوة بين فهم البلدين للأحداث الإقليمية. وعالجت هذه الاتفاقية الحلول المشتركة بين المملكة وإيران لإنهاء توتر العلاقات في الشرق الأوسط، وأدانت السياسة الإسرائيلية تجاه فلسطين، كما أدانت الهجمات الإسرائيلية الأخيرة على لبنان. كذلك أبرزت حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم، وحق لبنان في مقاومة الاحتلال – وشكل ذلك إقرارًا سعوديًّا بحكم الواقع لموقف إيران من اللاجئين الفلسطينيين وحزب الله بصفتهما قوة مقاومة في وجه إسرائيل. وكرّر الطرفان تضامنهما مع سوريا، وأثنيا على عزمها الراسخ على استرجاع ما استولت عليه إسرائيل من أراضيها. وبالنسبة للعراق، أبدى الطرفان تعاطفهما المشترك مع معاناة الشعب العراقي، وأكدا أن الظروف المعيشية الحالية في البلاد غير مقبولة. كما شدّد الطرفان على الحاجة لتغيير الوضع في العراق بالاستناد إلى المبادئ الدولية، بحيث تطبّق العقوبات الاقتصادية ويبقى الشعب في أمن وأمان. ونبّها إلى ضرورة المحافظة على وحدة وسلامة الأراضي العراقية، وأعادا القول بمبدأ عدم التدخل في مساعي العراق لتقرير مصيره. واختتمت الاتفاقية ببيان أن السعودية وإيران مسؤولتان مسؤولية مشتركة عن توسيع مجالات التعاون بينهما لضمان السلام والاستقرار في المنطقة.

الجزء الرابع

أثر النزاعات القائمة بين السعودية وإيران على الوضع العالمي

library

الفصل التاسع

سعي السعودية وإيران إلى الاستقرار بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر

مع انتشار مخاوف من اندلاع حرب إقليمية جديدة تلوح في الأفق، أدان سعود الفيصل وكمال خرّازي أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، لكنهما حذرا واشنطن من عواقب القيام بعمل طائش. وبسبب ارتياب الرياض في أن يظفر هجوم أميركي على طالبان أفغانستان بالنصر عليهم، حاولت الرياض لبرهة أن تصلح في ما بين طالبان والتحالف الشمالي الأفغاني، المؤيّد لإيران، قبل نشوب الحرب. ورحّبت طهران بالمبادرة إلا أنها سرعان ما أحجمت عنها بعد ما رأته من نُذُر الحرب المقبلة.

ودفع قرار الولايات المتحدة الأميركية بغزو أفغانستان في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الذي بات ممكنًا إلى حد ما بفضل وجود قوات التحالف الشمالي على الأرض، الرياضَ وطهران إلى التوافق مع واشنطن، بغض النظر عن ترددهما بشأن الحرب. فقد اعتقدت الدولتان أن طالبان كانت هدفًا دائب الحركة، لذا من الصعب هزيمتها. ومع ذلك، منحت الرياض واشنطن الإذن باستخدام منشآت القيادة العسكرية فيها، وقدمت مساعدات إنسانية ومالية للمساعدة على إعادة بناء أفغانستان. وعرضت إيران مساعدة الطيارين الأميركيين المعرّضين للخطر في أفغانستان، وقدمت مساعدات إنسانية ودعمًا ماديًّا، ولاحقًا بدأت حملةً لبناء المدارس في أفغانستان.

إلا أن واشنطن فضّلت تهميش الرياض وطهران، لأنهما طرفان غير جديرين بالثقة

library

في الشأن الأفغاني. فالرياض كانت تدعم طالبان في الماضي، وطهران كانت توّاقة إلى استغلال الفرص التي ستظهر في أفغانستان الجديدة، وخاصة إذا أخفقت السياسات الأميركية فيها. وردًّا على ذلك، مضت السعودية قدمًا إلى جانب سياسات إسلام أباد في إدارة علاقاتها مع أفغانستان الجديدة. لكن ذلك أصاب إيران بالذعر، لأن ذلك التحرك يهدف أيضًا إلى إحياء التحالف السعودي الباكستاني لتطويق النفوذ الإيراني في أفغانستان. وفي تلك الأثناء، كانت طهران قد أقنعت مسبقًا التحالف الشمالي بإنشاء حكومة جديدة في كابل. لكن التحالف لم يكن متهيّئًا لقيادة البلاد، نظرًا لانتشار القتال بين فصائله، فانتهزت إيران فرصة الانضمام إلى واشنطن لدعم وضع حامد كرزاي [أو حميد قرضاي] في منصب الرئيس، في المحادثات الدولية التي جرت في بون [بألمانيا] أواخر سنة ٢٠٠١. وكانت تأمل شيئًا فشيئًا أن تصطف المصالح الأميركية والإيرانية معًا في أفغانستان الجديدة.

وفي غضون ذلك، أخبرني جواد ظريف (وكان آنذاك المفاوض الإيراني الرئيس) بأنه أقنع رئيس وفد التحالف [الشمالي]، يونس قانوني، بالتخلي عن العدد الذي طلبه من المناصب الوزارية في الإدارة الموّقتة. كما عمل، بلا كلل ولا ملل، مع محمد قاسم فهيم من التحالف للحصول على تنازل اللحظة الأخيرة بالسماح لفرقة مدرعة واحدة فقط بالدخول إلى كابل، لإثبات أن المخاوف الباكستانية من حدوث مجزرة بشرية لا أساس لها من الصحّة. لكن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، عندما أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش الابن أن إيران جزء من "محور الشر"، في خطابه عن حالة الاتحاد، الذي عمل من بين جملة أمور على صرف انتباه الشعب الأميركي بعيدًا عن السعودية، التي كان مواطنون منها هم من نفذوا هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، كان من الواضح أن واشنطن تريد أن تمضي بمفردها إلى أفغانستان. وبحسب ما يقوله ظريف، كانت إيران في حيرة وارتباك؛ فواشنطن هي التي تقرّبت منها للحصول على مساعدتها، والمفاوضات الأميركية في بون "لم تكن مفاوضات متعمّقة" لحلّ السجالات القائمة بين الأطراف الأفغانية لولا مساعدة إيران. وعلاوة على ذلك، بدا أن الأميركيين يرحبون بمناقشة جملة من الموضوعات الإقليمية مع فريق التفاوض الإيراني، الذي أعطي تعليمات بـ"التركيز على أفغانستان فقط"[1].

Beirut campus

وبسبب عدم قدرة طهران على التفاوض مباشرة مع إدارة بوش، بخلاف الرياض، فقد أحسّت بأنها دولة مقهورة من جراء الأحداث التي أعقبت ١١ أيلول/سبتمبر، على الرغم من أنه لم يكن لها أيّ دور في الهجمات الإرهابية، وسعت إلى تقديم المساعدة إلى العمليات الأميركية الجارية في أفغانستان.

وقد جنّب البيت الأبيض الرياض أحقاده الفائرة في أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر. ومع ذلك، أطلقت السياسة الأميركية والأوساط الإعلامية وابلًا من الهجمات الكلامية تناقش تشدّد المجتمع السعودي والمنظومة الدينية فيه – نظرًا إلى أن ١٥ من أصل ١٩ من خاطفي الطائرات في هجمات ١١ أيلول/سبتمبر كانوا مواطنين سعوديين. لقد جرى ترويع السعوديون، وهو شعور ظلّ موجودًا عندهم حتى بعد مضيّ عشر سنوات من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، عندما زرت الرياض. وأسف الشعب السعودي، المتسامح بصورة عامّة مع الولايات المتحدة الأميركية، للانتقادات التي وجهت إلى مجتمعه عن طريق صخبٍ من الكتابات الصحافية، والأدبية، والشعرية. حتى إن المعارضين السعوديين البارزين، فضلاً عن المؤسسة الدينية المتشددة، دعوا إلى قطع علاقات الرياض مع واشنطن.

وعلى الرغم من شروع واشنطن والرياض في حوار استراتيجي لحل مسائل التوتر بينهما، قال الدبلوماسيون السعوديون الذين تحدثت معهم، بعد أربع سنوات من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، إنهم كانوا يصرون على أن أي إصلاح مقترح ينبغي أن يكون على خطوات، ونابعًا من الذات[2]. وبدأ الإصلاح سنة ٢٠٠٣، عندما قبل ولي العهد الأمير عبد الله التماسات لإجراء حوار وطني رفعها المثقفون السعوديون. وكانت إحدى النتائج من ذلك قيام تعاونٍ لمدة قصيرة بين السلطات السعودية والإيرانية بشأن عمليات الإصلاح في الأنظمة القضائية لكلٍّ منهما؛ إلا أن دبلوماسيًّا سعوديًّا أبلغني، بعد ذلك بكثير، أن تلك الاجتماعات كان يرتادها ضباط الاستخبارات لا الخبراء في ذلك الشأن، وهو ما يشير إلى فقدان الثقة الذي ساد بين الرياض وطهران[3].

ومع ذلك، ومع انخفاض الإحساس بالأمن بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، ولتبيّن الرياض استياءها من واشنطن، أبرمت المملكة اتفاقية نفطية مع إيران أدّت إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية. وأكد وزير التجارة السعودي، أسامة بن جعفر الفقيه،

library

أن التهديدات الأميركية لإيران عملت على تحسين علاقاتها مع الرياض. وفي غضون ذلك، أصدر المتحدث باسم البرلمان الإيراني مهدي كروبي، ورئيس مجلس الشورى السعودي محمد بن جبير، بيانًا مشتركًا يرفض السياسة الأميركية الأحادية في شن الحروب الاستباقية والهجمات الإعلامية الغربية على الإسلام.

ثم ربط عبد الله بحنكة، مسألة الإرهاب بأفعال إسرائيل. حتى إن السلطات السعودية وبّخت الولايات المتحدة، في سلسلة من البيانات المشتركة أصدرتها مع إيران، لرفضها اتخاذ موقف فاعل في نزاع الشرق الأوسط. (وأخبرني محمد علي أبطحي نائب الرئيس خاتمي آنذاك أن الرياض ستعزز علاقاتها مع طهران "لمجرد تأنيب واشنطن على دعمها إسرائيل")[4]. وكان الخبراء السياسيون الإيرانيون يزعمون على نحو مماثل، وخاطئ، أن عبد الله كان يحتاج إلى إيران لمراوغة إسرائيل. إلا أن المملكة كانت تهدف إلى الحد من تدخل إيران في الشؤون العربية، وذلك يتضمن الشؤون الفلسطينية. ففي آذار/مارس ٢٠٠٢، عرض عبد الله على إسرائيل مقترحًا للسلام في قمة جامعة الدول العربية في بيروت، مطالبًا بانسحابها الكامل من الأراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧ في مقابل إقامة علاقات طبيعية مع الدول العربية.

وكانت الرياض متلهفة إلى الحد من دور طهران في أفغانستان، وبصورة أوسع الحد من تأثيرها في أكثر من ٢٠ مليونًا من الشيعة الباكستانيين، حتى لو كانت طهران تفضّل بصورة عامة البقاء بعيدة عن فوضى السياسة الباكستانية. كما أن السعودية كانت في موقف حرج بعد قرار إيران اعتقال ٢٣٠٠ من المرتبطين بـ"القاعدة"، وأغلبهم من جنسيات عربية، واقتيادهم من أفغانستان إلى إيران في السنتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣.

لكن إيران، التي هاجمتها "القاعدة" خمس مرات على الأقل بعد الغزو الأميركي لأفغانستان، كانت تشعر بأن فعلها ذاك كان له ما يسوّغه. فقد رأت أن الرياض، التي كانت ميّالة إلى الإلقاء باللائمة في أحداث العنف التي تتسع في السعودية على قوًى خارجية منها إيران، كانت في حقيقة الأمر عاجزة عن مكافحة الإرهاب. فقد أخبرني دبلوماسي إيراني سابق في الرياض: "كان أكبر خطأ فادح ارتكبته الولايات المتحدة الأميركية بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر هو استمرارها في الظن أن في مقدورها الاعتماد على الرياض بطريقة أو بأخرى لإيقاف انتشار الإرهاب، متناسية المدى الذي

Beirut campus

وصلت إليه الآراء الدينية المتشددة المنتشرة والراسخة داخل الدولة السعودية وداخل المجتمع السعودي"[5]. وأكد أبطحي أنه "كان أكثر أمانًا احتجازُ إيران، لا السعودية، إرهابيّي القاعدة، لأنه لا تعاطف مع هذه الجماعة بين عامة الشعب في إيران، وذلك بخلاف السعودية". وأضاف قائلًا: "لم يكن إمساكهم يلقي أيّ مسؤولية على طهران، نظرًا لعدم وجود قواسم عقائدية مشتركة بين القاعدة وإيران الشيعية". وكان ازدراء القاعدة لإيران واضحًا، حتى في أكثر الأعمال بعدًا عن الدين: فقد رفض أسراها في إيران تناول اللحم، مع أنه مذبوح بحسب التقاليد الإسلامية ليكون ذبحًا حلالًا، "لأنهم لم يكونوا يرون أن الشيعة مسلمون"، هذا ما خلُص إليه أبطحي[6].

واغتاظت الرياض من استغلال طهران لعناصر القاعدة. فقد سبق لكثير منهم أن قاتل في الحرب السوفييتية الأفغانية، حينما كانت الحكومة السعودية تقدّم الدعم لهم. وكان مبعث قلق الرياض بصورة خاصة ما زُعِم من إقامة عز الدين عبد العزيز خليل في إيران، وهو المموّل السوري البديل للقاعدة [الذي ييسّر نقل الأموال إلى القاعدة]، وإقامة أسرة أسامة بن لادن فيها، الذين عاد بعضهم إلى المملكة بعد نحو عقد من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر نتيجة مفاوضات مكثفة بين السعودية والسلطات الإيرانية[7].

وقد شرعت طهران بتسليم المئات من الإرهابيين إلى بلدان منها السعودية، وعززت اتفاقية أمن الحدود المشتركة مع الرياض، وساعدت الاستخبارات السعودية في القبض على متهم رئيس في القاعدة، هو خالد بن عودة بن محمد الحربي، شرق إيران سنة ٢٠٠٤. وفي المقابل، وبتصرف ينمُّ عن "عفو لا يصدَّق" وفقًا لما قاله علي رضا نوري زاده، وهو منشق إيراني مقرّب من المملكة، تركت السعودية إيرانَ تحتفظ بـ"سيف العدل"، وهو عميل مصري للقاعدة، لعله لاحقًا أدار عمليات لمصلحة إيران وغادر إلى وزيرستان بمحاذاة الحدود بين أفغانستان والباكستان في آذار/مارس ٢٠١٠[8].

واتهمت واشنطن إيران بالتكاسل في مكافحة الإرهاب، وذلك في تقرير لجنة ١١ أيلول/سبتمبر لسنة ٢٠٠٤. ووفقًا لما جاء في التقرير، كانت طهران تؤوي أحد أبناء أسامة بن لادن، واسمه سعد، وصهره الكويتي المولد المتحدّث باسم القاعدة سليمان أبو غيث (الذي حوكم لاحقًا وسُجن في الولايات المتحدة سنة ٢٠١٤)؛ كما تقرّبت من القاعدة بعد تفجير البارجة الأميركية كول على مقربة من شواطئ اليمن في ١٢ تشرين

library

الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، لعرض التعاون معها في تفجيرات مقبلة ضد الولايات المتحدة. ويبدو أن ابن لادن رفض العمل مع إيران تفاديًا لمعارضة أنصاره في السعودية.

لقد كان التقرير محل انتقاد أقل من قبل السعودية، إلا أنه أشار إلى رفض المملكة التعاون مع ضباط الاستخبارات الأميركيين، وإخفاقها في اتخاذ تدابير صارمة تجاه تمويل القطاع الخاص للإرهابيين قبل ١١ أيلول/سبتمبر. وردًا على ذلك، حظرت السلطات السعودية التبرّعات لجهات متطرفة أو مريبة. وفي سنة ٢٠١١، أسست السلطات السعودية هيئة مستقلة لمكافحة الإرهاب تحت إشراف الأمم المتحدة، وقبضت على الآلاف من المتطرفين – وكثير منهم كانت يتلقى خدمات سخيّة لإعادة أهليته، ووظائف إعادة استيعابه في المجتمع السعودي، لكن بعضهم، على الرغم من هذه الخدمات السخيّة، رحل إلى اليمن أو إلى العراق ليلتحق بالقاعدة.

لكن جهود الرياض في مكافحة الإرهاب كانت أقل نجاحًا في أفغانستان، ويعود ذلك بقدر ما إلى ترك الخبير المحنك في السياسة الأفغانية تركي الفيصل منصبه رئيسًا للاستخبارات العامة قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. (أصبح الأمير تركي بعد ذلك سفيرًا في بريطانيا، ثم في الولايات المتحدة الأميركية). فانتقل الملف الأفغاني نقل إلى مديرية الأمن العام في وزارة الداخلية. ووسط التعديلات الإدارية، كان نفوذ الرياض على ما يُدعى طالبان المعتدلة يتراجع، بينما كانت العناصر المتشددة في الجماعة تتلقى التمويل من القطاع الخاص، وهو الأمر الذي أعان المنظمات الإرهابية المنتسبة إلى طالبان، من قبيل شبكة حقّاني في باكستان، وطالبان باكستان، و"لَكْشَر جانغفي" [فرسان الصحابة] المعادية للشيعة. وزادت الوشائج الماليّة لأموال القطاع الخاصّ السعودي، التي تساعد جماعات أفغانية متعددة، في اضطرام التخاصم بين الرياض وطهران[9].

ومع ذلك، دعمت العاصمتان إجراء محادثات مع طالبان المعتدلة للمساعدة في استقرار أفغانستان. إلا أن عوامل متعددة أسهمت في إخفاق المحادثات مع طالبان. فأحيانًا كان كبار عناصر طالبان يرفضون الدعوات السعودية الموجهة إلى الحركة للتخلي عن القاعدة، بينما كانت الأطراف الأفغانية الموالية لإيران مثل الجيش الوطني الأفغاني (الذي يتألف في حوالى ٦٠% منه من عناصر سابقة في التحالف الشمالي) ترفض دور الوساطة السعودية جملةً وتفصيلًا. وفي ذلك الوقت، عارضت

Beirut campus

إيران إجراء المحادثات مع طالبان إن كانت ستؤدي إلى تسليم السلطة إلى مقاتلي طالبان، إلا أنها تركت المحادثات تجري في مسارها على الرغم من تأثير طالبان في جماعة المقاومة السنّية (جند الله) الموجودة في إيران، وكانت طهران تتهم الولايات المتحدة وباكستان والسلفيين الجدد بتقديم العون لها – واتهامها للسلفيين الجدد يوحي بارتباطها بالسعودية، وبالتالي اتهام السعودية بالحض على الثورة في الأقاليم الإيرانية التي يسود فيها السنّة.

وفي نهاية المطاف، نقلت السعودية إدارة التعامل مع طالبان إلى قطر، فأدّى ذلك إلى نتائج متفاوتة: فلم يحصل اتفاق بين طالبان ومستضيفيها في الدوحة. ونتيجة لذلك، بقيت إيران متخوفة من أن عدم التوصّل إلى اتفاق للسلام قبل المغادرة المخطط لها لمعظم القوات الأميركية في أفغانستان في سنة ٢٠١٤ (وسيبقى في أفغانستان ٩٨٠٠ جندي أميركي و٢٠٠٠ جندي من حلف شمالي الأطلسي)، يمكن أن يودي بالبلاد إلى حرب أهلية. إلا أنها استمرّت في تأكيد قبولها بإجراء المحادثات مع طالبان إذا وافقت الجماعة على نزع سلاحها واشتركت في عملية إعادة بناء أفغانستان، وهو أمر سيضمن أمن حدود إيران الشرقية. كما رحّبت بإجراء محادثات أمنية مع باكستان في عهد نواز شريف عندما عاد إلى منصبه رئيسًا للوزراء سنة ٢٠١٣، للتعامل مع أفغانستان. وفي الأيام التي كنت أكتب فيها كتابي هذا، زار عدد من عناصر طالبان من أصحاب المناصب الرفيعة إيران في ثلاث مناسبات، واستنكروا أفعال "الدولة الإسلامية"، وهي جماعة مسلحة تنشط في العراق وسوريا [وليبيا واليمن وغيرها] تسعى إلى إقامة تحالفات مع المقاتلين المتشددين في المنطقة.

الاندفاع في البرنامج النووي الإيراني

في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٣، غزت الولايات المتحدة الأميركية العراق. ونظرًا لتجربة الرياض وطهران غير المثمرة في الانضمام إلى واشنطن في الشأن الأفغاني، فقد سعت العاصمتان إلى وقف الأعمال العسكرية الأميركية الأحادية الجانب ضد العراق، مع شجبهما الغزو، وحثهما على تدخل الأمم المتحدة للتعجيل بحلّ أزمة العراق. كما

library

أنكرتا على واشنطن مقولتها في السعي إلى "نشر الديمقراطية" من العراق إلى البلدان المجاورة له. وفعليًّا، عمل غزو العراق على ترسيخ القاعدة السياسية للجماعات السياسية المتشددة في السعودية وإيران إلى حدّ بعيد. واسترضت الرياض أحيانًا الجماعات الدينية المعارضة للحرب الأميركية في العراق على حساب الأصوات التحرّرية [الليبرالية] الهادفة إلى إجراء إصلاحات في المملكة. ودعت طهران نشطاء حقوق الإنسان إلى إيقاف مطالبهم بتغيير أوضاع حقوق الإنسان في إيران ما دام خطر الهجوم الأميركي السياسي أو العسكري يخيّم على المنطقة.

كذلك أحكمت الرياض تدابير ضبط الحدود – مع مصر، وإيران، والأردن، والكويت، وسوريا، وتركيا – وشكلت منظومة تجتمع بها هذه الدول الأعضاء فيها، المجاورة والقريبة من العراق، للتشاور بانتظام. وانضمّت البحرين إلى تلك المبادرة، بالإضافة إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، والجامعة العربية، وفي مرحلة مبكرة اجتمعت مع بول بريمر، الحاكم الأميركي لسلطة الائتلاف في العراق. وقد عقدت تسعة اجتماعات وزارية على الأقل بحلول سنة ٢٠٠٦.

وقبل الغزو، زار قادة المعارضة العراقية من الأكراد، والشيعة، والسنّة، الرياض وطهران، وذلك ضمن مساعي واشنطن لتشكيل حكومة جديدة في بغداد. وزار أول رئيس عراقي في عهد الحكومة المؤقتة الجديدة من سنة ٢٠٠٤ إلى سنة ٢٠٠٥، غازي مشعل عجيل الياور، الذي كان قد أمضى ١٤ سنة في السعودية، زار العاصمتين كلتيهما بعد توليه منصبه – كما فعل جلال الطالباني، أول رئيس عراقي منتخب. إلا أن الرياض خشيت من تأثير طهران على القيادة العراقية. وكان أهم الزعماء السياسيين العراقيين، بصورة عامة، قريبين إلى طهران. فعلى سبيل المثال، كان يُعتقد أن أحمد الجلبي، الشخصية السياسية العراقية الموالية لإيران، كان له تأثير في القرار الأميركي بغزو العراق بناءً على اتهامات باطلة بامتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل. وعملت أقواله على صرف أنظار أميركا عن البرنامج النووي الإيراني، في الوقت الذي ظهرت فيه معلومات عن بناء موقعين نوويّين إيرانيين سريّين في مدينتي آراك ونَطَنز [وسط إيران] في آب/أغسطس ٢٠٠٢.

وفي شهر أيلول/سبتمبر من تلك السنة، أدى الرئيس خاتمي شعائر العمرة والتقى

بالأمير عبد الله في جدة لتدارس شؤون العراق والبرنامج النووي الإيراني. وأحسّت طهران بأنها أصبحت معزولة بمفردها بسبب برنامجها النووي، وأن واشنطن كانت على ثقة من قدرتها على تطويق إيران في أعقاب غزوها السريع لأفغانستان والعراق. وقد توقع عبد الله أن ضغوط واشنطن على خاتمي يمكنها أن تدفع المتشددين في طهران إلى زيادة القدرات النووية الإيرانية، فأجبر هذا الاحتمال الرياض على إعادة النظر في استراتيجيتها الدفاعية. إلا أن الرياض لم تكن مستعدة لطلب التدخل الأميركي المباشر في ذلك الأمر، ولا أن تطلب المساعدة الدفاعية الباكستانية، نظرًا لعلاقاتها المتوترة مع واشنطن، والدعوات الدولية المتواصلة الموجهة إلى إسلام أباد لوقف برنامج تسلحها النووي.

وبعد شهر، ولمواجهة هذا الوضع، دعت طهران وزراء الخارجية في فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، إلى زيارتها لمناقشة صفقة نووية. وأعلنت هذه الثلاثية الأوروبية أن إيران كانت تخرق المادة ٢ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتصنيعها الوقود النووي سرًّا. وإن كان احتمال غزو العراق هو ما جعل إيران تحزم أمرها في التحكم بدورة الوقود النووي، فإن بإمكان ذلك أن يجعلها قريبة من صنع قنبلة نووية إذا قررت ذلك. وقد منحتها المحادثات مع الفرنسيين والألمان والبريطانيين الوقت اللازم للتحكم بدورة الوقود النووي، التي اكتملت – باعترافها – سنة ٢٠٠٨.

لكن معسكري المحافظين والإصلاحيين، كانا متخوفَين من احتمال أن تضرب غارات جوية أميركية أو إسرائيلية منشآت إيران النووية. ونتيجة هذا الشعور بالخطر، أظهر ظريف ذلك القلق في تقاريره الموجزة المتكررة في طهران، بعيد إقرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية – وهي الهيئة المسؤولة عن مراقبة وتفتيش المفاعلات النووية الإيرانية – قرارًا يدعو إلى اتخاذ تدابير صارمة لكبح النشاط النووي الإيراني. لكنْ حصل إجماع في طهران على أن إيران ينبغي ألّا توقِف برنامجها النووي تحت التهديد.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وافقت طهران لغاياتٍ تكتيكية [مرحلية] على تعليق تخصيب اليورانيوم لمدة قصيرة، مع استمرار المفاوضات للتوصل إلى اتفاق طويل الأجل. وساعد ذلك في تخفيف حدة القرار التالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية

الذي صدر في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، وقّعت إيران على البرتوكول الإضافي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي كان يسمح بإجراء عمليات تفتيش مفاجئة في مواقعها النووية. وكان فريق التفاوض الإيراني بقيادة الرئيس الحالي حسن روحاني، الذي كان حينئذ الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي (وهو هيئة دستورية تأسست سنة ١٩٨٩ تشرف على سياسة الدولة، مع الاتصال المباشر بمكتب المرشد الأعلى خامنئي)، قد عارض فتح المنشآت النووية الإيرانية على مصراعيها للتفتيش غير الضروري، حيث كانت إيران تسعى إلى تحقيق القدرة على التخصيب الكامل؛ وبالرغم من ذلك، خلُص فريق التفاوض إلى أن عمليات تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستواجه عقبات قانونية، تندرج في بنود معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية إن كان الهدف منها إيقاف برنامج التخصيب[١٠].

كذلك بقيت إيران مصرة على رفضها المعلن الاستعانةَ بالرياض. ففي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ضرب زلزال مدمر بلدة بَمْ الصحراوية، فجعل الأهالي المذعورين يصغون إلى الشائعات التي تتكهّن بأن ما حرّك الزلزال هو إجراء تجربة نووية تحت الأرض. وكانت السعودية واحدة من أوائل الدول التي سارعت إلى الاستجابة لرفع آثار الزلزال: فقد استدعى سعود الفيصل السفير السعودي في طهران، ناصر البريك، ليستعلم منه عن المساعدة التي يحتاج إليها الضحايا. وعندما علم بتقطع السُّبُل المؤدّية إلى بَمْ، أرسل الأمير طائرتين تحملان المساعدات الطبية وفريقًا من الأطباء المتمرسين إلى المدينة المنكوبة؛ إلا أن طهران رفضت تقديم الشكر الصريح إلى السعودية، على الرغم من تسليمها بأن المساهمات التي قدّمتها الدول الأخرى لضحايا الزلزال كانت أقل بكثير ممّا قدمته السعودية[١١].

وفي شهر كانون الثاني/يناير من سنة ٢٠٠٤، توقفت محادثات إيران مع فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، عندما أعلنت طهران اقترابها من بناء محطة مفاعل نووي يعمل بالماء الثقيل في (آراك)، يمكن أن يكون الغرض منها مزدوجًا، فهي تستطيع تزويد الأسلحة النووية بالبلوتونيوم. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤، فاز المتشددون بأغلبية مقاعد البرلمان الإيراني، وأنشأوا معسكرًا سياسيًا جديدًا سمّوه معسكر المحافظين. وكان

Beirut campus

هذا المعسكر مظلةً ينضوي تحتها حوالى ١٤ جماعة من غلاة المتشددين، ودفع بترشيح أحمدي نجاد إلى منصب الرئاسة، وكان أحمدي نجاد رئيس بلدية طهران الذي كان يمنع الإصلاحيين من حضور الاجتماعات الحكومية.

وشرع المرشد الأعلى علي خامنئي بالانحياز إلى جانب المحافظين، وانتُقد البرلمان الإصلاحي السابق لخضوعه للضغط الغربي، وتوقيعه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٤، دُشّنت منشأة تحويل اليورانيوم في أصفهان، على الرغم من صدور قرار جديد من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي شهري حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر، صدرت قرارات أخرى متتالية تدعو إيران إلى التوقف عن تخصيب اليورانيوم، والتوقف عن تجميع أجهزة الطرد المركزي.

وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر من سنة ٢٠٠٤، اجتمع مسؤولون أوروبيون وأميركيون لمناقشة تقديم حوافز إلى إيران. وعندما استؤنفت المفاوضات مع طهران في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر، أُبرِم اتفاق مؤقت يعيد تأكيد حق إيران في تطوير برنامج نووي سلمي بمساعدة غربية – إلا أنه كان دون توقعات طهران في الحصول على المساعدة في تطوير مفاعلات نووية، والقيام بأنشطة تخصيب محدودة. وعرضت الثلاثية الأوروبية مساعدتها في تطوير مفاعلات الأبحاث، وشجعت إيران على الحصول على الوقود النووي من الخارج، إلا أنها شعرت بأن طهران غير مستعدة لإيقاف عمليات التخصيب. وما جرى فعلًا، هو أن اجتماع باريس أعاد [من جهة الإيرانيين] تأكيد التزام طهران بالمضيّ قدمًا في برنامج التخصيب، ليكون قاعدة تستند إليها المحادثات المقبلة. ووافق آية الله خامنئي على مدة قصيرة فقط يتوقف فيها البرنامج النووي، تدوم ثلاثة أشهر، لغرض وحيد هو كسب الوقت، بالتحرر من الضغط الغربي، وإصلاح مشكلات تقنية طرأت على منشآت التخصيب، على الرغم من نجاح تركيب دفعة جديدة من أجهزة الطرد المركزي[١٢].

وحتى ذلك الحين، كان الحرس الثوري، بإمرة المرشد الأعلى، يوجّه السياسات المهمّة للدولة. لكن للتخلص من استيلاء المتشددين المحتمل على السلطة، سعى فريق المفاوضين الإيرانيين في جهد أخير منه إلى صياغة اتفاق شامل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وكان الهدف من الاتفاق

Library

معالجة طيف واسع من المخاوف الأمنية، بالإضافة إلى الحصول على وعد من طهران بعدم تحويل مسار برنامجها النووي، وهو أمر لم تقبل به واشنطن. وشرع روحاني بالتقرّب إلى الأمين العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي، طالبًا منه المساعدة في إرسال رسالة إلى الرئيس بوش لحثّه على إجراء محادثات شاملة مع إيران[١٣]. وفسّرت واشنطن هذه الإشارة بأنها تعني صيغة "الصفقة الكبرى" لإنهاء العداوات بين أميركا وإيران، وهي صفقة كان بوش مضطرًا لرفضها بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر.

وغابت عن الرئيس بوش حقيقة أن صيغة "الصفقة الكبرى" كانت غريبة تمامًا عن ثقافة السياسة الإيرانية، فقلة من السياسيين الإيرانيين كانت مطّلعة على كواليس الأوساط الغربية – وكان منهم أعضاء فريق التفاوض النووي الذين يعملون على بناء نظرة استراتيجية مشتركة بين واشنطن وطهران. إلا أن هؤلاء المفاوضين ظلوا متجردين من شكوك المتشددين بشأن صيغة "الصفقة الكبرى" مع الولايات المتحدة. كما أساء موقف الفريق الداعي إلى صيغة "الصفقة الكبرى" إلى علاقات إيران مع السعودية، التي كانت تخشى من حدوث الصفقة. كذلك أدّى ذلك الموقف إلى رد فعل سياسي عنيف في إيران، عندما شهدتُ من هناك كيف كان الرئيس الإيراني المقبل وأهم صناع السياسة الإيرانية يجهدون أنفسهم أشدّ الجهد لفهم المبدأ الذي تقوم عليه "الصفقة الكبرى".

وفي شهر شباط/فبراير من سنة ٢٠٠٥، وبعد أن أحالت الوكالة الدولية للطاقة الذرّية ملفّ إيران إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة، حاولت طهران من جديد تقديم تنازلات، لكنّ محادثاتها في ذلك أخفقت. وبعد شهر، اقترح روحاني أن تقوم إيران بتخصيب محدود، ثم هدّد بإنهاء تعليق التخصيب. وعندما تواصلت طهران من جديد مع الثلاثية الأوروبية في حزيران/يونيو ٢٠٠٥، أُبلغت بأن واشنطن لن توافق على أيّ عمليات للطرد المركزي. لكن بسبب التفاؤل بأن رفسنجاني قد يفوز بالرئاسة ويزيح المتشددين جانبًا، اعتقد الإصلاحيون آنذاك أن فرنسا وألمانيا وبريطانيا ربما تنتظر أن تمسك حكومة قوية في طهران بتلابيب السلطة لتنجز الاتفاق الأخير؛ إلا أن قرارهم هذا أضعف خاتمي، الذي ألحّ على التعجيل في المفاوضات، عسى أن يؤدّي ذلك

Beirut Campus

إلى فوز سياسي لمعسكر الإصلاحيين.

وفي نهاية الأمر، جاءت النكسات بعد أن ركّز فريق التفاوض الإيراني، بقيادة المحافظين، على المشادّات السياسية مع الإصلاحيين، الذين حطموا فرصة روحاني في الدخول في الانتخابات الرئاسية باختيارهم شخصية إصلاحية مغمورة، هي وزير التعليم السابق مصطفى معين.

وتهاوت بعد ذلك علاقة طهران بالرياض، مع تخوّف السعوديين من عواقب عدم الاستقرار الناجمة عن انهيار المحادثات النووية إن قادها المحافظون. وعندما أبلغ المسؤولون السعوديون الثلاثية الأوروبية بمخاوفهم، سافر روحاني إلى المملكة في حزيران/يونيو ٢٠٠٥. وفي اجتماعاته الخاصة، رفض ما يقال عن طموحات نووية إيرانية غير سلمية، وبحث إنشاء لجان أمنية مشتركة تجتمع مرّتين في السنة. ورفضت الرياض عرض روحاني بتخصيب اليورانيوم بصورة مشتركة، أو بناء بنك للوقود النووي بغرض توليد الطاقة. حتى إن سعود الفيصل رفض اقتراح روحاني إقامة نظام أمني إقليمي مشترك، منبّهًا روحاني بشدة إلى أن ذلك سيكون عندما تعترف إيران بحقيقة أن ست دول خليجية عربية تشكل كتلة قوية واحدة اسمها مجلس التعاون الخليجي. وغادر روحاني وقد اقتنع بأنه قد فات الأوان للتواصل مع السعوديين، مدركًا أنه إذا تحققت قريبًا القدرة الكاملة لإيران على تطوير اليورانيوم المنخفض التخصيب، وبناء جيل جديد من أجهزة الطرد المركزية، فإن ذلك سيكون حتمًا أمرًا مقلقًا للرياض[١٤].

وبعد عودته إلى طهران، استقال روحاني وخاتمي، وصُرف النظر عن العلاقات المتوترة مع السعودية لكونها ناجمة عن الخلافات بين أميركا وإيران في المنطقة. وكان ذلك لإخفاء الصدوع العميقة التي بدأت تظهر محدثةً الانقسام بين الرئاسة، وفريق التفاوض الإيراني، والمرشد الأعلى، والقوات المسلحة، ومصير برنامج إيران النووي. وفي خضمّ ذلك، ظلّ خاتمي – الذي لم يكن له أبدًا نفوذ حقيقي، ولم يبدِ رغبة جارفة في الزعامة – بعيدًا عن الجدالات اليومية. وقد استُثني أعضاء حكومته من عضوية اللجنة النووية، التي لم تمارس عمليًا إلّا رفع التقارير مباشرة إلى المرشد الأعلى[١٥]. ومن سخرية الأحداث، أنه على الرغم من أن فريق التفاوض كانت مهمّته

Library

المحافظة على زخم المحادثات، لم يكن لأفراده صلة بالقرارات الحسّاسة التي تؤخذ خلف الأبواب المغلقة بشأن جوانبَ تقنيّةٍ في برنامج إيران النووي[١٦].

وبناءً على الغموض الذي اكتنف طموحات إيران النووية، كانت هناك توقعات بوجود اندفاع جزئي في طهران للحصول على أسلحة غير تقليدية. فقد كانت أفعال إيران في برنامجها للأسلحة الكيميائية أثناء الحرب الإيرانية العراقية تنكشف في هذا الخصوص. ففي سنة ١٩٩٨، وفي المؤتمر الثالث للدول الأعضاء في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، كشفت إيران أنها سمحت بتطوير خبراتها الحربية الكيميائية في أيام الحرب الإيرانية العراقية، إلا أنها تراجعت عن قرارها ذاك في نهاية تلك الحرب. لكن المحافظين الممسكين بالسلطة وقتذاك، كانوا يبدون ملاحظاتهم بشأن كيفية حصول باكستان على أسلحة الدمار الشامل، مع عدم قدرة الولايات المتحدة على لجمها. وبحسب ظنون الإيرانيين، إن كانت السعودية موّلت جزئيًّا البرنامج النووي الباكستاني، فذلك سيكون مدعاة كبيرة للشك في قدرة الولايات المتحدة الأميركية على إيقاف الانتشار السريع للتكنولوجيا النووية في المنطقة.

وفي نهاية المدة الرئاسية لخاتمي، كانت فروع الأمن والاستخبارات تحت أيدي المتشددين في إيران تزداد قوة باطّراد. وأظهرت الصحف الإيرانية المتشددة صعود الاتجاه المتشدد بانتقادها العنيف لزعماء السعودية. فعندما تُوفي الملك فهد في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، اتهمت صحيفة كَيْهان [العالَم] بطريقة فظّة الملك الراحل بأنه كان وكيل أميركا الذي دعا العراق إلى محاربة إيران[١٧]. كما كانت ظنون إيران تحوم حول تمويل السعودية برنامج العراق لحيازة أسلحة الدمار الشامل. وفي اليوم نفسه، أبلغت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرّية قرارها استئناف أنشطة تخصيب اليورانيوم في أصفهان.

وثبّطت هذه الرسالة الصادرة عن طهران من عزيمة الملك عبد الله، الذي كان يكافح بجد في ذلك العقد، منذ اعتلال صحّة الملك فهد وتزايد سلطة عبد الله على مراكز صنع القرار المختلفة في الرياض، فأعاقت قدرته على التواصل مع طهران. وردًّا على ذلك، سعت المملكة إلى الحصول، عن طريق وكالة الطاقة الذرية، على كمّيات صغيرة يُسمح بها من اليورانيوم والبلوتونيوم لا تخضع لعمليات تفتيش

Beirut Campus

متكررة من الوكالة.

وفي ذلك الحين، كان أحمدي نجاد يُقصي رفسنجاني في انتخابات كان فيها اشتراك مرشحين آخرين من قبيل رئيس مجلس النواب السابق مهدي كَرّوبي احتياطًا وحسب. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، تبنّت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارًا بإحالة ملفّ إيران إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة إذا استأنفت برنامجها في تخصيب اليورانيوم. وصدم هذا القرار طهران، فقبل بضعة أيام فقط وفي نيويورك كان أحمدي نجاد ينادي بإنشاء اتحاد من الدول يشمل القطاعين العام والخاص لمراقبة برنامج إيران النووي، وكان مرحّبًا بقبول طيف واسع من المقترحات، بما فيها ما اقترحه البرادعي من السماح لإيران بالاحتفاظ بإمكانيات رمزية لإنتاج الوقود النووي، إذ كان الاتفاق الجديد سيمنح الرئيس الإيراني الدعم الذي يحتاج إليه، ويضمن القاعدة السياسية للمتشددين في الانتخابات الإيرانية المقبلة.

ولتفادي الرجوع إلى مجلس الأمن، ومساعدة أحمدي نجاد على السير في صفقة نووية، أصدر المرشد الأعلى خامنئي فتوى في شهر تشرين الأول/أكتوبر يعلن فيها أن الإسلام حرّم استخدام الأسلحة النووية. كما منح خامنئي سلطة مراقبة السياسات الحكومية لرفسنجاني، الرئيس الجديد لمجلس تشخيص مصلحة النظام – الذي يتوسّط في حل الخلافات الداخلية ويضع خططًا طويلة الأمد لإدارة الدولة – ومن المهمات المنوطة بتلك السلطة متابعة القضية النووية. وكانت هذه الخطوة خطوة رمزية إلى حدّ كبير؛ فبينما كان الضغط الغربي على إيران في ازدياد، كان البرلمان يضغط لإصدار مشروع قانون يلغي التزامات إيران بـ"البروتوكول الإضافي" ويرفض المقترحات المتضمنة تحويل اليورانيوم في إيران وشحن مركّبات اليورانيوم الناتجة إلى روسيا لتخصيبها.

وبعد حديثي مع شقيق روحاني، حسين فريدون، صرفت ظني عن أن الحكومة الجديدة باتت تخطط للوصول إلى غايتها بأي وسيلة كانت، بعد أن شعرَت بأن تقرّب إيران من الولايات المتحدة لا يزيدها إلّا بعدًا عنها، بسبب تجاهل الحكومة الأميركية المتكرر لها. وفرضت الأمم المتحدة العقوبات الاقتصادية على إيران في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ما حدا بطهران إلى إيقاف تنفيذ البروتوكول الإضافي، لكنها

Library

بقيت ترحّب بالانضمام إلى واشنطن في محادثات مباشرة[١٨]. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ألحّ الملك عبد الله على نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني ليعطي وقتًا أكبر للعمل الدبلوماسي. وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٦، أعلن الأمير سعود صراحةً معارضته أيّ ضربة عسكرية أميركية لإيران. وقد أخبرني وزير الشؤون الاجتماعية السعودي السابق عبد المحسن العكاس بأن "الرياض أحست أنه إذا هاجمت الولايات المتحدة إيران فلا بدّ من أن ترحل بعد حين، وآنذاك ستتحمّل المملكة عبء عواقب ذلك الهجوم، لأن إيران جارتها"[١٩].

بعد ذلك، مضى مجلس التعاون الخليجي في عقد اجتماعات متعددة رفيعة المستوى مع إيران عن طريق وزارة الخارجية العمانية، عالجت فيها إيران جملة من الموضوعات، كان من بينها مكافحة المخدرات، ومكافحة الإرهاب، والنزاعات الجارية في أفغانستان والعراق، والعلاقات مع حزب الله وحماس. لكن كان من الواضح عدم ظهور أي تقدم في القضية النووية التي تسبّب الذعر لمجلس التعاون الخليجي، كما أخبرني وزير الخارجية الإيراني منوشهر متقي بأن "الخيار الذي كانت طهران تفضّله هو حلّ جملة من القضايا عن طريق الأقنية الدبلوماسية التي من هذا القبيل"[٢٠]. ومن شأن ذلك أن يعطي إيران الفرصة لأن تظهر لمجلس التعاون الخليجي أنها لا تشكل أيّ تهديد لدول الخليج العربية.

وفي نهاية شهر تموز/يوليو من سنة ٢٠٠٦، أصدر مجلس الأمن قرارًا ثانيًا بشأن إيران. وألقى أحمدي نجاد باللائمة على رفسنجاني لتخريبه جهود الحكومة في الوصول إلى اتّفاق يمكن أن يقضي أيضًا بتعليق عمليات التخصيب[٢١]. والحق أن أحمدي نجاد كان يعتقد أن رفسنجاني قد أعطى إشارة للرياض بأن بإمكانه الجلوس في كرسيّ الرئاسة الإيرانية في الانتخابات الرئاسية المقبلة في سنة ٢٠٠٩، وسينهي أزمة إيران النووية بنفسه. لكن أحمدي نجاد بقي متمسكًا بحبال الأمل المتصلة بعلاقته بالرياض. وقد أخبرني بأنه "لا يمكن للولايات المتحدة الأميركية إيذاء إيران، وذلك يعود إلى حدٍّ ما إلى الميول المعادية لأميركا في السعودية". وقال إن السعودية "ستقف إلى جانب حق إيران في فرض سيادتها. فلولا الحكومة القائمة في طهران لما بقيت الرياض ولا المنطقة في حالة استقرار". وانتهى إلى أن "العلاقات مع الرياض

Beirut campus

هي علاقات حسنة"، إلا أن علاقاتهما الاقتصادية كانت "بحاجة إلى الإنماء"[٢٢].

ووفقًا لما يقوله السفير السعودي اللاحق في طهران، أسامة بن أحمد السنوسي، الذي قابلته لبرهة وجيزة في أوتاوا [بكندا]، فإن هذه العلاقات بقيت فاترةً إلى حدّ كبير. ومن وجهة نظري، يعود ذلك بعض الشيء إلى حافز طهران النووي، الذي كان بوسعه أن يميل بتوازن القوة في عكس كفة الرياض. والواقع أنه حتى لو امتلكت إيران أسلحة نووية، فبحسب ما يقوله أبطحي "إن الرياض على الأرجح لم تكن قادرة على الحصول على موافقة من الولايات المتحدة لتطوير أسلحة نووية بنفسها"[٢٣]. واستنتجت إيران أخيرًا أنه كيف لأميركا أو إسرائيل أن تطمئن إلى دولة سعودية مسلحة بالأسلحة النووية، وقد سبق للعرب أن خاضوا حروبًا كبيرة مع إسرائيل؟

وفي شهر كانون الثاني/يناير من سنة ٢٠٠٧، اقترح وزير الخارجية السعودي إنشاء اتحاد دولي نووي بين بلدان المنطقة تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يمكن أن يكون مقره في بلد محايد، حتى لو كان ذلك البلد خارج الشرق الأوسط. وكان موقفه يرمي في وقت واحد إلى حلّ الأزمة مع إيران، وصوغ دور شكلي للمملكة في ضمان مصالحها الخاصة في هذه الأزمة. وقد أبدى أحمدي نجاد علامات تدلّ على تململه من هذه المبادرة الإقليمية. وأخبرني بأن "وجهات النظر السعودية بشأن إنشاء اتحاد نووي لها أهميتها، إلا أن موقفنا هو أن الملف النووي الإيراني يجب أن يُترك مجلس الأمن، ويعود إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيث ينبغي له أن يكون"[٢٤]. ودعمت منظمة التعاون الإسلامي، التي تتخذ من السعودية مقرًّا لها، محاولة إيران للتوصل إلى اتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وصرّحت بأن ذلك هو السبيل الوحيد لحل المشكلة النووية.

ومع وصول المقترح السعودي، دعا ١٥٢ عضوًا من أعضاء البرلمان الجديد إلى مساءلة الرئيس أحمدي نجاد بشأن قيادته البلاد إلى مأزق سياسي. فاضطرّ ذلك المرشد الأعلى إلى دعوة دول الخليج العربية إلى أن ترى في البرنامج النووي الإيراني مصدر فخر لهم، وأن يتذكروا أن بعضهم كان يدافع عن صدّام حسين عندما هاجم إيران بالأسلحة الكيميائية[٢٥]. وردًّا على ذلك، وفي ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، دعا وزراء خارجية سبع دول سنّية، منها السعودية، إلى حل دبلوماسي لأزمة إيران النووية. وأقبل

library

المسؤولون السعوديون بالنصح والمشورة على أحمدي نجاد ليخفف من تصريحاته في القضية النووية، كما نبه خامنئي الرئيسَ إلى أنّ عليه ألا يضفي على الموضوع صبغة شخصية، وصرّح بأنه كان سيختار فريقًا معتدلًا لإجراء المفاوضات النووية.

وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، وعلى الرغم من احتجاجات إدارة الرئيس بوش، استقبل الملك عبد الله الرئيس الإيراني أحمدي نجاد في المطار، في زيارته الأولى للرياض. وقد أخبرني سفير سعودي في إيران بأن "الرياض كانت تدرك أن الرئيس لا يستطيع فعل الكثير داخل النظام الحاكم في إيران، فاختار أن يتوافق مع ذلك النظام. وكما سبق أن رحبت المملكة بخاتمي وسياساته، فقد أحست أن عليها أن تعطي أحمدي نجاد فرصةً كذلك"[٢٦]. وكان صنع شراكة مع أحمدي نجاد أمرًا أساسيًّا أيضًا نظرًا لأن بلاغته الخطابية المعادية لإسرائيل والولايات المتحدة الأميركية أكسبته الاحترام والتقدير في الرأي العام العربي.

وبعد تلك الزيارة، استشار أحمدي نجاد السعودية بشأن موقف إيران النووي والنزاع العربي الإسرائيلي، إلا أنه نبّهني إلى أن لا أُكثِر في الاستنتاج من التعيين الجديد الذي قام به المرشد الأعلى خامنئي لوزير الخارجية الأسبق علي أكبر ولايتي ليكون صلته المباشرة مع السعودية – وهو تحرّك يلمّح إلى "استمرار الوفاق مع الرياض" وفقًا لما يقوله أبطحي، إلا أنه لم يثمر أيّ نتائج طيبة[٢٧].

وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، أصدر مجلس الأمن قرارًا بتشديد العقوبات الاقتصادية على إيران، ووافقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على قطع المساعدات التقنية عن إيران. وفي شهر نيسان/أبريل، أعلن أحمدي نجاد أن إيران كانت قادرة على إنتاج الوقود النووي بكميات صناعية. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، وضع رئيس فريق التفاوض النووي الإيراني الجديد علي لاريجاني يده على تقييم الاستخبارات القومية الأميركية لسنة ٢٠٠٧، في محاولة لفتح العلاقات مع الولايات المتحدة، الذي جاء فيه بوضوح أن إيران كانت قد تخلت عن جميع الجوانب العسكرية في برنامجها النووي في أواخر سنة ٢٠٠٣. وخلُص إلى أن شركاءه من المفاوضين الأوروبيين كانوا عاجزين عن اتخاذ قرارات سياسية ثابتة بشأن برنامج إيران النووي، وشعروا بالحاجة إلى إحضار الصين وروسيا إلى طاولة المفاوضات. وسرعان ما انضمّت إليهم الولايات

المتحدة، وهو أمر رحّبت به إيران على أن يضمن لها تنفيذ الاتفاق النووي النهائي.

وعقب ذلك، أبلغ أحمدي نجاد روسيا بأن إيران كانت مستعدة للقبول بتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم. واستقال لاريجاني بعد ذلك، ليقوم بدور ثانوي جديد مستشارًا للمرشد الأعلى في المجلس الأعلى للأمن القومي. وهناك دعا إلى استئناف محادثات (خمسة + واحد) مع روسيا والصين والولايات المتحدة والثلاثية الأوروبية. وقد مضت هذه المحادثات – مع المفاوض الإيراني الجديد الذي عيّنه أحمدي نجاد، سعيد جليلي – بنحو بطيء، كما يقول خافيير سولانا، الذي كان حينذاك الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بدأت اجتماعات (خمسة + واحد) تحضيراتها لإصدار قرار ثالث من مجلس الأمن الدولي في الأمم المتحدة بخصوص إيران. وأجابت طهران عن قائمة من الأسئلة بخصوص برنامجها لتلبية متطلبات وكالة الطاقة الذرية، إلا أنها شعرت بأنها لم تلقَ ردًّا إيجابيًّا، بسبب النفوذ المعادي لإيران في إدارة بوش. وفي ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، فرض مجلس الأمن عقوبات اقتصادية جديدة.

وردًّا على ذلك، لطّفت إيران تكتيكيًّا [مرحليًّا] نبرتها مع حلفاء الولايات المتحدة الأميركية العرب لتتجنّب عزلتها في المنطقة. ورحّب أحمدي نجاد بالانتشار المقبل للتكنولوجيا النووية السلمية في دول الخليج، الذي يمكنه أن يساعد أيضًا في تسويغ برنامج إيران النووي. وعرض مساعدة إيران في بناء المفاعلات النووية. ووفقًا لما يقوله أبطحي، "اختارت إيران أن تتوافق مع السعودية وجيرانها العرب، لأنهم يمكن أن يكونوا حاجزًا يفصل بينها وبين الولايات المتحدة الأميركية إذا ما هاجمت إيران"[٢٨]. لكن الرياض لم تكن مهتمّة بنظرة إيران في تطوير تكنولوجيا نووية مشتركة، كما لم تكن مستعدة لرفض نظام العقوبات الدولي. وفي تلك الأثناء، أكد رفسنجاني للملك عبد الله أنه بانتظار رحيل أحمدي نجاد في الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠٠٩، وعندها ستكون إيران من جديد دولةً تحفظ التزاماتها بالوضع الإقليمي الراهن[٢٩]. ومضى أحمدي نجاد يكشف بمرارة هذه الاتصالات في مناظرة تلفزيونية مباشرة مع خصومه في انتخابات سنة ٢٠٠٩، متسائلًا عمّا إن كانوا يخدمون المصالح العليا الإيرانية، أم يعملون وكأنّ هناك سلالتين حاكمتين في إيران والسعودية، جمعتهما المصالح ضدّه.

وأذيعت الصدوع السياسية الإيرانية على الملأ في الصحف المحلية، التي امتلأت أيضًا بمناظرات دينية كلامية متزايدة بشأن جواز حيازة الأسلحة النووية في العقيدة الشيعية. وعلى الرغم من أن معظم كبار رجال الدين بدوا معارضين لامتلاكها، كان بعضهم يدلي بمقولة حق المعرفة لأغراض الردع – وهي قضية يبدو أنها تُركت في فتوى المرشد الأعلى دون الفصل فيها. وإن كان الأمر كذلك، يمكن الاستنتاج أن إيران ظلت ميّالة إلى النموذج الياباني في حيازة حق المعرفة بالأسلحة النووية، دون قصد نشرها أو استخدامها. ويمكن أن يساعد هذا النموذج طهران على تطوير قدرات رادعة فعّالة، دون المضي في العقبات القانونية والدينية والمادّية في إنتاج أسلحة نووية يمكن استخدامها.

وفي هذه المسيرة، كان رجال الدين من أمثال آية الله عزيز الله خُوشْوَقْت، وهو من أقرباء المرشد الأعلى وتُوفي في مكّة في شباط/فبراير ٢٠١٣، متّهمين من الإصلاحيين بإصدار فتاوى وأحكام سرّية، تتضمّن موقفًا متعنّتًا بشأن برنامج إيران النووي. إلا أن الإجماع قام بين الغالبية العظمى من كبار رجال الدين (ربما بمن فيهم خوشْوَقت) على أن إنتاج أسلحة الدمار الشامل هو أمر محظور محرّم. وهذا يعني أنّ الحكومة قد تواجه مشكلات في استخدام هذه الأسلحة، سواء حازتها أو حازت القدرة على تصنيعها؛ ونتيجة رفض فقهاء الشيعة الأسلحة النووية، وبما أنّ الحكومة هي دستوريًّا حكومة دينية تخضع للنصوص والأحكام الدينية، فإنها ستواجه عقبات في إمكانيات التطبيق.

إن الضبابية النمطية التي تكتنف حدود السلطة في السياسة الإيرانية، وعدم استقرار بنى صنع القرار في الدولة، أدّت في نهاية المطاف إلى ظهور جماعات سياسية كثيرة داخل إيران تتصرّف وكأنها صاحبة المصلحة في البرنامج النووي للبلاد، وهو ما يعزز فكرة امتلاكها مكوّنات سرّية حتى لو لم تكن كذلك. وقد شكا لي مصدر في الحكومة الإيرانية آسفًا: "هناك مصالح أكثر بكثير ممّا تستطيع تحمّله الشخصيات السياسية التي تدير قضية البرنامج النووي اليوم"[٣٠]. وممّا لا مراء فيه أن طهران تهدف إلى إكمال دورة الوقود النووي، وهي فكرة حصلت على الدعم من أعلى مستويات السلطة في البلاد.

وفي تموز/يوليو ٢٠٠٨، وبعد محادثات (خمسة + واحد) في جنيف، اقترح

الاتحاد الأوروبي أن توقف إيران عمليات التخصيب في مقابل تعليق العقوبات الاقتصادية، وهو ما رفضته طهران. وقد أخبرني أحمدي نجاد بأنه إن استطاعت إيران الصمود في وجه الضغوط الغربية أثناء الحرب الإيرانية العراقية، فهي حتمًا تستطيع الصمود في وجه العقوبات الاقتصادية[٣١]. وعندما اتّهمت وكالة الطاقة الذرية إيران بازدراء الوكالة، بعد اختبارها موادّ شديدة الانفجار، وتعديلها لمخروط صواريخها (شهاب ٣) البعيدة المدى لتصبح ملائمة لحمل رؤوس نووية، انتقدت إيران الحدود الاعتباطية التي تضعها الوكالة بين التكنولوجيا الواقية من الانتشار النووي وتلك المساهمة في الانتشار النووي.

كذلك تواصلت طهران مع دول الخليج، مرّة جديدة، بغرض الحماية السياسية. ففي تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت أنّ لديها مقترحًا شاملًا لدول الخليج العربية لإنشاء اتحاد لتطوير وبناء مفاعلات نووية تعمل بالماء الثقيل، وهو اقتراح لم يجد طريقه إلى التنفيذ. وكان ردّ مجلس التعاون الخليجي إبداء اعتراضه وقلقه من انعدام الاتصال بين مجموعة (خمسة + واحد) والدول الخليجية. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عقد دبلوماسيون كبار من مجموعة (خمسة + واحد) اجتماعًا غير رسمي مع مجلس التعاون الخليجي في نيويورك، ترأسه الروس. وبعد الاجتماع، أبدى وزير الخارجية البحريني، الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة، رغبته في تشجيع المفاوضات بين طهران والإدارة القادمة للرئيس باراك أوباما. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أدان رئيس دولة الإمارات، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، أيّ مواجهة عسكرية محتملة بين أميركا وإيران.

وفي تلك الأثناء، كانت الشكوك القويّة تخامر الملك عبد الله في أن التحالف الكامل مع الولايات المتحدة قادم لا محالة إذا استمرّ توتر العلاقات مع إيران. لكن في نهاية الأمر، كان التوجّه نحو الولايات المتحدة هو الراجح تحت راية وزير الدفاع الأمير سلطان، واقترب ذلك التوجّه بالتدريج من الرغبة الإقليمية لعبد الله في كبح نفوذ إيران في العالم العربي[٣٢]. وعندما أجرت إيران أولى محادثاتها العسكرية الدفاعية مع روسيا سنة ٢٠٠٩، عمدت الرياض، عن طريق مجلس التعاون الخليجي، إلى حثّ روسيا على عدم استغلال إيران في مفاوضاتها مع الولايات المتحدة الأميركية، في

Library
Beirut Campus

وقت كان فيه البرنامج النووي الإيراني يشكّل تهديدًا محتملًا، ولمّحت إلى تعزيز علاقاتها مع منظمة حلف شمالي الأطلسي (الناتو)، في خطوة لتطويق النفوذ الروسي في الخليج الفارسي.

لكن في ذلك الحين، خفّف انتخاب الرئيس أوباما من نبرة إيران. والواقع أن طهران كانت قد أبطأت في إضافة أجهزة جديدة للطرد المركزي أيّام الانتخابات الرئاسية الأميركية سنة ٢٠٠٨. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أعلن وزير الخارجية الروسي أن الولايات المتحدة تنظر باهتمام إلى المشاركة الإيجابية الإيرانية في الأنشطة النووية. وفي ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، رحّبت طهران بفكرة الولايات المتحدة بإنشاء مستودع نووي عالمي، تجري فيه كل عمليات تخصيب اليورانيوم، تحت رقابة دولية صارمة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما سلمت إيران وثائق سرية جديدة إلى وكالة الطاقة الذرية، وأجابت عن سلسلة من الأسئلة بشأن برنامجها النووي. وفي الشهر ذاته، عمد ٢٠٥ من نواب البرلمان الإيراني، إدراكًا منهم للإطار الزمني الحسّاس للمحادثات مع واشنطن، إلى توقيع رسالة علنية، يطلبون فيها من مجلس الأمن في الأمم المتحدة إصدار قرار يوضح فيه أن البرنامج النووي الإيراني برنامج سلمي.

وفي المقابل صوّت مجلس النواب – الذي كان في سنوات سابقة يهدّد بالانسحاب من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية – لمصلحة استمرار المحادثات النووية داخل إطار اتفاقيات وكالة الطاقة الذرية، وهو ما يعني أن إيران لن تسعى إلى التسلح النووي. وبقيادة رئيس مجلس النواب الجديد علي لاريجاني وفريق المحافظين، الذين كان نصفهم تقريبًا ممّن انحاز عن أحمدي نجاد، ضغط المجلس للتوصّل إلى اتفاقية واسعة النطاق تحدّد اتجاه سير البرنامج النووي الإيراني. ونتيجة لذلك، استطاع لاريجاني إصدار مشروع قرار يطالب الحكومة بأن تعطي مجلس النواب سلطة الإشراف الكامل على كل التصريحات الحكومية بما فيها ما يخص المجال النووي، وسلطة إسقاطها إن كانت تنتهك القانون؛ ثم أعلن لاحقًا أن جميع المحادثات النووية ينبغي أن تكون تحت إشراف مجلس النواب.

لكن في الانتخابات الرئاسية الإيرانية في حزيران/يونيو من سنة ٢٠٠٩، انقلبت هذه الاتجاهات الإيجابية رأسًا على عقب. فقد استغل أحمدي نجاد بمكر ودهاء

Beirut campus

المسألة النووية للفوز بالانتخابات. وادعى مستشاره، إسفنديار رحيم مشائي، أن المعسكرات السياسية المتنافرة في إيران حضت الغرب على إيقاف البرنامج النووي الإيراني بفرض عقوبات اقتصادية أكثر صرامة، ودفعت إيران إلى استيراد الوقود النووي من الخارج[٣٣]. وإلى جانب خسارة طهران مصداقيتها عقب الانتخابات الرئاسية، نتيجة حملة الحكومة على المحتجين الذين عارضوا نتيجة الاقتراع، أثار تصريح مشائي المخاوف من أن تصبح إيران مصدر اضطراب كبير.

وبعد الانتخابات، أصبح الحرس الثوري المصدر الرئيس لرسم استراتيجية إيران في سياساتها الخارجية. وأدّى ذلك إلى توتر إقليمي جديد، بسبب حقيقة أن السياسة النووية المتعنّتة، التي بدا الحرس الثوري صاحب المصلحة الرئيس فيها، كانت تنفّر السعودية البلد الجار. واتهم أحمدي نجاد رفسنجاني بتلقيه شيكات مفتوحة من الملك عبد الله ليضمن عودته إلى السلطة، وانتقد زعماءَ المحافظين الذين فرّوا إلى بلاد الاغتراب والمقربين من رفسنجاني – مثل عطاء الله مهاجراني، الذي دُعي للمثول في القضاء بسبب اتصالاته المستمرة بالرياض[٣٤]. وفي تلك الأثناء كان الكثيرون من السعوديين الذين تحدثت معهم يأملون أن تلطف الحركة الخضراء، أو حتى تغيّر النظام السياسي في إيران.

وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، كشف أوباما، والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، ورئيس الوزراء البريطاني غوردن براون، في قمة الدول العشرين الصناعية في بيتسبرغ [في الولايات المتحدة]، أن إيران كان لديها موقع نووي سرّي. وعندما نقل مراسل صحيفة **واشنطن بوست** الخبر إلى أحمدي نجاد بصورة شخصية، ذكّر الرئيس الإيراني الصحافيين بأن طهران غير ملزمة بإبلاغ وكالة الطاقة الذرية عن موقع "فُردو" إلا قبل ١٨٠ يومًا من بدء تشغيله. إلا أن السعودية بقيت على شكوكها، فقد كشفت الأخبار اللاحقة أن إيران استمرّت في إخفاء العمليات المتصلة بالتكنولوجيا النووية في المواقع العسكرية التي لم تكن من اختصاص وكالة الطاقة الذرية. كما وجدت في "فُردو" آثار يورانيوم مخصب بنسبة ٢٧%؛ ورفضت إيران الأخذ بهذه النتائج وعدّتها نتائج خاطئة.

وأنا أرى أن عثرات طهران كانت تتفاقم نتيجة رفض الولايات المتحدة الأميركية

library

منح مجلس التعاون الخليجي دورًا في إتمام الإطار الأطلسي للمحادثات النووية مع إيران، وهو أمر كان من شأنه أن يوجّه المفاوضات باتجاه ترى فيه طهران جهدًا من واشنطن بدرجة طفيفة لفرض وجهة نظرها، وترى فيه بدرجة كبيرة مبادرة من بلدان الجوار المعنيّة تحاول اجتذاب إيران إلى المساومة والتفكير الجماعي.

وفي شهر شباط/فبراير سنة ٢٠١٠، أعلنت طهران أنها ستخصّب الوقود النووي بنسبة تصل إلى نحو ٢٠% من أجل أنشطة مفاعل طهران للأبحاث النووية – لأغراض طبّية. وبعد ذلك، وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠١٠، أصدرت طهران بيانًا توضح فيه أنها توصّلت إلى اتفاقية مع تركيا والبرازيل تقضي بتبادل اليورانيوم المخصب الإيراني مع تركيا، مقابل الوقود النووي المخصص لمفاعل الأبحاث النووية. وعلى الرغم من أن واشنطن لم تحاول عرقلة المحادثات الجارية في طهران، كانت متحمسة لإصدار قرار جديد بفرض عقوبات اقتصادية من الأمم المتحدة على إيران، لظنّها أنه سيفيدها في التوصل إلى حل دبلوماسي طويل الأمد. وجعل ذلك طهران تعود خالية الوفاض من اتفاقية وُلدت كسيحة. لكن بيان طهران كان بكل بساطة خطوة رمزية لإيران، فقد كانت ترمي منه إلى اختبار لتقييم إخلاص رغبة أميركا في عقد صفقة معها – وهي فكرة كانت قد رفضتها قبل ستة أشهر في وكالة الطاقة الذرية – في محاولة منها لإحباط فرض أيّ عقوبات اقتصادية إضافية.

وبعد يوم من إعلان ذلك البيان، تمّ الاتفاق على نص قانون رابع لمجلس الأمن، تبعه فرض عقوبات تتزعمها الولايات المتحدة، تحظر توريد البنزين إلى إيران. ولم يهيج توافق فرض العقوبات الاقتصادية الجديدة مع ذكرى الخلاف على الانتخابات الرئاسية ردود فعل شعبية في إيران، وبقيت تلك الردود مكبوتة. كذلك لم تكن إيران تفكر في الانسحاب من اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، فتلك الخطوة محفوفة بالمخاطر. وكانت الرياض في تلك الآونة تحدّ من النقاش العام الذي يصب في مصلحة بيان طهران، فقد منعت مراسلًا صحافيًا أعرفه من إعداد التقارير المباشرة مدة سنة بعد دفاعه عن ذلك البيان.

وفي السنتين التاليتين، تواصل أحمدي نجاد مع واشنطن دون أن يحرز الكثير من النجاح. وفي الوقت نفسه، ووفقًا لتقديرات استخبارات الأمن القومي الأميركي

لسنة ٢٠١١، استأنفت طهران أبحاثها لتطوير أسلحة نووية؛ إلا أنه لم تكن ثمة رغبة أكيدة واضحة لديها في إنتاج قنبلة نووية، نظرًا لطبيعة تبعثر العمل القائم، وارتفاع تكلفة إنتاج القنبلة. وكانت خطط إيران للوصول إلى القدرة على إنتاج وقود نووي ذي تخصيب عالٍ تعاني من التبعثر كذلك. وقد كان إنتاج وقود نووي مخصب بنسبة ٢٠% محليًّا سيساعد في تلبية احتياجات إيران الطبية، إلا أنه مكلف جدًّا.

وفي نهاية الأمر، دفع خطر نزول ضربة عسكرية إسرائيلية بالمنشآت النووية الإيرانية، أوباما إلى البحث عن فرجة في العلاقات مع طهران، بعد انتهاء رئاسة أحمدي نجاد. وانتشرت مخاوف مشابهة من الحرب في الرياض. وكان أوباما تواقًا لعقد صفقة مع إيران، بحسب ما أخبرني به مصدر في البيت الأبيض، كما كان راغبًا في إيقاف إيران، تحت حكم أحمدي نجاد، عن مواصلة العمل في أسرارها النووية الكثيرة، عن طريق فرض عقوبات اقتصادية أكثر صرامة. وفي سياق ذلك، كان البيت الأبيض يهدف إلى التأكد من أن الصفقة مع إيران ستكون خطوة أولى في خطة كبيرة لاستعادة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، لمصلحة الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها العرب.

وأصرّت طهران على أن العقوبات الاقتصادية فُرضت عليها قهرًا، ولا بدّ لها من أن تنهار. لكن في أواخر صيف سنة ٢٠١٢، بدأت المداولات العامة لحل الأزمة النووية بالانفراج سريعًا في إيران. وفي آذار/مارس ٢٠١٣، أرسل خامنئي مندوبًا عنه للانضمام إلى محادثات سرية مع الولايات المتحدة الأميركية في عُمان، كانت السعودية على علم بها. واستنادًا إلى محادثتي مع عضو مهم في البعثة الأميركية في هذه المحادثات، لم يحصل أيّ تقدم كبير في صيف سنة ٢٠١٣ إلا بعد انتخاب روحاني رئيسًا لإيران في حزيران/يونيو.

ورحّب عبد الله بفوز روحاني في الانتخابات الرئاسية، نظرًا إلى أن ذلك سيحسن الاستقرار في المنطقة، إلا أن الرئيس الإيراني الجديد رفض دعوة الملك لزيارة السعودية وأداء الحج، في أواخر تشرين الأول/أكتوبر. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ألححتُ على معاوني الرئيس الإيراني لقبول الدعوة، وكذلك شدّدت على إصلاح العلاقات مع السعودية كما هي الحال مع الولايات المتحدة، وإلا فستواجه إيران

عقبات خطيرة في المنطقة. لكنهم كانوا يظنون، ولم أوافقهم في ذلك، أن زيارة من رفسنجاني للمملكة ستكون كافية لإصلاح العلاقات سريعًا.

وفوجئت السعودية، كما أخبرني واحد من كبار أفراد العائلة المالكة السعودية، بأن الرئيس روحاني لم يقم بدور بارز في تحويل نجاحه في الانتخابات إلى اندفاع لإعادة بناء علاقات إيران الإقليمية. (ومن وجهة نظري، فإن دور قيادة البلاد هو عامل غير ذي بالٍ في إصلاح العلاقات بين السعودية وإيران، على الرغم من أنه يمكن أن يساعد في تعزيزها). وبدلًا من ذلك، اختار أن يجعل وزير خارجيته جواد ظريف، الشخصية العامة البارزة لإيران. والحق أن السعودية كانت تعلق آمالًا على إحياء العلاقات مع الرئيس الجديد في إيران، كما فعلت في عهد خاتمي، إلا أن هذه الآمال اصطدمت بعدم رغبة الرئيس الإيراني في التواصل معها بصورة شخصية. ويشير معاونو روحاني إلى أن الرئيس رجل متحفظ في نظرته، ويحافظ على أسلوب كتوم في قيادته. ومما يقع في خلَدي، أن إظهار التساهل والقبول بدعوة عبد الله إذا ما أزمعت الرياض لاحقًا تحدّي الرئيس الجديد بسبب الخلافات السياسية مع إيران، هو أمر ستكون فيه مجازفة كبيرة. إلا أن أسلوب الدبلوماسية العامة الفجّة لوزير خارجيته مع الغرب لم يكن يراعي الحساسيات المتحفظة الموجودة لدى السلطات السعودية. وفي تلك الأثناء، كان النقاد السياسيون في إيران يذكرونني على الدوام بأنهم يرون، من وجهة نظرهم، أن إيران والولايات المتحدة هما القوتان الرئيستان في الخليج الفارسي والشرق الأوسط. وهذه النظرة تعني أن بإمكان طهران تجاهل المصالح السعودية في المنطقة.

وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وعشية جولة المحادثات النووية الجديدة لإيران، وقع انفجار قرب سفارتها في بيروت. وأخبرني مسؤول كبير في وزارة الخارجية، أن لدى طهران دليلًا أكيدًا على أن الاستخبارات العامة السعودية كانت وراء ذلك الهجوم. ولم أستطع التحقق بصورة مستقلة من ذلك الادعاء، إلا أن حكومة روحاني سرعان ما اعترفت بأمر لا مفرّ منه: فبعد جولتين من المحادثات في جنيف في خريف سنة ٢٠١٣ بقيت أقسى العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران جاثمة على حالها، ويعود ذلك بدرجة ما إلى إصرار السعودية عليها، إلى أن خضعت إيران لعمليات تفتيش أكثر صرامة ممّا توقعته من قبل. ولو أن طهران تأمل تغيير الرأي العام

العالمي لمصلحتها بسرعة عن طريق الرئيس الجديد، لكانت على خطأ. فمع أن تلقي خبر انتخاب الرئيس روحاني كان حارًّا جدًّا في الغرب، كان التفكير في أن إيران بذلك يمكنها تجاهل السعودية، تفكيرًا من عالم الأحلام.

وسُرَّت الرياض بعدم رفع العقوبات مباشرة، فقد كانت مرتابة في التحول المفاجئ لأوباما في الدبلوماسية الأميركية المتبعة تجاه إيران. وتحديدًا، كان المحللون السياسيون السعوديون الذين تحدثت إليهم يخشون من أن الرئيس أوباما قد يقبل بإيران دولةً ذات قدرات نووية، وفقًا لنموذج الدولة النووية في اليابان أو كوريا الجنوبية، ما دامت إيران لا تقوم بتصنيع قنبلة نووية. ثم عقدت الرياض سلسلة من المحادثات غير الرسمية والخاصة مع طهران، إلا أنها لم تثمر أي نتائج بحسب ما يقوله العارفون ببواطن الأمور، وممّا لم تسفر عنه احتمال بناء نموذج أمني واسع النطاق لإقليم الخليج – وهو ما اقترحه مبدئيًّا سعود الفيصل قبل بضعة سنوات – يستند إلى اتفاقية هلسنكي [في فنلندا ١٩٧٥] التي كانت وضعت لتحسين العلاقات بين الغرب والكتلة السوفييتية. وكان من شأن المبادرة، من وجهة نظر جماعات في الرياض تتقبل حدوث انفراج مع إيران، أن تعمل على معالجة المخاوف الأمنية الإيرانية، وتقنعها بنبذ تصنيع قنبلة نووية على المدى البعيد.

الخيارات النووية عند السعودية

في غالبية المرحلة الزمنية التي درسناها في هذا الفصل، كانت الرياض تتجنب رسم خطة دفاعية واضحة طويلة الأمد في مواجهة إيران النووية. وذلك نتيجة عدم انتشار الخوف بين أوساط المواطنين السعوديين من أن تتسلح إيران بالأسلحة النووية، فقد كانت الرياض في مرحلة سابقة ترفض ادعاءات واشنطن بأن إيران قد تستخدم برنامجها النووي لتهديد جيرانها العرب. لكن في مرحلة لاحقة، ومع تصاعد التوتر الإقليمي نتيجة الحديث عن ضربة إسرائيلية محتملة على إيران، بدأت السعودية تخشى من قدرة إيران على الثأر من الأهداف الأميركية في الخليج الفارسي ومنها ما هو داخل المملكة، إلى جانب أن الرأي العام العربي سينحاز إلى إيران إذا نُفذت ضربة عسكرية

تستهدف برنامجها النووي. ونتيجة لذلك إلى حدٍّ ما، كانت الشكوك تغلي في صدر الرياض متسائلة عن السبب الذي يجعل الولايات المتحدة الأميركية تغض طرفها عن الترسانة النووية لإسرائيل، وتضع العوائق أمام الجهود الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

لكن بما أن السعودية كانت بلدًا لم يسعَ مطلقًا إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل، فقد كانت منزعجة من احتمال سعي إيران لامتلاك القدرة على تصنيع الأسلحة النووية. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تبنّت الرياض موقفًا أكثر فعالية بسعيها إلى تطوير القدرة النووية في مجلس التعاون الخليجي، الذي كان حتى ذلك الوقت يتجنب التفكير في السير في الطريق النووي، وكانت الدول الأعضاء فيه إمّا أقرّت أو انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونتيجة لإلحاح الرياض إلى حدٍّ ما، درس مجلس التعاون الخليجي أمر الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية في خطوة أولى لم يفصح عنها، في ردٍّ جماعي منه على برنامج إيران النووي. وهذا الرد كان يشير بنحو قاطع إلى أن السعودية قد تسارع إلى اللجوء إلى خيار التسلح النووي، غير عابئة بالاعتراضات الأميركية. وفي سنة ٢٠٠٨، استطاعت الرياض الفوز بموافقة أميركا على تطوير برنامج نووي سلمي في زيارة الرئيس جورج بوش الابن لها في شهر كانون الثاني/يناير. وفي سنة ٢٠١٣، خصّصت المملكة بنفسها أكثر من ٥٠ مليار دولار في استثمارات بناء مفاعلات نووية في السنوات العشرين المقبلة، وهي ميزانية قزمت حجم نفقات إيران على برنامجها النووي.

وفي سنة ٢٠٠٧، توسّعت الاستراتيجية الدفاعية السعودية لتضم روسيا بصورة أكبر، التي أقبلت على مفاوضات بيع أسلحة للمملكة. كما توصلت الرياض إلى عقد صفقة أسلحة تقدّر بـ ٢٠ مليار دولار مع الولايات المتحدة. إلا أن المملكة شعرت بالعزلة عندما أرادت صوغ سياسة عسكرية في مواجهة إيران، لأن الخطط الدفاعية الإقليمية للولايات المتحدة لم تكن متوافقة مع الوقائع على الأرض: فعلى سبيل المثال، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اقترح وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس أن ينضم العراق إلى مجلس التعاون الخليجي لتشكيل تحالف عريض لتطويق إيران. إلا أن مجلس التعاون الخليجي رفض انضمام بغداد إليه، التي رفضت من جهتها هذا

المسعى لتقويض أمن طهران. كذلك كانت واشنطن عاجزة عن تزويد دول الخليج العربية بمظلة أمنية – على الرغم من وعود وزيرة الخارجية الجديدة هيلاري كلينتون بأن الولايات المتحدة الأميركية ستقيم هذه المظلة الأمنية للتعامل مع احتمال وجود إيران نووية.

لذلك كانت السعودية تحث على التوصّل إلى حل إقليمي مع إيران، بدعمها أن تكون قطر، وعمان، ودولة الإمارات، وسطاء مجلس التعاون الخليجي للتعامل مع إيران. كما دعمت بقوة منظمة التعاون الإسلامي في رفض الخيار العسكري في مواجهة إيران. وقد دعت قطر وعمان إلى تعاون جماعي في منطقة الخليج، وكانتا تعتقدان أن القدرة النووية الإيرانية كانت خيارًا عقلانيًا لا خيارًا عقائديًا لإيران. وفي زيارة لطهران، جاءت بعد إعادة انتخاب أحمدي نجاد، في تموز/يوليو ٢٠٠٩، درس رئيس أركان الجيش القطري حمد بن علي العطية التدابير الإقليمية الجماعية مع الإيرانيين، وتبعتها زيارة نادرة بطهران قام بها قابوس سلطان عمان.

ويشير تواصل الخليج مع طهران إلى تغيّر التوجّه داخل المملكة، في تحديد مسار سياستها الدفاعية تجاه طهران بصورة مستقلة عن واشنطن. وكان الدافع إلى ذلك حقائق قاسية بشأن طهران. فعامة السعوديين يشعرون بأنهم تحت تهديد الترسانة النووية الإسرائيلية لا الإيرانية. وفي سنة ٢٠١٠، كان ٧٠% ممن شملهم استفتاء زغبي الدولي في ستة بلدان عربية يقولون إنه ينبغي السماح لإيران بإتمام برنامجها النووي، وكان ٥٠% من السعوديين موافقين على البرنامج حتى لو كانت إيران تسعى إلى الحصول على الأسلحة النووية. وعندما طلب منهم تحديد البلد الذي يشكل أكبر تهديد لهم، أجاب ٨٥% منهم بأنها إسرائيل، و٧٢% قالوا إنها الولايات المتحدة، وكان جواب ١١% منهم هو إيران[٣٥]. وتشير هذه التوجهات إلى أن واشنطن لم تعد تعتمد على الدعم العربي غير الكفء لتطويق إيران، حتى لو امتلكت إيران القنبلة النووية.

لذلك، وبدلًا من أن تتحدّى الرياض طهران مباشرة في برنامجها النووي، دعت السعودية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، لمنع التسليح النووي عن إيران وإسرائيل؛ إلا أنها أكدت بصورة غير مباشرة حقها في

library

الاستفادة من برنامج نووي دفاعي، مع أنها رضخت للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (وكانت آخر دولة في مجلس التعاون الخليجي تنضم إليها، كارهةً). وبيّن لي الأمير تركي – الذي على الرغم من موقعه غير الرسمي كان يُنظَر إليه على أنه شخص يمثل وجهات النظر الواسعة للمملكة تجاه طهران في هذه القضية – بإيجاز آراءه الشخصية في ذلك الأمر. فهو يعتقد أن خطر الانتشار النووي في المنطقة يستدعي قيام بنية أمنية شاملة، تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتكفل للبلدان التي تنضم إليها المساعدةَ في تطوير الطاقة النووية السلمية، وتمنحها مظلة أمنية. كما تفرض عقوبات عسكرية، واقتصادية، وسياسية، على الدول التي لا تنضم إليها مهرولةً وراء خيار التسلح النووي[٣٦]. وكان بمقدور هذه الخطة أن تجنّب الرياض اضطرارها إلى تطوير برنامج باهظ التكاليف للتسلح النووي، في مواجهة الخطر النووي الإيراني.

وفي محادثاتي في نيويورك مع أحد كبار معاوني روحاني، كان من الواضح أن إيران لم تعر اهتمامًا كبيرًا للمقترح السعودي بشأن منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وهي فكرة كانت إيران في الواقع طرحتها على مصر سنة ١٩٧٤. وإلى جانب ذلك، بدا لي أن إيران ربما كانت تسيء فهم مقاصد الرياض، في محاولة السعودية الاستحواذ على المبادرة السياسية الإيرانية [القديمة]، عندما تجاهلت الرياض دعوة طهران لإنشاء منطقة مشابهة في الخليج الفارسي أثناء الحرب بين إيران والعراق.

ففي ذلك الحين، كان الاعتقاد السائد، على الرغم من أن هذه المزاعم لا يمكن التثبت منها بسبب غياب معلومات استخباراتية وافية في هذا الشأن، هو أن السعودية ساعدت في تمويل البرنامج النووي العراقي، ليكون ثقلًا يقابل التطوير المحتمل لبرنامج نووي في إيران، أو في إسرائيل. لكن الظاهر أن المملكة، والملك فهد بالذات، كانت تعارض تطوير أي شكل من أشكال الأسلحة النووية.

إلا أن إظهار المملكة تحفظها إزاء الدوافع النووية الإيرانية والإسرائيلية، ينبئ بأنها كانت في موقع جيد للتوسّط بينهما، إن أعطيت الفرصة لذلك. ثم شرعت السعودية، مع الولايات المتحدة وإسرائيل، بتعريف بنية جديدة للمنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل، في مؤتمر خطط لعقده في هلسنكي أواخر سنة ٢٠١٢ – حيث تراجعت

واشنطن عن اعتقادها بأن دفع إسرائيل للتوقيع على اتفاقية بذلك الخصوص هو أمر غير واقعي. ومع ذلك، التقت الدول الثلاث مرة أخرى سنة ٢٠١٣ لبحث هذه القضية، لكن إيران رفضت المشاركة في أي اجتماع ينطوي على التفاوض المباشر مع إسرائيل. وعلاوة على ذلك، ارتابت بعمل الاستخبارات السعودية والإسرائيلية، واعتقدت أنهما مشتركتان في تدبير أعمال تخريبية تستهدف المنشآت النووية الإيرانية. وعلى أي حال، أخفقت المحادثات في التوصل إلى نتائج ملموسة، بعد أن اتهمت إسرائيل السعودية بأنها تماطل في المحادثات الجارية في سنتي ٢٠١٣–٢٠١٤، لأنها ربما عقدت النيّة على السعي وراء خيار مستقل للرد النووي، في مواجهة التهديد النووي الإيراني، وذلك على الرغم من انعقاد خمس جولات من المحادثات أجرتها إسرائيل مع الدول العربية. وفي نهاية المطاف، وفي أيار/مايو ٢٠١٥، أوقفت واشنطن مقترحًا للأمم المتحدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لتحمي برنامج التسلح الإسرائيلي من عمليات التفتيش الدولية.

وفي تلك الآونة، كانت إيران تعتقد أن السعودية غير قادرة على الحصول على الأسلحة النووية حتى لو سعت إلى ذلك، بسبب معارضة أميركا وإسرائيل لهذه الفكرة. إلا أنه يبدو أن الرياض كانت تسعى وراء خيارات دفاعية نووية، ربطتها مصادر الاستخبارات الغربية بالبرنامج النووي الباكستاني، وذلك لأن الكثيرين يعتقدون أن المملكة تفتقد البنية التحتية الأساسية، والقوة العاملة، اللازمتين لبناء قوة عظيمة غير تقليدية تضارع قوة إيران.

وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ظهرت إشارات تدل على أن المملكة قد تسعى صراحةً إلى تأكيد سياستها الدفاعية النووية، في وجه مواقف إيران المتكررة في رفض المقترحات النووية السعودية المختلفة. وفي مؤتمرٍ التأم في الرياض، حض الأمير تركي بصورة تكتيكية على تطوير قدرة رادعة جماعية في إطار مجلس التعاون الخليجي[٣٧]. وأخبرني مسؤول كبير في مجلس التعاون الخليجي في المؤتمر أن الرياض شعرت بأنها ضُلِّلت بعدما اعتقدت أن قرار التوسع في البرنامج النووي الإيراني اتُّخِذ في عهد أحمدي نجاد، وهو ما دأب المتنافسون على الرئاسة الإيرانية على حمله وإبلاغ السعوديين به، فيما ظهرت معلومات تقول إن القرار بحيازة دورة

الوفود النووي اتُخذ في عهد الرئيس خاتمي، وهو الرجل الذي وثق به السعوديون لكونه رئيسًا إصلاحيًّا ومفكرًا تقدميًّا.

وفي تموز/يوليو ٢٠١٢، ظهر سعود الفيصل ليدعم مجموعة (خمسة + واحد) ما دامت تضع إطارًا زمنيًّا ثابتًا للمحادثات مع إيران؛ لكنه أكد أن المخاوف إنما تشتدّ من المنشآت النووية الإيرانية المخبأة تحت الأرض[٣٨]. وهو ما جعل المملكة تلمّح صراحةً إلى أن برنامج تسلح طهران السري برنامجٌ نووي، لكن في ذلك الوقت كان يقال إن إسرائيل تخطط للقيام بضربة عسكرية على المنشآت النووية الإيرانية. كما تسرّبت معلومات عن ضربة جوّية إسرائيلية على موقع سوري، يشتبه في أنه موقع نووي أقامته إيران في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. لذلك يمكن أن يترجم تصريح الأمير سعود بأنه إظهار للمخاوف السعودية من اندلاع حرب محتملة بين إسرائيل وإيران. والأهم من ذلك، كان التصريح إشارة إلى أن الرياض كانت ترحب بالحل السلمي، إلا أنها تطمح إلى مضاهاة أو مواجهة أي جوانب سرية للبرنامج النووي الإيراني. وعقب ذلك، اجتمع الملك عبد الله بالموفدين العسكريين الباكستانيين، وهو ما عمل على تعزيز الرسالة الموجهة إلى طهران بأن المملكة تحتفظ بخيارات بديلة للرد على برنامج التسلح النووي الإيراني.

ويبدو أن الموقف الاستراتيجي النووي للسعودية يماثل النموذج الياباني، من ناحية حيازة القدرة على تصنيع القنبلة النووية دون تصنيعها. وفضلًا عن ذلك، من المعتقد أن القوات السعودية تدربت في باكستان على الاستعداد لمواجهة نووية، وانتشرت الأخبار على نحو واسع بأن المملكة تفكر في نقل الرؤوس الحربية النووية الباكستانية عند الضرورة، وكان الخبراء العسكريون في إيران يقولون إن هذه الرؤوس يمكن تنصيبها على الصواريخ الصينية (سي إس إس ٢) التي تمتلكها السعودية ومنصات إطلاقها الصاروخية البالستية [القاذفة]، مع أن تلك الصواريخ كانت تعد منتهية الفعالية في نظر الخبراء العسكريين الأميركيين.

واقترح تركي الفيصل، الذي سيعلن لاحقًا أن المملكة استعادت توازن القوة في مواجهة إيران، إلا أنه ظل داعيًا بقوة إلى السلام مع إيران، اقترح في شباط/فبراير ٢٠١٣ أن يشترك مجلس التعاون الخليجي في محادثات مجموعة (خمسة + واحد)،

وهو أمر لم تكن تلك المجموعة ولا إيران ميّالتين للقبول به. وكانت طهران سترحب بهذه الخطوة لو أنها وثقت بأن مجلس التعاون الخليجي مخلص في حل خلافاته مع إيران دفعة واحدة وإلى الأبد. إلا أنها كانت تعتقد أن حضور دول المجلس في المحادثات سيكون أمرًا يعوق تقدم تلك المحادثات.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، تدخل الأمير سعود صراحةً لدى الولايات المتحدة الأميركية للتأكد من أن المحادثات مع إيران لن تطيح المصالح الأمنية السعودية، ولن تخفق في إيقاف البرنامج النووي السري المحتمل لإيران. لكن السعودية رحبت بخطة العمل المشترك التي أُعِدت في جنيف في شهر تشرين الثاني/نوفمبر لكونها خطوةً أولى نحو حل شامل، ورحبت بعد ذلك بخطة العمل الشاملة المشتركة التي اتفق عليها في سنة ٢٠١٥، ودعت إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الخليج وفي المنطقة بأسرها، مردّدةً دعوات سابقة أصدرها الرئيس روحاني في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، في اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة يبحث في نزع السلاح النووي، إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

الفصل العاشر

السعودية، وإيران، والسياسة الجغرافية في الخليج: حالة العراق

على الرغم من مشاعر الحيرة التي عمّت طهران عند غزو العراق في آذار/مارس ٢٠٠٣، أحسّت في قرارة نفسها بأنه كان نعمة عليها. فالسقوط السريع لصدّام حسين أزال المخاوف المنتشرة في إيران من ترسانته المزعومة من أسلحة الدمار الشامل. كذلك بات بوسع طهران الآن التأثير في التطورات الجديدة في العراق. ومن ذلك الأفق، كما شهدتُ ذلك في طهران وقتذاك، شجّعت إيران سياسييها على نبذ الشعور بالقلق من دق طبول الحرب في واشنطن، التي كانت تدعو إلى الهجوم على إيران. ففي بداية غزو العراق، رفضت إيران في الواقع اقتراحات صدّام السرّية لعقد تحالف معها في وجه واشنطن، وشجّعت رجال الدين الشيعة العراقيين، مثل آية الله العظمى علي السيستاني وعبد العزيز الحكيم، على مساعدة واشنطن في العمل مع الشيعة العراقيين المهمّشين.

وباتت تلك الجهود سهلة بفضل النفور الأميركي من الرياض. فالمتشددون السعوديون كانوا يشاركون طالبان في أفغانستان بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، أو يدخلون العراق لقتال القوات الأميركية. وحاولت الرياض صرف الانتباه عن هذه القضية إلى حدٍّ ما باتهام إيران بالتدخل في العراق. وكان من المعتقد أن إيران استأجرت عناصر من القاعدة لأغراض استخباراتية مضادّة، أو لتخريب المواقع الأميركية في

Library
Beirut campus

العراق. وقد أخبرني مدير إدارة الأمن [الفكري في وزارة الداخلية] في السعودية، عبد الرحمن الهدلق، أن إرهابيي القاعدة [الذين اعتُقلوا في السعودية وكانوا] اتصلوا أو تعاقدوا مع الإيرانيين أو أقاموا في كنفهم، وكان منهم محمد عتيق عويض العوفي الذي اعتقل لاحقًا سنة ٢٠٠٩، سيزوّدون الرياض بتفاصيل عن تعامل إيران السرّي مع القاعدة في العراق[١].

إلا أن واشنطن ظلت غير عابئة بآراء الرياض المناهضة للغزو. وهكذا استمرت الرياض بكتم تحفظاتها الكبيرة على الحرب، التي لن تثمر إلا زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة. وكانت تحفظاتها مختلطة بحقيقة أن الرياض، بحسب ما ذكره لي سفراؤها الذين تحدثت معهم، تعتقد أن واشنطن لم تبذل إلا القليل في تنسيق جهودها مع جيران العراق. كما كانت الرياض متخوفة من احتمال عقد صفقة سرّية بين أميركا وإيران بشأن العراق. وهذا يعني بالنسبة للرياض أنه ليس لدى واشنطن خطط واضحة للعراق بعد الغزو، وكانت تتهيأ لتتلمس طريقها بنفسها. والحق أن واشنطن كانت تسعى إلى التفاوض مع طهران في المرحلة الأولى من احتلالها العراق. لكن وفقًا لما يقوله وزير الخارجية الإيراني، أخفقت في أن تقدم إطار عمل واضحًا لمحادثات محتملة ذات جدوى. فرفضت إيران العرض الأميركي[٢].

وكان قرار حل حزب البعث العراقي الذي أصدره بول بريمر، مدير سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق، ينذر بتقريب مصالح واشنطن من طهران. فقد كان الحزب يحكم قوات الجيش والأمن العراقية قبل الغزو، وأصبح بمقدور إيران الآن التحكم بهذه القوات عن طريق وكلائها من الشيعة. وقد وضع ذلك الرياض في موقف صعب، لأنها كانت قد دعمت قادة حزب البعث المنفيين الذين فروا من العراق في العقد السابق للغزو. وكانت الرياض تتوقع أن يبني هؤلاء القادة شكل العراق الجديد، ويكونوا ثقلًا موازنًا في وجه الأحزاب السياسية العراقية المؤيدة لإيران. وعلاوة على ذلك، كانت الرياض، كما أخبرني مرارًا عدد من كبار خبراء السياسة السعوديين، قلقة من أن قرار بريمر يمكن أن يخلق مشكلة بين المملكة والشيعة العراقيين لم يسبق أن ظهرت من قبل، ستستعر بعد الغزو.

وعندما ذهبت آمال الرياض في العراق أدراج الرياح، تراجع موقفها الرسمي،

Beirut Campus

فأصبح يتبع الخطوط التوجيهية العامة بشأن العراق التي تحددها الأمم المتحدة، وفقًا للمساعدات المطلوبة من المجتمع الدولي في الإعانة على إعادة بناء العراق. لكنها بينما كانت تقدم المساعدات الإنسانية وتبني المستشفيات، أوقفت إنتاج النفط، لتزيد في أسعاره في بداية الغزو. وعلى الرغم من أنها قدمت قاعدة الأمير سلطان الجوية لتكون مركز قيادة للقوات الأميركية، رفضت الالتزام بتعهدات مالية أكبر لحرب أميركا في العراق.

ولم تهتم طهران بقرار واشنطن حل حزب البعث، على الرغم من أنها دعت في السابق الحزب إلى العمل مع مفتشي الأسلحة الأميركيين لتجنب الحرب. فقد كان الحزب يتحدّى إيران طوال نصف قرن من الزمان، وعمل على تطويق السيطرة الإيرانية المتصورة على الخليج، التي كان العرب في خشية منها. والآن بعد الغزو، جازفت طهران باستفزاز السعودية، ودول مجلس التعاون الخليجي، والأردن، وسوريا، حيث كان التعاطف مع البعثيين سائدًا. فرفضت طهران أن تكترث بمصير الحزب؛ فقد كانت تظن أنه أمر غير ذي بال. وقد شرح لي الأمر محمد علي فتح الله إي، وهو مستشار سياسي لمحمود أحمدي نجاد، قائلًا: "إن التفكير في قيادة البعثيين للعراق كان يعني المَدَّ لهم في غيِّهم وجرائمهم ضد الشعب العراقي، التي حصلت في عهد صدام حسين"[٣].

لقد كتمت الرياض أيضًا مشاعر غير صافية تجاه حزب البعث، على الرغم من أنها حثت على أن تشمل العملية السياسية الجديدة أعضاء الحزب. وحقيقةُ رفضِ المملكة الاحتفاظ بسفير لها في بغداد، على مدى عقد قبل الغزو عندما كان الحزبَ يحكم العراق، أضعفت علاقاتها مع البعثيين. لكن في الوقت نفسه، سمحت الرياض لمنظمات سعودية محلية بدعم العراقيين في مواجهة العقوبات الاقتصادية أيام حكم صدّام. وكثير من تلك الجماعات استمرت بالتعاطف مع نظام البعث العراقي، البائد اليوم، وصدّام حسين. وقد وضع ذلك الرياض تحت ضغوط إضافية لتقوم بالتكفل بالبعثيين.

وهذه الجماعات السعودية، التي كان بعضها على علاقة بالمؤسسة الدينية، اعترضت قدرة الرياض على مكافحة التطرف، سواء على الصعيد الداخلي أو على

Library

صعيد المنطقة. ونتيجة لذلك أُضعِفت قدرة الرياض على تطويق القاعدة في العراق كثيراً، وانتقل أعضاء من جماعة القاعدة إلى العراق، حيث شجعهم الدعاة ومصادر التمويل الخاصة – من قبيل تبرعات عدد من الممولين السعوديين البارزين الذين اتهمتهم واشنطن بتقديم العون للإرهابيين في العراق. وعلى الرغم من أن مدى دعم الرياض، لو كان حصل، من الممولين والدعاة كان غير معلوم، كانت طهران تظن أن المملكة يمكنها التأثير في أفراد القاعدة هؤلاء المدفوعين بالتعاليم المذهبية الرسمية أو الحوافز المالية للحد من تنامي النفوذ الشيعي الموالي لإيران في العراق. وقد اعترف لي عدد من السعوديين الذين قابلتهم بذلك بلا تردّد، لكن بسبب غياب المعلومات الاستخباراتية المتاحة لي في هذه القضية لا يمكنني التثبت من هذه المزاعم. ومع ذلك، زعمت الصحافة الإيرانية أن المتطرفين السعوديين كانوا كثيرًا ما يتلقون المؤن، والتدريب، والمرور الآمن، من أفراد من القوات المسلحة السعودية للذهاب إلى القتال في العراق – وهذا يعني تورّط الرياض في اضطرام نار الفوضى العراقية – على الرغم من وجود بعض المحاولات من الرياض لتحديد أسماء هؤلاء واعتقالهم[٤].

ورأت طهران في الإجراءات السعودية الرامية إلى قمع الإرهاب المحلي مجرد إشارات رمزية موجهة لإرضاء واشنطن، بغية إخفاء التوجهات الدينية المتطرفة التي تشكلت داخل المملكة في أعقاب غزو العراق. والواقع أن طهران تعتقد أنه بينما كانت القيادة السعودية ترغب بصورة عامة في التوصل إلى تفاهم مع إيران بشأن العراق، فإن التعاطف مع دعاوى القاعدة في رفض الاحتلال وقتال الإيرانيين في العراق انتشر حتى بين كبار صناع القرار السعوديين. لذا أدركت طهران في وقت مبكر أنها لن تلتقي أبدًا في وجهات النظر مع الرياض بشأن العراق، وهي نقطة أبلغني بها مرارًا السفراء الإيرانيون المتعاقبون في الرياض في اجتماعاتي معهم. إلا أن أحمدي نجاد كان أكثر دبلوماسية عند الحديث في هذا الأمر، إذ أكد لي أن مخاوف السعودية في العراق ليس لها عظيم شأن بإيران، بل هي تقوم بصورة كبيرة على "التحديات البنيوية" الداخلية التي تواجه المجتمع والقيادة السعودية[٥].

وحاولت طهران أن تهمش دور الرياض في العراق. وفي مقابلة مع سفير إيراني سابق في السعودية في مكتبه في جناح مخصص له في وزارة الخارجية الإيرانية في

طهران، أخبرني بأن تلك المهمة كانت بسيطة نسبيًا، لأن واشنطن كذلك لم تلقِ بالًا لمنح الرياض أي نفوذ كبير في العراق: "عندما أسست القاعدة لنفسها في العراق، بعد أن أخرجتها السلطات السعودية من السعودية، وبدأت باستهداف القوات الأميركية بالإضافة إلى استهدافها الموالين لإيران، كان ذلك إشارة للأميركيين لرفض العمل بمشورة السعودية في العراق". وخلص السفير إلى أن الرياض سترد على النفوذ الإيراني والأميركي في العراق بسبب "تضاؤل اعتماد أميركا على السعودية في مجال النفط والأمن الإقليمي، بعد أن أظهر غزو العراق أن الرياض غير متحمسة لرؤية الولايات المتحدة تنجح في احتلال العراق"[٦].

إن التحقق من أن الرياض كانت مسؤولة إلى حدٍّ ما عن المصادمات العراقية اللاحقة هو أمر يطول الخوض فيه، لكن لا شك في أنها كانت تخشى من أن يحل العراق محلها منتجًا رئيسًا للنفط – وهو قلق حقيقي كبير لاحظتُه في حديثي مع كبار المسؤولين عن النفط في السعودية. فقد كان مغزى كلامهم أنه على الرغم من احتياطي النفط الكبير في السعودية، قد تخسر الرياض بالتدريج قدرتها على أن تكون منتجًا يتحكم بالسوق النفطية، وهي مكانة شغلتها منذ أواسط سبعينيات القرن العشرين بعد الحظر النفطي العربي، مما جعلها [في السابق] بحسب ما قاله لي كبار المسؤولين النفطيين الأميركيين القوة الحقيقية الوحيدة في السياسات الأميركية في الشرق الأوسط.

لقد أدى التوتر الحاصل في الشراكة بين أميركا والسعودية إلى أن تكون لإيران اليد الطولى، فقد استغلت إيران ذلك التوتر للاعتراض على الدَّورين السعودي والأميركي في العراق، اللذَين بدوَا مرتبكين ويفتقدان حسن التوجيه. وعلى كل حال، اعتقدت طهران أن على الرياض أن تسعى للعمل معها لتعوّض جزئيًا دورها المتقهقر في العراق، وشراكتها المكلفة مع أميركا. لكن طهران لم تكن تعتقد أن المملكة بإمكانها أن تغيّر منهجها بسهولة، كما لم تكن تثق بها بسبب ما سبق منها من دعم صدّام في الحرب الإيرانية العراقية.

ونظرًا لقلة الخيارات المتاحة أمام الرياض، عمدت إلى القبول بدور إيراني قوي في العراق بشرط احترام طهران لمصالح السعودية في إبقاء البعثيين السابقين مشتركين في ترتيبات تقسيم السلطة. وبقيت سطوة الشيعة على السلطة في العراق همًّا ثانويًا

عند صانعي القرار السعوديين، الذين لطالما عملوا مع الشخصيات السياسية الشيعية العراقية ودعموها داخل صفوف حزب البعث. حتى إن الرياض استضافت كثيرًا من المنشقين الشيعة العراقيين غير البعثيين، بالإضافة إلى اللاجئين العراقيين الشيعة الذين دخلوا المملكة في أعقاب حرب الخليج سنة ١٩٩٠. ومن حيث المبدأ، لم تعارض الرياض احتمال تسلّم الشيعة مقاليد الأمور في العراق، ما لم يهمّش العراقيون السنّة. ولتلك الغاية، استضاف عبد الله جماعات سياسية عراقية مختلفة، منها زعماء الشيعة المقربون من إيران، بعد الغزو الأميركي.

إلا أن طهران لم تلق بالًا لموقف الرياض؛ فقد كان أكبر همّها استغلال العراق ليكون فرصة للرد على العمليات العسكرية الأميركية هناك، وإضعاف فرصة واشنطن في الذهاب إلى حرب مع إيران باستخدام العراق قاعدة انطلاق لعملياتها الحربية. لذلك عملت على ألّا يصل إلى السلطة في بغداد إلا الشيعة المخلصون لها، ولم يكن بينهم أعضاء سابقون في حزب البعث. وأصبح ذلك الهدف أكثر إلحاحًا بعد أن أنفقت واشنطن ٢٤,٥ مليار دولار لإعادة بناء الجيش العراقي سنة ٢٠١١، وهو أمر يمكن أن يشكّل تهديدًا مباشرًا لإيران لو أن الحكومة في بغداد تقودها جماعات تخلص ولاءها لواشنطن أو الرياض.

ومع ذلك، كان احتمال دخول العراق في حرب مع إيران غير مستبعد بالكامل. فلم يحدث مطلقًا [في التاريخ] أن كانت إيران والعراق جارين ودودين. فعلى مدى أكثر من أربعة قرون منذ سنة ١٥١٤ حتى سنة ١٩٨٠، خاضت فارس ٢٤ حربًا مع العراقيين الموالين للعثمانيين، بالإضافة إلى الحرب الإيرانية العراقية في القرن العشرين. وفي بعض الأوقات نرى في هذه الصراعات، التي كثيرًا ما كانت تنشب بسبب خلافات حدودية أو تنظيم أمور الحج إلى العتبات المقدسة، أن زعماء الشيعة العراقيين كانوا ينحازون ضد فارس. وعلى أرضية هذا التاريخ، أقول إن طهران اليوم ضمنت ألا تصل أي جماعة سياسية معادية لها إلى السلطة في بغداد، ومن أولئك الشيعة البعثيين الذين قادوا الغزو العراقي على إيران سنة ١٩٨٠، مع آخرين من السنّة والأكراد. وأفضل ضمان لأمان الحدود الإيرانية مع العراق هو أن تشارك السلطة في العراق بين جماعات سياسية مختلفة، ويكون ذلك بصورة مثالية إذا حكمت بغداد

فصائل شيعية ذات توجهات سياسية مختلفة، لتتمكن إيران من التأثير فيها بسهولة فتضمن إذعانها في مواجهة أي توجهات عدائية محتملة ضد طهران. وبكلمات أخرى، لا ترغب طهران في وجود حكومة ضعيفة في بغداد، بل هي ترغب في حكومة يقودها حاكم قوي والأفضل أن يكون شيعيًّا.

ثم إن إيران، للخروج من عزلتها الإقليمية، تستغل نفوذها في العراق لتقوية شبكات التشيّع وراء الحدود في بلاد الشام. وفي هذا السياق، استثمرت إيران بكثرة في البنية التحتية العراقية، في بناء المستشفيات وإصلاح الطرق، وبصورة أساسية في مدن الأضرحة العراقية الرئيسة، التي سرعان ما ستستضيف أكثر من مليوني زائر إيراني إليها سنويًّا. وكثير من هؤلاء الزوّار يسيرون طوعًا مشيًا على الأقدام من المدن والبلدات والقرى، قاطعين الأراضي الإيرانية، ليصلوا إلى المزارات المقدسة العراقية، باذلين إجلالهم وتوقيرهم للأئمة الأموات. وطهران، التي رأت في سوريا كذلك أرضًا خصبة حيث تزعم بعض الأقاويل أن هناك ١١٠٠٠٠ نبي مدفونين فيها، حوّلت مزار حفيدة النبي محمد، السيدة زينب، في دمشق إلى مكان رئيس لتجمّع الحجاج الإيرانيين والعراقيين واللبنانيين الشيعة. وبالإضافة إلى ذلك، شعرت بأن الدعوة إلى سياسة التشيّع دعوة سائغة؛ فإيران لخدمة أغراضها الذاتية تعتقد أن تأثيرها هذا تأثير معتدل لا متشدد، لأن الشيعة بإمكانهم العمل على وقف انتشار الوهّابية. وعلى الرغم من أن وجهة النظر تلك فيها شيء من الصواب، فإنها تتجاهل ببساطة التأثير المتشدد الذي تنتهجه سياسة التشيّع الإيرانية في وجه الوهّابية.

والحق أن طهران بينما كانت تصرّ على هيمنة سياسة التشيع على العراق، أخفقت في أن تستوعب تمامًا أن القاعدة والجماعات العسكرية الأخرى، بما فيها أفراد من الإخوان المسلمين، أتوا إلى العراق من سوريا، ومصر، والأردن، واليمن، ومن دول مجلس التعاون الخليجي، لمجابهة القوى الموالية لإيران، بإمكانهم زعزعة استقرار المنطقة بصورة لا رجعة فيها. وهذا الاحتمال بإمكانه أن يعقّد سياسة إيران في العراق ويتحدى الدولة السعودية، التي لم تكن متساهلة أبدًا مع الإخوان المسلمين. لكن بما أن طهران ليس بينها وبين الإخوان المسلمين عداوة سابقة، لم تتوقع أن تعترض سبيلها في العراق. وكما هي الحال مع القاعدة في العراق، كانت طهران

تعدّ الإخوان المسلمين مشكلة أميركية سعودية. والأهم من ذلك، أن طهران تعتقد أن روابطها الخاصة مع العراق لم تقدّر جيدًا في التصدي للقاعدة، وهذا ما أضعف قدرة الولايات المتحدة الأميركية والسعودية على رسم سياسة عراقية سليمة، ومقبولة، ويمكن تطبيقها، بمساعدة إيران.

لقد كانت الرياض وواشنطن تخفيان شكوكهما في قيام إيران بدور بنّاء في العراق، نظرًا لدسائسها ونغمتها العقائدية في السياسة الخارجية. إلا أن من المستحيل إنكار الروابط الإسلامية المتينة التي تربط إيران بالعراق، إن كانت الرياض أو واشنطن تريدان حل أزمة العراق بعد الغزو. فقد كان العراق من أوائل البلدان في العالم الإسلامي التي تعلن سقوط الإمبراطورية العثمانية: وذلك برفضه فرمانًا عثمانيًا عالي الجناب بشأن تغيير حدود أراضٍ عربية، وأحجم رجال الدين الشيعة في النجف وكربلاء عن الدعوة للحكام العثمانيين في خطب الجمعة، وهو أمر كان قد دعا إليه الصفويون الفرس في القرن الثامن عشر. وعلى مدى القرنين اللاحقين، كان رجال الدين الفرس يسيرون على آثار رجال الدين أولئك في العراق في محاولتهم لإصلاح العلاقة مع حكام إيران غير المحبوبين من الشعب.

والواقع أن عددًا من رجال الدين الإيرانيين البارزين كانوا في أوقات معينة يستقرون في العراق، أو يحتفظون بروابط متينة لهم مع العراق. وكان من هؤلاء رجل الدين المعتدل نسبيًا آية الله محمد باقر البهبهاني، ورجل الدين الوسطي آية الله الخميني، ورجل الدين المتشدد آية الله محمد تقي مصباح يزدي (الذي كان يدعو من مقرّه في قم إلى قضية التشيّع وراء الحدود). وكان النموذج الثوري العراقي يرى في رجال الدين هؤلاء ملهمهم في مقاومة حكام تلك العهود. والأكثر أهمية، أنهم اعتقدوا أن الثورة الإسلامية في إيران كانت لها الفرصة في النجاح فقط باتحادها مع الشيعة العراقيين. وهذا من الأسباب التي جعلت الخميني يصدر أوامره إلى الجيش الإيراني بعدم تخريب البنية التحتية العراقية، وعدم استهداف المدنيين في الحرب الإيرانية العراقية، وذلك على الرغم من رفض صدام معاملته بالمثل. وكان يقول إن إيران بحاجة إلى أن يقف الشعب العراقي إلى جانبها، لأن قدر الشعبين أن يكونا حليفين.

وأصبح رجال الدين والقادة السعوديون يشعرون بأنهم محاصرون من التحالف

Beirut campus

العراقي الإيراني، الذي لم يكن مفاجئًا. وقد سبب رجال الدين الثلاثة المذكورون آنفًا تصدعات في المجتمعات الشيعية والسنية التي كانت منسجمة في السابق. فقد دعا آية الله البهبهاني إلى المدرسة الأصولية في تطور علوم الشريعة، التي تعارض رجال الدين الإخباريين الشيعة، الذين أصروا إلى جانب نظرائهم من الموحدين السنة كالوهّابيين على أن القرآن والحديث مصدران كافيان للشريعة. وعلاوة على ذلك، كان آية الله البهبهاني معروفًا بعدم تساهله مع خصومه في الغالب: فقد صاغ مصطلح التكفيريين لنعت المسلمين المعارضين للمدرسة الأصولية. (ومنذ سنوات قريبة، استخدمت الرياض المصطلح نفسه للإشارة إلى الإرهابيين المحليين). كما تحدى الخميني من جانبه العالم السنّي بدعوته إلى ثورة يقودها الشيعة، أمّا آية الله مصباح يزدي – المعروف بكونه المرشد الروحي للكثيرين من المتشددين الإيرانيين، بمن فيهم أحمدي نجاد – فقد ألح علانيةً على التضحية بإيران في سبيل الإسلام إذا لزم الأمر، بالدعوة إلى قضايا تصحيح الإسلام الشيعي وراء الحدود.

العملية الدستورية في العراق: تعميق الانقسامات القائمة

مع تكشف العملية السياسية في العراق ببطء قبل الانتخابات، حاولت الرياض توحيد الجماعات السياسية المتفرقة هناك باجتذابها إلى هويّتها العربية المشتركة. وكان الكثير من تلك الجماعات يحارب لتوّه القوات الأميركية على أرض العراق. واشتبهت واشنطن بوقوف طهران وراء معظم هذه الهجمات للتعجيل في الانسحاب الأميركي من العراق (وهذه الشبهة لها أساس من الصحة، على الرغم من أن إيران لم تكن بمفردها مسؤولة عن الفوضى التخريبية السياسية والأمنية في العراق بعد الغزو)؛ لذا فضلت واشنطن أن تدعم الرياض، المتحالفة معها، للعمل على حماية رئاسة الوزراء المؤقتة لإياد علّاوي، وهو شيعي بارز وعضو سابق في حزب البعث العراقي من عائلة وطنية اضطهدها أيام صدّام. وعندما عاد علّاوي إلى العراق قاد حركة الوفاق الوطني العراقية الكبيرة المدعومة من السعودية، وكانت وظيفته تبشّر بنجاحٍ مقبل – وهو ما خرّبته إيران في سعيها لوضع حلفائها المقربين محل علّاوي.

library

وأنا أرى أن الأكثر أهمية من ذلك هو سعي طهران إلى ضمان عدم انحياز بغداد إلى مجلس التعاون الخليجي ضدها. فقد حدث ذلك مرة من قبل، أيام الحظر العربي، لتطويق إيران أيام الحرب الإيرانية العراقية. وكان ذلك الاحتمال قائمًا على الأرجح أيام علّاوي، الذي اتهم إيران علنًا بتدبير اغتيالات سياسية داخل العراق. كما اتهمته إيران بأنه أعطى مناصب أمنية واستخباراتية حساسة لضباط بعثيين، ودبر اغتيالات طالت العراقيين الشيعة الموالين لإيران، بالإضافة إلى تهميشهم، وتجاهل البعثيين العراقيين المدعومين من سوريا الذين رفضوا الشراكة مع الولايات المتحدة في الشؤون العراقية.

لقد كانت تهم علّاوي الموجهة إلى إيران، مقرونة بالتعنت الإيراني، تزيد في المقاومة السنية في العراق بقيادة القاعدة. ولقد أخبرني كبار المسؤولين الحكوميين في طهران بأنهم يعتقدون أن كلًّا من سوريا والسعودية زادت في أُوار تلك المقاومة السنّية، باستمرارهما في تسليح ودعم السياسيين والضباط الأمنيين من النظام البعثي السابق. إلا أن سوريا سرعان ما أبعدت نفسها عن التوجهات المتطرفة التي تتشكل في العراق استجابة إلى حدٍّ كبير للتوجهات الإيرانية؛ فافتقادها مصادر تمويل كبيرة خاصة بها، لا يمكِّنها من تغيير مسار السياسة العراقية. لذا اعتزلت دمشق، واكتفت على الغالب باستضافة ضباط بعثيين سابقين مخلصين لها، فروا من الاضطهاد في العراق.

لقد كانت المقاومة السنّية مقاومة فتاكة، باستهدافها المدنيين العراقيين والموظفين الحكوميين، بمن فيهم، وأبرزهم، رئيس أكبر جماعة شيعية عراقية وأقرب حليف في البلاد إلى إيران، وهو آية الله محمد باقر الحكيم من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، الذي اغتيل في تفجير قنبلة في النجف في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وأدانت إيران مقتله، وقالت إنها بالإضافة إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق أفضل شريكين للأميركيين لقتال المقاومة السنية في العراق.

ودافع رجال الدين الإيرانيون عن موقف طهران. فأكدوا أن الشيعة يستنكرون العنف الأعمى الذي يرتكبه بعض المتمردين السنّة. والحق أن مبدأ الشيعة في التَّقيّة هو ما يقف وراء استنكارهم لهذه الأعمال. فهذا المبدأ يدعو الشيعة للقبول بالتيّارات السائدة في كل زمان، وفي هذه الحالة، الغزو الأميركي للعراق، والتعاون معها إلى أن تلوح فرص جديدة في الأفق – حتى لو كانوا فعليًّا يدينون الغزو.

Beirut campus

وردًّا على ذلك، ألقى علماء السعودية باللائمة على إيران في احتمال تقسيم العراق، على الرغم من أن الدبلوماسيين السعوديين الذين تحدثت معهم أكدوا لي أنهم يعتقدون أن المحافظين الجدد في واشنطن كانوا يقفون وراء مشروع مشابه لتقسيم العراق. وقد هدّد العلماء بالثأر بإصدار فتاوى تصِمُ الشيعة بأنهم مارقون، ودعوا إلى إعدام صحافي سعودي شكك في وجهات نظر الوهّابية إلى الشيعة، وطالبوا بتدمير المواقع الشيعية [المقدسة] في العراق وسوريا. أما رجال الدين الإيرانيون فأصروا على سحب تلك الفتاوى، واستحضروا المذاهب الشيعية التي تدعو إلى إنهاء النزاع الشيعي السني. وناقشوا علانية صحة الآراء التي أظهرها العلماء السعوديون، وتساءلوا كيف يمكن للسعودية أن تسمح لعلمائها بإصدار فتاوى تدعو إلى الإرهاب وأفعال أخرى تهدّد بزعزعة استقرار المنطقة، لمجرد أن طهران تتصرّف بطريقة نفعية، تعتمد على مصالحها. وشدّد لي فتح الله إي على أن طهران تعتنق أيضًا التقيّة التي ترفض أيّ نهج يصوّر المسلمين صورة رديئة وكأنهم شعب يقتل بعضه بعضًا[٧].

وفي سنة ٢٠٠٤، اشتد العنف في العراق فجأة. ففي شهر نيسان/أبريل، عمل السعوديون على إنهاء معركة دارت بين القوات الأميركية والمتمردين السنة في الفلوجة، وما حدث عمليًّا هو تسليم المدينة إلى المتطرفين. كما اقترحت الرياض إنشاء قوة قوامها قوات من الدول العربية لحفظ السلام في العراق – وهو إجراء كان له – على الأقل – أن يحمي المناطق التي يكثر فيها السنة في العراق. إلا أن ذلك المقترح كان غير عملي، إذ همَّش الجماعات الموالية لإيران، وكثير منها كانت جماعات مسلحة. لذلك صرفت النظر عنه سريعًا حكومة بغداد، ويعود ذلك أيضًا جزئيًّا إلى معارضة أميركا لوجود أي قوات على الأرض لا تخضع لإمرتها.

وفي تلك الأثناء، عملت إيران على إنهاء الاشتباكات بين ميليشيا جيش المهدي التابعة لمقتدى الصدر وسلطة الائتلاف المؤقتة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وقد رفض لاحقًا آية الله العظمى كاظم الحسيني الحائري المقيم في إيران، أستاذ الصدر سابقًا، تقديم الدعم لجيش المهدي. إلا أن واشنطن اتهمت طهران بتسليح جيش المهدي. وفي نهاية المطاف، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، عمل السيستاني، الذي كان الأميركان ينظرون إليه باحترام لرفضه الخضوع لأي ضغوط خارجية بما فيها

library

الآتية من إيران، على إنهاء الركود الحاصل بين القوات الأميركية وميليشيا الصدر في النجف. لكن تدخل إيران لمساعدة المقاتلين الشيعة العراقيين، واعتراضات المقاتلين على السياسات الأميركية، جعلت القوات الأميركية تخوض معارك متواصلة جنوب بغداد، وفي مدن رئيسة أخرى جنوب العراق. وفي الوقت نفسه، كان فيلق القدس الإيراني، وهو فرقة من الحرس الثوري الإيراني، يتولى تنفيذ السياسات الإيرانية في العراق على الأرض.

وكانت إيران في الوقت ذاته تسعى وتعطي الأولوية لأهداف تتسم بالقوة الناعمة [التأثير السياسي غير المباشر] عن طريق التأثير في السياسيين العراقيين واقتصاد السوق في العراق، وكثيرًا ما أقدمت على المساعدة في توحيد صفوف الأحزاب العراقية المتشرذمة. كما كانت تموّل إعادة بناء أضرحة الشيعة في العراق، وهو إجراء أدّى إلى عمليات قتل انتقامية من المتمرّدين السنّة بحق المواطنين العراقيين الشيعة.

ومع ذلك، فقد أخبرني فتح الله إي بأن إيران كانت على ثقة كبيرة من الأثر البعيد الأمد لاستراتيجية القوة الناعمة في الهيمنة على العراق، وذلك يعود إلى أن القوة القاسية العسكرية الأميركية كانت تترنّح هناك، وكان فيها الكثير من نقاط الضعف، التي مع مرور الزمن عملت لمصلحة إيران. وفضلًا عن ذلك، كان على الولايات المتحدة أن تنفق أموالًا جمّة للفوز بالعراق، نظرًا لبعدها الجغرافي، ولتبرر وجودها هناك – وهي تكاليف لم تكن إيران بحاجة إلى دفعها. فكان من الممكن لإيران أن تقدّم مشاركتها بأناة ورويّة مع العراق فهي جارته الأبدية[8].

وظهر التوتر بين الرياض وطهران طافيًا على سطح العملية السياسية العراقية. فقد قدمت واشنطن الدعم للانتخابات، التي كتب لها أن تفضي إلى تأسيس الجمعية الوطنية الانتقالية، بعد إخفاق سلطة الائتلاف المؤقتة في ترميم البنية الإدارية للعراق. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، فازت قائمة الائتلاف العراقي الموحد، التي يهيمن عليها الشيعة، بنسبة ٤٨٪ من مقاعد البرلمان المؤقت. وعقب ذلك، أصبح زعيم حزب الدعوة الشيعي، إبراهيم الجعفري، رئيس الوزراء الجديد في شهر نيسان/أبريل. واتُّهمت إيران بإنفاقها ملايين الدولارات لتضمن فوز الجعفري، الذي كان أمضى سنواتٍ في منفاه هناك في ثمانينيات القرن العشرين، وظلّ مخلصًا لطهران،

على الرغم من تردّد حزب الدعوة في العمل مع "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق" وداعميه الإيرانيين في ثمانينيات القرن العشرين.

وقد أصرّت الرياض على أن هوية العراق العربية ينبغي أن تكون لها الغلبة على الهويات الشيعية، والسنّية، والكردية، عند رسم مستقبل سياسي جديد للعراق. وهذا الموقف أعاد تأكيد أول دستور حديث للعراق في سنة ١٩٢٥، يمنح المشاركة في السلطة بين الجماعات الثلاث. وآنذاك، كان العراق مصوغًا على شكل انتداب بريطاني عميق التقسيم، وضعته قوى الحلفاء التي قسمت الإمبراطورية العثمانية في مؤتمر سان ريمو [في إيطاليا] سنة ١٩٢٠. وقد أرست تلك الاتفاقية الأساس لاستقلال نهائيٍّ للدول التي نعرفها اليوم، من العراق، إلى السعودية، إلى الأردن، إلى سوريا، وكانت كلها جميعًا منضوية تحت حكم الأسرة الحاكمة العربية الهاشمية في الحجاز. وهذا التهديد العربي كان قويًّا جدًّا، مع نغماته الخفيّة المعادية للاحتلال، بحيث إنه على الرغم من الخصومات السياسية الواضحة بين الهاشميين وأسرة آل سعود، سرعان ما عاد الطرفان إلى هويتهما العربية المشتركة عندما حصلا على الاعتراف بأراضي دولتيهما. وهذا التاريخ العربي المشترك أصبح اليوم للأسف مخترقًا نتيجة الوجود الإيراني على الأرض العراقية.

لذلك دعت الرياض بصورة غير رسمية إلى قيام حلف عسكري "حضاري" في العراق، يمكنه توحيد البلاد بالاعتماد على هويته العربية[9]. وهو حلف سيقتضي سيطرة حزب البعث على السلطة. وكان من شأن تطورٍ من هذا القبيل أن يحفظ للعراق سلامة أراضيه، بنبذه هويات الشِّقاق العرقية والدينية الكامنة، التي هددت في ما مضى بتقطيع أوصال العراق بُعَيد عشر سنوات من مؤتمر سان ريمو. واستطاع حزب البعث تفادي ذلك الخطر بمجرد تثبيت سلطته في ستينيات القرن العشرين، ولو أن ذلك كان بسياسة الدولة الغاشمة التي أجبرت العراق على الاتحاد. إلا أن هذا الاتحاد بدا ضروريًّا لحفظ السلام في المنطقة. وقد كرر تركي الفيصل هذه الفكرة في حديثه معي، قائلًا: "ينبغي ألّا يؤثّر أي حادث عارض في سلامة الأراضي العراقية، وهذه رسالة تشدد عليها السعودية لأنها قضية محورية بلا أي تردد، وقد أبلغتها أيضًا للجماعات العراقية كافة"[10].

لقد كانت مخاوف الرياض من تفكك العراق مفهومة تمامًا، لأن احتمال تقسيم العراق يمكن أن يؤدي إلى مغالاة السعوديين الشيعة، أو يجعلهم يطالبون بالاستقلال. إلا أن السعوديين الشيعة عُرف عنهم أنهم أشخاص وطنيون تمامًا. لذلك اعتقدت طهران أن هذا القلق كان في الواقع لخدمة مصالح الرياض بحيث يتسنى لها الضغط على واشنطن لتقمع الشيعة العراقيين. وشددت طهران على أن بغداد راغبة في العمل مع الجماعات السياسية جميعها، لا الشيعة وحسب، بمن فيهم البعثيون السابقون الذين قرروا دعم العملية السياسية الجديدة في العراق. وإلى جانب ذلك، أكدت أن سخط السعوديين الشيعة إن حصل، فإنما يعود بصورة رئيسة إلى عوامل داخلية لا إلى التطورات الجارية في العراق. وبصورة عامة كان من الأرجح ألّا يقوم السعوديون الشيعة بالثورة على العائلة المالكة، لأن مصالحهم تتحقق على أفضل وجه بتوجيههم العلاقات مع الرياض بطريقة مدروسة. وفي خاتمة المطاف، فالحكومة القائمة في الرياض هي من يحميهم من المتطرفين الوهّابيين. وفي الواقع، وبما أن كثيرًا من النشطاء من رجال الدين الشيعة السعوديين يتبعون مذهب السيستاني العراقي في الفقه، فإن دعوة السيستاني إلى اللاعنف ساعدت عموماً في تهدئة الشيعة السعوديين.

ولم يكن الشيعة السعوديون يطالبون بالسلطة – بخلاف الشيعة العراقيين. "فمطالبهم في التمثيل [في السلطة] لم تكن إلا مطالب لا خطر منها وهي مطالب منطقية"، وذلك كما يقول علي أصغر خاجي، وهو سفير إيراني سابق في الرياض. لذلك، ومن وجهة النظر التي تفضّلها طهران، لم يكن لدى السعودية ما يدعوها إلى القلق من الانتخابات العراقية. والضمان الوحيد الذي تريده من طهران كان قائمًا – وهو أن إيران لن تستغل العراق لتحريض الشيعة السعوديين[11].

ووسّعت المملكة بحذر حوارها مع الشيعة، ويعود ذلك جزئيًا إلى التطورات الحاصلة في العراق. فزادت التمثيل الشيعي إلى أربعة أعضاء في مجلس الشورى، ليكون متناسبًا مع الإحصائيات الرسمية التي تقدِّر نسبة السكان الشيعة بـ٤% من سكان المملكة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، أجرت السعودية أول انتخابات للمجالس البلدية، وفاز فيها ممثلو الشيعة بأغلبية مقاعد بلدية القطيف في المحافظة الشرقية. ومع انغماس العراق في الفوضى أكثر فأكثر، استطاعت الرياض المحافظة على حوار

بنّاء مع الشيعة في القطيف، على الرغم من تكرر المصادمات المعادية للحكومة في تلك المنطقة.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، اصطدم الشيعة المرتبطون بالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وفرعه العسكري، منظمة بدر، التي كانت قواتها تضم حوالى ١٢٠٠٠ مقاتل مدرّب في إيران، مع القوات البريطانية المسؤولة عن حفظ السلام في البصرة. وفي الوقت نفسه، كان جيش المهدي يطالب بتحرير قادة كبار محتجزين في السجون البريطانية، فأجّج أعمال شغب فتاكة في جنوب العراق، همّشت دور حزب الفضيلة الصغير، الذي يتحكم بحكومة محافظة البصرة والمعروف بآرائه المعتدلة جدًا. وقد سببت الاختلافات بين منظمة بدر وجيش المهدي، بشأن ما إن كان جنوب العراق سيصبح جزءًا من دولة اتحادية [فدرالية] أم سيبقى جزءًا من الدولة المركزية كما يصر الصدر، سبّبت المزيد من اشتعال أعمال العنف في الأشهر التالية. واتهمت بريطانيا الإيرانيين بدعم مثيري الشغب بالأسلحة، وهي تهمة أنكرها الجعفري، وأنكرتها إيران. وقد أخبرني فتح الله إي أن تصرف القوات البريطانية على الأرض كان أقل من المأمول، وكان هو السبب الرئيس في اشتعال أعمال الشغب[12]. وفي الوقت نفسه اتهمت إيران بريطانيا بإثارة أعمال الشغب على حدودها مع العراق، وهي منطقة يسودها العِرْق العربي.

ودفعت أحداث البَصرة السنّة إلى الخروج من المنطقة، وأشعلت حربًا كلامية بين الرياض وطهران؛ ولعل الرياض[13] زوّدت السنّة بالمال والسلاح لمساعدتهم على البقاء في المنطقة كما ذكرت تقارير مختلفة. كذلك كانت المملكة قلقة أيضًا من دعوات المحافظين الجدد في واشنطن لمنح الأكراد العراقيين استقلالهم. وحذر سعود الفيصل من أنه إذا طرَح العراقُ مسوّدة دستور جديد، يصمّم إطار عمل اتحاديًا [فدراليًا] للمناطق الكردية الشمالية من العراق، بالإضافة إلى المناطق الجنوبية، فإن ذلك سيمنح سلطات مفرطة للحكام المحليين، في دولة يسودها الشيعة، وسيقسّم البلاد، وقال إنه مقترح يسلِّم العراق إلى إيران[14].

والظاهر أن منوشهر متقي شعر بالإحباط من هذه الملاحظات، فألغى زيارة كانت مخططة له للسعودية، وأخبرني في ما بعد أن "إيران تقبل بأن هوية العراق العربية هي

السمة الغالبة فيه، على الرغم من البنية الاتحادية لدستوره. وتأمل إيران فقط أن تقبل السعودية بنفوذ الآخرين في العراق، كما هي حال إيران، وتتعاون مع إيران عندما تستطيع ذلك". وكان الدافع الرئيس لإيران هو حاجتها لخفض تكلفة آثار الغزو على مصالحها، وهو ما يقتضي منها انتقاء معاركها مع الولايات المتحدة بشأن العراق. ولذلك، ونظرًا للمثال القائم بالدعم الأميركي العام للحكم الذاتي الكردي، الذي تعارضه الرياض، اختارت إيران ألا تقف في وجه تيّار اتخذ شكله في واشنطن منذ حرب الخليج سنة ١٩٩٠. وأخبرني متقي فقال: "لقد كان من الجهود التي بذلتها السعودية بقاؤها في وضع مرن في ما يتصل بمسألة قيام منطقة اتحادية كردية محتملة، كانت باعتقادها ستضرّ بهوية العراق العربية". ووافقت إيران على ما تقوله السعودية؛ إلا أنها اختارت أن تسير مع التيار السائد في ما يتصل بالمنطقة الاتحادية الكردية، إدراكًا منها أنها في نهاية المطاف لا بدّ لها من أن تتأقلم مع الظروف العراقية، التي تحدّدها الولايات المتحدة الأميركية إلى حدٍّ بعيد، إن كانت راغبة في أن تخلق لنفسها فرصًا جديدة[١٥].

وقد اعترف المسؤولون السعوديون الذين قابلتهم بأنه لا الرياض ولا طهران قادرة على تحدّي الشروط العامة للسياسة الأميركية في العراق، نظرًا للقوة الأميركية المهيمنة في المنطقة. وتراجع الأمير سعود عن تصريحه، مبديًا حرصه وتحفظه. وكرر القول إن أكبر خطر يواجه العراق لم يكن مطالبة الأكراد بإقليم مستقل، بل هو تقسيم سكان العراق العرب بين شيعة وسنّة[١٦]. فهذا التقسيم سيمنح القوة للأقاليم الغنية بالنفط في العراق، الكردية والشيعية في الشمال والجنوب، ويؤدي إلى نزاع جديد على تقسيم ثروات العراق. ثم ألحّت الرياض على الأمم المتحدة لإصدار قرار يضمن سلامة أراضي العراق، وعقدت اجتماعات متعددة لتوحيد العراق تحت راية عربية – بما في ذلك اجتماع الجامعة العربية في بغداد عندما رفضت الأحزاب السنية الممثّلة في الجمعية الوطنية العراقية الدستور، الذي جرى الاقتراع عليه في استفتاء شعبي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وإن لم يُقبَل الدستور في الاستفتاء، تُنتخب جمعية موقّتة في كانون الأول/ديسمبر لإقرار دستور جديد. وللتوصّل إلى حل وسط، شجع السعوديون الحزب الإسلامي العراقي، الذي يتزعمه السنّة في الائتلاف الوطني

العراقي، على دعم الاستفتاء الشعبي بشرط أن يبقى الدستور قابلًا لإدخال تعديلات مستقبلية عليه.

وفتح الاستفتاء الطريق أمام أول انتخابات وطنية في العراق لتشكيل حكومة دستورية، تدوم أربع سنوات. واعتقدت الرياض أن طهران أسهمت في قرار "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق" بقبول البنية الاتحادية المقترحة في الدستور. وربّما ذلك صحيح، وربّما خطّطت إيران فعلًا لقيام دولة اتحادية عراقية، إلا أن مسؤوليها لم يرغبوا في الترحيب بالفكرة علنًا أمامي. لكنْ بناءً على محادثاتي معهم، أعتقد أن الفكرة كانت تجتذب طهران بشكلها العام فقط. فالتناحر المحتمل بين الأحزاب السياسية الشيعية في الجنوب داخل منطقة اتحادية سيكون أمرًا مقلقًا، إذا تفكّك الاتحاد مع الشيعة في بغداد، أو جرى اعتراض سبيل النفوذ الإيراني في العراق.

وقد شدد فتح الله إي في حديثه معي على أن "إيران تفهم تعقيدات السياسة العراقية، والطبيعة الانتقالية للسلطة في بغداد. لذا فهي ترغب بالعمل مع عراق اتحادي، إن كان لها ذلك. لكنها تفضّل عراقًا موحدًا في سلطة مركزية مقرّها بغداد". والواقع أنه قال: "إن طهران ليست جادة كثيرًا بشأن فكرة الدولة الاتحادية. أمّا عبد العزيز الحكيم فكان جادًّا بشأن إنشاء منطقة اتحادية في الجنوب، وهي استراتيجية قام بتطويرها بالاشتراك مع الأكراد العراقيين. ولم يكن لإيران موقف في هذه القضية، لكنها استمرّت بدعم الحكيم بوجه عام"[١٧]. وكرّر متقي القول إن الواقعية الإيرانية "تقبل البنية الاتحادية"، لكن طهران ترغب أساسًا في "العمل مع الحكومة المركزية في بغداد، وتعزيز قوتها"[١٨].

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وعلى الرغم من مرور شهور من الجمود السياسي في البرلمان العراقي، اختير نوري المالكي ليكون رئيس الوزراء الجديد. وبما أنه كان عضوًا في حزب الدعوة، فقد كان على وفاق تام مع إيران الثورية، حيث أمضى جلّ وقته منفيًّا في أواخر سنوات الثمانينيات من القرن الفائت[١٩]. وعلاوة على ذلك، رأى فيه السعوديون والأميركيون شخصية مطواعة؛ فقد كان عضوًا ثانويًّا في الحزب يشق طريقه بنفسه رويدًا رويدًا. ولكونه وطنيًّا متحمسًا، رفض المالكي المنطقة الاتحادية التي اقترحها الحكيم في الجنوب. وشدد بدلًا منها على الهوية العربية للعراق، ومال

إلى تحسين العلاقات مع العراقيين السنّة أكثر من الأكراد، وهو تصرّف أَسعد الرياض كذلك.

وتوقعت إيران أن يميل المالكي إلى السنّة، إلى جانب دعوته إلى عروبة العراق. ووفقًا لما يقوله فتح الله إي، فإن إيران كانت مرتاحة لموقف المالكي "ما دام لا يخلق تحاملًا عربيًّا على إيران"[٢٠]. لكن زعماء سنّة العراق وأكراده أقدموا بعد انتخاب المالكي على لوم مجلس التعاون الخليجي، لعدم اشتراكه بصورة كافية مع بغداد لتطويق النفوذ الإيراني. لذلك كان الارتياب طاغيًا على نظرة إيران إلى التعهدات اللاحقة من السعودية بتقديم الدعم إلى المالكي. فقد عرضت الرياض أن تدعم حكومة المالكي ما دامت ملتزمةً بمشاركة السلطات، وتعهدت بتقديم مليار دولار أميركي دعمًا لها – نصفها سيقدمه الصندوق السعودي للتنمية لتمويل مشروعات في العراق، والنصف الباقي يُدفع لتشجيع التجارة بين بغداد والرياض[٢١]. كما اعتقدت إيران أن السعودية قدمت أموالًا إلى الإرهابيين وزعماء السنّة العراقيين، عن طريق شركات مختلفة أقيمت بعد ذلك في العراق.

وفي شهر آب/أغسطس، شنت القوات الأميركية غارات جوية على مدى ثلاثة أيام مستهدفة المقاتلين الشيعة في مدينة الصدر، دون إبلاغ المالكي، ودون اتخاذ تدابير مماثلة لقمع التمرّد السنّي. ودعت الأحزاب السياسية الشيعية العراقية إلى انسحاب القوات الأميركية. وجاءت الدعوة وسط ظهور أدلة متنامية على أن العملية السياسية في العراق قد أخفقت في تخفيف حدة التمرّد السنّي، الذي يقوده بصورة أساسية مقاتلون متطرفون من السعودية والأردن. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، تحمّل هؤلاء المقاتلون مسؤولية تفجير المزار الشيعي المقدّس للإمام الحسن العسكري في سامرّاء. وأدّت هذه الحادثة إلى عمليات قتل ثأرية انتقم بها المقاتلون الشيعة الصدريون من السنة، وأعقبتها موجة من التفجيرات الانتحارية استهدفت المدنيين الشيعة.

وقد أكد لي متقي أنه في ذلك الوقت كانت الرياض وطهران تعتقدان أن التيار الصدري أصبح تيارًا متشددًا، بالمقارنة مع التيار الشيعي المعتدل الذي يقوده المالكي. لكنه مع ذلك، تكهّن بأن هجوم آب/أغسطس يثبت أن الولايات المتحدة الأميركية كانت تعمل على إثارة الشقاق الداخلي بين الشيعة، وتعمل على تفاقم التوتر

بين الشيعة والسنة[٢٢]. واستضافت السعودية الصدر سنة ٢٠٠٦ سعيًا منها لكبح جماح ميوله المتشددة، لكن الولايات المتحدة الأميركية رفضت القيام بأي خطوة للتوافق معه، بينما شرعت إيران في التوسط لوقف إطلاق النار بين الصدر والحكومة العراقية. وأصرت طهران على أن الأسلحة ينبغي أن تبقى في يد الدولة، وهو موقف يهدف بصورة كبيرة إلى وضع مسؤولية أمن العراق في عنق بغداد، والتعجيل في الانسحاب الأميركي.

خطط الانسحاب تخلّ بتوازن القوى

في نهاية سنة ٢٠٠٦، أصدرَت "مجموعة دراسة العراق"، وهي هيئة حزبية من الحزبين الجمهوري والديمقراطي عيَّنها الكونغرس الأميركي، تقريرًا يلخص احتياجات الانسحاب الأميركي من العراق، بما فيها توصية بإجراء محادثات مع إيران وسوريا. وكانت معظم دول المنطقة، خلا إيران، قلقة من عجز العراق عن إدارة شؤونه الأمنية الخاصة، مما سيؤدي إلى زيادة التدخل الإيراني.

وردت السلطات السعودية بقوة على خطة الانسحاب الأميركي. فاقترح المحلل السياسي السعودي نواف عبيد أن تموّل المملكة المتمردين لمواجهة المجزرة المحتملة بحق السنة إذا انسحبت القوات الأميركية من العراق. وعبيد الذي كثيرًا ما كان يتردد على الولايات المتحدة عاد إلى الرياض، ولعل ملاحظته وعودته سببتهما عمدًا المخاوف السعودية[٢٣]. (وعندما زرت الرياض، وعلى الرغم من تعرّفي القصير بعبيد، مُنعنا عن الحديث وجهًا لوجه).

وسرعان ما كشف المسؤولون العراقيون عن أن المتمردين السنة باتوا قادرين على شراء الأسلحة بتمويل خاص من مواطنين سعوديين. كما أبدوا فزعهم من أن الخطة الزمنية للانسحاب الأميركي تتطلب وجود مستوًى من المسؤولية الأمنية تفتقر إليه الحكومة العراقية. وبطريقة لبقة، ركزت بغداد على زيادة أمد الخطة الزمنية للانسحاب. ثم لم تعد إدارة بوش متمسكة بموعد نهائي صارم، وعكفت على وضع علامات تعجل بالانسحاب الأميركي من العراق.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، زاد عدد القوات الأميركية للمساعدة في تثبيت الاستقرار في العراق، قبل الانسحاب المخطط له في سنة ٢٠٠٨. وجاءت هذه الزيادة بـ ٢٨٠٠٠ جندي إضافي إلى العراق، وكانت مشروطة بموافقة المالكي على حملة لقمع المقاتلين الشيعة. وترك خمسة من الوزراء الصدريين في مجلس الوزراء الائتلاف العراقي الموحّد، احتجاجًا منهم على ذلك القرار. وبقيت طهران والرياض، بتوجيه الأمير نايف، مرتابتين في أن تستطيع هذه الزيادة وقف الاقتتال، وتواصلت طهران مع الرياض طلبًا للمساعدة. فقام علي لاريجاني، الذي كان حينئذ الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، بأربع زيارات للسعودية، كانت آخرها في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٧. وقابل كلًا من الملك عبد الله والأمير بندر، الذي كان حينذاك الأمين العام لمجلس الأمن الوطني السعودي، وزار إيران عقب ذلك.

وفي غضون هذا التعاون من وراء الكواليس بين طهران والرياض، حسّنت تلك الزيادة العسكرية في القوات الأميركية الحالة الأمنية لبرهة وجيزة، في بغداد ومحافظة الأنبار الغربية، وهما المنطقتان الأشد عنفًا في تلك السنَة. فأُخرِج حوالى مليون من المتمردين السنة من بغداد ومحافظة الأنبار، في مرحلة من مراحل برنامج تثبيت الاستقرار السياسي، ورحلوا إلى مناطق بجوار الموصل (التي كانت أكثريتها من الأكراد إلى أن قام صدّام، في سعيه للتعريب [في مدن الأكراد]، بتوطين العرب السنة فيها رويدًا رويدًا، بدءًا من سبعينيات القرن العشرين وما تلاها)[٢٤]. وقد حث هذا الإجراء، مقترنًا بالجهود التي تقودها أميركا، الزعماء المحليين من السنة والشيعة على توقيع اتفاقيات لوقف إطلاق النار. وفي الوقت نفسه، أطلقت واشنطن حركة "مجالس الصحوة" السنّية، بدعمها بالسلاح الزعماء القبليين السنة – ومنهم متمرّدون سابقون – لحماية الأمن في مناطق من العراق، من الجماعات التي رفضت الاندماج في العملية السياسية العراقية.

وكانت إيران في حيرة من ذلك البرنامج، الذي دعمته السعودية. فقد أخبرني أحمدي نجاد أن البنية القبلية للعراق تعقد الأوضاع الأمنية فيه، قائلًا إن مجالس الصحوة السنّية عملت فعليًا على تفاقم هذه البنية وعدم استقرار العراق[٢٥]. والواقع أن العنف ضد الشيعة ازداد في سنة ٢٠٠٧. واعتقدت إيران أن ذلك إنما حصل لأن

Beirut campus

واشنطن بقيت غير راغبة في الضغط على السعوديين بما يكفي لقمع المتمرّدين السنّة.

وبالإضافة إلى الزيادة في القوات الأميركية، كانت أميركا تحتفظ بإمكانية الوصول إلى الخيار العسكري ضد إيران، وهو ما نبذه أحمدي نجاد قائلًا إن الأمر لا يعدو أن يكون "حربًا نفسية". وبعد أن عانت واشنطن من الانتكاسات العسكرية في حربها لكبت الميليشيات الشيعية، حينئذ فقط وافقت على تبنّي موقف أقل عدائية تجاه طهران. وفي ذروة الزيادة [في أعداد القوات الأميركية] التفتت واشنطن إلى طهران لتساعدها في استعادة السلام في بغداد وجنوب العراق، وذلك من خلال ثلاث جولات من المحادثات في ربيع وصيف سنة ٢٠٠٧. وكان متقي يعتقد أن واشنطن لم تكن جادّة في هذه المحادثات، وأن ثمرتها لم تكن مفيدة جدًا[٢٦]. وكانت نقطة الخلاف تكمن في إصرار إيران على أن تبقى الأسلحة في يد الحكومة العراقية وحدها، وهو أمر سيوقف مجالس الصحوة السنّية.

وعلى الرغم من ذلك، شجّعت إيران مقتدى الصدر والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق على مدّ يدهم للجماعات السنية الراغبة في العمل مع حكومة بغداد، بغية المساعدة في التعجيل في خطة الانسحاب الأميركي. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧ أقرّ "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق" على تغيير اسمه إلى "المجلس الأعلى الإسلامي العراقي" لاجتذاب جمهور عراقي أوسع. وبعد تدخل إيران بشهر، أمر الصدر أنصاره بضبط النفس عندما حاولت قوات الأمن العراقية مداهمة مدينتين، العمارة والديوانية، تابعتين لميليشيات جيش المهدي. ثم رحل الصدر لاحقًا إلى مدينة قم الإيرانية.

ولم يكن الإحساس بالأمن في أواخر الصيف ليتحقق لولا المساعدة الإيرانية والسعودية لاستراتيجية مكافحة التمرد الأميركية. وأسهمت واشنطن في رعاية سلسلة من المحادثات تحض على مشاركة دول الخليج في حفظ أمن العراق، مع تحضيرها لرحيل القوات الأميركية. ففي أيار/مايو ٢٠٠٧، اجتمعت ٦٠ دولة في شرم الشيخ، في مصر، في اجتماع على المستوى الوزاري، لإقرار "العقد الدولي مع العراق". وأكد العقد أن الالتزام الدولي بإعادة تعمير العراق أمر حتمي. ولهذه الغاية أعلنت السعودية أنها ستعفي العراق من معظم ديونه الخارجية. وقد جعل اجتماع لاحق في

إسطنبول في تشرين الثاني/نوفمبر، وفي الكويت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الحكومة العراقية تطلب مشاركة العرب المباشرة في إعادة تعمير البلاد. وكانت إيران راضية عن المحادثات. فقد أخبرني متقي بأن الاجتماع في الكويت، تحديدًا، وضع نقطة تحول في نظرة السعودية إلى العراق: "لقد أحسّت إيران بأن عملية إعادة النظر في السياسة السعودية، بدأت مع بذل جهود دولية لإنهاء مسيرة العنف في العراق سنة ٢٠٠٧"[٢٧].

وتواقَت انعقاد اجتماع الكويت مع قمع الجيش العراقي والقوات الأميركية لميليشيات الصدر في بغداد، وهو ما كان لإيران دور رئيس فيه، بحثّها الصدر على القبول بوقف إطلاق النار. وامتدح الزعماء العرب إيران عقب ذلك، لوقوفها ذلك الموقف القوي، وقام وزير الخارجية الإماراتي، عبد الله بن زايد آل نهيان – الذي كثيرًا ما كانت بلاده وسيطًا للسعودية في العراق – بأول زيارة لوزير خارجية من مجلس التعاون الخليجي لبغداد بعد الغزو.

وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧، وبعد إبرام اتفاقية جديدة لحفظ الأمن على الحدود بين إيران والعراق، أكد متقي أن السعودية وعدت بضبط عبور الحدود من قبل الإرهابيين، الساعين لإضرام العنف في العراق، على الرغم من أن تفجيرًا فتاكًا في شيراز حطم مسجدًا فيها في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، اتهمت طهران المتطرفين العرب بتنفيذه. لكن الملك عبد الله نعت وجود القوات الأجنبية في العراق بأنه احتلال، وحمّل الولايات المتحدة المسؤولية عن تزايد العنف في العراق – وهو تصريح كان مرضيًا لإيران.

وفي تلك الأثناء، دفعت إيران العراق للتفاوض على خطة زمنية لانسحاب القوات الأميركية. وفي أواسط صيف سنة ٢٠٠٧، اكتسب الحافز للانسحاب زخمًا جديدًا، بمساعدة من حلفاء إيران في المجلس الأعلى الإسلامي العراقي ووزارة الداخلية العراقية، التي كانت مفيدة في حفظ أمن العراق بدمجها فيلق بدر في قوات الأمن العراقية والشرطة الوطنية. وطالب المالكي بأن تسلم واشنطن السيطرة على الأمن العراقي إلى الحكومة المركزية في بغداد، فاضطرّت السيناتور هيلاري كلينتون حينذاك إلى الرد، وإبداء مخاوفها من نوايا واقتراحات المالكي لإيران، ودعت إلى عزله عن منصبه. كما أصدرت الرياض تصريحات تهاجم المالكي، ومردُّ ذلك جزئيًا إلى إقصائه السنّة من قوى الأمن العراقية. وطالب الزعماء السياسيون السنّة، وحتى

الجعفري، الذي كان قد انفصل آنذاك عن حزب الدعوة بسبب مواقف المالكي المتعنّتة، بتخليه عن السلطة.

وقرَّب هذا الصخب المالكي من إيران أكثر، وكان ما زاد في قربه اعتقاد طهران بوجود خطة ناعمة [غير مباشرة] أعدّتها السعودية لإطاحته من منصبه في ذلك الصيف. فقد أخبرني فتح الله إي أن "السعودية ألحت على الولايات المتحدة لإزاحة المالكي. واستمعت الولايات المتحدة إلى موقف السعودية، وأخبرت المالكي شفهيًا بأن عليه الرحيل. لكن إيران تباحثت مع الحكومة العراقية، ومع الجماعات السياسية وغير الحكومية للعمل على حل القضية، وبقي المالكي في السلطة". وعندما طلبت منه أن يفسّر لي سبب تراجع واشنطن عن الضغط على المالكي بصورة أكبر للرحيل، قال لي: "لا يمكن للقرارات الأميركية في العراق أن تبقى ثابتة، لأن التطورات العراقية كانت متسارعة جدًا. ونتيجة لذلك، سرعان ما تخلت الولايات المتحدة عن تلك الفكرة"[٢٨].

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، عُقدت قمة لمجلس التعاون الخليجي في الدوحة، دُعي إليها أحمدي نجاد، وكانت تلك علامةً على أن التخلي عن توجهات المنظمة السابقة تجاه إيران والعراق ربما يكون ممكنًا في صفقة مقبلة، على الرغم من حقيقة أن أعضاء متعددين في المجموعة رفضوا انضمام إيران إلى مناقشات مجلس التعاون الخليجي. إلا أن قطر، التي كانت تواجه مشكلات مع السعودية بشأن خلاف حدودي، وبسبب طريقة التعامل مع الملف العراقي، تقبّلت بسرور واضح وجود أحمدي نجاد في القمّة. وانتهت القمة بالتعهد بدعم التعاون سياسيًّا، وأمنيًّا، واقتصاديًّا، بين إيران والدول العربية، وحذرت من أن جماعات خارجية – في إشارة إلى الولايات المتحدة – تحاول ثني مجلس التعاون الخليجي عن تحقيق الشراكة مع إيران.

وفي ذلك الشهر نفسه، وبينما كان أحمدي نجاد يؤدي الحج بدعوة من السعودية، وفي أعقاب قمة مجلس التعاون الخليجي، استؤنف القتال بين جيش المهدي وفيلق بدر في البصرة. وزعمت واشنطن أن طهران مستمرة في دعم جيش المهدي بالمال والمؤن، مثيرةً العنف في جنوب البلاد مع تهيّؤ القوات الأميركية للحلول محل القوات

Beirut campus

البريطانية، في حماية أمن خطٍّ هشٍّ للإمدادات العسكرية يربط الكويت ببغداد. وقد أنكر متقي تلك التهم، وقال لي: "إن توسط إيران بين الصدر والحكومة العراقية ساعد في إنهاء الصراع في البصرة سنة ٢٠٠٨. وفضلت إيران ألّا تنظر إلى ما جرى في البصرة بعين المصلحة لأي جماعة شيعية، بل تنظر إليه بعين ترى أنه ينبغي قمع العنف في العراق لبناء تماسك شيعي بين أتباع: الحكيم، والصدر، والمالكي، والجعفري، وغيرهم"[٢٩].

والحق أنه في آذار/مارس ٢٠٠٨، انطلقت قوات الأمن العراقية في هجوم على جيش المهدي، لإسقاط سيطرته على البصرة. وأدّى الاشتباك إلى معارك في الشوارع بين جيش المهدي، وقوات الأمن العراقية، والقوات الأميركية، في جنوب بغداد. وفي الوقت نفسه تقريبًا، كان الاقتتال الداخلي بين جماعات منشقة عن جيش المهدي وفيلق بدر قد اشتعل في مناطق أخرى في الجنوب. وساعدت الغارات الجوية الأميركية قوات الأمن العراقية على قمع العنف، إلا أن الرئيس العراقي جلال الطالباني سعى إلى تدخل إيران، التي عملت على إنهاء القتال. وشرعت إيران في حثّ الصدر على الاعتدال، باشتراكه في العملية السياسية الدستورية في العراق. وفي شهر آب/أغسطس، وافق الصدر على وقف العمليات المسلحة لجيش المهدي، ومتابعة دراساته الدينية في مدينة قم الإيرانية.

وفي تلك الآونة، حنق المالكي على الرياض، فكبح جماح مجالس الصحوات في أوائل سنة ٢٠٠٨، إلا أنه في المقابل أصدر عفوًا عن المتمرّدين السنة المحتجزين في السجون الأميركية [في العراق]. واتهمت طهران لاحقًا بعض أولئك المتمردين بأنهم كانوا يشكلون العمود الفقري للجماعة الإرهابية: "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، عندما ظهرت هذه الجماعة سنة ٢٠١٤، كما اتهمت الولايات المتحدة والسعودية بأنهما دبرتا وصول الجماعة إلى قوتها الكبيرة لصد النفوذ الإيراني في العراق وسوريا.

وفي تموز/يوليو ٢٠٠٨، عقد رئيس الوزراء العراقي اتفاقًا مع أكبر كتلة سنّية في البرلمان، وهي جبهة الوفاق الوطني، لإجراء استفتاء شعبي في أواسط سنة ٢٠٠٩ بشأن ما إن كان على بغداد أن توسّع، أو تعجّل في انسحاب القوات الأميركية قبل

الموعد النهائي المحدد في سنة ٢٠١١، وهي خطوة ساعدت في تهدئة المخاوف السعودية من تنفيذ خطة انسحاب سريع للقوات الأميركية. كما أنه عيّن ستة وزراء ليحلوا محل آخرين رحلوا عن مجلس الوزراء بعد إضراب سياسي للسنّة قبل سنة من ذلك، ووظف السنّة في القوات المسلحة، وأعطاهم ٢٥% من المناصب الرفيعة في قوات الشرطة. وفي الوقت نفسه، استهل المالكي برنامج اجتثاث البعث في قوات الأمن والشرطة. وأخيرًا، أمر بقمع ميليشيا الصدر وتشكيل مجالس محلية في أقاليم العراق الخاضعة للمجلس الأعلى الإسلامي العراقي تزوّده بالتقارير بصورة مباشرة. وفي شهر آب/أغسطس، طالب القوات الأميركية بأن تسلمه السلطة في الوحدات شبه العسكرية ذات الأكثرية السنية.

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، أصدر البرلمان العراقي قانون سلطات المحافظات، الذي زاد في سلطة رئيس الوزراء في إقالة المحافظين المحليين، لكنه أيضًا سنّ انتخابات المحافظات. ورأت الرياض في هذه الانتخابات اختبارًا لقدرة العراق على تنفيذ المصالحة الوطنية وتعزيز سلامة الدولة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، ظهرت علامات على أن المملكة ترغب في التواصل مع إيران في هذه القضية، عندما أصدر المجلس المشترك لمجلس التعاون الخليجي، والاتحاد الأوروبي، والاجتماع الوزاري في بروكسل [في بلجيكا]، بيانًا شدد على ضرورة تحقيق الأمن السياسي، والاقتصادي، والإقليمي بالتوافق مع إيران والعراق.

وعقب ذلك شجعت الرياض قيام حوار بثلاثة اتجاهات مع واشنطن وطهران. إلا أن المقترح السعودي لم يكن متوافقاً مع الوقائع: فآنذاك كان الهدف الرئيس لطهران تفادي السعودية ومجلس التعاون الخليجي. وباختصار، كانت إيران ترى في السعودية حلقة ضعيفة في العراق، ولم تكن راغبة في الانضمام إلى المملكة بجدية، إلى أن تحل السعودية انقساماتها الداخلية بشأن كيفية إدارة أزمة العراق. ومن الواضح أن أمل المحللين السعوديين قد خاب، فباتوا يمارُون بأن فوضى الحكومة العراقية هي أمر مفضّل في عراق يحكمه حلفاء طهران. وإلى جانب ذلك، أصروا على أنه ينبغي الحد من التجارة مع إيران، لإرغامها على الانسحاب من العراق[٣٠].

لقد أنذرت رسائل السعودية المتضاربة، وتحذيرات العرب من صعود "هلال

شيعي" يمتد من إيران إلى بلاد الشام، بظهور موجة جديدة من سياسات الرد المجابهة لطهران. لكن سرعان ما ظهر رد طهران، فسمحت لصحفها ومحلليها السياسيين بصوغ مصطلح "السياسة الجغرافية الشيعية". ويقرر هذا المبدأ نفوذ إيران الاستراتيجي على العراق وبلاد الشام. وفي نهاية المطاف، فإنني أعتقد أن كلتا النظريتين لم تؤدّيا إلا إلى تصاعد التوتر في المنطقة، وإعاقة بناء تفسيرات بديلة، من النقاد السياسيين الإيرانيين والسعوديين، تساعد في إنهاء أزمة العراق.

وفضّلت الرياض، علناً على الأقل، عدم الاعتماد على نظرية "الهلال الشيعي"، فرفضت أخذها على محمل الجد، بخلاف ما فعلت وسائل الإعلام الغربية. ففي النهاية، لم تكن السياسة الشيعية وراء الحدود مفهومًا جديدًا، فهي سبقت الثورة الإيرانية؛ وقد أثبتت المملكة براعتها في التخلص من مثل هذه التيارات السياسية. حتى إن السعوديين زادوا الحصة السنوية لتأشيرات الدخول المخصصة لأداء العمرة للحجاج الإيرانيين، من حوالي ٧٠٠٠٠ تأشيرة إلى حوالى ٢٠٠٠٠٠ تأشيرة، ووسّعوا بناء المناطق المحيطة بالكعبة للتلاؤم، بدرجةٍ ما، مع العدد المتزايد من الحجاج العراقيين الشيعة والسنّة.

وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، قدم الملك عبد الله دعوة لمنافس أحمدي نجاد، رفسنجاني، لحضور مؤتمر في مكّة، يبحث في الحوار الإسلامي لتعزيز التسامح بين المذاهب. وكانت تلك الدعوة موجهة ضد أحمدي نجاد، وهي تشير إلى أن أحمدي نجاد هو المسؤول عن السياسة الإيرانية المتشددة في العراق. كما أراد الملك أن يمنح في المؤتمر اعترافًا أكبر بالشيعة السعوديين. وكان قراره تعيين نجله، الأمير مشعل بن عبد الله، محافظًا على محافظة نجران (التي سكنها الإسماعيليون تاريخيًا)، قد زاد في تأكيد الملك تعهّده بمشاركة الشيعة. وسمح عبد الله للشيعة في القطيف بالاستفادة من الرحلات الجوية المباشرة إلى مدينة مشهد الإيرانية، لزيارة ضريح الإمام الرضا – على الرغم من حقيقة أن ٢٢ عالمًا متشددًا من علماء السعودية، يقودهم الداعية المؤثر ناصر العمر، أصدروا بيانًا مشتركًا يدينون فيه الشيعة السعوديين وإيران قبل انعقاد اجتماع مكّة، ويحاولون ثني الملك عن عزمه توسعة المنطقة بين الصفا والمروة، وهما تلتان على جانبي الكعبة، التي أقرّها الملك للتوسيع على الحجاج.

Beirut campus

وألقى عبد الله ورفسنجاني خطابين افتتاحيين في المؤتمر. وبعد ذلك أعلن الملك، الذي كان يسعى لاستشارة رفسنجاني بخصوص شؤون الشيعة، رفع الحظر عن النساء في زيارة مقبرة البقيع بالمدينة. وبالتالي سمح للنساء الإيرانيات اللاتي يرافقن بعثة رفسنجاني بزيارة مدافن أئمة الشيعة في تلك المقبرة. وأدى القرار في ما بعد إلى مصادمات بين شرطة الأخلاق السعودية، والشيعة السعوديين في المدينة، والكثير من الاثني عشرية، ومنهم النساء، الذين أرادوا زيارة المقبرة، لكن الأمير نايف استطاع التدخل لإيقاف تلك الشحناء. وعُيِّن عقب ذلك نائبًا ثانيًا لرئيس مجلس الوزراء في آذار/مارس ٢٠٠٩، وقد ساعده نفوذه في المحافظة على توازن القوة الدقيق بين العائلة المالكة والمؤسسة الدينية المتشددة.

وشرع رفسنجاني في صوغ علاقة مستقلة مع السعودية بشأن العراق. فبإلحاح من مسؤولي وزارة الخارجية والمجلس الأعلى للأمن القومي، عقد اجتماعات مع السلطات السعودية أثناء انعقاد مؤتمر مكّة لمناقشة العلاقات الثنائية المتعلقة بالعراق، وسوريا، ولبنان، وأفغانستان. كما أنه تواصل مع الحوزات الشيعية في العراق، في زيارة نادرة له رفيعة المستوى للعراق سنة ٢٠٠٩، بشرت بظهور علامات الاعتدال في سياسة طهران. وكان الحديث في لقائه مع السيستاني، الذي تجنب لقاء أحمدي نجاد عندما زار العراق سنة ٢٠٠٨، ينم عن استياء العراق من الحكومة المتشددة في طهران. (وقد ألح عليَّ أحمدي نجاد ألّا أخوض كثيرًا في هذه القضية في حديثي معه).

وكان من الواضح أن رفسنجاني يحرز تقدمًا. ففي مباحثاته مع الأمير مقرن، الذي كان حينذاك رئيس الاستخبارات العامة، ناقش رفسنجاني مسألة ترميم نحو ١٠٠٠ موقع في المدينة المنورة، مقدس عند الشيعة. ووفقًا لما يقوله رفسنجاني، فعندما سافر سعود الفيصل إلى طهران لمتابعة هذه المباحثات، وساعيًا أيضًا إلى تشكيل خمس لجان مشتركة لحل الخلافات المعلقة، رفضت طهران مبادرات رفسنجاني. كذلك أخطأت وزارة الخارجية، التي باتت ضعيفة جدًا تحت حكم أحمدي نجاد ذي أسلوب الإدارة الفردية، في اتهامها السعوديين بإجراء تفتيش جسدي لمبعوث الحج الإيراني آية الله محمد ريشهري. وريشهري نفسه أنكر ذلك الادعاء، إلا أن تواصل رفسنجاني مع الرياض أُوقِف بعد ذلك[31].

وفي سنة ٢٠٠٨، أجرى المالكي محادثات مع واشنطن لإبرام "اتفاق انسحاب القوات" الذي يحدد شروط عمل القوات الأميركية في العراق بعد انتهاء تفويض مجلس الأمن في الأمم المتحدة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٨. وبقيت السعودية قلقة لخشيتها من تسليم السلطة كاملةً للمالكي. وكان أشد ما يقلقها الرسائل المختلطة التي تأتيها من إيران، كما كانت تأمل الاستمرار في سياستها الخاصة في العراق. وأخبرتني السلطات الإيرانية أن طهران حينذاك تلقت معلومات بأن الرياض تتهيّأ لإعادة إشعال التمرّد السنّي، الذي ربّما كان يرمي إلى منع القوات الأميركية من مغادرة العراق.

وفي ذلك الوقت، عارضت طهران إجراء أي محادثات لتمديد الخطة الزمنية للانسحاب، وتظاهرت حشود من الموالين لإيران في بغداد للدعوة إلى إنهاء الاحتلال. وقد قال لي أحمدي نجاد في مقابلتي معه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨: "أخبرَنا أصدقاؤنا العراقيون بأن هذا الاتفاق غير مقبول عندهم"، وجاء ذلك مباشرة بعد تصاعد التكهنات في الولايات المتحدة بشأن وجود صفقة في "اتفاق انسحاب القوات" بين بغداد وواشنطن. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، وبعد تعطلٍ دام أحد عشر شهرًا، فوّضت حكومة بغداد إلى المالكي التفاوض على إدخال تعديلات على مسوّدة الاتفاق. وعارض العراق تمديد الإطار الزمني للانسحاب الأميركي، لكنه وافق على بقاء حوالى ١٣٠٠٠٠ جندي أميركي على أراضيه. كما رحب المالكي بطلب إدارة بوش منح الحصانة للقوات الأميركية. وفي المقابل، سعى العراق إلى حظر الضربات العسكرية الأميركية المحتملة على جارتيها إيران وسوريا. وحالما وافقت أميركا على طلب العراق، خففت إيران معارضتها للاتفاق. ففي شهر تشرين الثاني/نوفمبر تم إقرار الاتفاق في البرلمان العراقي، بعد التصويت بفارق ضئيل بنسبة ٥٤% فقط من الأصوات التي اقترعت لمصلحته.

وأبدت السلطات الإيرانية تفاؤلها بأن الاتفاق، الذي رفع منزلة العراق الإقليمية بصفته دولة كاملة الاستقلال بعد الغزو، سيعمل على تحسين علاقاتها مع الرياض. وهكذا أصبحت إيران تبتغي جعل العراق جسرًا تتصل بوساطته بدول مجلس التعاون الخليجي. والحق أن أحمدي نجاد أعرب عن أمله بأن علاقات إيران الطيبة مع العراق

ستكون شفيعة لها في إقامة علاقات طيبة مع الدول الأخرى المجاورة للعراق في المنطقة، متناسيًا خيبة أمل مجلس التعاون الخليجي من حكومته. والواقع أنه كان قد أخبرني متفائلًا، بأن ازدهار تجارة إيران مع العراق كان تحقيقًا لرغبتها في السعي إلى فرص التطوير والتنمية في المنطقة[٣٢].

ولبرهة وجيزة، كان ذلك الأمل يبدو ممكن التحقيق إلى حدٍّ ما. ففي انتخابات المحافظات في العراق في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، انحاز المالكي إلى الجماعات الموالية للصدر لتشكيل برنامج وطني، وظفر بالفوز في تلك الانتخابات. كذلك، أظهرت الانتخابات تزايد عدد الأكراد الذين يفضلون العملية السياسية المركزية في العراق على الطموحات السياسية للاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، وهما الحزبان التوأمان في الحكومة الإقليمية الكردستانية، التي تركز على البنية الاتحادية [الفدرالية] لشمال العراق. وبعد الانتخابات، رفض المالكي احتمال الانضمام إلى التحالف الوطني العراقي، الذي تأسس في شهر آب/أغسطس بديلًا من التحالف العراقي الموحد. ومع دنوّ الموت الوشيك من أهم حليف لإيران في المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، عبد العزيز الحكيم، بدأت طهران بدعم التحالف الوطني العراقي. وهو التحالف الذي يرأسه نجل الحكيم ووريثه، عمار الحكيم، الذي تعهد بتطوير علاقات الحزب مع الدول العربية (وزار السعودية في نيسان/أبريل ٢٠١٠). ووافق الحكيم الشاب على عدم الإلحاح على البنية الفدرالية لجنوب العراق. ونتيجة لذلك، أصبح يمثل هيئة تضمّ ائتلافًا واسعًا من الشيعة، والسنة، والتركمان، والأكراد، انحازت إلى كتلة المالكي (دولة القانون)، لتشكيل التحالف الوطني تحضيرًا للانتخابات التشريعية العراقية سنة ٢٠١٠.

إلا أن معاداة البعثية بقيت سمة توحد بين صفوف ائتلاف التحالف الوطني العراقي وبرنامج المالكي السياسي. ونتيجة لذلك، وفي القمة العربية التي عقدت في الدوحة في آذار/مارس ٢٠٠٩، رفضت البعثة السعودية عقد اجتماعات ثنائية مع المالكي، الذي اتهم الدول العربية بتضليل عامة الشعوب العربية بتصويرها البعثيين وأفراد الصحوات السنية أبطالًا. كما أبدى مخاوفه علانيةً من قدرة المملكة على التحكم بالمتمرّدين السنّة. وقبل شهر من ذلك، سعى الملك عبد الله إلى إدخال إصلاحات

تخفف من وطأة الشرطة الدينية والنظام القضائي السعودي، بإسناده المناصب الرئيسة إلى أفراد مستقلين مقربين منه؛ في مجلس العلماء، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ووزارتي العدل والتعليم – وهي مؤسسات يمكنها أن تساعد في منع المتطرفين السعوديين من العبور إلى العراق.

ومع ميل الملك عبد الله الدائم إلى الاتفاق على حلول بنّاءة تفوق منافعها بكثير تكاليف المواجهات، فقد عقد العزم على تقديم حلول لأزمة العراق برويّة وأناة، فاقترح أن تتحقق في رئيس الوزراء العراقي ثلاثة شروط: الأول، أن يكفل تعيين رئيس سنّي توافق عليه الرياض على إثر الرحيل المتوقع لجلال الطالباني نتيجة مرضه؛ والثاني، أن يسمح بتوسيع سلطات الرئيس؛ والثالث، أن يعقد تحالفًا وثيقًا مع الرئيس السنّي الجديد لتشكيل حكومة شاملة. وأكّد لي فتح الله إي، الذي أفضى إليّ بهذه المقترحات، بأنه "لم يكن لدى إيران اعتراض على هذه المطالب السعودية، ما لم يتغير توازن القوة ضد مصلحة إيران"[33].

إلا أن المالكي تجاهل الرياض، وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أمر بالقبض على خمسة عشر زعيمًا من زعماء الصحوات، لكنه أصرّ على أن تلك الاعتقالات لم تكن جزءًا من حملة مدروسة على السنّة. ونتيجة إلحاح واشنطن، تعهد بتوظيف أفراد الصحوات في الوظائف الحكومية – على الرغم من أن معظم تلك الوظائف كانت من مستويات متدنية. كذلك واجهت القوات المسلحة السنّية التي تعمل بأمر الحكومة مصيرًا غامضًا. ورفض الكثير منهم استخدام السلاح للدفاع عن حكومة المالكي، وتذمروا من تدني رواتبهم. وقد يكون قرار المالكي إخراج السنة من قوات الأمن العراقية وتوظيفهم في مؤسسات إدارية، وعجزه عن دفع الرواتب لاستبقائهم، أسخط الرياض؛ ففي أواسط شهر نيسان/أبريل، أدانت طهران اجتماعًا ثلاثيًا ضمّ أعضاءً سابقين في حزب البعث، وشخصيات دينية سنّية عراقية، وعقد في دولة الإمارات، لمناقشة الوضع[34].

ورأت طهران في الاجتماع محاولة لزعزعة استقرار العملية السياسية في العراق؛ مع أن المسؤولين الإيرانيين باحوا لي بأن تعامل المالكي مع القضايا الأمنية كان محل تساؤل، لكنهم أصروا على أنه ما زال يمثل التيار الشيعي المعتدل، وهو أمر

Beirut campus

يجب أن يرضي الرياض. كما أكدوا لي أن السعودية قدمت السلاح والمال لإنشاء جماعات منشقة داخل قوات الأمن والشرطة العراقية، بغية إضعاف المالكي. وزادت الصحافة الإيرانية على ذلك، فاتهمت جيران العراق العرب بتنظيم حملات جماهيرية داخل العراق لتشويه صورة إيران، باستحضار الخلافات الحدودية القديمة، ونشر المنشورات البعثية التي وزعت أيام حكم صدام، التي تصف إيران بأنها العدو المهزوم أمام العرب[35]. وردًّا على ذلك، هاجمت الصحافة المتشددة في إيران الجهود الرامية لتحريف الأعداد الفعلية للشيعة في السعودية، مدّعية أنهم يؤلفون نحو ٣٠% من سكان السعودية ويشغلون ٤٠% من أرضها[36]، كما زعمت الصحف أن التمويل الرئيس للقاعدة إنما يأتي من السعودية، بعلم الولايات المتحدة الأميركية[37].

وظهر العنف في العراق من جديد في صيف وخريف سنة ٢٠٠٩، بعد أن هاجم مفجّرون انتحاريون مباني الحكومة العراقية في بغداد. واتهم النوّاب العراقيون السعودية بتمويل التمرّد الأخير، وتزويد البعثيين السابقين بمليارات الدولارات لتقويض أمن العراق – على الرغم من إنكار السلطات السعودية أيّ تدخّل منها في التمرّد الأخير[38]. بعد ذلك اتهم المالكي سوريا مباشرة بإثارة أحداث العنف الأخيرة. إلا أن أحمدي نجاد لمّح لي بأنّ المالكي كان تحت ضغط كبير، كما كانت واشنطن أضعف بكثير من أن تردّ على المالكي في ذلك المستوى من الاتهام، وأن هناك دولًا أخرى في المنطقة (لم يسمِّها لي) تقف وراء التفجيرات، التي من وجهة نظره كانت ترمي إلى تمزيق العلاقة البنّاءة بين العراق وسوريا[39].

وكانت طهران قلقة جدًّا من تمزيق العلاقة بين العراق وسوريا، نظرًا لأن حدودها المساميّة [الكثيرة الفرجات] مع العراق تجعلها سريعة التأثر بأيّ انتشار لعدم الاستقرار في العراق وسوريا. وحتى نقاط العبور الآمنة، مثل محطة مهران الحدودية الدولية، التي تقايض فيها إيران الوقود مع العراق، تخضع لتدابير أمنية متساهلة. وعلاوة على ذلك، فإن مليون إيراني على الأقل يعبرون هذه الحدود متّجهين إلى كربلاء والنجف كلّ سنة، وكثير منهم يَمضي فيزور سوريا أيضًا، وعلى طهران أن تضمن سلامتهم جميعًا. وفي تلك الأثناء، كان الإرهابيون يدخلون إيران من ثغرات تلك الحدود نفسها، وكانت قوى الأمن والاستخبارات الإيرانية تعمل على إحباط العمليات الإرهابية التي ينفذها

المتمرّدون السنّة القادمون عبر الحدود إلى إيران، ويُزعَم أن تمويلهم يأتي من بلدان في المنطقة. ورفضت إيران اتهام أيّ دولة إقليمية بصورة مباشرة، مع أنها لمّحت إلى تورط السعودية وإسرائيل في هذه العمليات.

وفي السعودية، في ذلك الوقت، كان القلق من تصاعد الإرهاب في المنطقة يؤثر سلبًا على جهود الملك عبد الله في المصالحة مع الشيعة السعوديين. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٩، جاءت الوعود بإدخال الشيعة في هيئة كبار العلماء، التي توسعت أيضًا لتشمل أتباع المذاهب من غير المذهب السنّي الحنبلي. لكن في نهاية تلك السنة، اضطرّت الرياض إلى تشديد الرقابة على الناشطين الشيعة لتهدئة المتطرفين السنّة، الذين كانوا يصعّدون النزاعات القائمة في العراق، وفي اليمن المجاور، حيث كان يتشكل تمرّد من الشيعة الحوثيين (الذين اتهمت الرياض طهران بدعمهم) على الحكومة المركزية الموالية للسعودية في صنعاء. إلا أن الملك عبد الله عمل على ألّا يُصدِر الفتاوى إلا أعضاء هيئة كبار العلماء، وهو إجراء يهدف إلى كبح دور الدعاة المتطرفين في إثارة الضغائن ضد الشيعة.

لكن للأسف، ألقى زهير الحارثي، وهو عضو في مجلس الشورى السعودي، اللوم علنًا على العقيدة العسكرية لأحمدي نجاد في ازدياد حدة العنف في المنطقة، ولمّح إلى أن المملكة ستتمكن من التعاون بنحو أفضل مع طهران إذا عاد الإصلاحيون إلى الحكم – وفي هذا إشارة واضحة إلى نتيجة شهر حزيران/يونيو [سنة ٢٠٠٩] في إعادة انتخاب أحمدي نجاد، التي أثارت جدلًا كبيرًا[٤٠]. إلا أن نتائج الانتخابات في إيران لم تكن لتغيّر السياسة الإيرانية في العراق. ومن وجهة نظري، فأنا أرى أن السياسة الخارجية الإيرانية في الحقيقة لا تتغيّر كثيرًا مهما تغيّر الرئيس الذي يتولى مقاليد السلطة. وقد أكد لي فتح الله إي هذه الفكرة في حديثه معي، فقال: "ليس هناك من سبب يدعو إيران، بغضّ النظر عمّن يقودها، إلى تغيير منهجها في مجال السياسة الخارجية، ما دام أمامها الكثير من الخيارات لتختار منها"[٤١]. ثم إن أحمدي نجاد صرف نظره عن مخاوف السعودية من إعادة انتخابه، وقال: "إن التطورات التي حدثت بعد الانتخابات الإيرانية ما هي إلا تيّارٌ يتدفق ويسير في طريقه. لذلك على كل دولة في المنطقة (ويشير هنا بصورة غير مباشرة إلى السعودية دون أن يسمّيها)

أن تقتنص الفرصة الحالية في العراق لتحل مشكلاتها معه على نحو مستقل، فذلك أفضل ما يحقق المصلحة الجماعية للمنطقة"[٤٢].

وفي تلك الأثناء، أكدت طهران، بما أنها قبلت الوجود واسع النطاق للقوات الأميركية في الأراضي العراقية والقواعد العسكرية الأميركية المنتشرة في دول مجلس التعاون الخليجي، أن على واشنطن ومجلس التعاون الخليجي أن يقبلا الآن بدور إيران في العراق وسائر بلدان المنطقة. وكرر لي أحمدي نجاد هذه النقطة بصورة واضحة قائلًا: "ما دامت أميركا باقية في المنطقة، فستظل كائنًا غريبًا ترفضه شعوب المنطقة. أما إيران فلا يمكن أن ترفضها المنطقة، لأنها جزء منها وهي موجودة هنا لتبقى"[٤٣]. وأضاف لي فتح الله إي: "إن الظروف في أفضل أحوالها بالنسبة إلى إيران لتكون لها مكانة إقليمية عالية بين العرب، نظرًا إلى أن وصول الإدارة الأميركية الجديدة بقيادة باراك أوباما [إلى السلطة في أميركا] هو نتيجة لما أصاب الأميركيين من إنهاك وتعب"[٤٤].

لكن طهران لإسكات منتقديها، شرعت بالحث على تشكيل حكومة وحدة وطنية في العراق خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت في البلاد في آذار/مارس ٢٠١٠. إلا أن النقطة الرئيسة التي ارتكزت عليها الانتخابات العراقية البرلمانية، من الناحية الأمنية، هي تمديد العمل باتفاق انسحاب القوات. ودعا الاتفاق [الجديد] إلى رحيل القوات الأميركية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وهو أمر دعمته إيران. وكانت السعودية تعتقد أن بقاء شيء من الالتزام الأميركي [بأمن العراق] هو أمر لا بد منه لتثبيت الاستقرار في العراق.

وتعهد المالكي، مدعومًا من إيران، بالتمسك بالموعد النهائي في الاتفاق – وهذا هو أحد الأسباب التي جعلت أميركا والسعودية تفضلان دعم القائمة العراقية بقيادة إياد علّاوي في الانتخابات البرلمانية. وفي زيارات لاحقة للرياض، قام بها زعماء عراقيون، ومنهم الطالباني، وعمار الحكيم، ومسعود البرزاني، رئيس إقليم كردستان العراقي المستقل، تعهدوا بالعمل على تشكيل حكومة موحدة. إلا أن المالكي راوغ التصويت الشعبي، الذي منح علّاوي التفوق عليه، فأصدر قانونًا يجعل من المرشح صاحب أكبر كتلة برلمانية رئيسًا للوزراء. وفي صراع على السلطة دام ٩ أشهر،

شب نتيجة الخلاف على تحديد رئيس وزراء العراق، استطاعت إيران أن تحصل على مؤازرة سوريا للمالكي، وشجعت المالكي والطالباني على تشكيل ائتلاف مع الجماعات الشيعية والكردية. وفي إحدى المراحل، دفعت إيران مصر والأردن إلى إرسال تطمينات إلى دول مجلس التعاون الخليجي بأن المالكي ينوي العمل مع جيران العراق العرب.

وشعرت السعودية بالاستياء من تزايد الاستبداد في حكم المالكي، لذلك وعدت، بحسب ما يقوله فتح الله إي، الرئيس السوري بشار الأسد بمعونة مالية إذا رفض التعامل مع رئيس الوزراء العراقي، مع التعهد بأن علّاوي سيمنح السلطة لحزب البعث العراقي البائد الذي تدعمه سوريا. ورأت طهران أن من المؤسف أن تجعل السعودية السوريين يعتقدون بإمكانية فوز المتعاطفين مع البعث في الانتخابات العراقية. ويضيف فتح الله إي فيقول: "وكان كل ما استنتجته إيران من ذلك هو أن علاقاتها مع السعودية تتدهور أكثر فأكثر"[٤٥].

وفي أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وعندما كان أحمدي نجاد في نيويورك، أجاب عن السؤال بشأن موعد تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، بعد استفسار الأمين العام للأمم المتحدة عن ذلك الموضوع. وكان معظم صانعي القرار في الغرب يسألون السؤال نفسه، ولم يكن بوسع أحد الإجابة عنه. فطمأن الرئيس الإيراني سائليه بأن التغيير الحكومي سيحدث في غضون ثلاثة أسابيع تقريبًا. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، طلب نائب الرئيس الأميركي جون بايدن من الطالباني أن يسلم الرئاسة إلى علّاوي. فرفض الطالباني ذلك الاقتراح وأصر على أن تكون رئاسة الوزراء للمالكي. وفي ذلك الشهر، ضمنت إيران كذلك التعاون السوري الكامل بشأن العراق. وتحسنت علاقات العراق مع سوريا؛ وزار المالكي سوريا وحصل على اعتراف بما يبذله من جهود لتحقيق الاستقرار في العراق.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، كلف الطالباني المالكي بتشكيل حكومة جديدة، بعد أن رفض الاثنان الخطة الأميركية الأخيرة القاضية بتشكيل حكومة وحدة وطنية مع القائمة العراقية. فقد رأيا أن إقامة ذلك الائتلاف ستضر بوحدة حكومة المالكي. وبعد شهر من ذلك، كرر المالكي قوله بالحاجة إلى التمسك باتفاق

Beirut campus
library

انسحاب القوات. وقد جعلت أفعاله السعودية تقرر قطع المعونات عن العراق. كذلك أعلن المالكي إيمان حكومته بأن العلاقات مع إيران علاقات ضرورية وإيجابية لحفظ أمن العراق. وجاء هذا التصريح بمثابة صفعة [للأميركيين]؛ ففي السنوات من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١١، أنفقت الحكومة الأميركية ما يقدر بـ ٦١ مليار دولار على إعادة إعمار المؤسسات المدنية والعسكرية العراقية. وعند رحيل القوات الأميركية، فإن من سيدير هذه المؤسسات هم حلفاء إيران العراقيون المقربون لها.

كذلك أهملت خطط الانسحاب الأميركي تطوير أدوار متكاتفة للرياض وطهران بشأن مستقبل العراق. وبما أن السياسة الأميركية كانت في تغير دائم لمواكبة تطور الأحداث السريع في العراق، فلم تستطع بناء ما يكفي من الثقة، لا مع الرياض، ولا مع طهران، في القضايا التي تخص أمن العراق.

وعلاوة على ذلك، فأنا أعتقد أن الانقسام بين الشيعة والسنّة، الذي تعمق بعد اكتمال خطط الانسحاب، كان يبدو لواشنطن أمرًا محتومًا. ونظرًا لشعور واشنطن بعجزها إلى حد كبير عن السيطرة على ذلك الانقسام، لا بالضغط على السعوديين، ولا بالضغط على الإيرانيين، فقد بدا وكأنها سلمت بالأمر. لكنها بذلك تجاهلت حقيقة خطيرة: فالعقائد هي التي تخدم الأدوار السياسية للسعودية وإيران في العراق؛ إلا أنها لم تكن الدافع الرئيس. فكثيرًا ما كان يجري التغاضي عن الآثار المترتبة عنها. فلو لم تكن العقائد هي الدافع الأولي الذي يدفع الرياض وطهران، لكان بإمكان واشنطن العمل على تثبيت الاستقرار في العراق قبل الانسحاب، بالسعي لضمان دور سياسي متوازن لذَينك البلدين في العراق.

إلا أن الولايات المتحدة الأميركية لم تكن في وضع يمكّنها من تقديم ضمانات أمنية إلى إيران ويداها موثَّقتان إلى حدّ ما، ويعود ذلك تحديدًا إلى أعمال إيران التخريبية – وبذلك لا يمكن ضمان تعاون السعودية وإيران بشأن العراق. وأنا أرى أن ذلك التعاون كان ضروريًّا لحل النزاعين الرئيسين السابقين في العراق: الحرب الإيرانية العراقية، وحرب الخليج. ففي كلتا الحربين، كانت خصائص التوازن الذاتية تهيمن على سياسات الخليج الفارسي – التي عملت الرياض وطهران على ضمانها – هي التي أسهمت في إحلال السلام.

وحقيقة أن طهران وواشنطن لم تريا في الرياض شريكًا جادًا في السلام، نتيجة تدفق الإرهابيين السعوديين إلى العراق، كانت مشكلة إضافية في مرحلة ما بعد الانسحاب. وكان في وسع كلٍّ من إيران وأميركا أن تحسنا التصرف بالاعتراف بالدور البنّاء الذي قامت به السعودية مرارًا في العراق، على الرغم من نقاط الضعف في سياساتها هناك. ومع أن واشنطن لم تبح بمعلومات استخباراتية تهدد تعامل المملكة مع الوضع في العراق، كانت الصحافة الإيرانية كثيرًا ما تنقل أخبارًا عن أعمال السعودية التخريبية فيه – على الرغم من أنه لا يمكن تأكيد صحة تلك الأخبار، ولا توجد معلومات بديلة موثوقة تأتي من الغرب لدحض أو تثبيت تلك الادعاءات.

وكان صانعو القرار السعوديون يدركون تمام الإدراك أنه لم يؤخذ بمواقف المملكة في العراق على محمل الجد بسبب سياساتها المثيرة للشكوك. فتولوا مسؤولية وضع حدٍّ للعمليات الإرهابية، كما دعوا بأناة إلى حوار إقليمي مع إيران، في ظل غياب أي مبادرة أميركية كبيرة لحل النزاع في العراق بعد الانسحاب. وكان موقفهم في ذلك سليمًا. وإن كان من الممكن إقناع إيران بفهم قلق السعودية من الأفعال الإيرانية في العراق، فبإمكانها أن تسعى في سياسة أقل تكلفة عليها، تنتفع منها جميع الدول في المنطقة.

لكن في حديثي مع السلطات الإيرانية، كان من الواضح أنهم يعترفون مكرهين بالمجالات التي تتقاطع فيها مصالح طهران والرياض. وقد أخبرني أحمدي نجاد أنه يعتقد أن الخلافات بين السعودية وإيران بشأن العراق بدت أشد بروزًا لأن هناك خاصيتين ينبغي التعامل معهما على أرض العراق: النسيج القبلي للعراق، الذي تعرفه الرياض وتدعمه، والبنى المؤسساتية الجديدة التي دخلت العراق بعد الغزو، والتي تسعى إيران إلى دعمها بصفتها الضامن الثابت الوحيد لاستقرار العراق بعد انسحاب القوات الأميركية[46].

ونتيجة إدراك الرياض حقيقة النفوذ الإيراني الكبير في العراق، بقيت صامتة إزاء قرار واشنطن بتشديد نظام العقوبات الاقتصادية على طهران. فمن وجهة نظر الرياض، كما أخبرني سفير سعودي سابق في إيران، كانت إيران تحقق مجدها في العراق، ولن تعطيها المملكة تلك الفرصة الذهبية مرة أخرى لبسط نفوذها على المنطقة. وكان

تركي الفيصل، تحديدًا، يدعو علانيةً إلى تشديد العقوبات الاقتصادية على إيران. إلا أن هذه الميول كانت تقف حجر عثرة أمام قدرة الرياض على صوغ سياسة تجاه إيران. ومع ذلك، كانت الرياض تقول إنها وجدت أن من الصعب عليها تطوير رؤية واضحة بشأن الاتجاه الذي تسير فيه إيران تحت قيادة أحمدي نجاد[47]. لكن بغض النظر عمن يقود إيران، فإن سياسة الإبقاء على الحد الأدنى [فقط] من المصالح مع إيران ستجعل إيران على الأرجح أكثر إصرارًا على التصرف بصورة فردية، سواء حكمها أحمدي نجاد أو غيره.

لقد أسهم الشعور بالإحباط من أفعال إيران في نشوء إحساس عام لدى الرياض بأنها "غير مدعوّة" للتدخل في شؤون العراق، وهذا هو السبب في انسحاب الرياض من المشاركة الكاملة في شؤونه، كما أخبرني الأمير تركي[48]. ولعل الرياض كانت قلقة أيضًا من عجزها هي نفسها عن تقديم سياسة متماسكة تجاه العراق، لا بسبب الأفعال الإيرانية، بل بسبب إخفاق المملكة في ضبط المتطرفين العرب الذين يزعزعون استقرار العراق. وفي نهاية المطاف، بيّنت السعودية أنها اختارت البقاء خارج العراق نتيجة الصعوبات الأمنية المعقدة فيه. (وكانت السعودية قد أخرت إرسال سفير لها إلى العراق، لكنها عيّنت أخيرًا فهد الزيد، سفيرها في الأردن، سفيرًا غير مقيم في العراق في شباط/فبراير ٢٠١٢، على الرغم من أن العراق كان قد أعاد فتح سفارته في الرياض منذ سنة ٢٠٠٩. وفي سنة ٢٠١٥، عمدت الرياض إلى تعيين سفير جديد لها مقيم في العراق، هو ثامر السّبهان).

وجعلت مخاوف أمنية مماثلة كلًّا من عمار الحكيم، ومقتدى الصدر، يدعوان إلى استقالة المالكي. وفي سنة ٢٠١٤، وأثناء الانتخابات البرلمانية الجديدة في العراق، كان حتى السيستاني، والأحزاب الكردية، والشخصيات السياسية السنّية، يدعون المالكي إلى تقاسم السلطة. ومضت الرياض بعيدًا [في تساهلها] إلى حد قبولها بأن يكون أيٌّ من الصدر، أو الحكيم، رئيس الوزراء المقبل في العراق في انتخابات سنة ٢٠١٤، مبديةً مقصدها ذاك لطهران، وذلك وفقًا لما أخبرني به مساعد وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، في حديثي معه في العاصمة الإيرانية في صيف سنة ٢٠١٤. إلا أن طهران كانت تعتقد أن الفوضى ستدب في العراق إذا جرى

تجاهل نتيجة عمليتها السياسية، التي ستضمن نصرًا [انتخابيًّا] ساحقًا للمرة الثالثة للمالكي[٤٩]. وبعد بضعة شهور فقط، وتحت الضغط الجاد من الرياض، قبلت طهران مكرهة بمخطّط ما بعد المالكي في العراق.

وبقي المالكي لبرهة ثابتًا على معارضته لأي إجراء لتقاسم السلطة، بعد إحباطه انقلابين كبيرين على الأقل ضد حكومته في سنة ٢٠١١، وفي سنة ٢٠١٤. وفضلًا عن ذلك، وبعد استخفاف الأميركيين به في آخر مناقصاته لشراء أسلحة متطورة للجيش العراقي سابقًا في سنة ٢٠١٣، كان مرجحًا له أن يبقى مخلصًا لطهران ليضمن حمايتها له. ونتيجة لذلك، تم تجاهل جهوده في مد يد الصداقة إلى الرياض بعد استئنافه منصبه. وفي تلك الأثناء، كانت الرياض ترقب المالكي باهتمام مع بدء تقدم قوات "الدولة الإسلامية في العراق والشام" ببطء إلى العراق في ربيع سنة ٢٠١٤، وهو الأمر الذي أجبر رئيس الوزراء العراقي على الاستقالة، لمصلحة قيام حكومة جديدة في بغداد تبدي ودًّا أكبر مع جيران العراق العرب، وبذلك تكون أكثر قدرة على التوصل إلى تفاهم معهم لكبح تدفق المتطرفين العرب إلى العراق.

واتهم عبد اللهيان بلدانًا عربية معينة (دون أن يسمي السعودية بصورة مباشرة) بدعم تقدم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" في العراق، بقبول من واشنطن. وأرسلت طهران قوات لمساعدة حكومة بغداد الجديدة في حماية مدن المزارات العراقية، وتحرير البلدات العراقية التي سقطت في يد قوات "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (وقد غيرت الجماعة اسمها لاحقًا إلى "الدولة الإسلامية")، لاقتناعها بأنه لا الولايات المتحدة الأميركية، ولا السعودية، على الرغم من تشكيل ائتلاف لقتال "الدولة الإسلامية"، بإمكانها الآن مواجهة ما كانت طهران تعتقد أنه قوة إرهابية ساعدت كلتا الدولتين على إطلاقها في المنطقة. وقد دفعت القوات المدعومة من إيران أحيانًا إلى تجنب الاشتباك مع "الدولة الإسلامية"، لتمكين الائتلاف الأميركي والجماعات العراقية الموالية للسعودية، أو الحكومة العراقية نفسها، من تولي المهمة. لكن حتى وقت كتابة هذا الكتاب، لم يستقر الرأي بشأن إن كان بمقدور الائتلاف إيقاف تقدم "الدولة الإسلامية" تمامًا دون المساعدة القتالية الطوعية التي تقدمها الجماعات العراقية الشيعية المدعومة من طهران.

وعلاوة على ذلك، يبدو أن "الدولة الإسلامية" أمضت أوقاتًا سهلة في تقدمها في البلدات العراقية غير الكردية، أما البلدات الكردية فسرعان ما تمّ تحريرها من قوات "الدولة الإسلامية" بمساعدة الائتلاف والأكراد المسلحين. ورأت إيران أن ما جرى يثبت حقيقةً بسيطة: هي أن الولايات المتحدة الأميركية مصممة على حماية المنطقة الكردية المستقلة في العراق لتكون ثقلًا مقابلًا لإيران. وفي مقابلات كثيرة مع الصحافة الإيرانية، أوضح عبد اللهيان أن طهران تعتقد أن أميركا تغيّر سياسة سابقة لها تدعم قوات "الدولة الإسلامية"، وكان هذا التغيير موجهًا إلى دعم الأكراد لكونهم حليفًا أكثر ثباتًا، ويبدو أن السعودية كانت تسير في إثْرها. وجرى ذلك مع إدراك حقيقة أن واشنطن والرياض، كما أخبرني مسؤولون في وزارة الخارجية الإيرانية، بحاجة إلى ضمان أن يكون الأكراد حليفًا أكثر ثباتًا، لأن من الواضح أن "الدولة الإسلامية" ما هي إلا تيار عابر في العراق، ولا يمكنها الحصول على موطئ قدم ثابت في البلاد، كما أن العنف الذي ترتكبه يمكن أن ينتشر في المملكة أيضًا.

الفصل الحادي عشر

السعودية، وإيران، والسياسة الجغرافية في بلاد الشام: حالات لبنان، وسوريا، وفلسطين

في سنة ١٩٩٢، وبينما كانت واشنطن لا تزال ترى في حزب الله جماعة إرهابية، فاز الحزب بـ١٢ مقعدًا في مجلس النواب اللبناني، بعد تعهّده بتحرير الأراضي اللبنانية التي تحتلها إسرائيل. وتلقى حزب الله مساعدات مادّية من إيران، بالإضافة إلى الدعم السوري، لبناء جبهة مسلحة في وجه إسرائيل. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، أعلنت إسرائيل أنها ستسحب قواتها من جنوب لبنان بعد احتلال دام قرابة عشرين سنة. وقدّم الانسحاب الإسرائيلي فرصًا جديدة لإيران وسوريا لبسط نفوذهما على لبنان. لكن بعد غزو العراق سنة ٢٠٠٣، قررت الإدارة الأميركية في عهد الرئيس جورج بوش الابن أن على سوريا، التي خربت عمليات أميركا في العراق بمنحها ملاذًا آمنًا للبعثيين السابقين والإرهابيين العراقيين، أن تنسحب من لبنان. وهدفت واشنطن بتطويق سوريا أيضًا إلى ضبط حزب الله والأفعال الإيرانية في لبنان.

وجاءت فرصة إجبار القوات السورية على الخروج من لبنان عندما اشتبك مناصرون للرئيس اللبناني الموالي لسوريا، إميل لحّود، مع مناصري رئيس الوزراء اللبناني الموالي للسعودية رفيق الحريري، بشأن قرار سوريا التمديد للحّود في منصبه سنة ٢٠٠٤. وقطعت الولايات المتحدة علاقاتها مع سوريا، التي كانت أفعالها في العراق، والآن في لبنان، تغذي سنّ قانون بمعاداة سوريا في الكونغرس الأميركي، وصدر في كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وهو "قانون المساءلة واستعادة السيادة اللبنانية"؛ واتهمت نسخة مجلس النواب من القانون (الصادرة برقم ١٨٢٨) سوريا بالتحريض على الإرهاب، وحيازة أسلحة الدمار الشامل. وفي ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وبعد إلحاح فرنسا والولايات المتحدة، تبنّى مجلس الأمن في الأمم المتحدة القرار رقم ١٥٥٩، الذي هدف إلى إرغام القوات السورية على الخروج من لبنان، بعد مضيّ نحو ٣٠ سنة من وجودها فيه.

وحذرت الرياض واشنطن قبل البدء بجهودها لإصدار قرار مجلس الأمن ١٥٥٩، من أن مطالبتها بخروج القوات السورية من لبنان ربما تكون عملًا غير مدروس بعناية. والحق أن الحريري كان منهمكًا جدًّا، قبل استقالته الآتية قريبًا، في مشاركة السياسيين الموالين لسوريا، لا في المطالبة برحيل القوات السورية. وفي الوقت نفسه، شرع الحريري بروّية وأناة بعقد تحالفات مع الجماعات اللبنانية المعادية لسوريا. إلا أن إدارة بوش بقيت متعنّتة، ورفضت أيّ دور لسوريا في لبنان. ووصفت سوريا بأنها دولة راعية للإرهاب، وتبعت ذلك سلسلة من العقوبات الاقتصادية الأميركية، ما أدّى إلى تعاون سوري أكبر مع حزب الله وإيران، بالإضافة إلى رفضها الالتزام بقرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة.

وبعد يوم من صدور ذلك القرار، أجبرت سوريا حكومة الحريري، ومجلس النواب اللبناني، على الموافقة على تمديد ولاية لحّود لمدة ثلاث سنوات. وكان المفترض دستوريًّا بلحّود أن يترك منصبه، ولا يصحّ انتخابه لولاية أخرى، إلا أنه جرى تعديل الدستور لحل هذا المأزق. واستقال الحريري في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، على الرغم من إلحاح فرنسا والسعودية على سوريا لتدعم حكومة الحريري.

وكانت النقطة مثار النزاع في القرار ١٥٥٩، دعوته إلى "نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة، سواء الأجنبية منها والداخلية"، بما فيها حزب الله. وحذر منتقدو القرار من أن محاولة نزع سلاح حزب الله ستكون أمرًا بالغ الصعوبة، وربما تشعل حربًا أهلية. وقد حثّت روسيا، التي امتنعت عن التصويت، مجلس الأمن على الأخذ بالحسبان أن أيّ خطوة خاطئة يمكن أن تفاقم الوضع سوءًا في لبنان، وتجعله نقطة مركزية جديدة لعدم الاستقرار في المنطقة. لكن بعيد ذلك، أعلنت

روسيا خططها لبيع صواريخ أرض جوّ متقدمة لسوريا، على الرغم من الاعتراضات الإسرائيلية والأميركية، التي تعود نوعًا ما إلى أن سوريا قد تسلّم المكوّنات الصاروخية إلى إيران وحزب الله. واحتفظ حزب الله بسلاحه دون أن يلقي بالًا للقرار.

وحاولت الرياض التوسّط بين واشنطن ودمشق. وسعيًا من دمشق إلى المحافظة على اتفاق الطائف الذي رعته السعودية سنة ١٩٨٩، وكان قد دعا أول ما دعا إلى انسحاب القوات السورية من لبنان، طالبت دمشق بوضع جدول زمني للانسحاب في مقابل تخفيف الضغوط الآتية من واشنطن. وبحلول ربيع سنة ٢٠٠٥ كانت سوريا قد سحبت قواتها من لبنان، التي وصل عددها في إحدى المراحل إلى ٤٠٠٠٠ جندي. وكانت المساعي الشخصية الكثيرة لولي العهد الأمير عبد الله، للتواصل مع الرئيس السوري بشار الأسد، قد دفعت المبعوثَ الخاصّ، تيري رود لارسن، للأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، إلى امتداح السياسية البنّاءة التي تنتهجها السعودية.

لكن العلاقات بين السعودية وسوريا تدهورت بعد اغتيال الحريري في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. ولمّحت الرياض إلى أن دمشق كان لها دور في اغتيال الحريري، بينما أنكرت إيران وسوريا أيّ دور سوري في عملية الاغتيال. ولم تكن التهم مقنعة، بل كانت قريبة من التلفيق، على الرغم من أن الأمير بندر كان كثيرًا ما يُنتَقد في الرياض لقربه الشديد من واشنطن، في الوقت الذي كان فيه كثيرون آخرون من أمراء العائلة المالكة يثيرون نقاشات تتساءل عن مدى صواب اللحاق بواشنطن في نزاعاتها الإقليمية، بما فيها النزاع مع سوريا بشأن لبنان. لكن بندر، بصفته الأمين العام لمجلس الأمن الوطني السعودي الجديد منذ سنة ٢٠٠٥، استمر في ممارسة نفوذه في الملفّ السوري للمملكة، الذي كان يعمل عليه منذ عقود مع عبد الله. والأهم من ذلك، أن وجهات نظر الأمير بندر اندمجت مع وجهة نظر الرياض العربية، التي تسعى إلى إصلاح اختلال توازن القوة مع إيران في العراق، وذلك بالحد من نفوذ طهران في بلاد الشام.

وهكذا دعمت الرياض، بمساندة من الولايات المتحدة (التي استدعت سفيرها من سوريا عقب اغتيال الحريري)، الاحتجاجات الشعبية المعادية لسوريا في لبنان بعد وفاة الحريري. وقد صيغت الاحتجاجات، التي سُمّيت جماعيًّا باسم "ثورة الأرز"،

على مثال الثورات المؤيّدة للديمقراطية، والمدعومة من أميركا، التي ظهرت في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، وتحدّت النفوذ الروسي، منذ أواسط تسعينيات القرن العشرين وما بعدها. وكان مطلب ثوّار ثورة الأرْز إنهاء النفوذ السوري في لبنان، وإيقاف دعم سوريا لحزب الله، وإخراج لحّود من السلطة.

وفي أربع جولات انتخابية، جرت في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو، فازت الجماعات المناوئة لسوريا بأغلبية المقاعد في مجلس النواب. وأجريت الانتخابات العامة، التي تُعدّ أول انتخابات ديمقراطية تحدث منذ نحو ٣٠ سنة، في ظل حكومة موالية لسوريا برئاسة رئيس الوزراء نجيب ميقاتي، وأشرفت عليها الأمم المتحدة. وبقيادة سعد الحريري، نجل رئيس الوزراء السابق، فازت القوى المناوئة لسوريا بـ٧٢ مقعدًا من أصل ١٢٨ من مقاعد مجلس النواب. وأصبح وزير المالية، ومعاون الحريري المقرب منه، فؤاد السنيورة رئيسَ الوزراء الجديد في البلاد.

وفي عهد رئيس الوزراء الموالي لسوريا عمر كرامي، الذي سبق نجيب ميقاتي، أحبط حزب الله الجهود الرامية إلى تشكيل حكومة إجماع وطني بشأن خلافاته مع الجماعات المناوئة لسوريا، في موضوع نزع أو عدم نزع سلاحه قبل الانتخابات النيابية. ولتجنب اشتباكات أخرى، دعا السنيورة ممثلي حزب الله إلى حكومته لدعم حكومة وحدة وطنية، على الرغم من رفض حزب الله نزع سلاحه. ونتيجة لذلك، سرعان ما تورّطت إدارة السنيورة في مناوشات سياسية، اشتعلت بين القوى الموالية لسوريا والقوى المناوئة لها. وظهرت هذه النزاعات أحيانًا في شوارع بيروت، وكان أكبرها تظاهرة قام بها داعمو الحريري في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦.

تورّط السعودية وإيران في حرب لبنان سنة ٢٠٠٦: سوريا في الوسط

في ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦، دخل الجيش الإسرائيلي لبنان لإيقاع الهزيمة بحزب الله، بعد عبوره الحدود مع إسرائيل، وخطفه جنديَّين إسرائيليين، وقتله ثلاثةً آخرين. كما قُتِل خمسة جنود إسرائيليون غيرهم في عمليّة إنقاذ [للجنديَّين المخطوفَين] باءت

Beirut campus

بالإخفاق. وقد أخبرني وزير الشؤون الاجتماعية السعودي السابق، عبد المحسن العكاس، في مقابلة لي معه: "لقد كان ذلك عملًا تخريبيًّا متعمّدًا قام به حزب الله، ليثير نزاعًا جديدًا مع إسرائيل"[1]. والواقع أنه كان من المعتقد على نحو واسع أن حزب الله سعى لإسكات الأصوات المنادية بنزع سلاحه عن طريق إثارته لذلك النزاع. إلا أن حزب الله كان يرى أن الثأر الإسرائيلي سيكون محدودًا، على مثال مناوشات مماثلة حصلت في السنوات السابقة؛ لكن إسرائيل، مع تعهّدها بسحق حزب الله، نفذت هجومًا ضخمًا سرعان ما انتشر إلى مناطق مجاورة للعاصمة بيروت والحدود اللبنانية السورية.

ودمَّر الرد الإسرائيلي – بقذائف صاروخية وضربات جوية هائلة تبعها غزو برّي استهدف معاقل حزب الله في الجنوب – البنية التحتية المدنية في جنوب لبنان، وأدّى إلى مقتل ١٥٠٠ شخص على الأقل، معظمهم من المدنيين اللبنانيين. والأسوأ من ذلك، أن أهداف الحرب لم تكن واضحة؛ فقد كان يُفترض أن إسرائيل تسعى إلى إضعاف حزب الله، والتأكد من أن إيران لن تستطيع استخدام هذه الجماعة للهجوم على إسرائيل في مقبل الأيام. وأثارت الحرب المخاوف، بالنظر إلى إصرار طهران على أن واشنطن كانت مشتركة في الهجمات، من أنها ليست إلا مقدّمة لتطويق كامل، أو حتى مقدّمة لغزو عسكري، يطال سوريا أو إيران.

وأنكرت واشنطن معرفتها المسبقة بالنوايا الإسرائيلية. إلا أن وزيرة الخارجية الأميركية، كونداليزا رايس، صرّحت بأن واشنطن ستستمرّ في دعم الأفعال الإسرائيلية، فالولايات المتحدة تعدُّ الوضع الراهن في الشرق الأوسط وضعًا غير مقبول. وكان تصريحها يعني أن الولايات المتحدة ستدعم إسرائيل إلى أن يندحر حزب الله ويُنزَع سلاحه. وفي تلك الأثناء، رفض الرئيس بوش الاستجابة للدعوات المنادية بطلب المساعدة من إيران لوقف سفك الدماء الجاري في العراق؛ وبدلًا من ذلك، استخدمت الولايات المتحدة القوة في وجه المتمردين العراقيين الشيعة في أوائل آب/أغسطس ٢٠٠٦، مباشرة بعد اندلاع الحرب في لبنان، مع تعهدها بوقف النفوذ الإيراني في العراق ولبنان[2].

وبعد أسبوعين من بدء الحرب، رعت إيطاليا مؤتمرًا دوليًّا بشأن لبنان في روما،

وسافر دبلوماسيون إيطاليون إلى إيران لتشجيعها على المشاركة في المؤتمر. وفي مقابلة لي مع وزير الخارجية الإيراني، منوشهر متقي، أخبرني أن إيران كانت تأمل أن تؤدّي الوساطة الإيطالية إلى حلّ مشترك مع الغرب ينهي الحرب، لكن المندوبين الإيرانيين غادروا روما مقتنعين بأن الولايات المتحدة لن تشارك في مباحثات لوقف إطلاق النار[٣].

وانعقدت قمة طارئة لوزراء الخارجية العرب في القاهرة، بعد ثلاثة أيام من اندلاع الحرب، كشفت عن إجماع بين الدول العربية الرئيسة رجّح أن تدور الدوائر على حزب الله. وهذا ما جعل طهران تعتقد، مع وجود الموافقة الأميركية، أن السعودية، ومصر، والأردن، وحكومة فؤاد السنيورة في بيروت، لم تكن على دراية وحسب بأن الهجوم الإسرائيلي قادم، لكنها أيضًا تولت في مهمّة جماعية تأخير صدور أي قرارات بشأن النزاع لمدة أسبوعين – وهو الزمن اللازم، كما هو متوقع، لإسرائيل لدحر حزب الله. وقد أكد لي هذه النقطة دبلوماسي إسرائيلي، أخبرني بأن بلدانًا عربية معينة طلبت من الدبلوماسيين الإسرائيليين بجلاء القضاء على حزب الله، في زياراتهم لعواصم تلك البلدان يخبرونها عن الغزو المقبل.

وقبل اجتماع القاهرة، دعا مُتّقي نظراءه في مصر، والأردن، والسعودية، وسوريا، بالإضافة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، عمرو موسى، إلى بناء إجماع لإنهاء الحرب. إلا أن الحرب، التي دامت لما يربو على الشهر، زادت في حدّة التناحر بين السعودية وإيران. فمن وجهة نظر السعودية، كانت معارضتها للدور الإيراني في لبنان تعمل على ضمان أمنها الخاص. كما يمكنها، بتهميش إيران، فضّ الحلف الإيراني مع دمشق وحماس، وهو ما سيمكّن الرياض من المضيّ قدمًا في خطتها للسلام العربي الإسرائيلي، التي صاغتها في سنة ٢٠٠٢، وسيمنح المملكة القدرة على التأثير في واشنطن، لئلّا تتجاهل المصالح العربية في عملية حل القضايا الأمنية الإقليمية الإسرائيلية. حتى إن الصحف الإيرانية لمّحت إلى أن الرياض ترمي إلى تحقيق أهدافها عن طريق إنشاء قوة عسكرية سنّية تقابل قوة حزب الله، وذلك بدعمها جماعات السلفيين الجدد في المخيمات الفلسطينية داخل لبنان. وقد زادت المساعدات السعودية لهذه الجماعات بعد حرب سنة ٢٠٠٦، لكن عندما تواردت

Beirut campus library

الأخبار بتورّط الرياض مع تلك الجماعات، أدركت الرياض مباشرة حدود خلق انقسامات سياسية تعتمد على العقائد، في المجتمع اللبناني التعددي، ومن الواضح أنها تراجعت عن دعمها تلك الجماعات[٤]. وفي تلك الأثناء، أمَلت إيران أن تدعم الحرب موقفها الإقليمي في إدانتها المعلنة لإسرائيل منذ بداية الحرب، مع شعورها بأن الزعماء العرب بدَوا متفاهمين على البقاء صامتين إلى حدّ كبير مباشرة بعد اندلاع الحرب، على الرغم من الغضب الشعبي في العالم العربي من الأعمال القتالية الإسرائيلية. وقد عجّل هذا التناقض في وصول تمويل خاص من العالم العربي إلى حزب الله، وبصورة أساسية من مجتمعات الشيعة في دول الخليج العربية، هذه الدول التي شرع بعضها في إعطاء مُهَل لاتخاذ إجراءات بحق الخلايا الموالية لحزب الله.

وحافظت طهران ظاهريًا على موقف غير متحيز في النزاع، بغية تجنب الحرب الكلامية مع جيرانها العرب. فحاولت أن تظهر بصورة معلنة غير منحازة إلى حزب الله، نظرًا للإدانة العامّة التي انصبت على الحزب لإشعاله الحرب. والحق أن متقي أحجم عن إطلاق أيّ تصريحات علنية، يمكنها أن توحي بأن إيران تدعم حزب الله، ولم يذكر حزب الله في المقابلات التي أجراها في زيارته لبيروت، أوائل شهر آب/ أغسطس. وبدلًا من ذلك، أكد رسالة تقول بأن الحرب تستلزم حلًّا يكون مقبولًا من كل الجماعات اللبنانية. لكن العكاس شدد على أنه بالرغم من الدبلوماسية الإيرانية "كانت إيران تَظهر في عيون جيرانها العرب بصورة البلد المهيّج لتلك الحرب، بسبب دعمها حزب الله"[٥].

وتضاعفت الخسائر في الجانب العربي، ودعت السعودية سوريا إلى استخدام نفوذها عند حزب الله لإنهاء الحرب. ورفضت دمشق مساعدة الرياض، بسبب العداء المستحكم بين الدولتين عقب اغتيال الحريري. وأرسل عبد الله الأمير بندر إلى طهران للتفاوض على إنهاء النزاع، إلا أن الرئيس الإيراني أحمدي نجاد أخبرني أن الأمير بندر "لم يكن شخصًا مجديًا". وأكد لي قائلًا: "لم نشعر بأن له أي دور حقيقي أو رغبة حقيقية في حل المشكلة"[٦]. ثم زار الأمير بندر طهران مرة أخرى ليلتقي بعلي لاريجاني. إلا أن متقي أبلغني بأن الرياض، على الرغم ممّا بذلته من جهود، كانت عاجزة عن القيام بدور رئيس في إنهاء الحرب[٧].

وفي غضون ذلك، زادت قوات حزب الله من شدّة الحرب، ردًّا على إخفاق مباحثات روما. وفي هجوم جديد أدهش معظم المراقبين، أطلق الحزب صواريخ على أراضي إسرائيل، بمعدل ١٣٠ صاروخًا يوميًا، مظهِرًا قدرة حربية جديدة لم يكُ يعلم بها إلا قلّة. وعلى الرغم من أن ثلثي الصواريخ تقريبًا دُمِّرت أثناء الحرب، وعلى الرغم حتى من أن معظم الصواريخ كانت تفتقر إلى المعايير التكنولوجية الحديثة اللازمة لهزيمة الإسرائيليين، أقلقت حالة السلام التي يعيشها المدنيون الإسرائيليون، وأوقعت بينهم بعض الإصابات. وهذا التوتر البارز قلب المعادلة العسكرية على إسرائيل، التي كانت قدرتها على تحمّل الإصابات أقل بكثير من قدرة قوات حزب الله. وعلاوة على ذلك، واجهت إسرائيل الهزيمة في محاولاتها لقمع قدرات حزب الله في أرض المعركة، بسبب عزم الحزب على شنّ حرب عصابات، واستعداده لاستخدام مراكز مدنية في أعماله الحربية. ونتيجة إدراك الحزب التام للخوف الذي بثته قدراته شبه العسكرية [في نفوس الإسرائيليين]، أبدى زعيمه حسن نصر الله رغبته في الاستمرار في الحرب. إلا أن عدد القتلى اللبنانيين المدنيين في الحرب بدأ بالتزايد نتيجة شدة الهجمات الإسرائيلية. وأظهر حزب الله قدرات حاذقة في استخدام هذا الأمر لإثارة الاحتجاجات الشعبية في العواصم العربية لدعم الحزب.

وبعد الإحساس بالخطر، تنادى الزعماء العرب للاجتماع في بيروت، بعد ثلاثة أسابيع من بدء الحرب، لإعلان الدعوة إلى وقف إطلاق النار. واغتنم أحمدي نجاد تلك الفرصة ليدعو الملك السعودي، في رسالة بعث بها إليه، إلى قيادة العالم العربي للخروج من الورطة التي وقع فيها. وفي ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٦، سلّم وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل رسالة من عبد الله إلى البيت الأبيض، يحثه فيها على وقف إطلاق النار، الذي ظن الرئيس بوش أنه لن يدوم طويلًا. كما حذرت السعودية الولايات المتحدة الأميركية بأنها لن تستطيع البقاء صامتة لمدة أطول، بسبب ارتفاع عدد الإصابات بين العرب في النزاع. وعقب ذلك، حذر الأمير تركي الفيصل، الذي كان آنذاك سفير السعودية في واشنطن، الولايات المتحدة الأميركية من أن المملكة لن تستطيع منع شعبها لمدة أطول من الانضمام إلى الإدانة العالمية المناهضة لإسرائيل[٨].

لقد أثبتت سلسلة من المبادرات الإقليمية فائدتها في التوصل إلى وقف إطلاق نار

Beirut campus library

حافل بالأحداث، وأنا أشير هنا إلى اجتماع مجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي، الذي جمع بنغلادش، وإندونيسيا، وماليزيا، وباكستان، وإيران، والاجتماع التحضيري لوزراء الخارجية الآسيويين في منظمة التعاون الإسلامي في ماليزيا، الذي تبعه اجتماع للجامعة العربية في بيروت. وأعقبه أن أُنيط بوزير الخارجية القطري، الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني (الذي كانت بلاده العضو الوحيد في مجلس الأمن من مجموعة الدول الإسلامية المعنية بالأمر)، وعمرو موسى، متابعة خيار وقف إطلاق النار في مجلس الأمن. وفي ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، وافق مجلس الأمن بالإجماع على القرار ١٧٠١ الداعي إلى إنهاء الحرب. وساعدت خمس جولات من محادثات المتابعة في: شرم الشيخ، وإسطنبول، والكويت، والقاهرة، والرياض، على معالجة الأزمات الداخلية في لبنان بعد الحرب[٩].

ووفقًا لما حدّثني به المسؤولون الإيرانيون، كان الجهد المشترك الذي بذلته إيران وقطر هو الذي ساعد في وقف النزاع في لبنان، على الرغم من أن الباحث السعودي والشخصية السياسية البارزة عبد العزيز صقر، أخبرني بأن قطر لم تكن لتعمل مع إيران لولا قبول الرياض بذلك[١٠]. إلا أن هناك تداعيات للأمر حصلت بين السعودية وقطر، جعلت الرياض تقرّر سحب سفيرها من الدوحة سنة ٢٠٠٢، بسبب خلاف على الحدود المشتركة، تمّ حله سنة ٢٠٠٨، وهو ما يعني أن قطر كانت مستعدة لرسم دور مستقل لها في السياسة الخارجية.

والتفتت إيران إلى قطر تطلب مساعدتها، في مصالحها، ويبدو أنها نجحت في ذلك. فقد عقَد متقي اجتماعًا خاصًا في آب/أغسطس ٢٠٠٦ مع وزير الخارجية الفرنسي حينذاك، فيليب دوست بلازي، في مكان إقامة السفير الإيراني في بيروت. وأخبرني بأن "وزير الخارجية الفرنسي طلب لقائي في بيروت، وقالت فرنسا إنها ستقوم بمبادرة في مجلس الأمن في الأمم المتحدة لإصدار قرار بوقف إطلاق النار. إلا أن الجهود الفرنسية طغت عليها المصالح الأميركية". وتمثلت هذه المصالح وقتذاك في إحجام الرئيس الفرنسي، جاك شيراك، عن إرسال وزير خارجيته إلى إيران في شباط/فبراير ٢٠٠٧ للتفاوض على صفقة، نيابةً عن المشاركين في اجتماع مؤتمر باريس الثالث لإعادة إعمار لبنان. لكن دوست بلازي وافق على متابعة خيار وقف

إطلاق النار في مجلس الأمن في الأمم المتحدة. ونتيجة خشية إيران من أن الفرنسيين قد يخضعون للضغط الأميركي، ويتخلون عن خيار وقف إطلاق النار، فقد طلبت من قطر – الدولة غير الدائمة العضوية في مجلس الأمن – أن تتولى تقديم مبادرة وقف إطلاق النار في الأمم المتحدة[11].

وللاستفادة من هذه الفرصة، شجّعت طهران مبادرة قطر إلى المساعدة في إعادة إعمار جنوب لبنان. فاجتذبت قطر حزب الله، وحثت سوريا وإيران الحزبَ على التواصل مع السعودية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، زار مبعوث من حزب الله المملكة، والتقى بالملك عبد الله. وفي ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قاد السفير السعودي في بيروت، عبد العزيز خوجة، مبادرة وساطة للتوصل إلى مسوّدة اتفاق بين تحالف ١٤ آذار/مارس (الذي اكتسب اسمه بعد المسيرة الهائلة المناوئة لسوريا في بيروت سنة ٢٠٠٥) وحزب الله. وبيّنت الاتفاقية أنه تم التوصل إلى تفاهم بشأن القيام بتحقيق قضائي دولي في حادثة اغتيال الحريري، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم ١٩ وزيرًا من تحالف ١٤ آذار/مارس، وعشرة وزراء من المعارضة التي يقودها حزب الله.

وبالرغم من تواضع نتائج هذا التواصل بين إيران، وقطر، والسعودية، فإنه في نهاية المطاف شجع الرياض على الاعتراف بحزب الله، بتقديمها مساعدات مالية إلى لبنان بقيمة ٣ مليارات دولار من مساعدات إعادة الإعمار، كما تبرّعت المملكة بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار للمساعدة في إعادة إعمار بيروت ومناطق أخرى تأثرت بالحرب، وأودعت مليار دولار أميركي في مصرف لبنان المركزي، لتثبيت استقرار العملة والاقتصاد[12]. وقد مضى سعود الفيصل أبعد من ذلك، فأكد أن حزب الله كان يتعرّض لضغط شديد من الخارج (ربما يشير بذلك إلى إيران أو إلى الولايات المتحدة)، إلا أنه يبقى أولًا وقبل كل شيء منظمة لبنانية. لكنه حذّر بحرص من أنَّ الآخرين – لعله يشير مرة أخرى إلى الإيرانيين أو إلى الأميركيين – لا يقبلون بموقعه ذاك[13].

وتفاخرت السلطات الإيرانية، التي تحدثتُ معها، بالتوجيه الاستراتيجي الذي يقولون إن إيران قدّمته لضمان مصالح حزب الله أثناء مرحلة إعادة الإعمار. فقد أخبرني أحد كبار المسؤولين بأنه على الرغم من أن التمويل جاء من السعودية، هناك نظرة

Beirut campus

عامة لبنانية وعربية في الواقع، تميل إلى انتقاد المملكة بسبب تعاونها في بداية الحرب مع الولايات المتحدة وإسرائيل[14]. وساعدت هذه الفكرة في تعزيز النفوذ الإيراني والسوري في لبنان، في آثار ما بعد الحرب. وكان السعوديون مرتاحين إلى رغبة سوريا في التعاون في الشأن اللبناني. حتى إن السعودية تواصلت مع إيران بغية الحصول على موافقة الأسد للتوسط لإنهاء النزاع اللبناني. كما ألح الملك على نصر الله لقبول قيام حكومة وحدة وطنية، وتيسير قضية محكمة الحريري. وعلاوة على ذلك، قدّمت المملكة مساعدات وافية للشعب اللبناني بعد الحرب، على هيئة إمدادات غذائية، ومساعدات طبية طارئة، لمعالجة أكثر من ثلاثة آلاف لبناني، وذلك لتنال الاعتراف بأنها، على خلاف مزاعم إيران، ما زالت تحتفظ بنفوذها ومصداقيتها داخل لبنان.

ومن الواضح أن الملك أخبر نصر الله أيضًا بأن يتوقع مواجهة قيود مالية كبيرة، وعقابيل سياسية عظيمة، إن لم يسهم في استقرار لبنان. وذلك يعني أن السعودية كانت منزعجة من الدور الإيراني في لبنان. وسابقًا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بدأ انقسام كبير بالظهور داخل العائلة المالكة في تلك القضية، عندما استقال الأمير تركي فجأة في نهاية تلك السنة (بعد برهة وجيزة من توليه منصبه سفيرًا في واشنطن). وآنذاك، كان الأمير بندر يقوم بزيارات متعددة لواشنطن، ويبدو أنه كان هناك برنامج فعّال يجري إعداده في السياسة الخارجية السعودية لتطويق إيران. وبعيد ذلك، دعا شقيق الأمير تركي، سعود الفيصل، الذي كان ممسكًا عن الانحياز إلى أيّ طرف في قضية مغادرة الأمير تركي، دعا إيران إلى وقف تدخلها في الشؤون العربية. وعلى الرغم من أن طهران تعتقد أن تركي الفيصل كان متقبّلًا للحاجة إلى مشاركة إيران على قاعدة ثابتة، نظرًا لأنها بلد جار وبلد مسلم، فقد رفض وزير الخارجية جهود فرنسا الهادفة إلى إدخال إيران في المباحثات الخاصة بلبنان. ونتيجة لذلك، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، اجتمعت في مؤتمر باريس الثالث ٣٦ دولة، مع مشاركة الأمم المتحدة، والجامعة العربية، وعشر مؤسسات مالية دولية، للتخطيط لإعادة الإعمار بعد الحرب في لبنان. ولم تكن إيران مدعوّة بينها.

كذلك حاولت الرياض دق إسفين بين طهران ودمشق – بإعطائها سوريا فرصة المشاركة في حوار عربي عوضًا عن تواصلها مع إيران. وللوصول إلى تلك الغاية،

تابعت قضية اغتيال الحريري بنشاط واهتمام، لتوريط عناصر من النظام السوري. وأبدت سوريا استجابة معتدلة للمحاولات السعودية للمصالحة، ولعل ذلك يعود إلى إلحاح إيران عليها بالتزام الحرص، وسعيها إلى إنهاء عزلتها الدبلوماسية المتزايدة في العالم العربي. وكانت إيران حريصة على ألّا تخلّ بتوازن القوة الدقيق بين سوريا والسعودية، لأنها لن تجني الكثير من ذلك إن حصل. وعلاوة على ذلك، فإن العلاقات الجيدة بين السعودية وسوريا يمكنها أن تمنح إيران الوقت للتأثير في جيرانها العرب. وفي ذلك الوقت، كان تزاحمها مع السعودية لا ينفصل عن الواقعية الشاملة التي تحدد السياسة الخارجية بين البلدين، وهي الواقعية التي تبرز سمات التوازن الذاتي في المنطقة في أوقات الأزمات.

ومع ذلك، وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، رفض نصر الله المسوّدة النهائية للاتفاق مع تحالف ١٤ آذار/مارس، على أساس أنه يؤخر الانتخابات النيابية اللبنانية المبكرة. وحاولت طهران التوسط في هذا الخلاف، لكنْ في زيارة لاريجاني لدمشق في ٢٢ كانون الثاني، انتُقِد لاريجاني لقبوله بالاتفاق الذي طرحته الرياض. وعمدت سوريا إلى رفض أي اتفاق بخصوص لبنان. والأرجح أن الفئات المحافظة في طهران، بقيادة لاريجاني، استهجنت تصرف الرئيس السوري بشار الأسد في هذه العملية. واعتقدت طهران في قرارة نفسها أن بشار الأسد يمكن أن يخضع لضغوط النظام العسكري البعثي السوري، الذي كان في نظر الحرس الثوري الإيراني، متزمّتًا في تعامله مع الآراء المعارضة، ومتعنتًا في أفكاره وتصرفاته السياسية الإقليمية. وبعد يوم من ذلك، وفي توقف قصير في السعودية، أُبلِغ لاريجاني بأن المملكة غير مستعدة لتقديم حلول جديدة لمسوّدة الاتفاق.

ومع تصاعد التوتر في بيروت، قبل لاريجاني دعوات الرياض لدفع حزب الله إلى العمل مع حكومة السنيورة. ولعل هناك صفقة للحل تمت واكتملت، وعملت طهران من خلالها على تخفيف التوتر بشأن لبنان في مقابل دعم السعودية أنشطة إيران النووية السلمية، وذلك لإدراك الإيرانيين أن الرياض تحظى بمباركة واشنطن في التباحث مع طهران في هذه القضايا. وعقد الأمير بندر ولاريجاني مؤتمرًا صحافيًا في طهران، في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أعلنا فيه اتفاقهما المشترك، ربما بشأن لبنان

Beirut campus
Library

والعراق، دون ذكر التفاصيل – على الرغم من اعتراض السعودية على زيارة لإيران ستقوم بها بعثة من وزارة الخارجية الفرنسية. وسلم الأمير بندر رسالة من الملك عبد الله إلى لاريجاني، وحث طهران على تخفيف الضجيج الإعلامي بشأن الأنشطة النووية الإيرانية. وقد جاء ذلك في أعقاب ما جرى في واشنطن من تعيين مدير جديد للاستخبارات القومية (بدعم من نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني) اللواء جون مايكل ماكونيل، لزيادة الضغط على إيران.

وفي تلك الأثناء، استقبل الملك عبد الله، الذي ربما كان أقرب الزعماء السعوديين إلى سوريا، الرئيس السوري في الرياض في اجتماع قمة للجامعة العربية في آذار/مارس ٢٠٠٧. لكن الضغط الأميركي على سوريا، الناتج من الاحتلال الأميركي للعراق، جعل سوريا وإيران في حلف وثيق. ووقعت الرياض في خيبة أمل كبيرة نتيجة عجز الأسد عن القيام بالإصلاحات اللازمة بسبب معارضة الجهاز الأمني والعسكري في نظام البعث السوري.

وبغية تقديم الدعم إلى سوريا، هدّد حزب الله بإعاقة جهود مجلس النواب لطرح مرشح توافقي يحل محل الرئيس السابق. وبعد احتفال آلاف المبتهجين برحيل لحّود في شوارع بيروت، نظم حزب الله احتجاجات ضخمة معارضة للحكومة، هي الأولى من مسيرتين، دفعت الملايين إلى الشوارع، مطالبةً بحكومة وحدة وطنية جديدة تحل محل الحكومة السابقة. وبالنسبة لبعض المراقبين اللبنانيين الذين تحدثت معهم، بدت مسيرة حزب الله تلك وكأنها استيلاء ناعم [غير مباشر] على العاصمة، بلغ ذروته عند إغلاق المطار في أيار/مايو ٢٠٠٨. وبات حزب الله يعتقد أن تحالف ٨ آذار/مارس – وهو ائتلاف جديد لأحزاب المعارضة التي يقودها – يمكنه أن يحصل على ثلث مقاعد الحكومة، ويستخدم سلطة الاعتراض [الفيتو] الفعالة على القرارات الحكومية في حكومة الوحدة الجديدة. وكان هذا الموقف تحديًا للرياض، التي أقامت علاقات وثيقة مع السياسيين السنّة في المجموعة الحاكمة في مجلس الوزراء، من تحالف ١٤ آذار/مارس. وبمجرد انتهاء مباحثات دمشق مع فرنسا والاتحاد الأوروبي، الذي كان يعدُّ قريبًا من دمشق بالمقارنة مع واشنطن، وافقت دمشق على مساعدة الرياض في دعم تحالف ١٤ آذار/مارس، في مقابل حلول سياسية ترضي تحالف ٨ آذار/مارس،

الذي يضم حزب الله، وحركة أمل الشيعية، والتيار الوطني الحر بزعامة قائد الجيش اللبناني السابق ميشال عون.

وعلى الرغم من استئناف المحادثات بين الرياض وطهران، التفتت طهران إلى قطر من جديد طالبةً مساعدتها. ووفقًا لما يقوله متقي: "لقد حثت إيران قطر على إقامة علاقات مع كل الجماعات اللبنانية المهمة. ففي السنتين التاليتين للحرب، عقدت قطر، وعمان، والسعودية، وسوريا، اجتماعات منتظمة مع إيران بشأن لبنان. بالإضافة إلى عقد قمة للدول الأربع، إيران، وسوريا، وعمان، وقطر، توصلت إلى صيغة متوازنة لتوزيع القوة بين الجماعات اللبنانية المهمة كافة بخصوص ثلاث قضايا، هي اختيار الرئيس الجديد، والحكومة الجديدة، والانتخابات النيابية"[١٥].

وفي ذلك الوقت، ساندت الرياض سعد الحريري، المرشح الأوفر حظًا ليكون رئيس الوزراء الجديد المنتخب في لبنان؛ إلا أن عجز الحكومة عن التوصل إلى اتفاق مع المعارضة أخّر إتمام العملية السياسية، وانتخاب رئيس الوزراء المقبل للبنان.

وفي شهر آذار/مارس من سنة ٢٠٠٨، سافر وزير الخارجية الإيراني إلى القاهرة لمقابلة نظيره السعودي. وفي الشهر نفسه، عقد وزراء خارجية إيران، وقطر، وعُمان، وسوريا، اجتماعًا استثنائيًا في دمشق لمناقشة ما سيجري تداوله في قمة الجامعة العربية المقبلة في العاصمة السورية، التي ستُعقد في نهاية ذلك الشهر. وقاطعت مصر، والسعودية، والأردن، واليمن، والحكومة اللبنانية تلك القمّة؛ كما سحبت السعودية سفيرها من سوريا، وفي مؤتمر صحافي في الرياض، أدان وزير الخارجية السعودي سوريا بسبب رفضها الالتزام بقرارات الجامعة العربية بشأن لبنان، وطلب من الدول الأعضاء في الجامعة العربية معاقبة دمشق. وفي اجتماع القمة حضر ممثلون عن ١١ دولة من أصل ٢٢ دولة من الدول الأعضاء في الجامعة العربية.

ومع ذلك، اعتقد المسؤولون السوريون أن الاجتماع كان ناجحًا، على الرغم من حملة واشنطن والرياض على مدى سنة لإجبار سوريا على الرضوخ لسياستهما في لبنان. واستفادت سوريا ببراعة وحذَق من المعضلة الإسرائيلية الفلسطينية، فجمعت الكثير من وزراء الخارجية العرب لإعادة النظر في دعمهم خطة السلام السعودية لسنة ٢٠٠٢، بسبب التدخل الإسرائيلي المستمر في لبنان وغزة.

Beirut campus Library

وبعد اتهام وزير الخارجية السعودي إيران بالتخطيط لانقلاب في لبنان في أيار/مايو ٢٠٠٨، أخبرني أحمدي نجاد بأن إيران كانت الدولة الوحيدة التي فضلت عدم الهيمنة على الشؤون اللبنانية، وما ذلك إلا لتمكِّن اللبنانيين من تقرير مصيرهم بأنفسهم[١٦].

وفي نهاية المطاف، في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، اجتمعت الفئات اللبنانية المتخاصمة في الدوحة للتوصل إلى اتفاق سلام في ما بينها. وكانت هناك ثلاثة قرارات عليها اتخاذها: اختيار الرئيس، وبنية الحكومة الجديدة، وتأكيد الخطة الزمنية للانتخابات المقررة بحسب الدستور في حزيران/يونيو ٢٠٠٩. لكن المباحثات أخفقت، بسبب الخلاف على مسألة احتفاظ حزب الله بسلاحه بعد تشكيل الحكومة الجديدة. وانحازت قطر إلى جانب السعودية ومصر في هذه القضية، أما إيران فساندت حزب الله، الذي رفض المضي في المباحثات. وقد وصف لي متقي ما جرى في الدوحة قائلًا: "لقد تلقيت مكالمة هاتفية في منزلي في الساعة الثانية والنصف بعد منتصف الليل من قطر، في اليوم الثاني من مباحثات الدوحة، وأُبلغت فيها بأن المفاوضات قد عُلِّقت. فأغلقت سماعة الهاتف، ثم رفعتها لأتحدث به حتى الساعة التاسعة صباحًا مع جميع الجماعات السياسية اللبنانية والدول المعنية لحل المأزق. وفي نهاية اليوم، كانت المباحثات قد اختتمت بنجاح"[١٧].

وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٨، أدى اللواء ميشيل سليمان، وهو مسيحي ماروني وقائد الجيش اللبناني، اليمين رئيسًا جديدًا للبنان. وكان سليمان مقربًا من حزب الله ومن إيران؛ والأهم من ذلك، أنه كان مشهودًا له بواقعيته وحسن تصرفه، باتخاذه موقفًا صلبًا عندما رفض توريط الجيش اللبناني في حرب سنة ٢٠٠٦. والأساس العسكري لسليمان يعني أنه مقرّب كذلك من سوريا، التي تحكمت بالجيش اللبناني على مدى عقود متعددة. وعلاوة على ذلك، كان قراره المحافظة على مسافة تفصله عن حزب الله أثناء حرب سنة ٢٠٠٦، على الرغم من إشرافه على انتشار الجيش في الجنوب، وخياره السابق في إبقاء الجيش على خطوط التماس أثناء الاضطرابات التي أعقبت اغتيال الحريري (عندما استولى مقاتلو حزب الله على وسط بيروت)، يدلان على أنه شخصية حيادية هدفها الرئيس تجنب العنف، وإبقاء لبنان على مسار المصالحة الوطنية.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أنهى صدور قانون انتخابي جديد في مجلس النواب ١٨ شهرًا من التجاذب السياسي بين تحالف ٨ آذار/مارس المعارض والسنيورة. ووعد القانون بتيسير المصالحة بين الجماعات المختلفة قبل الانتخابات النيابية المزمعة في ٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٩. كما أعطى المجتمع المسيحي قوة اقتراعية أكبر بقليل، عن طريق دعمه المعارضة. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر، سافر سليمان إلى إيران، وزار معرضًا تقيمه وزارة الدفاع الإيرانية. وكان متفقًا مع مضيفيه الإيرانيين على أن توسيع العلاقات بين البلدين يحتاج إلى سياسات تثبّت الاستقرار في لبنان[18].

ومنع القانون الجديد اللبنانيين المغتربين من الاقتراع حتى سنة ٢٠١٣، إلا أن الرياض وواشنطن عملتا على منح الآلاف من بطاقات الرحلات بالطائرات مجّانًا إلى المغتربين اللبنانيين للعودة إلى بلادهم. وبما أن هؤلاء المغتربين كانت أكثريتهم من التحرّريين [الليبراليين]، فقد كان من المرجح أن يقترعوا لمصلحة ائتلاف الحريري في الانتخابات النيابية. وكان خطاب الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى العالم الإسلامي في القاهرة في ٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، وما سبقه من زيارة نائب الرئيس جوزيف بايدن إلى بيروت في شهر أيار/مايو، قد عززا المساعي الرامية للتأثير في الانتخابات النيابية اللبنانية لسنة ٢٠٠٩.

ونظرًا لعجز حزب الله عن تغيير مسار هذه الأحداث، أعلن أنه لا يسعى إلى الفوز بأغلبية المقاعد، ولذلك فإنه لن يضيع الوقت والمال لبلوغ هذه الغاية. بل تمنّى ضمان أن تستطيع الجماعات المعارضة من تحالف ٨ آذار/مارس الحصول على نفوذ كاف في الحكومة الجديدة. وبعد إخفاق نصر الله في الفوز بالانتخابات، قال نصر الله مازحًا إن الانتخابات النيابية التي تكلف ١،٢ مليار دولار أميركي ليست بانتخابات – إلا أنه قبِل بنتيجتها كي لا يقال عنه إنه يدير ميليشيا عسكرية[19]. وربح تحالف ١٤ آذار/مارس الانتخابات بفارق بسيط، وكُلِّف سعد الحريري إثر ذلك بتشكيل الحكومة الجديدة، ووافق على عدم الضغط على حزب الله لنزع سلاحه. كما تعهد حزب الله من جهته بعدم اللجوء إلى السلاح لحل الخلافات اللبنانية الداخلية.

لكن بعيد الانتخابات، انفصل تحالف ١٤ آذار/مارس عن الحزب بعد أن ضغط نصر الله على الحريري لنبذ تحقيقات المحكمة [الدولية] في اغتيال والده. وفي

Beirut campus library

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وبعد أن أخفق الحريري في تشكيل الحكومة الجديدة، عقدت السعودية قمة ثلاثية مع مصر وسوريا لمعالجة الوضع في لبنان، إلا أنها رفضت دعوة قطر. وأعلن الأسد استعداده للمساعدة في تشكيل الحكومة اللبنانية في اجتماع له مع الملك عبد الله. وقد فاوضت سوريا بالنيابة عن إيران، التي كانت غائبة عن قمة الرياض، لإرغام الحريري على التراجع عن بعض مواقفه السابقة والتفاهم مع نصر الله بشأن بنية الحكومة الجديدة. وكشفت النتائج عن تنامي الواقعية تجاه لبنان. فقد تشكلت الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، عندما تولى الحريري منصبه رئيسًا جديدًا للوزراء. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر، منحت الحكومة الإذن لحزب الله بالاحتفاظ بسلاحه على الرغم من قرار مجلس الأمن ١٥٥٩، ومطالبة إدارة الرئيس أوباما بنزع سلاحه.

وفي تلك الأثناء، بدأت جهود صادقة تتقدّم ببطء لإعادة اجتذاب دمشق. ففي شهر تموز/يوليو من سنة ٢٠١٠، سافر الملك عبد الله والأسد إلى بيروت معًا. وفي شهر أيلول/سبتمبر، أرسل الرئيس أوباما مبعوثه للشرق الأوسط، جورج ميتشل، إلى دمشق ليقنع سوريا بأنه لا بد من تعاونها، وذلك ضمن خطة تواصل أوباما مع الدول الرئيسة في المنطقة، بالإضافة إلى بذل جهود واسعة النطاق للتوصل إلى سلام شامل في الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، ومع تحسن العلاقات المتوترة للمملكة مع قطر، بدأت الدولتان بدمج سياساتهما تجاه سوريا وئيدًا وئيدًا، وهو أمر نظر إليه الأسد ببالغ التقدير.

وبذلك تحطمت آمال إيران في استغلال الدوحة للتحايل على الرياض بشأن القضايا المتعلقة بسوريا. وعلى الرغم من أن سوريا ساعدت السعودية وقطر في لبنان، لم تحدث تغيرات كبيرة في العلاقة بين إيران وسوريا. وكان هدف سوريا في الوصول إلى التكافؤ الاستراتيجي مع إسرائيل، تحضيرًا لمباحثات السلام، قد جعل الدعم الإيراني أمرًا أساسيًّا لها. لذا أدركت الرياض أنه لا يمكنها إلا جني القليل جدًّا من محاولتها عزل طهران في عملية إعادة اجتذاب سوريا. ونتيجة لذلك، وبينما كانت الرياض وطهران مستمرتين في التأثير في الجماعات اللبنانية المختلفة، كان التوقع بأن لبنان وحده يمكن أن يخدم مصالحهما الضيقة قد تغيّر.

وهكذا كشفت حرب سنة ٢٠٠٦ سمةً للتوازن الذاتي متأصّلة في المنطقة، في الاستجابة للوهن الساري سريعًا في الوضع الأمني اللبناني. واختارت إيران والسعودية المحافظة على الوضع الراهن في مرحلة ما بعد الحرب بتكيُّف كلّ منهما مع الأخرى، وأظهرتا، أو أظهر حلفاؤهما، القدرة على تغيير المواقف. فلم يقتصر الأمر على بناء حزب الله ائتلافًا واسعًا مع الأحزاب المسيحية والسنّية، ولو أن النتائج كانت محدودة مع الأحزاب السنّية، بل تعدّاه إلى تواصل الحزب مع السعودية.

وأنا أرى أن هناك عاملًا حاسمًا في حسابات السياسة الإيرانية، هو الحاجة إلى ضمان أن تبقى سوريا ذات دور يتميّز بالصدقية في العالم العربي. فقد كانت إيران بحاجة إلى مساعدة سوريا لإقناع الدول العربية بأن سياساتها تنطلق من نوايا طيّبة. وكثيرًا ما أحبّ السياسيون الإيرانيون تذكيري بأن سياساتهم كانت سياسات مبدئية، بغضّ النظر عن مسألة ارتياب البلدان العربية في هذه المبادئ، ففي نهاية الأمر فإن سمعة إيران هي التي كانت على المحكّ. وربما سعيًا إلى إحداث توازن بين الآمال الإيرانية والعربية بشأن سوريا، طالب الرئيس سليمان بدعم إيران للمحادثات السورية السعودية الرامية لإقامة سلام مع إسرائيل، فتراجع أحمدي نجاد عن القيام برحلة مخطط لها إلى لبنان كانت ستهيّج العلاقات المتوترة. ولم يزر لبنان إلا لاحقًا في شهر تشرين الأول/أكتوبر، بعدما نقلت الأخبار أنه أجرى مكالمة هاتفية مع الملك عبد الله طمأنه فيها إلى نوايا إيران الطيبة.

إلا أن الأحداث لم تجر على ما يرام بعد ذلك. فبما أن سوريا قد تخسر قدرًا من أهميتها الاستراتيجية إن لم تعد في نظر إيران جبهة لصدّ إسرائيل، فقد استنتج الأسد يقينًا أنه يمتلك مفتاح النجاح لسياسات بلاد الشام ما دامت المنطقة مشغولة بالعدوان الإسرائيلي. ومن هذا الجانب، رأت السعودية في سوريا عائقًا للتقدّم في عملية السلام بين العرب والإسرائيليين. وعلاوة على ذلك، كان المحللون السعوديون يقولون إن الإجماع الإقليمي بشأن العراق، الذي سيرغم إيران على الرضوخ لمطالب العرب فيه، ينبغي له أن يبدأ بإضعاف تحالف دمشق مع طهران[20].

وهذا التحليل كان وصفةً لوقوع الكارثة بسوريا، فهو يعني أن الرياض فقدت الأمل بإصلاح علاقاتها مع سوريا ما لم تطمئن إلى وجود حكومة صديقة لها في

Beirut campus library

السلطة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، لمّح أحمدي نجاد للصحافيين في نيويورك، وأنا كنت بينهم، إلى أن الولايات المتحدة الأميركية كانت "تضمر الأذى لسوريا"، إلا أنه رفض الإشارة إلى شخصيات سعودية. لكن الرئيس الإيراني بدا عليه القلق من المخاوف بشأن عدم استقرار سوريا المحتمل، وحرص على التوقف في دمشق في طريقه إلى نيويورك، وهو ما رأى فيه المراقبون خطوة لإظهار دعمه للأسد. وعلى الرغم من أن أحمدي نجاد لم يشر البتة إلى تورّط الرياض في أزمة تتطوّر خلسةً في سوريا، وانفجرت في نهاية الأمر في أوائل سنة ٢٠١١، يعتقد السعوديون المطلعون على خفايا الأمور، الذين تحدثت معهم، بأن الميول المناوئة للأسد في المملكة بدأت بالتشكّل علنًا منذ سنة ٢٠٠٨.

ومنح الربيع العربي واشنطن، التي أخفقت في اجتذاب الأسد على الرغم من رغبة أوباما المبكرة في ذلك، السبب في عقد العزم الآن على إسقاط نظامه. وقد أكد لي مصدر في البيت الأبيض، حينذاك، أنه كان واحدًا من مجموعة من مسؤولي الإدارة الأميركية الذين دعوا إلى تسليح السوريين للتمرّد على الأسد، وهي خطة سرعان ما اتّضحت بعد ذلك في الأخبار في أوائل سنة ٢٠١٢، مع أن الكشف الرسمي عن الوقت الذي أعطت فيه الولايات المتحدة هذه الأسلحة للمتمردين في سوريا متأخر عن ملاحظة أحمدي نجاد بأن زعزعة الاستقرار في سوريا من قبَل واشنطن بدأت قبل ذلك. لكن ثبت أن ثمن محاولة فصل سوريا عن إيران عن طريق نزاع مسلح هو ثمن مرتفع جدًا، نظرًا للإخفاق في إطاحة الأسد؛ فقد اتّحد الجيش البعثي السوري مع إيران وحزب الله لمنع تلك النتيجة، لكن على كره منهم فقط، نظرًا لشكوك حزب البعث العميقة في النوايا الإيرانية في العالم العربي. ومرة بعد أخرى، كان الحرس الثوري الإيراني المتمركز في سوريا يعترف بالمعركة الشاقة التي تواجهه في كسب ثقة الجيش البعثي.

والآن، أصبحت إدارة أوباما متورطة بشدة في قضية سوريا، في وقت كانت فيه واشنطن تعدُّ العدة فعليًا لسحب وجودها العسكري من المنطقة. وإرسالُ قوات أميركية إلى سوريا هو احتمال أقل قبولًا بكثير من ترك السوريين والمتمردين يتقاتلون وجهًا لوجه، بأقل التكاليف من أرواح الأميركيين. وقد وضع تناقض أوباما السعوديين

في موقف صعب. فعلى الرغم من أن المملكة كانت تتبع كارهةً السياسات الأميركية في سوريا منذ سنة ٢٠٠٤، شعرت بأنها قد تُركت الآن بمفردها في البحث عن حل للأزمة السورية. ومن وجهة نظر القيادة السعودية، كان ذلك أشبه بنموذج يكرّر نفسه: فكثيرًا ومرارًا ما كانت الولايات المتحدة تنحاز إلى طرف ما، وتتدخل في مناطق النزاع في الشرق الأوسط، ثم تنسحب بعد ذلك من هذه النزاعات قبل الأوان، تاركةً دول المنطقة تتدبّر وتتحمّل تداعيات الأفعال الأميركية. ونظرًا لعدم قدرة الرياض على الوصول إلى اتفاق مع طهران أو واشنطن بشأن سوريا، وتضررها من خلافاتها مع قطر وتركيا، التي تسعى لدعم الإخوان المسلمين السوريين عن طريق تشجيع التمرد في سوريا، قررت السعودية الحصول على موافقة إدارة أوباما على خياراتها السياسية المجمَلة في سوريا في بداية الأمر، وكان منها التعهّد بإسقاط نظام الأسد. وفي هذا السياق، صرفت الرياض اهتمام الرأي العام الأميركي عن ثورات الربيع العربي، التي تصطدم مع حلفاء الرياض في البحرين ومصر واليمن. وبدا الآن أنه لا مفرّ من أنه ما دامت الثورات مشتعلة في هذه الدول، فإن النزاع في سوريا سيدوم. وهناك سلك مشترك تنتظم فيه هذه الثورات، بغضّ النظر عن ظاهرة الربيع العربي، إنه الوهن الساري سريعًا في الثقة بين الرياض وواشنطن بشأن كيفية إعادة ترتيب مصالحهما في الشرق الأوسط.

لكن الرياض واجهت أوقاتًا صعبة في إقناع واشنطن بدعم السياسات السعودية في المنطقة. لقد سقطت الحكومة في مصر، ويعود ذلك بدرجة ما إلى إلحاح أوباما المستعجل على تنازل الرئيس المصري حسني مبارك عن السلطة في أحداث الربيع العربي. كما بدأت واشنطن بالتواصل الجاد مع الشيعة البحرينيين المعارضين، على الرغم من قلق المنامة من النوايا الأميركية. وفي اليمن، لم تستطع واشنطن ولا الرياض إيقاف صعود الجماعات الشيعية، أي الحوثيين، إلى السلطة، وتعاظم معارضة غير الشيعة، في أوائل سنة ٢٠١٥. وفي تلك الأثناء كانت إيران تدعم الحوثيين بغية تطويق السعودية من داخل شبه الجزيرة العربية لأول مرة، واستغلال اليمن ليكون وسيلةً لعقد صفقة سلام لمصلحة إيران في سوريا. وعلى الرغم من أن الإخوان المسلمين، والبعثيين العراقيين، والقاعدة، فضلاً عن الائتلاف العسكري بقيادة السعودية، استبسلوا في قتال

الفصائل الموالية لإيران في اليمن، أدّى عدم الاستقرار في اليمن إلى تزايد العمليات الإرهابية المناوئة للحكومة داخل المملكة. لكن طهران رفضت تحمّل المسؤولية عن أفعالها، التي يعتقد جيرانها العرب بأنها أفعال تخريبية، وكانت طهران تسوّغ أفعالها بالقول إنها تسير مع التيارات الجارية السائدة، التي لا مفرّ منها، والتي تنفجر في المنطقة رفضًا للهيمنة الأميركية. وبإيجاز، كانت السياسات الإيرانية ترمي إلى التكافؤ مع واشنطن بشأن تحديد مجالات النفوذ لكل منهما في الشرق الأوسط، مع تجاهل مصالح الدول العربية في الوضع الراهن في هذا السياق. وتدرك طهران أن هذه السياسة سياسة مصيرية لبقائها، ولحماية استقرار إيران وسلامة أراضيها.

وبينما كان المحللون السعوديون يبدون دهشتهم لي من أن إيران تدعم الأسد بقوة كبيرة، لم يدركوا تمام الإدراك أن الهدف الذي تكيد له الولايات المتحدة في المنطقة كان حبلَ النجاة لطهران. ففي ذلك الوقت، كانت إدارة أوباما غير راغبة في إرسال قوات أميركية لإسقاط الأسد، وبقيت تأمل أن يتمكن المتمردون المناوئون للأسد من رسم مستقبل سوريا. وتحطمت آمال السعودية في مزيد من التدخل الأميركي في سوريا عندما بدا، لبعض الوقت، أن إسرائيل ستكون أفضل حالًا بوجود الأسد في السلطة مما لو سيطر المتمردون العرب المسلحون على مرتفعات الجولان، وبدأوا من هناك بشن هجمات على الأراضي الإسرائيلية. والحق أنه قد بلغني، من مصادر سعودية مطلعة، أن إسرائيل حضّت واشنطن على تجنب شن هجوم على الأسد بعد ظهور معلومات تبيّن أن جيشه استخدم الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وفي اليمن أيضًا، بقيت واشنطن محجمة عن التدخل إلى حد كبير في الحل الذي ترعاه السعودية، لكنها سمحت عن طيب خاطر للمملكة بالهجوم على القوات الموالية لإيران، وإعادة تولية الحكومة اليمنية بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي، التي أُبعِدت عن السلطة عندما استقال هادي في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

وفي نهاية المطاف، ونتيجة قلة الخيارات المتوافرة، تقاربت الرياض مع تل أبيب في إظهار إيران عدوًا أكبر من المتمردين في سوريا. واقتربت الفرصة عندما هدد الأسد بالاستيلاء على مرتفعات الجولان في حزيران/يونيو ٢٠١٣؛ وهذا الإجراء كان سيضطر الكثيرين من المقاتلين المتمردين العرب الذين تجمعوا في سوريا إلى توجيه

اهتماماتهم إلى هذه القضية لحفظ الجولان من إسرائيل، بدلًا من توجيه بنادقهم إلى الأسد نفسه. وهذا ما جعل إسرائيل والسعودية تتخذان موقفين متقاربين قليلًا بشأن كيفية التعامل مع تسليح المتمردين المناوئين للأسد. لقد كان تسليح المتمردين تسليحًا خفيفًا، على الرغم من أن الأمير تركي الفيصل قال إنه ينبغي إرسال أسلحة ثقيلة إلى سوريا، ورأت طهران أن الاكتفاء بتقديم الأسلحة الخفيفة كان لتمكين إسرائيل من الثأر بصورة ساحقة عند اللزوم. بعد ذلك في سنة ٢٠١٤، نجحت السعودية في دفع الولايات المتحدة إلى إمداد الجيش السوري الحرّ المعارض بذخيرة ثقيلة، لحفظ أمن أجزاء من مرتفعات الجولان المحيطة بإسرائيل. ورأى الحرس الثوري الإيراني أن الجيش السوري الحر يفتقد رباطة الجأش في القتال، وكان من السهل جدًا هزيمته، بالمقارنة بالجماعات المسلحة الأخرى في سوريا، وذلك بخلاف ما كانت تعتقده الولايات المتحدة والسعوديون.

إلا أن سياسات إيران في سوريا تبدو اليوم قصيرة النظر على نحو مؤلم، نظرًا للتكلفة الباهظة لمنطقة نفوذها على الأسد. وأصبح ذلك أكثر جلاءً عندما تحولت الأزمة السورية إلى لعبة لا رابح فيها في سياق العلاقات بين السعودية وإيران، مع ما تحاوله إيران من أن تظهر للسعودية أن سوريا بلد عصيٌّ على الإصلاح – فإيران لم تتدخل فقط لإبقاء الأسد في سدة الحكم، وبإمكانها التعاون مع الدول العربية للعمل على استرداد السلام إلى سوريا.

وأكد لي معاون وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والأفريقية، حسين أمير عبد اللهيان، أن هناك سمة ثابتة في العلاقة بين السعودية وإيران، هي أنها عندما تبدو في أسوأ أحوالها، فإن المخاوف الأمنية المتصاعدة للرياض وطهران غالبًا ما تدفعهما إلى إعادة الشراكة بينهما[21]. لكن إعادة الشراكة تثمر نتائج متواضعة عندما يكون التوتر الإقليمي مرتفعًا، وتبدو إيران راغبة جدًا في استنزاف مواردها القومية للتقدّم في أهدافها الثورية. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، ولتهدئة المخاوف السعودية نوعًا ما، شاركت الحكومة السورية، التي استعادت الكثير من مواقع المتمردين بما فيها تلك التي في الجولان، في تبادل سلمي للأسرى، وفككت مخزنًا كبيرًا للأسلحة الكيميائية، ووعدت بإجراء انتخابات رئاسية جديدة، مع أن الأسد كان في طليعة المرشحين.

Beirut campus library

وفي تلك الأثناء، وعلى الرغم من إخفاق لبنان في تشكيل حكومة جديدة على مدى السنتين ٢٠١٣–٢٠١٤، فإن سمات التوازن الذاتي التي دفعت الرياض وطهران إلى التعاون هناك، ظهرت مرة أخرى. وظهر تعاونهما الآن أكثر خطورة، نظرًا لاحتمال تمدد النزاع السوري إلى لبنان. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٣، على سبيل المثال، تواصل السفير السعودي في بيروت، علي عواض عسيري، مع حزب الله للعمل على توحيد اللبنانيين وراء الحكومة الجديدة بقيادة تمّام صائب سَلام. وعلى الرغم من استقالة الحكومة في بيروت [برئاسة سعد الحريري]، وظفَر حزب الله بمجلس الوزراء في شباط/فبراير سنة ٢٠١١، فعندما استقال حليف إيران رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي في آذار/مارس ٢٠١٤، تواصل حزب الله مع السعودية للبحث عن حل للمأزق.

وفي وقت كتابة هذا الكتاب، لم يتم التوصل بعدُ إلى اتفاق بشأن الرئيس اللبناني المقبل، على الرغم من أن سلام بقي رئيسًا للوزراء. وقد قدمت السعودية معونة مالية سخية للمساعدة على إبقاء الجيش اللبناني قويًّا، مع ضغطها على بيروت ألا تقبل بمساعدة مماثلة من إيران. أما بالنسبة لسوريا، فلم يظهر إجماع واضح بشأنها، على الرغم من أن الولايات المتحدة تباحثت مع تركيا في دراسة خيارات لإسقاط النظام في دمشق، لعل منها توسيع مهمّات الائتلاف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الذي تشكل سنة ٢٠١٤، فلا تقتصر على القضاء على معاقل "الدولة الإسلامية" في العراق وسوريا، بل تطيح الأسد كذلك. وأُرسلت القوات العسكرية الروسية إلى سوريا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، لقتال القوات المناوئة للحكومة، والحيلولة دون سقوط الأسد، بعدما فقد سريعًا السيطرة على مناطق واسعة في البلاد، أما السعودية فقد عرضت مكرهةً تقديم الدعم للجهود الروسية لقمع الإرهاب في سوريا. وفي تلك الأثناء، أعلنت إيران أن إطاحة النظام السوري هي أمر غير مقبول، وبدأ الأكراد السوريون مرحلة جديدة في التعاون مع كل الأطراف لقتال "الدولة الإسلامية"، لكن مع احتفاظهم بحقهم في خيارات عقد تحالفات مستقبلية مع الجهات الفاعلة الدولية المختلفة في سوريا. وفي تلك الأثناء، ارتابت تركيا وإيران في أن الولايات المتحدة وحلفاءها بمن فيهم السعودية (على الرغم من الموقف السابق للمملكة في دعم سلامة أراضي العراق) ربما ينشئون جيبًا كرديًّا في سوريا والعراق ويحمونه، وهو أمر من

شأنه تقويض الأمن الإقليمي بدرجة أكبر، نظرًا لعدد السكان الكبير من الأكراد في العراق، وسوريا، وتركيا، وإيران، ومطالبهم المتزايدة بدولة مستقلة.

فلسطين: توسيع السياسة الجغرافية لبلاد الشام

في سنة ٢٠٠١، خرجت عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية عن مسارها، مع تهيّؤ الولايات المتحدة للدخول في حرب أفغانستان. وكان عبد الله واحدًا من القلائل الذين ثابروا على مطالبة واشنطن بالتعجيل في محادثات سلام الشرق الأوسط، بربطه القضية بالقضية الأكبر في النزاع مع إيران. فقالت الرياض إن حل النزاع الفلسطيني سيقلل من تدخل طهران في العالم العربي.

وكانت علاقة إيران بالجماعات الفلسطينية علاقة صريحة على صراط مستقيم. وكانت طهران قد ابتعدت عن ياسر عرفات، مع أنه كان قريبًا من آية الله الخميني؛ فعندما زار زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات إيران بعد أحداث الثورة سنة ١٩٧٩، جرت طمأنته بأن منظمة التحرير الفلسطينية ستحظى بسخاء الثورة الإيرانية. لكن عرفات رفض تدخل إيران في النزاع الفلسطيني، وفي الشؤون العربية عامةً، وانحاز إلى العراق أيام الحرب الإيرانية العراقية.

وفي أثناء تلك الحرب، استمرّت إيران بتقديم الدعم المالي، والمعنوي، والعملي، للجماعات الأخرى المتعاطفة مع القضية الفلسطينية، خلا منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن نفوذها عليها كان محدودًا، بالمقارنة ببلدان مثل مصر والسعودية المجاورتين تمامًا للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وقد دفعت مباحثات السلام في مدريد سنة ١٩٩١، وما تلاها من اتفاقيات أوسلو سنة ١٩٩٣، طهران إلى تقديم دعم أكبر للفصائل الفلسطينية التي تعارض السلام مع إسرائيل، من قبيل حركة الجهاد الإسلامي. وكانت حركتا فتح وحماس قلقتين من ألاعيب إيران السياسية، وتهميش الجماعات الفلسطينية الأساسية في أوساط طهران.

لكن الرياض، وفقًا لنتائج أوسلو، شرعت في إقامة أول انتخابات لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية سنة ١٩٩٦، بالإضافة إلى انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني.

وهيمنت حركة فتح [حركة التحرير الوطني الفلسطيني] على نتائج الانتخابات، وهي أقوى الحركات داخل منظمة التحرير الفلسطينية. أما حماس [حركة المقاومة الإسلامية]، التي كانت إسرائيل والولايات المتحدة تعدّانها منظمة إرهابية (وما زالتا كذلك)، والتي لها روابط فكرية قوية مع حركة الإخوان المسلمين المصرية، فقاطعت تلك الانتخابات. واستمرّت حماس في الظهور بمظهر الجماعة التي تعارض علنًا سياسات الحكومات العربية التي يُعتقَد أنها متعاونة مع إسرائيل، إلا أنها طمأنت مصر والسعودية، بالإضافة إلى الدول العربية الرئيسة الأخرى، بأن مقاومتها ستبقى مقتصرة على الحدود الفلسطينية، وأن إسرائيل هي هدفها الوحيد.

واستطاعت حركة حماس أن تزيد شعبيتها ونفوذها، وخاصة مع غرق السلطة الوطنية الفلسطينية في أوحال الفساد الإداري، وسوء الإدارة، وعجزها عن السيطرة على حماس. وقبل أشهر من اندلاع حرب لبنان سنة ٢٠٠٦، وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، فازت حماس بأغلبية المقاعد في المجلس التشريعي الفلسطيني. ورفضت التفاوض على صفقة لاقتسام السلطة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وبدلًا من ذلك شكلت حكومة أغلبية بنفسها في ١٩ شباط/فبراير. وهدّدت رباعيةُ الشرق الأوسط، التي تضم الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وتتوسط في عملية السلام، هددت بقطع التمويل عن الحكومة الجديدة. وفي ١٨ آذار/مارس، قاطعت الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وإسرائيل، إدارة حماس في غزة، فقطَعت العلاقات الاقتصادية، وخفضت المساعدات الإنسانية المقدمة إلى قطاع غزة.

وأدّى رفض واشنطن القبول بفوز حماس في الانتخابات إلى خسارة الرياض والقاهرة درجة من الصدقية، في قدرتهما على أن تكونا وسيطين للسلام في فلسطين، كما قلل من نفوذهما في تهدئة حماس، على الرغم من استمرار سعود الفيصل في التشديد على أن حماس جزء من الحكومة الشرعية المسؤولة عن وضع دستور جديد للفلسطينيين. كما أنه لام إيران لتدخلها في الشؤون العربية وإطالة أمد النزاع في فلسطين. وردّ متقي بالقول إن القضايا العربية هي شؤون إسلامية، وعلى إيران والسعودية أن تتحدا فيها.

وتجاوزت الرياض طهران عندما دعت حركتي حماس وفتح إلى المملكة للتوصّل إلى قرار نهائي بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية في شباط/فبراير ٢٠٠٧. وفي شهر آذار/مارس، نجحت الرياض في عقد صفقة لقيام حكومة وحدة وطنية قصيرة الأجل. لكن الصفقة انهارت نتيجة التوتر القائم بين الجماعتين الفلسطينيتين، والتوتر القائم مع إسرائيل والولايات المتحدة. وقبل ذلك، في شهر كانون الثاني/يناير، قاطعت الولايات المتحدة حركة فتح لإخفاقها في عقد السلام مع إسرائيل. واقتطعت واشنطن عقب ذلك أموالًا من مبالغ تعهدت بها للسلطة الوطنية الفلسطينية قدرها ٨٦ مليون دولار أميركي فخفضتها إلى ٥٩ مليون دولار أميركي، وجمّدت إسرائيل العائدات الضريبية الفلسطينية. وعلى مدى بضعة أشهر، كانت السلطة الوطنية الفلسطينية عاجزة عن دفع الرواتب الحكومية. وعلى الرغم من مطالبة السعودية والاتحاد الأوروبي بإرسال أموال لتمكين الحكومة الفلسطينية من العمل، ضغطت الولايات المتحدة وإسرائيل لإيقاف إرسال تلك الأموال.

بعد ذلك، عادت جامعة الدولة العربية إلى طرح خطة عبد الله للسلام في آذار/مارس ٢٠٠٧، سعيًا منها للتشجيع على الوحدة الفلسطينية. إلا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، الغارق في مشكلات الفساد داخل حكومته، بالإضافة إلى سوء تعامله مع حرب لبنان، أظهر اهتمامًا ضعيفًا جدًا بمبادرة الجامعة العربية. وحذر المسؤولون السعوديون من أن إيقاف التمويل عن السلطة الوطنية الفلسطينية يمكنه أيضًا أن يجعل حماس متشددة، ويفتح الباب أمام النفوذ الإيراني، الذي حذرت إيران من أنه قادم. والواقع أن الأموال الإيرانية بدأت أهميتها تزداد عند حماس، وعلى الرغم من انقسام حماس بشأن قبول أو رفض الدعم الإيراني – وكانت تفضّل إلى حدٍّ كبير تفادي النفوذ الإيراني – قرّر قائدها خالد مشعل في نهاية المطاف التقرب من طهران[٢٢].

وفي ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٧، استولت حماس على السلطة في قطاع غزة بعد ثلاثة أيام من المعارك، وأبعدت القوات الموالية لحركة فتح. وأكدت استطلاعات الرأي التي أجريت بعد ذلك أنه لو جرت الانتخابات لاحتفظت حماس من جديد بثلث المقاعد النيابية. لكن الاستيلاء على غزة أدّى إلى خروج حماس من السلطة الوطنية الفلسطينية. فتشكلت حكومة بدعم أميركي وسعودي في الضفة الغربية بقيادة فتح

لتحل محل الحكومة الفلسطينية لحماس.

وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، عقدت إدارة بوش مؤتمر "أنابوليس" [بالولايات المتحدة] للتركيز على سلام الشرق الأوسط، مع أنه كان إلى حد كبير إشارةً رمزية جمعت ٤٩ دولة بلا هدف مقصود واضح، باستثناء دعم حركة فتح. وعلى الرغم من حقيقة أن الرباعية دعمت المؤتمر بقوة، لم يكن اجتماع أنابوليس إلا كما كان: جهدًا متأخرًا من البيت الأبيض لإنهاء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني قبل نهاية ولاية بوش الرئاسية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وقد أخفق المؤتمر في الوصول إلى أي نتائج، لافتقاده الإعداد الكافي، وتقاطعه مع خلافات على الأرض بشأن توسيع المستوطنات الإسرائيلية، وتشكيكه في مستقبل القدس، وافتقاده أي التزام حقيقي من إدارة بوش لحل النزاع.

ودعمت السعودية المؤتمر؛ ولم تكن إيران مدعوّة إليه، لكن فتح الله إي أخبرني بأن هذا الازدراء لإيران، بالإضافة إلى مواقف مشابهة كثيرة بشأن العراق، لم تكن تعني إيران كثيرًا، "لثقة إيران بأن الولايات المتحدة كانت مصممة على ارتكاب الأخطاء في سياستها الخارجية"[٢٣]. وهذا يعني أن طهران ستظل على صبرها، إلى أن تلوح لها فرص أخرى للتأثير في القضية الفلسطينية. كما أنها كانت مطمئنة إلى أنه ما من سبب يدعوها لتنشيط الخلايا النائمة في الأراضي الفلسطينية، فالخطط المتعلقة بفلسطين التي تتجاهل إيران، باعتقادها، كان مصيرها السقوط من نفسها.

وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٨، توسطت مصر لعقد هدنة بين إسرائيل وقوات حركة حماس في غزة، إلا أن الاشتباكات بينهما تكثفت على مدى ستة أشهر. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، دخل الجيش الإسرائيلي غزة لتدمير نفق؛ ذكرت الأخبار أن حماس استخدمته لخطف جنود إسرائيليين. وأطلقت حماس عشرات الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية في أيام متتالية، وانتقمت إسرائيل، بينما كانت مصر تحاول البدء بمفاوضات لوقف إطلاق النار. وفي تلك الأثناء، انضمّ مقاتلون سعوديون متطرفون إلى حماس في الحرب على إسرائيل، وهو ما فاقم مشكلة الأمن الداخلي في المملكة. ونظرًا لثقة حماس بموقفها الصاعد في المنطقة، طالبت الحركة بأن ترفع إسرائيل حصارها الاقتصادي الذي دام سنة كاملة عن غزة، لكن إسرائيل، والاتحاد الأوروبي،

والولايات المتحدة الأميركية، رفضوا جميعًا التعامل مع حماس ما لم تعترف بحق إسرائيل في الوجود. ومع ذلك، وفي كانون الأول/ديسمبر، غيّر الاتحاد الأوروبي نهجه وأعلنت فرنسا أنها ستستأنف علاقاتها مع حماس.

وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، نفذت إسرائيل ضربات جوية على قطاع غزة، لإيقاف الهجمات الصاروخية على أراضيها الحدودية. وقد أدّى ما تلى ذلك من غزو القوات الإسرائيلية قطاع غزة، على الرغم من التحذيرات المتكررة من جامعة الدول العربية من شنّ عملية عسكرية، أدّى إلى مقتل أكثر من ١٣٠٠ فلسطيني. واستمرّت إسرائيل في حصار غزة حتى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بينما كانت مصر تغلق حدودها مع غزة بالرغم من جهود الفلسطينيين للفرار من القتال وكسر الحصار. وزعمت القاهرة أنها إنّما تلتزم باتفاقية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل تقضي بإغلاق المعابر الحدودية، لكن إيران كانت تعتقد بأن الاتفاقية التي تشير إليها القاهرة انتهى مفعولها قبل أكثر من سنة من الغزو الإسرائيلي.

وانتقدت إيران مصر لرفضها تقديم العون إلى اللاجئين الفلسطينيين الفارين من غزة، بينما اتهمت السلطات المصرية حزب الله بعبور الحدود المصرية لتنفيذ عمليات إرهابية في سيناء. وقطعت المغرب عقب ذلك علاقاتها مع إيران لاتهامها بأنها تغذي ثورة شيعية فيه. لكن، كما كانت حال إيران، انتقدَت قطر، التي فضلت العمل مع حماس وداعميها من الإخوان المسلمين، مصر أيضًا لإغلاقها الحدود، ما جعل القاهرة تحجم عن حضور قمة الدول العربية في الدوحة بعد اجتياح غزة. واستنكر المثقفون العرب الانقسام في العالم العربي بشأن غزة، ورأوا فيه نهاية الوحدة العربية، ونزل المحتجون في العواصم العربية إلى الشوارع استنكارًا لحرب غزة. وفي البحرين، استخدمت الحكومة الغازات المسيلة للدموع، والطلقات المطاطية، لتفريق عشرات الآلاف من المحتجين، المطالبين بفعلٍ ما تقوم به الحكومات العربية لإيقاف المعاناة الإنسانية في غزة، وكانوا يحملون صور حسن نصر الله[٢٤].

وشنّت إيران هجومًا كلاميًا على مصر، وضغطت على الزعماء العرب لإجبار إسرائيل على القبول بوقف إطلاق النار مع حماس. وفي غضون ذلك، اتهمت الصحافة الإيرانية دولة الإمارات، والسعودية، ومصر، بعقد اجتماعات سرية مع الإسرائيليين،

لبحث سبل كبح تأثير إيران في فلسطين. وقد تطوع نحو ٧٠٠٠٠ إيراني في حملة شعبية للمشاركة في مهمات انتحارية ضد إسرائيل أيام حرب غزة. وكان هذا الفعل إشارة رمزية إلى حدٍّ كبير، فقد حظر المرشد الأعلى الخامنئي على المتطوعين الدخول في نزاع غزة[٢٥]. لكنْ في المناقشات التي أجريتُها في أوروبا مع جماعات حقوق الإنسان الفلسطينية، أكدوا لي أن إيران حافظت على وجود قوي لها في غزة، فقد انضمّت قوات الحرس الثوري الإيراني إلى مقاتلي حماس على أرض المعركة. وشكر مشعل إيران علانيةً، لما قدّمته من دعم إلى حماس، وصرّح بأن الدعم الإيراني كان حاسمًا في انتصارها في حرب غزة. واستمرّت إيران في تقديم المال إلى مشعل أثناء الحرب وبعدها[٢٦].

وأسهمت حماس بقيادة مشعل في زيادة صدقية جهود إيران في كشف التراخي الحقيقي أو الملموس لمصر والسعودية في بداية الهجوم الإسرائيلي على غزة، وهو ما جعل إيران تأمل كسب نفوذ سياسي بين العرب. ومع زيادة إيران الضغوط على مصر للسماح للاجئين الفارين من غزة بتلقي المساعدات الإنسانية، قاطعت حماس المفاوضات المصرية مع إسرائيل، وأرجأت اتخاذ قرار بعقد المحادثات إلى ما بعد أشهر من ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، حيث انتهت حرب غزة بعد وقف إطلاق النار الإسرائيلي من جانب واحد.

وقد كانت المفاوضات مع حماس التي ترعاها مصر ترمي إلى الحد من النفوذ الإيراني. إلا أن الحكومات العربية انقسمت بشأن الاتجاه الذي ستجري فيه هذه المفاوضات بين حماس، ومصر، والسعودية، والأردن، ودولة الإمارات، في سعيها لعزل إيران، وسعي قطر للوصول إلى أرضية مشتركة تتفق مع المطالب الإيرانية. وفي نهاية الأمر، ونتيجة الإلحاح القطري، عقدت قمّة للجامعة العربية في الدوحة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ لمناقشة إحلال السلام، وذلك بعد يومين من اقتراح إيران في إسطنبول خطة السلام في غزة من ١٤ نقطة.

وفي تلك الأثناء، وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، أرسل حزب الله مندوبًا عنه إلى مصر، لمناقشة سبل تقديم المساعدات إلى الفلسطينيين في غزة، لكن في شهر آب/أغسطس، أعلن نصر الله على الملأ دعمه للمقاتلين في غزة، وبذلك ثبّت محور إيران وحماس

وحزب الله في مواجهة إسرائيل. ونتيجة شعور رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد بنيامين نتانياهو بالخطر، فقد زاد من جهوده في التودّد إلى السعودية لتمرير اتفاقية متبادلة مع الفلسطينيين، حتى إنه عرض إمكانية قبوله بخطة السلام التي طرحها الملك عبد الله في سنة ٢٠٠٢ بتعديلات طفيفة. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، حث الملك عبد الله الفلسطينيين على التحرك باتجاه تأسيس دولة مستقلة عاصمتها القدس، وإدراك الخطر من الشقاق بينهم. وكان يعتقد بأنه إذا توصلت الولايات المتحدة وإسرائيل إلى اتفاق مع حماس، فإن ذلك سيقلل من نفوذ إيران على حماس.

وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، التقى لاريجاني بالرئيس المصري حسني مبارك أثناء اجتماع منظمة التعاون الإسلامي في القاهرة ليؤكد له أن دعم إيران لحماس لم يكن يهدف إلى إضعاف دور الوساطة الذي تقوم به مصر بين فتح وحماس. وأكد لي مسؤولون إيرانيون آخرون أن إيران لا يمكنها مطلقًا أن تحل محل مصر في إدارة الأزمة الفلسطينية، حتى لو أرادت ذلك. وذكرت الأخبار أن لاريجاني سلم مبارك رسالة إلى الرياض بشأن بحث السبل لإنهاء النزاع في فلسطين، واستعادة وحدة العرب في هذه القضية، مذكرًا أيضًا بالحاجة إلى المحافظة على مصالح إيران ونفوذها في فلسطين[٢٧].

وسرعان ما وصلت هذه الإجراءات إلى طريق مسدود، عندما أجبر التمرد الشعبي مبارك على ترك منصبه في شباط/فبراير ٢٠١١ – ومن سخرية القدر أن ذلك حدث في مساء الذكرى الثانية والثلاثين للثورة الإيرانية، وهو ما رأت فيه إيران إشارة مباركة. وبعد رد الفعل على المحتجين، الذي قام به موالون لمبارك يمتطون الخيول والجمال لضبط الحشود، سرعان ما انقلب لاريجاني، مباشرة عقب اجتماعه بمبارك، إلى ولوع طهران بالسياسات الثورية، فسخر من نظام مبارك، الذي دام ثلاثة عقود بدعم أميركي وسعودي، ناعتًا إيّاه بأنه نظام "ديمقراطية الجِمال". وقد كشف تصريحه ذاك أن السياسات الثورية بالنسبة لإيران مقدَّمة على التزاماتها الدبلوماسية. وقبل أشهر من ذلك، أخبرني دبلوماسيون إيرانيون كبار في نيويورك في اجتماع خاص بأنهم على ثقة من أن النظام المصري آيلٌ إلى السقوط، وأبدوا دهشتهم وأسفهم من أن الولايات المتحدة الأميركية والسعودية اختارتا "وضع البيض كله في سلة واحدة" في دعمهما

library
Beirut campus

عهد مبارك القائم على رجل واحد.

وعندما تصاعد النزاع السوري بعيد الاحتجاجات الديمقراطية المصرية، أُجبرت حماس على مغادرة دمشق. وتمركزت بعد ذلك في الدوحة والقاهرة، حيث كان وجودها أكثر تقييدًا بكثير مما كانت عليه الحال في سوريا، فأُجبِرت الجماعة على النأي بنفسها عن حزب الله. إلا أن هذا الانقسام [بين حماس وحزب الله] بدا اعتباطيًّا نوعًا ما، على الرغم من الاعتقاد العام بين المحللين السياسيين السعوديين الذين تحدثت معهم آنذاك بأن حماس يمكن أرجحتها بسهولة. والواقع أن وجود حماس مع مضيفيها في الدوحة سرعان ما برهن على ضعف تنسيق عملها مع الأسر الحاكمة في الخليج. ففي منتصف سنة ٢٠١٣، أعطي مشعل، الذي دعم ضمنيًّا التمرّد المناوئ للأسد في سنة ٢٠١١، موعدًا نهائيًّا لمغادرة الدوحة – وهو ما جعله بعد سنة من ذلك يحاول ردم الصدع بين حماس وفتح، ولم تدم محاولته طويلًا، كحال سابقاتها.

وكانت طهران تأمل أن تخدم هذه المواقف المتغيّرة مصالحها. ففي نهاية الأمر، تعتقد طهران أن حماس، وسوريا، وإيران، وحزب الله، جميعًا، ينكرون وجود إسرائيل، وهو موقف لا يمكن لدول الخليج العربية تأييده في العلن، حتى لو كانت قناعاتهم الخاصة مختلفة عن ذلك. والحق أن هناك اتصالات قامت بين حماس وحزب الله بعد الجهود الإسرائيلية لطرد حماس من الضفة الغربية وغزة سنة ١٩٩٢. فمنذ ذلك الحين، شعرت إيران بأن لها نفوذًا كافيًا للجم التهديدات الإسرائيلية ضدها، وبذلك جعلت بلاد الشام، وفلسطين تحديدًا، امتدادًا لنزاعها الكبير مع الولايات المتحدة، وإسرائيل، والسعودية أخيرًا. وفي سنة ٢٠١٤، دعا المرشد الأعلى في إيران علنًا إلى تسليح قوى المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية.

الخاتمة[1]

منذ سنة ٢٠١١، تحول الربيع العربي إلى مثال ساطع على حجم الانقسام الذي أصبحت عليه العلاقات بين السعودية وإيران في وجه انعدام الاستقرار في المنطقة. فبالنسبة للمملكة العربية السعودية، التي واجهت فُرقة العرب منذ بدايتها، لم يكن الربيع العربي علامة كبيرة على الإصلاح. وبدلًا من ذلك، رأت الرياض في الربيع العربي توجّهًا مقلقًا سيقسم العالم العربي، ويمنح إيران الفرصة لتوسيع تدخلها. وتؤكد إيران أن الربيع العربي إنما جاء بدرجة ما على نموذج ثورتها، وأن الظروف الإقليمية قد نضجت اليوم لبناء الشرق الأوسط الإسلامي الجديد، الذي ستكون فيه الغلبة لغير الولايات المتحدة وحلفائها العرب، ومنهم السعودية، لتكون الغلبة في يد جماعات تسعى إلى رؤية الدور الأميركي في المنطقة دورًا ضعيفًا متهالكًا. وهذا الأمر يعني أن إيران ستكون أشد قوة، في الصيغة الجديدة التي سترسُم للشرق الأوسط شكله. وهو يعني أيضًا أنه في مواجهة التغييرات الإقليمية المتسارعة، ستكون الولايات المتحدة أقل قدرة في الاعتماد على السعودية لتطويق إيران.

وتتوقع طهران أن الفوضى التي تَبِعت الربيع العربي في البحرين، ذات البنية الاجتماعية المقسّمة والسلطة المتضائلة لحكومتها، سوف تنتشر في دول الخليج العربية؛ إذا تجاهلت تلك الدول قاطنيها من الشيعة. ونتيجة لذلك، فإن الدعائم التي تمنح أميركا وجودها في المنطقة ستتفتت، بدءًا بالبحرين – حيث يتمركز الأسطول الخامس الأميركي. وامتدادًا لذلك، سوف تنهار القواعد العسكرية الأميركية والعمليات الاستخباراتية الأميركية في المنطقة، وسيضمحلّ الاستخدام الأميركي لممر الخليج الفارسي المائي، وسيتلاشى الوصول الأميركي إلى أجواء المنطقة. وفي

library

هذه الأُحدوثات الافتراضية، تتخيّل طهران مستقبلًا تكون فيه وحدَها العاصمة الباقية في المنطقة. وتعتقد أنه بينما ستضطر الولايات المتحدة وحلفاؤها الإقليميون إلى شراء النفوذ في الشرق الأوسط الجديد، فإن إيران لن يكون عليها إلا الالتزام بمبادئها الثورية المناوئة لأميركا، هذه المبادئ التي ستحدّد مصير المنطقة.

وتسعى السعودية إلى الرد على المزاعم الإيرانية، إلا أن ما جرى في تزاحمهما على كسب النفوذ كان مربكًا ومكلفًا لكلا البلدين، ولسائر بلدان المنطقة. ففي مصر، عملت السعودية على إبعاد الإخوان المسلمين عن السلطة سنة ٢٠١٣. وانتاب إيران القلق من إخفاق الإخوان المسلمين في المحافظة على السلطة، وانتقد أعضاء في برلمانها الإخوان لعدم تطهيرهم الجيش، وعدم بنائهم شبكة بديلة من القاعدة الشعبية، اقتداءً بنموذج الثورة الإيرانية، للبقاء في السلطة. وفي تلك الأثناء، وبما أن الإخوان جماعة فكرية سنّية بارزة متعاطفة مع الشيعة، فقد ناقشوا السعودية بحذر بشأن التعاليم الوهّابية المناوئة للشيعة. بعد ذلك اشتعلت الإجراءات السعودية في مكافحة الإخوان. وقد دعمت قطر وتركيا الإخوان في العالم العربي ليكونا الصوت الإسلامي البديل من الوهّابية المتشددة. وهذا بدوره فتح الباب أمام التدخلات الإقليمية لقطر وتركيا في سوريا، بهدف طرد النفوذين السعودي والإيراني منها. كما جعل واشنطن تميل إلى القبول بدور للإخوان في سوريا واليمن، ودفَع السعودية إلى الرضوخ لذلك.

وعندما استنهض الإخوان المسلمون الشيعةَ العرب في الدول الخليجية، حضّ الشيعة الكويتيون الرياض علنًا على وقف عدوانها العسكري على الشيعة اليمنيين، المستمر منذ سنة ٢٠٠٤، لاعتقادهم بأن هذا العمل يغذي التمرّد في اليمن. وقالت إيران إن الكويت تواصلت معها بهذا الشأن، كما قالت إنه على الرغم من مزاعم السعودية بتورّط إيران في اليمن، فإن الغارات الجوية السعودية هي المسؤولة عن نموّ التيارات المناوئة للوهّابية في اليمن، بين الشيعة والسنّة الشافعية المهيمنين هناك. وزادت صحف طهران المتشددة، التي غالبًا ما تتلقى تقارير الاستخبارات الحكومية (ولا يُعلَم ما إن كانت هذه التقارير تستند إلى أحداث حقيقية أم إلى أحداث ملفقة) في اتهام الرياض بتقديم العون للبعثيين العراقيين في اليمن؛ وزعمت أن كثيرين منهم انتقلوا إلى اليمن سنة ٢٠٠٣ لمناجزة الفصائل الشيعية اليمنية. وفي تلك الأثناء، شجّعت

طهران الحوثيين على بناء شبكة من القواعد الشعبية، للمساعدة على انتشار النموذج الثوري الإيراني في شبه الجزيرة العربية. ومرة أخرى، زادت الصحف المتشددة في إيران فزعمت أن الاستخبارات السعودية تتآمر لإحداث انقلاب في الكويت، لكبح جماح ميول الحكومة الكويتية الموالية للشيعة، بسبب الأزمة في اليمن. كما هزئت طهران من الرياض لدفعها المال إلى ما تدعوه إيران، خدمة لأغراضها، مرتزقة من قوات متعددة الجنسيات من البلدان الإسلامية، للدفاع عن السعودية في اليمن سنة ٢٠١٥، وتساءلت عن حجم التكلفة الإنسانية الكبيرة للحرب. واقترح المتشددون في إيران أن يستولي الحوثيون على مكّة، لكنهم أبدوا ضبط النفس بطريقة مدروسة. وفي وقت كتابة هذا الكتاب، تجاهلت السعودية ثلاثة عروض للسلام قدّمتها إيران بشأن اليمن، اثنان منها سُلِّما إلى الأمم المتحدة، والآخر سُلّم إلى الرياض مباشرة، غير مبالية بادّعاءات إيران أنها وسيط مخلص للسلام، ومقدمة على تنفيذ تطورات حاسمة في مواجهة الجماعات التي تدعمها إيران. كما تواصلت مع روسيا، التي حافظت تاريخيًا على نفوذ لها في اليمن، للتفاوض على تفاهم بشأن اليمن يستبعد إيران.

وفي البحرين، جاء اقتراح سعودي، غير مدروس بعناية، بإلحاق البحرين بالسعودية (على الرغم من حقيقة أنه على مدى أربعة قرون على الأقل كان البلدان كيانين منفصلين)، وبعد إرسال القوات [السعودية] في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١ لتطويق الثورة الشعبية بناءً على طلب المنامة، استنكرت طهران هذا العمل ووصفته بأنه عمل "انتحاري". وخلُصَت إيران، المبغوضة جدًا في البحرين حتى بين المعارضين الشيعة في البلاد، الذين يشكّكون في النوايا الإيرانية ويشككون في قدرة طهران على بناء دولة إيرانية نموذجية، خلُصَت إلى القول بأن السعودية تهدف إلى ابتلاع مشكلة الشيعة البحرينيين.

وأخفقت القرارات السعودية في ضم الأردن واليمن إلى مجلس التعاون الخليجي، وتهاوت جهودها عقب ذلك في تأسيس اتحاد لدول مجلس التعاون الخليجي في السنتين ٢٠١١–٢٠١٢. فلم تكن دول الخليج العربية الصغيرة متحمسة كثيرًا لتسليم الرياض دور الوصاية عليها في ذلك الاتحاد، بعد أن بدا أن السياسات السعودية تؤدي إلى زيادة التوتر في مجتمعات الخليج الشيعية، وتمنح القوة لأعضاء الإخوان

المسلمين المعارضين في الخليج. وأثمرت الجهود السعودية التالية في تأسيس برنامج دفاعي مشترك مع مجلس التعاون الخليجي ومصر نتائج مهمة، لكنها كانت متواضعة.

وساءت العلاقات بين الرياض وطهران بشأن العراق على نحو وخيم. ففي سنة ٢٠١٢، نفذت جماعة المختار، من الميليشيات العراقية الشيعية المسلحة، هجمات بمدافع الهاون على الحدود السعودية، ردًّا منها على ما تزعمه من تدخل السعودية في العراق عن طريق وكلاء إرهابيين، واستهدفت تلك الهجمات حفر الباطن، واشتبهت الرياض في أن إيران كانت تقف وراء الهجمات. وفي سنة ٢٠١٤، وبالرغم من رغبة الحكومة الجديدة في بغداد في التعاون مع الرياض، استمرت طهران في توسيع نفوذها في العراق لمحاربة "الدولة الإسلامية"، والمساعدة في تطوير الجيش العراقي، بالتشجيع على إنشاء جماعات بديلة تضم إلى حد كبير المتطوعين والمجندين الشيعة. وفي عملها هذا، انتقدتها الولايات المتحدة الأميركية، والعراق، ودول الخليج العربية. وحضّت الرياض على استبعاد القوات الموالية لإيران في المعارك الجارية ضد "الدولة الإسلامية"، وفي أثناء ذلك، أظهرت الرياض دعمها الضمني للجماعة الإيرانية المنشقة، مجاهدي خلق، وزعيمتها مريم رجوي، عن طريق نشر صورة تلك الزعيمة في صحيفة الرياض اليومية. وأدانت رجوي من جهتها الأفعال الإيرانية، وتعهدت بوضوح بدعم محاربة إيران في اليمن لمصلحة السعودية.

وزاد ارتباك السباق الحاصل في سوريا بين الرياض وطهران أيضًا. فاستمرت طهران في العمل على نصرة الجيش البعثي السوري المحاصَر، بتشجيعها له على بناء شبكة بديلة من القواعد الشعبية من المتطوعين المحليين لضمان إطالة عمره في السلطة. وعندما عقد بشار الأسد صفقة لتفكيك مخزونات سوريا من الأسلحة الكيميائية، كانت الرياض قلقة من ذلك. فالسعوديون، الذين انسحبوا في وقت سابق من مقعدهم في مجلس الأمن في الأمم المتحدة، كانوا مستائين من إصدار القرار ٢١١٨ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الذي اقترح وضع إطار عمل للتخلص من الأسلحة الكيميائية السورية. فقد رفضوا الوثوق بالأسد، أو تمكين إيران، في المحادثات الدولية المنعقدة في جنيف في كانون الثاني ٢٠١٤، من مناقشة مصير نظام الأسد. ولاحقًا، أدى رفض أميركا تقديمَ الدعم القوي، تسليح الائتلاف الوطني السوري والجيش السوري الحرّ

(الذي يضم أيضًا عناصر من الإخوان المسلمين والجبهة الإسلامية السورية، والذي تدعمه السعودية بالرغم من ضمّه عناصر من الإخوان) أدّى ذلك الرفض إلى تقدم حاسم للجيش السوري في معاقل المتمردين، بمساعدة إيران. لكن طهران عانت من الخسائر في سوريا عند تقدّم المتمردين، الذين أعادت تسليحهم واشنطن وحلفاؤها، من جديد، واتهمَت بعضهم بعقد تحالفات مع "الدولة الإسلامية"، أو جبهة النصرة، أو القاعدة، لتطويق نظام بشار الأسد. وفي وقت كتابة هذا الكتاب، تصر السعودية والغرب على أن سوريا لن تعود إلى حالة الاستقرار ما دام الأسد في السلطة. وتصرّ روسيا وإيران على الاحتفاظ به في السلطة لحماية سوريا من التقسيم، لكنهما عرضتا تنفيذ إجراءات لإقامة بنية سلطة انتقالية في سوريا.

استعادة التوازن

إن التحول إلى الصداقة العميقة أو الخصومة المريرة لم يكن يومًا طبيعة أو غاية العلاقة بين السعودية وإيران، كما يُظهِر تاريخهما الممتد في مرحلة تجاوز قرنًا من الزمان. فهدف هذه العلاقة الحساسة، كما آمل أنني أوضحت في ما سبق، هو تحقيق التوازن لضمان أمن الخليج، وبعد ذلك تحقيق درجة من الاستقرار في الشرق الأوسط. لكن بما أن عجلة العلاقات السعودية الإيرانية تدور حول محور السياسات الأميركية في المنطقة، فإن الهدف الكبير للاستراتيجية الأمنية الأميركية فيها هو التشجيع المنهجي على تعادل القوة بين الرياض وطهران، بغض النظر عن طبيعة الحكومة أو البنية السياسية فيهما. ومهما كان الوصول إلى ذلك الهدف صعبًا، ومهما بدت علاقات أميركا بإيران معقدة، ومهما تملصت القيادة السعودية من الحاجة إلى مشاركة إيران، فإن قوى التوازن الذاتي المتأصلة للجهات الفاعلة في المنطقة هي ضمانات أكثر أمانًا لحفظ الأمن على المدى البعيد، من السياسات أو الخطط الأميركية قصيرة العمر. وعلاوة على ذلك، فإن من غير المتوقع للقوى الأوروبية أو الآسيوية أن تحل محل الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، وتعمل في الوساطة للسلام في الشرق الأوسط، ما لم تتم استعادة التآثرات المتوازنة بين السعودية وإيران. والحق أن التدخلات الأجنبية

كانت كثيرًا ومرارًا ما تفاقم عدم توازن القوة في الشرق الأوسط، الذي يمزق المنطقة بعنف. لذلك، وبدلًا من تجاهل إيران، لا بدّ من ظهور سياسة إقليمية مثالية لتثبيت توازن القوة في الخليج الفارسي، تقوم فيها السعودية وإيران والجهات الفاعلة الأخرى بالأدوار الرئيسة. فمن دون ذلك التوازن، فإن السعودية وإيران تكونان مصممتين على البقاء دولتين ضعيفتين، لأن تكاليف إعادة بناء توازن القوة بينهما ستزداد. وهذا سيعرّض بقاء الدولتين السعودية والإيرانية للخطر.

وبما أن السعودية وإيران منتجان رئيسان للنفط، فهما دولتان أساسيتان في نظام الطاقة العالمي الكبير، بصرف النظر عما إن بقيتا عضوين في منظمة أوبيك، أو كانت لهما اختلافاتهما في دعم السوق الحرة، التي تفضّل السعودية ما فيها من تكاليف إنتاج منخفضة، أو اختلافاتهما في ما تريده إيران من زيادة الأسعار، فلا علاقة للمنظمة باختياراتهما. والحق أن الخليج الفارسي يحتوي أكبر احتياطي للطاقة العالمية الثابتة، ويخرج منه نصف الإنتاج العالمي من النفط، ومعظم صادراته تذهب إلى دول آسيا والمحيط الهادئ. والطلب المتزايد على الطاقة، في الصين والهند تحديدًا، يؤكد الحاجة إلى بناء علاقات متوازنة بين الرياض وطهران لضمان أمان الطرق البحرية، ومراكز الطاقة، في شبه الجزيرة العربية، وباب المندب، والهضبة الإيرانية، ومضيق هرمز. وفي هذه الأثناء، وبما أن الولايات المتحدة ستستمر في هيمنتها على التجارة في آسيا والمحيط الهادئ، فإنها قد ترحب في الواقع بالمشاركة مع الهند والصين في توسيع مجال أمن الطاقة في الخليج الفارسي. فمن دون ذلك الأمن، فإن الولايات المتحدة، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ستهمّان بالحصول على مصادر طاقة بديلة، مما سيضرّ بالاقتصاد في السعودية وإيران.

والتغير التدريجي في السعودية وإيران تجاه آسيا والمحيط الهادئ هو في طور التخلق، إلا أنه لا يمكن أن يكتمل في الأوقات الصعبة العصيبة. وبما أن الهند والصين ستحلان محل أوروبا وأميركا في الطلب على النفط والغاز من الخليج الفارسي، فلا بدّ من أن ذلك سيمنح السعودية وإيران فرصًا جديدة لتوسيع السلام، لأن هذه القوى الآسيوية أقل تدخلًا في الشؤون السياسية الخليجية، وستسعى لإقامة انسجام معها عن طريق إضفاء الطابع الإقليمي على تدفق الطاقة في آسيا. وبعد أن كانت العلاقات

Beirut campus library

الأميركية السمة المحورية في العلاقات بين السعودية وإيران، فإن أفقًا واسعًا سيكون في متناول البلدين، يتجاوز القيود التي تفرضها واشنطن على علاقاتهما الدائمة.

وهذا الاستمرار المعتدل للعلاقة بين السعودية وإيران من خلال آفاق الطاقة، وتاريخهما المشترك بصفتهما بلدين متجاورين ومسلمين، ينبغي أن يكونا أساسًا لاستعادة السلام في الشرق الأوسط. وعلى هذه الأرضية، ينبغي لأميركا أن تكون أداةً للتوازن في الشؤون الخليجية، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى أن واشنطن لا تقدم ضمانات أمنية كافية للمحافظة على استقرار المنطقة على المدى الطويل. والحق أن الولايات المتحدة لم تعُدْ قوة إقليمية لا تُجارى في الشرق الأوسط. فهناك جهات فاعلة متعددة فيه، منها الدويلات الناشئة، والمنظمات الإرهابية، التي لها القوة على تغيير مسار الأحداث في المنطقة. ولعل هذا يفسر نفور واشنطن من عقد حلف أمني دفاعي قوي مع دول الخليج العربية، بالرغم من كثرة مبيعاتها من الأسلحة الواردة إلى المنطقة، فذلك سيقوّض مصداقية أميركا في عيون شعبها إذا انهارت هذه الدول. لكن كره واشنطن المشاركة بصورة كاملة في شؤون المنطقة جعلتها تمضي قدمًا مع التدابير السعودية الرامية إلى تطويق النفوذ الإقليمي الإيراني. إلا أن شراكتهما توسعت، وقلصت إمكانية قيام شراكة إقليمية بين السعودية وإيران. وطغت على المصالح السعودية والإيرانية التغيرات المتسارعة وغير المتوقعة في المنطقة، التي لا يمكن لأيٍّ من الدولتين التعامل معها بمفردها. لكن في نهاية المطاف، وللتعامل مع تلك التغيرات، لا بدّ من صون توازن القوة النابع من مكانة سعودية إيرانية إقليمية قوية. وإلا فسيكون توازن القوة مفهومًا مائعًا عرضة للفوضى الإقليمية التي تنهك الشراكة السعودية الإيرانية. ومع استمرار النزاع في العراق، فإن صون ذلك التوازن ليس من نافلة الأمور، بل هو أكثر ضرورة من أي وقت آخر. فمن الأهداف الرئيسة لاستراتيجية الأمن الأميركية رفض فرض مسارات معينة للأحداث من الخارج على الشرق الأوسط، أو على العلاقات بين هاتين الدولتين الإقليميتين الرئيستين. وعندما يُراعى ذلك التوازن في القوة، سينحاز النظام الدولي بصورة أفضل بكثير إلى النظام الجزئي الخليجي، وربما يخدم المصالح الأميركية في هذه المنطقة الحيوية على المدى البعيد.

وحتى هذا اليوم، لا تقدّر الولايات المتحدة تمامًا الدورين الإقليميين للسعودية وإيران، لذلك نراها تعطل فرص استعادة توازن القوة بينهما، على حساب الوصول إلى

السلام في الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال، كان قبول الرئيس الأميركي باراك أوباما الظاهري المبكر بوصف القوى التي نشأت في الربيع العربي بأنها قوًى تقدمية على الأرجح، على الرغم من تراجعه المتكرر عن ذلك، يعترض طريق الشراكة الأميركية العابرة مع السعودية، ويزيد في عمليات تدخل إيران في المنطقة، على حساب هاتين الدولتين الإقليميتين. ونتيجة لذلك، وبعد أن كانت فرص التعاون بين الرياض وطهران وفيرة للعمل على استعادة السلام إلى المنطقة، فإنها قد تبددت الآن إلى حدٍّ كبير. وفي هذه الأثناء، ما زالت واشنطن تبحث عن بديل أفضل لنهج توازن القوة في دراستها لأمن الخليج، وفي عملية البحث هذه ربما تزداد معاناة العلاقات بين السعودية وإيران من ذلك، مؤديةً إلى تآكل تدريجي لقدرات كلا البلدين بصفتهما جهتين فاعلتين إقليميتين قويتين، وذلك يعود أكثر ما يعود إلى أن أيًّا منهما لا يمكنها وضع مصالحها في سلة الولايات المتحدة الأميركية. وفي ذلك الوقت، ستواجه جهودهما لبناء تحالف مع القوى الأوروبية أو الآسيوية صعوبات جمّة، وستستمرّان في تقديم حوافز مالية كبيرة لاجتذاب هذه القوى.

إلا أن من المهم ألا نغالي في أهمية سياسات التوازن، التي يصعب بناؤها وصونها، كما كثيرًا ما يرينا تاريخ العلاقة بين السعودية وإيران. فالتفاوت الكبير بين مبيعات الأسلحة من الغرب وواشنطن للسعودية وبين مبيعاتها لإيران، يباعدهما كثيرًا عما يؤمل من نهج سياسة توازن القوة تجاه الدولتين. فضلاً عن أنه يشجع الدافع عند طهران للوصول إلى قدرات رادعة أو هجومية متفوقة. وفي هذا السياق، فإن نهج توازن القوة لا يفترض تعاون السعودية وإيران، لكن بإمكانه تشجيعهما على ذلك التعاون. إن الإمساك بالتوازن أمر أساسي لإضفاء الاعتدال على انقسامات السياسة العربية الإيرانية، وتلطيف عقائد القومية العربية والثورية الإيرانية، عندما يرتد البلدان إلى مواجهة الغرب.

وحتى يومنا هذا، أخفقت اقتراحات متعددة، تهدف إلى استعادة ذلك التوازن، في بناء إطار عمل للتعاون الأمني، بما في ذلك اقتراح إيران توقيع ميثاق عدم اعتداء مع جيرانها الخليجيين العرب. ولم تؤمن السعودية مطلقًا تمام الايمان بفكرة توازن القوة مع إيران، التي ستقتضي رفع قدرة إيران على التأثير في السياسة الخليجية،

Beirut campus library

وإصلاح طهران علاقاتها المعطلة مع الغرب. وعلاوة على ذلك، فإن العلاقات مع إيران لن تكون مرغوبة إلا إذا تقدمت على مصالح المملكة وأمنها التي تقدرها قلة من أعيان العائلة المالكة، ترى أن العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية أهم بكثير من العلاقات مع إيران. لذلك، وبصورة عامة، لا يمكن أن يتطور نظام إقليمي جديد ما لم تمسك الولايات المتحدة بزمام الأمور تمامًا، نظرًا لاعتماد دول الخليج العربية، الذي لا مراء فيه، على الضمانات الأمنية الأميركية للمنطقة، على الرغم من حنقها من الولايات المتحدة. ففي سنة ٢٠٠٤، شجعت الرياض على ضم طهران إلى البنية الأمنية الإقليمية في الخليج، ثم عززت دعمها نموذج هلسنكي لحل النزاعات، الذي كانت قد تبنته أوروبا لتحسين أمنها، بين الدول الخليجية. وكان كلا المقترحين غير مدروس بعناية، لأنهما يحتاجان إلى ضمانات للعرب بعدم تدخل إيران في شؤونهم. وعلاوة على ذلك، فهما يهدفان إلى السيطرة على السلوك الإيراني للعمل على تنفيذهما. ولا يمكن لإيران أن تقدّم ضمانات من هذا النوع، حتى لو كانت ضمانات شفهية، ما دام الهدف الرئيس لسياستها الخارجية يركز على تحقيق التكافؤ الاستراتيجي في المنطقة مع الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها الخليجيين.

وهكذا أصبحت السعودية وإيران دولتين ضعيفتين من جراء فقدان ذلك التوازن، وهناك خطوات عملية على كل منهما اتخاذها بغية استعادة توازن علاقاتهما، وبغية مساعدة الولايات المتحدة على صوغ سياسات سليمة تجاه الدولتين. وحتى الآن، ونتيجة مبالغة السعودية في ملاطفة الولايات المتحدة، ومبالغة إيران في تحدّيها، فإن البلدين دفعا تكاليف باهظة. وإيران تحديدًا سعت إلى كسب تأثير استراتيجي عميق في المنطقة بتقويضها المصالح الاستراتيجية الأميركية، بينما كان عليها في الواقع أن تدير سياساتها تجاه السعودية بمعزل عن الولايات المتحدة بقدر ما تستطيع. وبالإضافة إلى ذلك، عليها أن تسلّم بأنها ببساطة لا تشغَل مكانةً استراتيجية محورية، سياسية أو اقتصادية، عند واشنطن أو الرياض، في أيّ توجّه دائم.

وكثيرًا ما تتفاعل المملكة مع التهديدات الإيرانية، بدلًا من أن تبذل جهدًا حقيقيًّا لفهم وجهة نظر إيران. وفي هذا السياق، وبخلاف إيران التي ظلت قرونًا يتفوّق فيها الإحساس القوي بالمشاعر القومية عند معظم المواطنين على طبيعة الحكم القائم ويساعد في تغيير

شكل طبيعة الحكم لتصبح بأشكال أكثر تطورًا مما ظهرت عليه أصلًا، فإن السعودية تعاني من ضعف البنى السياسية وعدم نضوج إحساسها الوطني، وكثيرًا ما تعود فتلوذ بمنطقتها الآمنة في التحالف مع أميركا، وخاصة قبل أحداث الربيع العربي. ثم ابتليت أفعال الرياض وطهران المستقبلية بالتدهور المتسارع للأمن الإقليمي، الذي أربك الدور الأميركي في المنطقة. لكن كلما زاد غموض مستقبل العلاقات بين السعودية وإيران، زادت بالنسبة للبلدين أهمية التصحيح الذاتي لمسار علاقاتهما اليوم، قبل أن يسقط بالكامل نظام توازن القوة القديم في الخليج الفارسي أمام الاضطرابات المقبلة. وإذا تم الرجوع إلى شروط نظام التوازن هذا، فسيكون بإمكان المملكة أن تقيم علاقات متماسكة مع إيران. وإذا تحققت الغاية النهائية في استعادة العلاقات المتوازنة، فسيتحقق صمود وثبات السياسة الخارجية الإقليمية السعودية الإيرانية.

وأخيرًا، فإن المبالغة في إظهار توتر العلاقات بين العرب وإيران، بغية بناء اتحاد بين العرب وإسرائيل في هذا السياق، ستكون بلا طائل. فإسرائيل تكتنف تهديدات أكثر جسامة بكثير مما تكتنفه إيران، على الرغم من أن إيران تبقى مصدرًا دائمًا لإثارة الاضطراب في المنطقة. وفضلًا عن ذلك، لا يمكن لإسرائيل أن تأخذ دور إيران الأمني في الخليج الفارسي. ولم تعمل حالة [ظهور قدرات إيران في] برنامج الأسلحة النووية الإيراني المحتمل، وتصميم السعودية على مجاراة تلك القدرات، إلا على إظهار مدى حساسية وخطورة دور التوازن بينهما في أمن المنطقة. وإذا ظهرت علامات على أن إيران ترغب في الحد من برنامجها النووي، فإن المملكة ستخفف من إصرارها (في الأوساط غير الرسمية) على حيازة قدرات الأسلحة النووية بنفسها، بالرغم من قلقها من البرنامج النووي الإسرائيلي.

تبديد الأوهام

ممّا يلفت الانتباه أنه في معظم مراحل التاريخ المشترك بين السعودية وإيران، كانت المملكة تبدي تسامحًا متميزًا تجاه القادة الإيرانيين، بينما كانت إيران تتعامل مع المملكة بحذر واحتراس. وحتى يومنا هذا، أدّى تداخل السياسة الخارجية بمصالح

Beirut campus library

النخبة التقليدية في السعودية وإيران، إلى اتجاه البلدين إلى تجنب المواجهة المباشرة، إن كان لهما الخيار في ذلك، وهذا ما يشرح استبقاء كل منهما حتى الآن سفارة له في عاصمة البلد الآخر، على الرغم من الاختلافات السياسية الساطعة. إلا أن الرياض تعيب على طهران تصرفها بطريقة عقائدية في أرجاء المنطقة، وتقول إن هذا التصرف لا يخدم مصالحها القومية. ولولا حاجتها إلى كبح جماح التدخل الإيراني الكبير في العراق وسوريا، لفضّلت السعودية – وفقًا لما قاله لي سفراؤها في إيران الذين تحدثت إليهم – البقاء بعيدًا عن النزاعات الجارية في ذينك البلدين. كما أن السعودية تكره المكائد والدسائس السياسية، التي تجيد إيران نسجها وحياكتها، وتفضّل الصدق والأمانة في معاملاتها. وحتى عندما تعمل عن طريق وكلائها، أو تشترك في حرب تواجه فيها جماعات تساندها إيران في اليمن، فإنها صادقة في بيان أهدافها. والضغوط الحالية للسعودية على إيران في المنطقة يُقصد منها إرجاع إيران إلى خط الاعتدال، لا الحضّ على قيام عداءٍ أبديٍّ بين الدولتين.

وكثيرًا ما ضاعت شهامة السياسة السعودية في جنب الإيرانيين، الذين تحت ضغط من القوى الأجنبية تعلموا أن يكدروا طريقهم بالمشكلات، عن طريق استغلالهم نقاط الضعف في خصوماتهم الإقليمية. وعلى هذه الأرضية، ينبغي على إيران التصرف بصورة مثالية بطريقة يكون فيها من السهل على القيادة السعودية مواجهتها، حتى لو كانت المواقف الإيرانية تخالف المصالح الأميركية أو السعودية في المنطقة. وينبغي للسياسة الإيرانية أن تتجنب بأي حال تغذية الانقسام الدائم في القيادة السعودية، بشأن المدى الذي على المملكة أن تصل إليه في مشاركة إيران أو تطويقها، وخاصة عندما تكون المنطقة زاخرة بنقاط التوتر، التي يمكن أن تحدّ من قدرة الرياض على لجم القوى المتطرفة. وهذا الأمر سيشجع السعودية على التكيف مع إيران بصورة أفضل، كلما أبدت طهران علامات الاعتدال، وكلما سمحت للمملكة بالتغلب بصورة أفضل على الاعتراضات المحتملة من أفراد العائلة المالكة بشأن كيفية إدارة تعاملها مع التحدي الإيراني.

ومن المهم لنا أن ندرك أن النزاع بين السعودية وإيران ليس نزاعًا بين الشيعة والسنّة. فربما توجّه العقائد الأدوار الإقليمية للسعودية وإيران، لكنها ليست الدافع

الأساسي لها، فالدافع الأساسي لها هو تحقيق الأمن. وإلقاء اللوم على الخصومة بين الشيعة والسنة في تكرر إخفاق الشراكة بين السعودية وإيران ليس مسوّغًا كثيرًا؛ فالناس البسطاء الذين يعيشون في هذين المجتمعين يعلمون أنهم تعايشوا معاً على مدى فترات طويلة من الزمن. وتخاطر السياسات التي تقلق الأمن في السعودية وإيران بتغذية الخصومة العقائدية بينهما، لكن إذا تحقق الأمن فإن الرياض وطهران ستعودان قادرتين على خفض النغمات العقائدية في سلوكهما في السياسة الخارجية. لكن ليس هناك من ضمان يكفل لهما الاحتفاظ بهذه القدرة إذا انهار الأمن فيهما على نحو خطر، نتيجة ثورات إقليمية كبيرة.

وفي هذا السياق، من المهم لإيران والسعودية أن تتبنّيا خطابًا تنويريًّا يكون قوة اعتدال في أوقات التوتر الإقليمي، وهذا يتطلب أيضًا مشاركة مستمرة بين السعودية وإيران في مواجهة التحدّي الحقيقي الواسع الذي يواجه البلدين من المقاتلين الإسلاميين؛ سواء من السنّة أو الشيعة. والأكثر أهمية أنه إذا نجحت استراتيجية كبح التأثير الإيراني في الشيعة العرب، فعلى المملكة أن تظهر قدرتها على تحسين العلاقات المتبادلة بين الشيعة العرب والسنّة. وإن كانت إيران تطمح إلى استضافة الطلاب الدينيين السنّة باستمرار في معاهدها الدينية كما تفعل اليوم، دون الخوف من ظهور اختراقات أمنية محتملة من قبلهم، فإن عليها أن تنظّم إجراء مناظرات دينية معتدلة مع العالم السنّي. والأكثر أهمية من ذلك، ومع اتساع قاعدة القوة السياسية للشيعة العرب، على إيران أن تضمن أن تكون سياستها الخارجية تلتزم بإخلاص ببناء قوة مشتركة متوازنة بين الشيعة والسنّة.

وعلى المستوى الأساسي جدًّا، من الضروري تبديد القوالب [الفكرية] الشائعة الموجهة عقائديًّا، التي تكتنف العلاقة بين السعودية وإيران، بغية فهم هذه العلاقة بصورة أفضل. فعلى سبيل المثال، على السعوديين الكفّ عن الخلط بين طموح إيران في قيادة المسلمين المبعَدين وبين أهداف إيران في حرمان السعودية من ولايتها على مكّة والمدينة. وتفضّل النخبة السياسية في إيران أن تترك مسألة الولاية على المدينتين المقدستين بلا مساس (على الرغم من ميلها إلى الاستخفاف بالزعماء السعوديين بصفتهم غير مؤهلين لهذه الولاية). وقد أوضح لي المسؤولون الإيرانيون

من مستويات عليا بلهفة أنه ليس في نيّتهم تقويض [أمن] السعودية بصورة غير قابلة للإصلاح، لإدراكهم أن ذلك سيزيد في تغذية التطرّف.

وبالإضافة إلى ذلك، على المملكة النظر في نقاط الضعف المتأصلة فيها، لتتجنب الافتراضات التي يمكنها أن تحجب فهمها للجوانب الواقعية في التصرفات الإيرانية الشيعية. فبينما تغذي إيران تنامي قوة المقاتلين الشيعة، فهي تلتزم بمبادئ كبرى حدّدت عبر التاريخ شكل الممارسات الشيعية، وهي تحضّ على الواقعية لحفظ النفس في عالم إسلامي يسوده السنّة، إلى حدّ أن كثيرًا من الشيعة السعوديين كتموا هويتهم ليتكيّفوا مع محيطهم عند تشكل الدولة السعودية الثالثة. حتى إن المؤسسة الدينية الإيرانية تشجّع أتباعها علنًا على تغيير طقوسهم الدينية عندما يكونون بين السنّة، إن كان من الضروري اجتناب الاضطهاد أو تحسين علاقات التسامح. كما أن على السعودية أن تنظر باهتمام إلى أصل [مهمّ من أصول الفكر الإيراني] هو الاتحاد المتين بين النظرة الإسلامية الفريدة لإيران وبين إرثها الفارسي القديم؛ وهو اتحاد يساعد في ضمان قدرة إيران على الحياة بصفتها دولة قومية وبذلك ضمان أمن حدودها في الخليج الفارسي. إلا أن إقامة علاقات حسنة مع إيران ستحتاج إلى مستوًى أعلى من التماسك الداخلي في السعودية، التي ما زالت تُعدّ في معظم المعايير دولة حديثة النشأة. فكلما زاد تماسك الدولة السعودية بصفتها دولةً قومية قائمة بنفسها، دولةً تُكبَح فيها التيارات القبلية وتيارات الدولة الفرعية من قبيل القومية العربية والنزعة الإسلامية، زادت قدرتها على التواصل مع إيران. وهذا بدوره سيهدئ المخاوف من الطموحات الإيرانية، ويشجع طهران على صوغ سياساتها تجاه السعودية بمعزل عن التوجهات العقائدية لكل منهما. والواقع أن السياسة الخارجية السعودية تعاني من سوء تقديرها للواقعية الإيرانية، فكثيرًا ما تعيد التوتر في العلاقات بين البلدين إلى الانقسامات العقائدية، بينما هو في الواقع يعود أيضًا إلى جوانب بنيوية في عدم التوازن في الشراكة بين البلدين. ولومُ إيران وانتقادها لن يؤدي إلا إلى تشجيع طهران على تغذية النزاع في المناطق التي تضعف فيها السياسة الخارجية السعودية.

وكثيرًا ما تلام إيران على رعايتها الإرهاب، وهذا حقٌّ فعلًا، فمنذ ثورة سنة ١٩٧٩، كان سجلّ البلاد في هذا المجال غير نظيف أبداً. لكن، كما قلت سابقًا في مراجعتي

لكتاب، نشرتها مجلة **سياسة الشرق الأوسط** في ربيع سنة ٢٠١٤، فإن "الإرهاب" يمكن أن يُفهم بأنه نتيجة لتصورات إيرانية بضعف أمنها، لا بأنه أساس في المعاملات السياسية للجمهورية الإسلامية. وهذه النقطة دقيقة في التواصل مع القادة الإيرانيين الذين تهدف تصريحاتهم، من قبيل مطالبهم بالبحرين أو ما يقومون به بالنيابة عن الجماعات الإسلامية (الجماعات الشيعية خصوصًا)، إلى تأكيد وتعزيز دور السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة سريعة الاضطراب. لذا، عند وجود بواعث أمنية صحيحة فإن الثوريين في طهران يوجّهون أفكارهم العقائدية باتجاه تعاون بنّاء مع جيرانهم.

وعموماً، فإن الإرهاب الذي ترعاه الدولة، إذا مارسته إيران فإنما تمارسه على أنه نتيجة محسوبة بغية تحقيق مصالحها في حفظ أمنها. وبخلاف الإرهاب الذي لا ترعاه الدولة، فهو ليس عملًا عشوائيًّا، أو اعتباطيًّا، أو وليد الصدفة. وفي هذا الصدد، فإن محاولة اغتيال السفير السعودي السابق ووزير الخارجية اليوم عادل الجبير، في واشنطن العاصمة سنة ٢٠١١، لعلها لم تكن عملًا من أعمال الإرهاب الإيراني. فهذا العمل لا يخدم أيّ هدف في تعزيز أمن إيران، أو التقليل من المخاطر التي تتهدّده. ومن المثير في سياق هذا البحث، أن الكثيرين في السعودية يقولون إن تلك التهمة كانت تهمة باطلة – وهذه المقولة ناتجة عن خلافات داخلية في السعودية بشأن كيفية إدارة الخطر الإيراني.

وبناءً على ذلك، ربما يكون من السهل على المملكة التعاون مع إيران لكبح جماح الجهات الإرهابية الفاعلة التي لا ترعاها الدولة (ومنها القاعدة، و"الدولة الإسلامية"، وغيرها) التي تتصرّف بطريقة اعتباطية ووليدة الصدفة، وبذلك فهي تشكل خطرًا على الأمن الإقليمي أكبر بكثير من الخطر الإيراني، وخاصة إذا استخدمت وكلاء لا ترعاهم الدولة لكبح جماح إيران كذلك. وتؤكد طهران أن هؤلاء الإرهابيين تستخدمهم، للوصول إلى ذلك الهدف، بعض الدول العربية، وإسرائيل، والولايات المتحدة. وإن كانت تأكيدات طهران صحيحة، فمعنى ذلك واقعيًّا أن إيران يُنظَر إليها على أنها أعظم خطرًا بكثير من هذه الجهات [الإرهابية] الفاعلة التي لا ترعاها الدولة. لكن بصورة عامة، فأنا أرى أن هذه الجهات [الإرهابية] الفاعلة، التي لا ترعاها الدولة، لا ترتبط بمبدأ "منطق الدولة" أو "المحافظة على الدولة"، فهذه المفاهيم هي مفاهيم

Beirut campus library

تسعى جاهدةً إلى تدميرها. وهذا ما يجعل طهران، المرتبطة بحاجتها إلى المحافظة على الدولة الإيرانية بغية المحافظة على الثورة، هي الجهة الإقليمية الفاعلة الأسهل في التعامل معها.

وعلى الرغم من ذلك، سيكون من الصعب العمل مع إيران بسبب تصورات متعددة بالخطر منها – بعضها حقيقي، وبعضها ناتج من عزلتها المفروضة ذاتيًّا، ورفضها العقائدي الالتزام بالقواعد التي تحكم السياسة العالمية، بما في ذلك تقدير موقع الصدارة لقوة الولايات المتحدة الأميركية. وفي هذا الصدد، فإن للسعودية دورًا رئيسًا تقوم به. ففي وسع المملكة مساعدة إيران، التي انقطعت علاقتها مع العالم الخارجي منذ الثورة، في فهم الغرب بصورة أفضل. ويصيب الباحث السعودي باديب عندما يقول: بما أن السعودية لم يسبق لها أن اختبرت مباشرة السياسات الإمبريالية للقوى الغربية كما اختبرتها إيران، فإن المملكة قادرة على التعامل معها بطريقة أكثر موضوعية بكثير من إيران.

وبغية اجتذاب إيران، على السعودية أن تجسر الهوة بين الرأيين المتناقضين بشأن النظام السياسي الإيراني. والرأي الأول يقول إن حكومة إيران الإصلاحية لديها القدرة على التغيّر نحو الأفضل؛ أما الرأي الثاني فهو ثابت على قوله بأن حكومة إيران المتشددة ستجعل البلد بلدًا متشددًا. ومن المدهش أن تجربتي الشخصية مع القادة الإيرانيين تكشف مستويات عالية من الاحترام والتعاطف مع السعودية، تتدرّج في سلم تراتبي من المتشددين إلى المحافظين إلى الإصلاحيين. (ولعل ذلك يعود جزئيًّا إلى الالتزام المخلص من المتشدّدين ببناء الأمة الإسلامية الموحدة، على الرغم من أن إثبات ذلك سيحتاج إلى تأليف كتاب آخر). وبصورة عامة، فإن الأفكار المثيرة لمخاوف الرياض وغير المثيرة لمخاوفها، بشأن سلوك السياسة الخارجية الإيرانية، المعتمدة على عوامل [تتصل بانتماءات] القيادة، لا بدّ لها من أن تتغير، لتدرك أن كلا الرأيين بشأن إيران ليس صحيحًا تمامًا. وكلما كانت البلاد منهكة ومعزولة زادت هذه الانقسامات وضوحًا، سواء حكم إيران الإصلاحيون أو المتشددون. وقد أظهر هذا الكتاب بوضوح قدرًا كبيرًا من الاستمرارية في سلوكيات السياسة الخارجية الإيرانية قبل الثورة وبعد الثورة، على الرغم من توالي حكم الحكومات المختلفة. ولذلك ينبغي للسعودية ألّا تسعى

إلى تطوير العلاقات مع إيران بناءً على تغيّر المجموعة الممسكة بالسلطة، ولا بناءً على تغيّر النظام. بل على المملكة أن تسعى إلى تطوير شراكة إقليمية ثابتة مع إيران وشعبها، بغض النظر عن طبيعة القيادة فيها. وفي هذا المسعى، عليها أن تساعد الإيرانيين في التغلب على عدم اكتراثهم بالمملكة، الذي استفحل في السنوات الأخيرة، بعد قطع رؤوس حجّاج إيرانيين اتُّهِموا بحيازة المخدرات في السعودية، وموت مئات آخرين نتيجة حوادث مكّة سنة ٢٠١٥، التي بالرغم من ذلك رُمِيَت بشبهة أنها أعمال تخريبية مقصودة قامت بها طهران.

وهذه الأفعال، بالإضافة إلى صعود نجم الجماعات الإرهابية مثل "الدولة الإسلامية" والقاعدة في العالم العربي، فاقمت مخاوف إيران من العرب، الذين يلومون حتى اليوم إيران على مصائبهم منذ اعتناق فارس الإسلام. ولإظهار كيف يمكن لهذا الادّعاء وما شابهه أن يرسم الذاكرة السياسية للأمة نرى في قضية "البطيخ" أبرز مثال. فعندما استورد العرب البطيخ من إيران [في أيار/مايو ٢٠١٥] وجدوا فيه مبيدات كيميائية ثقيلة، ولم تكتف مواقع وسائل التواصل الاجتماعي بالادعاء أن إيران هدفت إلى تسميم العرب، بل إن بعضها نعت البطيخ بأنه "بطيخ صفوي"، وذلك في إلقاء باللائمة على الصفويين لتحويلهم فارس إلى دولة قومية ترعى نزعة التشيّع التوسّعية.

وهذه التغيرات تخفي حقيقة عميقة: فالإيرانيون فخورون بحضارتهم، التي تشكلت جزئيًا في وجه الحضارة العربية. وعلاوة على ذلك، فما دامت إيران باقية واحدة من أقدم الحضارات في المنطقة، فإن الدولة السعودية الحديثة ستجد صعوبة في التناطح معها. وهذا الأمر يغدو أكثر صحّة بعد أحداث الربيع العربي، التي تهدّد بتفوّق الهوية العربية للسعودية على هويتها الوطنية المهمّة. وقد أمل السعوديون، وأظهروا لي، أن يأخذ الربيع الفارسي طريقه إلى إيران أولًا، لكن حتى لو حدث ذلك، فإنه على الأرجح سيخفق في تقسيم إيران بسبب إحساسها القوي بالتماسك القومي. وهذا هو ما يجعل الإيرانيين يشتبهون في سعي السعودية إلى إشعال حرب أهلية في إيران تضمن لها تجزئة البلاد، إذا أخفق البلدان في إصلاح ذات البين بينهما.

وإحدى النتائج المؤسفة لتدهور العلاقات بين السعودية وإيران في السنوات الأخيرة هي التأثير الواضح للوحدات الاستخباراتية الجديدة نسبيًا في كلا البلدين؛ الناشطة في

Beirut campus library

قضايا تتصل بالعلاقة بينهما. فبينما كنت أبحث وأؤلف هذا الكتاب، لاحظت كيف يتردّد أفراد المجتمع الاستخباراتي على الاجتماعات السياسية، ويحاولون إظهار أنفسهم بمظهر الخبراء في السياسة؛ وفي حالات أخرى، غالبًا ما كانت الأجهزة الاستخباراتية توجّه الأكاديميين والمحللين السياسيين تحضيرًا لهم لدخول تلك المواقف. ومع أن المجتمع الاستخباراتي في كلا البلدين له دور حساس في حماية الشؤون الأمنية، في إطار علاقة كل منهما بالآخر، فإن أفراده ليسوا دبلوماسيين ولا خبراء في السياسة الخارجية. وهيمنة النظرة الاستخباراتية على موضوع العلاقات السعودية الإيرانية المعقد تؤدي إلى العجز عن بناء استراتيجيات تعتمد على المصالح الوطنية الطويلة الأجل للبلدين، وتسند مقامًا ثانويًا إلى عمل الدبلوماسيين والخبراء والمحللين الحقيقيين، الذين يُجبَرون على تبنّي إرشادات تسلّمها لهم أجهزة الاستخبارات.

ووراء هذا التحدّي، هناك فقر في المعرفة في السعودية وإيران، بشأن موضوع العلاقات بين الدولتين. فالكتب المكتوبة بالفارسية غالبًا ما يكون فيها تركيز تاريخي ضيّق، يعتمد على معلومات جُمعت بصورة مبدئية من مصادر غربية، أو تركيز على إبداء النصيحة (غير العملية غالبًا) بالقيام بسلسلة من خطوات بناء الثقة للعمل على تحسين العلاقات، متجاهلة عوامل بنيوية تعترض سبيل ذلك. وعلاوة على ذلك، فإن هناك درجة من الكتابة المتضاربة تهيمن على معظم التقارير العالمية التي تتحدث عن العلاقات المحتملة في السياسة أو الاقتصاد أو الطاقة بين السعودية وإيران، وهي ليست إلا درجة عظيمة من كتابة الاتهامات المضادة تهيمن على المناقشات العربية والإيرانية بشأن آفاق هذه العلاقات. وفي السعودية، حيث ما زال يجري تجنب الانتقاد العلني للولايات المتحدة رسميًا على نطاق واسع (على الرغم من أن هناك بصورة غير رسمية انعدام ثقة عميقًا بالنوايا الأميركية)، فإن الإشارة إلى الانقسام الشيعي السنّي أو إلى الأهداف المزعومة للهيمنة الإيرانية، تسهّل تجاوز المهمة الصعبة الكامنة في الدراسة المتأنية، التي تمكن المملكة من فهم جارتها إيران بصورة أفضل، بمعزل عن المصادر الغربية. وفضلًا ذلك، نراها تخفي إحساسًا عميقًا بالإحباط في الجيل الشاب من السعوديين بشأن افتقاد علاقات طيبة مع إيران. إلا أن كلا البلدين لديه، بطبيعته،

تقديرٌ للبلد الآخر، بفضل الروابط التاريخية والجغرافية القريبة بينهما، لكنْ لم يبذل أيٌّ منهما ما يكفي من الجهد لفهم العلاقة التي تربطهما بصورة واضحة. ولذا فإن جيلًا جديدًا من الباحثين والسياسيين لا بدّ أن يظهر في كلا المجتمعين، يكون كل منهما على دراية بالآخر، ومرتاحًا له.

library Beirut campus

حواشي الكتاب

الفصل الأول: نظرة شاملة في العلاقات بين السعودية وإيران

١ تشترك السعودية وإيران بثلاثة حقول نفطية على الأقل، وكل منها له اسمه الفارسي والعربي، وأسماؤها على الترتيب: إسفنديار/اللؤلؤة، وفروزان/مرجان، وفرزاد/الحصبة. والحقل النفطي آرَش/الدرة، حقل مشترك بين إيران والكويت والسعودية. ولم تصل الدول الثلاث بعد إلى اتفاقية لرسم الحدود البحرية شمالي الخليج الفارسي للتحكم بذلك الحقل النفطي. وحصة إيران من حقلي إسفنديار وفروزان تقلصت إلى حد جعل تطويرهما غير مجد اقتصاديًا، ويعود ذلك جزئيًا إلى قدرة السعودية على استخراج النفط منهما بصورة أسرع. وقد وقعّت السعودية وإيران اتفاقيةً لتطوير حقل الغاز فرزاد/الحصبة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وتعتزم الدولتان توقيع اتفاقية ثانية لتطوير حقل الغاز فرزاد ب وحقل النفط آرَش/الدرة، بعد إلغاء العقوبات الدولية على إيران. وفي سنة ١٩١٤، تنازعت الدولتان على حصتيهما في حقل آرَش/الدرة.

٢ بدأ الحكم البريطاني للخليج الفارسي منذ سنة ١٦٢٢، عندما ساعد الأسطول البريطاني ملك الصفويين الفارسي الشاه عباس في طرد البرتغاليين من جزيرة هرمز. وامتد الوجود البريطاني في الخليج الفارسي احتلالًا رسميًا تقسيميًا من سنة ١٧٦٣ إلى سنة ١٩٧١.

٣ من مقابلة مع عبد العزيز صقر، رئيس مركز الخليج للأبحاث، الرياض، ٣٠ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠١.

٤ عن كتاب [بالفارسية]: علي نقي علي خاني، مذكرات علم، مج٦، ١٩٧٥–١٩٧٦ (طهران: مطبوعات محمد وشركاوه، ١٣٧٧)، ص٣٢٤–٣٢٥؛ ٤٦٤. وعندما أصر الشاه على أن الولايات المتحدة الأميركية ينبغي أن تدرك أنه لا يمكنها جعل إيران "حكومة ألعوبة تتبعها"، أبلغه علَم بأن الأميركيين حاولوا الاتصال بجماعات مختلفة في المجتمع الإيراني – في تلميح منه إلى المعارضين الإيرانيين.

[يتكرر في هذه الحواشي عرض تاريخ طباعة المراجع بالتقويم الفارسي، وهو تقويم غير معروف عند أكثر القرّاء العرب، لذا سنذكر هنا صفته:

يعود أصل التقويم الفارسي إلى ما اخترعه عمر الخيّام من تقويم هجري شمسي، يتخذ الهجرة

النبوية مبدأً للتاريخ، ويعتمد على السنوات الشمسية لا القمرية. وتتكوّن السنة في التقويم الفارسي من ١٢ شهرًا مفصّلة على النحو التالي: فصل الربيع (أو بَهار): فَرَوَرْدين، وأُرْديبهِشْت، وخُرْداد (أي آذار/مارس، ونيسان/أبريل، وأيّار/مايو). وفصل الصيف (أو تابستان): تير، ومُرْداد، وشَهْريار (أي حزيران/يونيو، وتموز/يوليو، وآب/أغسطس). وفصل الخريف (أو بائيز): مِهْر، وآبان، وآذَر، وفصل الشتاء (أو زمِسْتان): دي، وبَهْمَن، وإسْفَنْد. وتبدأ السنة الفارسية في يوم الاعتدال الربيعي في ١ فروردين (٢٠ أو ٢١ آذار/مارس) ويدعى بيوم النيروز. ومثال التقويم الفارسي، وما يقابله في التقويم الهجري القمري، والتقويم الميلادي الشمسي: ١٨ خرداد ١٣٩٥، يوافق ١ رمضان ١٤٣٧، يوافق ٦ حزيران ٢٠١٦ – المترجم]

٥ عن مقابلة مع السفير جعفر مصطفى اللقاني، المستشار السابق لسفارة المملكة العربية السعودية في العاصمة واشنطن، في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

٦ عن مقابلة بالبريد الإلكتروني مع عوض البادي، مستشار الأمير تركي بن فيصل آل سعود، في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢.

٧ عن مقابلة هاتفية مع عباس مالكي، معاون وزير سابق لشؤون البحث والتعليم في وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ورئيس معهد الدراسات السياسية والدولية، ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٨.

٨ راجع ستيفن إم. والت، "الصلة الثابتة في التقليد الواقعي"، في **مجلة العلوم السياسية: دولة النظام ٣**، تحرير: إرا كاتز، وهيلين ميلنر (نيويورك: دبليو. دبليو. نورتون، ٢٠٠٣)، ص٢٠٠، ٢٠٤.

٩ نشرت أجزاء من هذه الفقرة في مجلة مكتب طهران الصحافي الإلكترونية في صحيفة الغارديان، وفي مجلة **إيران فردا** [إيران الغد].

١٠ عن مقابلة مع محمد علي فتح الله، المعاون السابق للشؤون السياسية للرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، نيويورك ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

١١ عن مقابلة مع محمود أحمدي نجاد، الرئيس السابق للجمهورية الإسلامية الإيرانية، نيويورك ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

١٢ عن مقابلة مع سعد العمار، مساعد الأمين العام للشؤون الخارجية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

١٣ عن مقابلة مع الأمير مقرن بن عبد العزيز آل سعود، الرئيس السابق للاستخبارات العامة في المملكة العربية السعودية، الرياض، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

١٤ للرجوع إلى بحث تفصيلي عن نهج توازن القوة، راجع: ديفيد جيه. مايرس، **السيطرة الإقليمية: إدراك المخاطر والرد الاستراتيجي** (باولدر: مطبعة ويست فيو، ١٩٩١)، ص٩٠.

١٥ راجع الدراسات الحديثة في التاريخ وعلم تطور الإنسان (الأنثروبولوجيا)، وعلى سبيل المثال: تيري إيغلتون، **مقدمة في العقائد**، الطبعة الثانية، (لندن: فيرسو، ٢٠٠٧)، ص٤-٥، ١١، ٣١، ٣٩، ٥٤.

١٦ راجع: ريموند هينبوش، "مقدمة: إطار العمل التحليلي"، في **السياسات الخارجية لدول الشرق الأوسط**، تحرير ريموند هينبوش وأنوشروان احتشامي (باولدر: لين رينر ناشرون، ٢٠٠٢)، ص١٩، ٢١.

١٧ لمراجعة رأي آخر مشابه بشأن توازن القوة راجع: ستيفن إم. والت، **أصول الأحلاف** (إيثاكا: مطبعة جامعة كورنيل، ١٩٨٧)، ص٢١٦.

١٨ عن مقابلة مع ناصر البريك، السفير السابق للمملكة العربية السعودية في إيران، الرياض، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

library

١٩ عن مقابلة هاتفية مع زامل سعيدي، دبلوماسي في وزارة الشؤون الخارجية الإيرانية، وموظف سابق في منظمة المؤتمر الإسلامي، في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٢.

٢٠ للاستزادة من الحجج المتعلقة بأدوار الزعماء في الشرق الأوسط، راجع: هينبوش، ص١٠-١١.

٢١ أولا آر. هولستي، (نظريات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية: الواقعية وتحدياتها)، في: مناظرات في واقعية نظرية العلاقات الدولية وتحدي الليبرالية الجديدة، تحرير تشارلز دبليو. كيغلي، الصغير (نيويورك: مطبعة القديس مارتن، ١٩٩٥)، ص٣٥-٦٥؛ بُول سالم، الإرث المر: العقيدة والسياسة في العالم العربي (سيراكيز: مطبعة جامعة سيراكيز، ١٩٩٤)، ص٢٧٣-٢٧٤.

٢٢ تدرُس (نظرية التعقيد) كلًّا من المستوى الكبير (أي أفعال الدولة) والمستوى الصغير (الذي يدرس فيما يدرس: التغير في قدرات السكان). راجع جيمس إن. روزيناو، الاحتمالات البعيدة: القوى الدافعة بعد العولمة (برنستون: مطبعة جامعة برينستون، ٢٠٠٣)، ص١١ بالترقيم الروماني؛ ص٢٠٣-٢١٧.

الفصل الثاني: كيف يصوغ الدين العلاقات بين السعودية وإيران؟

١ حسين نصر، **مثاليات وحقائق الإسلام** (شيكاغو: مجموعة إيه بي سي الدولية، ٢٠٠٠)، ص١٤٧.

٢ المرجع السابق، ص٩٥-٩٦.

٣ مارتن لينغس، **محمد: حياته بالاعتماد على المصادر القديمة** (روشيستر: التقاليد الداخلية الدولية، ١٩٨٣)، ص٣٣٠.

٤ إسحاق نقش، **شيعة العراق** (برينستون وأكسفورد: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٩٤)، ص٤٩.

٥ عن مقابلة مع مازن مطبقاني، عضو مركز المدينة لدراسة الاستشراق، الرياض، في ٢٩ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١١.

٦ روشناك شاعري أيزنلور، **شيعة لبنان: الدين العابر للحدود وصنع الهويّات الوطنية** (نيويورك: مطبعة جامعة كولمبيا، ٢٠٠٨)، ص١٣٤.

٧ نقاش، ص٤٧.

٨ عن مقابلة مع مسعود أديب، أكاديمي في قسم الفلسفة، جامعة مفيد، في قم، ١٦ حزيران/يونيو ٢٠١٤.

٩ مايكل كوبرسون، **السيرة العربية الكلاسيكية: ورثة النبي في عصر المأمون** (كامبردج: مطبعة جامعة كامبردج، ٢٠٠٠)، ص١٩٠-١٩١.

١٠ حامد الكار، **الوهابية: مقالة خطيرة** (نيويورك: المنشورات الإسلامية الدولية، ٢٠٠٢)، ص٨١، مقتبسًا من: **منهج الرشاد لمن أراد السداد**، المطبوع ملحقًا بكتاب محمد حسين كاشف الغطاء **العبقات الأنبارية في الطبقات الجعفرية**، تحقيق جودت القزويني، بيروت، ١٤١٧/١٩٩٨، ص٥٥٥.

١١ نقاش، ص١٥، ٢٤، ٤٤.

١٢ نداف صفران، **السعودية: السعي المتواصل لتحقيق الأمن** (إيثاكا: مطبعة جامعة كورنيل، الطبعة الأولى ١٩٨٥، طبعة بغلاف ورقي ١٩٨٨)، ص١٤-١٨.

١٣ المرجع السابق، ص١٤-١٨، ٢٥.

١٤ نقاش، ص٥٤-٥٥.

١٥ صفران، ص٤٠.
١٧ ألكسي فاسلييف، **تاريخ السعودية** (نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك، ٢٠٠٠)، ص٢٢٧–٢٢٨.
١٧ نقاش، ص٦٨–٦٩، ٧٧.
١٨ [بالفارسية] حميد أحمدي، **العلاقات بين إيران والسعودية في القرن العشرين: العهد البهلوي** (طهران: مركز منشورات وزارة الشؤون الخارجية، ١٣٨٦/٢٠٠٧)، ص٥٠.
١٩ نقاش، ص٧٨–٩٠.
٢٠ المرجع السابق، ص١٦٨.
٢١ [بالفارسية] علي محقق، **وثائق العلاقات بين إيران والسعودية (١٩٢٥–١٩٧٩)**، (طهران مركز منشورات وزارة الشؤون الخارجية، ١٣٧٩/٢٠٠٠–٢٠٠١)، رقم الوثيقة ٢٥، ١٩ برج السرطان ١٣٠٣، ص٦–٧؛ راجع: أحمدي، ص٤٨–٤٩.
٢٢ محقِّق، الوثيقة رقم ٧١٤، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٥، ص٣٥–٣٧.
٢٣ المرجع السابق، وثائق وزارة الخارجية الإيرانية، الصندوق ٣٠، الملف ٢، الوثيقة رقم ١٢٧، ١٢ نيسان/أبريل ١٩٢٥، ص٦١–٦٢.
٢٤ سعيد محمد باديب، **العلاقات السعودية الإيرانية ١٩٣٢–١٩٨٢**، (لندن: مركز الأصداء والدراسات العربية والإيرانية، ١٩٩٣)، ص٨٠–٨١.
٢٥ أحمدي، ص٥٥.
٢٦ محقق، الوثيقة رقم ٢١١، ١١ دي ١٣٠٤ – ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٢٦، ص٤٨.
٢٧ المرجع السابق، الوثيقة رقم ٢١٢، ١١ دي ١٣٠٤ – ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٢٦، ص٥٣.
٢٨ المرجع السابق، [بالفارسية] (ترجمة صحيفة **أم القرى**)، الوثيقة رقم ٥٣، ٢٢ جمادى الآخرة ١٣٤٤، ص٥٥–٥٦.

الفصل الثالث: السعودية وإيران في أوائل القرن العشرين

١ نداف صفران، **السعودية: السعي المتواصل لتحقيق الأمن** (إيثاكا: مطبعة جامعة كورنيل، الطبعة الأولى ١٩٨٥، طبعة بغلاف ورقي ١٩٨٨)، ص٣٤–٣٦.
٢ المرجع السابق، ص٣٥–٤٠.
٣ المرجع السابق، ص٤٤–٤٥.
٤ [بالفارسية] علي محقق، **وثائق العلاقات بين إيران والسعودية: ١٩٢٥ – ١٩٧٩**، (طهران: مركز منشورات وزارة الشؤون الخارجية، ١٣٧٩/٢٠٠٠–٢٠٠١)، الوثيقة رقم ٤٣٨، ٣ جمادى الثانية ١٣٤٤، ص٤٤.
٥ [بالفارسية] حميد أحمدي، **العلاقات بين إيران والسعودية في القرن العشرين: العصر البهلوي**، (طهران: مركز منشورات وزارة الشؤون الخارجية، ١٣٨٦/٢٠٠٧)، ص٥٢–٥٣، مقتبسًا من أرشيف وزارة الخارجية، الصندوق ٣٠، الملف ٥، ١٣٠٥/١٩٢٥–١٩٢٦.
٦ محقِّق، الوثيقة رقم ٢١٢، ١١ دي ١٣٠٤ – ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٢٥، ص٥٣.
٧ المرجع السابق، الوثيقة رقم ٢٥٤، ٢٤ دي ١٣٠٤ – ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٢٦، ص٥٨.
٨ صفران، ص٥٢.

Beirut campus library

٩ راجع أيضًا: ريموند هينبوش، "مدخل: إطار العمل التحليلي"، في: **السياسات الخارجية لبلدان الشرق الأوسط**، تحرير ريموند هينبوش وأنوشروان احتشامي (بولدر: لين رينر ناشرون، ٢٠٠٢)، ص٨.
١٠ سعيد باديب، **العلاقات السعودية الإيرانية ١٩٣٢–١٩٨٢** (لندن: مركز الأصداء والدراسات العربية والإيرانية، ١٩٩٣)، ص١٠٤.
١١ [بالفارسية] أصغر جعفري ولداني، **نظرة تاريخية في الخلافات الحدودية بين إيران والعراق**، (طهران: مكتب منشورات الثقافة الإسلامية/مكتب الدراسات السياسية والدولية، ١٣٦٧/١٩٨٩–١٩٩٠)، ص٤؛ ٨؛ ٩٣–٩٤.
١٢ هناك عدد من الجغرافيين والمؤرخين المعروفين في العصر الإسلامي الأول يرون أن مناطق الخليج الفارسي قبل الإسلام كانت تابعة لفارس. راجع: محمد بن جرير الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، وأبو الحسن علي بن الحسين المسعودي، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**؛ و[بالفارسية] فيروز مجتهد زاده، **الدول والحدود في المنطقة الجغرافية السياسية من الخليج الفارسي**، ط٥، وترجمه حميد رضا مالك محمدي نوري (طهران: مركز منشورات وزارة الشؤون الخارجية، ١٣٨٢/٢٠٠٣–٢٠٠٤)، ص٢١٠.
١٣ جون ويلكنسون، **الماء والاستقرار القبلي في جنوب شرق بلاد العرب: دراسة لأفلاج عمان** (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٧٧)، ص١٢٩. وما زالت سلالة السكان الأصليين الأولين باقية في أجزاء من الخليج الفارسي، بما فيها عمان والبحرين وإقليم الأحساء في السعودية. راجع: مجتهد زاده، ص١٢١؛ ١٢٦.
١٤ فيروز مجتهد زاده، **الأمن والنزعة المحلية في الخليج الفارسي: الجغرافيا السياسية البحرية** (لندن: مطبعة كرزون، ١٩٩٩؛ روتلدج كرزون، ٢٠٠٣)، ص٦٥–٦٩.
١٥ [بالفارسية] مجتهد زاده، **الدول والحدود**، ص١٥٦؛ ٢٥١–٢٥٣.
١٦ بالاستناد إلى عدد السكان العرب في خوزستان [الأهواز]، جرت المطالبة بأن تكون خوزستان أرضًا عربية وأشار إليها عرب الخليج في مراحل متعدّدة باسم "عربستان". لكن في فارس القديمة، كان هناك شعب يُدعى الخوز يعيش في الأقاليم الجبلية من شمال شرق خوزستان. وتحت حكم الإمبراطورية البارثية (المعروفة أيضًا باسم الأشكنية، ٢٤٧ قبل الميلاد – ٢٢٤ ميلادية)، هاجر الخوز إلى ما يُدعى حاليًا باسم خوزستان (وذلك لأن أبا القاسم الفردوسي في الشعر المنسوب إليه كان يدعوها باسم أرض الخوز). وبعد الإسلام، دعاها المؤرخون العرب والفرس باسم الأهواز وفقًا لاسمها الفارسي القديم، وهو الآن اسم مدينة رئيسة في محافظة خوزستان. وفي معاهدة أرض الروم (١٨٤٧)، منح العثمانيون السيادة لفارس على المدينة الساحلية المحمّرة (خرّمشهر) وجزيرة الخَزْر (عَبَدان) في خوزستان، وبصورة عامة على أي أرض تقع شرقي شط العرب. راجع: ولداني، ص٣٣؛ ٥٨١–٥٨٣.

[مع كل التقدير لجهود المؤلفة في الإنصاف في بيانها للحقائق؛ إلا أن القارئ العربي يجب أن يعرف أن الخليج العربي أو الفارسي يسكنه العرب على جانبيه في الساحل الشمالي والساحل الجنوبي منذ قديم الزمان؛ وينحصر الجدل في التبعية السياسية لأقاليم الخليج التي غالبًا ما سيطرت عليها الدولة الأقوى في المنطقة، أو حكمتها سلطات محلية في مراحل ضعف القوى الحاكمة عبر التاريخ. ويتضمّن الساحل الشمالي المحافظات الثلاث الحالية في إيران خوزستان وبوشهر وهرمزكان، وكلها سكنتها قبائل عربية منذ قديم الزمان، ولم يكن الفرس قديمًا يكترثون بها لكونها أراضي مقفرة قاحلة لا تناسب حياة التمدّن التي كانوا يعيشونها، كما لم يكونوا يحبون ركوب البحر جملةً وآثروا البقاء في المناطق الداخلية على أرض اليابسة. ثم انتعشت بعض مدن هذا الساحل الشمالي في العصور الإسلامية فكانت مراكز تجارية تربط تجارة الهند وما حولها بسائر بلاد الإسلام، ثم خبت وظهرت

مدن أخرى في المنطقة نفسها تؤدي الدور نفسه أيام الغزو الاستعماري الأوروبي. ثم ظهرت فيها في العصر الحديث ثروات النفط فاشتدّ اهتمام حكام فارس بها، وبالغوا في إطلاق الأسماء الفارسية عليها منذ عهد رضا بهلوي؛ الذي اتبع في فارس سياسة تشابه سياسة أتاتورك في تركيا، فعزز النزعة الفارسية في نفوس الفرس، واستمرت هذه النزعة تتعاظم حتى يومنا هذا؛ حتى ليخال المتابع لأخبار إيران أن سكان إيران كلهم من الفرس؛ والحقيقة هي أن نصف سكان إيران من الفرس والآخرين من أقليات مختلفة من الترك والكرد والعرب وغيرهم. وكذلك الأمر بالنسبة لحكام إيران قبل هذا العصر؛ ففي العصر الحديث وقبل رضا بهلوي حكم القاجار التركمان إيران ١٢٩ سنة، وقبلهم كان نادر شاه التركماني، وقبله كريم خان زند الكردي، والصفويون من قبلهم الذين حكموا إيران ٢٢١ سنة ونيفًا كانوا من التركمان (مع أنهم ينسبون أنفسهم إلى الإمام موسى الكاظم من الأئمة الاثني عشر؛ أي إنهم بالغو
عرب وليسوا فرسًا بحسب الرواية الرسمية!) – المترجم]

١٧ غريغوري غوص، "السياسة الخارجية للسعودية"، في: **السياسات الخارجية لدول الشرق الأوسط،** تحرير ريموند هينبوش وأنوشروان احتشامي (بولدر: لين رينر ناشرون، ٢٩٩٢)، ص١٩٤–١٩٨.

١٨ باديب، ص٢٢٢؛ مقتبسًا من: العيدروس، **العلاقات بين العرب وإيران.**

١٩ جاء في خطاب من وزارة الخارجية الإيرانية، مكتب التدقيق، ٢٢ آبان ١٣٠٧–١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٨، مقتبسًا من [بالفارسية]: علي فرح مند، "مشروع بريطانيا المضاد لإضفاء الطابع الفارسي على الخليج الفارسي"، **ربعية تاريخ العلاقات الخارجية**، رقم ٢٢ (بهار ١٣٨٤/ربيع ٢٠٠٥): ص١٧٤.

٢٠ بادي ب، ص١٠٢.

الفصل الرابع: العلاقات الدبلوماسية الأولى

١ [بالفارسية] حميد أحمدي، **العلاقات بين إيران والسعودية في القرن العشرين: العهد البهلوي**، (طهران: مركز منشورات وزارة الشؤون الخارجية، ١٣٨٦/٢٠٠٧)، ص٦١–٦٢، مقتبسًا من أرشيف وزارة الخارجية، الصندوق ٣٠، الملف ٢، الوثيقة رقم ١٢٧، نيسان ١٣٠٥/خريف ١٩٢٥.

٢ [بالفارسية] علي محقق، **وثائق العلاقات بين إيران والسعودية: ١٩٢٥–١٩٧٩**، (طهران: مركز منشورات وزارة الشؤون الخارجية، ١٣٧٩/٢٠٠٠–٢٠٠١)، من حبيب الله هويدا إلى وزارة الشؤون الخارجية، الوثيقة رقم ٢٥٤، ٢٤ دي ١٣٠٤ – ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٢٦، ص٥٨–٥٩.

٣ [بالفارسية] محقق، **البيان العام لرئيس الوزراء في إدانة أفعال الوهابيين**، ١ تير ١٣٠٥ – ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٢٦، ص٦٧–٦٨.

٤ أحمدي، ص٦٠–٦١؛ راجع أيضًا: سعيد باديب، **العلاقات السعودية الإيرانية ١٩٣٢–١٩٨٢**، (لندن: مركز الأصداء والدراسات العربية والإيرانية، ١٩٩٣)، ص٣٤؛ ٨٢.

٥ المعلومات التي جمعتُها هنا مبنية على مقالة مسوّدة شاركني فيها عوض البادي، مستشار الأمير تركي بن فيصل آل سعود، في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. ولم يتمكن البادي من إطلاعي على مصادره الأولية حينئذ.

٦ [بالفارسية] أحمدي، ص٦٣، مقتبسًا من "رسالة نائب وصيّ العرش الإيراني في مصر"، أرشيف وزارة الخارجية، **وثائق إيران والسعودية**، الصندوق ٤٤، ملف رقم ١٩، ١٣٠٧/١٩٢٨، رسالة في ٨

Beirut campus library

خرداد ١٣٠٧ – ٢٩ أيار/مايو ١٩٢٨.

٧ باديب، ص٤٩، مقتبسًا من البرقية رقم إي ٦٣٢٢/٣٧٠٤/٩١، من السيد بوند إلى السيد بتلر (مكتب السجلات العامة في لندن)، بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٩.

٨ [بالفارسية] أحمدي، ص٦٣–٦٤، مقتبسًا من: "العلاقات بين إيران والسعودية، الاعتراف بحكومة الحجاز"، أرشيف وزارة الخارجية، الصندوق ٤٤، الوثيقة رقم ١٤، ١٩٢٨.

٩ [بالفارسية] أحمدي، ص٦٤، مقتبسًا من: "يوسف ياسين من الرياض إلى سفارة إيران في مصر"، أرشيف وزارة الخارجية، **وثائق إيران والسعودية**، الصندوق ٤٤، الملف ١٤، ١٨ رمضان ١٣٤٦.

١٠ ويليام أكسنولد، "الإسلام والهوية الوطنية السعودية في الحجاز، ١٩٢٦–١٩٣٩"، محاضرة ألقيت في مؤتمر جمعية دراسات الشرق الأوسط، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، مقتبسًا من تقرير دبليو. إل. بوند، المستشار البريطاني في جدة، إلى أمانة الدولة للشؤون الخارجية، بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٢٩.

١١ [بالفارسية] أحمدي، ص٦٦، مقتبسًا من: "تقرير هويدا إلى وزارة الخارجية"، الصندوق ٥٠، الملف ٧١/١٨٩، ١٣١٠/١٩٣٠–١٩٣١.

١٢ [بالفارسية] أحمدي، ص٦٩، مقتبسًا من: "رحلة فيصل، الابن الثاني لابن سعود إلى إيران"، الصندوق ١٢، ١٩، الملف ١١٥، ١٣١١/١٩٣٢.

١٣ محقق، الوثيقة رقم ٣٨، ١ أرديبهشت ١٣١٠ – ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٣١، ص٩٥–٩٧.

١٤ أحمدي، ص٦٩–٧٠، مقتبسًا من الصندوق رقم ٣٧، الملف رقم ٦٣/٩٤، ١٣٠٧/١٩٢٨–١٩٢٩.

١٥ المرجع السابق، الصندوق ٦٣، الملف رقم ١٤، ١٣١٤/١٩٣٥–١٩٣٦.

١٦ المرجع السابق، ٧٤، ٢٥٣.

١٧ ألكسي فاسلييف، **تاريخ السعودية** (نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك، ٢٠٠٠)، ص٣٢٥–٣٢٧.

١٨ بَاديب، ص٨٤. [وتعني الكاتبة بذلك زيادة الشيعة عبارة (أشهد أن عليًا ولي الله) في الأذان – المترجم]

١٩ [بالفارسية] محقق، "تقرير من سفارة قرباني الإيرانية في مصر إلى وزارة الشؤون الخارجية بخصوص الحاج المقتول وأحداث حج سنة ١٩٤٣"، الوثيقة رقم ٤٠، ص٩٩–١٠٥.

٢٠ [بالفارسية] محقق، "من محمد رضا بهلوي إلى الملك ابن سعود"، الوثيقة رقم ٥٣، ص١٢٧.

٢١ أحمدي، ص٢٥٥–٢٥٦.

٢٢ باديب، ص٨٥–٩٠.

٢٣ [بالفارسية] أحمدي، ص٨٩–٩٣، ٢٥٦، مقتبسًا من: "الظروف السياسية الإدارية في السعودية"، الصندوق ٩، الملف ٦١، ١٣٣٠/١٩٥١–١٩٥٢؛ [بالفارسية] "رسالة من السفارة في جدة إلى وزارة الخارجية"، الصندوق ٢٢، الملف ٢٤، ٣٠ بهمن ١٣٢٧ – شباط/فبراير ١٩٤٩.

٢٤ فاسلييف، ص٣٣٣، مقتبسًا من: أرشيف كيسينغ المعاصر، ص١٣٦٥٥؛ **التاريخ السياسي والدبلوماسي للعالم العربي**، ١٩٠٠–١٩٦٧، ٦ تموز/يوليو ١٩٥٤.

٢٥ [بالفارسية] مسعود كوهستاني نجاد، "العلاقات بين إيران وإسرائيل أيام الدكتور مصدّق"، (ربعية التاريخ والعلاقات الخارجية)، رقم ١٥ (تابستان ١٣٨٢/صيف ٢٠٠٣)، ص١٤٥–١٤٨، مقتبسًا من وثائق وزارة الخارجية، الملف رقم ١٣٣٢–٩–٧٨.ذ

٢٦ [بالفارسية] مرتضى قانون، **الدبلوماسية السرية: عرض للعلاقات بين إيران وإسرائيل في العهد البهلوي،**

(طهران: طبرستان، ١٣٨١/١٩٩١–١٩٩٢)، ص١٨٢.

٢٧ كوهستاني نجاد، ص١٠٦.

٢٨ قانون، ص١٨٢؛ راجع أيضًا [بالفارسية] مَرْضِيّة يزداني، "وثائق هجرة اليهود الإيرانيين إلى فلسطين"، (طهران: المنشورات الدولية الإيرانية، ١٣٧٤/١٩٩٥–١٩٩٦) ص١٥٤–١٥٥.

٢٩ [بالفارسية] كوهستاني نجاد، ص١٠٧؛ ١١٠–١١١، مقتبسًا من **الجريدة الرسمية لمملكة إيران**، رقم ١٨٢٨، ٨ خرداد ١٣٣٠ – ٣٠ أيار/مايو ١٩٥١، ص٣.

٣٠ محقق، ص١٣٢، مقتبسًا من الوثيقة رقم ٥٧.

الفصل الخامس: العلاقات الدبلوماسية في السنوات ١٩٥٥–١٩٦٣

١ [بالفارسية] حميد أحمدي، **العلاقات بين إيران والسعودية في القرن العشرين: العهد البهلوي**، (طهران: مركز منشورات وزارة الشؤون الخارجية، ١٣٨٦/٢٠٠٧)، ص١٠٢، مقتبسًا من [بالفارسية]: **رحلة الملك السعودي إلى إيران**، أرشيف وزارة الخارجية، الصندوق ٩٥، الملف رقم ٢٣، ١٣٣٤/١٩٥٥–١٩٥٦.

٢ عن مقابلة هاتفية مع محمد تقي سبط، دبلوماسي متقاعد في وزارة الشؤون الخارجية الإيرانية، ٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٨. [تزعم بعض المراجع أن فيصل الثاني رفض الزواج بشهناز لتحرّرها، أو لسمرتها الفارسية؛ وكان الاثنان قد درسا في أوروبا، كما كانا حديثي السن – المترجم]

٣ سونوكو سونايااما، **سوريا والسعودية: التناقض والصراعات في عصر النفط** (لندن: دراسات تُوريس الأكاديمية، ٢٠٠٧)، ص٢٤–٢٥.

٤ سعيد باديب، **الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي: ١٩٦٢–١٩٧٠** (بولدر: مطبعة ويست فيو، ١٩٨٦)، ص١٢؛ ١٩–٢١.

٥ أحمدي، ص٢٥٧.

٦ سعيد م. باديب، **العلاقات السعودية الإيرانية ١٩٣٢–١٩٨٢** (لندن: مركز الأصداء والدراسات العربية والإيرانية، ١٩٩٣)، ص٥٣.

٧ أحمدي، ص٩٨، مقتبسًا من برقية من السفارة البريطانية في طهران إلى لندن (مكتب العلاقات العامة)، برقية رقم ١٠٦٢/١٥٦، ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦.

٨ باديب، **العلاقات السعودية الإيرانية**، ص٥٣، مقتبسًا من برقية من مكتب المندوب السامي في البحرين إلى دائرة الخارجية في لندن (دائرة السجلات العامة، لندن)، برقية سرية مكشوفة رقم ١٠٦٢/١/٥٦، ١٩ تموز/يوليو ١٩٥٦.

٩ [بالفارسية] أحمدي، ص١٠٢، مقتبسًا من أرشيف وزارة الخارجية، "الأوضاع السياسية والإدارية في السعودية"، الصندوق ٩، الملف رقم ٢٨، ١٣٣٤/١٩٥٥–١٩٥٦.

١٠ أحمدي، ص١٠٠، مقتبسًا من تقرير من السفارة البريطانية في طهران إلى الدائرة الخارجية في لندن (دائرة العلاقات العامة)، التقرير رقم ٢٧، ٢٨ آذار/مارس ١٩٥٧.

١١ أحمدي، ص٢٥٨.

١٢ [بالفارسية] علي محقق، **وثائق العلاقات بين إيران والسعودية: ١٩٢٥–١٩٧٩**، (طهران: منشورات وزارة الشؤون الخارجية، ١٣٧٩/٢٠٠٠–٢٠٠١)، الوثيقة رقم ٦٠، ١٠ خرداد ١٣٣٥ – ٣١

أيار/مايو ١٩٥٦، ص١٣٧.

١٣ باديب، **العلاقات السعودية الإيرانية**، ص١٠٥–١٠٧؛ [بالفارسية] أحمدي، (اتفاقية النقل الجوي بين إيران والسعودية)، الصندوق ٢٩، الملف ١١، ١٣٣٨/١٩٥٩–١٩٦٠، ص١٠٠.

١٤ باديب، **العلاقات السعودية الإيرانية**، ص١٠٥–١٠٧.

١٥ محقق، الوثيقة رقم ٦٣، ص١٤١.

١٦ أحمدي، ص٢٥٨.

١٧ نداف صفران، **السعودية: السعي المتواصل إلى الأمن** (إيثاكا: مطبعة جامعة كورنيل، نشر أولًا سنة ١٩٨٥، ونشر بغلاف ورقي سنة ١٩٨٨)، ص٨٤.

١٨ شيرمان أدامس، **التقرير الأصلي: قصة إدارة أيزنهاور** (نيويورك: هاربر وإخوته، ١٩٦١)، ص٢٩٠.

١٩ عبارة "الحرب الباردة العربية" صاغها مالكوم كير. راجع: **الحرب الباردة العربية: جمال عبد الناصر ومنافسوه، ١٩٥٨–١٩٧٠**، ط٣، (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٧١).

٢٠ سونايااما، ص٢٥–٢٦؛ ٢١٥.

٢١ ألكسي فاسلييف، **تاريخ السعودية** (نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك، ٢٠٠٠)، ص٣٥١–٣٥٢.

٢٢ باديب، **العلاقات السعودية الإيرانية**، ص٥٥.

٢٣ صفران، ص١٠٤.

٢٤ سونايااما، ص٢٧–٢٨.

٢٥ باديب، **الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي**، ص١٣.

٢٦ [بالفارسية] أحمدي، ص١١٤، مقتبسًا من أرشيف وزارة الخارجية، اجتماع السفير المفوض الإيراني ضياء الدين غريب مع الملك فيصل، ٩ آذر ١٣٣٧ – ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨.

٢٧ جوزيف إيه. كشيشيان، **الحكم الوراثي في السعودية** (نيويورك: بلغريف، ٢٠٠١)، ص١٣٣.

٢٨ صفران، ص١١٠.

٢٩ [بالفارسية] أصغر جعفري ولداني، **مراجعة تاريخية للخلافات الحدودية بين إيران والعراق**، (طهران: مكتب منشورات الثقافة الإسلامية/مكتب الدراسات السياسية والدولية، ١٣٦٧/١٩٨٩–١٩٩٠)، ص٢٣٣–٢٣٥.

٣٠ فاسلييف، ص٣٥٨.

٣١ صفران، ص٧٥.

٣٢ فاسلييف، ص٣٦٢–٣٦٣.

٣٣ [بالفارسية] أحمدي، ص١١٨، مقتبسًا من أرشيف وزارة الخارجية، (السفير المفوض الإيراني)، الصندوق ١٠، الملف رقم ٢٤، التقرير ٤١/١٢/١٨.

٣٤ [بالفارسية] أحمدي، ص١١٨، مقتبسًا من: "الأوضاع الداخلية والسياسية في السعودية"، الصندوق ١٠، الملف رقم ٢٤، التقرير ٤١/١١/٤.

٣٥ باديب، الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي، ص٣٩؛ ٥٦–٥٧.

٣٦ راجع: مذكرة مكتبة الرئيس كنيدي المقدمة إلى الرئيس من روبرت دبليو. كومر، ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ (كنيدي، البلدان العاجزة عن أداء الديون، العراق، الصندوق ١١٧ (العراق ١/٦٣–٢/٦٣)، الوثيقة ١٨)، ص١.

٣٧ عن مقابلة هاتفية مع سبط.

٣٨ أحمدي، ص١١٩، مقتبسًا من أرشيف وزارة الخارجية، [بالفارسية] (السفير الإيراني المفوض ضياء

الدين غريب)، الصندوق ١٠، الملف رقم ٢٤، التقرير ١٣٤١/١٢/٣٠.

٣٩ أحمدي، ص١٢٩، مقتبسًا من أرشيف وزارة الخارجية، وثائق البعثة الدبلوماسية في جدة، الصندوق ٩، الملف رقم ١٨، ١٣٤٢/١٩٦٣–١٩٦٤؛ محقق، الوثيقة رقم ٧٦٥، ص٢١٥–٢١٦.

٤٠ عن مقابلة هاتفية مع رضا قاسمي، دبلوماسي سابق في وزارة الشؤون الخارجية الإيرانية، وآخر سفراء إيران في الكويت قبل الثورة الإيرانية، ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢.

٤١ من تصريح لتوماس ليبمان، أستاذ مساعد في معهد الشرق الأوسط، أدلى به قبل انعقاد اللجنة الفرعية للمنظمات الدولية وحقوق الإنسان ومراقبة لجنة الشؤون الخارجية، في مجلس النواب، من الكونغرس العاشر بعد المئة، الجلسة الأولى، "هل هناك معيار مزدوج لحقوق الإنسان؟ السياسة الأميركية تجاه السعودية، وإيران، وأوزبكستان"، الرقم المتسلسل ١١٠–٦٢، ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٧، ص٦.

٤٢ باديب، **العلاقات السعودية الإيرانية**، ص١٠٣.

٤٣ صفران، ص٩٧.

٤٤ مردخاي عابر، **النفط والسلطة والسياسة: دراسات في النزاعات الآسيوية والإفريقية** (لندن: فرانك كاس، ١٩٧٤)، ص٥٣–٥٤.

٤٥ صفران، ص١١٠.

الفصل السادس: عهد التعاون والتنافس بين السعودية وإيران

١ [بالفارسية] حميد أحمدي، **العلاقات بين إيران والسعودية في القرن العشرين: العهد البهلوي**، (طهران: مركز منشورات وزارة الشؤون الخارجية، ١٣٨٦/٢٠٠٧)، ص١٢٢.

٢ عن مقابلة هاتفية مع رضا قاسمي، دبلوماسي سابق في وزارة الشؤون الخارجية، وآخر سفراء إيران في الكويت قبل الثورة الإيرانية، ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢.

٣ عن مقابلة مع الأمير تركي بن فيصل آل سعود، رئيس مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٤ سعيد م. باديب، **العلاقات السعودية الإيرانية ١٩٣٢–١٩٨٢** (لندن: مركز الأصداء والدراسات العربية والإيرانية، ١٩٩٣)، ص٦١.

٥ [بالفارسية] أحمدي، ص١٣٢، مقتبسًا من أرشيف وزارة الخارجية، وثائق البعثة الدبلوماسية في جدة، "تقديم المنح الدراسية من قبل الجامعات الإيرانية"، الصندوق ١٤، الملف رقم ١٠ و١١٠، ١٣٤٦/١٩٦٥–١٩٦٨.

٦ [بالفارسية] المرجع السابق، ص١٣٣، مقتبسًا من "الأعمال الثقافية لإيران والسعودية"، الصندوق ١٢، الملف رقم ١٦، ١٣٤٥/١٩٦٦–١٩٦٧.

٧ [بالفارسية] علي محقق، **وثائق العلاقات بين إيران والسعودية: ١٩٢٥–١٩٧٩**، (طهران: منشورات وزارة الشؤون الخارجية، ١٣٧٩/٢٠٠٠–٢٠٠١)، الوثيقة رقم ٩٥، ص٢٢٢–٢٢٦.

٨ أحمدي، ص١٢٨، مقبسًا من أرشيف وزارة الخارجية، وثائق البعثة الدبلوماسية في جدة، الصندوق ١٤، الملف رقم ٤، ١٣٤٦/١٩٦٧–١٩٦٨.

٩ باديب، ص٦٠.

١٠ إف. غريغوري غوص الثالث، **العلاقات السعودية اليمنية: البنى المحلية والتأثيرات الخارجية** (نيويورك: مطبعة جامعة كولمبيا، ١٩٩٠)، ص١٥٥.

١١ [بالفارسية] علي نقي علي خاني، **مذكرات عَلَم**، مج١، ١٩٦٨–١٩٦٩ (طهران: منشورات مزيار ومعين، ١٣٧٧)، ص٢٩٨.

١٢ نداف صفران، السعودية: **السعي المتواصل إلى الأمن** (إيثاكا: مطبعة جامعة كورنيل، الطبعة الأولى ١٩٨٥، طبعة بغلاف ورقي ١٩٨٨)، ص٢٠٣–٢٠٤.

١٣ [بالفارسية] أصغر جعفري ولداني، **مراجعة تاريخية للخلافات الحدودية بين إيران والعراق**، (طهران: مكتب منشورات الثقافة الإسلامية/مكتب الدراسات السياسية والدولية، ١٣٦٧/١٩٨٩–١٩٩٠)، ص٣٠٢.

١٤ أحمدي، ص٣٠٠، مقتبسًا من أرشيف وزارة الخارجية، وثائق البعثة الدبلوماسية في جدة، الصندوق ١٧، الملف رقم ٢٩، ١٣٤٩/١٩٧٠–١٩٧١.

١٥ عن مقابلة هاتفية مع محمد تقي سبط، دبلوماسي متقاعد في وزارة الشؤون الخارجية الإيرانية، ٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٨.

١٦ سونوكو سونايام، **سوريا والسعودية: التناقضات والنزاعات في عصر النفط** (لندن: دراسات توريس الأكاديمية، ٢٠٠٧)، ص٣١–٣٣؛ كذلك راجع: تابيثا بيتران، **سوريا** (لندن: إرنست بن، ١٩٧٢)، ص٢٥٢.

١٧ عن مقابلة هاتفية مع سبط.

١٨ أحمدي، ص١٢٧.

١٩ عن مقابلة بالبريد الإلكتروني مع سعيد باديب، باحث ومحلل سياسي سعودي، ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠١٥.

٢٠ صفران، ص١٣٨؛ ٢٠٤.

٢١ أحمدي، ص٢٣٠–٢٣١.

٢٢ [بالفارسية] علي نقي علي خاني، **مذكرات عَلَم**، مج٦، ١٩٧٥–١٩٧٦ (طهران: منشورات مزيار ومعين، ١٣٧٧)، ص٢٣٣–٢٣٤؛ ٢٦٠.

٢٣ عن مقالة منشورة في مجلة للسياسة الخارجية الفارسية طبعت بعد قيام الثورة الإسلامية، كتبها أحمد مير فندرسكي، وكانت الكاتبة قد قرأتها قبل سنوات، لكنها لم تعثر عليها بعد ذلك؛ للاقتباس منها بصورة ملائمة في هذا البحث. كذلك فقد تحدثت الكاتبة مع مير فندرسكي مرات متعددة.

٢٤ [بالفارسية] علي نقي علي خاني، **مذكرات علم**، مج٣، ١٩٧٢–١٩٧٣ (طهران: منشورات مزيار ومعين، ١٣٧٧)، ص١٩٠–٢٠٥.

٢٥ ألكسي فاسيليف، **تاريخ السعودية** (نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك، ٢٠٠٠)، ص٣٤٩؛ بدر الخريِّف، "الملك فيصل يقف ثابتًا في قضية حظر النفط"، صحيفة **عرب نيوز**، ٤ أيار/مايو ٢٠٠٨.

٢٦ عن مقابلة مع عبد الرحمن الشبيلي، عضو سابق في مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية، الرياض، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٢٧ [بالفارسية] محمد تقي سبط، **مذكرات بعثة دبلوماسية في بلدان عربية متعددة**، جَهان، ص٩٧–١٠٠.

٢٨ علي خاني، مج٦، ص١٥٠؛ ٤١٣.

٢٩ [بالفارسية] علي نقي علي خاني، **مذكرات علم**، مج٤، ١٩٧٣–١٩٧٤ (طهران: منشورات مزيار ومعين، ١٣٧٧)، ص١٦.

٣٠ علي خاني، مج٦، ص٤٤؛ ٤٧–٤٨.
٣١ سبط، ص١٠٦–١٠٧.
٣٢ رشناق شاعري أيزنلور، **شيعة لبنان: الدين العابر للحدود وصنع الهويات الوطنية** (نيويورك: مطبعة جامعة كولمبيا، ٢٠٠٨) ص٩٢؛ ٩٩.
٣٣ [بالفارسية] علي نقي علي خاني، **مذكرات علم**، مج٢، ١٩٦٩–١٩٧١ (طهران: منشورات مزيار ومعين، ١٣٧٧)، ص١٤٩.
٣٤ عن مقابلة هاتفية مع قاسمي.
٣٥ المرجع السابق.
٣٦ عن مقابلة هاتفية مع سبط.
٣٧ فيصل بن سلمان آل سعود، **السعودية والخليج: سياسة القوة تتغير** (لندن: آي. بي. تاوريس، ٢٠٠٣) ص٣٣–٣٥.
٣٨ عن مقابلة مع الأمير تركي بن فيصل آل سعود.
٣٩ باديب، ص٦١؛ ٦٥–٧٤.
٤٠ فيصل بن سلمان آل سعود، ص٣٨–٤٥.
٤١ باديب.
٤٢ عن مقابلة هاتفية مع قاسمي.
٤٣ جعفري ولداني، ص٤٣١–٤٣٢.
٤٤ سبط، ص١١٢.
٤٥ فيصل بن سلمان آل سعود، مقتبسًا من دائرة الشؤون الخارجية في مكتب السجلات العامة [أو الأرشيف الوطني البريطاني]، ٣٧١/١٦٠٧٠/ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٣٢، ص٨١.
٤٦ باديب، ص١١٩.
٤٧ فيصل بن سلمان آل سعود، ص١٠٩.
٤٨ علي خاني، مج٦، ص٢٤.
٤٩ عن مقابلة هاتفية مع قاسمي.
٥٠ باديب، ص٦٢–٦٣.
٥١ توماس آر. ماتير، **الجزر الإماراتية المحتلة الثلاث: طنب وأبو موسى** (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٥)، ص١٢٠–١٢٢.
٥٢ صفران، ص١٣٤–١٣٥.
٥٣ علي خاني، مج٢، ص١٠٩؛ ١٧٥.
٥٤ عن مقابلة هاتفية مع قاسمي.
٥٥ عن مقابلة مع قاسمي؛ [بالفارسية] محمد جعفر شمنكار: **أزمة ظفار والنظام البهلوي**، (طهران: معهد التاريخ المعاصر الايراني، ١٣٨٣/٢٠٠–٢٠٠٦)، ص٦٦.
٥٦ [بالفارسية] بهمان النعيمي عرفة، **السلوك المبدئي لمجلس تعاون الخليج الفارسي مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية**، (طهران: مكتب الدراسات السياسية والدولية، ١٣٧٠/١٩٩٣)، ص٣٠.
٥٧ فيصل بن سلمان آل سعود، ص٢٤.
٥٨ صفران، ص١٧٠؛ ١٧٧.
٥٩ عن مقابلة مع تشارلز دبليو. فريمان، الصغير، السفير الأميركي السابق في السعودية، أُجريت المقابلة

في واشنطن العاصمة، في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.
٦٠ علي خاني، مج٤، ص١٥٣–١٥٤.
٦١ أحمدي، ص١٨٩، ١٩٠.
٦٢ باديب، ص٦٣–٦٤؛ ١١٢.
٦٣ صفران، ص٢٣٠.
٦٤ علي خاني، مج٦، ص١١٨؛ ١٢٨؛ ٢٨٦–٢٨٨.
٦٥ صفران، ص٢٦٩.

الفصل السابع: السعودية وإيران الثورية

١ عن مقابلة مع عبد الرحمن الشبيلي، عضو سابق في مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية، الرياض، ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.
٢ مسجد الإمام علي بن أبي طالب: بني أيام الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز، وجُدِّد أيّام السلطان العثماني عبد المجيد الأول. وسُمّي بهذا الاسم نظرًا إلى أن عليًا رضي الله عنه كان قد صلى فيه صلاة العيد. [المترجم]
٣ عن مقابلة مع الأمير تركي بن فيصل آل سعود، رئيس مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.
٤ [بالفارسية] رقية سادات عظيمي، **عربستان**، ط٣ (طهران: مركز مطبوعات ومنشورات وزارة الشؤون الخارجية، ١٣٨٠/٢٠٠١–٢٠٠٢)، ص١٢٦.
٥ عن مقابلة مع الأمير تركي بن فيصل آل سعود.
٦ عن مقابلة مع السفير جعفر اللقاني، المستشار السابق لسفارة المملكة العربية السعودية في واشنطن العاصمة، ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥.
٧ عن مقابلة مع أحمد باديب، المستشار السابق في الشؤون الأفغانية عند الحكومة السعودية، جدة، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.
٨ عن مقابلة مع حسن كي نوش، دبلوماسي متقاعد في وزارة الشؤون الخارجية، طهران، ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.
٩ مأمون فندي، **السعودية وسياسة المعارضة** (نيويورك: مطبعة القديس مارتن، ١٩٩٩)، ص١٩٦–١٩٩.
١٠ راجع: نيكي آر. كيدي ويان ريتشارد، **إيران الحديثة: جذور وحصائل الثورة** (نيو هافن: مطبعة جامعة يال، ٢٠٠٦)، ص٢٦٠–٢٧٧؛ توبي ماتيسن، "حزب الله الحجاز: تاريخ أكثر جماعات المعارضة الشيعية السعودية تطرّفًا"، **مجلة معهد الشرق الأوسط**، مج٦٤، رقم ٢ (ربيع ٢٠١٠): ص١٨٠–١٨١.
١١ ألكسي فاسلييف، **تاريخ السعودية** (نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك، ٢٠٠٠)، ص٣٩٥–٣٩٧.
١٢ راجع: ماتيسن، ص١٨٣.
١٣ جوزيف إيه. كشّيان، **الوراثة في السعودية** (نيويورك: بالغريف، ٢٠٠١)، ص٥٩.
١٤ نداف صفرانَ، **السعودية: السعي المتواصل إلى الأمن** (إيثاكا: مطبعة جامعة كورنيل، الطبعة الأولى

١٩٨٥، الطبعة بغلاف ورقي ١٩٨٨)، ص٣٠١؛ ٣٠٥.

١٥ راجع: ستيفن إم. ولت، (الثورة والحرب)، **مجلة السياسة العالمية**، ٤٤ (نيسان/أبريل ١٩٩٢): ٣٢١.

١٦ صفران، ص٣٦١–٣٦٢.

١٧ عن مقابلة مع الأمير تركي بن فيصل آل سعود.

١٨ فندي، ص١٠١.

١٩ عن مقابلة مع سفير سابق للجمهورية الإسلامية الإيرانية في المملكة العربية السعودية لم يشأ ذكر اسمه، طهران، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٢٠ عن مقابلة هاتفية مع محمد تقي سبط، دبلوماسي متقاعد في وزارة الشؤون الخارجية الإيرانية، ٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٨.

٢١ [بالفارسية] أصغر جعفري ولداني، **مراجعة تاريخية للخلافات الحدودية بين إيران والعراق**، (طهران: مكتب منشورات الثقافة الإسلامية/مكتب الدراسات السياسية والدولية، ١٣٦٧/١٩٨٩–١٩٩٠)، ص٥٥١.

٢٢ عن مقابلة مع الأمير تركي بن فيصل آل سعود.

٢٣ راجع أيضًا: فاسلييف، ص٣٩٨.

٢٤ سونوكو سوناياما، **سوريا والسعودية: التناقضات والمنازعات في عصر النفط** (لندن: دراسات توريس الأكاديمية، ٢٠٠٧)، ص٣١–٣٣؛ كذلك راجع: تابيثا بيتران، **سوريا** (لندن: إرنست بن، ١٩٧٢)، ص١٥٧–١٥٨.

٢٥ [بالفارسية] **مراجعة للحرب التي فرضها العراق على الجمهورية الإسلامية الإيرانية**، مج٢، (طهران: إدارة الشؤون القانونية في وزارة الخارجية، ١٣٧٣/١٩٩٤–١٩٩٥)، ص١٨٢.

٢٦ جوست آر. هيلترمان، "الغرباء هم المساعدون: العواقب والدروس المستفادة من الصمت الدولي عن استخدام العراق الأسلحة الكيميائية أثناء الحرب بين إيران والعراق"، في: **إيران، والعراق، وموروثات الحرب**، تحرير لورنس جي. بوتر وغاري جي. سيك (نيويورك: بالغريف ماكميلان، ٢٠٠٤)، ص١٥١.

٢٧ [بالفارسية] حميد هاديان، **العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والسعودية والعراق بعد ١١ أيلول/سبتمبر**، (طهران: ساكار مهر، ١٣٨٨/٢٠٠٩–٢٠١٠)، ص٥٥.

٢٨ عن مقابلة هاتفية مع محمد محلاتي، الباحث الرئاسي في الإسلام، كلية أوبرلين، ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٢٩ سادات عظيمي، ص١٢٦.

٣٠ راجع: صالح المانع، "البعد العقائدي في العلاقات السعودية الإيرانية"، في: **إيران والخليج: بحث عن الاستقرار**، تحرير جمال س. السويدي (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص١٦٧؛ ن. ج. رشيد و إ. ي. شاهين، **السعودية وحرب الخليج** (جوبلين ميسوري: المعهد الدولي للتكنولوجيا، ١٩٩٢)، ص١٣٠.

٣١ عن مقابلة هاتفية مع عباس مالكي، معاون وزير سابق لشؤون البحث والتعليم (في وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية)، ورئيس سابق لمعهد الدراسات السياسية والدولية في طهران، وزميل سابق في زمالة روبرت إي. فيلهِلم، لسنتي ٢٠١١–٢٠١٢، في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ١٣ حزيران/يونيو ٢٠١٢.

٣٢ عن مقابلة مع اللقاني.

٣٣ لورنس لوير، **سياسة التشيّع وراء الحدود: الشبكات الدينية والسياسية في الخليج** (نيويورك: مطبعة جامعة كولمبيا، ٢٠٠٨)، ص١٦٤؛ ١٩٢؛ ٢١١؛ ماتيسن، ص١٨٣–١٨٤.

٣٤ [بالفارسية] **لزوم تجنب الخطأ في الاستشهاد بالإحصاءات والتقديرات المرتبطة بالشهداء**، صبحي صادق، مج١١، رقم ٤٩٢، ١٤ آذار/مارس ٢٠١١.

٣٥ عن مقابلة مع منوشهر متقي، وزير سابق للشؤون الخارجية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، نيويورك، ٣ تموز/يوليو ٢٠٠٨.

٣٦ سعيد باديب، **العلاقات السعودية الإيرانية: ١٩٨٢–١٩٩٧** (لندن: مركز الأصداء والدراسات العربية والإيرانية، ٢٠٠٦)، ص٩٩.

٣٧ هاديان، ص٦٧.

٣٨ عن مقابلة مع عوض البادي، مستشار الأمير تركي بن فيصل آل سعود، في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، واشنطن العاصمة، ١ حزيران/يونيو ٢٠١٢.

٣٩ عن مقابلة مع الأمير تركي بن فيصل آل سعود.

٤٠ عن مقابلة هاتفية مع مالكي.

٤١ عن مقابلة مع اللقاني.

٤٢ راجع: فندي، ص٦٧؛ ٩٥؛ ١٠٣.

٤٣ المرجع السابق، ص٧١؛ ١٧٢؛ ١٩٠.

٤٤ عن مقابلة مع سعيد باديب، باحث ومحلل في السياسة السعودية، جدة، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٤٥ عن مقابلة مع متقي.

٤٦ عن مقابلة هاتفية مع مالكي.

٤٧ عن مقابلة مع متقي.

٤٨ [بالفارسية] محمود قهرماني، نقد لكتاب في "العنف ضد العراق، العقوبات والقوانين والعدالة"، دورية **الشرق الأوسط**، السنة السادسة، العدد ٢، صيف ١٣٧٨/١٩٩٩–٢٠٠٠، ص٢١٧.

٤٩ عن مقابلة مع اللقاني.

٥٠ ستيفن إم. ولت، **ترويض القوة الأميركية: الرد العالمي على الصدارة الأميركية** (نيويورك: دبليو. دبليو. نورتون، ٢٠٠٥)، ص١٤.

٥١ عن مقابلة مع تشارلز دبليو. فريمان، الصغير، السفير الأميركي السابق في السعودية، واشنطن العاصمة، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٥٢ عن مقابلة مع مازن مطبقاني، عضو في مركز المدينة للدراسات الاستشراقية، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛ فندي، ص٧٢.

الفصل الثامن: انفراج العلاقات بين السعودية وإيران

١ رقية سادات عظيمي، **السعودية**، ط٣ (طهران: مركز مطبوعات ومنشورات وزارة الشؤون الخارجية، ١٣٨٠/٢٠٠١–٢٠٠٢)، ص١٢٩–١٣٠.

٢ عن مقابلة هاتفية مع عباس مالكي، زميل في زمالة (روبرت إي. فيلهِلم)، لسنتي ٢٠١١–٢٠١٢،

في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، معاون وزير سابق لشؤون البحث والتعليم (في وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية)، والرئيس السابق لمعهد الدراسات السياسية والدولية في طهران، ١٣ حزيران/يونيو ٢٠١٢.

٣ المرجع السابق.

٤ [بالفارسية] عزة الله عزتي، **تحليل السياسة الجغرافية بين إيران والعراق**، (طهران: مركز الدراسات السياسية والدولية، ١٣٨٤/٢٠٠٥)، ص٢١٨–٢٢٠.

٥ المرجع السابق.

٦ عن مقابلة مع حسين موسوي، محاضر وبحّاثة في معهد ودرو ويلسون للشؤون العامة والدولية، وسفير سابق للجمهورية الإسلامية الإيرانية في ألمانيا، جرت المقابلة في برنستون، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٧ أندرو براسيليتي، "الجيش في السياسة العراقية"، في: **إيران والعراق ودول الخليج العربية**، تحرير جوزيف إيه. كششيان (نيويورك: بالغريف، ٢٠٠١)، ص٩١–٩٢.

٨ مأمون فندي، **السعودية وسياسة المعارضة** (نيويورك: مطبعة القديس مارتن، ١٩٩٩)، ص٢٠٠.

٩ عن مقابلة مع موسويان.

١٠ المرجع السابق.

١١ المرجع السابق.

١٢ المرجع السابق.

١٣ المرجع السابق.

١٤ عن مقابلة هاتفية مع مالكي.

١٥ مجلة **الجمهورية الإسلامية**، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، و٢٥ أيار/مايو ١٩٩٦.

١٦ "لائحة اتهام، نسخة برج الخُبَر"، غرفة الصحافة في مكتب التحقيقات الاتحادي [الفدرالي]، ٢١ حزيران/يونيو ٢٠١١؛ راجع على الشابكة: http://www.fbi.gov/pressrel/pressrel01/khobar.htm.

١٧ عن مقابلة مع علي أصغر خاجي، مبعوث خاص سابق في الشأن العراقي في وزارة الشؤون الخارجية الإيرانية وسفير سابق للجمهورية الإسلامية الإيرانية في السعودية، طهران، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

١٨ [بالفارسية] حميد هاديان، **العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والسعودية والعراق بعد ١١ أيلول/سبتمبر**، (طهران: ساكار مهر، ١٣٨٨/٢٠٠٩–٢٠١٠)، ص٣٠.

١٩ عن مقابلة مع سعيد باديب، باحث ومحلل سياسي سعودي، جدة، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٢٠ عن مقابلة مع عبد المحسن العكاس، وزير سابق لوزارة الشؤون الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، الرياض، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٢١ عن مقابلة مع السفير جعفر مصطفى اللقاني، المستشار السابق لسفارة المملكة العربية السعودية في واشنطن العاصمة، ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

٢٢ غراهام إي. فولر، **الشيعة العرب** (نيويورك: مطبعة القديس مارتن، ١٩٩٩)، ص١٩٢.

٢٣ فندي، ص١٦٥؛ ٢٤٢.

٢٤ طوبي ماتيسن، "حزب الله الحجاز: تاريخ أكثر الجماعات الشيعية السعودية المعارضة تطرفًا"، مجلة **الشرق الأوسط**، مج٦٤، رقم ٢ (ربيع ٢٠١٠): ص١٩١.

٢٥ عن مقابلة مع اللقاني.

٢٦ عن مقابلة مع محمد علي أبطحي، نائب الرئيس السابق للجمهورية الإسلامية الإيرانية، مونتريال، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

٢٧ عن محادثة هاتفية مع صالح بن سليمان الوهيبي، الأمين العام للندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٢٨ عن مقابلة مع ناصر أحمد البريك، السفير السابق للمملكة العربية السعودية في إيران، الرياض، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٢٩ عن مقابلة مع مالكي.

٣٠ عن مقابلة مع الأمير تركي بن فيصل آل سعود، رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛ وعن محادثة مع جميل ف. الدندني، بمقام الرئيس والمدير التنفيذي، شركة الزيت العربية السعودية [أرامكو]، الظهران، ١٠ كانون الأول ٢٠١١.

٣١ عن مقابلة مع البريك؛ وعن مقابلة مع ضابط استخبارات إيراني لم يشأ ذكر اسمه، الرياض، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٣٢ عن مقابلة مع الخاجي.

٣٣ سادات عظيمي، ص١٣٦–١٣٧.

٣٤ [بالفارسية] **سلسلة الأحداث الزمنية للسياسة الخارجية الإيرانية، ١٩٩٨–١٩٩٩**، (طهران: مركز الوثائق والتاريخ الدبلوماسي، ١٣٨٠/٢٠٠٢–٢٠٠٣)، ص٣٥–٣٦؛ ٤٠؛ ٤٣.

٣٥ المرجع السابق.

٣٦ عن مقابلة مع الأمير تركي بن فيصل آل سعود.

٣٧ عن مقابلة بالبريد الإلكتروني مع عطاء الله مهاجراني، نائب الرئيس السابق والمتحدث باسم الحكومة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٣٨ [بالفارسية] **السلسلة الزمنية لحوادث السياسة الخارجية الإيرانية**، ص١٠٩.

٣٩ المرجع السابق، ص١١٢–١١٣.

٤٠ عن مقابلة هاتفية مع سفير سابق للجمهورية الإسلامية الإيرانية في المملكة العربية السعودية لم يشأ ذكر اسمه، ١٤ تموز/يوليو ٢٠١٢.

٤١ عن مقابلة مع جواد ظريف، السفير السابق للجمهورية الإسلامية الإيرانية في الأمم المتحدة، نيويورك، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٤٢ [بالفارسية] **السلسلة الزمنية لحوادث السياسة الخارجية الإيرانية**، ص١٢٧–١٣٠.

٤٣ عن مقابلة مع أبطحي.

٤٤ سادات عظيمي، ص١٣٨–١٣٩؛ راجع أيضًا: أنطوني كوردسمان، "تهديدات الأمن الإيراني والسياسة الأميركية: إيجاد الرد المناسب"، جلسة استماع أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ص١٠، وهي تدل على أنه منذ سنة ١٩٩٥ استوردت دول جنوب الخليج مجتمعة أسلحة بقيمة ٨٣،٣ مليار دولار أميركي، في مقابل أسلحة بقيمة ٢،٩ مليار دولار أميركي استوردتها إيران – بنسبة تقدر بـ١:٣٠.

٤٥ عن مقابلة مع باديب.

٤٦ سادات عظيمي، ص١٣٨؛ ١٤٠.

٤٧ المرجع السابق، ص١٥١–١٥٣.

٤٨ غوين أوكروليك، "العلاقات بين السعودية وإيران: التقارب الخارجي والتماسك الداخلي"، مجلة **سياسة الشرق الأوسط**، مج١٠، رقم ٢ (صيف ٢٠٠٣)؛ ص١١٨–١١٩.

الفصل التاسع: سعي السعودية وإيران إلى الاستقرار بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر

١ عن مقابلة هاتفية مع محمد جواد ظريف، السفير السابق للجمهورية الإسلامية الإيرانية في الأمم المتحدة، نيويورك، ٦ تموز/يوليو ٢٠٠٩.

٢ عن محادثة مع نائل الجبير، الناطق الرسمي السابق باسم سفارة المملكة العربية السعودية في واشنطن العاصمة، ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

٣ عن مقابلة هاتفية مع سفير سابق للمملكة العربية السعودية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية لم يشأ ذكر اسمه، الرياض، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٤ عن مقابلة مع محمد علي أبطحي، نائب الرئيس السابق للجمهورية الإسلامية الإيرانية، مونتريال، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

٥ عن مقابلة مع سفير سابق للجمهورية الإسلامية الإيرانية في المملكة العربية السعودية لم يشأ ذكر اسمه، طهران، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٦ عن مقابلة مع أبطحي.

٧ راجع سعيد باديب، **الإرهاب الإيراني: حقائق وأدلة**، (جدة: مؤسسة المعرفة، ٢٠١٣)، ص٢٠، ٣٧–٣٨.

٨ عن مقابلة هاتفية مع علي رضا نوري زاده، معارض إيراني ومحلل سياسي، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٩ راجع: غويدو ستينبرغ ونيلس وُرمر، "مصادر التوتر في أفغانستان وباكستان: نظرة إقليمية: استكشاف مصالح إيران والسعودية في أفغانستان وباكستان: أصحاب مصالح أم مفسدون – هل هي لعبة لا رابح فيها؟ الجزء الأول: السعودية"، مشروع أبحاث السياسة في مركز التوثيق الدولي في برشلونة، نيسان/أبريل ٢٠١٣، ص٥.

١٠ [بالفارسية] "حكايات قورش ناصري المستترة في المفاوضات النووية"، **فَرَارو**، ٢٧ دي ١٣٩٣ – ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

١١ عن محادثة مع ناصر أ. البريك، السفير السابق للمملكة العربية السعودية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الرياض، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

١٢ [بالفارسية] "حكايات قورش ناصري".

١٣ محمد البرادعي، **عصر الخداع: الدبلوماسية النووية في الأوقات الغادرة**، نيويورك: كتب المدينة، هنري هولت وشركاؤه، ٢٠١١، ص١٢٨؛ ١٣٢.

١٤ [بالفارسية] حسن روحاني: "طلب منا الأوربيون إما أن نسكت أو نرضي جيراننا، هيئة الإذاعة البريطانية" [بي بي سي] بالفارسية، ١١ حزيران/يونيو ٢٠١٢؛ راجع صفحة الشابكة:
http://www.bbc.co.uk/persian/iran/2012/07/120711_l23_lp_neighbours_rowhani_hh.shtml

١٥ [بالفارسية] موسوي لاري مع المرشد الأعلى، صحيفة فارس، ٩ مرداد ١٣٩١ – ٣٠ تموز/يوليو

٢٠١٢؛ راجع صفحة الشابكة:
http://www.bbc.co.uk/persian/iran/2012/07/120730_139_mousavi-lari_nuclear_khamenei.shtml/

١٦ حسين موسوي، **الأزمة النووية الإيرانية: مذكرات**، واشنطن: كارنجي إندومنت للسلام العالمي، ٢٠١٢، ص١٢٤؛ ومقتبسًا من: حسن روحاني، **الأمن الوطني والدبلوماسية النووية**، مركز البحوث الاستراتيجية، ٢٠١٢، ص٢٠٥؛ ٢٣١؛ ٣٥٣.

١٧ [بالفارسية] "بعد موت فهد، الأمير عبد الله يغدو ملكًا على السعودية"، صحيفة **كيهان**، ١٠ مرداد ١٣٨٤ – ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

١٨ البرادعي، ص١٩٤.

١٩ عن مقابلة مع عبد المحسن العكاس، وزير الشؤون الاجتماعية السابق، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٢٠ عن مقابلة مع منوشهر متقي، وزير الشؤون الخارجية السابق في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، نيويورك، في ١٨ و٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

٢١ البرادعي، ص٩٨–٩٩.

٢٢ عن مقابلة مع محمد أحمدي نجاد، الرئيس السابق للجمهورية الإسلامية الإيرانية، نيويورك، في ١٨ و٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

٢٣ عن مقابلة مع أبطحي.

٢٤ عن مقابلة مع محمد أحمدي نجاد، الرئيس السابق للجمهورية الإسلامية الإيرانية، نيويورك، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٢٥ "خامنئي ينصح العرب باجتناب المكائد الخطيرة لقوى الاستكبار"، وكالة مهر للأنباء، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

٢٦ عن مقابلة مع سفير سابق للمملكة العربية السعودية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية لم يشأ ذكر اسمه، الرياض، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢٧ عن مقابلة مع أحمدي نجاد، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧؛ وعن مقابلة مع أبطحي.

٢٨ عن مقابلة مع أبطحي.

٢٩ [بالفارسية] وثيقة غير منشورة عن تفاصيل اجتماع خاتمي بالفرعون المصري، فارس، ٥ آذر ١٣٩١ [في الأصل ١٩٩١ وهو تصحيف] – ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٣٠ عن محادثة لي مع مصدر في الحكومة الإيرانية لم يشأ ذكر اسمه، نيويورك، ٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٨.

٣١ عن مقابلة مع محمود أحمدي نجاد، الرئيس السابق للجمهورية الإسلامية الإيرانية، نيويورك، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٣٢ ستينبرغ و وُرمر، **مصادر التوتر**، ص٨.

٣٣ [بالفارسية] "مشائي يهدّد أيضًا بكشف أسماء أشخاص ذوي خصوصيّة"، صحيفة **فَرْدا**، ١١ مرداد ١٣٨٩ – ٢ آب/أغسطس ٢٠١٠.

٣٤ [بالفارسية] "هاشمي رفسنجاني والشيك المفتوح الموقع من دكتاتور السعودية"، صحيفة **فارس**، ٨ مرداد ١٣٩١ – ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٢.

٣٥ "استفتاء لقياس نبض الشرق الأوسط"، **الإذاعة الوطنية العامة**، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٣٦ عن مقابلة مع الأمير تركي بن فيصل آل سعود، رئيس مجلس الإدارة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٣٧ من تصريح أدلى به صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل، مؤتمر الخليج والعالم لمركز أبحاث الخليج، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.
٣٨ "السعودية تقول إن المحادثات مع إيران مضيعة للوقت"، **العربية**، ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠١٢.

الفصل العاشر: السعودية، وإيران، والسياسة الجغرافية في الخليج: حالة العراق

١ عن مقابلة هاتفية مع عبد الرحمن الهدلق، المدير العام لإدارة الأمن الفكري في وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.
٢ [بالفارسية] "عن مناظرة بين كواكبيان [السياسي البرلماني الإصلاحي الإيراني] ومتقي في قضية المباحثات مع الولايات المتحدة الأميركية"، صحيفة **كيهان**، ٢٧ أبان ١٣٩١ – ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.
٣ عن مقابلة مع (محمد علي فتح الله إي)، معاون سياسي سابق للرئيس محمود أحمدي نجاد، نيويورك، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.
٤ [بالفارسية] "الاستخبارات السعودية تكشف أيادي القوات المسلحة"، شبكة **تابناك** [المشرق] الإخبارية، ٤ شهريار ١٣٨٨ – ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩.
٥ عن مقابلة مع محمود أحمدي نجاد، الرئيس السابق للجمهورية الإسلامية الإيرانية، نيويورك، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.
٦ عن مقابلة مع سفير سابق للجمهورية الإسلامية الإيرانية في المملكة العربية السعودية لم يشأ ذكر اسمه، طهران، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.
٧ عن مقابلة مع فتح الله إي، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.
٨ المرجع السابق.
٩ "من المستنقع إلى الأرض الجافة: الدور الإقليمي في تثبيت استقرار العراق"، تقرير ريليف ويب، ص١٥؛ راجع صفحة الشابكة: http://reliefweb.int/node/283034.
١٠ عن مقابلة مع الأمير تركي بن فيصل آل سعود، رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.
١١ عن مقابلة مع علي أصغر خاجي، المبعوث الخاص السابق إلى العراق في وزارة الشؤون الخارجية وسفير الجمهورية الإسلامية السابق في المملكة العربية السعودية، طهران، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.
١٢ عن مقابلة مع فتح الله إي، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.
١٣ في الأصل الإنكليزي: طهران؛ والتصحيح من السياق؛ ولعله خطأ مطبعي في النسخة الإنكليزية. [المترجم]
١٤ سعود الفيصل، مجلس العلاقات الخارجية، نيويورك، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥؛ راجع موقع الشابكة: http://www.saudiembassy.net.
١٥ عن مقابلة مع منوشهر متقي، وزير الخارجية السابق للجمهورية الإسلامية الإيرانية، نيويورك، ١ تموز/يوليو ٢٠٠٨.

Beirut campus library

١٦ وزير الخارجية يناقش الدبلوماسية العامة مع العراق وإيران والولايات المتحدة في مقابلة له، سفارة المملكة العربية السعودية، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥؛ راجع موقع الشابكة: http://www.saudiembassy.net.
١٧ عن مقابلة مع محمد علي فتح الله إي، معاون سياسي سابق للرئيس أحمدي نجاد، نيويورك، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.
١٨ عن مقابلة مع متقي.
١٩ قضى المالكي معظم سنوات منفاه، الذي دام نحو ٢٥ سنة، في سوريا. فقد فر من العراق إلى سوريا سنة ١٩٧٩، ثم انتقل إلى إيران فعاش فيها نحو ٨ سنوات من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٠، وعاد إلى سوريا بعد ذلك، ثم انتقل إلى العراق بعد دخول القوات الأميركية سنة ٢٠٠٣. [المترجم]
٢٠ عن مقابلة مع (فتح الله إي)، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.
٢١ الأمير تركي الفيصل، "نداء للسلام: خطوة نحو الاستقرار"، جامعة سكرانتون، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ راجع صفحة الشابكة: www.susris.com/2006/11/30.
٢٢ عن مقابلة مع متقي.
٢٣ كان عبيد يشغل وظيفة مستشار أمني للأمير تركي الفيصل، وأقيل مباشرة بعد تصريحاته تلك، التي نفى صحتها الأمير تركي الفيصل في أواخر سنة ٢٠٠٦. واستقال الأمير تركي نفسه من منصبه سفيرًا في الولايات المتحدة بعد ذلك. وانقطعت مقالات عبيد في الصحف الأميركية منذ ذلك الحين، لتعود إلى الظهور في غمرات زمان الربيع العربي اليوم. [المترجم]
٢٤ المعروف في تاريخ الموصل أن سكانها كانوا من قبائل عربية منذ تاريخ الجاهلية حتى اليوم. [المترجم]
٢٥ عن مقابلة مع محمود أحمدي نجاد، الرئيس السابق للجمهورية الإسلامية الإيرانية، نيويورك، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.
٢٦ عن مقابلة مع متقي.
٢٧ المرجع السابق.
٢٨ عن مقابلة مع فتح الله، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.
٢٩ عن مقابلة مع متقي.
٣٠ من المستنقع إلى الأرض الجافة، ص١٦.
٣١ [بالفارسية] "طاولة الحوار بين هيئة التحرير وآية الله هاشمي رفسنجاني"، دورية **الدراسات الدولية**، رقم ٤، بهار ١٣٩١/٢٠١٢، ص١–٢٨.
٣٢ عن مقابلة مع محمود أحمدي نجاد، الرئيس السابق للجمهورية الإسلامية الإيرانية، نيويورك، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.
٣٣ عن مقابلة مع فتح الله إي، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.
٣٤ [بالفارسية] "نموذج لزعزعة استقرار العراق"، وكالة مهر للأنباء، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.
٣٥ [بالفارسية] "رموز العداء مع إيران في العراق لم تزل"، شبكة **تابناك** [المشرق] الإخبارية، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.
٣٦ [بالفارسية] "موجة اضطراب في السعودية"، **رجا نيوز**، ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩.
٣٧ [بالفارسية] "السعودية تواصل زعزعة استقرار العراق"، **تابناك**، ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩.
٣٨ "السعودية تنكر التهم بالتحريض على التمرّد في العراق"، **أخبار الخليج**، ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

٣٩ عن مقابلة مع أحمدي نجاد، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.
٤٠ [بالفارسية] "عودة السلطة إلى الإصلاحيين في إيران"، **كيهان**، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.
٤١ عن مقابلة مع فتح الله إي، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.
٤٢ عن مقابلة مع أحمدي نجاد، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.
٤٣ المرجع السابق.
٤٤ عن مقابلة مع فتح الله إي، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.
٤٥ المرجع السابق، نيويورك، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.
٤٦ عن مقابلة مع أحمدي نجاد، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.
٤٧ عن مقابلة مع عوض البادي، مستشار الأمير تركي بن فيصل آل سعود، في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، واشنطن العاصمة، ١ حزيران/يونيو ٢٠١٢.
٤٨ عن مقابلة مع الأمير تركي بن فيصل آل سعود.
٤٩ عن مقابلة مع أمير عبد اللهيان، مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية والأفريقية، طهران، ١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٤.

الفصل الحادي عشر: السعودية، وإيران، والسياسة الجغرافية في بلاد الشام: حالات لبنان، وسوريا، وفلسطين

١ عن مقابلة مع عبد المحسن العكاس، الوزير السابق للشؤون الاجتماعية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.
٢ عبد الله الشهري، "التعاون بين السعودية وإيران في الأزمات"، وكالة **أسيوشيتد بريس الإخبارية**، ٣ شباط/فبراير، ٢٠٠٧؛ وإدوارد وُنغ ودامين كيف، "ذروة أعداد الوفيات المدنية في تموز/يوليو، كما يقول العراقيون"، **نيويورك تايمز**، ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦.
٣ عن مقابلة مع منوشهر متقي، وزير الخارجية السابق للجمهورية الإسلامية الإيرانية، نيويورك، ١ تموز/يوليو ٢٠٠٨.
٤ فريدريك ويري، تيودور دبليو. كاراسيك، علي رضا نادر، جريمي غز، ليديا هانسل، روبرت إيه. غافي، **العلاقات بين السعودية وإيران منذ سقوط صدام: التنافس، والتعاون، ومقتضيات السياسة الأميركية** (راند [مؤسسة البحث والتطوير]: قسم أبحاث الأمن القومي، ٢٠٠٩)، ص٢٧، ٨٣.
٥ عن مقابلة مع العكاس.
٦ عن مقابلة مع محمود أحمدي نجاد، الرئيس السابق للجمهورية الإسلامية الإيرانية، نيويورك، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.
٧ عن مقابلة مع متقي.
٨ الأمير تركي الفيصل، المنطقة في أزمة: دعوة للقيادة الأميركية والسلام الدائم، واشنطن العاصمة، ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٦.
٩ عن مقابلة مع متقي.
١٠ عن مقابلة مع عبد العزيز صقر، رئيس مجلس الإدارة في مركز الأبحاث الخليجية، الرياض، ٣٠

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.
١١ عن مقابلة مع متقي.
١٢ الأمير تركي الفيصل، "نداء للسلام: خطوة نحو الاستقرار"، جامعة سكرانتون، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ راجع صفحة الشابكة: www.susris.com/2006/11/30.
١٣ صفاء حائري، "السعودية لإيران: لا تتدخلي في الشؤون العربية"، دائرة الصحافة الإيرانية، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
١٤ عن مقابلة مع محمد علي فتح الله إي، المعاون السياسي السابق للرئيس محمود أحمدي نجاد، نيويورك، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.
١٥ عن مقابلة مع متقي.
١٦ عن مقابلة مع محمود أحمدي نجاد، الرئيس السابق للجمهورية الإسلامية الإيرانية، نيويورك، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.
١٧ المرجع السابق. [ربما كان الأحرى أن يكون المصدر: عن مقابلة مع متقي – المترجم].
١٨ "الرئيس اللبناني يزور إيران"، **إرنا** [وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية]، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.
١٩ [بالفارسية] "الإخوان المسلمون يحذرون الملك عبد الله لإنهاء مذابح الشيعة"، **كيهان**، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.
٢٠ "من المستنقع إلى الأرض الجافة: الدور الإقليمي في تثبيت استقرار العراق"، تقرير ريليف ويب، ص١٤؛ راجع صفحة الشابكة: http://reliefweb.int/node/283034.
٢١ عن مقابلة مع أمير عبد اللهيان"، معاون وزير الخارجية للشؤون العربية والأفريقية، طهران، ١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٤.
٢٢ عن محادثة مع هشام أحمد، محلل سياسي وأستاذ في العلوم السياسية في كلية القديسة مريم في كاليفورنيا، مراغة، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.
٢٣ عن مقابلة مع فتح الله إي، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.
٢٤ "الاشتباكات في استجابة البحرينيين لنداء حسن نصر الله"، صحيفة **كويت تايمز**، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.
٢٥ [بالفارسية] "اجتماع الاستخبارات السعودية السري"، **تابناك**، ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩.
٢٦ [بالفارسية] "المقاومة اللبنانية مقاومة شرعية وبريئة"، صحيفة **جمهوري إسلامي**، ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩.
٢٧ [بالفارسية] "تحليل نيويورك تايمز لرحلة حسني مبارك إلى الدول العربية واجتماعه بلاريجاني"، **جمهوري إسلامي**، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

الخاتمة

١ نشرت أجزاء من هذا الفصل في مجلة **سياسة الشرق الأوسط**.

المراجع

[نظرًا لكون مراجع الكتاب بالإنكليزية والفارسية فقد تركناها على حالها بالأحرف اللاتينية، ليسهُل على القارئ الرجوع إليها في مظانّها؛ بعدما كنّا قد أوضحنا مدلول جملة منها في حواشي الكتاب – المترجم]

- Abir, Mordechai. *Saudi Arabia in the Oil Era, Regime and Elites: Conflict and Cooperation* . Boulder, CO: Westview Press, 1988.
- Adams, Sherman. *Firsthand Report: The Story of the Eisenhower Administration.* New
York: Harper & Brothers, 1961.
- Ahady, Anwar ul Haq. "Saudi Arabia, Iran and the Conflict in Afghanistan." In
Fundamentalism Reborn? Afghanistan and the Taliban, ed. William Maley. New York: New York University Press, 1998; new preface 2001.
- Algar, Hamid. *Wahhabism: A Critical Essay.* Oneonta: Islamic Publications International, 2002.
- Al-Mani, Saleh. "The Ideological Dimension in Saudi-Iranian Relations". In *Iran*
and the Gulf: A Search for Stability, ed. Jamal S. Al-Suwaidi. The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996.
- Al-Saud, Faisal Bin Salman. *Iran, Saudi Arabia and the Gulf: Power Politics in Transition* . London: I. B. Tauris, 2003.
- Badeeb, Saeed M. *The Saudi–Egyptian Conflict over North Yemen: 1962-1970.*
- Boulder, CO: Westview Press, 1986.
- ——— *Saudi-Iranian Relations 1932-1982.* London, Center for Arab and Iranian
Studies and Echoes, 1993.

– ———*Iranian Terrorism: Facts and Evidence.* Jeddah: Knowledge Corporation, 2013.
– Cohen, Ira S. *RealPolitik: Theory and Practice.* Long Beach, CA: Dickenson Publishing Company, 1975.
– Cooperson, Michael. *Classical Arabic Biography: The Heirs of the Prophets in the Age*
of al-Ma'mun . Cambridge: Cambridge University Press, 2000.
– Eagleton, Terry. *Ideology: An Introduction,* 2nd ed. London: Verso, 2007.
– Eilts, Hermann Frederick. "Saudi Arabia's Foreign Policy." In *Diplomacy in the*
Middle East: The International Relations of Regional and Outside Powers, ed. L. Carl Brown. New York: I. B. Tauris Publishers, 2001.
– ElBaradei, Mohamed . *The Age of Deception: Nuclear Diplomacy in Treacherous Times* ,
New York: Metropolitan Books, Henry Holt and Company, 2011.
– Fandy, Mamoun. *Saudi Arabia and the Politics of Dissent.* New York: St. Martin's
Press, 1999.
– Fuller, Graham E., and Rend Rahim Francke. *The Arab Shi'a: The Forgotton Muslims.* New York: St. Martin's Press, 1999.
– Gause III, F. Gregory. *Saudi–Yemeni Relations: Domestic Structures and Foreign*
Influence . New York: Columbia University Press, 1990.
– ———"The Foreign Policy of Saudi Arabia." In *The Foreign Policies of Middle Eastern States,* ed. Raymond A. Hinnebusch and Anoushiravan Ehteshami.
– Boulder, CO: Lynne Rienner, 2002.
– Hilterman, Joost R. "Outsiders as Enablers: Consequences and Lessons from International Silence on Iraq's Use of Chemical Weapons during the Iran-Iraq War." In *Iran, Iraq, and the Legacies of War* , ed. Lawrence G. Potter and Gary G. Sick. New York: Palgrave Macmillan, 2004.
– Hinnebusch, Raymond. "Introduction: The Analytical Framework." In *The Foreign*
Policies of Middle East States , ed. Raymond Hinnebusch and Anoushiravan
– Ehteshami. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2002.
– Holsti, Ole R. "Theories of International Relations and Foreign Policy: Realism and Its Challengers." In *Controversies in International Relations Theory: Realism and the Neoliberal Challenge* , ed. Charles W. Kegley, Jr. New York: St. Martin's Press, 1995.
– Hourani, Albert . *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939.* Cambridge: Cambridge University Press, 1983.

– Hunter, Shireen T. *The Future of Islam and the West: Clash of Civilizations or Peaceful*
Coexistence? Westport, CT: Praeger, 1998.
– Jones, Toby Craig. *Desert Kingdom: How Oil and Water Forged Modern Saudi Arabia* .
Cambridge, MA: Harvard University Press, 2010.
– Kechichian, Joseph A. *Succession in Saudi Arabia.* New York: Palgrave, 2001.
– Keddie, Nikki R., and Mark J. Gasiorowski, "Neither West Nor East," ed. Nikki R.
Keddie and Mark J. Gasiorowski. New Haven, CT: Yale University Press, 1990.
– Keddie, Nikki R., and Yan Richard, *Modern Iran: Roots and Results of Revolution* .
New Haven, CT: Yale University Press, 2006.
– Kerr, Malcolm. *The Arab Cold War: Gamal Abd Al Nasir and His Rivals, 1958-1970,* 3rd. ed. Oxford: Oxford University Press, 1971.
– Lings, Martin. *Muhammad: His Life Based on the Earliest Sources* . Rochester, VT:
Inner Traditions International, Ltd., 1983.
– Louer, Laurence. *Transnational Shia Politics: Religious and Political Networks in the*
Gulf . New York: Columbia University Press, 2008.
– Mattair, Thomas R. *The Three Occupied U.A.E. Islands: The Tunbs and Abu Musa.*
Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2005.
– Mojtahedzadeh, Pirouz. *Security and Territoriality in the Persian Gulf: A Maritime*
Political Geography. London: Curzon Press, 1999; RoutledgeCurzon, 2003.
– Mousavian, Hussein. *The Iranian Nuclear Crisis: A Memoir* . Washington, DC:
Carnegie Endowment for International Peace, 2012.
– Myers, David J. *Regional Hegemons: Threat Perception and Strategic Response* .
Boulder, CO: Westview Press, 1991.
– Nakash, Yitzhak. *The Shi' is of Iraq* . Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994.
– Nasr, Hossein . Ideals and Realities of Islam . Chicago: ABC International Group,
2000.
– Parasilti, Andrew. "The Military in Iraqi Politics." In Iran, Iraq, and the Arab Gulf

States, ed. Joseph A. Kechichian. New York: Palgrave, 2001.

- Ramazani, R. K. The Persian Gulf: Iran's Role. Charlottesville: University Press of
Virginia, 1972.
- Rashid, N. J., and E. I. Shaheen, Saudi Arabia and the Gulf War . Joplin, MO: International Institute of Technology, 1992.
- Rosenau, James N. Distant Proximities: Dynamics beyond Globalization. Princeton,
NJ: Princeton University Press, 2003.

Safran, Nadav. Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security. Ithaca, NY: Cornell University Press, first published 1985, paperback 1988.

- Salem, Paul. Bitter Legacy: Ideology and Politics in the Arab World . Syracuse, NY:
Syracuse University Press, 1994.
- Savory, Roger. "The Export of Ithna Ashari Shiism: Historical and Ideological Background." In The Iranian Revolution and the Muslim World, ed. David Menashri. New Haven, CT: Westview Press, 1990.
- Shaery-Eisenlohr, Roschanack. Shi' ite Lebanon: Transnational Religion and the
Making of National Identities . New York: Columbia University Press, 2008.
- Sunayama, Sonoko. Syria and Saudi Arabia: Collaboration and Conflicts in the Oil
Era. London: Tauris Academic Studies, 2007.
- Vassiliev, Alexei. The History of Saudi Arabia. New York: New York University Press,
2000.
- Walt, Stephen M. Origins of Alliances. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987.
- ———"The Enduring Relevance of the Realist Tradition." In Political Science:
- State of the Discipline III , ed. Ira Katz Nelson and Helen Milner. New York: W.
- W. Norton, 2003.
- ———Taming American Power: The Global Response to U.S. Primacy. New York:
W. W. Norton, 2005.
- Waltz, Kenneth N. Theory of International Politics: A Comprehensive Survey , 5th ed.
New York: Addison Wesley Publishing Company, 1979.
- Wehrey, Frederic, Theodore W. Karasik, Alireza Nader, Jeremy Ghez, Lydia Hansell,

and Robert A. Guffey. Saudi-Iranian Relations since the Fall of Saddam: Rivalry, Cooperation, and Implications for U.S. Policy . RAND: National Security Research Division, 2009.

- Wilkinson, John. Water and Tribal Settlement in South East Arabia: Study of the Aflaj
of the Oman . Oxford: Oxford University Press, 1977

المصادر الرئيسة

- Ahmadi, Hamid. ravabet iran va arabestan dar sadeh bistom: doreh pahlavi [Relations
between Iran and Saudi Arabia in the Twentieth Century: Pahlavi Era]. tehran: markaz chap va entesharat vezarat oumur kharejeh, 1386/2007.
- Alikhani, Alinaqi. yad dasht ha-yi asaddollah alam , jeld yek, 1347-1348 [The Diaries
of Alam], vol. 1, 1968-1969. tehran: entesharat maziar va moin, 1377.
- Alikhani, Alinaqi. yad dasht ha-yi asaddollah alam , jeld seh, 1352 [The Diaries of
Alam], vol. 3, 1972-1973 (Tehran: entesharat maziar va moin, 1377).
- ———yad dasht ha-yi asddollah alam , jeld chahar, 1353 [The Diaries of Alam], vol. 4, 1973-1974, (tehran: Entesharat Maziar va Moin, 1377).
- ———yad dasht ha-yi asaddollah alam , jeld shesh, 1355-56 [The Diaries of Alam],
vol. 6, 1975-1976 (tehran: entesharat maziar va moin, 1377).
- Arfaa, Bahman Naimi. "mabani-e raftari-e showra-e hamkari-e khaleej-e fars dar
ghebal-e jomhouri-e eslami-e iran [GCC Attitude about Cooperation with the Islamic Republic of Iran in the Persian Gulf]." Tehran: Institute for Political and International Studies, 1370/1993.
- Azimi, Roghiyeh Sadaat. arabestan saudi mabahes keshvarha va sazmanhay beinal
mellali 33 [Saudi Arabia, Country and International Organization Topics]. Tehran:
Foreign Ministry Publishing House, 1380/2001-2002.
- Chamankar, Muhammad Jaafar. bohran dhafar va rejim pahlavi [Dhufar Crisis and
Pahalvi Regime]. Tehran: mouaseseh tarikh moaser iran, 1383/2005-2006.
- Ezati, Ezatollah. tahlili bar geopolitic iran va iraq [An Analysis of Iran-Iraq

Geopolitics].
tehran: daftar motaleat siyasi va beinolmellali, 1384/2005.
- Ghanoun, Morteza. diplomacy penhan: jastari dar ravabet iran va israel dar asr pahlavi
[Secret Diplomacy: Preview of Relations between Iran and Israel in the Pahlavi Era] . tehran: tabarestan, 1381/1991-1992.
- Hadian, Hamid. monasebat jomhuri eslami iran, arabestan saudi va aragh pas az 11
september [Relations between Islamic Republic of Iran, Saudi Arabia and Iraq after
September 11]. tehran: sagar mehr, 1388/2009-2010.
- Mahdavi, Abdul Reza. siyasat khareji iran dar douran pahlavi [Iran's Foreign Policy in
Pahlavi Era] . tehran: alborz, 1373/1994-1995.
- Mohaghegh, Ali. asnad ravabet iran va arabestan saudi (1304-1357) [Documents of
Relations between Iran and Saudi Arabia (1925-1979)] . tehran: entesharat vezarat oumur kharejeh, 1379/2000-2001.
- Mojtahedzadeh, Pirouz. keshvarha va marzha dar mantagheh geopolitik khalij fars [States and Boundaries in the Geopolitical Area of the Persian Gulf], chap panjom/5th ed., translated by Hamid Reza Malek Muhammadi Nouri. tehran: markaz chap va entesharat vezarat oumur kharejeh, 1382/2003-2004.
- " rokhdadhayeh Siyasat Khareji Iran, 1377 [Chronology of Events of Iran's Foreign Policy, 1998-1999]. tehran, markaz asnad va tarikh diplomacy, 1380/2002-2003.
- " tahlili bar jangh tahmili regime iraq alayheh jomhuri eslami iran [An Overview of the
Imposed War by Iraq against the Islamic Republic of Iran]." Vol. 2. tehran: edareh kol omour houghoughi vezarat kharejeh, 1373/1994-1995.
- Valedani, Asqhar Jafari. barresi tarikhi ekhtelafat marzi iran va araq [A Historical
Review of Boundary Disputes between Iran and Iraq]. tehran: daftar nashr farhangh
eslami/daftar motaleat siyasi va beinolmellali, 1367/1989-1990.

فهارس الأعلام

فهارس الأماكن

أ

ب

ت

ج

ح

خ

د

ر

س

'يتيح هذا الكتاب للقارئ الذهاب إلى ما وراء الفوارق السياسية والمذهبية.'

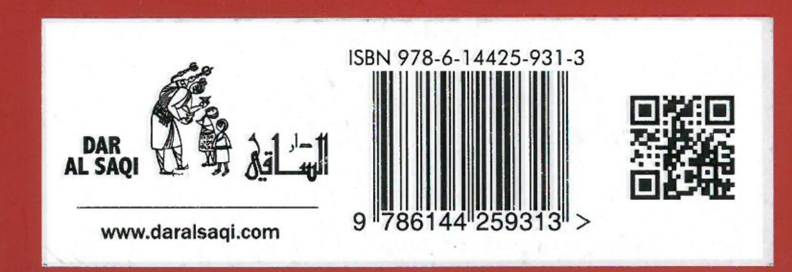
Daisy Khan, Women's Islamic Initiative in Spirituality and Equality

هل استنفدت مساعي الديبلوماسية بين السعودية وإيران؟ وما هي السبل لإعادة صياغة الشراكة بين البلدين؟

تبيّن لنا هذه الدراسة، بتحليلها الموضوعي الدقيق، غوامض علاقة قائمة على أسطورة حتمية الصراع المذهبي، وذلك في سردية مشوّقة تستند إلى أقوال سياسيين من كلا البلدين، وإلى مادّة أرشيفية ثرية.

تحليل يعيد تأطير العلاقة التي تعتبر حاسمة في استقرار وأمن منطقة الخليج العربي، ويسمح لإيران والسعودية بتأسيس شراكة متوازنة.

بَنَفْشِه كي نوش باحثة إيرانية في الشؤون الخارجية ومستشارة لشركات القطاع الخاص الأميركية ومراكز الأبحاث في الشرق الأوسط. عملت زميلة زائرة في مركز الملك فيصل للدراسات والأبحاث الإسلامية في السعودية.



ISBN 978-6-14425-931-3
9 786144 259313